بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الجملة الثانية من كتاب عون اخوان الصفا على فهم كتاب الشفا في الفلسفة
الطبيعية وفيها ثمانية فنون الفن الاول في السماع الطبيعي وفيه

كتاب الشفا وهي نسخة تامة كاملة
مشتملة على الطبيعي والالهي
سقط من اوله بمقدار نصف
صفحة والساقط عبارة عن بعض فهرس المقالة الاولى مع خطبة
الكتاب والكتاب من تصنيف الفاضل الهندي المذكور
ترجمته في الكنى والالقاب للشيخ عباس القمي طبع نجف ج ٣ ص ٨-٩
و روضات الجنات باب المحمدين الطبقة الاولى ص ٥٤٢ (١٠٩)
و النسخة بخط المصنف ظاهراً ولا يخفى ان صاحب الروضات
زعم ان المصنف لم يوفق لاتمام هذا الكتاب والحال ان
النسخة كاملة كما ترى ولعله اراد انه لم يلخص المنطق منه
والله اعلم وكتب ذلك العبد سيد محمد المشكوة في ربيع الاول سنة ١٣٨٠

٢

هذا الكتاب عون اخوان الصفا في تلخيص

١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الجزء الثانية من كتاب عون اخوان الصفا على فهم كتاب الشفا
الفلسفة الطبيعية وفيها ثمانية فنون الفن الاول في السماع
الطبيعي وفيه اربع مقالات المقالة الاولى في الامور الطبيعية وفيها
خمسة عشر فصلا في تعريف طرق الوصول من مبادي الطبيعيات
الى الطبيعيات في تعداد مبادي الطبيعيات ...
في بيان حال الهيولى والصورة والعدم في الاشتراك و
عدمه في بيان اقوال المخالفين في مبادي الطبيعة في
القوة التي تسمى الطبيعة في النسبة بين الطبيعة والمادة والصورة
والحركة في تحقيق الفاظ اشتقت من لفظ الطبيعة وبيان
ان الطبيعة على احد وجهين جزئي وكلي ايضا على وجهين بالنسبة
الى كل الاشياء او بالنسبة الى نوع خاص في النسبة بين
الطبيعي وغيره من العلوم في بيان الاهم في العلم الطبيعي
في تحقيق المبادي الاربعة اعني الفاعل والمادة والصورة والغاية

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الجملة الثانية من كتاب عون اخوان الصفا على فهم كتاب الشفا في
الفلسفة الطبيعية وفيها ثمانية فنون الفن الاول في السماع
الطبيعي وفيه اربع مقالات المقالة الاولى في الامور الطبيعية وفيها
خمسة عشر فصلا في تعريف طريق الوصول من مبادي الطبيعيات الى الطبيعيات
في تعداد مبادي الطبيعيات وبيان مهياتها في بيان حال الهيولى
والصورة والعدم في الاشتراك وعدمه في بيان اقوال الناس في
في مبادي الطبيعة في القوة التي تسمى الطبيعة في النسبة
بين الطبيعة والمادة والصورة والحركة في تحقيق الفاظ اشتقت
من لفظ الطبيعة وبيان ان الطبيعة على اي وجه من وجهين جزئي وكلي ايضا على وجهين
بالنسبة الى كل الاشياء او بالنسبة الى نوع خاص في النسبة بين الطبيعي وغيره
من العلوم في بيان الاهم في العلم الطبيعي في تحقيق المبادي الاربعة اعني الفاعل
والمادة والصورة والغاية

في بيان المناسبة من العلل الاربع ١٢ في بيان اقسام العلل ١٣ في البخت والاتفاق
وذكر المذاهب فيهما والنسبة منهما والفرق من وراء البحث وسوء التعبير
١٤ في نقض ما ذكر من الحجج التي للمذاهب الباطلة وذكر ولائل ابطال
كل منهما ٥ في بيان ان اية علة يقع في جواب لم في كل موضع المقالة الثانية
في عوارض الامور الطبيعية وفيها ثلثة عشر فصلا ١ في بيان ماهية الحركة وقسمتها
وبيان كونها زمانية وبيان ما لا بد للحركة منه وانها مغايرة للمحرك و
المتحرك ٢ في بيان ان الحركة من اية مقولة ٣ في بيان ان الحركة في كم مقولة
وايها تقع ٤ في تحقيق التقابل بين الحركة والسكون ٥ في ابتداء القول
في المكان وذكر دلائل مثبتيه ومبطليه ٦ في ذكر مذاهب الناس
في المكان وذكر حجج الذين ظن ٧ في الرد على من زعم ان المكان هيولى
او صورة او اي سطح او بعد لا يجوز عليه الخلو ٨ في الرد على القائلين
بالخلاء ٩ في تحقيق في المكان ونقض حجج نفاته واصحاب البعد و
واصحاب الخلاء ١٠ في ابتداء القول في الزمان ومناقضة بعض المخطئين
فيه ١١ في تحقيق ماهية الزمان واثباته ١٢ في تحقيق امر الان ١٣ في حل شكوك
اوردت على الزمان وعرضه للحركة وبيان علة اتصال الحركة والزمان
ومعنى في كون الشيء في الزمان وبيان ان الزمان ليس علة للشيء وبيان
معنى الدهر والسرمد وبيان معاني الفاظ تتعلق بالزمان مثل الان وغيره
وهو اذ او دفعة وقبيل وبعيد والمتقدم والمتاخر والقديم المقالة الثالثة
في الامور التي للطبيعيات من جهة الكم وفيها اربعة عشر فصلا ١
في بيان كيفية البحث في هذه المقالة ٢ في بيان معاني التتالي والتشافع

والتداخل والتماس والاتصال والوسط والطرف ومعا وفرادى ٣

فى بيان اختلاف الناس فى الجسم من جهة انقسامه وبيان حجج المبطلين ٤ فى

اثبات انه لا يجوز ان يكون الجسم البسيط مركبا من اجزاء موجودة بالفعل

متناهية او غير متناهية ٥ فى ابطال شكوك اصحاب الجزء وما قاله

ديمقراطيس ٦ فى بيان ان ليس لشئ من المسافة والزمان والحركة اول وبيان

ان الجزء الذى لا يتجزى ان ثبت هل يجوز ان يتحرك بالذات ٧ فى ابتداء

الكلام فى اللانهاية وبيان معانيها وما هو المبحوث عنه هنا منها

وبيان منشئ وهم الذين اوجبوا اللانهاية ٨ فى بيان امتناع لا تناهى الاجسام

مقدارا او عددا او تزيدا واما النمو والتخلخل وامتناع حركة المقدار الى غير المتناهى

وفساد قول من جعل اللانهاية اسطقسا ٩ فى بيان معانى لا تتناهى

وحال كل معنى بحسب الوجود بالفعل وبالقوة وابانة امتناع ان يكون

طبيعة لا تتناهى محيط بالاشياء ورفع حجج مثبتى اللاتناهى ١٠ فى ابانة

ان الجسم ذا القوة لا يجوز ان يكون غير متناهى وكذا الجسم المنفعل وان

القوة لا يجوز ان لا تتناهى فى تاثيرها فرضت فى جسم متناهى او غير

متناهى ١١ فى بيان ان لا اول للحركة والزمان ولا يتقدمها الا الابداع

وذات المبدع ورد شبه تورد على لا تناهى الحركة والرد على القائلين

بان الحركة مبدا ليس قبله حركة اخرى ١٢ فى بيان ان الاجسام كما لا ينتهى

الحركة فى الصغر انقساما وهى حافظة لصورتها الجسمية فهل هى تحفظ

كذلك صورها النوعية ام لا بل تخلع عنها الصور النوعية عند الصغر و

كلها وكلا منافى هذا الفصل فى الاجسام البسيطة فان المركبات عسى تحل

الى بسائطها اضرب من التحليل وان كان ضرب آخر من التحليل لا يؤدى الى ذلك

ولنعقب ذلك بالكلام فى الحركة هل يمكن ان يكون منها ما لا اقصر منها ١٣

فى بيان الجهات للابعاد ١٤ فى بيان تحدد جهات الحركة المستقيمة وبيان ما

للجسم المتحرك بالاستدارة من الجهات **المقالة الرابعة** فى مباحث الحركة و

فيها خمسة عشر فصلا ١ فى تعداد الاعراض التى يشتمل عليها فى هذه المقالة ٢

فى بيان وحدة الحركة بالعدد ٣ فى بيان وحدة الحركة وكثرتها نوعا وجنسا

٤ فى حل الشبه التى اوردوها فى وحدة الحركة ٥ فى بيان مقايسة الحركات

بعضها الى بعض بحسب السرعة والبطئ ٦ فى بيان تضاد الحركات و

السبب الموجب له وان التضاد من اى الحركات يكون ٧ فى بيان تضاد

السكونات وتحقيق فى تقابل الحركة والسكون ٨ فى بيان انه اذا كانت

حركتان تتصل احديهما من نهاية الاخرى هل يجب ان يكون بينهما

زمان سكون ام لا بل يجوز ان يتصلا ٩ فى بيان ما هو اقدم الحركات وبيان

فصول الحركات من الذاتية والعرضية والطبيعية والارادية والقسرية

١٠ فى بيان الحركة الى الحيز الطبيعى وما يجرى مجرى الحيز من الكم والكيف و

الوضع وتحقيق ان المتحرك الى الحيز الطبيعى مقصوده ما هو ودفع الاشكال

الوارد عليه وبيان ان الحركة الطبيعية انما منبعثة عن الهرب او عن الطلب

١١ فى اثبات ان لكل جسم حيزا طبيعيا وشكلا طبيعيا وبيان ان الحيز الطبيعى

بالنسبة الى كل الجسم واجزائه وبيان حيز البسيط والمركب ١٢ فى ان كل

جسم فان فيه طبيعة مبدا لميل الحركة فى المكان او الوضع وان ما فيه مبدا

الحركة المستقيمة ليس فيه مبدا الحركة المستديرة ١٣ فى الحركة بالعرض ١٤ فى الحركة

العشريه والتي من ملاقاة المحرك في احوال المحركات والمناسبات بينها
ومن المحركات **الفن الثاني كتاب السماء والعالم** وهو عشرة فصول ١
في قوى الاجسام البسيطة والمركبة وافعالها ٢ في بيان اصناف الحركات
وان كل صنف لاي جسم وان اختلاف الحركات كيف يوجب اختلاف
الاجسام وان الطبيعة الفلكية مخالفة لطبائع الاجسام وانها ليست طبيعة
واحدة نوعية بل تحتها انواع مختلفة ودفع شبهة كانت تورد في هذا
المقام من عدم الاحاطة بكنه الحقيقة ٣ في احيان الاجسام البسيطة
واقسامها واوصافها واشكالها وترتيبها وان الفلك ليس من
جنس العناصر ولا مركبا منها ٤ في ان المحدد للجهات لا يقبل الخرق انه
ليس برطب ولا يابس لا يسكون عن شي ولا اهل الفساد ولا تضاد لطبيعة
٥ في احوال الكواكب وانوارها اي مستفادة من الشمس ام لا ومحو القمر ٦
في بيان الحركات التي تحس من الكواكب ونقل ما قيل في ان الزمن اكثر
افلاكا وكرة الثوابت اكثر كوكبا ٧ في حشو الجرم السماوي والترتيب
الذي ينبغي ان يكون عليه الوجود وبيان اراء الناس في ذلك وفي علة
سكون الارض ٨ في بيان ما يلزم الاراء الباطلة في علة سكون الارض
٩ في ذكر معاني الخفيف والثقيل وذكر الاراء التي في الخفيف والثقيل في
رسوب الخشبة في الهواء دون الماء خصوصا وبيان فسادها ونحو منها
١٠ في بيان انه لا يجوز ان يكون في الوجود عوالم كثيرة ودفع وهم من توهم
ذلك **الفن الثالث كتاب الكون والفساد** وهو خمسة عشر فصلا
١ في اثبات ان العناصر قابلة للكون والفساد ونقل الاراء في الكون

والفساد والاستحالة

والفساد والاستحالة ٢ في ذكر حجج هذه الاراء التي ذكرناها ٣ في ابطال
هذه الحجج التي للمخالفين ٤ في ابانة بطلان القول بالكمون وحل قول شبهه
وابانة بطلانه ٥ في ابانة بطلان قول اصحاب المحبة والغلبة واصحاب
الاسطقس الواحد واصحاب السطوح واصحاب الاجزاء الغير المتجزية الغير المتناهية
٦ في حصول الكون والاستحالة والمزاج ٧ في نقل مذهب محدث في المزاج
والاستحالة والنمو والى تثبيت ما قلناه في امر المزاج والزام ذلك على
المحيل الصحيح الاشارة الى اقسام المزاج ٨ في حصول النمو ودفع الاشكال
عنه ٩ في ابانة حد الاسطقسات ١٠ في ذكر شكوك اوردت على من انفعال
١١ في حل الشك الاول والثاني والتاسع من الشكوك المذكورة ١٢
في حل باقي الشكوك ١٣ في ازالة الشك الثالث والرابع من الشكوك
المذكورة ١٢ في حل باقي الشكوك ١٤ في انفعالات العناصر بعضها من بعض
ومراتب ذلك سهولة وعسرا حالي البساطة والتركيب وكيفية تصرفها
بحسب تاثيرات الاجسام العلوية ١٥ في ادوار الكون والفساد وتبعيتها
لادوار الافلاك **الفن الرابع كتاب الافعال والانفعالات** وهو مقالتان لبيان
المقالة الاولى في بيان طبائع العناصر وما معها من الافعال والانفعالات
وتقسيم الافعال والانفعالات وما يتعلق بكل من الاقسام وفيها
تسعة فصول ١ في بيان طبقات العناصر ٢ في احوال كل من احوال البحر ٣
في بيان سبب تعاقب الحر والبرد ٤ في بيان ان الشي كلما ازداد
مقدارا وعظما ازداد قوة وفعلا ٥ في تعديد الافعال والانفعالات
المنسوبة الى هذه الكيفيات الاربع ٦ في النضج والنهوة والعفونة والاحراق

والانصداع والتشظي والانخسار
والانفصال صح

قزح صح

الاجماعية المقالة الخامسة فيما يتعلق بالنفس الانسانية وفيها ثمانية فصول ١ في بيان
الافعال والانفعالات التي تحصل للانسان وبيان قوى النظر وقوى
العمل التي للنفس الانسانية ٢ في ان النفس الناطقة الانسانية ليست بجسم ولا
قائمة في جسم ٣ في بيان مسئلتين احدهما كيفية انتفاع النفس الناطقة بالحواس
والاخرى حدوث النفس ٤ في مسئلتين الاولى ان النفس تبقى بعد البدن
والثانية بطلان التناسخ ٥ في العقل الفعال في انفسنا وبيان الافعال
المختصة بالنفس وبيان نسبتها الى المعقولات ٦ في بيان مراتب العلم ومراتب
العقول وبيان اعلى تلك المراتب التي هي النبوة العليا المتعلقة بالقوة العاقلة
وبيان كيفية تذكر النفس وان معقولاتها فيم تحصل ٧ في بيان حال النفس
الانسانية من جهة وحدتها وكثرتها وافعالها وانها بذاتها فعالة
وبذاتها علامة اولا وذكر اقوال الناس في ذلك وتحقيق الحق منها
٨ في بيان الالات التي للنفس الفن السابع كتاب النبات وفيه سبعة فصول
١ في تولد النبات واغتذائه وبيان تحصل مزاجه وذكره وانثاه وموته
ونموه ٢ في اعضاء النبات وبيان نشوئه من اوله الى نهايته ٣ في
مبادي الغذاء والتولد في النبات ٤ في بيان تولد اجزاء النبات
واختلافها واختلاف احوالها واختلاف البلاد والمواد في ذلك ٥
في تعريف احوال السوق والغصون واللحاء والورق ٦ فيما يتولد من النبات
من الثمر والبزر والزهر والشوك والفضول من الصموغ ونحوها ٧ في كلام
كلي في اصناف النبات وفي امزجتها بالنسبة الى ابداننا ومنه تبيين
معنى ما يقال في الطب ان دواء كذا ذو قوة مركبة الفن الثامن كتاب الحيوان

وفيه سبعة مقالات المقالة الاولى في بيان الفرق بين اعضاء الحيوان واختلافه
من جهتها وفيها ثمانية فصول ١ في اختلاف الحيوانات في الاعضاء وفي
المطعم والاخلاق والافعال ٢ في الاعضاء الكلية ٣ في تعدد الاعضاء
الالية المقالة الثانية في بيان العرق والعصب والجلد والعظم والشعر والدم
وما يتولد منه من المني واللبن وفيها ثمانية فصول ١ في الاعضاء الباطنة و
بيان الخلاف بين الفلاسفة والاطباء فيها ٢ فيه كلام في الجلد والعظم
والقرن والشعر والريش ٣ فيه كلام في الدم والمني واللبن المقالة الثالثة في البيض
والفرخ المقالة الرابعة في احوال البلوغ والطمث والمني والجنين وكيفية
السكون منه وبيان استحالات الجنين وحال المنيين وفيها ستة فصول ١
في الادراك والطمث والمني ٢ في بيان احتجاج جالينوس على المعلم الاول
في وجود المني للمرأة وان المني ليس يحدث تحليل الاخلاط الحسن ٣ في ابانة معنى
كلام المعلم الاول وان ليس للمرأة على الحقيقة مني بل بالاشتراك وليس فيه
عليها قوة مولدة ٤ في كيفية تكون الاعضاء الرئيسة من المني ٥ في تفصيل
استحالات المني في الرحم ومدة ذلك ٦ في بعض احوال الولد والوالدة
المقالة الخامسة في حال النساء من العلوق وما يعرض عنده والاسقاط
وعدم العلوق المقالة السادسة فيها تسعة فصول ١ في انواع تركيبات
البدن ٢ في المزاج ٣ في امزجة الاعضاء ٤ في امزجة الاسنان ٥ في مراتب
الانهضام ٦ في تفصيل اصناف الرطوبات البدنية التي منها الاخلاط ٧ في
بيان ما قاله المعلم الاول في الرطوبات والاوعية والالحاح ٨ في
الدماغ وتشريحه ونبات النخاع منه ٩ في منافع العصب وتشريح العصب الدماغي

في خمسة مسائل الاولى حلول الروح في البدن حين هو
نائم او يقظان والثانية سبب الرؤيا والكهانة والثالثة ما بال العين
قد يكون حديدة ما ان يرى من بعد كثير وقد يكون بان يفصل تفصيلا شديدا
والرابعة ما سبب الجعودة والسبوطة ولين
الشعر وخشونته وسواده وبياضه
الذاتي والعارضي وشعرة
وصهوبته والصلع و
الخامسة ما سبب
ثقل الصوت

مم

الفن الاول في السماع الطبيعي وفيه اربع مقالات **المقالة الاولى**
في الامور الطبيعية وفيها خمسة عشر فصلا **الفصل الاول** في طرق التعرف طرق
الوصول من مبادئ الى الطبيعيات **اعلم** ان موضوع العلم الطبيعي هو الجسم
المحسوس من حيث يتغير فانه يبحث فيه عن عوارضه اللازمة له من جهة ما هو
هو والامور الطبيعية عبارة عن الجسم من جهة وقوعه في التغير وعن
هذه العوارض من جهة عروضها للجسم من هذه الجهة وانما سميت طبيعية نسبة الى
القوة التي تسمى طبيعة فان الجسم موضوعها وهذه الاعراض آثارها ثم انك قد علمت
في فن البرهان ان ما له مبدأ انما يعرف بعد معرفة مبدئه فلا بد اولا من معرفة
مبادئ هذه الامور الطبيعية اذا كانت لها مبادئ ثم انك قد عرفت
هناك ان المبادئ ان كانت اي المبادئ ان كانت مبادئ لجزئي

الطبيعيات

جزئي من احوال افراد الموضوع جاز البحث في العلم عن انيتها وماهيتها وان لم
يكن كذلك بل يكون لجميع مشتركة فيها لم يمكن اثباتها الا في صناعة اخرى و
انما الذي في تلك الصناعة تصورها فلما كانت مبادئ هذه الامور
من قبيل الثاني وجب علينا تصويرها لا اثباتها ثم انك تعلم ان المعرفة
مبتدئ من الاعم الى الاخص فان معرفة جزء الحد اقدم من معرفة الحد فمعرفة الجنس
اقدم من معرفة النوع وان لم يكن اعرف واقدم في الطبيعة فان النوع هو
مقصود الطبيعة لانه يوجد في ضمن شخص من الشخصيات لا الجنس فالجنس مقدم
في معرفتنا والنوع مقدم في الطبيعة لا الشخص فان مقصود الطبيعة ليس وجود الشخص
المعين والا لزم اختلال نظامها اذا انعدم كما يختل اذا انعدم النوع و
لذلك ترى ان الناس يشتركون في معرفة الامور العامة وانما حصل التفاضل
بينهم بمعرفة النوعيات وعنده ما ينتهي البحث من غير ان ينجر الى الاشخاص لـ
لا ميل اليها فقد تحقق ان الامور العامة اعرف عند العقل والامور النوعية
اعرف عند الطبيعة من الاجناس والاشخاص عند العقل لا اقدم لها ولا تأخر
الا ان ليس كذلك الحس فتقديم وعند الطبيعة متاخرة عن الامور النوعية من حيث
انها الغاية وان اسد فعلها في الشخص فان مقصودها بقاء النوع ولذا اذا
اوجدت شخصا لا يفيد كفا ما ولم توجد شخصا آخر كالشمس والقمر على ان الاول
الاقدم في الحس ليس الشخص المعين بل الشخص الشديد الشبه بالعام فانه اذا ادرك
انه هذا الانسان لم يدرك ذلك الا وقد ادرك قبل انه هذا الحيوان او
لم يدرك انه هذا الحيوان الا وقد ادرك قبل انه هذا الجسم وهكذا
ولذا ترى انه قد يعرف انه هذا الجسم ولا يعرف انه هذا الحيوان كما اذا

راه من بعيد وترى الطفل ولا يعرف هذا الرجل وهذه المراة من غير ان تميز
هذه الرجل الذى هو ابوه والمراة التى هى امه عن غيرهما ثم اذا اقوى ادراكه
عرفهما من هذه الجهة فادراك الشخص المنتشر الذى هو بمنزلة العام بالنسبة
الى الشخص المعين اقدم فى الحس واعلم ان اطلاق الشخص المنتشر على نحو هذين
المذكورين بالاشتراك الاسم فانه على الثانى بمعنى شخص ما من الاشخاص المنسوبة
الى النوع او الصنف ايا ما كان وكيف كان حتى كانه مفهوم النوع
او الصنف كلى مركب من مفهوم الشخص وهو عادم الانقسام الى عدة مشتركة
فيه ومفهوم النوع او الصنف كانه مدلول قولنا انسان واحد غير مقول
على كثرة او رجل واحد وغير مقول على كثرة فلا تعين فى هذا الشخص بوجه البتة و
على الاول شخص معين لا اياً كان فانه راه بعينه لكن احتمل عنده ان يكون
حيوانا وان يكون حجرا فهو صالح لكثيرين على سبيل التشكك والمراد
بالتقدم هنا التقدم الغائى لا ما ذكر فى قاطيغورياس فاذ علمت
هذا فاعلم ان التعليم لا بد ان يبتدى من الاعم فاذا كان فى هذا العلم
احوال عامة للامور الطبيعية وجب تقديمها ثم ذكر الاحوال الخاصة
ببعضها ثم الخاصة بنوع بعضها وكذا يجب تقديم مبادى الاعم
تقديمها على مبادى الاخص من الاخص واعلم ان بين البسيط والمركب ايضا
مقايسة فى العقل وفى الحس وفى الطبيعة كما بين العام والخاص فاما المقايسة
عند العقل فالبسيط اقدم انه لا يعرف المركب الا بعد معرفته واما عند الحس
فالمركب اقدم لانه المحسوس اولا واما عند الطبيعة فكذلك غالبا فان
الغالب ان يكون المركب هو المقصود بالوجود والاجزاء انما توجد له

الاعم على مبادى

وكذا

وكذا بين العلة والمعلول ايضا مقايسات كذلك فاما عند العقل فقد يكون
العلة اقدم وقد يكون بالعكس اذ يصح الاستدلال بكل على الاخر كما قرر فى البرهان
واما عند الحس فان كانا محسوسين والعلة خارجة عن اجزاء المعلول ولم يكونا
محسوسين او كان احدهما دون الاخر فلا تقدم اصلا لشىء منهما على الاخر
وان كانت العلة جزءا من المعلول كانت العلة اقدم من حيث انه بسيط و
المعلول مركب واما عند الطبيعة فان كانت العلة غائية اقدم وان كان غير غائية كانت
فاعلا فان كان وجوده لما يكون فاعلا فهو موخر عن المعلول والا بل كان
فعله مما عرضه كان هو الاقدم فقد علم ان العام والبسيط اقدم فى العقل
والخاص النوعى والمركب فى الطبيعة فعلى وفق الطبع من هذه الجهة كان
تقديم الخاص والمركب فى التعليم اولى لكن لما كان ابتداء الوجود من
العام والبسيط وانتهاؤه الى الخاص والمركب جعل التعليم على وفقه
الفصل الثانى فى تعداد مبادى الطبيعيات وبيان مهياتها اعلم
ان الجسم الطبيعى هو الجوهر الذى يمكن ان يفرض فيه امتدادات ثلثة
تقاطع كل منها الاخر على قوائم وهذه الامتدادات كسائر الاقطار
ليست مقومة له ولذا ترى انها كثيرا ما تتبدل والجسم باق كالشمعة بل ربما
تتبدل بعضها كما الماء اذا سخن ازداد حجمه وانما الذى يقومه ويكون
صورة له هو كونه بحيث يمكن ان يفرض فيه وهو باق من غير تبدل واعلم
ان لهذا الجسم من حيث هو مبادى ومن حيث وقوعه فى التغير
مبادى اخرى فالاولى ستة يرجع الى قسمين داخلى وخارجى والاول
اولى عندهم بان يسمى مبدا اما الداخلى فهو الذى من جملة اجزائه وهو قسمان

متاخره فى الحس

احدهما بالنسبة الى الجسم بمنزلة الخشب بالنسبة الى السرير ويسمى هيولى وموضوعا
ومادة وعنصرا واسطقسا باعتبارات مختلفة والآخر بمنزلة شكله وهيئته
ويسمى صورة وكما ان هذه الصورة للجسم المطلق اما متقدمة على ساير الصور
التي لنوع نوع او مقارنة لها لا ينفك عنها كذلك الهيولى التي للصورة
الجسمية بالنسبة الى تلك الصور فهي من حيث هي خالية عن جميع تلك
الصور لكن من شانها ان تقبلها او تقارنها اما الطبيعة حسبها لو كان
احدهما المقدمة والآخر المقارنة فمن شانها باعتبار كل نوع قبول
لبعض الصور واما بان تكون طبيعة واحدة تقبل كل الصور فبعضها مجتمعة
ومتعاقبة وبعضها متعاقبة حسب بالجملة فيكون لذاتها مناسبة
مع الصور وهي رسم وحال من الصور فهي ما دامت كذلك لم تحصل
بل انما تحصل بوجود احدى تلك الصور فيها فلنضع في هذا الفن ان الجسم من
حيث ذاته مبدء بين صورة وهيولى ولا نعني الصورة الجسمية او نوعية
او شخصية ولنضع ان الهيولى لا توجد في الخارج بدون ان تكون حاملة
لصورة فان زالت عنها ولم تعقبها اخرى فسدت واعلم ان الهيولى
انما يسمى بها باعتبار انها قابلة للصورة واما من جهة انها حاملة لها
فتسمى موضوعا لا بالمعنى المذكور في تعريف الجوهر كما مر في قاطيغورياس
ومن جهة انها مشتركة للصور تسمى مادة وطينة ولان الجسم ينحل اليها لكونها
بسيطة يسمى اسطقسا وهذا الجسم عام لكل ما ينحل اليه المركب ومن جهة ان
التركيب يبتدي منها يسمى عنصرا واما الخارجي فنوعان علة فاعلية و
غاية فالفاعلية هي التي طبعت الصورة في الهيولى فتقومتا بها وتقوم

منها المركب كالنجار للسرير والغائية هي التي لاجلها طبعت الصورة في الهيولى
كجلوس الملك ثم ان التعليم لما كان يتعلق بالمبادي المشتركة فينبغي ان نبحث
عن الفاعل المشترك والغاية المشتركة فاعلم ان لكل منهما معنيان احدهما
الفاعل الذي يفعل فعلا يترتب عليه جميع ما سواه من الافاعيل كالذي يطبع
الصورة الجسمية في المادة الاولى ان كانت والغاية التي يؤم اليها جميع
الافاعيل الطبيعية ان كانت وثانيهما المفهوم الكلي لكل منهما الشامل لكل
فاعل لكل فعل وكل غاية لكل ذي غاية والاول من المعنيين خارج عن الطبيعيات
فانه يكون فاعلا لجميع الطبيعيات فلو كان نفسه طبيعيا لكان فاعلا
لنفسه والا فلا يكون للطبيعي بحث عنه اذ ليس بحثه الا عما يختص بالامور الطبيعية
نعم يجوز ان يوجد في الامور الطبيعية مبدء يكون فاعلا لكل ما سواه من الامور
الطبيعية وهو خارج عما نحن فيه وكذا الكلام في الغاية فلابد وان يكون
البحث عن المبدء المشترك بالمعنى الثاني اي بحث عن الفاعل الطبيعي
من حيث قوته ونسبته الى معلوله في القرب والبعد والموازاة والملاقاة
ونحو ذلك وبين علة ليعرف طبيعة الفاعل وكذا الغاية واعلم ان للجسم
مبادي زايدة بثلثة اعتبارات التغير والاستكمال والكون فالتغير
كون الشي بحيث يبطل عنه صفة ويحدث اخرى والاستكمال كون الشي
بحيث يحدث له ما لم يكن من غير ان يبطل عنه شي والكون حدوث الشي
بعد ان لم يكن فالتغير يستلزم امرا قابلا للصفة الباطلة والحادثة وصفة
حادثة وعدما لها مقارنا للصفة الباطلة والاستكمال يستلزم ذاتا كانت
ناقصة فكملت وصفة حادثة وعدما لها مقارنا قبلها فبالحري

ان يحصل العدم مبدا للمتغير والمستكمل فان المبدا ما لا بد منه في وجود شي بلا انعكاس و
هذا كذلك فان العدم ما لم يكن لم يمكن المتغير والمستكمل فرضه موجب لرفعهما
واما هو فلا حاجة له اليهما ولا يلزم رفعه برفع شي منهما وان اريد معنى آخر
فلا نشاقح في التسمية ويستعمل بدل المبدا المحتاج اليه وكذا الكلام في الامر التي
القابل للصفة الزائلة والحادثة فيكون كل من هذه الثلثة مبدا للمتغير والمستكمل
والكون يستلزم امراحادثا وعدما قبل ذلك واما استلزامه امرا مقارنا
للعدم فهو الان غير بين وسيبين في الفلسفة الاولى فلصغة في الطبيعي
وضعا ويتخل بانه على الاستقراء فقد علم من هذه الجملة ان للجسم مبادي
لا يفارقها اما من حيث هو جسم فالهيولى والصورة الجسمية الملزومة
للامتدادات الثلثة والنوعية المكملة واما من حيث له احدى هذه الخصال
التغير والاستكمال والكون فالهيولى القابلة لهيئة الحادثة اولها وللزائلة
والهيئة والعدم واما من حيث هو متغير فقط فالهيولى والمضادة التي
بين المتغير عنه والمتغير اليه اذ ما لم يكن مضادة لم يحصل التغير والهيئة
صورة ان كانت هذه الخصال في الجوهرية وعرض ان كانت في
عرض ولكن يسمى الكل صورة ويعنى به امرا يحدث في قابل الصفة
موصوفا بصفة والفرق بين الهيولى والصورة والعدم ظاهر فان الهيولى
متفق مع كل من الآخرين ولا يتفق شي منهما مع الاخر والصورة امر موجود
بوجود زائد على وجود الهيولى ولا وجود له زائدا على وجودها بل انما
له وجود في ضمن وجودها فان المراد به ليس العدم المطلق بل العدم المقرون بالتهيؤ والاستعداد فان كون الشي انسانا لم يحدث والعدم

عن اللاانسانية مطلقا بل عن اللاانسانية في قابل لها هذا وقد علم مما علم
ان الكون بالصورة والفساد بالعدم وان الكون عن الهيولى وعن العدم
لا عن الصورة فاعلم انه كثيرا ما يصح ان يقال كان عن الهيولى يقال عن
النطفة كان انسان وعن الخشب سرير وعن الزاج والعفص حبر وهذه ثلثة
اصناف في كل منها لفظ عن بمعنى الاول ما خلع صورته ولبس صورة
اخرى فعن بمعنى بعد والثاني ما غير في صفته وشكله من غير ان خلع عن
صورته فعن فيه ايضا بمعنى بعد تشبيها لهذا الصنف بالاول لوجود
انخلاع فيهما والثالث ما امتزج بعضه ببعض فحصل جسم فعن فيه بمعنى
التقوم ولذا قد يقال بدلها لفظ من ويمكن حملها في الاولين على
من التعدية والتقوم وقد يحذف عن عن الثاني فيقال كان الخشب سريرا
لكونه مثل ما يأتي من المثال في عدم التغير في ذاته وعدم فساده ولا
يجوز ذلك في الباقيين الا ان يحمل كان بمعنى صار هذا وقد لا يصح اتيان
بحرف من ولا عن وذلك نحو الانسان يكون كاتبا فلا يقال كان
عن الانسان كاتب ولا منه الا اذا ضم اليه عدم الكتابة فيصح ان يقال كان
عن اللاانسان العد الكاتب كاتب كما يلزم ذلك اذا انفرد العدم اذ لا
يجوز الا ان يقال كان عن عد الكاتب كاتب الا ان يراد به لاحس العدم
بل موضوعه فيصح حذف عن هذا وقد ذكر ههنا ان الهيولى ساعية الى الصور
وشبهت بالانثى والصورة بالذكر وهذا الكلام غير محصل فان المراد بالشوق
ان كان النفساني فلا خلاف انه مسلوب عنها وان كان الطبيعي كما
للحجر الى السفل فهذا ايضا انما يصح اذا كانت خالية عن كل صورة تشتاق

الهبا او كانت قد طلب من صورة فاشتاقت الى اخرى او كانت
لا تقنع بما لها من الصورة مشتاق الى الكمل منها ومع ذلك كله كانت
مقتضها تتحرك الى تحصيل صورة لنفسها وكلما تحصل فانها لا تخلو عن الكرب
والملال ان كان لنقص الصورة وجب ان لا يحصل ولا و اكن ان لعارض فلم يكن
الهيولى بذاتها مشتاقة ولا معنى لعدم القنوع بما حصلت لها واشتياقها
الى صورة اخرى فانها تشتاق الى اجتماع الضدين فان الصور اضداد
والشوق الطبيعي الى المحال محال بل اكثر فانه نفساني فان الشوق لغاية
والغاية الطبيعة لا تكون محالا او هي لا تتحرك الى الصورة بل الصورة
تطرؤها من السبب الذي ابطل صورتها المتقدمة فلو جعلوها مشتاقة
الى المقومة نعم لو قالوا ان الهيولى المتصلة بالصورة الطبيعية مشتاقة الى
حصول كمالات تلك الصورة لكان له وجه الفصل الثالث في بيان
حال الهيولى والصورة والعدم في الاشتراك وعدمه اعلم ان الهيولى لا تكون
مشتركة بين جميع الاجسام بالمعنى الاول من معنى الاشتراك اعني كونه مبدا
للهيوليات الاخرى كلها كالفاعل على الاطلاق الذي هو مبدا لجميع
الافاعيل التي يفعلها الفواعل لان الاجسام مختلفة الطبائع فبعضها
يقبل الفساد وبعضها لا فالهيولى الواحدة كيف تكون مبدا لكلا النوعين
وكيف يجوز ان يقبل تارة صورة من طبعها ان لا تفسد واخرى صورة
من طبعها ان تفسد وليس في الهيولى كون لتعال ان هيولى الصورة التي
من شانها ان تفسد تكون هيولى التي من شانها ان لا تفسد او بالعكس فان
كانت هيولى مشتركة فبين الكائنات الفاسدات على ما نقوله في العناصر

تقنع

الى الصورة الغير المقومة لم يكن له معنى
فكيف وقد جعلوها مشتاقة

اللهم الا ان يقال ان ذوات الاجسام كلها قابلة للفساد والا ان بعض
بعضها مانعة عنه لكونها لا ضد لها فيجوز الاشتراك بالمعنى المذكور
ولكن ذلك باطل كما ستعلم وسواء جعلت الهيولى مبدا لجميع الاجسام
او للكائنة الفاسدة فلا تكون في الهيولى والا لكان لها هيولى اخرى
فتكون هي المشتركة لا ما فرض فهذه الهيولى مبدعة واما الصورة فان
تصور فيها اشتراك بالمعنى المذكور فتصور في الجسمية فقط فنقول ان كان
الكون والفساد في الاجسام بسبب انعدام صورها لم يكن صورة مشتركة
وان لم يكن سببا للانعدام جاز وجود صورة مشتركة وتحقيق ذلك
سياتي ان شاء الله تع وان كانت الصورة المشتركة موجودة لما فارقت
محلها ولما كان فيها كون وفساد والا لم يكن مشتركة بل هي مبدعة
واما العدم فلا خفاء في ان لا اشتراك فيه لانه عبارة عن عدم ما من
شانه الوجود فالمضاف اليه العدم من شانه ان يكون موجودا فاذا
وجد انتفى العدم فكيف يكون مشتركا من الاعدام هذا في الاشتراك
بالمعنى الاول واما المعنى الثاني فهذه الثلثة تكون مشتركة به فان مفهوم
الهيولى مفهوم كلي يعم الهيوليات وكذا الصورة والعدم وهو ظ
ويقال لهذه المشتركات انها لا تكون ولا تفسد لانها كليات
والكليات لا تكون ولا تفسد وهذا القول له معنيان الاول انه لا يمكن
ان يكون في العالم وقت لا يكون فيه شيء من افراد الكلي حتى يكون
شخص او اشخاص منها اول وجودها او اخره وذلك على مذهب
القائلين بقدم الانواع والاجناس والثاني ان الكلي من حيث ماهيته

لايصدق عليه انه كون وفساد فان مهية الانسان مثلا ليس انه كون

ولا فساد فهو من حيث هو انسان ليس بكائن ولا فاسد وقس على

الكليات هذه المبادي الا ان المراد ههنا هو المعنى الاخير فذاتي المبادي

المشتركة واما اذا نظرنا الى الاعيان الموجوده منها فالكون و

الفساد متحقق فيها اما الهيولى فمنها ما يكون ولها فساد كالخشب

والعفص ومنها ما ليس كذلك وهي الهيولى الاولى المشتركه من الهيوليات

او هيوليات الكائنات واما الصوره فهي اصل الفساد ويكون ما خلا التي

بالابداع ان كانت فانها لا كون ولا فساد ويقال انه لا كون ولا — قدم

فساد في الصور وراد بذلك معنى آخر وهو تقابل الماده وزوال

صوره وحصول اخرى اذ ليست الصوره مركبه من ماده وصوره

ليبقى مادته ويفنى صورته واما العدم فان كان الكون بمعنى الوجود

بعد ان لم يكن وكان المراد بالوجود اي وجود كان ولو بالعرض

فله كون وفساد فان له وجودا بالعرض كما مر فكونه ان احد الصوره

وفساده ان تحصل وكما ان له وجودا بالعرض هو المقابله الى الصوره

كذلك له عدم بالعرض هو الصوره فانها قد عرضها الاضافه الى العدم

بانها عادمه كما ان القوه قد عرضها الاضافه اليه بانها قوته فان القوه

قوة كمال وفعل ولا كمال ولا فعل في العدم واعلم ان كل واحد من هذه

الثلثه مشترك معنوي اي كلي يحوي على افراد ولا مشترك لفظي كالعين

والا لضاع البحث ولم يكن عندنا الا اسماء ثلثه من غير تحصيل لمعانيها

لكن ليس شي منها بمتواطي كيف ويقع على مقولات شتى مختلفه في المبدا

فالعدم

في التقدم والتاخر فكل الهيوليات مشتركه في ان كلا منها امر من شانه

في ذاته امر آخر يكون هو بالذات ثم يختلف ذلك الامر فربما كان — بعد ان لم يكن وهو الذي به يحصل الشي صح

بسيطا وربما كان مركبا والاول اقدم وجميع الصور مشتركه في

ان كلا منها هو الامر الآخر من ذينك الامرين ويحصل منهما امر آخر

بالتركيب ثم قد يكون جوهرا وقد يكون هيئة عرضيه والا عدام مشتركه

في ان كلا منها وجود الصوره فيما من شانه الصوره واعلم ان اعتبارنا

مبداية الصوره انما هو بالنظر الى مبدئيتها من حيث كونها جزءا

لا من حيث كونها فاعلا وان جاز كونها فاعلا **الفصل الرابع**

في بيان اقوال المخالفين في مبادي الطبيعة **اعلم** ان برمانيدس وماليسوس

قالا كلاما ظاهره مكلوم وباطنه يحتمل امرين فانهما قالا ان الموجود

واحد غير متحرك وافترقا في تناهيه وعدمه فقال ماليسوس انه غير

متناهي وقال برمانيدس انه متناهي وفساد ظاهر هذا الكلام ظ واما

الباطن فيحتمل امرين الاول ان المراد بالموجود هو الموجود الاول الكامل

في الوجود ولا شك انه غير متحرك واما التناهي انه لا يتناهى قدرته

فعبارة عن تناهي كل شي اليه كما ابتدا منه اذ هو الاول والآخر

ومعنى عدم التناهي انه لا تتناهى قدرته الى حد يقف الثاني ان المراد

بالموجود هو طبيعة الموجود اي المعنى الكلي وهو ليس ذاتيا لافراده لان

الوجود عارض للموجود فمعنى عدم التحرك ظ واما معنى التناهي فهو انه

معنى محدود لا يختلف طبائع كثيره فانه ليس طبيعة افراده ومعنى عدم

التناهي انه يعرض لامور غير متناهيه وبالجمله على التقدير من لا اراع فيمن

الحكمين ولا بينهما ومن غيرهما فان شئنا ما قلنا في حل كل منهما فلا يمكننا
ان نناقضهما بدليل فانا ان ناقضناهما فلا بد من ان يكون مقدمات
دليلنا اما ابين من ابطال غير البرهان او مسلمة عندهما والاول مفقود
اذ لا ابين من ذلك والثاني غير متيقن لان من كان قوله هذا المحال
لم يؤمن ان ينكر كل ما يلتجئ اليه فما قيل في مناقضتهما من ان الموجود لو
كان جوهرا فقط لم يكن للتناهي وعدمه معنى لانهما انما يعرضان للكم و
بواسطته للجوهر فيلزم ان يكون الموجود شيئا غير جوهر او كما هو فاسد
لان مقدماته اخفى من المطلوب لتوقفه على بيان ان ما شاهدناه
انما هو كم قائم بموضوع ولا يصح الا في موضوع وكذا غير ذلك من
مناقضاتهما هذا وقيل ان مبدأ جميع الاجسام واحد وهو الماء وقيل
واحد وهو الهواء وهذان القولان محتملان من وجهين الاول ان المبدأ
واحد والثاني انه كذا فالكلام في الثاني سيأتي في مباحث مبادي
الكائنات الفاسدات وفي الاول انه يستلزم اتفاق الاجسام
في الطبيعة وسيأتي اختلافها بالفصول وقيل ان مبادي الاجسام اجزاء
لا تتجزى غير متناهية مبثوثة في الخلاء وقيل مباديها اجسام صغار
مشابهة لما يتكون عنها من الماء والهواء واللحم والعصب وغير ذلك
مختلط بعضها ببعض فمبدأ اللحم اجزاء لحمية مخلوطة بغيرها فاذا اجتمعت
يكون منها اللحم المحسوس وهكذا اما غلطهم من حيث ان المبادي غير متناهية
فلانها اذا كانت كذلك كانت الكائنات غير متناهية واذا كانت
كذلك لم يمكن العلم بالجميع فمن اين علموا ان مبادي الجميع كذا واما من حيث الاجزاء

المبثوثة في الخلا والاجسام الموجودة في الخليط فسيأتي في ذلك المبحث
الفصل الخامس في القوة التي تسمى الطبيعة **اعلم** انا نرى ان الاجسام يصدر
عنها افعال وانفعالات لاسباب خارجة كصعود الحجر وتسخن الماء و
منها ما يصدر عنها من انفسها كنزول الحجر وتبرد الماء اذا خلي بعد ان يسخن
ونرى البذر يستحيل نباتا والنطفة حيوانا ونرى ان يعرية من الآخر ونرى الحيوان
يفعل ويتحرك بلا قاسر بل بارادته فيرسم في اذهاننا من هذا بادي الرأي
ان الافعال والانفعالات قد تصدر عن الاجسام من خارج وقد تصدر
عن ذواتها اما على طريقة واحدة او مختلفة وكل ذلك اما بارادة او لا
لكن ليس لنا بعد سبيل الى ان نجزم بان كل فعل وانفعال فانما هو عن
مبدأ الا فيما نرى المبدأ او تأثيره واما فيما لا نرى او نرى ولا نرى تأثيره
فلا فان من لم ير المغناطيس يجذب الحديد فاذا رأى ان الحديد قد انجذب
اليه عسى ان يظن انه بنفسه تحرك على ان المبدأ حقيقة لا نرى اصلا وانه قوة
في الجسم وهي لا ترى فيتكفل بيان ذلك الى الفلسفة الاولى ولنضع ههنا وضعا
ان كل ذلك بقوة هي احدى هذه الاربع ما يصدر عنه فعل واحد غير
متفنن من غير شعور وما يصدر عنه فعل واحد كذلك مع شعوره به و
ما يصدر عنه افعال مختلفة بلا شعور وما يصدر عنه افعال مختلفة مع الشعور
بها وكل ذلك مع قطع النظر عن الامور الخارجة عن تلك الاجسام
فالاول كما في الحجر الصادر منه الهبوط والثاني كما في الفلك الصادر
منه الحركة الدورية الواحدة مع شعوره بها والثالث كالنبات
المتشعب الى الاغصان والاصول والاوراق والرابع كالحيوان

الذی تتحرک بالشعور والاول یسمی طبیعة والثانی نفسا فلکیة والثالث
نفسا نامیة والرابع نفسا حیوانیة وقد یطلق لفظ الطبیعة علی کل قوة
یصدر عنها الفعل بلا ارادة واحدا کان فعلا او مختلفا فیدخل النفس النباتیة
العنصریة فیها وقد یطلق علی کل قوة یصدر عنها الفعل من غیر رویة فیدخل
فیه بعض افعال بعض الحیوانات کتشبیک العنکبوت ولکن المقصود بالبحث
هنا الطبیعة بالمعنی الاول واما من قال ان الباحث عن اثبات الطبیعة
ینبغی ان یهزء به فلعله اراد بذلک ان من یبحث فی العلم الطبیعی عن اثباتها
ینبغی ان یهزء به فانه لا اثبات فی علم لمبادیه والا فقائله هو
الذی ینبغی ان یهزء به کیف ولا منافی ان لکل متحرک محرکا کلفة شاهد
فضلا عن اثبات ان المحرک داخل او خارج فالحق ان اثباتها واجب
ولکن فی الالهی واما ههنا فیجب وضع ثبوتها فقط فاعلم انها قد
حدت بانه مبدا اول لحرکة ما یکون فیه الحرکة او سکون ما واما السکون
من حیث الذات لا بالعرض فالمراد بالمبدا المبدا الفاعلی وبالاول
الذی لیس فعله بواسطة امر آخر واحترز عن النفس فانها قد تفعل باستخدام
الطبائع والکیفیات وذلک فی تحریک الانسان والاحالة لکما
ظن من ان النفس انما تفعل الاشتغال بوساطة الطبیعة فان ذلک باطل
فان تحریک النفس علی خلاف تحریک الطبیعة فکیف یجوز ان یتوسط
فیها الطبیعة ولو استحالت الطبیعة الی موافقة النفس لزم ان لا یبدا فعلها
ولا یعنی الطبیعة حتی تحرک النفس وان ارادت النفس تحدث المیل وحینئذ
یفعل فکذا الطبیعة علی ما سیبین علی ان المیل لیس واسطة فی التحریک اولیس حین به

محرکا بل انما هو ما به تحرک وبما یکون فیه الحرکة والسکون الجسم الطبیعی
احترز عن الصناعة والقسر واما قوله بالذات فیحتمل ان یکون المراد ان
الطبیعة فاعل للحرکة بالذات من غیر قاسر فلا ینفک عنها التحریک
ما لم یکن مانع وان یکون المراد ان الطبیعة مبدا فاعلی لحرکة المتحرک
بالذات وقوله لا بالعرض یحتمل ان یکون المراد به ان الطبیعة مبدا للحرکة الا
الذاتیة دون الحرکة العرضیة کحرکة ساکن السفینة وان یکون المراد ان
تحریکها للمتحرک لیس بالعرض بل بالذات مثلا تحریک الطبیعة للصنم الذی
من حجر من حیث هو صنم بالعرض فانها انما تحرک الحجر لا الصنم فهی لیست طبیعة
للصنم وکذلک تحریک الطبیب نفسه بالمعالجة لیس لانه طبیب بل لانه یعالج
فهو بالعرض اعلم ان المراد بالمبدا اعم من ان یکون مبدا للحرکة الا
او الکیفیة او الکمیة او الوضعیة او غیر ذلک ان کانت اما فی الاین فکما
یقتضی الطبیعة الصعود واما فی الکیف فکما یقتضی الطبیعة البرد واما
فی الکم فکما یقتضی التخلخل واما فی الوضع فکما یقتضی جعل ما فوق تحتا
وبالعکس واما فی الجوهر فان یعد الهیولی لحصول صورة باصلاح
کم او کیف کما سیبین لا بان تحدث نفس الصورة وسنعلم فی مواضع اخری
بل فی صناعة اخری هذا هو الحد الذی ذکره المعلم الاول واستقره
بعضهم فقال یجب ان یقال انها قوة ساریة فی الاجسام تعد الصور
والحلول مبدا اول الی حصول ما بالقوة فلیست الا المبدا واما الربانی
فهو الکون فی الشیء واما افادة الصورة والحلول فهو التحریک وافادة
حفظهما هو التسکین فلم یکن ما ذکره الا تکرارا علی ان هذا الرجل انما استقصر

الحد الاول وهرب منه الى ما قال لزعمه ان الاول تعريف لها باعتبار فعلها
لا لذاتها ولم يدر ان القوه لا يتصور الا بالاضافه الى الفعل الفصل السادس
فى النسبه بين الطبيعه والماده والصوره والحركه قد علمت ان لكل جسم طبيعه
وماده وصوره وبيان اختلاف الناس فى طبيعه الاجسام فاعلم ان
ان لكل جسم طبيعه تكون مصدر الحركاته وسكناته التى لذاته وصوره
بها يكون هو ما هو وماده حامله لها واعراضا لازمه او لاحقه وان الطبيعه
قد يكون نفس الصوره وقد يكون غيرها فاما التى هى نفسها ففى الجبال
البسائط فان الامر الذى يصدر منه الافعال فى الماء مثلا هو الصوره
التى له لكن من حيث هى مصدر الاثار الذاتيه تسمى طبيعه ومن حيث
انه بها يكون هو ما هو تسمى صورة وهى تفعل فى الماء اربعة افعال
احدها باعتبار المؤثر وهو الرطوبه وثانيها باعتبار المتاثر منه وهو البروده
وثالثها باعتبار المكان الغريب وهو التحريك ورابعها باعتبار
المكان المناسب وهو التسكين وقس على الماء سائر البسائط واما
التى هى غير الصوره فكما فى المركبات فان طبائعها اخر الصور مثلا
صوره الانسان مركبه من طبعه ونفس نامية ونفس حيوانية ونفس
انسانيه والكل تركبت واتحدت فصارت صوره للانسان
الا ان يراد بالطبيعه كل مصدر اثر فتعم النفوس وتكون عين الصوره
فى كل شى ولكن ليس كلامنا فيها واعلم ان العرض اما ان يكون من
خارج واما ان ينبع الماده حتى انه يبقى بعد زوال الصوره كسواد
الزنجى وانتصاب القامه وانداب القروح واما ان ينبع الصوره

وبيان اختلاف الناس فى طبيعه الاجسام

لنسخه ... جمعها ...

اما مع الاحتياج الى الماده كالفرح او بدونه وسيبين فى كتاب النفس
واما ان ينبعهما كالسقط والنوم وان كان الاول اقرب الى الصوره
والثانى الى الماده ثم اعلم ان لفظ الطبيعه يطلق على معنيين اخرين
غير الذى ذكر الاول ما يتقوم به جوهر الشى والثانى ذات الشى ونفسه
ولما كان ما يتقوم به الجسم مختلفا صارت الطبيعه مختلفا فيها فقيل
ان طبيعه الجسم عنصره وهيولاه هذا قول القدماء ومنهم الطبيعيون الذى
قال لو كانت الصوره مقومه لكانت باقيه ابدا وليس كذا والا
ولكان اذا فرض ان السرير غصن وفرع لوجب ان يكون سريرا
مع انا نعلم انه يرجع الى الطبيعه الخشبيه فيكون هى الطبيعه وهذا الرجل لم يعرف
من الصوره الصناعيه العرضيه والطبيعيه الجوهريه ولم يعرف ان مقوم
الشى ما يبقى ما دام الشى باقيا لا اذا انعدم والسرير على حاله قد انعدم
ولم يعلم ان مجرد وجود الشى بما هو مقوم ما دام الاخر موجودا لا يوجب
تقومه له ما لم يحصله بالفعل فان الهيولى وان بقيت بقاء الجسم
لكن لا تفعل الا قوه ولم يعرف ان اللحيه الباقيه صوره وهى واحده من
النوع وقيل بل صورته والصوره فى البسائط مهيتها البسيطه و
فى المركبات المزاج وستعلم انه الكيفيه المتوسطه من الكيفيات الاربع
الحاصله من فاعل العناصر وقيل طبيعه الجسم حركه لانها التى تفيد
لها القوام وهذا بعيد عن الحق جدا فانها طارئه عليه فالحق ان الطبيعه
بهذا المعنى هى الصوره فانها المقومه دون الماده والا لما اختلفت
العناصر لاتحاد مادتها وهى فى البسائط مهيتها البسيطه

واما في المركبات فيحتاج الى ضم اشياء اخرى ليقومها فلا تكون طبيعة لها
الا ان بمعنى الصورة الكاملة باشتراك الاسم **الفصل السابع** في تحقيق الالفاظ
المشتقة من لفظ الطبيعة وبيان ان الطبيعة على احد وجهين جزئي وكلي
والكلي ايضا على وجهين بالنسبة الى كل الاشياء او بالنسبة الى نوع خاص
اما الالفاظ المشتقة منها فهي خمسة الطبيعي ماله الطبيعة ما بالطبيعة
ما بالطبع ما يجري المجرى الطبيعي فالطبيعي بمعنى المنسوب الى الطبيعة وهو
قسمان ما فيه الطبيعة وما عن الطبيعة الاول هو المادة التي تكون الطبيعة
صورتها او كالجزء لصورتها واما الثاني فهو الذي ينشأ ويصدر عن
الطبيعة من الآثار والحركات والالوان وغير ذلك وماله الطبيعة
هو الذي له في ذاته الطبيعة بالمعنى المذكور اي يكون له مبدأ التأثير
وهو الجسم الطبيعي وما بالطبيعة هو الذي وجوده بالفعل او قوامه بالفعل
بالطبيعة سواء كان موجودا اوليا كالاشخاص او ثانويا كالانواع
وما بالطبع هو الذي يلزم الطبيعة اما بان يكون مقصودها الوجود في ا
الطبيعة كالاشخاص والانواع الجوهرية كما قد علمت او يكون عوارض
لوازم اما ويجري المجرى الطبيعي هو الذي توجبه الطبيعة لذاتها كالحركة
والسكون اللذين توجبهما الطبيعة لذاتها واما الجاري لا على المجرى
الطبيعي فهو الذي توجبه بسبب آخر عن الطبيعة لكن لا لذاتها بل لامر
في القابل مثل زيادة اصبع فانها خارجة عن المجرى الطبيعي لكن توجبها
الطبيعة من حيث كونها في مادة لا تقبل الا هذه الزيادة بسبب كم ثم
ان الطبيعة تطلق على وجهين على الوجه الجزئي والوجه الكلي والثاني طرفان

احدهما ما كليته بحسب افراد نوع واحد والثاني ما كليته بحسب الكل فالاول
مبدأ يقتضي التدبير الواجب في استمرار نوع والثاني مبدأ يقتضي التدبير
الواجب في استمرار النظام الكلي وعلى كلا التقديرين بما يتحقق لها
في الخارج وانما تحققها في الذهن ولكن ظن بعضهم ان كلا منهما يتحقق
في الخارج فالاولى قوة سارية في اشخاص النوع والثانية قوة سارية
في الكل من حيث هو كل وظن آخرون ان كلا منهما يتحقق في الخارج
وهي في ذاتها وفيضانها عن المبدأ الفياض واحدة وانما تعددها
واختلافها بالانقسام حسب انقسام الكلي الى افراده وباختلاف
القوابل كما ان شعاع الشمس يصدر منها فيكون واحدا قبل الوصول الى
القوابل ثم ينقسم بانقسامها وليس بشيء اذ لا وجود لها الا في القوابل
المختلفة فالواحد العام منهما ان توجد في المبدأ الاول وهو محال او
في طريق السلوك قبل الوصول الى المواد وهو ايضا محال اذ لا وجود
لها بنفسها او تكون في الاشياء المختلفة واحدة وهو ايضا ظاهر
الاستحالة نعم اما نسبة الى مبدأ واحد او اتحاد المنسوب اليه لا يقتضي
اتحاد المنسوب واما شعاع الشمس فليس شيئا ينفصل منها ويصدر
الى القوابل بل انما هو امر يحدث فيها بسبب المقابلة الشمس
فاعلم ان الخارج عن المجرى الطبيعي الجزئي قد لا يكون خارجا عن مجرى
الطبيعة الكلية كموت زيد مثلا فانه خارج عن مجرى طبيعة زيد ولكنه
جاري مجرى طبيعة الانسان وذلك لوجوه منها ان الانسان
انما خلق لسعد بسعادة ابدية في الآخرة وذلك ليس الا بتخلص النفس

عن البدن والتخلص لا يتحقق الا بالموت ومنها ان النوع يقتضي التوالد و
التناسل وان يبقى اول افراد الانسان الى اخرها ولم يعدم واحد منهم ولم
يمت لم يسعهم المكان ولم تكفهم الاقوات مع ان في دوره المادة وجود
الآخرين وليسوا بهولاء باولى وجودا منهم وكذا الاصبع الزائدة خارجة
عن المجرى الطبيعي الجزئي دون الكلي فان الطبيعة الكلية تقتضي اكتساء
كل مادة ما يستعد له من الصور **الفصل الثامن** في النسبة بين الطبيعي
وغيره من العلوم **اعلم** انه يندرج تحت الطبيعي الهندسة وان لم تشاركه
في المسائل علم الاتصال والموسيقى والمناظر والاكر المتحركة والهيئة
اما الاول فمن جهة ان موضوع الطبيعي هو الجسم الطبيعي كما مر وموضوع
الهندسة المقدار ومسائلها عوارضه والمقدار عارض للجسم الطبيعي تشارك
المتعلقات بالمادة اي المخصصات بها من جهة انها لا توجد في الخارج
الا مقرونا بها والماكان كان سانها من وجه منها ان الصور الطبيعية
المتعلقة بالمادة على وجهين الاول ما يظهر من امره اول الامر انه يختص
بمادة خاصة لا يتجاوزها كصورة الماء من حيث هو ماء وصورة
الانسان من حيث هو انسان والثاني ما لا يظهر ذلك فيه
اول الامر بل كان العقل ولا يمنع من وجوده في اية مادة اتفقت
ولكن يظهر ذلك بعد النظر كالبياض والسواد فانه لا يمنع العقل
اول الامر من عروضها لاية مادة فرضت ثم يعرف بالنظر انهما لا
يعرضان الا لمزاج واستعداد مخصوص حتى لا يعرض التسود بعينه ما يعرض
البيض ومع ذلك لا يتصور الا بمادة بل اذا تصور تصور معها انه يكون

في مادة البتة لا كما ظن من تحرر وهما عنها في التصور فانهما او حللت
مهيتاهما ولوحظ حداهما او رسماهما لم يكونا الا متقاضيين الى المادة
فكيف يحررون عنها وهذان القسمان تشاركان في انه لا يتصور
شيء منها الا متعلقا بمادة والمقدار ليس شيئا من هذين الصنفين اذ
ليس تصوره مستلزما للحكم بانه في مادة كيف ويحتاج في ذلك الى
استقصاء نظر ولانه ليس كالاول مخصوصا في بادي الراي بمادة
مخصوصة ولا كالثاني مخصوصا بمادة بعد النظر لان المقدار لا يفارق
شيئا من المواد ومع ذلك يستغنى في التصور عن المادة واما الثاني
والثالث فلان لهما مبادي من الطبيعي كما خرى من الحساب على ان
موضوع الثالث هو السمع والازمنة واما الرابع فلان موضوعه مقادير
منسوبة الى وضع ما من البصر وله مبادي من الطبيعي واخرى من الهندسة
واما الخامس فلان موضوعه شكل الكرة والشكل من عوارض المقدار الذي
هو من عوارض الجسم وهو شديد الشبه بالهندسة لشدة شبه الحركة
بالمقدار للاتصال وان كان اتصال المقدار لذاته واتصالها
بالمسافة او الزمان على ما سيحيى وليس له مبادي طبيعية واما علم الهيئة
فموضوعها اعظم اجزاء موضوع الطبيعي وهو الافلاك وله مبادي من
الطبيعي كقولهم حركة السموات يجب ان تكون محفوظة على نظام واحد
ومبادي من الهندسة وهو شديد المناسبة والاتصال بالطبيعي لان
موضوعات مسائله من جملة موضوعات الطبيعي ومحمولاتها من جملة
عوارضها وبذلك امتاز عن العلوم الآخر واما البراهين الماخوذة

فى الهيئة فمغايرة للماخوذة فى الطبيعى لان براهين الهيئة انه ماخوذة من
الرصد او المناظر او الهندسة وبراهين الطبيعى لمه ماخوذة من طبيعة
الجسم الطبيعى ومقتضاه ولكن قد يخلط كل من مقدمات كل مقدمات
الاخر واما علم الحساب فهو ابعد العلوم من الطبيعى لان موضوعه العدد
وهو ليس داخلا فى موضوعه لا انه جزء له ولا نوع عامة ولا عرضا متعلقا
اى خاصا به فانه يوجد فى الامور الطبيعية وغيرها وفى كليهما يكون عارضا
غريبا ليس فيا يا الشئ منها فهو من حيث هو لا يتعلق اى لا يختص بالامور
الطبيعية ولا بغيرها بل ان يتعلق فبالموجود العام فهو مجرد فى ذاته عن كل
مادة لكن قد يعرض له عوارض لا يعقل عارضة له الا وقد اقترنت
بالمادة فالنظر فيه باعتبار الاول من علم الحساب وبالاعتبار الثانى
الثانى من الرياضى وبالجملة فالعلوم المشاركة الماخوذ فيها المادة
اربعة اولها الهيئة ثم المناظر ثم الموسيقى ثم علم الاكر المتحركة فانها بحث
اما عن شكل وعدد او مقدار الامور طبيعية فلابد من ان يوجد فيها تلك
الامور الطبيعية وان لم يوجد فى مطلق العدد والمقدار فيكون الطبيعى فى
طرف والتعليم الصرف الذى هو حساب صرف او هندسة صرفة
فى طرف وتركب منهما هذه العلوم فيكون موضوعات مسائلها من
الاول ومحمولاتها من الثانى فقد علم الاحتياج الى اخذ المادة فى
بعض الرياضيات بمجرد اعتبار الاضافة اليها فما ظنك بالطبيعى
فمن قال لاحاجة الى النظر اليها فانه ذى الفصل التاسع فى بيان
الاهم فى العلم الطبيعى الحق ان المادة والصورة كليهما متعرفتان من نسبة

وقال جماعة منهم الطبيعيون ان المهم انما هو المادة دون الصورة بل ينبغى
رفضها بالكلية واستدل عليه بعضهم بالمقايسة من هذه الصناعة وبعض
الحرف فقال ان الغواص انما وكده ان يحصل الدرة من غير ان ينظر
الى صورتها وستنبط الحديد انما وكده ان يحصل الحديد معمولا ولا يلزم
عليه ان يحرمنا الوقوف على خصائص الطبيعيات وثانيا ان تمنع الهيولى
الغير المصورة فهى امر بالقوة المحضة فلم يعرف بتحقق على انا لا طريق لنا الى
معرفتها الا بالصورة والا عراض فكيف يعرض عنها وان اراد المصور
فلم يعرض عن الصورة وثالثا ان الحديد والدر ليسا موضوعى الصناعتين
بل غايتان لهما فان موضوعيهما الاجسام التى يستخرج منها الدر والحديد
نعم هما موضوعان لصنائع اخرى لا لصنع اربابهما بماديتهما كالعين و
صانع المعاجين وقال اخرون ان المهم هو الصورة وفيه مع ما ذكر
انهم قنعوا بان يحرموا معرفة المناسبات من المادة والصورة
اذ ليس كل صورة يصلح لكل مادة وكذا العكس على ان من لا عرض ما لا
يعرض الصورة الا بمشاركة المادة وان العلم التام بالشئ انما يحقق
اذا علم كنهه وما يلزمه لذاته ولا شك ان معرفة الصورة موقوفة
على معرفة المادة لانها مضافة اليها ثم كيف يعرض عن المادة ونحن
نبحث من المادة الاولى التى هى ابعد شئ من الصورة العلم بها
الصورة التى فيها وثيقة لا يزول عنها او قلقة تزول وهذا الذى
علمناه من اشرف المعلومات فما ظنك بغيرها من الهيوليات
فالحق ان البحث عن كلتيهما مهم لكن الصورة من حيث افادة العلم

لو كذا بالفصل التى والجد و

بما بالفعل والمادة من حيث افادة العلم بالقوة **الفصل العاشر** في تحقيق
المبادي الاربعة اعني الفاعل والمادة والصورة والغاية واما البحث
عن اثباتها فالى الالهي اما الفاعل فهو مبدأ الحركة في غيره من جهة ما هو غيره
اي الانتقال من قوة الى فعل والعرا اما حقيقي او اعتباري كما في معالجة
الطبيب نفسه فان الفاعل طبيب والمتعالج مريض وهو قسمان مهيئ ومتمم
فالمهيئ هو الذي يصلح المادة لان تفيض عليها الصورة كالذي
يحل الطعم في الحالات والمتمم هو الذي يفيض الصورة على المادة و
للفاعل معين ومشير اما المعين فيشبه ان يكون واخلاقي مبدئ الحركة
الا ان الفوق منه ومن الفاعل الاصل انه لا يحرك لغاية له بل للاصل
او يحرك لغاية للاصل غير الغاية التي يحرك لها الاصل التي يحصل التحريك
كسكر او اجر واما المشير هو الذي يفعل بواسطة الفاعل بان يوجد فيوجد
الفاعل في ذلك الاثر فهو مبدأ المبدأ لانه مبدأ والصورة النفسانية
التي تنبعث عنها الحركة هذا كله في الفاعل بالنظر الى الطبايع واما
بالنظر الى الوجود فكل ما هو سبب لوجود غيره من حيث هو غيره و
من حيث ليست السببية لان وجوده لاجله واما المادة فقد عرفت
تعريفها فلنذكر اقسامها فنقول ان المواد يشترك في ان كلا منها حامل
لامر غريب عنها ولكل منها نسبتين احديهما الى المركب منها و
من ذلك الامر والاخرى الى ذلك الامر فالاولى نسبة الجزء الى الكل
والعلة الى المعلول والثانية ينقسم ثلاثة اقسام فانها اما ان لا يكون
مقدمة عليها ولا متاخرة عنها بالذات بان لا يحتاج شي منهما

الى الآخر في تقومه او يكون متاخرة بالذات او يكون متقدمة بالذات
فالاول الامر معقول ليس تحققه ظاهرا فان كان ففي المادة الاولى و
النفس اذا ركب منها الانسان والثاني هو نسبتها الى الصورة
فان الصورة توحد المادة وتخرجها من القوة الى الفعل كما تبين
في الالهي والثالث هو نسبتها الى الاعراض الحالة فيها وللمادة
بالنسبة الى ما تركب منها ومن الصورة قسمان فانها اما ان يكون
كامنة في الجزء المادي كمادة البسائط او لا يكون حتى تنضم اليها اخرى
فتصير مادة واحدة فاما ان يكفي مجرد الاجتماع كالاشخاص للعسكر و
المنازل للمدينة او لا يعتبر الى تركيب لهم كاللبن والجص للبيت والعقار
مع ذلك الى استحالة في الكيفيات تتفاعل الاجزاء المادية بعضها
في بعض بالكيفية حتى تنكسر الغالب في كل كيفية وتحدث كيفية
متوسطة متشابهة من الجميع تسمى المزاج كالعناصر للمواليد واجزاء
الترياق ولذا لا يكون ترياقا الى ان يجري زمان يفعل اجزاؤه
بعضها في بعض هذا وقد يذكر ههنا ان نسبة المقدمات الى النتيجة
كنسبة المادة الى الصورة والحق ان صورة المقدمات انما هي
شكلها لا النتيجة وانها بشكلها فاعلة للنتيجة ولعلهم لما وجدوا
ان ما هو الاصغر وما هو الاكبر اذا الفا حصلت النتيجة فهما ما تها
والمقدمات مشتملة عليها تخطوا الى ان جعلوا نفس المقدمات
مادة لها ولم يدروا ان طبعي الحد الاصغر والاكبر موضوعان لعدة
صور فما كانا موضوعين للاصغرية والاكبرية لا يصلح ان لا

يكونا موضوعين للنتيجة فان صورتها في الاول ان نسبا معا الى الحد الاعلى
وفي الثاني ان نسب الاكبر الى الاصغر بالحمل او التقديم والسلو على ان
اللفظ الذي هو اصغر او اكبر مغاير بالعدد للذي هو جزء النتيجة
ليس هو عينه واما الصوره فلها ثمانية معاني الاول ما يقوم المادة
نوعا بحصولها فيها ب نوع كل شي ج حقيقة كل شي نوعا او جنسا
عاليا او سافلا عرضا كان الشي او جوهرا ماديا او مفارقا د الشكل
والتخطيط ه هيئة الاجتماع كما في العسكر والمقدمات و النظام
المتحفظ كالشريعة ز كل هيئة كانت لكل شي ح المعقولات
المفارقة للمادة وانما هو من المبادي لقوام المركب لانها
جزء له يوجب حصولها بالفعل لقوام المادة على نحو خاص بسببها تقي
وهذا القوم انما هو في الصورة التي هي علة للنوع او الجنس فانه لا
يحصل منها المادة بدون الصوره واما التي هي علة للصنف فلا فان
المادة قد تقومت قبل ذلك كشكل السرير والبياض للثلج واما الغاية
فهي التي لاجلها يحصل الفاعل على الصوره على المادة وهو الخير للفاعل
سواء كانت خيرا حقيقيا ام لا **الفصل الحادي عشر** في بيان النسبة
بين العلل الاربع ان كلا من الفاعل والغاية علة للاخر من وجه
اما الاول فلان ايجاد الغاية هو المقصد للفاعل بالذات من ايجاد المعلول
فالغاية معلولة من حيث الوجود لا الماهية وللغاية واما الثاني فلانها
التي صنع بها الفاعل وتحرك الى الفعل لو لاها لم يفعل الا ترى
انه اذا سئل المرتاض لم ترتاض صح ان يجيب لكي اصح واذا سئل من

ری عن المرض لم صححت صح ان يجيب لاني ارتضت والارتياض
فاعل غاية الصحه واذا سئل لم تطلب الارتياض صح ان يقول
لكي اصح ولا يصح العكس ثم انهما علتان بعيدتان للمعلول فان الفاعل
اما ان يوجد الهيولى والصوره والغاية موجب لفاعلية الفاعل
وسبب للصورة او المادة باعتبار تحريك الفاعل فالمبدا القريب
انما هو المادة والصوره ولكن قد يعرض لكل منهما ان يصير
علة بعيدة بواسطة كونها علة للاخرى اما المادة فهي اذا كانت
مادة للصنف فانها حاملة للصورة العرضية التي بها صار الصنف
صنفا وبواسطتها علة للصنف فلها علية بالواسطة كما ان لها
العلية لا بالواسطة واما الصوره فهي من حيث انها اذا كانت
صوره جوهريه كانت علة للمادة وبواسطتها للجسم فلها ايضا
اعتباران كذلك **واعلم** ان شيئا واحدا قد يكون فاعلا وصوره
وغاية باعتبارات متعدده مثاله النطفة فان الفاعل فيها هو
الصوره الانسانية التي في الاب وصورتها التي يحصل بالفعل ليست
الا الصوره الانسانية التي في الولد وغاية هذا الفعل ليست الا تلك
الصوره التي في الولد فالكل شي واحد هو الصوره الانسانية
ولكن بالاعتبار مختلف فانها من جهة حصولها في مادة نوع الانسان
صوره ومن حيث ان حركة النطفة ينتهي اليها غاية ومن حيث
ان الفعل يصدر عنها فاعلة فباعتبار القياس الى النطفة والمركب
صوره وباعتبار القياس الى نفس الحركة غاية وفاعلة غاية باعتبار

الانتهاء وفاعلا باعتبار الابتداء **الفصل الثاني عشر** في بيان اقسام
العلل **اعلم** ان لكل منها ستة تقسيمات الاول ان كلا منها يكون بالذات
ويكون بالعرض اما الفاعل بالذات فهو الذي يكون علة لذات الفعل
ويوخذ من حيث العلية كالنار المسخنة واما الفاعل بالعرض فهو الذي
لا يكون علة لذات الفعل من حيث ذاته ولذلك اصناف منها
ان يفعل ما يزيل ضد الشيء فانه ينسب وجود الشيء المسبب لازالة الضد الى
المزيل وهو بالعرض مثل السقمونيا فانه ينسب اليه التبريد المسبب عن زوال
الحرارة باسهال الصفراء ومنها ان يزيل شيئا مانعا عن الفعل الطبعي
فيحصل الفعل فانه ينسب الفعل الى المزيل بالعرض مثل ازالة دعامة الهدف
مع ان انهدامه من طبعه حيث يقتضي الهبوط لثقله ولكن الدعامة
كانت مانعة من هذا الفعل والفاعل ازال المانع ومنها ان ينسب الفعل
الى وصف وهو منسوب الى وصف آخر مثل ان يقال الطبيب يبني
فان البناء منسوب الى البناء لا الطبيب ومنها ان ينسب الى الذات
وهو منسوب الى الوصف كان يقال الانسان يبني ومنها ان
ينسب الى متوجه نحو غاية طبعا او ارادة فيعرض له غاية اخرى كسحق
الحجر الهابط ومنها ان ينسب الفعل الى من لا فعل اصلا ولكن اذا
حصل خير او شر فانه ينسب ذلك الحر اليه ويقال انه سبب له
ويمن بحضوره او سبب اليه الشر وتشائم بحضوره واما المادة
بالذات فهي التي من شانها ان تقبل الصورة كالدهن للاشتعال
واما المادة بالعرض فهي التي تقبل الصورة بواسطة امر آخر وهي على اصناف

فانه يقال له انه هدم الهدف

منها ان يكون المادة متصورة بصورة مضادة لصورة اخرى
زائلة عند حصولها ومع ذلك يوجد مع تلك الصورة وينسب
اليها قبول الاخرى كما يقال الماء مادة للهواء والنطفة للانسان
ومنها ان يكون القبول بسبب وصف من اوصاف المادة و
قد اخذت مع وصف آخر لا مدخل له في القبول ولا يكون مضادا
لذلك الوصف وينسب اليها القبول مثل ان يقال ان الطبيب
متعالج فان المتعالج هو العليل واما الصورة بالذات فهي المنوعة
للجسم الطبيعي والصناعي كصورة زيد وشكل السرير واما الصورة
بالعرض فهي ما بعد التنويع كسواد الكرسي وبياضه وقد يكون نافعة
في التي بالذات كصلابة الخشب وربما كانت عارضة بالعرض
بسبب المجاورة كحركة ساكن السفينة بواسطة حركتها واما الغاية
بالذات فهي التي قصدت بنفسها وهو الخير والمظنون خيرا كالصحة
لشرب الدواء واما الغاية بالعرض فهي التي لم تقصد بنفسها
وهي اصناف منها ان يقصد بالفعل لكن لا لذاته بل لغيره كالشرب
لدق الدواء فان الشرب انما يقصد للصحة وهذا هو النافع
او المظنون نافعا ومنها ان يلازم الغاية كالسقوط للاكل فانه
يلازم دفع الجوع الذي هو غاية الاكل ومنها ان يعرض الغاية بالذات
كالجمال للرياضة فانه ليس غاية بل عارض للغاية وهي الصحة ومنها
ان لا يكون الحركة متوجهة اليه ولكن عرض من خارج في وسط السلوك
او عند انتهائه وسواء وجدت الغاية الذاتية او اثبتت بمعارضة

العارضه كالشجه لهبوط الحجر واصابه الانسان لمن يرمى طيرا
القسم الثانيه ان كلا من العلل الاربع يكون قريبه وبعيده اما الفاعل
القريب فهو الذى لا يكون بينه وبين المفعول واسطه كالوتر
المحرك للاعضاء واما البعيد فهو خلافه كالنفس المحركه للاعضاء
بواسطه الوتر والماده القريبه ما يكون ماده بلا توسط ماده اخرى
كالاعضاء للبدن والبعيدة ما يكون ماده لماده الشى كالعناصر
للبدن وكذا الصورة القريبه ما يحل فى الماده لا بتوسط صورت
اخرى كالتربيع للمربع والبعيده بخلافهما كذى الزاويه وذى
الضلع والغايه القريبه ما يقصد بالفعل نفسه كالصحه لشرب الدواء
والبعيده كالصحه لدق الدواء القسم الثالث ان كلا منهما ينقسم
الى خاص وعام فالفاعل الخاص ما لا ينفعل عن الواحد منه الا واحد
كالدواء الذى جيئا وله زيد سديه والعام هو الذى ينفعل عن
الواحد منه اكثر من واحد كالهواء الذى يغير اشياء كثيره والماده
الخاصه ما لا يكون للواحد منها الا صوره بعينها كجسم الانسان
بذلك المزاج لصورته والعامه ما يصلح الواحد منها لصور كثيره
كهذا الخشب للسرير والكرسى وغيرهما والصورة الخاصه هى التى ما لا
يكون الا فى ماده واحده كحد الشى او حصرا او خاصته والعامه
بخلافها كالجنس والغايه الخاصه هى التى لا تكون الا غايه لشى بعينه
كلقاء زيد عمرا والعامه بخلافها كاسهال الصفراء فانه غايه لشرب
السقمونيا وشرب الرحمن وشرب النفسج القسم الرابع ان كلا منهما

[illegible] يكون جزئيه وكليه فالفاعل الجزئى [illegible] [illegible]

القسم الخامس ان كلا منهما [illegible]

يكون بسيط ومركبه فالفاعل البسيطه هو الفاعل الواحد الذى لا يكون
جزء فاعل كالدافعه والجاذبه فى الحيوان والمركب مجموع قوى فاعله
متفقة النوع كمجموع اشخاص يحرون السفينه او مختلفه كمجموع القوه
الجاذبه والحاسه للجوع والماده البسيطه كالهيولى وكالخشب
ظاهرا والمركبه كالعقاقير للمعجون والصورة البسيطه كصوره الماء
والمركبه كصوره الانسان المركبه من عده صور فانها صور عناصره
والغايه البسيط كالشبع للاكل والمركبه كالرسه وقتل القمل للبس الحرير
القسم السادس ان كلا منها يكون بالفعل ويكون بالقوه فالفاعل
بالفعل كالنار المسخنه بالفعل وبالقوه القريبه كالنار التى لم يدنها شى
للتسخين وكمن له ملكه الكتابه وبالقوه البعيده كالصبى للكتابه والماده
بالفعل كبدن الانسان لصورته وبالقوه القريبه كالخشب المنحوت
المصور بصور اجزاء السرير والبعيده كالخشب الغير المنحوت وكالنطفه
والصوره بالفعل معروفه وبالقوه هى العدم المقرون بالقوه الذى
عرفته ومثلها الغايه بالفعل بالقوه واعلم انه اذا كانت العله
بالقوه كان المعلول ايضا بالقوه وان العله والمعلول مع واما بالقوه
يجوز ان يكونا ذاتين اخريين غير الذاتين الحاصلتين عند الفعل مثل
زيد الموجود النجار بالقوه والخشب الموجود المصور بالقوه ولا تذهب
عليك ان المعلول لا يجوز ان يكون موجودا والعله معدومه فان
قيل ما تقول فى البناء الباقى بعد البانى قلنا معلول البانى انما هو تحرك
الاجزاء وهو كان معه واما الهيئة الباقيه والماده الساقيه فمعلول

لشيء آخر باقٍ بعد **الفصل الثالث عشر** في البخت والاتفاق وذكر المذاهب
فيهما والنسبة بينهما والفرق بين البخت وسوء التدبير لما تكلمنا على الاسباب
وهما مما قد ظن انه منها وجب علينا النظر فيهما فاعلم ان القدماء قد
اختلفوا في امرهما فقيل لا مدخل للبخت والاتفاق في وجود شيء من الاشياء
بل لا معنى لهما قالوا لان ما ينسب اليهما نجد له اسبابا خارجية مقتضية عما
الذي يحوجنا الى ان نجعل علته امرا مجهولا فان الحافر للبئر مثلا اذا عثر
على كنز فليس سببه الا الحفر لا ما نظن من البخت السعيد وكذا اذا انكسر رجله
بالزلق انما سببه الحفر لا ما نظن من البخت الشقي ولا منع من ان يكون لفعل
واحد غايات شتى بل كل فعل كذلك غاية الامر ان الفاعل يخص بعضها
بالقصد من الفعل لو قصد الباقي جاز ولا يضر تخصيص البعض فان كان
الباقي غاية فان الجهل غير مغير في هذا الباب وبعضهم عظموا امر البخت
فمنهم من زعم انه سبب الهي لا تدركه العقول لعظمه وعلو رتبته حتى ان
بعضهم تقربوا اليه والى قصد بعبادته وصنعوا صنما سموه البخت
وعبدوه كما يعبد الاصنام ومنهم من قدمه على الاسباب الطبيعية كلها
وقال ان وجود العالم بالبخت لا بالطبيعة وذلك انهم قالوا ان
مبادي جميع الاشياء اجرام صغار غير متناهية لا تتجزى لصلابتها
مبثوثة في الخلاء متفقة الجواهر مختلفة الاشكال ليس لها الا الجوهر
والشكل متحركة دائما بالذات فيتفق ان تصادم بعضها فيجتمع بهيئة
خاصة فتحدث منها عالم واما الامور الجزئية من الحيوانات والنباتات
فليس حصولها بالاتفاق بل بالطبيعة وهؤلاء هم ذيمقراطيس واصحابه

ومنهم من قال ان وجود الكائنات من العناصر بالبخت لا غير وذلك
انهم قالوا اتفق اجتماع العناصر على نحو مخصوص فحدث منها المركبات
كيف ما اتفق فما اتفق ان صلح الحادث بالتركيب لان يبقى ويبقى ونسل بقي ونسل اتفاقا
ولو اتفق ان لم يصلح لذلك لم يبق ولم ينسل وربما كان في ابتداء النشو حيوانات
مختلفة الاعضاء كحيوان راسه راس بعير ورجله رجل الانسان وبطنه
بطن فرس الى غير ذلك وقالوا ان عرض الاضراس وحدة الانياب مثلا
ليس للطحن والقطع وانما هو امر اتفق وقوعه فحصل منه تلك الغاية
اتفاقا وكذا الة النسل لم يحدث للنسل وابقاء النوع بل انما حدث اتفاقا
وكذا كل عضو وهؤلاء هم انبادقلس واتباعه واما نحن فنقول ان الامور الحادثة
لا يخ اما ان يكون دائمية او اكثرية او متساوية الوقوع واللاوقوع او
اقلية اما الدائم فلا شك في انه ليس اتفاقيا وكذا الاكثري فانه لا بد
من ان يكون سبب مرجح لوجوده بنفسه او مع قرين له او مع زوال مانع والا
لم يكن كونه اولى من لا كونه فلا فرق بينه وبين الدائم الا ان سبب الدائم
لا يعرض له معارض ابدا بخلاف الاكثري واما ما ليس بدائم او اكثري فمنع
المشائين قالوا ان كان اقليا كان اتفاقيا والا فلا وكلام المعلم الاول
مطلق خال عن هذا الشرط وانما حملهم على ذلك النظر في الامور الارادية
فانهم قالوا انا نرى ان الاكل وعدمه متساويان مع انهما ليسا اتفاقيين
وكذا المشي وعدمه والحق عدم الاشتراط بما شرطوه وذلك لان
الشيء الواحد يجوز ان يكون باعتبار اقليا وباعتبار اكثريا بل دائما مثلا
الاصبع الزائدة اقلية بالنسبة الى الطبيعة الكلية لكنها دائمة بالنسبة الى مادته

الماده مع فيضان الصوره الالهية لعدم تعطل الماده المستعده وكذا كل الموجبة صح
معلول بالنسبة الى السبب المستجمع لشرائط التاثير واجب الحصول سياتي في ا
الالهي ان ما لم يجب عن سببه لا يحصل موجودا فاذن اجاز ان يكون الاتفاقي
واجبا فبالطريق الاولى جاز ان يكون اكثريا وجاز ان يكون المساوي
واجبا او اكثريا والاكل والمشي من هذا القبيل فانهما انما يكونان
متساويين اذا نسبا الى وقت يتساوى فيه وقوعهما ولا وقوعهما
كان يقال لقيت زيدا فاتفق ان كان ماشيا او دخلت على عمرو فاتفق
ان كان اكلا واما اذا نسبا الى الارادة كانا اكثريين بل دائمين اذا
اجتمعت للارادة شرائط التاثير فقد علم ان لا مدخل للاقلية
في كون الشيء اتفاقيا كما شرطه هو لا بل الاتفاقي هو الذي يتادى عن
سبب غير مطلع عليه ولا متوقع وقوعه منه ويكون من شانه ان يودي
اليه ولكن لا بالذات ولا يكون ما عن سبب مطلع عليه متوقع وقوعه
منه وذلك في الدائم والاكثري اتفاقيا ولا ما ينسب الى ما لا
يصلح ان يكون سببا كما يقال تحدد زيد فاتفق ان كسف القمر الا ان
يقال تحدد فاتفق ان كان مع الكسوف لئلا يجعل التحدد سببا للكسوف
بل للمقارنة وبالجملة فلا بد في السبب الاتفاقي ان يكون من شانه
دائما صح التادية لا اولا في الاكثر فالاسباب الاتفاقية من الامور الطبيعية
او الارادية التي هي اسباب بالعرض غاياتها غايات بالعرض
فان قيل ربما يحصل الامور الغير الاقلية من الاتفاقيات وكذا الشيء
اكثرية كما يقال قصدت فلانا فاتفق انه كان في البيت مع انه

يكون كونه في البيت اما مساويا او اكثريا قلنا لا بد وان يكون هذا بحسب
اعتقاد القائل فان تساوى عنده كونه في ذلك الوقت في البيت
او رجح عدم كونه فيه صح ان يجعل كونه فيه من الاتفاقيات هذا وقد توهم
ان من الاتفاقيات وجود ياقوت مجاوز في العظم الحد المعهود لانه
اقلي وهو فاسد فان الاقلية انما تكون بالنظر الى الوجود المطلق واما
بالنظر الى السبب المودي اليه من الصوره ووجدان الماده المخصوصه
فهو اما دائمي او اكثري واعلم ان السبب الاتفاقي قد يودي الى الغاية
الذاتية له كما اذا قصد شخص السير الى موضع فاتفق ان لاقى غريمه
في الطريق ثم توجه الى مقصوده فوصل اليه وقد لا يودي اليه كما اذا
لم يصل الى مقصوده في المثال فاذا ادى اليها كان بالنظر اليها
سببا ذاتيا وبالنظر الى الغاية الاتفاقية سببا عرضيا وان لم يود
كان بالنسبة الى الغاية الذاتية باطلا واعلم ان الاتفاق اعم من البخت
هنا فان كل بخت اتفاق ولا عكس فان البخت انما يقال فيما
مبدوه ارادة ذي اختيار ويكون امرا يعتد به فان حصل لغيره ذلك كان
نصفين ل يقال للعود الذي شق نصفه للمسجد ونصفه للكنيف ان نصفه
الاول سعيد والثاني شقي كان مجازا بخلاف الاتفاق فانه يشتمل
ما مبدوه امر طبيعي وما لا يعتد به وقد خص هذا باسم الكائن من تلقاء نفسه
ولما كانت الامور الاتفاقية تجري على مصادمات شتى والمصادم
بين شيئين لا يكون الا بحركتهما او حركة احدهما جاز ان يصادم حجران
الى حالة واحدة احدهما طبيعية والاخرى ارادية وح يكون هذه الغاية

وهو نظير وقوع امور كثيرة لا لغاية بل عبثا كالولوع باللحية
وليس هذا الا الى فساده صح

بالنظر الى الاولى من الامور الكائنة من تلقاء انفسها وبالنظر الى الثاني بحسب
هذا واما الفرق بين البخت وسوء التدبير فهو ان سوء التدبير اختيار سبب يؤدي
في الاكثر الى الشرور وارادة البخت اختيار سبب يؤدي في الاكثر الى الخير
هذا والميمون هو الذي يكثر عند حضوره حصول الاسباب المسعدة فاذا
حضر استشعر بحصول الخير والمشؤم هو الذي يكثر عند حضوره حصول الاسباب
المشقية فاذا حضر استشعر بحصول الشر الفصل الرابع عشر في نقض ما ذكر
من الحجج التي للمذاهب الباطلة وذكر دلائل سد طيس وابطال كل منهما
اما احتجاج المبطل للاتفاق راسا بان كل شيء يوجد له سبب معلوم
فما الباعث على اختلاف سبب اتفاقي له فظاهر الاندفاع اذ لا منع
ما ذكره من ان يكون للشيء سبب لا يوجبه دائما ولا في الاكثر فهو السبب
الاتفاقي واما قوله ولا منع من ان يكون الفعل واحدا فمن اشتباه
الاسم فان الغاية قد يقال على ما ينتهي اليه الشيء مطلقا وقد يقال على
ما القصد الفعل وهو المراد هنا ولا شك ان المقصود بالحركة الطبيعية
محدودة لا يتعدد والمقصود بالحركة الارادية ايضا محدودة بحسب الارادة
واما قوله انه لا يمكن ان يصير الجعل حال الغاية حتى يكون اصابة الغريم
مثلا تارة حاصلة واخرى لا يكون فظاهر الفساد اذ لا منع من ان
... كيف ويكون الجعل مغير الحال الشيء في الاكثرية والاقلية
حتى يكون الشيء تارة اكثر واخرى اقل كما ان الظفر بالغريم اكثري للخارج
الى الشارع بمقامه واقلي للخارج لغير الشارع بمقامه والتاثير
في الاكثرية والاقلية هو التاثير في الاتفاقية واما قول طيماوس

بان العالم قد يكون بالاتفاق فباطل لان الاتفاق هو الغاية العرضية للامر الطبيعي او
ارادي فان العرض ينتهي الى احدهما البتة لاستحالة التسلسل في العرضي الى غير النهاية
فالسبب الاول للعالم طبيعة او ارادة وهما متقدمتان بالذات
على الاتفاق واما الاجرام التي يقول بها فلما لم يكن لها الا الجوهر
والسكون لم يكن اجتماعها الا بالاتفاق وكانت متحركة بالذات
واما وجبان يحصل ولا يبقى العالم متصلا على هيئة واحدة
وان يقال ان لها قوى مختلفة فبعضها قوية وبعضها ضعيفة والعقل
في التصادم ان توسطت الاجزاء الضعيفة واحاطت بها القوية
المتساوية القوى من كل جانب فلذلك بقي كذلك تلك المدة
المتطاولة فربص لجوابه فيما سياتي في مبادي الكائنات والآفات
ومن العجب انه جعل الامر الدائم الذي لا يخرج عن نظام واحد موكولا موكولة
الى الاتفاق والامور الجزئية المتغيرة موكولة الى الطبيعة واما
القائل الثالث وهو انبادقليس وشيعته فهم يقولون بالاتفاق ضرورة
بلا غاية يقولون ان وجود المادة العاقل ووجود الصورة كي
المادة ضروري حيث قالوا انه اتفق وجود مادة لا يحصل الا بهذه
الصورة واستدلوا على ان الحدوث ليس من فعل الطبيعة بوجوه
الاول ان الطبيعة لا روية لها ليفعل لاجل شيء الثاني انها لو كانت
تفعل لاجل شيء لما كان الفساد والمرض والموت والابدان
او ليس شيء منها مقصودا وليس فلابد من ان ينسب الى الاتفاق
والضرورة بان يقال ان المادة اتفقت ان لا تحصل الا بهذه الثالث

ان الامور التي يبطل بها ان الطبيعة فعلتها لما تضمنها من المصالح لايجوز
ان يسند الى السماء فحصل بهناك وبرد وبرق ثم يتضمن مصالح اتفاقا
فبطل اذ انما قصد لهذه المصالح الا ان الظن ههنا اقوى لوجود النظام
المحفوظ بين هذه الامور التي نظن طبيعة لكن لا ينبغي ان يغتر به فانه وان
كان فيها نظام لكن لحاقها الصلاح فان للفساد والذبول نظاما
بازاء نظام التكون والنشو الرابع انه لو كان فعل الطبيعة لغاية تحيل
لم اختارت هذه الغاية وهكذا الى غير النهاية الخامس ان الطبيعة الواحدة
يصدر عنها افعال مختلفة كالحرارة يحل شيئا كالذهب والفضة
ويعقد اخر كالبيض والملح قالوا ومن العجائب ان يفعل الحرارة
الاحراق لاجل شي ما فنحن نقول انا لا نمنع من ان يكون لحدوثات
الامور الطبيعية علل اتفاقية لا انا نمنع ان حصول هذه الحبة في هذه البقعة
وحصول هذه النطفة في هذا الرحم ليس الا امرا اتفاقيا لكنا نقول ان حصول
السنبلة من البرة باستمداد المادة وحصول الجنين عن النطفة كذلك
حصول لاستمرار دائما او اكثريا ليس الا للطبيعة واما قولهم ان الشتاء انما
استحدث لان مادتها لا يقبل الا هذه الصورة فنقول نعم ولكن ليس
المادة بنفسها كذلك بل انما فعلها كذلك فاعل مثل رسوب
الحجر في السفل وطفو الخشب ليس لان طبيعتها يعطي ذلك بنفسها
بل لان الصانع صنعها كذلك لانها لا يصلحان الا لذلك ومن
الدليل على ذلك ان البرة الواحدة تنبت سنبلة من البر ولا شك ان
المادة الارضية بنفسها لا يعطي الصورة البرية ولا تتحرك عن

الى ان قال بل كل ذلك اتفاق والالم
الا دائما كالمطر فانه لضرورة
المادة التي يجذبها الشمس فيصعد
الخ ص

موضعها بل لا بد من ان يكون ذلك عن جاذبه في البرة يحلقها اليه تبع و
والصائر الى النوع الواحد حسبها البر والشعير والارز والثمر الى
غير ذلك فلا يخ اما ان يكون الاجزاء الارضية المستحيلة الى كل منها
واحدة او مختلفة فعلى الاول لم يكن ضرورة من مادة البتة والا لم يحصل
الا صورة واحدة وعلى الثاني لم يكن بد من ان يكون هي الا جزاء
الصالحة للبرية المخلوطة بالصالحة للشعيرية وعدم مناسبة لتحدثها البر
فكسيها صورته وذلك بقوة مودعة في البر ونسلم ان اكتساب الصورة
البرية وعدمها بضرورة في المادة لكن الانشغال عن امكانها الطبيعي الى
فوق لا بد من ان يكون له سبب البتة والا لو كان كل ذلك من
الاتفاقات فلم لا ينبت من الشعير ولم لا تنبت سنبلة من بر وشعير
كما يقولون بحدوث الحيوان في ابتداء النشو مركبا من عضو الابل وعضو
البعير بل لم لا يتكرر ذلك فقد علم ان تحركات المواد انما هي افعال
القوى الطبيعية على سبيل قصد طبعي مودي الى الخير دائما او غالبا و
اما مادتها الى الشر فانما يكون اتفاقا وانما ذلك بحصول عائق
عن فعلها ولذا يرى الطبيب اذا راى طبيعة المريض ضعيفة اعانها بالصناعة
ثم اذا زال العارض خلاه وطبيعته واما الجواب عن اول الاولى لهم
فهو ان الروية لا حاجة اليها في الفعل وكونه لغاية بل يحتاج اليها
في التخصيص اي تخصيص نوع الفعل من بين ساير الافعال ذوات الغايات
الا ترى ان من شرع في الصناعة شرع روية فاذا صارت ملكة له
لم يكن روية بل كثيرا ما يكون الروية مانعة مبلدة كضارب العود فانه

بعروض عارض م

فانه ان ابتل فی عمه بعمه والعره بغره لعطل فعله وكالزالق اذا اعتصم بما
يعصمه وكحك العضو المستحك وكتحريك القوه النفسانيه العضو بتوسط
العضل والوتر مع عدم شعورها بهما وبحركتهما مع انه لاشك فی ان السارى
واما الجواب عن الثانی فهو ان الخارج عن المجرى الطبيعی لا يخلو اما ان
يكون زياده او نقصانا فان كان الاول لم يكن الخروج الا عن الطبيعه
الجزئيه التی تخصها دون الكليه مثلا زياده اصبع زيد خارج عن طبيعته
واجب فی الطبيعه الكليه كما علمت وان كان الثانی فانما هو عن
قصور وعجز فی الماده يخرجها عن ان يعمل فيها الطبيعه على مجراها
ونحن لم نقل ان الطبيعه لابد وان تعمل فی كل ماده فغايه الامر
عدم الفعل ولم يوجب لعدمه غايه واما عن الثالث فبان الطام
الذبول سببا عن طبيعه البدن المحفوظ فی الموت والذبول فهو فعل
الطبيعه الضد وله غايه وان لم يكن فعل طبيعه البدن فان الطام ا
الذبول سببا عن طبيعه البدن هو الحراره المحلله للرطوبه الموجبه لذلك
سوق الماده الى العضو على النظام وسببا طبيعيا ولكن سببيته
بالعرض فانه يوجب حفظ البدن بامدادا وبعد امداد ولكن عرض
الكل ان الامداد الثانی اضعف من الاول وهكذا فعرض حفظ الطام
الذبول واما ما ذكره من ان حصول المطر ضروری لا مدخل فيه
لفعل الطبيعه فهو باطل اذ لا يكفی فی حصوله مجرد ضروره الماده بل لابد
من فعل الشمس وهو الذی يجعل تصور الماده بهذه الصوره ضروريا
وهكذا كل علة محركه بجعل الحركه ضروريه للماده واما عن الرابع فبان

السوال انما يتعلق بما لا لقصد واما الغايه المقصوده لذاتها فلا سوال
عنها فان المحتاج الى الغايه انما هو الحركه من حيث هی زوال و
تجدد ولذا لا يصح ان يقال لم طلبت الحر ولم نفرت عن الشر
ونحو ذلك واما عن الخامس فبان الغايه واحده لكن اختلفت
طرق الوصول اليها بحسب اختلاف المواد فالنار انما فعلها ان تحيل
مجاورها الى مشابهه نفسها لكن هذه الاحاله فی بعض المواد تكون بالحل
وفی بعض بالعقد فهی لا تحل ما تحله للحل ولا تعقد ما تعقده للعقد كما انها
لا تحرق ثوب القيصر انه ثوب القيصر بل انما فعل الاحاله الى شاكلته
ولا عجب فی ان تعمل الحراره الاحاله الى مشاكلتها

الفصل الخامس عشر

فی بيان ان عله تقع فی جواب السؤال بلم فی كل موضع اعلم انه اذا سئل
فی الامور الماديه عن لميه فعل الفاعل كان يقال لم قاتل زيد عمرا فانه
ح يجوز ان يجاب بالعله الغائيه كان يقال ليشتفی منه وان يجاب
بالمبدا الداعی الى الفعل كان يقال لانه اشار بكر بالقتال وان يجاب
بالفاعل المتقدم لصوره اختيار هذا الفاعل لهذا الفعل كان يقال
لان عمرا غصب حق زيد واما الصوره فلا يمكن ان تقع فی الجواب
الا ان تكون هی غايه الغايات حتى لا يكون فعلها متوجها الى داعی
اليها كفعل الخير ولكن يعتبر ح لا من حيث وجودها فی الماده بل
من حيث هی مهيه ومعنى لان الباعث على ايجاد ما الفاعل لها
لا يمكن ان يكون وجودها واما اذا اشتملت الصوره على معنى داخل
فيها او عارض لها فيصلح ذلك المعنى لان يجاب به اذا كان هو

الداعي كان يسال لم عدل فعال لان العدل حسن فان الحسن اما مقتض للعدل
او عارض له وحكم المادة وهذه مساوقة الحكم الاخيراي يمكن ان يجاب
بمعنى فيها لا بنفسها كان يقال لم يجز هذا الخشب سريرا فيقال كان
عنده خشب صلب صالح لان يجز سريرا ولم يكن محتاجا اليه شيئا آخر
ولا يكفي ان يقال لانه كان عنده خشب هذا واعلم ان الامور
الارادية لا يمكن الجواب بتمام العلة لها لان الارادة منبعثة عن امور
غير محصورة بل ربما لا يشعر بكثير منها واما الامور الطبيعية فلما فعللها
محصورة اذ يكفي استعداد المادة وملاقاة القوة الفاعلة فيكفي في
الجواب ذكر الاستعداد والملاقاة واما اذا سئل عن لم حصول الغاية
فيصح في الجواب الفاعل كان يقال لم صح زيد فيقال لانه شرب
الدواء ويصح المادة مع الاضافة الى الفاعل لا وحدها كان يقال
لان مزاج بدنه قوي الطبيعة واما الصورة فلا تصح بل يحوج الى سوال
آخر الى ان ينتهي الى فاعل او مادة كان يقال لان مزاجه معتدل
الا ان يكون الصورة غاية الغايات واما اذا سئل عن لم استعداد
المادة كان يقال لم كان من الانسان قابل للموت فيجاب ان
يجاب اما بالعلة الغائية او بالمادة كان يقال ليخلص النفس الى الكمال
او يقال لان بدنه مركب من الاضداد واما الجواب بالفاعل فلا يجوز
لان الفاعل لا يعطي المادة استعداد الا مرا الا اذا اراد السائل الاستعداد
التهيؤ التام فان الفاعل يعطيه كان يقول لم تقبل المرآة الشبح فيقال
لان الصاقل صقلها ويجوز ان يجاب بالصورة ايضا اذا كانت

هي المتممة للاستعداد كان يقال لانها صقيلة لا غير لان السوال عن لم الماوة
ليس الا بمعنى السوال عن قبولها لتلك الصورة الخاصة فكيف يصح ان
يجاب بالصورة واما اذا سئل عن الصورة فلا يكفي المادة البتة
الا ان يضاف اليها الاستعداد ويكفي الغاية والفاعل هذا ولكن
الجواب الحقيقي عن اللم انما هو بيان جميع العلل فالاكتفاء بالبعض
انما يكون مجازيا **المقالة الثانية** في عوارض الامور الطبيعية وفيها ثلث
عشر فصلا **الفصل الاول** في بيان ماهية الحركة وتقسيمها وبيان اعلم
ان الشي اما ان يكون بالفعل من كل وجه او بالقوة من وجه وبالفعل
من وجه واما ان يكون بالقوة من كل وجه فهو محال كما سيبين في
الالهي ثم ان ما بالقوة من وجه صالح لان يخرج من القوة الى الفعل
والا لم يكن بالقوة وهذا الخروج يكون دفعيا وتدريجا ومطلق الخروج
يصح لان يكون في اي مقولة يعرض من المقولات العشر ولفظ الحركة
انما يقال للذي بالتدريج وهو مخصص بعض المقولات على ما سيبين ان شاء
الله تعالى هذا واعلم ان تحديد الحركة مشكل لانه لا يجوز ان يوخذ في حدها
الزمان لان الزمان انما هو مقدار الحركة ولا ان يوخذ فيه التدريج
ولا الاتصال لان الزمان يوخذ في حدهما ولا عدم الدفعة فان الدفعة
يوخذ في حدها الآن الماخوذ في حد الزمان لانه طرفه وكل ذلك
مستلزم للدور ولذلك سكت معلمنا عن هذه الامور كلها
فنظر الى نفس الحركة فوجدها بنفسها كمالا وفعلا كساير الكمالات لانها
قد تكون بالقوة وقد تكون بالفعل كساير الكمالات ثم وجد ساير الكمالات

كونها زمانية وبيان لا بد للحركة منه
وانها مغايرة للحركة والحركة

او حصلت حصلت بتمامها فان المسود اذا اسود فحصل الكمال
السواد لم يبق له من هذا الكمال امر منتظر وكذا التربع وغير ذلك بخلاف
الحركة فان المتحرك له قوة الحركة وهو شي اخر بها يصل اليه فاذا
تحرك بقي بعد في القوة في الامرين جميعا اما في الاخير فظاهر
واما في الاول فلانها بقي منها شي بالقوة فالحركة كمال لما
هو بالقوة ثم ان كان كمال ما بالقوة قد يكون كمالا له من جهة ما
هو بالقوة فلا يجتمع الا مع قوة لا فعله وكماله وقد لا يكون كذلك
بل لا ينافي قوته ولا فعله فيجتمع مع القوة ومع الفعل كالانسانية
والفرسية والاول ليس الا الحركة فلذا عرفها بانها كمال اول لما
هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة فقيد الكمال بالاول لان هناك
كمالا ثانيا حاصلا بعدها وهو الوصول الى المنتهى والمراد بما هو بالقوة
هو الجسم المتحرك لانه ما دام يتحرك كانت له بالقوة من جملة تلك
الحركة بخلاف سائر الكمالات فانها اذا حصلت صار ذو الكمال
بالنسبة اليها بالفعل فبهذا امتازت عن سائر الكمالات والتقييد
بقوله من جهة ما هو بالقوة لانه لو لم يقيد به لزم ان يكون المتحرك
بالقوة من كل وجه وليس اذ يجوز ان يكون بالفعل انسانا او فرسا
او نحو ذلك وقيل في الحد هي الغيرية لانها توجب تغير حال الجسم
الى حال لم نعلم ان موجب الغيرية لا يلزم ان يكون غيرية ولم نعلم انه
لو كان كذلك كان كل غير متحركا فيلزم ان يكون كل شي متحركا
ابدا لانه غير غيره وقيل انها طبيعة غير محدودة ولم نعلم انه ان كان

صفتها فليست خاصة لها لشمولها الزمان واللانهاية وقيل
انها خروج عن المساواة اي لا يكون الامر على المتحرك ازمنة متساوي حاله
فيها فان له في كل زمان حالا مغايرة لحاله في زمان آخر بخلاف
الساكن واخذ الزمان في حدها وقيل انها زوال من حال الى حال وقيل
انها سلوك من قوة الى فعل معرفا بما يرادفها فان كلا منها كان
في ابتداء الوضع للاستبدال المكاني ثم نقل الى الاستحالات
واعلم ان الحركة لها معنيان الاولى هي الحالة المتصلة من اول المسافة
الى آخرها ولا تحقق في الخارج لانها لا يتم وجودها الا اذا وصل المتحرك
الى المنتهى واذا وصل انعدمت الحركة فلا وجود لها الا في الذهن والخيال
اما في الذهن فبان ارتسم صورتها في الذهن بسبب نسبة المتحرك
الى مكان تركه ومكان ادركه واما في الخيال فبان ارتسم فيه صورته
وهو في مكان ثم قبل ان تزول عنه هذه الصورة ترتسم صورته وهو
في مكان آخر فحصل الصورتين صورة واحدة كما في القطرات النازلة
متعاقبة والثانية هي التوسط بين المبدا والمنتهى وهو كون المتحرك
بحيث لا يكون في المبدا ولا في المنتهى ولا يستقر في حد زمانا بل يكون
في كل آن في حد وكل حد يفرض بين المبدا والمنتهى لا يكون مسبوقا بحصوله
فيه ولا سابقا على حصوله فيه وهذا امر موجود يتحقق في الخارج وهو الكمال
الاول المودي بانقطاعه الى الكمال الثاني ولا شك ان هذه الحالة
امر مستمر يصدق على المتحرك في كل زمان وكل آن يفرض مما بين المبدا والمنتهى
واما ما يقال من ان الحركة زمانية واما ان يكون المراد بها الحركة بالمعنى

الاول بعد الوصول الى المنتهى بمعنى ان للمتحرك حين الوصول الى
المنتهى حالة مستمرة من المبدا الى المنتهى لا يحصل تلك الحالة الا فى زمان
فهذا الوجود مراد به الوجود فى الزمان الماضى لا ان الموجود فى الماضى
يكون له وجود محقق فى جزء من اجزاء الزمان الماضى ولا كذلك
هذا بل وجوده امر موهوم واما ان يكون المراد بها المعنى الثانى ويكون
الانطباق عليه بمعنى انطباق القطع اللازم لها عليه فان قلت لا
وجود للا فى ضمن للكلى الا فى ضمن اشخاصه فمطلق الكون فى المكان
ولم يكن فيه قبل ولا بعد ليس موجودا الا فى ضمن هذا الكون فى هذا
المكان ولم يكن فيه قبل ولا بعد كذا الاضافة الى الكون وكذا الان
كل منهما كلى لا يتحقق الا فى ضمن الاشخاص فلو كان المعتبر فى الحركة
الموجودة هذه الامور الكلية لم يكن موجودة البتة وان اعتبرت الاشخاص
لم يكن حركة واشتغال بتعدد كون وآن قلت اما اذا اعتبر اطلاق
الكون المطلق على ممتحنات كثيرة فالامر كما قلت واما اذا حمل
على واحد بحسب حالين فيقول المعنى الجنسى قد يتبدل بتبدل الحالات
وذلك اذا كانت الحالات فصولا فان المتلون اذا كان اسود
ثم صار ابيض لم يبق فيه تلك الحصة من اللون التى كانت مع فصل
السواد والا لم يكن الفصل منوعا بل عرضا واما نسبة الكون الى المتمكن المتحرك
فليس كذلك اذ ليس له اختلاف وتكثر حالات انات وامكنة
بالفعل انما هى حالة ليس واحدة بسيطة لا انقسام فيها اصلا الا انها
واحدة بالاتصال لا قسمة فيها الا بالعرض وبالغرض وتكثر الانات

لكن الكثرة فيه بالقوة لا الكثرة بالفعل

وتكثر الانات تابع لتكثر اقسامها واوضاع التكثر كان ذلك تكثرا فى الاعراض
وهو لا يوجب تبدل الجنس فلا يلزم تبدل الاكوان والنسب هذا واعلم ان
الحركة لابد لها من ستة امور المتحرك والمحرك وما فيه والزمان وما منه وما
اليه اما الاول فقط اما الثانى فلانه لابد من ان يكون لها سبب والا لكانت واجبة
بالذات فلا يجوز ان تتخلف ولا يجوز ان يكون سببها ذات المتحرك والا لدامت
بدوامها وعمت جميع الاجسام الطبيعية وليس فان وجد جسم تدوم حركته كان
ذلك لامر زائد على جسميته وايضا لا يجوز ان يكون شىء واحد بعينه فاعلا ومنفعلا
فان كان المتحرك محركا فلابد ان يحرك بصورته ويتحرك بمادته او يحرك
اذا اخذ مع شرط ويتحرك اذا اخذ مع شرط آخر وايضا اذا حرك المتحرك نفسه
فلا يخ اما ان يكون تحركه بان يتحرك اولا والثانى ظاهر البطلان اذ لا لم يكن
المتحرك هو المحرك وعلى الاول يلزم كون الحركة فيه بالفعل وبالقوة معا فان
مخرج الشىء من القوة الى الفعل انما يخرجه لشىء فيه بالفعل لا بالقوة مع ان المخرج
لابد وان يكون بالقوة مثلا كيف يسخن الحار نفسه فان كان حارا فما
يحدث فى نفسه وان لم يكن فكيف يسخن مثل ايضا كل جسم فله اجزاء لا تمنع
الطبيعة الجسمية عن سكون كل منها فرض ان الجسم المتحرك لذاته لا يمنع ان يعرض
كل جزء منه ساكنا فان جزءه غيره فلا ينافى فرض سكونه فرض حركة الكل بما
وهو ممكن مع ان كل جسم اذا فرضت اجزاؤه ساكنة لزم سكونه اذ ليس
سكون الكل الا مجموع سكونات الاجزاء فلا يكون ذات الجسم محركا ولا
لم يجز ذلك بالنظر الى ذاته فان قيل ان سكون غير المتحرك لذاته اما
لا ينافى حركته اذا كان امرا ممكنا فان الممكن لا ينافى الوجوب البتة واما اذا كان

محالا فلا لجواز ان ينافي المحال الواجب ويستلزم عدمه لان المحال ربما يستلزم
المحال كما ان كون المائة جزءا من العشرة يستلزم ان يكون العشرة ازيد من المائة
وهو معقول ان كان فرض سكون جزء المتحرك لذاته من حيث انه جزء الجسم
ممكنا لكن لم لا يجوز ان يكون من حيث انه جزء المتحرك لذاته محالا اي ان
لم يكن بالنظر الى طبيعته العامة محالا لكن جاز ان يكون بالنظر الى الطبيعة
الخاصة ممكنا كما ان لا انسان من حيث انه حيوان يصح ان يطرأ من حيث
انه انسان وح فيلزم من فرض سكون الجزء سكون الكل المتحرك لذاته قلنا
فهذه الاستحالة لم تنشأ الا من غير الجسمية فيكون حركة الاجزاء كلها لا تكن
من الجسمية بل من امر زائد وهو المطلوب ولكن لقائل ان يقول وح لا حاجة
الى هذا الحصر والتطويل بل يكفي اعتبار ما اعتبره في الاجزاء في نفس الجسم بان يقال
كل جسم فبالنظر الى نفسه لا يمتنع عليه السكون فلا بد في وجوب الحركة من امر زائد
على الجسمية وهو المطلوب بل ان كانت تمت المقدمة القائلة كل ما يمتنع حركته
بعوض سكون غيره فليس متحركا لذاته كفى في الاحتجاج وان لم يتم لم يتم
الاحتجاج راسا وايضا قد تحقق ان لا جزء للجسم الا فرضا فما ذكره من فرض
سكون الجزء فرض محال ان اعتبر الجزء من حيث انه جزء المتصل الا ان يراد
بالسكون معنى آخر هذا واما الثالث اي ما فيه الحركة من المقولات
فلان الحركة لا بد من ان يكون بعرا متوسطا بين حدين كما علم ولا شك
ان للحدين مقولة ولا بد من ان يكون الحركة المتحرك حين الحركة في امر متوسط
بينهما وهو لعن من تلك المقولة واما الرابع فقد عرفته واما الاخيران
فنعرف من تعريفها فانه قد عرف من امرنا انها كمال فعرف ان لها محالا

ووهي المبدا وانها للتوصل الى كمال فعرف ان لها منتهى هو الكمال الثاني
ثم انهما قد يكونان ضدين وقد يكونان بين ضدين احدهما اقرب من ضد
والاخر من آخر او منسوبين الى ضدين او متقابلين بوجه ما ان يجتمعا فالاول
كالسواد والبياض والثاني كالصفرة والعتمة فانهما من السواد والبياض
والاول اقرب من البياض والثاني اقرب من السواد والثالث
كالمحيط والمركز والرابع كالمبدا والمنتهى في حركة الفلك وايضا قد يكون
بحيث يكون المتحرك في كل منهما زمانا حتى يكون ساكنا وقد لا يكون
فيهما الا انا فلا يسكن البتة كالفلك فان كل حد يصل اليه يصل ويشتغل
من آخر ولم يبق فيه زمانا بل اشتغل عنه وكل منتهى يعرض له لا يبقى معه زمانا
بل يشتغل الى فان قلت اذا كان لا بد في الحركة من حدين مبدا ومنتهى
لزم ان لا يكون الفلك متحركا الا بالعرض لانه متصل واحد عندكم ليس
فيه مفاصل وحدود يتعين بعضها بالمبداية وبعضها بالنهاية قلت المبدا
والمنتهى لا يجب ان يكونا بالفعل ابدا بل قد يكونان بالفعل وقد يكونان
بالقوة وذلك بان يفرض قطع جزء في وسط المسافة فيكون مبدا لجزء
ويكون منتهى لآخر ولك ان تحدد الحركة بالعرض ومن هذا القبيل مبدا ومنتهى حركة
الفلك فان كل جزء من اجزاء حركته الدائمة فرضتها فلها يجب
فرضك مبدا هو نقطة ومنتهى هو نقطة اخرى وقد يكونان متقابلين
كنقطتي المشرق والمغرب وقد يكونان واحدة بالذات مختلفة بالاعتبار
فان كل نقطة فيه منها الحركة واليها فبالاول مبدا وبالثاني منتهى
واعلم ان المشهور ان الحركة والتحريك والتحرك ذات واحدة مختلفة بالاعتبار

فانها ان اخذت بالنظر الى ذاتها سميت حركة وان اخذت بالنظر الى ما
صدرت عنه سميت تحركا وان اخذت بالنظر الى ما قبله سميت
تحركا والحق ان التحريك نسبة الى الحركة لا الحركة منسوبة الى المحرك بل ولا
نسبة الحركة الى المحرك نسبة المحرك الى الحركة لا الحركة منسوبة الى المحرك
ولا نسبتها اليها الفصل الثاني في بيان ان الحركة من اي مقولة اعلم
انه اختلف في ذلك فقيل انها من مقولة ان يفعل وقيل انها لفظ مشترك
كالعين وقيل بل كلي مشكك وصنفا صنفا اصناف المقولات التي السيال
منها مثلا مقولة الكيف صنفان غير سيال وسيال والسيال هو الحركة وكذا
الكم سيال وغير سيال والسيال منه نوع من الكم المتصل لا مكان وجود
الحد المشترك فيه وكذا الاين والوضع وغيرهما من الاعراض وتمادى
بعضهم فاجروا ذلك في الجوهر ايضا وقالوا ان الجوهر السيال هو الكون
والفساد وقال بعض هؤلاء القائلين بالتشكيك انها بالنسبة الى
المحرك من مقولة ان يفعل وبالنسبة الى المحرك من مقولة ان ينفعل و
قال اخرون هذا انما هو في الكيف السيال لا غير واخرجوا ان يفعل وان
ينفعل عن الحركة ثم اختلف اصحاب هذا المذهب اي القول بان
الحركة هي السيال من كل مقولة في ان الامتياز بين السيال وغير السيال
هل هو بالفصل ام لا فقيل بالفصل محتجا بان التسود مثلا بما هو تسود
ليس الا السواد السيال فاعتبر في هوية السيال فليس امرا خارجا عنه
فيكون فصلا له عن الثابت وقيل لا بل ليس السيلان الا امرا عرضيا
كزيادة الطول في الخط والحجتان باطلتان اما الاول فبالنقض با

تحركا

واستخرجوا

بالبياض الماخوذ في الابيض بما هو ابيض مع انه ليس بفصل واما الثاني
فبالنقض بالعدد فانه ليس فيه الا الانفصال فيجب ان لا يكون
نوعا مغايرا للكم المتصل وقيل انها كلي مشكك لكن ليست من انواع
المقولات كما زعم هؤلاء فليس التسود سوادا اذ لا يلزم من وقوع الحركة
في مقولة ان يكون تلك المقولة جنسا لها ولا موضوعا لها بل انما موضوعها
عما الجوهر المتحرك بل انما التسود حركة في الكيف وكذا غيره من الحركات
المنسوبة الى المقولات انما هي حركات في تلك المقولات لكن
قولها عليها بالتشكيك فان جنسها الكمال هو كالوجود والوحدة
وليس نسبتها الى الجوهر والكم والكيف وغير ذلك نسبة واحدة
فلا يكون الا بالتشكيك ونحن نقول اما القول الثالث فلا وجه له لانه
ليس التسود سوادا اشتد بل ولا اشتداد سواد بل اشتداد الموضوع
في السواد فانه لو كان السواد يشتد لم يخل اما ان يكون باقيا
ورد عليه زيادة واما ان يزول والثاني ظاهر البطلان فانه اذا زال
فما الذي يشتد وعلى الاول فلا يكون نفس السواد سيالا بل باقيا
على حاله وانما السيلان في الزائد عليه فيكون الحركة هذا الازدياد والاشتداد
لا السواد المشتد ومن هذا يظهر ان اشتداد السواد يخرجه عن نوعه اذ
ليس في الخارج شي هو سواد ولكن ازداد عليه عارض له بل ليس السواد الا
الطرف الحقيقي واما الالوان الواقعة في الوسائط فكل منها كيفية
بسيطة مخالفة بالنوع لكل من الطرفين كالممتزج من السواد والبياض
فليس شي منها سوادا الا بالاسم بحسب ظاهر الحس واما الرابع فيلزمه الشو

ان يكون ما عدد المقولات زايدا على العشر واما ان يكون الحركة مقولة
برأسها من هذه المقولات فانه لا شك في ان كل صنف من اصنافها
يقال على افراده قول الجنس على انواعه والحركة جنس لها وليس كل واحدة
مقولة واحدة بل اما كل تحت مقولة او لا واحد منها تحت مقولة فهي
جنس عال فاذا اشتد وافي عشر المقولات لم يكن لهم من ان يجعلوا
مقولة ان ينفعل هي الحركة فيلزمهم ان لا يجعلوا مقولة ان ينفعل مطوية
بل ساقطوا فيها كما اسقطوا في الجدة فنقول لا يخلو مقولة ان ينفعل اما ان يكون
نفس الحركة او نسبة الحركة الى موضوعها فان كان نفس الحركة المطلقة كانت
الحركة احد المقولات وان كان نفس حركة ما كانت مثلا لزم زيادة المقولات
على العشر فانه ان كان هذا الصنف جنسا عاليا كان الاصناف الاخر
التي لا فرق بينه وبينها في القول على الافراد اجناسا كذلك ايضا وان
لم يكن جنسا بل مشككا فلا بد من ان يكون تحته جنس كذلك فيكون من المقولة
وعلى الثاني لا يخلو اما ان يكون ان ينفعل نسبة مطلق الحركة او نسبة حركة
ما فعلى الاول لا يخلو اما ان يكون متواطية او مشككة فان كانت
متواطية كانت بذاتها جنسا آخر كيف وهو اولى بان يكون جنسا من ان
يكون النسبة الى الموضوع جنسا فيزيد عدد المقولات وان كانت
مشككة لزم ان يكون نسبتها ايضا مشككة فيكون المقولة وعلى الثاني
يلزم ان يكون نسبة كل صنف مقولة اذ لا فرق بينها ومع ذلك
يكون ذات كل مقولة الخرى فيزداد عدد المقولات بكثير ومع ذلك
ما الذي دعاهم الى ان جعلوا نسبة الحركة مقولة ولم يجعلوا نسبة الكيف والكم

الاول على كانت ح

كا نفعله ل

مشككة ح

فيهما مقولات برأسها هذا والانصاف ان لا اشد وكل التشدد
في الحصر في العشر ويكون كل مقولة حقيقة هذا واما ما قاله القائل الاخير من
ان الكمال الماخوذ في حدها مقول على المقولات بالتشكيك فمسلم فلا
يلزم من تشكيكه بالنسبة الى المقولات تشكيكه بالنسبة الى اصناف الحركة
فان التشكيك بتفاوت الافراد في ذات المشكك وليس شيء من
اصناف الحركة اقدم في ذاته من صنف آخر بل ان كان ففي الوجود واما الفاصل
الثاني فيلزمه ما لزمهما معا فانه لا يكون الحركة كلها في مقولة واحدة
بل اشتاتا فيلزم ما لزمهما واذ ابطل الثلاثة بقي الاول فهو الحق **الفصل**
الثالث في بيان ان الحركة في كم مقولة واينها يقع اعلم ان لقولنا الحركة
في مقولة كذا حركة اربعة معان الاول ان المقولة موضوع حقيقي لها
قائم بذاته الثاني انها واسطة في كون الجوهر موضوعا لها واما حقيقة
فلكمال السطح واسطة في ملاقاة الاجسام الثالث ان المقولة جنس
للحركة الرابع ان الجوهر يتحرك من نوع منها الى آخر او من صنف
الى آخر والمراد ههنا هو هذا فاعلم ان الجوهر لا يقع فيه حركة بل انتقال الجوهر
الى جوهر بالكون والفساد دفعة والا لكانت الصورة الجوهرية قابلة
للاشتداد والانتقاص فاذا اشتدت الصورة فلا يخلو اما ان يكون
نوع الجوهر باقيا او لا فان كان باقيا كانت الصورة الجوهرية باقية فلم يكن
الاشتداد والانتقاص فيها وان كان ففي امر عرضي وان لم يكن
باقيا لزم ان يكون الاشتداد جالبا الجوهر في اي آن فرض ويكون
بين كل جوهرين مما فرض صور منوعة جوهرية غير متناهية بالقوة وهذا باطل

اصاف م

اليه واذا كان الانتقال الجوهري دفعيا لا تدريجيا فكيف يكون حركة
وايضا لو تحرك الجسم في الصورة لكان المتحرك هو المادة فان كانت
الهيولى المجردة عن كل صورة فهي ليست الا شيئا بالقوة لا وجود لها
بالفعل لا يتحرك وما لا وجود له بالفعل لا يتحرك وان كانت مادة مصورة
لم يخل اما ان يكون الجوهر الذي في الحركة عين الجوهر المتحرك عنه او غيره
فعلى الاول لا حركة ولا تغير في الجوهر وعلى الثاني سلسل الكلام الى الانتقال
من الجوهر المتوسط الى المنتهى فان كان باقيا في مدة الحركة لم يكن حركة
بل كان انتقالا دفعيا وان كان بعض المدة مشغولا به وبعض آخر بالمنتهى
كان ايضا دفعيا فقد علم ان الانتقال من جوهر الى آخر لما له مدة وزمان
فلا يكون حركة الا انفعال فكذا نقول في الاستحالات لانا نقول فرق
ظاهر بينهما وبين الصور فان المادة لا غنية لها عن الصورة واذا انتفت
بصورة سوعت بخلاف الكيفية فلا يمكن ان يكون الصورة الا بالفعل بخلاف
الكيفية فيجوز ان يكون في الحركة بالقوة هذا وقيل ايضا في وجه ان لا حركة
في الجوهر ان الحركة انما يكون في الوسط بين طرفين متضادين ولا تضاد
في الجواهر فلا حركة ونحن نقول لك قد عرفت انه قد اخذ في حد التضاد
التعاقب على موضوع فلا يخلو اما ان يكون المراد بالموضوع الموضوع
الحقيقي القائم بنفسه فلا يكون من الجواهر تضاد البتة او مطلق المحل فيجوز ان
يكون بين صور الكائنات مضادة لان بين كل شيئين منها غاية الخلاف
ويتعاقبان على موضوع واحد هي هيولاها ولذا قيل لا يكون في الافلاك
اذ لا ضد لصورها وح فلا يتم التقريب الا ان يعنى بالضدين ما يكون

بينهما غاية الخلاف بان يتوسط بينهما واسطة يستمر فيها الموضوع ولا
واسطة كذلك بين الصور الجوهرية او يعني المتعاقبان اللذان بينهما
غاية الخلاف سواء كان بلا واسطة او بواسطة كذلك ولا شيء من صور
الجواهر كذلك فان التي يقع فيها الذي الانتقال بلا واسطة لا يكون بينها
غاية الخلاف كالهوائية والنارية والتي يقع فيها الانتقال مع الواسطة
لا يكون في الواسطة استمرار بل لا بد من ان يكون فيها زمانا كالمائية والنارية
فان الماء لا بد من ان يكون في الهوائية ثم يصير نارا ولا يخفى عليك انه على
هذين التوجيهين يرجع الى الوجه الاول واعترض هذا ايضا من اهل التهير
من ان النطفة يكون حيوانا يسيرا يسيرا والبذر يكون نباتا يسيرا يسيرا ومعناه
ان بين النطفة والحيوان وكذا بين النطفة والحيوان وكذا بين البذر والنبات
تكونات متعددة بينها استحالات معدة الى ان يكون حيوانا او نباتا
ولكن كل تكون فهو دفعي واما مقولة الكيف فلا اخفاء في وقوع الحركة
فيها لكن بعضا من الناس زعموا ان لا حركة الا في المحسوسات منها فقال
واما الحال والملكة فموضوعهما النفس لا الجسم واما القوة واللاقوة فلا
يكون موضوعهما واحدا بل لا بد من ان يضم الى الموضوع اعراض ليكون
موضوعا للقوة واما الاشكال فلا يوجد الا دفعة ولم يقولوا في
الاستقامة والانحناء ونحوهما من الكيفيات المختصة بالكم شيئا ونحن
نقول اما الاشكال فقد اصابوا فيها واما الآخران فلا اذ لا مدخل
لكون الموضوع جسما ولا آخر لكونه نفسا في وقوع الحركة ولا مدخل للاعراض لكون ل
في ذات الموضوع والمعتبر في الحركة انما هو بقاء ذات الموضوع ولا

اشعف بالنمو والذبول واما الكم فيكون فيه الحركة على نوعين الاول ان يرد
مضاف الى الموضوع فينمو او ينقص منه فيذبل والثاني ان لا يكون
بزيادة ولا نقصان بل الموضوع بنفسه يصير مقداره اكبر فيتخلخل او اصغر
فيتكاثف وهذان الاولان فيهما حركة في الكيف وفي الاين فيهما حركة
في الكم ايضا فان كلا من المقدارين كمال بالقوة ويحصل يسيرا لا دفعة
فان قلت لا حركة الا بين الضدين ولا تضاد بين الصغير والكبير فانهما
متضايفان قلنا اولا لا نسلم ونحن في كون الحركة بين الضدين و
ثانيا ليس الصغر والكبر المتحرك منهما واليهما المتضايفين بل كان الطبيعة
جعلت لكل نوع من الانواع الحيوانية والنباتية حدا من الصغر لا يتجاوزه وحدا من الكبر لا يتجاوزه صح
ولا يعتبر منهما الاضافة وبينهما غاية الخلاف فهما ضدان تقع بينهما
الحركة واما مقولة الاضافة فيشبه ان لا يكون الانتقال فيها الا دفعيا
او ان عرضت للمتغير حصة من وجهها فان السخونة مثلا لما كانت تتغير
بعرالاسخن تبعيتها اما الاين فوقوعها فيه امر محسوس مشاهد لا يمكن
انكاره واما متى فيشبه ان يكون الانتقال فيه ايضا دفعيا وان يكون
حاله كحال الاضافة في التبعية لنظر وفيه الا ان نظر وفيه تغير البتة كما علم
واما الوضع فقيل لا حركة فيه اذ ليس له طرفان متضادان منهما عوض تقع
فيه الحركة ولان القيام مثلا الى القعود مثلا دفعة لا تدريجا فانه لا يزال
قائما حتى يقعد والحق وقوع الحركة فيه وذلك اذا تحرك استبدل الوضع
اي نسبة اجزاء الجسم الى مكانه وجهاته على سبيل التدريج سواء تبدل المكان
ايضا او لا اذ لا معنى للحركة الا هذا او التنسب الا الى المقولة المتبدلة ويظهر

ذلك فيما يتبدل في الوضع دون المكان كالافلاك لا سيما فيما لا مكان
له كالفلك الاعلى وتضاد الطرفين غير محتاج اليه ولو سلم فعدم هيئة
مم ودفعية الانتقال من القيام الى القعود ممنوع بل كذب خطا او كلا
فانه انما يكون قليلا قليلا وان اريد ان الوصول الى القعود الذي هو
منتهى الحركة دفعي فكذا في كل نهاية حركة لا انتقال لا شك في ان كل جزء
منه يتحرك في الاين فان مكان الجزء مكان الكل ومكان الكل هو مجموع امكنة الاجزاء
والكل هو مجموع الاجزاء فيلزم تبدل مكان الكل ايضا فما فرضته متحركا
في الوضع متحرك في الاين لانا نقول ولا اجزاء للافلاك بالفعل
فانه جسم متصل واحد ولو سلم فلا مكان لاجزائه الا بالقوة ولان جزء
مكان الكل ليس مكان الجزء بل ان كان فجزء مكانه اذ لا يحيط به ولو سلم
فلا يلزم من تبدل مكان كل جزء تبدل مكان الكل لان للكل خاصية اخرى
غير خاصة اجزائه واول ذلك ان كل جزء هو جزء الكل ثم ان عدم
تبدل مكان الكل هنا ضروري لا شك فيه لا سيما فيما لا مكان له
فان قيل لا معنى الحركة في المكان تبدل المكان بل تغير الشيء وهو في كل
مكان وان لم يتبدل مكانه قلت فاذا لم يتبدل في المكان فان لم
يتبدل في شيء فما معنى حركته وتغيره وان تبدل في غير المكان فهو الاحرى
بان يكون فيه الحركة على ان معنى الحركة في المكان هو كون المتحرك في المكان
واما الجدة فالكلام فيها انه انما يقال من انها نسبة الشيء الى ما يشتمل عليه و
يلزمه وينتقل بانتقاله فالحق ان الحركة ان وقعت فيها فبتوسط تبدل المكان
واما ان يفعل وان ينفعل وه فقيل يقع فيهما الحركة لوجوه الاول ان لا يكون الشيء ان يفعل

او ان يفعل ثم يصير احدهما كالمسود فانه ليس ان يفعل حتى يصير سوادا
والثاني ان لا يكون الشي فاعلا و منفعلا ثم يصير احدهما التدريج
كما لا يكون حارا فيصير او سخنا فيصير والثالث ان لا يكون الشي فاعلا و
احدهما بطيئا ضعيفا فيسرع ويشتد ونحن نقول اما الاول فالحركة فيه
لاكتساب الهيئة لا الفعل والانفعال واما الثاني فتشنيعه لان
بطلانه حيث يمنع انه لا يمكن الانتقال من احد طرفي الفعل والانفعال
كالتبرد والتبرد الى الاخر كالتسخين والتسخن الا بانقطاع وتخلل سكون
واما الثالث فليس فيه الا استكمال في السرعة او البطوء وهما
عارضان للحركة او للفعل والانفعال فاما لا حركة او لا حركة فيهما
والحق ان لا حركة فيهما فان المتبرد انما هو متوجه الى البرودة والتسخن
متوجه الى السخونة وبينهما تناف وعلى الثاني لا يكون التسخن او مصيره اليه
فعلى الاول الا بعد الوقوف والسكون على البرودة فلا يكون حركة
اليه والصواب لا نحو اما ان يكون لا انتقال نفس التسخن او مصيره اليه فعلى الاول
يلزم ان لا يكون بين التبرد والتسخن الا زمان سكون او ان لا حركة
ولا سكون فيه وعلى الثاني اما ان يكون في المصير الى التسخن اخذا
من طبيعة التسخن او لا فعلى الثاني لا استحالة وعلى الاول يكون موجها
الى السخونة فيكون تسخنا فيكون الحركة الى الشي نفسه اللهم الا ان يجعلوا
المتحرك اليه غاية التسخن وهو ايضا غلط فان التسخن منقسم حسب انقسام
الزمان فلا يعرض تسخن الا وله جزء او هو ضعف من جزء فلا منتهى للتسخن
في الغاية هذا وقس على الانفعال حال الفعل فقد ظهر ان الحركة تقع في

شيء ان يكون تحرك في التسخن فلا يخ اما ان يكون حين الحركة متبردا او باردا والاول محال الثاني فان البرودة

اربع مقولات الكيف والكم والاين والوضع **الفصل الرابع** في
تحقيق التقابل من الحركة والسكون اعلم ان المشهور من الطبيعيين ان التقابل
بينهما تقابل العدم والقنية بان يكون السكون عدم الحركة عما من شانه
الحركة وذلك لان في الساكن معنيين احدهما عدم الحركة والثاني
الان الموجود زمانا مثلا فان كان السكون عبارة عن الاول كان
عدميا وان كان عبارة عن الثاني كان وجوديا وعلى كل تقدير يكون
المعنى الاخر لازما للسكون معقول لو كانا متضادين لجاز ان تقتضيات
حد كل منهما من حد الاخر على ما هو حكم الضدين وان لم يكن واجبا فان
شيئا ان يقتضب حد السكون من حد الحركة فلا شك ان هذا المعنى لا
يكون مقتضبا من حدها فان حد الحركة في الان انه كمال اول في الان
لما هو بالقوة من جهة ما هو بالقوة ولا بد لنا اذا اقتضبنا حد السكون
منه ان ناخذ مقابله اما القوة التي تقابل الكمال والكمال الثاني او الاول
لما هو بالفعل فعلى الاول لا يكون ضدا بل عدما والاخير ان اعتبر
فيهما ما ليس معتبر في السكون وان جعلت حد السكون الذي ذكرناه اصلا
واردنا ان تقتضب منه حد الحركة لزم او لا اخذ الزمان الماخوذ فيه
الحركة في السكون المفروض ضد الحركة وهو محال لاستحالة كون احد
الضدين جزء الحد الاخر ولزم اخذ الزمان في حد الحركة الماخوذة في
حده ولا يجوز ايضا ان يكون الحركة عدم الملكة السكون والا لزم اخذ
العدم في تعريف الملكة لاخذ الزمان مع ان الامر بالعكس بل غاية
ما يمكن اقتضاب حد الحركة منه ان يقال كون في ان واحد وقتا والشي

يعني ان يجب من ظهر حتى يكون متضادين حتى يعلم ان
انهما يجب متضادان فان ذلك سبيل الامتحان في التقابل
بين الشيئين من التضاد منه

من الاقتضاب منه

قبله وبعده كالمتعقب منه للحركة كون في آن واحد من غير ان يكون قبله
وبعده فيه وجه مكون ثم اخذنا القبل والبعد الزمانين فقد بطل فقد
صح ان الحركة قديمة والسكون عدمها كما علم ان السكون ليس مخصوصا بالان
كما يتوهم من خلال كلامنا بل بازاء كل حركة سكون ليس السكون في كل
مقولة نفس تلك المقولة **الفصل الخامس** في ابتداء القول في المكان
وذكر دلائل مثبتيه ومبطليه والمعرفة بوجه ما وهو نسبة الى الجسم صح
لنا استعلام حاله من حيث الوجود اعلم ان من الناس قوما نفوا و
وجود المكان بالمرة والجمهور اثبتوها وقالوا قد بلغ امره في القوة و
الظهور الى ان الوهم العامي ذهب الى انه لا شيء الا وله مكان البتة
احتج الاولون بحجج الاولى انه لو كان موجودا لكان اما جوهرا او عرضا
وان كان جوهرا لكان اما محسوسا او معقولا والكل باطل اما الاول
وهو الجوهر المحسوس فلان كل جوهر محسوس لا بد له من مكان وذلك
المكان ايضا له مكان وتسلسل اما الثاني وهو الجوهر المعقول فلانه يستلزم
ان لا يعقل مقارنة الجسم المحسوس له ومفارقته عنه وهو باطل عند القائل
بوجوده فان المقارنة والمفارقة لا بد منهما البتة واما الثالث
وهو العرض فلانه يكون قد اشتق منه لموضوعه اسم فان ذلك حكم العرض
ولم يشتق منه للمتمكن اسم وايضا يلزم ان يكون حالا في المتمكن فلا يمكنه
الانتقال عنه واليه بل معه وهو باطل عند القائل بالثاني الثانية انه
اما ان يكون جسما او غيره وكلاهما باطلان اما الاول فلان المتمكن
على مذهب القائلين بوجود المكان تداخله وتداخل الجسمين محال و

واما الثاني فلان المكان على مذهب القائلين يطابق المتمكن ويساويه
ومساوي الجسم جسم ليس الا الثالث انه لا انتقال ولا استبدال كما يجري
في الجسم يجري في السطح والخط والنقطة فيلزم ان يكون لها مكان لو كان
للنقطة مكان لكان هو ايضا نقطة والنقطتان متى تلاقيان فلا يمكن
ان ينسب الى احديهما بعينها انها مكان دون النقطة الاخرى فيلزم
ان يكون كل منهما مكانا ومتمكنا وهذا مما ابيتموه وايضا كل ما لو حصل
للجسم حركة ومكانا فهو موجب للنقطة ذلك ولو كان للنقطة مكان
وحركة لكان ما لجرى ان يكون لها انتقال حفة وهو ممتنع اتفاقا على
ان النقطة امر عدمي لانها فناء الخط لانها نهايته وكيف يكون للامر
العدمي مكان واذا لم يكن للنقطة مكان لم يكن للجسم ايضا مكان
لان الموجب واحد الرابع انه لو كان لكان علة للحركة لانكم تجعلونها
من الموجه اليه مع انه ليس شيئا من العلل الاربع لا فاعلا لانكم تشون حيزه
فاعلا ولا مادة لان قوامها في المتحرك لا المكان ولا صورة وهو
ضروري ولا غاية وكمالا لان غايتها المنتهى والمكان مفتقر اليه
قبل الانتهاء ولو كان غاية فلا من حيث هو مكان بل من جهة اخرى
ولانه لو كان كمالا لكان من كمالات الانسان ان يحصل في امكنة
ولان الكمال اما خاص وهو صورة الشيء او عام مشترك والمكان
خاص عندكم الخامس لو كان الجسم في مكان لكان النامي فيه فيلزم نموا
المكان بنموه وحركته بحركته في النمو ولكان له الف مكان متسلسل وكل ذلك
باطل عند القائل بوجوده احتج الاخرون بحجج الاولى ان النقلة مفارقة

شي الشي الى شي وليس الشيئان الثانيان كيف المسلوع لا لكمه ولا جوهر
اذ الكل باق بل انما هو امر فيه الجسم وهو المكان الثانية انا نرى الجرة شيئا
كان فيها ماء ثم بعد الماء وملاها هواء فيعاقب ليس الا في امر كان — الهواء الماء والتعاقب صح
للاول مضار للثاني وهو المكان الثالثة ان الناس كلهم يعقلون
ان هنا فوقا وسفلا وليس هو الا المكان الرابعة انه لو لم يكن موجودا
متنوعا في الفصول وخواص لما كان بعض الاجسام ميلا الى علو وبعضها الى
سفل **الفصل السادس في ذكر مذاهب الناس في المكان وذكر حجج المخالفين** اعلم
ان الوهم العامي اهتدى اولا الى ان المكان ما يستقر عليه الشي ثم خصص شيئا
فافضى الى انه سطح الاعلى مما استقر عليه ثم ازداد تخصيصا فادى الى انه
الحاوي كالبيت للناس والكوز للماء والهواء للسهم المرمي ثم الحكماء
وجدوا له اوصافا ككون المتمكن فيه وخروجه عنه وقبول المتنقلات — وعدم طبيعة غيره فيه صح
فدرجوا الى ان زعموا انه الحاوي المحدد ثم لما ارادوا ان يعرفوا
ماهيته اختلفوا فقيل هو الهيولى نظرا الى الوصف الثالث لان الصور المتعددة
يتعاقب عليها وقيل هو الصورة نظرا الى الحوي والتحديد لانها اول
حاو ومحدد للجسم وقيل هو البعد الذي بين الاطراف وقال المعلم
اليف يعرفون ان الماء ما بين اطراف الكوز وهو لا اقدروا اخذ ذهب
بعضهم الى استحالة خلاء هذا البعد وآخرون الى جوازه بل وقوعه وزعموا
اولا ان الهواء ليس بشي لما ارتكز في العقول العامية ان كل شي فهو جسم
او في جسم وان كل ما هو كذلك فهو محسوس ثم اذا لم يكن في الكوز ما ارادوه — ٦٦
كان خاليا ثم لما نبههم بالنفخ في الزق وادراتهم مقاومته ارتدعوا

عن القول بان الهواء ليس بشي ورجع بعضهم الى الحق ونفى الخلاء اصلا وقال بعضهم
ان الهواء شي موجود ولكن يتخلله خلاء وذلك لما عراه من الشبهات
التي ظنها حججا كما سنذكرها وقيل هو البسيط مطلقا اما مجرى الحاوي او الحاوي
المحوي وقيل بل الاول فقط واحتجوا لاثبات ان المكان هو البعد بدلائل
بل في مقابلة القول بانه السطح الاول ان كان سطحا لزم ان يكون الطير
الواقف في الهواء الهاب متحركا لان سطوح الهواء التي هي امكنته تتبدل
عليه والحركة انما هي تبدل الامكنة واللازم باطل اذ لا حركة ولا تبدل للمكان
فلا بد من امر باق وهو البعد الثاني ان معرفة البسائط لم يحصل الا من جهة
التحليل بان توهمنا رفع الاشياء المجتمعة شيئا شيئا حتى لم يبق الا
البسيط وبهذا عرفنا الهيولى والصورة ونحو ذلك فبهذا الطريق
بعينه يعرف ان المكان هو البعد فانا اذا توهمنا رفع الماء والهواء
وساير ما يمكن في الاناء لم يبق الا البعد الثالث الذي الجسم انما يملا حجمه و
مكان ذي الحجم من جهة ما هو ذو الحجم لا يكون الا ذو الحجم والثالث ان مكان
الشي مساو له والجسم ذو اقطار ثلث فكذا مكانه الرابع ان المكان
يحال يكون بحيث لا يتحرك ولا يزول وليس ذلك بالسطح فانه
يتحرك ويتبدل بانتقال ذي السطح فيجب ان يكون هو البعد الغير المنتقل
الخامس ان الناس يقولون ان المكان قد يكون ممتلئا وقد يكون خاليا
ولا يقولون ان السطح قد يكون ممتلئا وقد يكون فارغا السادس انه
لو كان سطح الحاوي لما كان للفلك المحدد مكان السابع ان النار
انما تحرك الى فوق والارض الى سفل ليلاقيا بكليتهما مكانا وما كان

الا لانهما لطلبان الهرب في البعد لا الانتهاء الى السطح لاستحالة حصول
جسم بكليته في سطح واما القائلون بالخلا فقد ذكروا وجوها الاول ان
الاجسام تتخلخل وتتكاثف من غير دخول جسم او خروجه فليس الاول الا لما عدا
لاجزاء بعضها عن بعض بحيث يبقى ما بينها خاليا وليس الثاني الا بان يرجع
الى الملا قالوا ونملا الانا من الرماد ثم نصب عليه الماء فيقدر ما يشربه
بغير اخراج للرماد وما ذلك الا لانه قد كان بين اجزاء الرماد خلا في الثاني
انا نملا دنا من شراب ثم نصب الشراب في الزق ونضع الزق في الدن
ونحوه مع ان الزق زيادة وما ذلك الا لانه كان بين اجزاء الشراب
خلا الثالث ان النامي انما ينمو لتمدده ويشتد فيه والنمو وليس في الملا
انما هو في التخلخل وغيره من المتحركات انما يتحرك في الخلا والا لزم
التداخل وهو باطل او لزم بحركة متحرك حركة العالم فانه يدفع ما قدامه
وهو ايضا يدفع ما قدامه وهكذا الى ان يحرك العالم فاذا تحرك
المتحرك بعنف لزم تموج العالم بعنف الرابع ان القارورة اذا
مصت وكبت على الماء دخلها الماء وذلك الا لانه كان فيها
خلا واما من قال بانه السطح مطلقا فهم يقولون ان السطح المحوي للكوز
مكان الماء والسطح الحاوي للماء مكان الكوز لانه بسيط مما بين كل
بسيط متصل به قالوا والفلك الاعلى متحرك فلا بد له من مكان
وليس مكانه الا السطح المحدب الذي هو الفلك الثامن الفصل السابع في الرد
على من زعم ان المكان هيولى او صورة او اي سطح او بعد لا يجوز
عليه الخلو اما الرد على من زعم انه الهيولى ومن زعم انه الصورة فوجوه الاول

ان المتحرك يفارق مكانه ولا يفارق هيولاه ولا صورته الثاني ان الحركة
في المكان ومعهما الثالث ان الحركة تكون الى المكان لا اليهما الرابع ان المكان
المتكون يتبدل دون هيولاه وفي بدء السكون لا يتبدل مكانه وتبدل
صورته الخامس انه ينسب الجسم الى الهيولى بالكون والكون عنه دون المكان
يقال ان الخشب كان سريرا وعن الماء كان بخارا وعن النطفة كان انسانا
ولا يقال عن المكان كان جسم ولا ان المكان كان جسما واما القائل بانه
اي سطح كان فعليه انه يلزم ان يكون الجسم واحد مكانان مثلا للكوز مكانان
احدهما سطح الماء الذي فيه والاخر سطح الهواء المحيط به وذلك محال
وانما اضطرهم الى ذلك عدم فهمهم للحركة الوضعية وتوهمهم ان حركات
الافلاك مكانية مع انه لا حاوي للفلك الاقصى واما القائل بانه بعد
يستحيل خلوه عن المتمكن فالرد عليه اولا انه اذا امكن الجسم فيه فلا يخلو اما ان
يكون هذا البعد موجودا مع بعد الجسم او لا فعلى الثاني لا يكون هناك بعد
فكيف يكون مكانا للجسم وعلى الاول اما ان يكون وجود هذا البعد عين
وجود بعد الجسم المتمكن او غيره والاول محال وعلى الثاني لا بد ان يكون
له من الخواص والاعراض المشخصة ما لا يكون لبعد الجسم المتمكن مع انه
بين الطرفين المشخصين ليس الا بعدا واحدا شخصا لا ينقسم بالاشارة
اليه فليس منهما الا بعد واحد ولما كان بعد الجسم المحوي موجودا
فالاخر الذي يدعونه ليس بموجود ثم اذا زال هذا الجسم تعقبه جسم
اخر وهكذا ابدا لا يجوز خلو المكان عندهم والبعد الاخر الذي يدعونه
انما يوجد على فرض امر محال وهو خلو ما بين الطرفين عن كل جسم

ممكن ثانيا لاخفاء فى ان مجموع بعدين اكبر من بعد واحد لانه اشان
وكل بعد مجموع هو اكبر من فهو اعظم مقدارا منه اذ العظيم هو الذى مقدار
اكبر فالبعدان اعظم من بعد قوله اذا امكن المتمكن فى البعد فلا يخ اما ان
ينعدم المكان فيدخل موجود فى معدوم واما ان يبقى فيلزم ان يكون
مجموع البعدين اعظم من واحد مع انه ليس كذلك اذ ليس هناك
الا امتداد بين اطراف واحده لا يقال لا نم ان مجموع بعدين اعظم
من بعد فانا اذا اعطفناه خطا الى نصفه فيلزم نصفه نصفه مع ان يكون
خطان لا زياده للمجموع على واحد فى الطول لانا نقول ان تميز ذلك
الخطان فلا شك فى ان كلا منهما رسم بعدا غير بعد الآخر فيكون مجموع
البعدين اكبر من احدهما وان اتحدا فلم يكن هناك الا خط واحد هذا ثم
انى تستدل على امتناع ان يداخل البعدان حتى لا يكون المجموع اعظم
من احدهما بانه لاخفاء ولا خلاف فى امتناع تداخل الاجسام بعضها
فى بعض وليس ذلك لما فيه من الصورة والكيفيات فان ايا منها اذا
فرض زواله عن الجسم حكم بديهة بامتناع التداخل وليس ايضا للهيولى فلم يبق الا
ان يكون لما فيه من البعد وذلك لانه او قيل ان الهيولى لا يداخل
لم يحل اما ان يكون يراد به مطلق السلب كما يقال ان النفس لا يداخل
الحركة والصوت لا يرى من دون ملاحظة قابليه التداخل وعدمها
واما ان يراد به ما يقابل التداخل مقابلة العدم للملكة حتى يكون عبارة
عن التمايز فى الوضع وتباين الاجزاء فان اريد الاول صح ولكن
ليس كلامنا فيه وان اريد الثانى كان كذبا صراحا اذ لا وضع

بعدم

للهيولى الا بسبب عروض البعد كيف لا ونفسها بدل البعد وبعدا ازيد
كما يعلم فى تخلخل فلو امتنعت بنفسها من تداخل البعد لما قبلت بعدا
وبعدا ازيد فاذا لم يكن الصوره ولا الهيولى ولا الكيفيات فى الجسم
مانعة من التداخل فان لم يكن البعد مانعا منه لجاز التداخل اذ لا شئ
غير ذلك يمنعه فكل بعد تمتنع عليه ان يداخل بعدا وثالثا لا يخ الجسم
المتمكن اما ان يلقى بما دونه البعد المفطورا ولا والاول فى ظاهر
البطلان والثانى ان لا ملاقاة للجسم فان ذات الجسم لا يخ عن المادة
وعلى الاول يلزم اجتماع بعدين متماثلين فى ماده واحده وهو
فان تمايز المثلين بتمايز المواد فلو اتحدت مادتهما لزم اتحادهما
ولان حال المادة بالنسبة الى البعدين كحالها بالنسبة الى بعد واحد
اذ لا تحد فيها الا اتصالا واحدا الفصل الثامن فى الرد على القائلين
بالخلا اعلم انه لابدا ولا من ابطال توهمه اكثرهم من ان الخلا لا شئ
محض بان الاوصاف التى تذكر و نهايه توجب ان يكون شيئا لكنهم
يصفونه بالاقلية والاكثرية فان الخلا الذى من السماء والارض اكثر من
الذى من بلد الى بلد ويصفونه بالتقدير بذراع وعشرة اذرع ويثبتون عدم
تناهى شئ من ذلك لا يجرى فى اللاشئ المحض ولو كان لا شيئا محضا
لم يكن لنا مسارحة والمنازعة فيما هو شئ خالى عن شاغل وان انكروا
شيئيته باللسان ثم نقول هذه الاوصاف من خواص الكم لا يعرض
بالذات الا له ولغيره بواسطته فلحوقها للخلا لا يخ اما ان يكون له لذاته

او بالعرض فان كان العرض كان اما جوهرا او الكم المتصل او عرضا والكم كذلك
فعلى الاول يكون جسما وعلى الثاني يكون عرضا لجسم فان العرض لا يكون
ذلك الا لمجاورة جوهر او الكم وشي منهما لا يداخل جسما وان كان بالذات
كان كما بالذات وكل كم فهو مقارن لمادة وموضوع وهو الجسم
فلا يجوز مداخلته لجسم فان لم يقارن موضوعا لم يكن ذلك الا لعارض
وذلك العارض لا يخ اما ان يكون من شانه ان يقوم لا في موضوع
او لا فعلى الاول لزم ان يكون الخلا قائما في موضوع او لا شي لذلك
الا مقارنة لما من شانه ان يقوم لا في موضوع وعلى الثاني يكون سببا
لمقارنة الموضوع لا لعدمها لا يقال هذا اذا كان ذلك العرض
قائما بالبعد واما اذا كان موضوعه هو البعد فلم لا يجوز ان يكون هو علة
سببا لاستغنائه عن الموضوع لانا نقول يلزم انقلاب البعد عن
الافتقار الى الموضوع الى الاستغناء بعروض ذلك العارض وهو يستلزم
صيرورة العرض جوهرا لا يقال يزول ذلك البعد ويحدث بعد آخر لان
البعد المشار اليه المتشخص لا يمثل الا تحت نوع واحد وانواع الجنس
الاعلى على الطريق الاولى ... النوع لا يكون بينهما مشاركة ذاتية
اصلا لا يقال لم لا يجوز ان ذلك العرض لازم للبعد لا ينفك عنه فلا
يخ في زمان عن ذلك ليلزم الانقلاب لانا نقول ان ذلك العرض
ان كان لازما من حيث انه بعد لزم عمومه لجميع الابعاد فيلزم ان
يكون الكل كذلك وان كان لازما لعارض آخر لزم نقل الكلام

الى ما لا نهاية له ولا يجوز ان يكون العرض من قبيل عروض المعنى الفصلي
للجنس فان الفصل هو الذي لا يتم للجنس وجود في الخارج ولا تحقق في العقل
الا بانضمامه اليه كما ان اللون لا يكون في الخارج الا سوادا او بياضا
او غير ذلك وان عقله العاقل اقتضى ان يحصل بواحد من هذه حتى يحصل — بكل م
فالبعد بمعنى الامر القابل للانقسام انما اقتضى كون القبول للانقسام في
جهة او جهتين او جهات واما كونه مقارنا للبياض او للسواد مثلا وكونه
قائما بلا مادة او مقارنا للمادة فكلا فان شيئا من ذلك لا يصلح
ولا يكيف بعديته ولا يدخل في تقومه بعدا فتحقق ان من الباطل ان يحصل البعد
الذي في مادة والذي لا في مادة بالفصول المنوعة بل انما ينفصلان
بعوارض خارجة طريق آخر لابطال الخلا ان يقال انه لو وجد لزم
عدم تناهي الابعاد فان طبعه الخلا عندهم بحيث لا ينتهي الا الى خلا او ملا
اذ لا ينتهي الشي الى خلا الا ما لا شي او الملا او المختلط وعدم تناهي
البعد محال لما سبق طريق آخر ان يقال ان كان خلا خارج الملا فلا يخ
اما ان يعدم الخلا بدخول الملا فيه او لا فان انعدم لم يكن هو مكانا بل الخلا
المحيط الذي يماس المتمكن يكون مكانا بل طرفه فان فيما وراءه ربما
يكون اجسام اخر والمكان لا يسع الا متمكنا واحدا والحد يصدق على اجزاء
هذا انه فيحيث اذا فارق جعبه آخر وان عدم كل الاجزاء الطرف وهو خلاف
ما ذهبوا اليه والحق لو كان الخلا بحيث يوجد تارة ويعدم اخرى
لزم ان يكون تارة بالقوة واخرى بالفعل ولزم ان يكون له مادة
تحمل قوته كما هو مبين في موضعه ووضع هنا وضعا فيكون بالجميع مولفا

من ماده وبعد فيلزم ان يكون جسما وان لم يعدم البعد الذي هو خلا
بعد اخذه الملا لزم تداخل البعدين وقد مر استحالته ح الى اخر ان يقال لا
حركة ولا سكون في الخلا وكل مكان فيه حركة وسكون فلم يكن مكانا
اما انه لا حركة فيه فلان الحركة اما طبيعية او قسرية وليس شي منهما فيه الطبيعة
فلوجهين الاول انها اما مستديرة او مستقيمة وشي منهما لا يكون فيه
اما المستديرة فلان الخلا لا يتناهى الا ان يكون وراه امتداد غير متناهي في
ملا او خلا او مختلط فلنفرض حركة وحدها او مع الدائرة على دائرة
ا ب ج حول مركز ه ولنصل ه ا ونفرض امتداد ه ز الغير المتناهي وراه
الدائرة بازاه خط ا ه ولنصل خط ج ز في غير جهته فلنرسم ح ه مناقي مسامته
للبتة واذا الحركة الى ان جاوز اه سامه ولا بد من اول نقطة للمسامته في امتداد ه
ز ولم يصح ولنفرض فوق ح ك وصلنا ح ه ومن ط فلا شك
ان ج ا او وصل ك ط سامت نقطة ك فيكون مسامتها اقدم من
مسامتها فرض اول نقطة المسامته هف ولما كان في خط ه ز نقط غير
متناهية فكل نقطة نفرض اول نقطة المسامته كان قبلها النقطة التي للمسامته
فوقها فلا من للمسامته اول فلزم ان يكون ابدا مسامتا وغير مسامت وهو محال
واما المستقيمة فلانها تحو جهة
وشي من جهة ولا شك ان المطلوب
لا بد وان يكون من ما فالمهرب جهته
والا لكان المطلوب بالطبع مهروبا عنه بالطبع ل لها كذه المقدمة
ونقول الحركة الطبيعية لا تكون الا نحو جهة وخاصه في حيز ما والجهة محال ان

عن دائره ا ب ج حول ه مركز ز ا ط
ه

ح ط ه

يكون لا شيئا محضا اذ لا يتعلق به ترك او طلب ولا يتجه اليه بوجه فهي موجودة
ولا يجوز ان يكون عقليا محضا لا وضع له لذلك فهو موجود خارجي في
وضع فلا يخ اما منحزي او غير متحزي والاول باطل فانه اذا وصل المتحرك
طرفا منه فاما ان يكون قد حصل في الجهة او لا فعلى الاول يكون ذلك
الطرف هو الجهة وعلى الثاني كان بعد سالكا في التوجه وكان الاخر
هو الجهة فتعين الثاني فهو اما ان يحصل التحرك بهذه الحالة ولكن عوض عارض
يمنعه عن الوصول كالفلك او لا فعلى الاول يكون جسما فلا
يكون للخلا جهة حتى يكون فيه جسم فقول ذلك الجسم لا يخ اما ان يخص بعض
الخلا دون بعض فيلزم ان يكون في الخلا تمايز واختلاف في الطبيعة
حتى اختص بعضه بجسم دون بعض وان لم يكن للجسم شي من الخاصه
اختصاص جاز انتقاله من حيز الى اخر فلنفرض انه انتقل فلا يخ المتحرك
المفروض اما ان يتوجه بحركة الى حيزه الاول والى حيزه هذا فعلى الاول
يلزم ان لا يكون مطلوبه الا الحيز دون الجسم هف والثاني لا بطال في الحركة
الطبيعة فان المتحرك الطبيعي لا يسعى باشتغال مطلوبه فيكون ما اراده
او قسرية لجذابه كما يجذب الحديد الى المقناطيس على انا نقل الكلام
في انتقال هذا الجسم اما طبيعي او لا الخ واما اذا كانت الجهة لا تتحزي
بذاتها فلا يخ اما ان يكون الجهات متشابهة بان يكون نقاطا
او خطوطا او سطوحا او متخالفة فعلى الاول لا يكون فيها اختلاف
الا بالعوارض المحضة او الوهمية وهي لا تكون الا من جهة الاشياء
التي هي نهايات لها من حيث اختلافها في الاشكال والطبائع

فلا تمايز بينهما في الخلا فلا يكون جهة فيها مطلوبا بالطبع ولا جهة مهروبا عنها
بالطبع وعلى الثاني لا يتحقق في الخلا فانه شيء واحد متصل لا انقطاع ولا
تعدد ولا مادة فيه ولا جسم يكون هو المخصص لما عرفت فلا يمكن ان يكون
فيه جهة هي نقطة ولا التي هي خط ولا التي هي سطح وبهذا البيان يتبين
انه لا يجوز ان يكون في الخلاء سكون طبيعي اذ ليس بعض منه اولى بالسكون
فيه من بعض الثاني انه لا شك ان الحركة بنفسها تقتضي زمانا فان الحركة
في بعض المسافة اقل من التي في كلها ثم نرى الاجسام تتحرك بالطبع
ويختلف سرعة وبطوا اما لامر يرجع اليها من حيث ميلها كعظم
المقدار او زيادة الثقل للهابط وزيادة الخفة للصاعد ومقابل
كل او من حيث شكلها فان المخروط مثلا اسرع من المربع اذا قطع
المسافة براسه والمربع اذا قطع المسافة بزاويته اسرع منه اذا قطعها
بسطحه وبالجملة فكل ما كان ادفع للمعاوق كان اسرع واما لامر في
المسافة وذلك برقة قوام المعاوق الذي فيها وغلظه فكلما كان
ارق كانت الحركة اسرع لسهولة انفعاله عن الحركة المتحركة وقلة مقاومته
له وكلما كان اغلظ كانت ابطا لصعوبة انفعاله وشدة مقاومته
له فاذا الحركة في الخلا لم تكن تم من زمان ولا شك ان لهذا الزمان
نسبة الى زمان الحركة مع المقاوم فاذا فرضنا ان مقاومة نسبتها
الى مقاومة كنسبة زمان الحركة في الخلا الى زمان الحركة في تلك المقاومة
لزم ان يكون زمان الحركة في الخلا مثل زمان الحركة في المقاومة الرقيقة وان
فرضنا مقاومة نسبتها الى المقاومة الغليظة اقل من نسبة الزمان

الى الزمان لزم ان يكون زمان الحركة في الخلا اكثر من زمانها في المقاومة
الرقيقة ولا ريب في استحالة ان يكون الحركة حين لا مقاوم فضلا كي حين المقاوم
عن ان يكون اكثر وليعلم انه ليس علينا اثبات وجود مقاومة يكون
نسبتها الى المقاومة الغليظة كذا بل يكفي لنا لزوم موافقة الحركة في الخلا
لما لو فرض حركة في مقاومة كذا فانه ينافي ما هو معلوم من ان الحركة في الخلا
حركة بلا مقاومة وكل حركة بلا مقاومة يمتنع ان يساوي حركة بمقاومة
لا يقال انه يجوز ان يكون للمقاومة حد محدود لا يكون لاقل من ذلك
مقاومة كما ان العسكر تفتح البلد وربما لا يؤثر شخص واحد شيئا والقطرات
الكثيرة ربما ثقبت ولا يؤثر قطرة واحدة فما فرض ان نسبته الى
المقاومة الغليظة كذا ربما لا يكون مؤثرا فلا يكون مقاومة فلا يبعد في
تساوي الحركة فيه وفي الخلا لانا نقول انما اخذنا المقاوم ولا معنى
له الا المؤثر اما بكسر قوة المتحرك او باحداث سكونات لكن بافراده
ونحن نحيلها على ما ظنه القوم الذي تقال لهم المتكلمون ونعرف
ان المتحرك كلما تاثر بكل من التاثر من فرض فهو قابل لان يتاثر
اقل من ذلك الى غير النهاية فلا منع من ان يكون تاثر بما فرضنا
واما الحركة القسرية فلان القاسر اما ان يكون مقارنا للمتحرك او لا بل يكون
مفارقا فالمقارن نفسه ايضا متحرك فاما ان يكون قسرا او نفس او طبع
وهكذا الى ان ينتهي الى نفس او طبع والطبع قد مر حكمه والنفس انما تحرك
باحداث ميل يختلف باختلاف المقاومات شدة وضعفا فيلزم ما
لزم من الطبع وان كان القاسر مفارقا جاز ايضا اختلاف الحركة سرعة

وبطل بحسب اختلاف المقاومات وانه يتحرك المقسور بالقاسر المفارق
وقد زال تحريك القاسر كالسهم والحجر المرمي فلا شك ان سبب حركته
لا يكون تحريك القاسر فاما القوة اكتسبها منه او لتاثير ما لاصقه فاما ان يكون
القاسر قد دفع الجزء الاول في المسافة من نحو الهواء فدفع ذلك الجزء ما يليه و
هكذا الى اخر الاجزاء وقد دفع الجسم فما يليها فلزمه الاندفاع والحركة
واما بان يكون حصول ما في المسافة بالدفع موجبا للانقلاب عن القدام
الى الخلف والاجتماع هناك وذلك يوجب اندفاع الجسم عن الخلف
الى القدام بدفع ما في الخلف ولا يتصور شيء من هذين في الخلاء والاول
كالطبيعة فيلزم ما مر وايضا لو وجدت الحركة القسرية في الخلاء لزم استمرارها
ابدا اذ لا يخلو اما ان تبقى تلك القوة فيلزم او لا تبقى بل تنعدم او تضعف
وهذا باطل فان عدمها ان كان لذاتها استحال وجودها وكذا ضعفها
ان كان لذاتها استحال وجودها على تلك الشدة وان كان
بسبب فاما في الجسم فلم لم يؤثر اولا واثر بعد ان صار مغلوبا فان
كان لسبب اخر تسلسل واما في الخارج وحده او مع ما في الجسم فاما ان
يكون ذلك الخارج ملاقيا فيكون معه جسم فلا يكون في الخلاء المحض
او مباينا فتساوى حالة اول القسر وبعده فلم لم يدفع القاسر الا
فان كان لسبب تسلسل فقد علم ان انعدامها وضعفها انما
يكون بمدافعات العائق الذي في المسافة وذلك لا يتصور في
الخلاء واما السكون فقد وجه استحالته طبعا وقهرا بما وجه بهما
كما ان السكون عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك والساكن غير

المتحرك الذي من شانه ان يتحرك فالسكون فيه هو الذي لا يتحرك
فيه ومن شانه ان يتحرك فيه واعلم ان اصحاب الخلاء طعنوا حتى ان بعضهم
قال ان له قوة جاذبة ولهذا يحتبس الماء في السراقات ويجذب
الى الزراقات وقال اخرون ان له قوة محركة وان الجسم اذا تخلخل كثر فيه
الخلاء فصعد ونحن نقول لو كان جاذبا لم يكن بعض اجزائه اولى
بالجذب من بعض ولم يكن الجذب مخصوصا بوقت دون وقت
فكان يجب احتباسه في السراقة اذا خلي عنها الضبط بل كان يجب ان
يحتبس الماء في نفسه فوق بل كان يلزم ان يحتبس الاناء المملو ماء فوق
بل الاناء الخالي اذ كان اخف من المملوء واما حديث تصعيد الخلاء
فمدفوع اما ان يكون المحرك للمتخلخل هو الخلاء الواحد المتخلل من اجزائه
الملازم له فيلزم ان يكون الخلاء ذات مكان وبعد متميز او لا يكون
هو الخلاء الواحد الملازم بل يستبدل بحركته خلاء فنقول ان الاستبدال
لكل خلاء نوع اني والتحريك زماني فكيف يحصل الحركات وان قالوا
بل خلاء بعينه واحدا او واثر به يتحرك ويبقى ذلك الاثر بعد مفارقته
فلم اختص من بعض اجزاء الخلاء بذلك دون بعض مع انه متشابه
الاجزاء بل لا يتحرك بالجملة محال ثم من العجائب ان يكون اثبات
الخلاء بين اجزاء المتخلخل سببا لحركة جملته دون اجزائه بل لا يتحرك الجملة المركبة
من الاجزاء المتباينة المتباعدة الا لحركة كل واحد واحد منها فليس
الصعود حقيقة لاجل الخلاء بل للاحاطة فان كل جزء فهو محاط به يجب ان
لا يتحرك اذا اجتمعت صار جسما كبيرا وتحرك اذا تفرقت صارت

اجزاء صغار ثم ان هذا التخلخل ليس من شأن كل جسم بل بعض الاجسام بحيث
يتباعد الاجزاء على حد وبعضها على حد اقل او اكثر وبعضها لا يقبل ذلك
ومن العجب ان يهرب بعض الاجزاء عن بعض مع تشابه الكل وان يهرب بعضها
الى فوق وبعض الى تحت وبعض يمنة وبعض يسرة مع التشابه بينها والتشابه
فيما بين وكون جزء واحد من بينها فار الا يهرب ويهرب عنه ساير الاجزاء
فقد تبين بما علمت ان لا معنى للخلاء واما احتباس الماء في السراقات
فلامتناع الخلاء وتلازم السطوح وامتناع انشقاق سطح بلا بدل فانه
لو نزل مع سد الراس لزم الخلاء وكذا انحدار الماء في السراقات لامتناع
الخلاء اثار عجيبة معروفة **الفصل التاسع** في تحقيق في المكان وبعض
حجج نفاته واصحاب البعد واصحاب الخلاء لما علمت بطلان المذاهب
المذكورة في المكان وان الحق ان المكان هو السطح الباطن للحاوي
وهو مساوي للمتمكن لا يمكن ان يشتغل بمتمكن وحاجز عليه ان يتعاقب
عليه الممكنات وهذه صفات المكان بعينها فهو المكان فاعلم الآن ان
هذا السطح قد يكون واحدا كالسمك في الماء والطير والهواء وقد يكون
ملتئما من عدة سطوح كالماء في النهر الذي يحيط به الارض والهواء
وقد يكون المكان كله ساكنا وقد يكون متحركا دوريا موافقا للمتمكن
في حركته كالفلك وكرة الاثير او مخالفا له كمن الافلاك ويكون المتمكن
ساكنا كما تحت الاثير وقد يكون بعضه متحركا وبعضه ساكنا كالهواء
المطيف بالساكن واعلم انه اذا كان في داخل الماء الذي في الكوز جسم
فيشبه ان يكون السطح المحوي من الكوز مع السطح المحدب من الجسم الداخل

كلا منهما مكانا للماء لا المحوي الكوز فقط قياسا على ما اذا حواه سطح مقعر
وآخر محدب والحق ان متوازيان فان المكان هو مجموع السطوح لكن
بين الصورتين فرق فان في المقعر في الاولى كفاية في الاحاطة بخلافه في
الثانية وفي الثانية يتألف سطح من عدة سطوح بخلاف الاولى ولنرجع الى
رد المبطلين فنقول في الجواب عن ادلة النفاة للمكان اما عن الاول
فباختيار الشق الثالث اي ان المكان عرض ما عدا الحلول لكن لم يشتق
ان يشتق منه اسم لما هو فيه اذ لم يقع عليه التعارف وهو لا ينافي
الوضعية وكذا الاسماء بها اشتقاق لفظ منه لغير ما هو فيه هو المتمكن
فان الولادة في الوالد وكذا اشتق منه المولود والعلم في العالم وقد اشتق
منه المعلوم فالمتمكن اسم لغير ما المكان فيه واما هو فلا اسم له وان كان
فلا يلزم ان يكون هو المتمكن اذ ليس معناه ما فيه المكان فلم يلزم ما زعموه
من انه لو كان عرضا كان عرضا حالا في المتمكن واما عن الثاني فت
فباختيار الشق الثاني ومنع ان المكان مطابق ومساوي له كلام
للمتمكن بالمعنى الذي ارادوه بل انما هو منطبق على نهايته وقولنا انه
مساوي له كلام مجازي اي مختص به لا يسعه غيره واما عن الثالث
فبانه ليس كل انتقال موجبا لان يكون للمنتقل مكان بل انما الموجب له
هو الانتقال الذاتي وليس ذلك للنقطة ولا الخط ولا السطح اذ
لا يشتغل الا بانتقال معروضاتها على ان كون النقطة عدمية بالجملة
يحقق في موضع آخر واما عن الرابع فبانه ليس كل ما لا بد منه علة الا ترى
ان العلة لا بد لها من المعلول ولوازمه فلم لا يجوز ان يكون المكان مما لا بد منه

في الحركة ولا يكون علة لها بل حدوثها طبعا وايضا يجوز ان يكون علة
مادة للحركة ولا يمنعه الا ان كونها في المتحرك بناء على قيام الشيء
بمحله على ما ظن فانها مفارقة متعلقة بالمتحرك المفارق والمكان
المفارق عنه فان لا منع بهذا كما سبق فيبطل آخره واما النقض بوجود
الحركة في المتحرك فلا يمنع من ذلك واما عن الخامس فبانه انما يتم لو كان
للنامي من اول حلوله الى آخر نموه مكان واحد وليس فيرجع الى ابطال
دلائل المخالفين في ماهية المكان اما الجواب عن قول القائلين بالهيولى
انه يتعاقب عليه الصور والمكان يتعاقب عليه الاجسام فبان المكان ليس
كل متعاقب عليه بل انما هو ما يتعاقب عليه الاجسام بالحصول فيه واما
عن قول القائلين بانه الصورة انها اول حاوي محدد فهو ان ليس المكان
كل حاوي اول بل الذي يحوي مفارقا له والصورة ليست كذلك بل
ليست حاوية فان المحوي منفصل عن الحاوي والهيولى لا تنفصل عن الصورة
واما المحدد فان اراد به الحاوي فقد علم حاله وان اراد به طرف
الشيء فلا خفاء في انه ليس بمكان له ثم المعتبر في المكان ان يحوي المتمكن
وهو الجسم والصورة لا تحوي الا الهيولى واما عن نقض اصحاب البعد
بالطير فهو ان المكان يتبدل والطير ليس بساكن ولا متحرك اما الاول
فلتبدل المكان واما الثاني فلان المتحرك ما يكون مبدأ التبدل
من نفسه ويكون بالكمال الاول لما هو بالقوة فيه من نفسه بحيث يكون
متغيرا وان لم يتغير ما قارنه واحاط ولا محذور في ان يكون الجسم
لا متحركا ولا ساكنا فان له عدة احوال يكون فيها كذلك من لك

ان لا يكون له مكان كالفلك الاعلى ومنها ان يكون له مكان حصل
له من تلقاء نفسه دون المتمكن ومنها ان يكون في مكان مستعد ولكن
لم يوخذ من حيث هو فيه فان او يقول انه ساكن والساكن هو الذي لو
ترك عليه مكانه لم يستبدل لغيره مكانه او هو الذي لا يتبدل نسبته
الامور الثابتة واما عن حديث التحليل فهو ان الموجب لاثبات
الهيولى هو التحليل بمعنى افراد الامور الموجودة في الجسم بعضها عن بعض
او البدل لا لبعضها على بعض والاشتغال منه انه لا رفع شيء منها او
طريق اثبات البعد انما هو رفع الاجسام بالمالية في الوهم وهو لا كون
شيئا الا وجود البعد ولا عدمه اما الثاني فلا دخل له هنا واما الاول
فلانه لا يتم دلالته الا اذا انضم اليه ترك الامور المطيفة بحالها فان
المكان بعد معين مقدر وهو لا يمكن كون الا بما يحيط به وان اراد به
العرض الغير المقدر فلا حاجة في اثباته الى اعدام شيء وايضا انما يثبت
البعد لو كان هذا المفروض ممكنا والا فلا ضير في ان يلزم ثبوته على
فرض محال واما عن قولهم ان الجسم يتمكن في المكان بجميعه فهو انه ان اراد
ان المتمكن هو الجسم بجميعه لا السطح او ان المعنى لكون الجسم في مكان
بجميعه فهو حق ولكن لا يلزم ان يكون المكان له جسما او بحكمه اذ لا يلزم
من كون وصف سببا للحكم لموصوفه او مناطا للاضافة الى شيء
ان يكون المقتضي متصفا بذلك الوصف والا لزم ان يكون موضوع
العرض عرضا ومبادي الجسم اجساما وان اراد ان كل بعد منه يحتاج الى
مكان فهو اول المسألة فالحق ان جملة الجسم من حيث هي جملة شيء واحد

يقتضى المكان لا بان يلاقى بكله بل كما يقتضى الحاوى فانا نقول ان جميع
هذا الماء فى الجره ولا نعنى به انهما متلاقيان بكلتيهما واما قولهم مكان الشئ
مساو له فقد مر جوابه واما عن قولهم المكان لا يتحرك ولا يزول
فهو انه لا يتحرك ولا يزول لذاته لا مطلقا فانه غير مسلم ولا مشهور
بل المشهور خلافه فان الجره فى المشهور مكان الماء وحركة السطح ليست
الا بالعرض واما عن قولهم انه يقال للمكان انه ممتلى وفارغ ولا يقال
ذلك للسطح فهو انه استشهاد بعادات الجمهور وليس ذلك حجة فى
الفن ولو سلم فنقول كما انه لا فوى لهم بان السطح فارغ او ممتلى كذلك
لا فوى لهم فى البعد المجرد فان هذين اللفظين لم يجر فى العادة
استعمالها بل هم الى الافناء بالسطح اقرب منهم الى الافناء بالبعد
فان المملو عندهم ما احاط بجميع صفحته ملاقى له من كل جهة وما ذلك
الا السطح المعمور فان البعد لا يحيط بالشئ بل على العكس وانهم يحكمون بان
الجره والزق ونحوهما هو حاوى مملو وفارغ ولا يحكمون اصلا بان البعد
الذى فى داخلها كذلك بل ربما انكروه اذا سمعوه واما اذا سمعوا
السطح الحاوى حد عنوان له بل الجره ونحوها بمنزلة السطح المعتبر الحاوى
حتى لو جاز وجود السطح المعتبر بانفراده لكان بهذه الصورة قالوا نعم لا
يحكمون على السطح المطلق بهذا الحكم واما دليلهم السادس فمبناه
على انه من الواجب ان يكون كل جسم فى مكان والا لكون شئ يصلح
لان يكون مكانا لازما لكل جسم الا البعد ووجوب شئ من ذلك غير
معلوم بوجه فان تمسك فى ذلك باشتهاره بين العامة فذلك

فذلك اضعف متمسك لانه كما اشتهر هذا اشتهر ايضا اكثر من ذلك
الاشتهار ان كل موجود فهو فى مكان ومشار اليه بالاشارة الحسيه
مع انه لا شك فى انها قضيه وهميه صرفه نعوذ بالله من تصور شئ منها ثم لا يلزم
من ملازمة البعد لكل جسم ان يكون هو المكان لم لا يجوز ان يكون هناك
شئ آخر ملازم لكل جسم كالبعد يكون هو المكان واما دليلهم السابع فعول
ان طلب النهاية اما يحصل للجسم ان لو طلب ان يلاقيها بالجمله واما
طلب ان يلاقيها ملاقاة محاط لمحيط فلا بعد فيه ولو سلم فلا يلزم
من انتفاء هذا الطلب انحصار الطلب فى طلب الترتيب فى البعد
لم لا يجوز ان يكون المطلوب هو الترتيب فى الوضع الذى هو نسبة ما بين
جسم وجسم واما نقض شبه اصحاب الخلاء فالجواب اما عن حديث
التخلخل والتكاثف فبانهما ليسا الا على احد وجهين لا يلزم من
شئ منهما الخلاء احدهما ان يكون التخلخل بحلول الهواء بين الاجزاء و
التكاثف بخروج ذلك الهواء من البين وتلاقى الاجزاء والثانى
ان يكون الهيولى قد يعرض لها مقدار كثير وقد يعرض لها مقدار
صغير من غير خلاء ولا تخلل هواء او تلاقى اجزاء واما قولهم فى اناء
الرماد فهو كذب بل انما يسع الاناء بقدر الهواء المتحلل بين اجزاء
الرماد واما حديث الزق والتراب فنبنى ان يكون التفاوت
الحاصل فى الجذب زيادة الزق غير محسوس وكون التراب اذا
ادخل فى الزق بعضه يخرج منه بخارا وهواء او يتكاثف باخير الوجهين
طبعا او قسرا واما النمو فانما هو بنفوذ اجزاء الغذاء فى اجزاء البدن

بعضها عن بعض وسكونها فيها ولو كان بين الاجزاء خلاء لسكنها الغذاء
لما حصل الازدياد في الحجم كما لا يخفى واما حديث القارورة فمندفع
بالتخلخل والتكاثف فانهما كما يكونان بالطبع يكونان بالقسر فيجوز ان يكون
الهواء الذي في القارورة يقتضي بطبعه حجما فاذا امتص منه شي بالقسر
ازداد حجم الباقي قسرا ضرورة امتناع الخلاء ثم اذا زال القاسر
الذي هو المص امكن ذلك الهواء ان يعود الى حجمه الطبيعي بان يحصل مكان
الجزء الممصوص شاغل شغله وعاد الهواء الى حجمه وشغل هذا الشاغل الذي
هو الماء مكان الجزء الممصوص ومن الدلائل على تخلخل الاجسام
بالقسر انا اذا نفخنا في قارورة ثم كببناها على الماء خرج منها هواء
كثير يعلو الماء معه ولا شبهة في انا بالنفخ ادخلنا فيها شيئا من الهواء
قسرا فلا يخلو اما ان يكون هذا الهواء المدخل قد دخل مكانا خاليا او
تكاثف الهواء الذي كان فيها قسرا حتى صغر حجمه وترك للمدخل
مكانا شغله ثم لما زال القسر عاد الهواء الى حجمه الاصلي فدفع المدخل
قسرا فخرج منها وليس الصحيح من الاحتمالين الا الاخير وهو المطلوب
اذ لو كان الاول لبقي الهواء بحاله طبعا وليس مكانه قسرا اذ لا
هناك شي يدفعه فلم يخرج من القارورة ويعلو الماء فان قيل الخلاء
ما ماه فدفعه فلم لا يأتي الباقي من الهواء ولم لا يحدث الماء
المحبوس في القارورة الممصوصة المكبوبة على الماء اولى وان كان
الخلاء بطبعه يفيض الهواء ويحدث الماء فلم اذا كان في القارورة
ماء نزل اذا كبت وان كان ملا فان كان تخلخلها وهم خلاف الخلاء

لما فلان يقاوم حتى يحكم عليه بقارورة ممصوصة اولى فلم يبق الا ان
الذي ذكرنا ثم ان هذه القارورة بعد ما يتحقق فيخرج منها الهواء
الزائل بالمص شيئا من الماء وذلك لان بالنفخ القوة احدث في الهواء
الذي كان سخونة مقتضية لازدياد حجمه لكن الهواء الداخل بالنفخ منعه
عن حجمه نفسه فضلا عن الزائد عليه ثم لما زال هذا القاسر والسخونة بعد باقية
اقتضى ذلك ان يعود ذلك الهواء الى الحجم الذي تقتضيه السخونة فيخرج
بالمص مع الهواء المدخل شي من ذلك الهواء لازدياد حجمه عما
يسعه القارورة ثم لما كانت السخونة عرضية زالت فعاد الهواء الى حجمه
الاصلي فحصل في القارورة خلاء فانجذب لذلك الماء واما دليلهم
الاخير فجوابه ان المتحرك يدفع بحركته ما في قدامه وكذلك المدفوع
يدفع ما امامه الى ان ينتهي الى ما يعصر من الاندفاع فيتكاثف وكذا
الحال في الانجذاب الى ما يتخلخل **الفصل العاشر في ابتداء القول**
في الزمان ومناقضة بعض المبطلين فيه لما كان الزمان كالمكان
مما يلزم كل حركة لزم الكلام كما في المكان فاعلم ان اختلاف الناس
في شانه كاختلافهم في المكان فمنهم من نفى وجوده اصلا فرد
ومنهم من اثبته في الوهم فقط ومنهم من اثبته في الاعيان بمعنى انه
مجموع اوقات والوقت عرض يفرض معه وجود عرض اخر من
حيث هو كذلك كطلوع الشمس من حيث معه حضور زيد ومنهم
من قال بانه جوهر قائم بذاته ومنهم من قال انه الحركة ومنهم من قال
انه حركة الفلك لا غير ومنهم من قال ان كل دورة للفلك زمان

ومنهم من قال انه نفس الفلك واما الثالث فتمسكوا بشكوك الاول انه
لو وجد لم يخل اما ان يكون منقسما او غير منقسم فان كان الثاني فكيف
يكون منه شهور وسنون وساعات وان كان الاول فاما ان يكون
بجميع اقسامه موجودا او يكون بعض الاقسام موجودا وبعضها معدوما
وعلى الاول يلزم ان يكون الماضي والمستقبل مجتمعين في الوجود وعلى الثاني
فلا خفاء ان الماضي والمستقبل معدومان فالموجود انما هو الحاضر
فان كان منقسما عاد الكلام اليه والا كان انا لا زمانا على ان هذا
الان ان كان موجودا فلا يخلو اما ان يبقى او يعدم فان بقي كان منه شيء متقدم
وشيء متاخر فلم يكن انا وان عدم فاما في ان يليه فيلزم تتالي الانين
وهو باطل عند مثبتي الزمان واما في ان بينه وبينه زمان فلزم ان
يكون في ذلك الزمان باقيا الثاني ان كل زمان لو فرض فهو عند
مثبتي الزمان محدود بانين ولا خفاء في انهما لا يوجدان معا
بل لا بد من ان يكون احدهما فكيف يكون الزمان الموجود واحدا من
موجود ومعدوم الثالث انه ان كان شيء الحركة فانها حركة تفتقر
الى زمان كان شيء كل حركة مستتبعة لزمان على حدة فاذا فرضنا
اجتماع حركات فلا بد هناك من ازمنة يكون معا كالحركات فهذه
المعية بالزمان او بغيره والثاني باطل لان المعية بالمكان والشرف اما معية
والطبع وغير ذلك من وجوه غير ما بالزمان لا تمنع ان يكون بعضه
قبل وبعضه بعد فتعين ان يكون المعية بالزمان فيلزم ان يكون تلك
الازمنة مجتمعة في زمان ثم هذا الزمان مع تلك الازمنة فيعود

الكلام الى هذا المانع وهكذا فيلزم وجود ازمنة لا نهاية لها فيلزم
وجود حركات لا نهاية لها فوجود اجسام متحركة لا نهاية لها
ومن هذه الشكوك مع وجوب ان يكون للزمان وجود ذهب ا
لبعض الى وجوده في التوهم فقال انه صورة نسبة المتحرك الى طرفي
المسافة اللذين هو يقرب احدهما بالفعل ويقرب الآخر بالقوة
فلا يمكن اجتماعهما في الاعيان فانما يجتمعان في التوهم فيحصل فيه
نسبة اليهما فالامر الذي ينطبع في الذهن من هذه النسبة هو
الزمان الذي ينسب اليه التقدم والتاخر وذهب الاخرون
الى انه مجموع الاوقات وليس الوقت الا تعيين الموقت عرضا
نسبته الى عرض آخر مثل طلوع الشمس وقدوم زيد ونحو ذلك ولكن
لما كانت الاعراض التي لحركة الشمس اعم واظهر من غيرها اختيرت
دونها قالوا والزمان بغير هذا الوجه لا يتصور للشكوك المذكورة
واما القائلون بانه جوهر قائم بذاته فقالوا انه واجب الوجود
وذلك لانك كلما حاولت رفعه لزم وجوده وما يلزم من
فرض عدمه وجوده فهو واجب الوجود وذلك انك كلما رفعته
فاما قبل شيء او بعد شيء فاثبت مع رفعه قبله وبعده فقد
اثبتت زمانا واذا كان واجب الوجود لم يمكن ان يجوز زواله
فلا يكون عرضا فيكون جوهرا ازليا ولما كان واجب الوجود
استحال تعلقه بالحركة فهو تارة مع الحركة فيقدر بها ولغوي بدونها
فيكون دهرا فاما القائلون بانه الحركة فقالوا ان الحركة هي التي

يشتمل من مين ما نشاهدها على ماضى ومستقبل ولها الطبعها بذاان
الحران دامًا فيكون هو الزمان ولذلك انما يحصل علمنا بالزمان
اذا احسسنا بالحركة ولذا اسطل الزمان المريض والمغموم لسوخ لد
الحركات المقاسات فى ذكر سماجلاف الملتهى عن ذلك سطر و
نحوه لا يشعر بالزمان من لا يشعر بالحركة كاصحاب الكهف ومن هذه
الشبهه مع ظهور فساد كون كل حركة زمانا ذهب البعض الى انه
حركة الفلك خاصة واما من زعم انه الفلك فقال لان كل جسم
فى زمان وكل جسم فى فلك فيكون الزمان هو الفلك وانظر الى
هذا كيف استدل القياس من موجبتين من الشكل الثانى على ان كون
كل جسم فى فلك مم او لا يشمل الفلك مع انه فى الزمان واما قول
من قال بانه الحركة فمقول عليه قد يكون حركة سريعة ولعوى بطيئة
ولا يمكن ذلك فى الزمان ويكون حركتان معا لا زمانان ويكون
الحركتان مختلفين فى زمان غير مختلف وههنا اشياء تنسب الى الزمان
ولا يمكن ان ينسب الى الحركة نحو سوداو نغمة والان والعاد الزمان
يوجد متصلا فى الحركة السريعة والبطيئة ويرد هذا بعينه على من جعله حركة
الفلك لانها اسرع الحركات ويرد عليه انه يصدق ان الحركة
الاولى الفلكية يقطع مع قطع الحركة الاخرى اعظم فهذه المعية
يدل على امر غير الحركتين يستان اليه وليس ذلك ذات احديهما اذ لا
مشاركة منهما فى الذات فلا بد من ان يكون غير الدامن وبهذا
ظهر فساد قول من قال ان الاوقات هى اعراض معها اعراض

ودلك لانه لو انتج ... ان يجعل الزمان فى الفلك
هو ان ... ان الزمان فيه كل جسم والفلك فيه كل جسم
ينتج ان الزمان هو الفلك وهو قياس ... الشكل الثانى
من موجبتين ... ه ه ه

الابتداء و مد

فان الكلام فى هذه المعية كالكلام فى تلك المعية فانهم لا يحعلون الاعراض
من حيث هى اوقاتا انما يجعلونها اوقاتا ما الموقت والعرض عرض
آخر ولا عرض لا فى شئ فذلك الشئ هو الزمان ايضا ولو كان العرض
هو بعينه زمانا لم يكن فرق بين ابتدائه ومدة بقائه فيلزم ان
يكون مدة البقاء وقتا واحدا والوقت الموقت انما هو لم
ذاته مركب من مقدم ومتاخر والمقدم والمتاخر من حيث هو
مقدم ومتاخر لا يختلف والاعراض يختلف من حيث الكون
حركة وسكونا وبياضا وسوادا الى غير ذلك فلا بد من ان يكون
الزمان امرا آخر غيرها واما احتجاج من جعله الحركة بان منها ماضيا
ومنها مستقبلا وكل ما هو كذلك فهو زمان فيرد عليه ان كلية الكبرى
ممنوعة بل كل ما يكون كذلك لذاته فهو زمان والا والطوفان ماضى
والقيمة مستقبل والحركة لا يكون ماضية ومستقبلة بذاتها ولذا يقال حركة
فى ماضى وحركة فى مستقبل وليس معنى ذلك حركة فى حركة ماضية او مستقبلة
اذ لا صحة له الا ان اراد فى جملة الحركات الماضية ويرد على من قال
ان كل دورة من الفلك زمان مع ما مضى ان جزء الزمان زمان
وليس جزء الدورة دورة **الفصل الحادى عشر** فى تحقيق ماهية الزمان
واثباته لا ارتياب فى جواز ان يبتدى متحركان بالحركة معا وينتهيا
معا وقد قطع احدهما اقل من الاخر اما للاختلاف بالسرعة والبطوء
او لتفاوت عدد السكونات المتخللة وجواز ان يبتدى متحركان معا
فيقطعا مسافتين متساويتين لكن لا ينتهيا معا بل احدهما بعد الاخر

فيكون كل حال من مبدأ حركة الى منتهاها امكان قطع هذه المسافة بحركة
سريعة وحركة بطيئة وامكان قطع اقل منها ما لا الطاس قطعها
ففي الجملة من المبدأ والمنتهى لهذه المسافة امكان محدود بالقياس
الى الحركة والسرعة فاذا انصفنا هذه المسافة وفرضنا السرعة والبطوء
الذي اعتبرناه في الكل بعينه كان الامكان من المبدأ الى النصف
الى النهاية متساويين ويكون كل منهما نصفا للامكان الذي في الكل وفي النصف م
فقد صح ان هذا الامكان منقسم فاما ان يكون مقدارا او ذا مقدار
وليس يجوز ان يكون هذا المقدار مقدار المسافة والا كانت المتساويات
في المسافة متساوية في هذا المقدار وبالعكس وليس كذلك ولا ان يكون مقدار
المتحرك والا لكان المتحرك الاعظم اعظم في هذا المقدار ولا ان
يكون هو الحركة او السرعة والبطوء لصحة الاتفاق في كل هذه مع الاختلاف
في ذلك المقدار وبالعكس ثم لا يجوز ان يقوم هذا المقدار بنفسه كيف وهو
منقض وكل منقض فاسد فلا بد له من موضوع ولا يجوز ان يكون الموضوع
مادة المتحرك والا لكان الاعظم اعظم في المقدار وقد عرفت انه ليس
كذلك ولا ان يكون هيئة لذاته قارة اذ الهيئة القارة انما يقتضي مقدارا
قارا بل لا بد من ان يكون هيئة غير قارة وهي الحركة من مكان الى مكان
او من وضع الى وضع وهذا هو الذي يسمى الزمان ثم الحركة ينقسم الى متقدم الى وضع م
ومتاخر باعتبار ان يكون في مسافة متقدمة او متاخرة لكن لا يجتمع
المتقدم من الحركة مع المتاخر منها كما يصح ذلك في المسافة فللمتقدم
والمتاخر من الحركة خاصة ليست للمسافة فيكون لها باعتبار

المتقدم والمتاخر من المسافة عدد كما لها باعتبار مقدار المسافة مقدار
وذلك العدد هو الزمان ايضا فهو عدد الحركة اذا انفصلت الى
متقدم او متاخر اي في المسافة لا في الزمان لئلا يلزم الدور كما وهم
بعض المغالطين وهذا الزمان هو مقدار ما هو لذاته ذو تقدم وتاخر
لا يجتمع فيه المتقدم مع المتاخر وهو الذي لذاته قبل منه وبعد وكل شي
فانما يكون له قبل ومنه بعد بواسطة فالقبل منه بمعنى ما طابق القبل
من هذا والبعد ما طابق البعد منه ولو كان القبل والبعد في هذا الشيء
لا لذاته لزم الانتهاء الى ما يكون كذلك لذاته فيكون ذلك هو
الزمان فهو المنقسم لذاته الى قبل وبعد بمعنى انه يلزمه لذاته هذه ا
الاضافة وغيره لا يكون له هذه الاضافة الا بالقياس اليه فا
المتقدم من نحو الانسان والحركة بمعنى انه موجود مع شي وذلك
الشي بحال يلزمها لذاتها انها اذا نسب الى حال ان يكون ذلك
الشي بها قبل ثم ان هذه الاشياء قد يكون اذا كانت مع عدم
شي لم يوجد وهو حد قبل ثم اذا وجد الشي وقارنت وجوده
كانت مع ثم ان بعث وانعدم ذلك الشي كانت بعد فهي على
الاحوال باقية يدل على ذواتها القبلية والمعية والبعدية ذلك
يدل على ان هذه الامور ليست من ذواتها ولا لوازم ذواتها ثم التقدم
ليس نسبة شي الى عدم فقط او الى وجود فقط اذ قد يكون النسبة
الى العدم تاخرا وكذا الى الوجود وذلك ظاهر بل لا بد من ان يكون هو نسبة
الى عدم مقرون بامر خاص وهو بحيث اذا قرن بامر آخر كان تاخرا

وكذا الوجود فهذا الامر الذى به يسار الفصل من البعد زمان او نسبه
الى زمان وعلى كل بعد فرجع القبليه والبعديه وموضوعهما الاول
ليس الا الزمان ولما صح ان الزمان لا يمكن ان يكون قائما بذاته
كيف وهو حادث وفاسد وكلما يكون كذلك فهو متعلق الوجود
بالماده كان الزمان ماديا ولكن لا يقارن الماده الا بتوسط
الحركه اذ ما لم يكن تغير لم يكن قبل او ليس بعد وبعد او ليس قبل ولم
يكن ذلك لم يكن زمان ولا بد من ان يكون هذا التجدد مستمرا اذ لو لم يكن
كذلك بل كان شى دفعه ثم لم يكن شى حتى حدث شى آخر دفعه فلا يخ
اما ان يكون بينهما تجدد امور فيعود ما فرضناه عدما او لا يكون فيها متصلا على
فاما ان يكون لا لاتصال مستمرا فيعود ذلك وان كان منقطعا عاد
الكلام من راس فعلم انه لا بد من للزمان من الحركه ثم لما كان مقدارا
متصلا محاذيا لاتصال الحركات والمسافات كان له فصل موهوم
يسمى الآن [٧] الفصل الثانى عشر فى تحقيق امر الآن لما كان الزمان مقدارا
متصلا كان للآن فيه وجود متوهم على ان يكون واصلا فى الامتداد
المستقيم فلا يجوز ان يكون له وجود فى الخارج فى الامتداد المستقيم والا
لزم ان يوجد فيه بالفعل واصلات بلا نهايه بل انما يتصور ان يوجد
بالفعل اذا تحقق للزمان قطع وذلك لا يجوز اذ لو قطع فاما ان يكون
من المبدا او من المنتهى فان كان بالاول لزم ان يكون له قبل فلزم ان لا
يكون معدوما ثم وجد والا كان عدمه متصلا بل وجوده فلا بد من ان
يكون هناك ما به العدم قبل وهو الزمان فيلزم قبل هذا الزمان زمان

قال محمد بن الحسن مولف هذا الكتاب عفا الله عنه
وعن ابويه عندى ان الزمان ليس الا امرا متوهما
منتزعا من استمرار وجود اى شى كان وكل ما ذكر
من التجدد والتقسيم والتقدير والتعدد انما هو فى
الوهم والقبل انما هو الموجود عند عدم البعد الذى
لم يوجد والبعد انما هو الموجود عند عدم القبل الذى
وجد ثم

متصل به فيكون الآن المفروض واصلا بينهما لا فاصلا كما هو المفروض
وان فرض القطع من طرف النهايه فاما ان يجوز ان يكون بعده امكان شى
اولا او لا يجوز الثانى والا امتنع وجوب الواجب والامكان المطلق
براسه وذلك محال وعلى الاول يلزم ان يكون له بعد فيكون زمان
متصل به على قياس الفرض الاول فالآن لا يمكن ان يوجد فى الزمان
بالفعل ولكنه موجود فيه بالقوه القريبه من الفعل بمعنى انه دائما يصح تهيا
لان يفرض فيه الآن بمجرد فرض الفارض او يصير الزمان حدا
مشتركا غير منقسم كمبدا طلوع او غروب فيحصل هذا الفصل بعرض الزمان
لا فى ذاته بل فى اضافته الى الحركات كالفصول الاضافيه التى تحدث
فى المقادير بموازاة او مماسه ثم ان هذا الآن حدوثه فى تمام الزمان
الذى هو طرفه من غير ان يكون لعدمه مبدا حتى يقال انه فى آن عدم ام لا
لا بعده وذلك كما بين انه ليس المتحرك والساكن والمتكون والفاسد
اول آن مبدا الحركه او السكون او التكون والفساد ولانقسام الزمان
الى غير النهايه فان قيل ان هذا الآن اذا كان يعدم قليلا قليلا فيكون
له امتداد وان عدم دفعه فيكون عدمه فى آن قلت ان العدم دفعه
وكذا الوجود دفعه اى فى الآن ليس مقابلا للامتداد اى العدم او الوجود
قليلا قليلا ولا لازما لمقابله فان ما لا يكون كذلك اعم من ان يكون
عدمه فى آن او يكون معدوما فى جميع زمان موجودا فى طرفه كذا جانب
الوجود فانه يصدق على الوجهين انه لم يعدم قليلا قليلا فلا يصح تحيط
الانفصال الذى من المعدوم دفعه والمعدوم قليلا قليلا بطرفى النقيض

متهيام

ولا يعرض ولا لازم نقيضه وان اراد بالمعدوم وقعه لا يعرض ان الامر موجود
فيه آن بل يجوز ان لا يكون ابتداء فيه آن مدة او اذ فرض ان يتحرك بين
زمانين يكون امر في احدهما بحال وفي الاخر بحال اخر فذلك الامر
في ذلك الان اي حال يكون مفعول الامر الموجود في الزمان الاول
لا يعدم الامر يرد عليه فذلك الامر الذي يرد عليه لا يصح ان لا يكون
في وجوده متقيضا لان لطابق مدة بل يكون مشابه الوجود في كل ان
يعرض في الزمان يصح ان يكون موجودا في الان فهو يكون ذلك
الامر في ذلك الان متحققا متصفا بتلك الحال الواردة وذلك
مثل المماسة اذا وردت على اللامماسة واما ان لا يتحقق له وجود الا ويطابق
مدة فيكون في الآن مقابله وذلك نحو المفارقة اذا وردت على
المماسة وهذا الامر قد يكون بحيث لا يمكن ان يشابه وجوده في شيء
من الآنات او يمكن ان يشابه في الانات غير آن ابتداء الوقوع فالاول
كالحركة فانه ليس آن من الانات المفروضة في زمانها الا وفيه حال
مغاير لما في الآن الاخر والثاني كالمباينة واللامماسة فانها في
جميع آنات الزمان الذي تقع فيه الحركة لها متشابهة هذا تمام الكلام
في الآن المحفوف بزمانين وشبه ان يكون هناك ان آخر على وجه
آخر وذلك مثل ما يقال ان طرف المتحرك ولكن نقطة يعرض بحركته
وسيلانه خطا ثم منه ذلك الخط نفرض نقطا لا على وجه النقطة
الفاعلة فكذلك يشبه ان يكون في الزمان ان على ذلك الوجه
وفي الحركة ايضا شيء مثل ذلك وذلك لان المنتقل يعقل باشتغاله بشغله

فلا علاعدم الحركة ابتداء عدمه في صه

واحدة متصلة على مسافة متصلة في زمان متصل ولا شك في ان
للمتحرك حالة موجودة له ما دام متحركا ولا تطابق تلك الحالة
لا المسافة ولا خطا منها ولا الحركة بمعنى القطع بتمامها ولا الزمان
وكل ذلك ظاهر بل انما تطابق من المسافة نقطة ومن الزمان آنا ومن
الحركة بمعنى القطع شيئا مثل ذلك وكل هذه نهايات والمنتقل نفسه
ايضا نهاية للمنتقل من حيث انه منتقل فكما ان المنتقل يفعل بسيلانه شيئا
هو نهايته ومسافة تكون النقطة مثلا نهايتها فهل يجوز ان يكون هذا
الآن الذي فرضناه ايضا يفعل بسيلانه زمانا نعم ان جاز في الحركة
والمسافة ذلك جاز في الآن مثل ذلك فيكون كما ان المنتقل من
حيث انه منتقل لا يوجد مرتين بل يعدم بفوات اشتغاله ولكن
من حيث انه لم يعرضه الاشتغال موجود في تمام الحركة كذلك
الآن من حيث انه آن لا يمكن ان يوجد مرتين لكن الامر الذي يكون
آنا يكون موجودا مستمرا ويجوز ان يسلم ح يكون هذا الآن مقرونا
بالحركة بمعنى القطع من غير اخذ متقدم ومتاخر وكما ان الكون
ذا آن يحدث بسيلانه الحركة كذلك هذا الآن يحدث بسيلانه ا
الزمان كما يعد النقطة الخط فانا اذا اخذنا آنات في حدود من
الزمان حدثت تقدمات وتاخرات معدودة كما يحدث بفرض
النقط في خط خطوط وكما ان للآن حاد للزمان فالمتقدم و
المتاخر ايضا حادث له الا ان العاد الاول انما هو الآن الحقيقي
هو اول معط للوحدة ومعط للكثرة بالبعدية والكثرة ولا شك

ويعد الزمان

ان الان الاولى بالوحده فيكون الاولى العدد فهو العاد الحقيقي و
على هذا القياس النقطة والحركة ايضا تعد الزمان على وجه آخر وهو انه
توجد فيه المتقدم والمتاخر بحسب المسافة فهي توجد عدد الزمان
الذي هو عدد الحركة وذلك مثل ان الناس توجد بهم اسباب
لوجود عددهم ولنفرض عشرة فبوجودهم وجدت عشريتهم وعشريتهم
جعلتهم معدودين لا موجودين ليلزم الدور ايضا الحركة تقدر
الزمان والزمان يقدر الحركة اما تقدير الحركة للزمان فبانها تدل
على قدره بما يوجد فيه من المتقدم والمتاخر والدلالة على القدر
كما يكون للمكيال على المكيل كذلك يكون بالعكس ومثله ما في المسافة
والحركة فيقال سيرة فرسخ ويقال مسافة رمية واما تقدير الزمان
للحركة فوجهين احدهما انه يجعلها ذا قدر والثاني انه يدل على
قدرها **واعلم انه لما كان** الزمان مقدارا تارة وعددا اخرى
على ما علمت صح ان يقال له طويل وقصير باعتبار الاول
وقليل وكثير باعتبار الثاني وكذلك الحركة لما كان لها اتصال
من وجه وانفصال من اخر صحت لها خواص الامرين لكن يسمى
الغير والذي لها بلا توسط هو السريع والبطيء **الفصل الثالث** في حل
شكوك اوردت على الزمان وعروضه للحركة وبيان علة اتصال
الحركة والزمان ومعاني كون الشيء في الزمان وبيان ان الزمان
ليس علة للشيء وبيان معنى الدهر والسرمد وبيان معاني الفاظ تتعلق
بالزمان من الان وبعد وهو ذا او دفعة وسلف وبعد المتقدم

والمتاخر والقديم **اعلم** ان ما يقال في الزمان من انه معدوم فان
المقصود انه معدوم في الان ولا يلزم منه ان يكون معدوما
مطلقا وذلك صحيح اذ لا يمكن ان يوجد في الان لا بحسب التوهم
واما نفي وجوده في الخارج فلا يصح بوجه اذ لو صح ذلك لزم ان لا
يكون بين طرفي المسافة مقدار لامكان الحركة على حد من السرعة والبطوء
وقد اثبتنا تحقق هذا المقدار فقد تحقق ثبوت الزمان في الخارج بوجه
مطلق لا ان الوجود يتفاوت شدة وضعفا ووجود الزمان
ضعيف وضعف من وجود الحركة بل هو شبيه بوجود الامور القياسية
الى امور وان لم يكن الزمان بنفسه اضافة بل يلزمه الاضافة كما
عرفت واما نفي وجوده في الخارج راسا فكذب صريح بل كل آنين
يفرضان فبينهما زمان واما في ان واحد فلا زمان واما ما يقال
من ان الزمان ان كان موجودا فاما في ان او زمان وانه ان حصر
في متى يوجد فلا وجه له اذ ليس مقابل عدم الوجود الوجود في ان
او زمان بل مطلق الوجود والزمان موجود لا في ان ولا في زمان
وليس لوجوده متى واما ما قيل من انه لو كان له وجود لزم ان
يكون كل حركة تستتبع زمانا فجوابه انه لا يلزم من ان يكون الزمان
مقدار الحركة ان يكون عارضا لها اذ كثيرا ما يقدر الشيء امر مباين
له بالموافاة والموازاة نعم لا نحو ان يكون الزمان عارضا لبعض
الحركات المقدرة به دون بعض ويكون الزمان عارضا مقدارا
لهذا البعض على سبيل الموافاة ولا بد من ان تكون تلك الحركة حركة

مستمرة لا ابتداء لها ولا انتهاء لئلا يلزم انقطاع الزمان الذي تحت
اعتباره فان قيل فان لم يوجد تلك الحركة لم يكن زمان فلا يكون لسائر
الحركات تقدر فلا يكون فيها متقدم ومتاخر وايضا فان الجسم
في ان يكون متحركا لا يحتاج الى حركة جسم آخر فيجوز ان يكون حركات
ولا يكون تلك الحركة المفروضة للزمان فيجوز ان يكون حركات ولا
زمان قلنا لا نم انه على تقدير ان لا يكون هذه الحركة التي تعرضها
الزمان متحققة يمكن ان يوجد حركة من الحركات المستقيمة لانها لا تكون
الا الى جهة ولا جهة اذا لم يكن ذلك الجسم الذي له تلك الحركة ويبين
ذلك من بعد ان شاء الله ولا يلزم ان يكون اذا كان ذلك
محالا ان يكون استحالته بينة من غير نظر وفكر وان اعتمد على الوهم
فيقول يجوز ان يكون في الوهم حركة مستقيمة مع انتفاء تلك المستديرة و ح
يجوز في الوهم ان يكون الزمان عارضا لتلك الحركة فيكون زمانا
محدودا او لا يتخيل شيء في الوهم ولكن كلا منافي الوجود الخارجي
واعلم ان الحركة بذاتها ليس لها اتصال ولا تقدر اذ ليست الا كمال
ما هو بالقوة وهو لا يقتضي اتصالا ولا تقدرا حتى لو فرضنا ثلثة
اجزاء لا تتجزى وفرضنا فيها الانتقال من الاول الى الثالث
كانت حركة بلا اتصال وقبول قسمة بل اتصالها يتبع اتصال
المسافة لان اتصالها يقتضي وجود تقدم وتاخر فيها وهي لكن بذ
يقتضي وجود حد لها هو الزمان فلها الاتصال باعتبار من
المسافة والزمان حال الاتصال والتقدر وقبول القسمة تثبت

لها الا بالعرض ولذا لا يمكننا بيان اتصالها وتقدرها الا بواسطة
المسافة او الزمان واما اتصال الزمان فعلته اتصال المسافة
بتوسط اتصال الحركة لا اتصال المسافة وحدها فانه بدون
اتصال الحركة لا يستلزم اتصال الزمان كما اذا تحرك المتحرك
ووقف ثم تحرك ووقف ثم تحرك فان المسافة متصلة دون الزمان
وذلك ظاهر وليعلم ان مرادنا باقتضاء اتصال الزمان انه يقتضي
ايجاد الزمان والا فالاتصال هو نفس الزمان لا يصلح ان يكون
اقتضاء غيره له كما اذا قيل ان لونا سبب لون وحرارة سبب
حرارة يعني بذلك انه سبب لوجوده لا انه سبب لكونه لونا و
حرارة لا يقال يلزم مما ذكرتم ان يكون الاتصال الزماني سببا
لنفسه لان الحركة لا اتصال لها الا باعتبار المسافة او الزمان
على ما قررتم وقلتم ان اتصال المسافة بنفسه لا يكون سببا لاتصال
الزمان بل بواسطة اتصال الحركة فلا يكون الا بواسطة اتصال الزمان
لانا نقول بل اتصال المسافة من حيث انها مقرونة بالحركة المتصلة
بسببها سبب لوجود الزمان المتصل وفرق بين اعتبار اتصال
المسافة بنفسه واعتباره مقرونا بالحركة واعلم ان كون الشيء في الزمان
على الاصول التي سلفت انما يكون في امر ثبت له متقدم ومتاخر
اما بالذات كالحركة واما بالعرض كالمتحرك فكون الحركة في الزمان
ككون العشرة في العشرية وكون المتحرك فيه ككون موضوع العشرة
في العشرية واما كون المتقدم والمتاخر في الزمان فهو من قبيل كون الانواع

الاعراض قه

في الاجناس ككون الزوج والفرد في العدد وكون الآن فيه ككون النقطة
في الخط وكون الساعات والايام والشهور والسنين في الزمان ككون
الاثنين والثلثة والعشرة في العدد واما السكون فقد يوجد مستمرا
ثابتا وقد يوجد معروضا للتقدم والتاخر بالعرض من حركتين
فانه عدم الحركة عما من شانه ان يتحرك لا عدم الحركة مطلقا فيجوز
ان يكتنفه حركتان كما فرضنا فيكون داخلا في الزمان دخولا بال
عرض واما التغيرات الغير المكانية فان كان لها مبدا ومنتهى كما في
المكانية كان ممتدا من طرف ومنتهيا الى اخر فتدخل في الزمان
مثل دخول المكانية من حيث ان لها تقدما وتاخرا بنفسها اي
باعتبار ما فيه الطرفان واما اذا كان التغير احد الجملة المتغير ولكن
تشتد او يضعف فلا التقدم والتاخر فيه الا من جهة الزمان ووجوده
بعد علة وجود الزمان التي هي الحركة في المسافة او شبه المسافة فالحركة
المسافية تتقدر بالزمان وتسبب لوجوده وغيرها من الحركات
تتقدر به ولا تسبب له واما الامر الذي لا يكون فيه متقدم ومتاخر
بوجه من الوجوه فلا يصلح لان يكون في الزمان ولكن يكون معه
ووجود هذا الامر مع استمرار الزمان يقال له الدهر واستمرار
وجوده الواحد في الدهر نظير ما يقال ان الحركة في الزمان وليس
هذا الاستمرار من قبيل استمرار الحركة بل هو وجود واحد يتحقق مع كل
وقت يفرض والمنسية الثابتات بعضها الى بعض والمعية التي
بهما فهي فوق الدهر وهو السرمد فالسرمد استمرار وجوده غير مقيس

الى وقت فوقت واما ما قيل من ان الدهر مدة السكون او زمان غير
معدود بحركة فهو فاسد اذ لا مدة ولا زمان الا متصل وبعد فيلزم ان لا
يخلو من عدد وحركة فان السكون لا يعقل تقدما وتاخرا الا بتوسط
الحركة على ما عرفنا واعلم ان الزمان ليس علة للشيء ولكن اذا حصل شيء
وحصل بسببه نسبه الناس الى الزمان فان كان الشيء محمودا حمدوه
وان كان مذموما ذموه واكثر ما يحصل بسببه فينسب اليه هو الآلام
كما يعلم ذلك بالاستقراء ولذا ترى الناس يولعون بذم الزمان
واعلم ان ههنا الفاظا تتعلق بالزمان يجب تحقيق معانيها
فمن ذلك الآن فقد يقال على الحد المشترك بين الماضي والمستقبل
وقد يقال على كل فصل مشترك ولو بين اقسام الماضي والمستقبل
وقد يقال على طرف الزمان من غير ان يفهم منه انه مشترك
حتى يكون بالنظر الى مجرد اللفظة بلا نظر ان يكون حاصلا من غير فصل
وان لم يكن ذلك في الخارج ولم يكن بعد النظر الصحيح وقد يقال
على الزمان الحاضر القصير جدا القريب من الآن ووجه تسميته آنا ان
كل زمان محفوف بآنين فان الذهن يدركهما معا فان كان ما بينهما
من الزمان له امتداد وتعدد ادرك ذلك بادنى التفات فعلم
ان هناك آنين وزمانا بينهما واما اذا كان قصيرا جدا فلا يدرك
ذلك باول نظرة بل يحسب الآنين آنا واحدا ومنها لفظة بغتة
وهي نسبة الامر الواقع في زمان قصير يظن بادي الراي انه آني
زماني وذلك من غير ان يسبق بتوقع ومنها دفعة وهو ان يوجد الشيء

فان وحد يقال على ما يتقابل قليلا قليلا وعد عرفته ومنها هو ذا
هو بمعنى انه قريب في المستقبل من الآن قربا لا يشعر منهما من الزمان
لقصره شعورا يعتد به ومنها قيل وهو ان يكون في الماضي وبيان
من الآن الحاضر وما يشعر بما بينهما من الزمان ونظيره في المستقبل بعد
ومنها المتقدم والمتاخر فان احد المطلقين فمعنى الماضي
والمستقبل ان اخذا في الماضي كان المتقدم ابعد من الحاضر من المتاخر
وبالعكس ان اخذا في المستقبل ومنها الاول والقديم ومعنيين الاول
ما لا يكون لزمانه ابتداء والثاني ما يستطال من زمانه وبالحصر

المقالة الثالثة في الامور التي للطبيعيات من جهة ما لها وكم وفيها
اربعة عشر فصلا الفصل الاول في بيان كيفية البحث في هذه المقالة
اعلم ان الطبيعيات هي الاجسام واحوال الاجسام والكم يقال على
الصنفين فالتي للاجسام هي الاقطار والتي لاحوالها فمثل الزمان
وغيرهما وعوضها لها اما من حيث الاجسام او من جهة الزمان
او بالقياس الى عدد ما يصدر عنها او مقداره كما يقال قوة متناهية
او غير متناهية وهذا بعد الاجسام الوجوه ثم التي تعرض الاجسام
اما يعرض كل جسم جسم بانفراده كالتناهي واللاتناهي في العظم
او الصغر او يعرض الجسم مقيسا الى جسم آخر كالتتالي والتماس
والتشافع والاتصال واحوال الاجسام فالحركة والزمان
انما يعتبر من كميتها انها هل لها ابتداء وانقطاع ام لا والعوى
نعم منها انها كيف يحاذي امورا ذوات نهاية او غير ها

الفصل الثاني في بيان معاني التتالي والتماس والتشافع و
التداخل والتلاحم والاتصال والوسط والطرف ومعا
وفرادى اما التتالي فهو ان يكون الشيئان لا يكون منهما خيرهما
من جنسهما فاما ان يكونا من نوع واحد كبيت وبيت وانسان
وانسان او من انواع مشتركة في امر فاذا الوحظ ذلك الامر امكن
ان يقال بهما متتاليان والا فلا فاذا كان صنفان من انسان
وفرس فان لوحظ الحيوانية او العام صنفا كانا متتاليين والا
لا وكذا الجبل والشجر متتاليان ان اعتبر الجسمية او الشخوص حجما واما
التماس فهو ان يكون شيئان طرفاهما معا في الوضع فلا يكون بينهما
شيء آخر ذو وضع والوضع ان يكون الشيء بحيث يمكن ان يشار
انه في حيز مخصوص فهذه الاشارة تقع على طرفي المتماسين معا
واما التداخل فهو ان لا في كله شيء في كلية الاخر فلا يبقى
شيء من ذات احدهما الا ولاقى ذات الاخر اذ لو بقي بعضه
لكان ذلك البعض هو المداخل لا الكل وعلى هذا لا يكون بين
المتداخلين تماس اذ لا بد في المتماسين من تحقق ذاتين يكون طرفاهما
معا في الوضع فالتماس يعرض ان يداخل مماسه الى ان يتحرك ويعد
في الباقي هذا ويلزم التداخل ان يكون مكان المتداخلين واحدا
وليس ذلك نفس مفهوم التداخل ويلزمه ايضا ان يكون كل ما لاقى
احدهما لاقى الاخر ولذا لا يحصل حجم من اجتماع الف نقاط
او اكثر اذ لو لاقى احد المتداخلين شيء لا بد ان لاقى الاخر لزم ان يكون

في ذلك الشيء فصل لا يكون ملاقيا للآخر هف واعلم انه اذا كان ش
الملاقاة شاغلا للشيء عن مماسة شيء فيظن انه اذا كانت الملاقاة
بالاسر فلو ماس شيئا لزم ان لا يكون الملاقاة والاشتغال بالاسر
هف لا يقال كما ان كون الشيء معلوما بالقياس الى شيء ومجهولا
بالقياس الى آخر وان يكون شيء يسمى شيء ولا يكون يسمى آخر ولا يلزم منه
الانقسام فلم لا يجوز ان يكون الشيء مشغولا بالملاقاة باسره بالقياس
الى جهة غير مشغول بالقياس الى جهة من غير ان يلزم الانقسام لانا نقول
هذا النقض لا يصح لان كون هذا ايضا مما على من يقول ان الشيء
اذا اتصف باحد المتقابلين امتنع اتصافه بالآخر ونحن لم ندع
ذلك ولم نقل ان الاشتغال بالاسر انما لا يجتمع مع عدم الاشتغال
بالاسر لانهما متقابلان بل ما قلناه بين بنفسه لا حاجة له الى بيان
والفرق بينه وبين العلم ظ وكذا التسمي فان كلا منهما امر اضافي
انما يتحقق بالقياس الى شيء فلذلك جاز ان يكون الشيء معلوما
لشيء غير معلوم لآخر وكذا ايضا الشيء مسمى لآخر بخلاف ا
الاشتغال بالاسر فانه ان كان كله مشتغلا تحقق الاشتغال
بالاسر ولم يكن عدم الاشتغال بالاسر وان لم يكن كله مشتغلا
امتنع صدق الاشتغال بالاسر هذا ولكن يجب ان يعلم ان الملاقاة
التي بالاسر لا يشغل الشيء عن ملاقاة شيء فان الشاغل
انما يكون شاغلا لانه يحجب بين الوارد والمماس وبين المشغول
وذلك الحجب انما يكون اذا لم يكن الملاقاة بالاسر اما اذا كانت

بالاسر فانما هي المداخلة والمتداخلان متحدان وضعا ومكانا
فلا منع عن الملاقاة واما التشافع فهو حال تالٍ مماس من حيث هو تالٍ
سواء اتحدا نوعا او لا خلافا للبعض واما الالتصاق فهو ان يكون المماس
لازما للمماسة بحيث يتحرك من تحركه ويصعب الفصل منهما بان لا يكون
ارتفاع احد طرفي سطحه عن الآخر اولى من ارتفاع الآخر فلا يفصل
عن الآخر الا بصورة سطحه تقبيب او تقعير او نحو ذلك رطبا يتقدر في
او يكون قد انغرز اجزاء من احدهما في اجزاء من الآخر بحيث يتعسر الخلوص من الآخر
وقد يكون الالتصاق بتوسط جسم آخر بان يكون رطبا يتقدر في كل
منهما ثم يجف ويصلب واما الاتصال فله ثلثة معان الاول ان
يكون مقداران يتحد طرفاهما فاما ان يكون المتصل والمنفصل بهما كما ان
وجودا كالمحيطين بالزاوية او متمايزين بالوضع اما بالعرض والاشارة
الى بعض بهذا وبعض بذاك حتى يحصل في الوهم شيئان فيمكن ان
يقال ان احدهما متصل بالآخر فاذا زال العرض زال التميز والاتصال
وليست هذه الاشارة التي في المتصل الواحد كالاشارة الى الجزء
المنفصل فان الاشارة هنا يفعل الانفصال والتميز وهناك
تدل عليه من غير ان تفعله واما في الخارج باختصاص عرض حال بالبعض
دون البعض كان مس بعض الجسم دون بعض او تسخن بعضه ونحو
ذلك والمعنى الثاني ان يكون احد الشيئين بحيث اذا تنقل
الى جهة البعد عن الآخر تبعه الآخر سواء اتحد طرفاهما او لا وسواء
صعب التفريق بينهما او لا والمعنى الثالث ان يكون الشيء بحيث

يمكن ان يعرض فيه اجزاء متصل بعضها ببعض بالمعنى الاول بحيث
يكون من كل جزئين يفرضان حد مشترك يكون نهاية لكل
منهما واما المعرف المتصل بهذا المعنى بانه المنقسم الى اشياء يقبل
القسمة لا الى نهاية فهو تعريف بالرسم لان ليس هذا المعنى الا لازماله ولذا
ليس من البوثت لذلك يحتاج في اثباته الى برهان واما فرادى فيقال
لاشياء يخص كل منها بمكان لا يكون جزء لمكان عام لهما واما معا
في المكان فليس كما في الزمان من ان معا وزمان بين اشياء فان
شيئين لا يمكن ان يكونا في مكان واحد بل يعني شيئين يتقارن مكانا
بها بحيث يكون مكان كل واحد منهما جزء المكان العام لهما و
اما الوسط والبين فهو ما يقع اليه السير قبل بحره اي تغير كان الفصل

الثالث في بيان اختلاف الناس في الجسم من جهة انقسامه و
بيان حجج المبطلين اختلف الناس في امر هذه الاجسام فمنهم من قال
ان كل جسم فهو بالفعل مركب من الاجزاء متناهية لا تتجزى فهذا
الاتصال الذي نرى ليس في الحقيقة اتصالا انما هو تماس تلك
الاجزاء ثم اختلف هؤلاء فقال بعضهم ان تلك الاجزاء اجسام
وانها لا تقبل الا القسمة الوهمية وهي مع ذلك متخالفة في الصغر
والكبر وهو لاء اصحاب ذيمقراطيس وقال اخرون انها خطوط
واخرون انها نقط ليست اجساما ولا خطوطا بل اشياء ليس لها قطر
بوجه ومنهم من قال بانها مركبة من اجزاء غير متناهية موجودة بالفعل
متماسة بما سا لحس اتصالا ومنهم من قال ان الجسم على قسمين

مركب وبسيط ما ليس فيه جزء بالفعل اصلا ولكنه قابل لان يقسم
فالمركب ما يوجد فيه اجزاء هي اجسام غير منقسمة ولكن يقبل الانقسام
والبسيط ما ليس فيه جزء بالفعل اصلا ولكنه قابل لان ينقسم بالقطع
او الفرض وينقسم باختلاف الاعراض ولا ينتهي قبوله للقسمة بوجه
الا ان لا يكون هناك الة يصلح لقسمه وهذا هو الحق والفرق بينه وبين
قول شيعة ديمقراطيس فانا لا نقول بوجود الاجسام في هذا الجسم
بالفعل ولا بان الاجسام التي تعرض فيه لا تقبل القسمة حجة الذين
قالوا بتالف الجسم من الاجزاء متناهية غير اجسام لا تتجزى ان كل
جسم قابل للتفرق واذا تفرقت اجزاؤه قبلت التاليف
بعد ذلك فهذه الاجزاء قابلة للتاليف فهي قبل التفرق متالفة
ولو لم يكن هناك تاليف يكون في بعض قويا وفي بعض ضعيفا
لم يكن لاختلاف الاجسام في قبول القسمة بسهولة وعسر اختلاف
اولا وجه لذلك الا اختلاف التاليف ثم ان هذا التاليف ليس
من المحال زواله فاذا افرضنا زواله يبقى ما لا تالف فيه وما لا
تاليف فيه لا يقبل الانقسام فلا يكون جسما وهذا هو بعينه دليل
ديمقراطيس بزيادة مقدمة لا تخفى قالوا ولو لم يكن اجزاء الجسم
متناهية لكانت غير متناهية فكان له انتصاف وانقسام في انتصاف
الى ما لا يتناهى ولا يمكن قطع مسافة الا بقطع نصفها ولا قطع نصفها
الا بقطع نصف نصفها وهكذا فيلزم ان لا يمكن قطع مسافة متناهية
الا في زمان غير متناهي ويلزم ان لا يلحق السريع جدا البطيء جدا

صح

اذا تقدم شيئاً من المسافة قالوا وايضاً يلزم ان يكون الخردلة تقبل الانقسام
حتى تغشى اديم الارض وايضاً يلزم ان يكون الخردلة مساوية في مقدارها
للجبل العظيم وايضاً لا يخلو النقطة اما ان يكون جوهرا او عرضا فعلى
الاول حصل الجزء فاذا توالت نقط حصل جسم او خط او سطح
فاعل الجسم وعلى الثاني لا بد لها من محل جوهري مساوي لها فيلزم
الجزء والا ان جاز للجسم ان ينقسم الى غير النهاية لجاز ان يتركب من اجزاء
غير متناهية وان تركب مع غيره لا نهاية والا اذا انطبقنا
خطا على خط بحيث تحاذي النقطتان اللتان على طرفيهما ثم فرضنا
تحرك احدهما فلا شك انه زوال تماس النقطتين ولا زوال الا
في آن فاذا زالت مماسة النقطة بهذه النقطة فذاك لزم ان تماس نقطة
اخرى من الخط التالية لتلك النقطة فاذا امتدت الحركة لزم ان يكون
ذلك الخط مؤلفا من النقاط وعليه وقس وقالوا ايضا ان
اقليدس اثبت اصغر الزوايا الحادة ولا يتصور الا بان لا يجري
وايضا اذا تحرك كرة على سطح مستوي املس لزم تركب السطح من النقاط
اذ لا تماس الكرة الا بنقطة منه وحجة شيعة دمقراطيس بان الجسم
لا يخلو اما ان يكون في طباعه ان ينقسم كله او ليس في طباعه ذلك
والثاني يبطل فتعين الاول ولا شك انه لا يلزم من امكان فرض و
وقوع ممكن محال فليفرض ان جميع الاقسام الممكنة في الجسم قد حصلت
فلا يخلو اما ان يكون لا شيئا او تكون نقطا او تكون اجساما لا تنقسم
الا بالوهم او الفرض وكل من الاولين باطل اذ من المحال تألف الشيء

من اللاشيء ومن المحال تألف الجسم من النقاط لان النقط لا تلاقي
النقط الا بالاسر فلا يمكن ان يحصل من تالفها حجم فتعين ا
الثالث وهو المطلوب واما الذين زعموا تركب الجسم من اجزاء
غير متناهية فقالوا انه لا يمكن ان يكون الجسم مركبا من اجسام غير
متجزية لان الجسم لا يمكن الا ان يكون ذا اقسام فاذا انقسمت تلك
الاجسام حصلت للجسم اقسام لان اقسامها ايضا اقسامه وتمام
ذلك كان الجسم قابلا للانقسام الى غير النهاية واذا كان
كذلك لزم ان يكون للاجزاء بازاء قبوله للانقسام فلما قبل
الانقسام الى غير النهاية لزم ان يكون اجزاء غير متناهية لان القسمة
لا تقع الا على اجزاء موجودة ثم لما لزم عليهم اصحاب الجزء عدم قطع
المسافة المتناهية في زمان متناهي وعدم لحوق السريع البطيء
الرمو الطفرة وهو ان يكون المتحرك بحيث لا يحاذي في حركته
جميع اجزاء المسافة وتشهد واعلى ذلك بان الرحى او الدولاب
اذا تحركت فلا شك في ان الدورة العظيمة منها تقطع مسافة
اعظم من مسافة الدورة القريبة من المركز مع ان الاجزاء متواصلة
فما ذلك الا لان العظيمة يطفر اكثر مما يطفر الصغيرة واصحاب
الجزء قالوا في ذلك ان السكونات المتخللة بين حركات الصغيرة
اكثر مما بين حركات الكبيرة فيلزمون انها تتفكك دوائر
محيط بعضها ببعض **الفصل الرابع** في اثبات انه لا يجوز ان يكون
الجسم البسيط مركبا من اجزاء موجودة بالفعل متناهية او غير متناهية

فيصول اولا انه لا يجوز ان يكون الجسم مركبا من اجزاء غير متناهيه والا لجاز
قطع مسافة في زمان متناهي واما النظرة ففيه البطلان بغير الحس
والعقل لا بحق الكره الا اذ يحقق الواحد فالاجزاء انما يتحقق اذا كان
هناك جزو وهذا الجزو يجب ان لا يكون قابلا للقسمة والا لمكن خروج
الجسم الى القسمة بكلمه فامنا واشارة اليه لا يخ اما ان يكون على سبيل
المماسه او المداخله والاتصال فان كان بالاتصال لزم ان يكون
معادهف والمداخل لا يزيد حجما وان كان بالف وان كان
بالتماس لزم ان يكون لكل من المتماسين وضع مخصوص فيلزم ان يكون له
قدر جسماني فيكون جسما هف والعه لو افرضنا ان بعضا من هذه
الاحاد متناهيا تالف فلا محالة يحصل من ذلك جسم ولا محالة انه نسبة
الى ذلك الجسم الذي فرض من اجزاء غير متناهيه فاذا فرض ازدياد
الاجزاء على الجسم المتناهي الاجزاء بحسب تلك النسبة لزم تساوي الجسم
المتناهي الاجزاء مع غير المتناهي الاجزاء في المقدار ويلزم من
ذلك تناهي اجزاء ذلك الجسم الفض واما الذين ركبوه من اجزاء مثلها
فيرا جسام ولا متحيزة فقول عليهم ان الاشياء المجتمعة لا يخ اما ان يكون
اجتماعها بان يكون منها العاد او لا وعلى الثاني اما ان يكون مما
بالاسر او لا وعلى الثاني اما ان يكون ما به التلاقي واحدا مشتركا من
المتلاقين وهو الاتصال او لا بل لكل منهما شي يخص لعاده
الاخر وهو المماسة فاجتماع هذه الاجزاء الغ لا يخ من احد هذه الوجوه
فان كان بالاول لم يكن هناك جسم متصل وان كان بالثاني لم يحصل

منه حجم وان كان باحد الاخيرين لزم ان يكون الواقع منهما بين
جزين منقسما لانه يكون حاجبا الحسد عن التلاقي وملاقيا لاحدهما
بما لا
به الاخر فلزم الانقسام هف والعه ان كان هناك اجزاء
لا يتجزى قلنا ان نفرض صفحة منها فيجب ان يكون الشمس اذا اضاءت
احد وجهيها اضاءت الاخر كذلك بل لا يكون لها وجهان لا
يكون الاشارة اليها الا واحدة من غير ان يمكن ان يقال هذا
وذاك ولا يكون المقابل لها الا مقابلا لجميعها واللازم باطل بالعيان
والعه يلزم انتفاء شكل الدائرة والمثلث القائم الزاوية
وكثير من الاشكال اما الدائرة فلانها تحتاج يكون مركبة من خطوط
مستديرة محيط بعضها ببعض ولا شبهة فان الخط المماس للخط
العظيم لا بد من ان يماسه بجميع اجزائه فيلزم ان يكونا متساويين
مع انه لا بد من ان يكون اجزاؤه اقل واما المثلث القائم
الزاوية فلانا اذا افرضنا كلا من ضلعيها عشرة لزم ان يكون
وترها جذر مائتين ويلزم منه انكسار الجزء وهولاء قد التزموا
ان لا دائرة ولا مثلث الا وهو في الحقيقة مضرس والعه
لا يمكنهم ان يدعوا وجود الخطوط فلنفرض خطا مركبا من اربعة اجزاء
مثل خط اب ثم نفرض ثلثة خطوط اخر كذلك خط جد وخط
هز وخط حط ونفرض انطباق هذه الخطوط بحيث لا يكون بينها فرجة
فلا محالة يحصل منها مربع ويلزم ان يكون قطره مساويا
لاحد اضلاعه كما يظهر من هذه مع ان ذلك

ذلك مح والالزم انقسام الجزء هف واما ما قالوا من ان
هذه الخطوط لا تكون مستقيمة بل مضرسة على هذه
الهيئة فهو ظاهر البطلان لانه لا يخلو كل من هذه
الخطوط اما ان يكون اجزاؤه متماسة او لا فان كانت متماسة
لم يتصور التضرس اذ ليس الا بدخول جزء بل بعض جزء من كل جزء في ان
كانت غير متماسة لزم من التضرس انقسام الجزء اذ لو دخل جزء تمامه
بين الجزئين لم يكن تضرس بل يلزم لو كان التضرس ان يدخل بين
الجزئين جزآن متواليان عرضا لا على جهة تولى الجزء من انقسام
الاجزاء الاربعة وذلك خلف ثم انهم كيف يقولون فيما اذا طبقنا
طرف خط على نقطة الا يجيء خط مستقيم على شهد انه يمكن ان
نوصل خط من جزء متماسين لا فصل منهما معقول لكن ان يحيل
على اوسط جزئين بحيث لا يكون من المطابقين وصل خط من ذلك
خط ولطيه على القطر فلا يخلو النقطة التي لم يطابق نقطة اما ان يكون
مطابقا للنقطة الثانية من القطر وكذا الثالثة للثالثة او لا لا يجوز
الثاني والا لم يخل اما ان يكون بحيث يسعها الفصل المشترك حتى
يكنها نقطة او ثالثتها مماستها فيلزم انقسامها وان كان
لا يسعها لزم ان يكون هذا الفصل منهما اصغر من الجزء فيلزم انقسامه
ومن العجب ما اضطروا اليه من امكان ان يقع حجر من شاهق
حتى يلقى احد هما فقط فانه لا يخلو اما ان يكون ما تلقاه وهو ما يسقط
حين ما يلقاه وهو مماس احدهما او غيره والاول محال على الثاني

يلزم الانقسام باختلاف مواضع الملاقاة ويلزمهم القول بزيادة الجهات
على الست لانه خلاف زعمهم وان كان زعمهم باطلا بما سيأتي من
وهم حاجي واما الحق فهو ان الجهات لا حصر لها في عدد وذلك
كزعمهم ان الجسم يلزمه وجود طول معني وعرض معني وعمق معين وها هنا اما
ما قالوه من انا اذا افرضنا مربعا مركبا من عدة مربعات التي يجيء
قطر هذا المربع غير ملاقية باطرافها التي هي الخطوط ولا فيها شيء
فهو ضلال لانها وان لم تلاق بالخطوط فهي ملاقية بالنقاط
التي هي اطراف الخطوط واطراف الاطراف اطراف ومنها
ايضا في المربعات الاخرى فان المربع يعلل الانقسام وايضا
من الدلائل على بطلان الجزء انا اذا فرضنا في الشمس شيئا نضبا
فاما حتى يحصل به في الارض ظل فشغول كل ذي وضع سوا من
فبينهما سمت يمكن ان نوصل بينهما خط مستقيم يملا السمت
او يكون فيه فكذا بين الشمس وطرف الشاخص فعول اذا شغل
الظل شيئا فلا يخلو اما ان يكون سمت الشمس باقيا او لا فان كان
باقيا ولا شك انها انتقلت جزء من السماء كان منها من
طرف المقياس خط الخ مستقيم فتنتهيان الى نقطة واحدة ونضير
ان بعدنا خطا واحدا مستقيما الى نقطة من الارض تماس طرف
الشاخص وهذا مع استحالته يستلزم مسامتة الشمس لطرف المقياس
الذي هو نقطة من جهتين لان زال السمت فاما ان يكون اذا زالت
الشمس جزء زال جزء او اكثر او اقل فعلى الاول يلزم مساواة

معين معين
من حيث المربع الذي فرضنا فيكون الزاويات
ص

مساقتي الشمس والسمت وعلى الثاني يلزم زيادة مسافة السمت على مسافة
الشمس وكلاهما ظاهر الاستحالة وعلى الثالث يلزم انقسام
الجزء وايضا اذا وضعنا جذعا واصلا بين جدار وقطعة ارض
اطول من الجدار ثم جررنا طرفه الذي على الارض مع جر الطرف
الآخر ويقطع من المسافة اكثر مما يقطعه ذلك الطرف ولا يمكن
ان يمنع ذلك بالتفكك ولعدم الاتصال والا لكان فرق بين ما
اذا كان خشبا او حديدا او الماسا وليس والنقض من الدليل الدال
على بطلانه حركة الرحى وما الزموه من التفكك لا يصح الا ان رحما
انه يحصل بين الاجزاء بعد بعد ان لم يكن فيلزم ان يرد وحشا
الرحى او الحركات او يرد وانها تتزلزل فلا يبقى ح اوضاع
الاجزاء بعضها الى بعض ثم ان ما يقولونه من ان بطوء الحركة
بكثرة السكونات المتخللة منها ظاهر بطلانه في فرس شديد العدو
اذا نسبنا حركته الى الشمس فانه لا شك في انها ابطأ منها و
ان حركاته اكثر من سكناته ولذا يرى السكنات مع انه يلزم
ان يكون فيها سكنات بقدر زيادة حركات الشمس عليها
والزيادة الاف ضعف فيلزم ان يكون الحركات مغمورة
فيها ولا اقل من ان يرى متحركا تارة وساكنا اخرى وايضا
لا ريب في ان الثقيل يتحرك الى الاسفل والاثقل اسرع حركة الى
فاذا فرضنا ثقيلا يتحرك الى الاسفل حركة يتخلل فيها وقفات
فكلما زدنا ثقله بعض الوقفات فرضنا ان قد زاد

حتى زالت الوقفات ثم فرضنا بعد ذلك ان قد زاد فلا بد من
ان يتحرك اسرع مع انه ليس في تلك الحركة وقفات ثم من العجيب
ان يتخيل سكون من حركات الهابط اصلة في هواء راكد او خلاء
فانه لا مانع يمنع الميل والاعتماد عن ايصال الحركة والميل نفسه لا يبطل
ولا العرض له فتور وكسل واقوى من الدلائل على بطلان الجزء انا اذا
فرضنا خطين متوازيين تركب كل منهما من اربعة اجزاء مثلا وفرضنا
على طرف احد الخطين جزءا وعلى الطرف المقابل لهذا الطرف
من الخط الآخر جزءا آخر وفرضنا انهما يتحركان كل الى جهة الآخر حركتين
متساويتين سرعة وبطوءا فلا بد من ان يتحاذيا في اثناء المسافة ثم
يتفارقا فلا يخلو اما ان يتحاذيا وهما على الثاني من اجزاء الخطين او
وهما على الثالث او واحدهما على الثاني والآخر على الثالث
او وبعض كل منهما على الثاني وبعض الآخر على الثالث وعلى
الاول لا يتصور تحاذي بل هو قبل التحاذي والثاني بعد التحاذي
وعلى الثالث يلزم اختلافهما في السرعة والبطوء وعلى الرابع قسم
الجزء وايضا لا شبهة في انه اذا تقابل شيئان كل منهما ان يتحرك
الى جهة الآخر حتى يتلاقيا ولا يكون في الخارج مانع عن ذلك فلهما
ان يتحركا حتى يتلاقيا فاذا التقيا امكن ان يتماسا واما قبل ذلك
فلا يتصور التماس معقول اذا فرضنا خطا مركبا من ثلثة اجزاء وعلى كل
من طرفيه جزء وفرضنا ان يتحركا كل الى جهة الآخر فلا بد من ان يتلاقيا
فلا يخلو اما ان يتلاقيا وهما كلاهما على الوسط فيلزم التداخل او بعض

من كل عليه والبعض الاخر على الطرف فيلزم الانقسام واما قولهم
ان هذين الجزئين لا يخلو ان يكون يتحركا جميعا للزوم انقسام الجزء
واما يخلو ان يتحرك كل منهما او كان الاخر ساكنا فكانه اذا شعر
تحرك الاخر امتنع عن الحركة او لوجود سبب وارد عليه من الاخر او
لوجوده ملاقاة الاخر فظاهر بطلانه اذ لا يخفى على العاقل انه اذا قصد
المحرك ان يحرك احدهما لا يمتنع عن ذلك بقصد محرك اخر تحريك الاخر
بل انما منعه شي لانه ولتصادمه وليس احدهما يسبق الملاقاة اولى
من الاخر فلا بد من التصادم فلا حتى التمانع ومن يمنع بان يقول
ان امتناع الانقسام بحسبهما عن الحركة والدفع ولو كان لاحدهما
دافع دون الاخر لاندفع وانطاع واما اذا كان لكل دافع فلا
يجب لا هذا ولا ذاك فليمنع ولكن العاقل يعلم استحالة الامساك
هنا ويجعل هذا دليلا على الانقسام لا امتناع الانقسام سببا
للاحساس بل حابس هذا ولما بطل ان يكون للجسم اجزاء موجودة
متناهية او غير متناهية تعين ان لا يكون الجسم مركبا من جزء بالفعل وانه قابل القسمة
الى لا نهاية **الفصل الخامس** في ابطال شكوك اصحاب الجزء وما قاله
ديمقراطيس اما قولهم ان كل قابل للقسمة يوجد ما يليه فان ارادوا اما التاليف
ان يكون جزءان مماسان منهما مماسة حتى يكون التوقف بعد احدهما
عن الاخر وابطال المماسة منهما فهو غير مسلم ولو سلم لم يكن الى الحق
حاجة في اثبات مقصودهم كما فعلوا وان ارادوا ما التاليف
استعداد ان يحصل فيه كثرة فهو مسلم ولكن هذه الوحدة لا تزول

ان زال عن الجسم الا ببطلانه اذ لا سبيل الى ابطال وحدة الواحد الا باعدامه
او تكثيره واذا لم يعدم ولم يكثر كان هناك واحد ان حالها حال تلك
الواحد فالوحدة حملية لا ترتفع عن الجسم الا ببطلانه وقولهم ان اختلاف
الاجسام في قبول الانقسام سهولة وعسرا ليس الا الاختلاف التاليف
متباينة ليس للاختلاف في الانواع ولا الاختلاف الفاعل ولا لكذا
او كذا انفى على انحصار الوجوه فيما حصروه ولزوم انه اذا لم يكن
عن شي من هذه ولا بد من ان يكون للاختلاف التاليف والكل ممنوع
لجواز ان يكون لعلة اخرى وان لم نعلمها وان يكون سهولة الانفصال
وعسره بسبب يعرض احدهما لبعض الاجسام والاخر لبعض اخر كالسواد
والبياض فيعولون في الاختلاف بالسواد والبياض الى مثل
ما قالوه هنا **واما حديث الانصاف** فلا يرد علينا اذ لم نقل بتحقق
اقسام وانصاف للجسم بالفعل بل انما يتحقق بجزء او بجزئي ويمكن
ان يجري الى انصاف لا نهاية لها وعامة ما يقولون هنا ان
يقولوا انا نشير الى بعض من الجسم بهذا وبعض بذاك وذلك
لا يتصور الا وهذا منفرد ولا يدرون ان هذا وذاك انما صار — و ذاك منفرد
هذا وذاك بالاشارة فلا يستلزم ان يكون هذا منفردا وذاك
منفردا قبل الاشارة ثم ان المسافة انما يقطع في زمان متناهي
الاطراف قابل للانصاف لا نهاية لها فيكون مطابقا
للمسافة واما حديث نغشة الخردلة وحبة الارض فهو محض استبعاد
امر غير من الاستحالة ولا يبتني على تقدير شي اجزاءها كلها

اذ ليس احد يعرف قدر الجزء الذي لا يتجزى حتى ان يكون في
الخردلة من الاجزاء الذي لا يتجزى ما يعني او يعم الارض على ان القول
ان كل ما يمكن من اقسام الجسم قد خرج الى الفعل واما حديث مساواة
اقسامها لاقسام الجبل فمعقول لعمري متساوية في العدد بمعنى انه كلما
نصفنا الجبل امكننا ان ننصف الخردلة وهكذا الى غير النهاية ففي
كل مرتبة يكون ما فرضناه من اقسام الخردلة مساويا لما فرضناه من
اقسام الجبل عددا ولكن كل فرد منها اعظم من افراد اقسام
الخردلة مقدارا ولا فساد فيه بل قد يكون عددان غير متناهيين
لا الى نهاية ويكون احدهما اكثر من الآخر كضعف العشرة والمائة
واما قولهم في النقطة انها اما جوهر او عرض وعلى كل يلزم الجزء فان
ارادوا بالعرض ما يكون ساريا في الموضوع مساويا له فمعنا الحصر
فان كثيرا من الامور ليست شيئا من القسمين كالحركة والسكون والاضافات
كلها وان ارادوا به ما يعمّ كل واحد منهما لا يوجد الا في موضوع سواء
كان ساريا او لا فالنقطة عرض للنهاية ولا يلزم ان يساويها
موضوعها اذ ليست سارية فيه واما تشبيه التركيب بالتقسيم
في لزوم جواز ذلك لا الى نهاية فلا وجه له فان التقسيم يحدث
الاجزاء فالتركيب انما يكون من اجزاء حاصلة موجودة قبله
وانما لا عيب ان وجدت اجزاء لا تتناهى واما حديث المماسة
ورد الحاقة فقد مر بطلانه بما مضى في الزمان فان الاماسة
لا يحصل في آن كما تحققته واما حديث الزاوية فانما قام البرهان

على انها اصغر او حصلت من خطين مستقيمين لانها اصغر من كل
شيء بل هذه الزاوية يقبل القسمة لا الى نهاية واما حديث الكرة و بالقسمة
السطح فلا ندري اولا انه هل يوجد شيء مثل هذه الكرة على شكل هذا السطح
وهل يتحرك او ليس ذلك الا بالوهم من نسل الاوهام الهندسية وبعد
ان تحققنا ذلك فنقول انها حين السكون تلاقي نقطة منها نقطة من
السطح ولا يلزم ان يكون اذا تحرك لاقت نقطة اخرى منها نقطة
اخرى مما له تلك النقطة بل اذا تحرك فانما تماس خطا مستقيما و
لا مماسة لنقطة منها نقطة من السطح الا بالوهم الآن في اثناء تلك
الحركة وتوهم نقطة بين ذلك الخط واما لزوم ان يكون بين الاثنين اتصال تمام
نقط فكلا اذ علمت انه لا يتبدد الحركة ولا السكون ولا المسافة ولا
زمان الحركة واما ديمقراطيس فقد غلط في مقدمة هي ان الجسم منقسم
بكليته فانه اراد به انه منقسم بحيث يحصل له كل انقسام ممكن بعضه
ليس ان ينتهي الجسم في انقسامه الى ما لا ينقسم بل قصده ان كل الانقسامات
كلها بالفعل وهو حق عندنا ولا يلزم من امكان كل انفصال العرض
امكان تحقق كل الانفصالات الممكنة لا يحتاج اولا الى ان يكون
في الوجود منقسمات لا نهاية لها واما الذين ركبوا الجسم من اجزاء
غير متناهية فقد عرفت فساده الفصل السادس في بيان ان
ليس لشيء من المسافة والزمان والحركة اول وبيان ان الجزء
الذي لا يتجزى ان ثبت فهل يجوز ان يتحرك بالذات اذ ثبت
ان المسافة قابلة للقسمة الى غير النهاية فالحركة ايضا تقبل القسمة كذلك

اذ لو وجدت حركة غير متجزية لم تخل مسافتها اما ان تكون غير متجزية
وقد ظهر بطلانه او متجزية فلا بد من ان تكون الحركة من مبدئها الى
نصفها مثلا اقل من الحركة الى منتهاها ولا اقل مما لا يتجزى على
انها تكون جزءا لتلك الحركة فلا تكون لا يتجزى واذا كانت الحركة
كذلك فكذلك الزمان بل انما ينقسم الحركة كما عرفت بانقسام
الزمان والمسافة الا انهما من الانقسام بعرض الحركة دون الزمان
والمسافة وذلك بازاء المتحرك في الحركة الغير المكانية واما في المكانية
فلان المتحرك ان كانت له اجزاء بالفعل فاما مجتمعة بالاتصال
او بالتماس فعلى كل من الاول لم يكن لها بعضها مكان يمكن ان ينسب
اليهما حركة معه وان كان الثاني كان لها مكان الا ان شيئا
منها لا يحل من مكان بل انما يتبدل معه سطح واحد من مكانه فلا
يمكن ايضا ان ينسب اليه الحركة وان لم يكن له اجزاء الا بالقوة فبعدا
الحركة عنها اولى واذا لم يمكن نسبة الحركة اليها فكيف ينقسم بحسبها
واما المتحرك الغير المكاني فان كان له اجزاء بالفعل فلا شبهة في
ان التغير كما عرض للكل عرض للاجزاء وان تغير الجزء تغير الكل
لان المجموع من تغيرات الاجزاء لا يحل له الا الكل لا ريب في ان
تغير كل جزء جزء المجموع وان لم يكن له الاجزاء بالقوة فكذا التغير
يكون له الاجزاء بالقوة بحسب الاجزاء التي للمتحرك بحيث اذا
فرضت كان بازاء كل جزء تغير واذا ثبت ان ليس من الحركة ما
لا يكون له جزء ثبت ان ليس للحركة اول اذ لو كان كان مسافة

فيكون للحركة في المتقدم منهما اول الا في علا تمامها بل ان قيل للحركة اول
فانما يكون على احد هذه الوجوه الاول طرفها كما يكون للزمان
طرف وللمسافة طرف فلا يكون ذلك من الحركة بل خارجا عنها
والثاني ان يعرض لها القسمة او يعرض فيكون القسم المتقدم منها
اول بالنسبة الى الاقسام الاخرى واولية هذا اولية وضعية
عرضية لا حقيقية والثالث انه قال بعضهم ان الجسم وان كان قابلا
للقسمة لا الى نهاية لكنه لا يحل القسمة كذلك حافظا للصورة وهيئاته
سوى هيئة الكم الى شيء الماء مثلا في انقسامه الى ان لا يكون ماء وكذا
الهواء وكذا المتحرك وكذا المسافة من حيث هي مسافة فان كان هذا
حقا فيجوز ان يتوهم في الحركة انتهى الى حركة مفردة قصيرة لا يكون
حركة اقصر منها وان كانت قابلة للقسمة الى غير الحركة والكلام في صحة
ذلك مع الكلام في ذلك المذهب لكنا نعلم ان هذه الحركة التي
توهمت لا يصلح لان تكون اول حركة مستمرة فانها لا تكون الا مطابقة
للمسافة فاذا فرضت في اول المسافة لزم ان تكون مطابقة للمسافة
هي اول المسافة ولا بد ان يكون لها مبدأ ومنتهى وان الحركة الى
بعضها اقل من الحركة الى نهايتها وبالجملة فالمسافة وان كانت
قد يقف قسمتها بانتهاء القطع والوصل الى حد لا يكون يمكن بعده
لكن لا يقف قسمتها من الحد وكل جزء من المسافة يعرض يعقل
التحديد بحد ولا الى نهاية فيعقل الحركة الى هذه القسمة لا الى نهاية
فلا يكون للحركة جزء هو اصغر اجزاء الحركة فان كان للحركة اول

بهذا المعنى ما يكون لاطرافها الا ان يكون هناك حركات متتالية
غير متصلة ويكون متقدمها بهذه الصفة فانه حتى يمكن ان يجيء مسم
فيه ذلك واما في الحركة المتصلة الواحدة فكلا لما عرفت وكما انه
لا اول للحركة لا اول للسكون والتوقف وكذلك الامور العارضة
في الحركة من المفارقة والمقارنة والمجاورة والانحصار الذي
من المفارقة واما الموافاة والمماسة ونحوها فلا اول لها بمعنى
السلب المطلق وليس شيء منها في الزمان هذا، اعلم انه قد يقع
المشاء من انه ان كان الجزء الذي لا يتجزى موجودا فهل يجوز ان
يتحرك بذاته او لا فالموجود في كتب المشائين هو مستدلين بان
كل متحرك فانما يتحرك اولا شيء نصفه ثم شيء كله وهكذا الى ان
يتحرك المسافة فلزم ان يتحرك الجزء بحركة المسافة من اجزاء لا يتجزى بعضه
وان يكون الجزء مسافة وانت خبير بانه ان تم تدل على عدم جواز
حركة الجزء لا بالذات ولا بالعرض فان حكم الملاقاة حكم الانتقال
مع انهم قد فرقوا بين الامرين اذ لا بد من حركة الجزء بالعرض
بوسط حركة الذي هو بهايته ولما قد عرفت انه لا اول للحركة
ولا للمسافة فيها فلا يمكن ان يقال انه اول ما حصل تماس شيء له
مع كل ان يعرض في زمان اشتغاله فانه قد ماس منه شيء وقطع قبله
ولا يمكن ان يمانع الانات حتى يلزم تتالي النقط ملزم كون
المسافة منها الدليل الصحيح ان يقال انه ان يتحرك بذاته لزم ان
يكون له بذاته وضع مخصوص منفصل عن وضع الخط المفصول الخ

اما ان يكون بحيث ان لا صفتها النقطة العرضي لم يسعهما التقا فيلزم
ان يكون بعيدا او يسعهما فاذا وضعنا عليهما النقطة العرضي كان
لتلك النقطة الفرد وضع مميز منفصل ويكون الخط منهما لا يبالي
دونهما والكلام في النقطة التي عليهما الخ وكذلك الى ان يجيء الخط
فانه يلزم انتهاء وصل كل نقطة من تلك النقط وذلك محال فظهر
انه لا يمكن ان يكون الجزء لا يتجزى وضع مخصوص منفصل على الصفح مما لا شيء
من الحركات الذاتية اما الكمية فظ واما النمو فلانه ازدياد على
اصل ثابت ولا ثبوت له في نفسه واما الاستحالة فلانها في
الطرف الاقرب من المحل اقدم منها في الطرف الاخر وان كان
بعض الاستحالات لقصر زمانها يتوهم انها وقعت دفعة واما
الاضاءة فليست استحالة بل هي ظهور يلحق السطوح وكذا اشفاف
الهواء ليس له العرض في الهواء انما هو امر في المرئي وهو حين تشرق
عليه الضوء فصحيح لان يرى ولذا يرى القاعد في كهف مظلم ما يكون
خارج الغار اذا وقع عليه الضوء، الفصل السابع في ابتداء الكلام
في اللانهاية لدى الاطلاق وبيان معانيها وما هو المبحوث عنه
منها وبيان منشأ وهم الذين اوجبوا اللانهاية وكما اولا ان
نتكلم في معنى اللاتناهي وبيان المعنى الذي فيه الكلام فنقول اللاتناهي
له اطلاق حقيقي واطلاق مجازي اما الحقيقي فعلى وجهين الاول السلب
المطلق وذلك فيما لا كم له كما يقال للنقطة وذلك مثل ما يقال
للصوت انه لا يرى وهو لا لون والثاني السلب لا على الاطلاق

باعتبار ان ليس فيه ما بالشي اي م

بل انما عامن شانه يجب فيه ان يكون متناهيا وان لم يكن من شانه
بخصوصيته ذلك وذلك مثل الخط الغير المتناهي فانه لا يمكن
ان يصير ذلك الخط بعينه متناهيا ولكن من شان نوع الخط ذلك
وهذا المعنى هو الذي يبحث فيه ولما عن شيء من شانه بنفسه ان يكون له
نهاية لكن لا بالفعل بل بالقوة وذلك نحو محيط الدائرة فانه
يمكن ان يعرض فيها نقطة يكون نهايته واما الاطلاق المجازي
فيقال على ما لا يمكن ان يحد بالحركة كما بين السماء والارض وعلى ما
يعسر ذلك فيه وفي الحقيقة لكل منهما نهاية لكن نزلت منزلة المعدوم
فلنبحث ههنا عن انه هل الاجسام بمقاديرها او عددها بحيث اي
شيء اخذت منها كان وراءه آخر بعد او حد ذلك توهم من لعل
امور منها ان الاعداد او هو سالى عدم النهاية في الازدياد وتضاعف
وكذلك المقادير في الانقسام فقد وجد معنى اللاتناهي فيهما ومنها
ما يتوهم في الزمان من ان امتداده الى عدم النهاية على ما توهمه
ومنها ما يتوهم في الكون والفساد من انه لا ينتهي الى حد فيجب
ان يكون له مادة غير متناهية فمنهم من يجعل تلك المادة جسما
بسيطا من نار او ماء او هواء ومنهم من يجعلها بخارا او منهم
من يجعلها اجساما غير متناهية يجتمع منها جسم واحد هو الخليط
ومنهم من يجعلها اجساما غير متناهية منفصلة مبثوثة في الخلاء
اما غير متناهية الصور النوعية اي الاشكال او متناهيتها كل
ذلك زعما منهم انه لا بد ليكون الغير المتناهي من مادة غير متناهية

ومنهم من يجعل المبدا طبيعة غير المتناهي ومنها توهم ان كل ما ع
منتهي الى شيء كما في الاشياء المحسوسة وذلك يستلزم عدم الانتهاء
ومنها اعتبار الوهم فان الوهم لا يقف في الازدياد والضعف
الى حد **الفصل الثامن** في بيان امتناع لا تناهي الاجسام مقدارا
وعددا او ازديادا بالنمو او التخلخل وامتناع حركة المقدار المتناهي
وفساد قول من جعل لا نهاية له سطحا معقولا من الدلائل
على انه لا يمكن ان يكون مقدار في امتداده غير متناهي ولا
اعداد مترتبة ترتيبا طبيعيا او وضعيا انه لا يخلو اما ان يكون غير
متناهي من جميع الجهات او من جهة دون جهة فعلى الثاني
احد من الجهة الاخرى في نفسه وعلى الاول يمكننا ان ناخذ منه
ثم نعزل من الغير المتناهي قطعة متناهية مبدؤها ذلك الحد ومنتهاها
ا حد آخر مثل خط اج من خط اب الغير المتناهي من جهة ب
ثم انه لا يخلو ان نطبق خط ج ب على خط اب اما ان يساويه او
ينقص عنه والاول محال لانه يساوي الكل والجزء وعلى الثاني
يكون ج ب ناقصا في جهة ب عن اب فيقدر متناهي من الجهة
فيلزم تناهيه من تلك الجهة واب انما زاد عليه بذلك القدر المتناهي
فيكون ايضا متناهيا هف وايضا اذا فرضنا خطين مقاطعين من
الى عدم النهاية فلو عرض من كل نقطة متقابلين فوصلنا بينهما
فكل بعد يحاذي لوحدة مقدار في الفوقاني مع زيادة والابعاد
كلها قد فرض وجودها بالفعل والزيادات كلها يكون موجودة

الغير

خط يكون وتر الزاوية التقاطع ولا يسلم الخطين كلما ذهبا ازداد البعد بينهما

بالفعل فلابد من ان يكون في الابعاد ويشتمل على جميع تلك الزيادات بعده
الغير المتناهية مع انه محصور بين الخطين هذا خلف وايضا لو كان غير المتناهي
لزم ان يكون كل منها متحركا الى كل موضع وساكنا في كل موضع
فان كل موضع فهو له طبيعي فطالب كلها ولا يهرب عن شيء منها
وبرد عليه انه لا يلزم من كون كل موضع طبيعيا له ان يتحرك
الى كل منها بل انما يلزم ان يسكن في كل موضع اتفق وقوعه
منها كما نرى في الاشياء التي على الارض وعلى الهواء ولولا ذلك
لم يكن سكون ولا حركة بالطبع لان كل شيء فلا شبهة في ان
المكان الطبيعي لا يفضل على كل جزء من اجزائه نعم يصح ان يقال
انه لا يجوز لشيء من تلك الاجزاء ان يتحرك بالطبع لان الجسم
ان كان غير متناهي من جميع الجهات فلا مكان خاليا عن الاجزاء
لتقصد اليه وان كان غير متناهي من جهة دون جهة معقول
لا يقصد الجزء مكانا الا مكانا يطلبه الكل والكل لا يطلب مكانا
اذ لا مكان له لا مجانسا ولا غير مجانس لان كون المكان بعدا
باطلا ولا سطح جرم المتناهي ويحيط به وليس الحركة الطبيعية ميلا
للجزء الى الكل دون المكان الطبيعي حتى يمكن ان يقال هنا مثله
كما ذكر وسنبين ذلك انشاء الله مع هذا ونقول ايضا ان الجرم الغير
المتناهي لا يجوز ان يتحرك اما الذي بالاستبدال الامكنة فلانه لا يخلو
اما ان يكون غير متناهي من جميع الجهات فلا يكون ثمة مكان
ينتقل اليه او من جهة دون جهة فلا يخلو اذا تحرك في جهة التناهي

اما ان يخلي من المكان الذي في جهة عدم التناهي اولا فان
اخلى لزم التناهي والا لم يتصل لكن رأي وهما وايضا ان يحرك
فاما طبعا او قسرا والحركة الطبيعية للطلب سبق كل اين كما قلت
حد وكل ذي حد فهو محدود وهكذا فيصل اليه ما لا حد له والقسري
فلانه خلاف الطبيعي فاذ لا طبع فلا قسر ثم نقول انه لا يجوز ان
يكون جسم متناهيا من جهة غير متناهي من جهة لانه ان كان
بسيطا فلا يخلو حده الذي له في جهة التناهي اما عن طبعه او عن امر
خارج عنه والاول باطل لان الطبيعة البسيطة لا يكون تأثيرها
الا متشابها فلا يمكن ان يحدد جانب دون جانب والا لزم ان يكون منذ دون جانب
طبيعة بعضه ان يكون غير متناهي فالعاشر ان كان قسرا
بقطع فلم يكن التحدد الى صار او خلا بل الى شيء اخر من جنسه
فلم يعده هذا التحدد مكانا يمكن ان يتحرك اليه وان كان يحدده
من دون قطع بل بالتكاثف فيكون هذا الجسم بعد ان يصير متناهيا
تارة وغير متناهي اخرى وسنبين بطلان ذلك انشاء الله
وان كان مركبا فان فرضنا ان كلا من اجزائه يتحرك الى
التناهي فلا يخلو اما ان ينفصل الكل من الجهة الاخرى او لا فعلى الاول
يلزم التناهي والثاني خلاف الغرض واما الحركة التي ليست
بالاستبدال الامكنة بل بالاستدارة فلانه اما ان يمكن ان
يتم الدورة او لا فعلى الاول لزم ان لا يلزم من فرض وتوجيه
محال وقد مضى في باب الخلاء انه يلزم منه المحال على الشق في

يلزم ان يكون حركة جزء منه يعرض قوسا حارا او قوسا لغو محال لانه
مع ان المتحرك والمسافة والقوس والاحوال كلها متشابهة
وذلك محال وقيل لو تحرك بالاستدارة لكان له شكل
مستدير وهو لا بد من ان يكون نصف قطره غير متناهي فضعف
غير المتناهي ثم اذا اخرجنا من المركز نصفي قطر كان البعد بينهما
غير متناهي ولزم بالحركة الدورية ان يقطع ذلك البعد في زمان
متناهي وذلك محال ورد عليه انه لم يظهر من ان كل مستدير
لا بد من ان يكون له شكل مستدير ولم يظهر من ان تضاعف
غير المتناهي ممتنع فان بينوا ذلك بانه لا يمكن الزيادة على
غير المتناهي كان ذلك كافيا في اثبات المطلوب من غير توسط
حديث الدائرة والضعف والنصف ثم النصف ليس الا محدودا
وكذا النصف الضعف وليس من الواجب ان يكون ذلك البعد
غير متناهي كيف وهو محصور بين حاصرين ولا يلزم من ذهاب البعد الى
غير النهاية ان يكون هناك بعد غير متناهي بل كما ان العدد
ذاهب لا الى نهاية وكل عدد يفرض فهو متناه كذلك
هذا البعد ولو وجب ذلك لقام الحلف عن قريب من غير احتياج
الى ما قالوه لانه محصور بين حاصرين بل ان يريد اثبات وجود
بعد غير متناهي فليثبت بما ذكرناه هذا واما بيان انه لا يجوز ان
يوجد اجسام غير متناهية العدد ومتناهية المقادير فلانها لا تخ
اما ان يكون متماسة او متباينة متشوشة فان كانت متماسة لزم من

عدم تناهيها الزم م

من عدم تناهي المقدار بعينه وان كانت متباينة فان توهمنا
حد تماست [illegible] فانه يصير حجم المجموع اصغر من حجمها بخلاف ما يكون
اصغر من حجمه حين كان متشوشا فيكون متناهيا وذلك الحجم انما هو
على هذا الحجم بعد ارتفاع ما بالحركة الى التماس فيكون متناهيا الا اذا
كان الحجم متناهيا كان العدد الموجود فيه ايضا متناهيا لامتناع
وجود عدد غير متناهي في شيء محدود واذا قد علمت تناهي الابعاد
والجهات علمت انه لا يمكن ان يوجد حركة مستقيمة غير متناهية
وذلك ظاهر ثم كيف يتحرك الى سفل مثلا وهو غير محدود واما الى علو
وهو غير محدود واذا كانت احدى الجهتين محدودة كانت الاخرى
كذلك لانهما متقابلتان انما توجد ان كل بالقياس الى الاخرى
ومن العجيب قول من جعل اسطقس الاجسام طبيعة ما لا يتناهى من
حيث هي لا من حيث هو شيء عرض له ان لا يتناهى ثم يقول
لا يخ هذا الامر اما ان يقبل القسمة او لا وعلى الثاني لا يكون غير متناهي
الا بمعنى السلب المطلق كما في النقطة وعلى الاول يمكننا ان نفرز
منه شيئا محدودا ويجب ان يكون الجزء مساويا للكل في الطبع فيلزم
ان يكون المحدود والذي افرزنا منه غير متناهي وهو محال وايضا
وقد ظن بعض المتعلمين انه يجوز لا تناهي الجسم في النمو بمعنى انه
كما لا يصل الانقسام الى حد لا يمكن ان ينقسم كذلك
لا يصل الى زيادة من بحران يقف حدا لا يمكن الزيادة عليه
معقول هذا الاصل على [illegible] الاول ان نوهم قسمة جسم الى الاجزاء

وكلما قسم قسم واضيف الى جسم او جزء آخر نقصا لا ينتهي العمل الى حد كذلك
الازدياد ولكن يكون كل ازدياد لاحق اصغر من سابقه وكلما امعن
في الازدياد لم يبلغ عظم ذلك عظم الجسم المقسم فضلا عن فوق ذلك
والوجه الآخر ان يتوهم الازدياد بحيث لا يقف في العظم حدا
فلا يمكن اذ لا بد من وجود مادة غير متناهية بالفعل وذلك محال
بخلاف القسمة لعدم احتياجها الى ذلك فالقياس عليها ممتنع
فان قيل حتى يكون الازدياد المتخلخل معقول لا بد من حصر وان
غير متناهي **الفصل التاسع** في بيان معاني اللاتناهي وحال كل
معنى بحسب الوجود بالفعل وبالقوة وابانة امتناع ان يكون طبيعة
لا تناهي محيطة بالاشياء ودفع حجج مثبتي اللاتناهي فاعلم ان
ما لا نهاية له قد يراد به ما يعرض له ان لا يتناهى وقد يراد طبيعة
العدد المتناهي كما ان العشرة مثلا قد يعني به ان يكون الشيء بحيث
كلما اخذت منه معروضها وقد يعني طبيعة هذا العدد وهم الاول
من المعنيين قد يعني به ان يكون الشيء بحيث كلما اخذت منه شيئا كان
بعد ذلك منه شيء آخر موجود وقد يعني به انه لم يصل الى حد يقف
عنده فهو بعد غير متناهي اي غير واصل الى نهاية يقف عليها معقول
اما معروض اللانهاية بالمعنى الاول فلا وجود له جملة لا بالفعل
ولا بالقوة اذ لا يمكن ان يوجد جملته بل انما بالقوة كل واحد
واحد واما الثاني فهو يكون موجودا بالفعل كما في الانقسام
فانه لا ينتهي الى حد يقف عنده اي لا يكون له قوة الانقسام بعد

علم ان هذا الذي بالفعل بحسب ان لا ينفك عن بالقوة واما طبيعة
اللانهاية فهي ايضا كذلك فبالمعنى الاول لا وجود له بالفعل ولا بالقوة
لانها ان وجدت فلا يخلو اما ان يكون في ضمن المعروض وقد ظهر
فساده او بنفسها على ما يراه قوم وقد تبين بطلانه اما بالمعنى
الثاني موجود بالفعل في ذلك الشيء فان ذلك الشيء وان صدق
عليه انه لم ينته الى حد فقد عرفت ان اللانهاية كيف توجد بالفعل
وكيف توجد بالقوة وكيف لا توجد لا بالفعل ولا بالقوة وان
اللانهاية التي لها وجود فانما توجد قائمة بوجود ما بالقوة فهي
متعلقة بطبيعة المادة دون الصورة فعلم منه انه لا يصلح لان
يكون كلا محيطا بالاشياء فان الكل ما صورة او ذو صورة
والطبيعة المادية ليست لا محاطة بالصورة والعرض اللانهاية
امر عدمي لا يقال ان الانقسام الغير المتناهي يلحق الكمية وهي
صورة لانا نقول ان الانقسام له معنيان الاول الافتراق
والانفصال لا بد فيه من حركة والثاني كون الشيء بحيث يمكن
ان يعرض فيه شيء غير شيء وهذا المعنى ليس الا امرا اعتباريا
والكم انما يلحقه الانقسام لذاته بهذا المعنى الاعتباري واما المعنى
الاول فانما يلحق المادة بالذات والكم انما يلحقه بتوسط
استعداد المادة وكيف يقبله الكم لذاته والقابل يجب
ان يبقى مع المقبول والكم لا يبقى مع الانقسام بل الانقسام
يفني المقدار ويحدث مقدارين آخرين ويفني المتصل ويحدث

مفصلين لعرض ولا منافي ذلك ان المادة انما تقبل القسمة بتوسط
الصورة الكمية فان هذه الصورة انما فعلها ان تهيئ المادة
للانقسام ولا يلزم من فعل شيء في شيء شيئا ان يفعل في نفسه
فلا يلزم ان يكون الكم القابل متهيئا للانقسام ولا يلزم ان يبقى
مع انقسام المادة كما ان الحركة تهيئ الجسم للسكون الطبيعي ولا تجتمع معه
وذلك لا نهائيته علة اللانهاية فلا تعارض الا اذا ما لا نهاية له
واما القسمة من شيء الى حد يحقق لكنه وجود ما لا متناهي فاعلم ان
العدد له عرضة هذا النحو من اللانهاية من جهة التضعيف ويحدد من الوجه
والمقدار له عرضة ذلك من جهة القسمة والنقصان ويحدد من جهة
التضعيف لما ان تضعيف المقدار تضعيف في الحدود والحركة يعرض منهما
الانقسام الغير المتناهي فكذلك المعنى بسبب الزمان الذي هو
مقدارها واما الزمان فيعرض له استعداد القسمة الوهمية الغير المتناهية
لذاته من حيث هو مقدار واما خروج القسمة الى الفعل فانما
يعرضه بتوسط الحركة وهذا شأن المقادير انما تقبل لذاتها القسمة
الوهمية واما الخروج الى الفعل فمن خارج فالحركة انما تعد الزمان
وجودا او انقساما فعليا ويلزم وجوده الانقسام الوهمي الغير
المتناهي كما ان العاد اذا حصل بالعدد مثلا عشرة فانما افاد
العشرة وجودا ثم لزم وجودها الزوجية ثم ان الحركة كما ان تعلقها
غير متناهي كذلك تضاعفها ولا شك ان اللامتناهي لا يمكنها
كله في ذات التأثير لابد من كمية خارجة عنها ولا يمكن ان تكون المسافة

تناهيهما فلابد من ان يكون بتوسط الزمان فيكون ترتب العلية
هكذا المحرك علة لوجود الحركة وهي لوجود الزمان وهو علة لتناهي
الحركة ولا تناهيها والمحرك علة لثبات الحركة ومع ذلك ان زمانها
وامتداد كمها الذي هو الزمان ولكن الزمان مداه من حيث هو
مستعد للامتداد لا الى نهاية من غير ان يحتاج الى غيره كذلك الحركة
انما امره ان يجعل ذلك له بالفعل فمستعد للانهاية له بنفسه
وفعليتها بتوسط الحركة والحركة استعداد لانهايتها بتوسط الزمان
فلا دور والحاصل ان الحركة يجعل عارضها غير متناهي ويجعل نقيضها
غير متناهي المقدار وكلاهما واحد لكن قد نسب اللانهاية الى نفسها
نسبة مجازية عرفية اذا عرفت انحصار اللاتناهي وانحصار وجوده
فقول اما ما قاله شيوخه من امر القسمة والكون والفساد والزمان
والعدد فلا يوجب الا ثبوت اللاتناهي بهذا المعنى الذي نثبته
نحن ولا نمانع فيه واما ما قالوه من ان كل متناه فهو متناه
الى شيء فهو محمل وهم او ذلك من الاشتباه بين التناهي و
اللاتناهي والمتناهي انما هو الذي يكون له نهاية ويجب
ان يكون نهايته ملاقيا الشيء آخر بل ذلك زائد على معناه
واما حديث التوهم فلا ثبت اللاتناهي الا في الوهم دون
الخارج **الفصل العاشر** في ابانة ان الجسم ذا القوة لا يجوز ان
يكون غير متناهي وكذا الجسم المنفعل وان القوة لا يجوز ان لا تتناهي
في تأثيرها فرضت في جسم متناهي او غير متناهي فنقول لا يجوز ان

يكون جسم فاعل فعلا زمانيا او منفعل انفعالا لازمانيا غير متناهي
اما الاول فلانه ليس الفعل من اجل التناهي او اللاتناهي بل انما
نشوؤه طبيعتا الفاعل والمنفعل فلانه اما ان يكون المنفعل متناهيا
او لا فعلى الاول اذا فرضنا ان جزءا من غير المتناهي فعل في هذا
المنفعل المتناهي او في جزئه فلا بد من ان يقع في زمان ولا بد
من ان يكون نسبة هذا الزمان الى زمان فعل الغير المتناهي ككلية
كنسبة قوة الجزء الى قوة الكل لان ازدياد القوة يوجب ازدياد
العظم وكلما كانت القوة اشد كان زمان الفعل اقصر فيلزم
ان يكون الفعل اذا كانت القوة غير متناهية لا في زمان وقد
فرض في زمان هف وعلى الثاني فسواء ان يكون المنفعل غير
متناهي فلانه يكون نسبة انفعال جزء من ذلك المنفعل الى
انفعال الكل كنسبة الزمانين فلزم ان لا يكون انفعاله في
زمان ثم اذا فرضنا جزءا اصغر من ذلك الجزء لزم ان يكون انفعال ذلك
الشيء اصغر مما في الآن وهو ضروري البطلان ثم نقول انفعال الذي
لذلك الجزء اما ان يقع مع انفعال ذلك الجزء او بعده فان كان
الاول نقلنا الكلام الى ما قبله وهكذا الى ان يلزم ان يقع انفعال
الكل لا في زمان وقد فرض في زمان هف وان كان الثاني لزم كان م
تتالي الآنات واما المنفعل الغير المتناهي فحاله على ما ذكر
فان قيل ان القوى ليست الا الصورة والصورة لا تشتد ولا تضعف
فكيف يتصور اشتداد القوة وضعفها قلنا ليس نعني باشتدادها

وضعفها ما يكون في جوهرها بل انما نعني به ما يكون في تأثيرها
وان كان الاشتداد في التأثير مسببا عن ازدياد جوهرها
لا على سبيل الاشتداد بل على ازدياد المقدار وكذا الضعف
في التأثير مسبب عن نقصان الصورة بنقصان المقدار فقد
حصل من ذلك انه لا يجوز ان يكون جسم من الاجسام ذو قوة
غير متناهية لما يلزم من ذلك ان يقع الحركة لا في زمان وهو
محال فلننظر الان الى لا تناهي نفس القوة فنقول اعلم ان تفاوت
القوى قد يكون بسرعة الفعل وبطئه كمن يكون وصول سهمه
اسرع من وصول سهم الاخر في مسافة واحدة وقد يكون بطول
مدة استبقاء ما يفعله وقصرها كمن يكون بعد سهمه في الجو اكثر
من بعد سهم الاخر وقد يكون بكثرة عدة ما يفعله وقلتها كمن
يقوى على رمي بعد رمي اكثر من الاخر فاذا كان التفاوت بحسب
هذه الامور كانت الزيادة كذلك فيكون الزيادة لا الى نهاية
ايضا كذلك ولما لم يكن للقوة بذاتها كمية لم يحصل بذاتها زيادة
بل انما يحصل بواسطة ما له كم وذلك اما ان يكون ما فيه القوة او ما
عليه القوة وقد علمت ان ما فيه القوة لا يجوز ازدياده لا الى نهاية
فبقي ان يكون بواسطة ما عليه القوة ولو كان يجوز ان يكون الجسم
الذي فيه القوة غير متناهي لكانت القوة غير متناهية لان من البين
ان محركين اكثر قوة واشد تأثيرا من محرك واحد لان لهما قوة
على ما يقوى عليه الواحد وزائد على ذلك فكلما صار الشيء اعظم كان

قوته اكثر واشد تاثيرا فاذا ذهب لا الى نهاية في العظم لزم ان
يكون القوة في التاثير كذلك اي يكون ما عليه القوة غير متناهي
اذ لو كان متناهيا والمؤثر غير متناهي على ما هو المفروض فنقول
لا خفاء في ان القوة جزء من اجزاء القوى نسبة الى جزء من المنفعل المتناهي
فاذا اخذنا من القوى جزء ومن المنفعل بازائه جزء وهكذا الى ان
استوفينا المنفعل فلا شك في انه يكون نسبة جزء من جملة الاجزاء
المتناهية المفروضة من القوى الغير المتناهي الى جملتها كنسبة جزء
من المنفعل الى جملته وهي كنسبة جزء من القوى الى جملة القوى الغير المتناهي
فلزم ان يكون نسبة جزء من القوة الى جملة متناهية من اجزائه كنسبة
الى جملة الغير المتناهية وهذا محال فقد تبين ان القوى اذا لم يمنع لزم
ان يكون المنفعل الغير متناهي فلزم من ذلك لا تناهي القوة
فلنطرح انه هل يجوز ان لا تناهي القوة ويكون الجسم القوى متناهيا
وقول لا يجوز اما في السرعة فلانه لزم ان لا يكون الفعل في زمان
مع انه لا سرعة الا في زمان لانها قطع مسافة او شبه مسافة ولا
يمتنع قطعها في ان والا لانقسم الان بانقسام المسافة واما لزوم
ان لا يكون السرعة في زمان فلانه لو كانت حركة لا نهاية لها
في السرعة لكان زمان لا نهاية له في القصر وهو مستحيل اذ لو كان
زمانا لكان نسبته ما الى زمان فعل قوة ما اقوى متناهية فيكون
نسبة الزمان الى الزمان كنسبة القوة الى القوة فيكون للقوة
الغير المتناهية نسبة الى القوة المتناهية وهو محال فان قيل لكن يقول

ان القوة الغير المتناهية انما هو مع الفعل فلا يمكن ان توصف
بسرعة او البطوء قلنا نحن انما نتكلم في الحركات المكانية و
نحوها مما لا يمكن ان يقع الا في زمان ولا بد من ان توصف
بسرعة او بطوء ولا نمنع الان من ان يكون هناك شي يمكن ان
يقع مرة في زمان اقوى في ان ولا قد لا توصف بسرعة ولا بطوء
واما انه لا يجوز ان يكون غير متناهية في المدة فلان الجسم الذي فيه تلك
القوة لا شبهة في انه يجزى ويجزى بتجزية القوة بتجزيه وهذه القوة
لا تخلو اما ان تقوى على ما تقوى عليه الكل من ان معين لا الى نهاية
او لا فعلى الاول لا يكون للكل فضل على الجزء وهو محال وعلى الثاني
لا يخلو اما ان تقوى على تحريك شي من جنس ما تقوى عليه الكل او لا
والثاني ظاهر البطلان لان القوة سارية في ذي القوة فلا بد
من ان يكون لجزء الجسم قوة من جنس قوة الكل وتقوى على جنس
ما تقوى عليه الكل اولا والثاني باطل لما لزم من عدم الفضل
للكل على الجزء وعلى الاول ولا شك ان الكل انما تقوى على
هذا الاصغر فلا يخلو اما ان يكون مدة تحريك الجزء لهذا الاصغر مساوية
لمدة تحريك الكل له او اقصر والاول ضروري البطلان وتعين
الثاني ولا يجوز ان يكون النقصان الا من جهة الابتداء لان
المبدا واحد فاذا كانت ناقصة فيكون متناهية فصار الجزء متناهي
القوة وهذا الجزء الى نسبة محدودة الى الكل فكذا من القوة من النسبة
محدودة وما له الى المتناهي نسبة محدودة فهو متناهي وهذا التقدير

وعلى الاول فلا يخلو اما ان يكون الذي تقوى عليه
الجزء اصغر مما تقوى عليه الكل

على نحو العددات التي فصلناها في الخلاء والملاء من عدم افتقارها الى
ان يكون لما قدرناه نحو في الخارج فان طبيعة القوة لا تمنع
من ذلك فهي بحيث كلما وجدت كان من طبعها ذلك
فان كانت غير متناهية في جسم متناه لم يمنع من ذلك وان
القوة من حيث هي مع انه ممتنع فالامتناع انما نشأ من اللا
تناهي في جسم متناه وهو المطلوب لا يقال انه انما تم دليلا على
امتناع لا تناهي القوة في تحريك جسم خارج عنها اذ لو كانت
محركة لجسمها لا يمكن ان يقال ان قوة الكل تحرك ما تحركه الجزء لانها
لا تحرك الا ما هي فيه وهو الكل بخلاف ان قوة الجزء لا تحرك الا ما هي فيه
وهو ذلك الجزء لانا نقول قد مضى ان هي الكلام على العدد و
هو في الكل سواء واما عدم التناهي عدة فهو على انواع احدها
ان يكون العدد عدة متوالية من مبدأ محدود في رتبة وضع
يحاذي المدة وامتناعه يعلم من امتناع لا تناهي المدة والثاني
ان يكون في اشياء مختلطة مختلفة في رتب شتى لا يحاذي
المدة وامتناعه لا يعلم مما ذكرناه بعينه وذلك لانه لا امتناع
في ان يكون شيئان غير متناهيين عدة مع نقصان احدهما
عن الآخر كالعشرات الغير المتناهية والمئات الغير المتناهية و
كالحركات البطيئة الغير المتناهية والسريعة الغير المتناهية بل لا بد
في ابانة امتناعه ان ناخذ كل نوع نوع من التراتيب ونبين امتناع
لا تناهيه بنحو ما ذكرنا حتى يلزم من تناهي كل تناهي الجميع والثالث

ان لا يكون مقدارا بحسب اصلا ولا يحتمل التناهي الا بانه اضافة فان
قيل اليست القوة التي في الفلك الاول تحرك النار لا الى نهاية
قلنا نعم ولكن ليست هذه القوة مما نحن في ابطال لا تناهيها
لانها قوة مجردة لا في جرم تحرك الفلك بالذات وبتوسط
تحرك النار وشبه هذه القوة لا تحمل لا تناهيه فان محل هذه القوة
المجردة لا يخلو اما ان يحدث في الجسم قوة تصدر عنها الحركة اولا
بل انما تحدث حركة فقط فعلى الاول حال المحدد ولان الحركات
الغير المتناهية تكون صادرة عن القوة التي في الجسم وعلى الثاني
تكون الحركة قسرية قلنا هذه القوة يحتمل ان يكون تحدث ميلا يصدر عنه
الحركة ولكن لا يكون هو الا متناهي الفعل وانما لا يتناهى بتجدده
باستبقاء القوة له على الدوام فعدم التناهي انما هو في تلك
القوة ويحتمل ان لا تحدث ميلا وليس ذلك اعتراضا لا اصلا ولا ميل
فان قيل اليس يجوز ان يكون جسم موجودا دائما ثم اليس يجوز ان
تحدث يلزمه قوة فتلك القوة تكون غير متناهية فعلا قلنا نحن
قد منعنا امتناع اللاتناهي في هذه القوة لا يمكن ان يكون لها فعل
غير متناهي ولا يلزم من وجودها دائما مع وجود الجسم ان يكون لها
فعل واحد متشابه دائما فان قيل نحن نعلم ان الارض مادامت
يصدر عنها السكون قلنا اولا ان السكون عدم فعل لا
فعل وثانيا انا نسلم انه اذ يسع ان الاجسام القابلة للكون
والفساد يمتنع بقاؤها دائما لا يقال ان الدليل انما تم لو كان

يجب ان يكون اذا كان للجملة قوة كان لكل جزء من اجزائه من تلك
القوة نصيب وذلك مثل الا ترى ان الجسم ذا المزاج يقوى على
اشياء ليس لشيء من عناصره نصيب من القوة على شيء من تلك
الاشياء وكذا جملة المحركين للسفينة يقوى على تحريكها وليس
لاحد منهم قوة عليه لانا نقول ليس الامر كما زعمتم بل لا بد من ان يكون
قوة الجسم سارية في جميع اجزائه والا لم يكن قوة كل الجسم بل قوة بعض
اجزائه وما ذكره في الجسم ذي المزاج ممنوع واعلم ان القوة
سارية في جميع اجزائه البسيط ولا بعد في ان يكون البسيط اذا كان
بانفراده لا يكون له قوة واذا انضم الى غيره حدث له ونحن لم
نمنع ان الجزء اذا قطعناه كان له من قوة الكل نصيب بل انما
فرضنا التعيين في جملة الكل واما الكل واحد من المحركين للسفينة فهو
وان لم يقدر على تحريكها فهو قادر على تحريك اصغر منها وبهم
الكلام هكذا لبين عدم جواز لاتناهي القوة لا كما فعله المعلم الجاهل
فاخذ القوة شيئين واسند اليهما التناهي وعدمه ثم الزم
خلفا بالتضعيف والنسبة جهلا بما حققناه من ان لا نصف — والتضعيف
بشيء من التناهي وعدمه الا بوسط شيء آخر وان المضاعف والقلة
والكثرة في عدم المتناهي غير محال اذا كان عدم التناهي بالقوة
واللاتناهي هناك كذلك او لا تناهي القوة ليس الا باعتبار
ان المقوى عليه لا ينتهي الى حد بعد الفصل الحادي عشر في بيان
انه لا اول للحركة والزمان ولا يتقدمهما الا الابداع وذات المبدع

ورد شبه بوردها على لاتناهي الحركة والرد على القائلين بان للحركة مبدا
ليس مما ذكره لان معلول ان كل معدوم يكون قبل وجوده جائز
الوجود وصف جواز الوجود ليس نفس العدم فكم من معدوم ولا
كان ممتنعا فلم يكن جائز الوجود مع الوجود بل هو المحصل ولا يجوز
ان يكون جوهرا قائما بذاته لانه من حيث هو جواز وجود امر لا يعقل
الا مضافا الى الغير ولا يجوز ان يكون جوهرا لاضافة لان هذه
الاضافة نسبة الى الشيء المفروض معدوما وليست نسبة مطلقة
بل انما هي نسبة معينة وليس تعينها الا بانها جواز فلا يكون الجواز
الا عين الاضافة والنسبة فليس الا وصفا قائما بالغير فذلك
الغير الذي يكون محله لا يخلو اما ان يكون المعدوم وذلك
محال فان الصفة الوجودية لا يجوز قيامها بالمعدوم او يكون المبدا
الفاعلي حتى يكون هو قدرته على الايجاد وهو ايضا غير جائز فان جواز
الايجاد والقدرة على الايجاد مغاير لجواز الوجود الا ترى ان من
قال ان القدرة على ما ليس بجائز الايجاد محال او ان جواز ايجاد
ما ليس بجائز الايجاد محال كان كلامه لغوا بخلاف من قال ان
القدرة على ما ليس بجائز الوجود محال او جواز ايجاد ما ليس بجائز الوجود
محال فانه ليس لغوا بل كلام معتبر في المقاييس فان لنا ان نبحث
عن الشيء انه جائز الوجود او ليس بجائز حتى يعلم منه انه جائز الايجاد او
غير جائز وليس لنا ان نبحث عن الشيء انه جائز الايجاد او غير جائز ثم نبحث

او ذو جواز وجود وموجود بل حين هو معدوم والا لكان تنبيها فلم يكن جائز ح ح

حر تعليم

انه جائز الايجاد او غير جائزه فيثبوت جواز الوجود ولا يجوز ان يكون له
محل سوى المعدوم ولا كمال له كالمتحرك للحركة فهذا ان الشي الذي
تحرك ولم يكن متحركا قبل ذلك لابد ان يسبق وجوده ابتداء
الحركة واذا كانت الحركة لم تكن ولاثم وجدت لزم ان يكون لها
علة موجبة لوجودها اذا وجدت اوجبت وجودها واذا لم توجد
امتنع وجودها والا لم يكن عدمها اولى من وجودها فان الشي
الذي يتساوى وجوده وعدمه لابد من ان يترجح احدهما حتى
يثبت له وهذا المرجح لابد من ان يكون موسطا امر آخر فذلك
الامر اما ان يرجح ترجيحا ينتهي الى الوجوب ولا ينتهي وعلى الثاني
يعود الكلام كما كان قبل الترجيح فلابد من ان يكون العلة موجبة
وبالجملة فقد ثبت ان كل شي حدث بعد ان لم يكن علة حادثة
بعد ان لم يكن سواء فرضناها موجبة او مرجحة يعود الكلام الى حدوث
تلك العلة فانه لابد لها من علة حدثت بعد ان لم تكن وهكذا الى ما لا
نهاية فاما ان يكون العلل تترتب موجوده معا وذلك محال
او متتالية ولا يجوز ان يكون كل في ان للزوم تتالي الانات
بل لابد من ان يكون كل باقيا في زمان فقد ظهر انه اذا حدث
في جسم شي فقد حدث له نسبة الى وجود شي اما قوة محركة او ارادة
او حركة او غير ذلك واما كان يلزم ان تترتب الاسباب لا الى نهاية
في زمان متصل غير متناهي فلابد من حركة سرمدية وذلك الزمان شيئا

بعد شي ويحفظ اتصاله والا لزم اما تتالي الانات او وقوع
العلل الغير المتناهية معا في زمان واحد فان السبب الموجب
او المرجح ان كان قار الذات فان كان دائما وجب دوام
معلوله سواء كان لايجاب بطبيعة او لامر عارض وان كان
حادثا عاد الكلام اليه فلابد من ان يكون من الاسباب ما
وجوده على سبيل التقضي وليس ذلك الا الحركة والزمان الذي
في نفسه لا فعل له والحركة هي المقربة والمبعدة فهي العلة للحوادث
فقد تحقق بذلك انه لا اول لها وليس قبلها شي الا الابداع
وذات المبدع والله قد تحقق فيما قبل ان لا اول للزمان
فلابد ان لا يكون للحركة اول فان قيل لزم من ذلك ان
يكون الحركة واجبة الوجود قلنا انما لزم ان يكون واجبة
الوجود بغيرها او بشرط فانه انما وجب وجودها بالمحرك ومعنى
قولنا انها يجب ان يكون وانما انها يجب ان يكون دائمة
الفيضان عن المحرك ومعنى قولنا لا يمكن ان لا يكون انه لا يمكن
ان لا يحركها المحرك ومعنى قولنا انه ما من حركة الا ويجب ان
يتقدمها حركة انه ما من حركة الا وقبلها حصلت حركة من محرك
وذلك مثل وجوب حصول النهار بطلوع الشمس فهذا وجوبها
بالغير واما الشرط فهو انها واجبة الوجود ان فرض ان ليس لها
ابتداء على سبيل الابداع وذلك مثل وجوب تساوي الزوايا
لقائمتين ان كان الشكل مثلثا ولا يلزم من شي من الوجهين

وجوب لذات فان قيل ان تجويزكم ان يكون قبل كل حركة حركة لا
الى نهاية بداية يوجب ان يكون عدد كانت في الماضي حركات
لا نهاية لها فنقول ان جملة الحركات التي الى الطوفان اقل من جملة
التي الى زماننا ولا شك فان الاقل من غير المتناهي متناهي
والاكثر من المتناهي بعدد متناهي كذلك فكان لما لا نهاية
له نهاية قلنا ان هذه الحركات لا شبهة في انها لا وجود لها
الآن اذ قد مضت وانعدمت فانما يقال لها انها غير متناهية
بمعنى ان اي عدد فرض بعده كان قبله عدد لا بمعنى ان لها كمية غير
متناهية لما كانت معدومة فلا يجوز الا ان يكون جاريا فيها التفاضل بالفعل
اكثر واقل ومتناهي وغير متناهي او لا فعلى الثاني سقط الاعتراض
بالمرة وعلى الاول نقول اذا جرى ذلك في العدد وما تناهيه
فلم لا في المستقبل ايضا فلنقل ان كسوفات القمر المستقبلة اقل من دوراته
المستقبلة وان قيل انه لا يجري في المستقبل الا كل واحد دون الكل
والجملة فكذلك في الماضي وبالجملة فالحق الذي يقتضيه صريح العقل انه
لا يمكن ان يقال للاشياء الماضية والمستقبلة كل وجملة ولا متناهي
ولا غير متناهي ولا اكثر ولا اقل لانها معدومة ولا غير المعدوم نعقل
ان الماضي دخل في الوجود والمستقبل لا لان الماضي انما دخل في
الوجود كل واحد واحد منه وكذلك المستقبل يدخل كل واحد منه
في الوجود ولا وجود للكلية لشيء منهما والجملة فانه بمعنى الاجتماع
ولا اجتماع لها في الوجود ولا في الذهن فان قيل يلزم ان

كل حركة من تلك الحركات متوقفة الوجود على الحركات الغير المتناهية
وما يتوقف على ما لا يتناهى محال قلنا ان كان المراد ما يتوقف على ما
لا يتناهى ان يتوقف على وجودها كلها فاستحالة وجود ذلك مسلم
ولا يلزمنا وان كان المراد ان يتوقف عليها بان يلزم ان يكون قبلها
شيء يسبقه وهكذا الا الى نهاية فاستحالة ذلك عين المتنازع فهو
نفس المطلوب وقد جعله جزء من الدليل فان قيل اذا كانت كل حركة
حادثة كان كل الحركات حادثا قلنا قد التبس عليك الكل بكل
واحد ولا يلزم من اتصاف كل واحد بشيء اتصاف الكل به والا
لزم ان يكون الكل جزءا لان كل واحد جزء الا ترى ان الاشياء
المستقبلة كل منها يجوز ان يوجد ولا يجوز ان يوجد كلها ثم انا نقول
على الذين يمنعون ما قلناه من لاتناهي قدرة الباري مع انهم
لا محالة يجوزون ان يكون قبل الحركة الاولى عدة متناهية من الحركات
فلنفرضها عشرا مثلا ولا محالة لكل منها حال مخصوص من البقاء
وغيره فنقول لا يخلو اما ان يجوز عندهم ان يوجد مع ذلك
الزمان الذي اوجد فيه العشر حركات ان يوجد عشرين مثلها
الا يجوز لتلك العشر في البقاء وغيره او لا يجوز وذلك فعلى الاول
يلزم الامر المحال بلا شبهة وعلى الثاني فلا بد من ان يكون لجواز
وقوع الحركات والحوادث عدد معين وذلك يستلزم ان لا
يتناهى اذ ليس هناك اول جواز وهم قد منعوا من ذلك فيلزمهم
ايضا ما مر في باب الزمان من ان يكون ذات الله الحق موجبا

[illegible] مرتب م

للتغير اذ لا شبهة في حصول التغيرات المتتالية والا لما كان وجود
بعد وجود ولا بد لها من موضوع موجود وليس هناك الا الاذا
السارى بع **الفصل الثاني عشر** في بيان ان الاجسام كما لا تبقى
في الصغر الفساد وهي حافظة الصور التي لها فهل هي تحفظ كذلك
عنده صورها النوعية ام لا بل يخلع عنها الصورة النوعية بهذا التصغر وكلامنا
في الاجسام البسيطة فان المركبات عندنا تنحل الى بسائطها بضرب
من التحليل وان كان ضرب آخر من التحليل لا يؤدي الى ذلك ونعيف
ذلك بالكلام في المركبات بل يمكن ان يكون منها ما لا اقصر منها محصول
ان الظاهر من المذاهب المنسوبة الى صدر والشيخ يين ان يجزء الماء مثلا
ان م متى الى حد جزئي بعد ذلك لم يبق صورة المائية وكذا الهواء
وكذا غيرهما من الاجسام وفي الاجسام المركبة اولى قال جماعة منهم
انه لو لم يكن الامر كذلك لكان يجوز ان يتركب من اجزاء البسائط
باي حد كان من الصغر وكذا من اجزاء المركبات كذلك مثل ما
يكون بالمزاج ايا ما كان ومثل ما تركب من المركبات ايا ما كان
فكان يمكن ان يكون فيل بقدر بعوض لكان ذلك اكثر من الفيل
بعد التنور ثم الفيل بعد التناسل اكثر من الفيل بهذه الجثة لان المزاج
الاقل اسبق من المزاج الاكثر لان الاكثر انما يحصل من الاقل ولا
يلزم امكان ان يكون بعوضة بقدر فيل فان الامتزاج يقتضي صغر
الاجزاء فكلما كان اصغر كان الامتزاج اسهل ولذا ترى المعاجين
تحتاج الى حد من الدق لاجزائها ونحن نقول ان هذا لازم على ما

انكساغورس القائل بالخلط فانه زعم ان حصول المركبات انما هو
باجتماع الاجزاء الصغار المشوشة في الخلا ولا شك ان اجتماع القليل
منها سابق على اجتماع الكثير واما على حصول الشئ من غيره لازم فان
مراده بالاقل والاكثر ان كان الاقل عددا او الاكثر عددا فذلك
مسلم ولا يلزم منه ان يكون امتزاج الاصغر مقدارا اسهل امتزاج الاكبر
مقدارا اذ الاقلية عددا لا تستلزم الاقلية مقدارا وان اراد
الاقل والاكثر مقدارا فلا نسلم ان حصول الاكثر من الاقل اذ ا
الاقل غير موجود في الاكثر هنا الا بالقوة بخلاف العدد ففي العدد
الامر بالعكس اي الاكثر سابق على الاقل والحق لا نعلم ان مجرد المزاج
كاف في حدوث الصورة النوعية بمعنى ان يكون حد من العظم
للاجزاء الممتزجة شرطا لحدوثها مثلا انما يستعد الصورة الانسانية
مادة يكون من شانها ان تفعل الافعال الانسانية وما يحتاج
اليه الانسان في تعيشه من ايجاد الكن واللباس والمطاعم
ونحو ذلك ولا يكون بحيث يعجز في كسبه مصادة ولا يقدر
على شئ من الافعال والا فكل مزاج مستعد لنوع يمكن ان يعين
في مثل يتولد مادة من شانها ان يكون قوة فعالة محركة و
مسكنة فيعني ان يكون اذا كانت المادة اقل مما يتعلق بعلبات
بر لعا فلم يحفظ صورتها وفر اجبال عين ان لا يتعلق بها هو ما زعم
او الحق هذا معقول لانك قد علمت ان معان الجسم في الانقسام
على وجهين احدهما ما هو على سبيل الفرض او الاضافة من نحو مماسة

وموارّه وغيرهما دون الانفكاك والانفصال والثاني ما هو على سبيل
الانفصال اما الاول فلا شبهة في انه لا يبلغ الى ان تحفظ الصورة التي
الى الجسم لان صورة كل جسم فاشية في جميع اجزائه والا لزم ان يكون نظام
الجسم من اجزاء ليس شيء منها له صورة ذلك الجسم ويكون لاجتماعها مدخل فيما
الى تلك الصورة مع انا نعلم ان الاجتماع بما هو اجتماع لا يعطي الا العدد
واجتماع الاجسام بما هو اجتماع الاجسام لا يعطي الا المقدار ونوعا
من الوضع والشكل ونحوهما واما النارية والمائية ونحوهما فليست
من ذلك القبيل حتى لا تتحقق في الافراد والاجزاء وتتحقق في المجموع ليست
مثل المزاج الصورة فانه من ملحقات الطبائع بل المزاج الصورة مع ذلك حكمه
حكم هذه الصور فانه فاشٍ في جميع الاجزاء كما ذكرناه سابقا فقد
فقد تحقق بذلك ان كل جزء من النار شاملة الصورة المائية وان
الانقسام على هذا الوجه لا يخلّ الجزء الصغير عاريا عن صورة الكل واما الثاني
فشبهة ان يكون للافراط في الصغر سببا لان لا تقوى على حفظ ا
الصورة ... الى العرفان الاجسام كلما ازدادت صغرا
ازدادت استعدادها لان تنفعل عن الغير فالماء مثلا اذا امعن في الصغر
حاله ما احاط به الى جنسه من ارض او نارا او هواء ولا يلزم ان يكون
ذلك على سبيل الاتصال باتصال القطرة بالبحر حتى ان كان منفردا
منفصلا لم يستحل لانه لو كان الكبير منه يستحيل وهو منفرد فالصغير يكون
منه ذلك بالطريق الاولى ومن هذا يعلم فساد ما قد يقال من ان
اصغر جسم حافظ للصورة الارضية اكبر من اصغر جسم حافظ للصورة

النارية لان هذا الاصغر من النار شانه ان يستحيل ارضا فصار ارضا
اصغر مما فرض اصغر فلم يطرأ الان في قسمة الحركة انها هل تنتهي الى
حركة لا اقل منها بحفظ الصورة الحركية وكذا الزمان والمسافة
والمتحرك فصول اما الحركة فكذلك يكون جزء الحركة معطلا وكذا الزمان
والمسافة فقد مر بطلانه سابقا واما على سبيل الانفراد فمقبول
لا شبهة في انا اذا فرضنا اصغر مسافة فهي في نفسها بحيث تقبل القسمة
الوهمية فاذا فرضنا قسمة وفرضنا ان المتحرك ابتدأ الحركة من احد طرفيها
فاذا وصل الى حد منها تتعلق بالوهم عرض له سكون فنفرض من
الحركة فلا شك في ان حركة هذه اقل من حركة في تمام تلك المسافة
ومسافة هذه اقل من تلك المسافة وهذا المفروض ممكن من تلك
المعاودة حتى ان يتحرك الفلك من تحكمه الصغيرة بعينه ان جاز ان
يكون في الحركات الطبيعية ما يكون ابطأ الحركات بحيث لا يكون
ابطأ منها في الوجود وان جاز في الوهم كانت تلك اصغر ما يمكن الحركة م
ان يحفظ صورتها من الحركات **الفصل الثالث عشر** في تناهي الابعاد
للابعاد وحصول كل بعد يعرض اي امتداد فاما ان يكون مستقيما فلا
بد من ان يكون له نهايتان وما بينهما جهتان فالامتداد الى
كل بعد يعرض اي امتداد انتهاء جهة او يكون مستديرا ونحوه فان
فرض فيه قطع كان للحد المشترك الى كل من القسمين جهة فان كان
شيء لا يمكن فيه الا امتداد واحد كالخط كان فيه جهتان كان عرض
وان زاد او دونه وبالجملة فكل امتداد يعرض يكون له جهتان

هذا والمشهور عند الجمهور ان للخط جهتين وللسطح اربع جهات وللجسم
ستا اما الخط فقد صدق وافيه واما السطح والجسم فلا لان السطح قد يكون
مسدسا ومثمنا واكثر ولا شبهة في انه يكون جهاته اكثر من الاربع
نعم ان كان مربعا واعتبرت نهاياته الاول وهي الخطوط كانت
جهاته اربعا كما قالوا وان اعتبرت الزوايا التي هي نقاط كان له
الى كل زاوية الصاحبة فيكون جهاته ثمانيا هذا اما له بالفعل واما بالقوة
فجهاته غير متناهية وقس على ذلك حال الجسم فانه لا يتم ما قالوه فيه الا
اذا كان مكعبا واعتبرت سطوحه فقط ومنشأ هذا الوهم ان العامة
لما راوا الحيوان خصوصا الانسان يحيط به ظهر وبطن و
راس وقدم اسموا الست جهات يمينا وهي الجهة القوية من الجسمين
ويسارا وهي الضعيفة وفوقا هي في الانسان ما يلي راسه وفي غيره
ما يلي ظهره وتحتا يلي القدم وقداما يلي العين ويتحرك اليها بالطبع
وخلفا خلاف ذلك ولما لم يجدوا غير هذه الجهات جعلوا الطول
والعرض والعمق ايضا كذلك فجعلوا الطول من الراس الى القدم
والعرض من احد الجنبين الى الاخرى والعمق من الظهر الى البطن
ولما لم يكن لغير هذه الجهات اسم وقفت الاوهام العامية
على هذا القدر منها واجابهم على ذلك اهل الخاصة وهو ان السطح
ليس فيه الا امكان امتدادين متقاطعين على قوائم والجسم ليس فيه
الا امكان ثلثة امتدادات كذلك وكل متقاطعة ينتهي الى
طرفي امتداد فلا يكون للسطح الا اربع جهات ولا للجسم الا ست

جهات والجواب ان عدم امكان الزيادة على متقاطعين في
السطح وثلث متقاطعات في الجسم انما هو على تقدير ان يوضع في
وامتداد وضعا ثم يحصل لك ايضا لغيره من الامتدادات لو
ليس هناك امتداد موضوع طبعا يقاطعه امتداد لا الى اخر و
امتدادان آخران ولا شك انه كما يمكن وضع امتداد يمكن وضع
امتداد لا الى ذلك الامتداد وامتدادين آخرين يقاطعانه
وهكذا الى لا نهاية وكلما وضع امتداد كذلك زادت الجهات
ثم ان الجهات لا تخالف فيها نوعا حتى يعرض بعضها الا ان يكون
سماويا او لغرض لا ان يكون بسائط وبعضها قداما والاخر خلفا انما
ذلك في الحيوانات نعم يعني ان يعين الفوق والسفل اما طبعا
او عرضا اما عرضا بالنسبة الى السماء والارض والى الارض وما يقابله
ان لم يكن فوق ذلك الجسم سماء ولذلك حتى ان لا يكون للارض
وهي في موضعها الطبيعي جهة سفل ان اريد بالجهة ما يلي نهاية الشيء اذ
ح يكون لها جهة فوق وهي ما يلي نهايتها التي هي السطح ولا يكون
لها جهة السفل واما ان كان المراد بالجهة ما الى كل طرف لاي
بعد كان كانت لها جهتان فوق وسفل اذ يمكن ان يفرض فيها
بعد ما عدا الى المركز فيكون له طرفان فيحصل لها جهة الفوق وجهة
السفل ولكن يكون جهة السفل نقطة موهومة وجهة الفوق سطحا
موجودا بالفعل الا ان يعرف جهة الفوق بانه طرف ذلك البعد
الاعلى فيكون ايضا نقطة وانقراض ذلك البعد بالمماسات للمحاذيات

لاجسام لفوادقد عرفت ان هذه الاعراض لوجب انقسام الجسم وتجزؤه
فالارض لو انفردت بنفسها ولم يكن هناك جسم آخر حتى السماء
لم يكن لها جهة لا فوق ولا سفل فان قيل يلزم على ما ذكرتم انا اذا
فرضنا الارض ليس معها من الاجسام التي تنسب اليها الا السماء ان
يكون لها جهة العلو دون جهة السفل فانها لا تكون للارض البعد
لا يعرض لها ذلك السافل لا بد من قائم على الارض مع ان العلو والسفل والبعد م
متضايفان لا يعقل احدهما الا بالقياس الى الاخرى قلت كما ان
الخفيف له معنيان احدهما بالقياس الى الثقيل والآخر ليس كذلك
وهو ما يقصد بالحركة ملاقاة سطح الفلك كذلك العلو له معنيان
احدهما بالقياس الى السفل والآخر الجهة التي تلي السماء ولا شبهة في
انه معقول بنفسه غير مقيس الى السفل اذ لا يلزم في تعقل ما يلي السماء تعقل
ما لا يليها فان كان هذا المعنى علوا فلا فساد في ان يكون للارض
علو بلا سفل وان لم يكن علوا امتنع ان للارض علوا في ذلك
الغرض بل لا علو ولا سفل لها حينئذ واعلم ان من الاجسام ما له جهتا
العلو والسفل بالطبع كالحيوانات وكالنباتات فان جهة اصولها
سفل ابدا وجهة اغصانها علو ابدا ولكن قد يعرض للسفل ان يصير
اعلى وللعلو ان يصير سفل ولا يزول بذلك عن ان يكون بالطبع
علوا وسفلا كما ان الماء يسخن بالعرض ولا يزول عنه انه بارد بالطبع
واما القدام والخلف فيكون منهما ما بالطبع ايضا ولكن في الحيوان
خاصة فان ما يلي الجهة التي يتحرك اليها بالارادة طبعا لا تكلفا

قدام وان تكلف الحركة الى خلافه وكذا الخلف واما غير الحيوان فقد يكون
قدامها فوقها وخلفها وسفلها وقد لا يوافقانها الفصل الرابع عشر في
بيان تحدد جهات الحركات المستقيمة وبيان ان الجسم المتحرك بالاستدارة
من الجهات معلوم انه لا بد في الجهة ان يكون تحدده فاما ان يكون بالجسم
او بالخلاء ولما بطل الثاني ثبت الاول ولما كان المتحرك
بالاستقامة يختلف بالجهة فلا بد اما ان تتحدد الجهتان بجسم واحد او يتحدد
كل منهما بجسم فان كان الاول كان تحدد الجهتين بمعنى القرب منه
وغاية البعد منه ولا يجوز ان يكون ذلك الجسم محاطا موضوعا كالمركز
فانه لا يتحدد به الا القرب دون البعد واما اذا كان محيطا يتحدد
بسطحه القرب وبمركزه البعد واما ان يكون التحدد بجسمين فهو جائز لانهما
لا يخلوان اما ان يكون احدهما محيطا بالاخر اولا فعلى الاول يكون
المحيط كافيا في تحدد الجهتين والمحاط انما يحدد واحدة منهما بالعرض لوقوع
احاطته بالمركز وعلى الثاني فمعقول لا يجوز ان يكون لاحد هذين الجسمين
بحيث يعينه قطعة من سطحه ان يكون هو الموضع اليه دون غيره
لفرض تشابه السطح والجسم بجميع اطرافه فيجب ان يكون نسبة جميع اجزائه
الى الخارج سواء وحينئذ ان يكون اما لا خارج له اصلا او يكون
خارج متشابه في كل جهة من جهاته بحيث لا يكون طرف منه
على الكنه والطرف الآخر من ذلك الجسم لزم ان يتحرك الجسم المفروض
لا يكون كذلك وجب ان يكون لا الكنه محيطة من جميع الجوانب
فاذن الغرض هذا معقول اذا فرضنا جسما واقعا على ذلك الجسم

خلاف الجهة التي الى الجسم الاخر ثم تحرك من ذلك الطرف الى الطرف
الاخر من ذلك الجسم لزم ان يتحرك الجسم المفروض الى جهة لا من مقابلها
وذلك محال ولزوم ذلك ظاهر فان الجهة المقابلة لتلك الجهة انما
محددها الجسم الاخر وقد فرضنا حركته في خلاف جهته فان قيل نجوز
ان يكون ذلك الجسم الذي فرض الحركة من طرف منه الى الاخر محدد
حيث يجب تحيثين لكل طرف جهة قلنا كلامنا انما هو في محدد جهة واحدة
بالنوع لكونها قريبا منه في كل قرب جهة واحدة ومقابلها في كل بعد
منه وقد تبين من هذا ان الجهة المقابلة التي هي البعد منه محيط
به من جميع الجهات فنقول لا يخلو البعد المحدد الذي هو الجهة اما ان
يقتضي ان تحدد بطبيعة ذلك الجسم الاخر او لا بل يقع التحدد باجسام
كثيرة كيف اتفقت فعلى الاول لما كان ذلك الجسم متشابه الاجزاء
لم يكن قطعة منه تحدد البعد اولى من قطعة اخرى فيلزم ان يكون
هو المحدد للبعد من جميع جهات ذلك الجسم فيلزم ان يكون محيطا
وذلك الجسم محاطا فيدخل في الفرض الاول وعلى الثاني فان
كان التحدد بكل من تلك الاجسام بعضي جهة غير التي تقتضيها التحدد
بالاخر لزم ان يكون لجهة واحدة عدة جهات مقابلة لها وذلك
غير جائز وان كانت الاجسام متشابهة في اقتضاء الطبع تحدد البعد
لما لها من الوضع المخصوص بحيث لا يكون من الجهات التي
تقتضيها اختلاف الا بالبعد والعدد ويكون كل من تلك الاجسام
بحيث ان تبدل تاخر منها واحد وتلك الجهة بعينها كانت تلك الاجسام

مع جسم واحد محيط بالجسم الاول ويرجع الى الفرض الاول فيلزم ان لا
يكون لذلك الجسم مدخل في التحدد الا بالعرض فقد تبين من هذه
الجملة ان المحدد لكلتا الجهتين لا يكون الا جسما واحدا ثم نقول ان
المحدد للجهة لا يجوز ان يكون من شانه ان يتحرك بالاستقامة لانه
لا يخلو اما ان يكون طبعه يقتضي ان يكون في تلك الجهة التي يحددها
او لا والثاني ينافي ان يكون محددا لها وعلى الاول فيكون
اذا اخرج من تلك الجهة كان يطلبها بالطبع فلا يكون تحديد الجهة
الا وفي طبعه امكان طلب تلك الجهة ويستحيل ان يوصف الجسم وجزؤه
بامكان طلب تلك الجهة الا اذا كانت الجهة متحددة قبل ذلك
الجسم لانه وقد فرض كذلك هف ولا يجوز ايضا ان يكون التحدد وتمامه
من اجسام شتى يحدد بالاحاطة كما يحدد بالجسم الواحد فان البعد يتشابه
من جميع الاطراف لا يجوز ان يختلف طبعه في اقتضاء التحدد
بالجسم بان يقتضي كل من الاطراف تحدد بالجسم غير الذي يقتضيه
طرف اخر ولا يجوز ان يكون قد وقع ذلك اتفاقا والا لم يكن
التحدد بالطبع ولا يمكن ان يقاس على الاجسام المختلفة الحاوية للجسم
الواحد البسيط لان الجسم البسيط لا جزء له بالفعل وانما يحصل الجزء
بامر من خارج فاذا زال زال الجزء فقد ثبت ان المحدد للجهتين جسم
واحد كري يحدد الجهة بما يتحرك من المركز نحوه او منه الى المركز واما
الحركات الاخرى فليست مما يختلف نهاياتها واطرافها
بان يكون بعضها غاية القرب وبعضها غاية البعد هذا

واعلم ان غاية القرب من الجسم المحدد للجهة المطلوب قربها بالحركة
لا يمكن ان يكون قربا من كل جزء منه اذ من المحال ان يتحرك
متحرك واحد على بعد واحد حتى يصل الى كل جزء من اجزائه واما غاية
البعد من جميع الاجزاء فهي مختصة في المركز الا ترى انه ان امتد خط
من المحيط الى ان يتعدى عن المركز فان احد طرفيه في غاية القرب
وليس طرفه الآخر في غاية البعد فانه في المحيط فان القرب من الشي
يتغير والقرب من جزء منه وان كان بعدا عن جزء آخر فلا في غاية
البعد عنه ولكن انما هو في الوضع دون الطبع والبعد عنه يتغير
البعد عن جميع اجزائه فلنتكلم الان في جهات الاجسام المتحركة
بالاستدارة فنقول الجسم المتحرك بالاستدارة لا يخلو اما ان يكون
متحركا على مركز غيره او على مركز نفسه فالاول يمكن ان يعين جهتان
ما اليها الحركة وما منها الحركة ويشبه ان يكون الاولى قداما والثاني
خلفا والثالث يمكن ان يكون جهتين لو كان حيوانا كانت يمينا له
اولى بان يسمى يمينه ومقابلها يساره ويمكن ايضا ان يكون ما يلي
منه الارض تحتا ومقابله فوقا ولكن بعض هذه الجهات الاربع
ليس عن ذاته ولا عن حركته بل بالقياس والاضافة الى اجسام
آخر واما الثاني وهو المتحرك بالاستدارة على مركز نفسه فيشبه
ان يكون اولى بجهة ومنه قطبان ومنطقة وذلك عن حركته وان
كان مشتملا على جسم يحدد له بالقياس اليه مع قطع النظر عن الحركة جهتان
احدهما ما يليه والاخرى خلافه واذا اعتبرنا الاشتمال والحركة معا

وما بينهما من اجزائه ونطاره من الشمول تحدث له جهات
اخرى وذلك بان يعرض في طوله دون عرضه الذي من القطبين ثلث
نقاط ويكون حركته بالطبع من الافق الذي على احدى القطبين الى
الطرفين محدد ونسوقه الحركة الى النقطة الوسطى جهة هي خط الزوال
الذي على الوسطى ولنظيره مقابلها التي تحت الارض ولما كان
خط الزوال سوقه الحركة اشارة كان قداما ومقابله خلفا و
لما كانت جهة المشرق منها مبدأ الحركة بالطبع كانت بمنزلة اليمين
والمغرب بمنزلة اليسار وعلى القطبان محددين للخط الذي هو العمق
الذي يحدده القدام والخلف ويخير العرض الذي يحدده اليمين واليسار
فصا محددين للطول واولى بان يكون فوقا هو الجنوبي في الحركة
الاولى والشمالي في الثانية لانا اذا طبقنا يمين انسان وجهه
المشرق من يساره وجهة المغرب بين وجهه وخط الزوال انطبق
راسه على القطب الجنوبي فهذا الاختلاف الذي من القطبين بالعرض
والتحتية ليس من طبيعتها بل انما هو باعتبار قياس اعتباري
واما التمايز بين المشرق والمغرب وخط الزوال ومقابله فهو لازم
من مبدأ الحركة طبعا من المشرق والمغرب وبالقياس الى الافق
فانها لو حسبنا ان يكون بعض منه الحركة وبعض اليه الحركة ولا بد لكل
منهما من مقابل هذا وان اعتبرت جزءا من الفلك كان ما بين المشرق
والمغرب طولا وما بين القطبين عرضا لذلك الطول ويعلم ان
القدام والخلف يمكن ان يكون في الفلك بالمعنى الذي في غيره من

وجه فانه ان اريد بالقدام نهاية ما يتحرك اليه لم يكن للفلك ولا
لجزء من اجزائه قدام اذ لا نهاية لحركته واما ان اريد به نهاية ما يتحرك
اليه جزء الطالع وهو طالع على شيء فيتحقق والقدام بهذا المعنى يتحدد
الافق وهو خط الزوال واما اليمين واليسار فلا اختصار في انهما يقعان
على الفلك باشتراك الاسم وكذا الفوق والسفل فهذه حال ا
الجهات الست بالنسبة الى الفلك واما جهتا سطحه الذي على الارض
ومقابله فهما له من حيث انه جسم على شكل ووضع هذا وان الحركة

المقالة الرابعة في مباحث الحركة وفيه خمسة عشر فصلا الفصل الاول

في تعداد الاغراض التي تشتمل عليها هذه المقالة فصول انا نبين
فيها وحدة الحركة وكثرتها وتطابق الحركتين في السرعة والبطء و
ان الحركة هل لكل جسم وانها كيف تكون طبيعية وكيف تكون غير
طبيعية وكم اقسام الغير الطبيعية وان المكان هل يكون طبيعيا وكيف
يكون طبيعيا وهل لكل جسم مكان طبيعي وتضاد الحركات وتقابلها
والتقابل بينها وبين السكون وانه هل يجوز اتصال الحركات بعضها
ببعض او يجب ان يكون بين الحركتين سكون واراد فصول الحركة
وبيان المناسبات بين القوى المحركة والحركات الفصل الثاني

في بيان وحدة الحركة بالعدد فاعلم ان قوما من [illegible]
افلاطون ذهبوا الى انه لا يتصور ان تكون الحركة واحدة بالعدد
بل هم يتمسكون بما هو من باب الحركة والزمان من انها كيف تكون
واحدة وهي منقسمة الى ماض ومستقبل وكيف تكون واحدة ولا

تكون الا في زمانين ومتشبثوا وحدتها فيشرطون اتحاد الزمان و
كيف تكون واحدة وكل واحد فهو تام فيما هو به واحد وكل
تام فان الوجود حاضر الاجزاء والحركة ليست كذلك والجواب عما
الحركة فيما سلف بحث لا حاجة الى ان يلتفت الى هذه الشكوك والان
من المحال في وحدتها ونستحل الشبهة في الفصل الرابع من فصول ال
الحركة كما عرفت لها معنيان الاول الكمال الاول الذي يحدث
والثاني قطع المسافة وعلى كل معنى فيشترط في وحدتها ان يكون
الموضوع واحدا وكذا الزمان اعني الوحدة بالاتصال وكذا ما فيه
الحركة ولكن قد يكتفى عن الاخيرة بالاولين لان المتحرك الواحد
في زمان واحد لا يتحرك الا في شيء واحد اما بالاتصال ان كان
ما فيه مسافة او بالعدد ان كان غيرها واما على ان وحدة
الموضوع وحدها وكذا الزمان وحده لا يكفي في وحدة الحركة كيفما
واذا تحققت هذه الوحدات الثلاث لزمها وحدة الحركة بلا خفاء
قيل ويلزمها وحدة المحرك فان العدة اذا اجتمعت على تحريك
شيء واحد فانما يصير المجموع محركا واحدا ولنا ان نقول اذا فرضنا
ان محركا حرك شيئا وقبل ان ينقطع تحريكه او معه بلا فصل زمان
حركه محرك اخر في ذلك الشيء الذي كان يحركه فيه الاول المسافة و
او غيرها فالاحرى ان تكون الحركة واحدة مع ان المحرك متكثر نعم يحصل
لها تكثر بالمقايسة وذلك لا ينفي الوحدة بالاتصال كما ان الخط
الواحد بالاتصال يعرض له انقسامات بمقايسات وكما ان الصوت

المسموع من الوتر المنقور نقره واحده صوت متصل واحد باق زمانا
ممتدا او السريع وشبه الا عن قرع الوتر المنقور بعد مفارقة المضراب
الهواء قرعا بعد قرع فهذه القروع المتكثره قد تحفظت
صوتا واحدا الاتصال و**ليعلم ان الاتحاد** في ان لا يكفي
في وحده الحركه اذ يجوز ان يكون لواحد مبدا التغير ومنتهى كما يستحيل
وكذا اتحاد ما منه لجواز حركتين من مبدا الى نهايتين بل الى منتهى واحد
وكذا ما اليه لجواز حركتين اليه من مبدائين بل يجوز وصول اليه بحركه
ووصول آخر وكذا ما منه وما اليه معا لجواز الاختلاف
فيما بينهما اما في المسافه فقط واما في غيرها كالحركه من البياض الى السواد
تاره من طريق الصفره ثم الحمره ثم العتمه واخرى من طريق العسليه
ثم الخضره وان اشترط اتحادهما مع ما شرط كان فضلا لان اتحاد
ما والحركه يتضمن اتحاد المبدا والمنتهى وليعلم ان اولى الحركات
بالوحده الحركه المستويه من اولها الى اخرها وقلما يوجد ذلك في
الكائنات فانها بالطبع تشتد اخيرا واما بالقسر فتشتد اولا ثم
الاولى من ذلك بالوحده ما باعتبار الاستقامه والاستداره ان الحق
في الحركتين المتصلتين على زاويه وحده ثم اولى ذلك ما تم فان الناقص
بعض الواحد والاولى بالتمام ما ليس من شانه ان يزاد عليها الا كذا
وذلك في المستديره فان المستقيمه ان تمت لم يمكن الزياده عليها
فانما ذلك لا لانها مستقيمه بل لانتهاء المسافه ولقد اخطا من زعم
ان المستقيمه اولى بالتمام من المستديره لكان لها ابتداء ووسطا

وانتهاء وليس في الداره شيء من ذلك وان الحركه على الخط المستقيم
متى تتم وعلى الداره لا تتم والجواب اما عن الاول فلا نم ان التام
يستلزم ان يكون له مبدا ووسط ومنتهى انما ذلك نوع من التمام
معتبر في الامور ذوى الاعداد والداره وحدانيه الصوره واما عن
الثاني فلانه وان لم يتم مجموع الحركات الا ان دوره واحده منتهى
وكلامنا في هذه الوحده **الفصل الثالث** في بيان وحده الحركه و
كثرتها نوعا او جنسا لما كانت الحركه عرضا كان حكمها حكم سائر الاعراض
في ان تكثر الموضوع بالعدد يوجب تكثرها بالعدد وتكثرها بالنوع لان — لا يوجب تكثرها بالنوع
التكثر بالنوع مع تكثر الفصول واضافه العرض الى الموضوع من جمله
الاحكام العارضه لما عرفت من ان الوضعيه عرضيه لما تحتها
بخلاف التكثر بالعدد فانه التكثر في الاعراض وكذا ليس تكثر
الحركه بالنوع بتكثر الزمان بالنوع او لا يتكثر نوعها لم ان كان لا بد فيها
العدد ولانها تكون اقسام متصل واحد ولا شبهه في ان تكثره بالعدد
لا يوجب تكثرها بالنوع بمعنى ان يكون اختلافها نوعا باختلاف
ما هي فيه وما منه وما اليه فان اختلف ما فيه اختلف الحركه نوعا
وان اتحد ما منه وما اليه وذلك بان تتحرك ما بالاستقامه تاره
وبالاستداره اخرى وكذلك ان اختلفت وان اتحد ما فيه كا — اختلف ما منه وما اليه
لصعود والهبوط فقد تكون مع الاختلاف نوعا معا في
الجنس الما السافل كما في اللون او العالي كما في الكميه والكيفيه ونحو
ذلك هذا وقد يشكك ما شانه ان يكون الاستقامه والانحناء

امر من عوارض لا من الفصول بل لعل الخط المستقيم ان يجي والمنحني ان
يسمع واذا كان الخط المستقيم لا يخالف المنحني بالنوع لم يكن الحركة
عليه مخالفة للحركة عليه بالنوع وهذا في المستقيمة والمستديرة المكانية
دون المستديرة الوضعية وبان المبدأين المنتهيين في الصعود والهبوط
لا يختلفان نوعا من حيث انهما طرفان لبعد واحد انما يختلفان من
حيث هما في جهتين احدهما في علو والاخرى في سفل والحركة لا تتعلق
بالمبدأ والمنتهى الا من حيث انهما طرفان للمسافة فلا يكون من الحركتين
اختلاف بالنوع ليعلم ان هذه الشكوك انما تجري في الثقل والخفة كما
في ان السود يخالف البعض نوعا وان كان الطريق المسلوك فيهما
واحدا وكذلك التسود من طريق الصفرة ثم الحمرة يخالف من طريق التخضر
ثم النيلية نوعا نعم تجري الشك في الثقلة ويقتضي ان لا يكون الثقلة
جنسا لما تحتها بل يكون نوعا يختلف ما تحتها بالاعراض كالانسان
الذي منه كاتب ومنه امي وعدم جريان الباقي في غير الثقلة ظاهر
الجواب اما عن حديث الصعود والهبوط فسيجيء من بعد ان شاء الله
تعالى واما عن حديث المستقيم والمستدير فنقول ولا ان ما توهم
من ان الخط الواحد يمكن ان يتعاقب عليه الاستقامة والاستدارة
فاسد لان هوية الخط في الوجود ان يكون طرف السطح وهوية
السطح ان يكون طرف الجسم فما لم يعرض للجسم تغير لم يتغير السطح
فلم يتغير السطح الخط والجسم ان كان يابسا لم يقبل التحنية وان
كان رطبا فانما تحنى اما بتفرق اتصال او بامتداد وعلى كل لا يبقى

ذلك الخط الذي كان بل عدم وحدث خط آخر وان اعتبر خط في
الوهم فجعل تارة مستقيما واخرى مستديرا لم يكن ذلك بالحقيقة خطا
فان الوهم لا يوهم الخط الا جسما وقطعا ثم نقول ان اختلاف اشخاص
النوع الواحد من الاعراض اما باختلاف الموضوعات او باختلاف
الاعراض التي تقارنها اما باللحوق اولا كالبياض للسطح او بغيره
كالكتابة للموسيقي فنقول اختلاف المستقيم والمستدير ليس لاختلاف المستقيم
الموضوع لوحدة وهذا الاختلاف بين المستقيمين والمستديرين ولا
بالاعراض بغير اولية لان الاستقامة والاستدارة تلحقان طبيعة الخط
لحوقا اوليا فبقي ان يكون اما بالفصول او باعراض اولية لا اولى
يستلزم مقصودنا وعلى الثاني لا تخلو تلك الاعراض اما
ان يكون لازمة لطبيعة الخط فلا يكون سببا للاختلاف او يكون
غير لازمة فيمكن ان يعرض زوالها فيلزم زوال ما يخصه من الاستقامة
او الاستدارة وحصول الاخرى في موضوع الاول وقد تبين
ان تعاقبهما على موضوع واحد غير جائز بل لا بد من انعدام موضوع
الاستقامة وحدوث موضوع آخر للاستدارة فلا بد من ان
يكون تلك العوارض لازمة لفصول مختلفة لزم كل عرض منها
ملزومه المعاند بالفصول ملزوم الاختلاف نوعا وبهذا ظهر فساد
ظن من ظن ان في السماء تضادا والا لزم تقضيها وتغيرها لان الضد
والتقعير لانه موضوعهما اما ان يكون الجسم او السطح فعلى الاول
لو كان بينهما تضاد لما اجتمعا في جسم واحد وقد اجتمعا

وعلى الشئ فى لا يكونان متعاقبين على موضوع واحد فان المتعقب
لا لغير متعقبهما لو امتعقرا الا اذا انعدم وحدث سطح اخر وكذا العكس
ما منا فلا يكونان ايضا متضادين هذا واعلم ان السرعة والبطء لا
بهما الحركة نوعا كيف وهما يعرضان لكل صنف من الحركة والاصلان
الشدة والضعف والفضل لا لعاملا بل ويعرضان لحركة واحدة
بالاتصال كما مر هذا وقد ظن ان السرعة والبطء انما يقالان على
المستقيمة والمستديرة باشتراك الاسم وليس كذلك فان المعنى الذى
نعمه منهما من قطع المقدار الاطول والاقصر فى زمان واحد سواء
فى المستقيم والمستدير نعم ربما لا يمكن المعادلة والمناسبة بينهما كما بين
ما يمكن المعادلة بين الخط والسطح مع ان المقدار يصدق عليهما
بالتواطؤ **الفصل الرابع** فى حل الشبه التى اوردوها فى وحدة الحركة
اما قولهم ان الحركة منقسمة الى ماض ومستقبل فغير صحيح اما التى بمعنى التوسط
فهى ابدا من ماض ومستقبل غير منقسمة اليهما واما التى بمعنى القطع
فهى ابدا ماضى ثم انها ان انقسمت الى الماضى والمستقبل فانما هو
فانما هو بالقوة بتوسط لا انقسام الزمان بفرض آن وهمى
المسافة فاذا فرضنا ان الزمان والمسافة واحدان لا انقسام
فيهما لزم ان لا يكون فيها ايضا انقسام وعدم الانقسام
بالفعل يكفى فى الوحدة واما قولهم ان الواحد تام فنقول ذلك
معنى آخر للواحد لا يستلزمه الوحدة بالاتصال على ان هذا المعنى
ايضا يمكن ان يتحقق فى الحركة لما انه بين انهاء غير منقسمة وهى محفوظة

فى المتحرك ثابتة الى انتهاء المسافة فيكون تامة واذا الحركة المستديرة
دورة كانت حركة تامة او لا نعنى بالتام الا ما ليس منه شئ خارج عنه وقد قيل فى
الجواب انه لا فساد فى بقاء الصورة الحركة مع انعدام الاجزاء و
تبدلها باجزاء اخرى كما ان صورة البيت لا تنعدم بنقض لبنه وتبدل
ما يقوم مقامها وصورة كل شخص حيوانى او نباتى محفوظة مدة
مع تحلل الاجزاء وتبدلها بالاجزاء الغذائية وصور المركبات المنفعلة
محفوظة مع التغير والتبدل فى الكيف والمزاج وصورة الظل واحدة باقية
على النهر الجارى وبالجملة مع المادة وتبدلها لا توجب تبدل الصورة
اذا كان البدل فى حد القبول الذى كان للمبدل مثلا لان مبدأ الفيض
وهو البارى تعالى واحد والصورة من حيث هى فيض صادر عنه وحده
فما دامت المادة قابلة لما لم تتغير ونحن نقول بقاء صورة واحدة
مع فساد المادة مما لا يعقل بعمل نعم لو قد يكون المادة بحيث اذا
فسد بعض اجزائها قام اجزاء اخرى مقامها حفظ بها صورة محفوظة
لم تفسد وبالجملة كل مادة اشتغلت بحفظ الصورة المختصة بها فان بقى
بقيت صورة ما لم تنعدم من الاجزاء ان كانت لها نفس بها
صورة وكون مبدأ الفيض واحدا لا يكفى فى ثبوت فيض واحد بل اذا
تكثرت المادة تكثر الفيض سواء كانت المواد مجتمعة او متعاقبة
واما البيت المفروض فان صورته التركيبية وصور لبناته الاصلية فى
عرضة [illegible] استبدلت باشباهها ولكن الحس لا يميز من الامثال و
كذلك الظل الذى على النهر الجارى فان القابل اذا استحال تحاك

الماء و
والسحابات

الحال فلم يكن الظل المرئي على الثاني في الثاني الذي كان على الاول وكذا
الموازيات التي تتعاقب على السيال المنبث في المكان في جوانبه و
الظل انما هو من توابع المحاذات وكذا كما الثبت الظلم اذا كان
في شخص حسب في ظلمة واحدة بالشخص وان كانت الا هوية تستبدل
ما هو باخرى وكذلك ان فرض نهر يستوي الشطوط مستوي الاسفل
ولا يكون للماء تموج من ريح ونحوه فانك لا تحس الا ماء واحدا راكدا غير
سائل اما ما يقال ان امثال هذه الاشياء ان لم يكن واحدة كانت
كثيرة وليست حصر مشاهدة فهي مشاهدة فلا يخ اما ان لا يبقى كل منها
الا انا فيلزم تتالي الانات او تبقى زمانا فيلزم بقاء العرض زمانا
مع سيلان الموضوع في ذلك الزمان وهذا مما ينكرونه فالجواب
طما عرفت من حال الحركة والزمان هذا وقد يقال في الحركات
السموية انها لا يخ اما ان تكون واحدة او كثيرة فان كان الاول
لزم ان تكون تامة وليست كذلك لانها ليست بحيث لا يكون شيء
منها خارجا وان كان الثاني فكيف تكون عددها وما احادها
الجواب ان الحركة بمعنى الكمال منها واحدة باقية بل الحركة ولا
يستلزم وحدتها ان تكون تامة وبمعنى القطع كل دورة منها
واحدة تامة لا ان ادوار الدورات الا بالوضع الفصل الخامس
في بيان مقايسة الحركات بعضها الى البعض بحسب السرعة والبطء
فصول انهم قد يقولون كل حركة انتهت في زمان اقصر من الحركة
الاخرى انها اسرع منها فيقولون ان هذه الاستحالة اسرع من

هذه النقلة فانما يعتبرون في السرعة بعدم الوصول الى الغاية ويميزون
من اطلاق السرعة على ذلك مطلقا فاذا قطعت السماء السلحفاة
مسافة في ربع ساعة والفرس ستة فراسخ في ساعة فلا يقولون ان
السلحفاة اسرع من الفرس بل مع ذلك يقولون ان الفرس اسرع
فلا يخصون بالزمان بل يضمون الى اعتباره اعتبار ما فيه الحركة فلا
يكون الاسرع الا ما يقطع من المسافة او ما يجري مجراها اكثر في زمان مثل
او اقصر او يقطع منها المثل في زمان اقصر فعلى هذا لا يمكن المقايسة
من حركتين بالسرعة والبطء الا اذا امكن المقايسة بين ما هما فيه واذا كان
المقايسة بينهما اما بالفعل او بالقوة اما الاول فبان يكونا بحيث
يمكن ان ينطبق كل على كله وان كان لكل منهما اطراف ينطبق اطرافه
على اطراف الاخر واما ان ينطبق الاطراف على الاطراف او يفضل
ما من احدهما على ما من الاخر فيحصل على الاول التساوي وعلى الثاني
زيادة احدهما ونقصان الاخر كل ذلك بالفعل واما الثاني كمقايسة
المثلث بالمربع باعتبار انه يمكن ان يقطع المثلث قطعا يجعله
على هيئة المربع فينطبق منه ومن المربع او يقطع المربع كذا وكمقايسة
المسطح المستدير انه يمكن ان يجعل باحدهما شكل بالفعل بالمثلث والمربع
لكن مما سلف من المكان انه لا يمكن منه ذلك فليس حكمهما في القوة
حكم المثلث والمربع فان قيل نحن نعلم بعضا ان القوس اطول من
الوتر واذا وجد بين المستقيم والمستدير تفاوت فيمكن ان يوجد
بينهما مساواة قلنا اجاب عنه بعضهم بانه قد يكون الشيء معا

بالزيادة والنقصان ولا يمكن منهما المساواة كما ان الزاوية الحادة
المستقيمة الخطين اعظم من الزاوية الحادة التي الهلالية من قوس ومستقيم
واصغر من اخرى ومن المحال ان يكون من قبيل الزاوية الاولى
زاوية مساوية لشيء من قبيل الثانية على انا لا نعلم ان القوس اعظم من الخط
المستقيم وانه يمكن المقايسة بينهما بالتفاوت كيف ولا يمكن ان يطلق
منهما ولا يمكن ان يقال ان المستقيم موجود في القوس مع زيادة كما في
سائر ما يقايس بينهما بالتفاوت حتى ان يكون المقايسة بالقوة او
يتوهم ان القوس لو امكن استقامته لكان اعظم من الوتر فقد تحقق
ان اعتبار المقايسة بين المسافتين على ثلثة اقسام الاول ما يكون
بالفعل والثاني ما يكون بالقوة المستندة الى الوجود كالمثلث
والمربع والثالث ما يكون بالقوة المستندة الى اعتبار بعيد وهو
ان يكون الشيء لو كان بحيث يقبل التغير كان يمكن المقايسة بينه وبين ذلك
الآخر وحال الحركات في المقايسة تابع لحال المسافة هذا في المقايسة
من الحركات المكانية واما الحركات الكيفية فيقايس بينهما بحسب
قرب وبعد فالوجه الاول ان يقال متى تحرك اثنان من كيفية واحدة
ومنها الى كيفية واحدة مثل ان يتحرك من البياض الى السواد او من
البرودة الى الحرارة فاذا شرع يتحركان في التسود مثلا وكانا
بحيث كل موقف توهمه في مسافة حركتيهما كانا متساويين في البعد من المبدأ
الى المنتهى كانا متساويين في السرعة والبطء وان لم يكونا كذلك
بل كانا بحيث يكون احدهما في بعض المواقف المتوهمة اقرب

اضعف كيفية من الآخر حتى انه ينتهي احدهما الى السواد والآخر
يتخلف عنه الية كانا مختلفين في السرعة والبطء واما الوجه الثاني فان
يكون المبدا لحركتهما في التضاد او يعتبر نسبتهما فيهما الى طرف
التضاد متساوية ويكون المنتهيان كذلك كان قبول احدهما
وتنقص الآخر مع تقايس المسافتين العرض الى مساواة العظم الاول
والحركات كذلك وهو وجه غير محقق في الاصول هذا واعلم انه
قد يكون بين شيئين مقايسة اذا اخذ مطلقين ولا يكونان بين مطلقين
بالنسبة الى شيء كالكبير والصغير فانهما مطلقين يتقايسان و
كرة الماء لا يمكن ان تقايس الى كرة الهواء فالحركة الى الكبير مطلقا تقايس
الحركة الى الكبير مطلقا وكذا الصغير ولكن لا يمكن المقايسة بين تخلخل الماء
الماء وتخلخل الهواء ولا بين تكاثفهما وكذا لا يمكن بين المشي والطيران
ولا بين طيران النسر والعصفور وطيران نحل العسل ونحل العنب فقد علم انه
يعتبر في المقايسة ان يعتبر معنى نوع الحركة وانه ماخوذ مطلقا او بشرط ثم يعتبر
الزمان واما اعتبار المتحرك فلا مدخل له الا ان يكون خصوصية وانطاق
جهة الحركة وماهية الحركة كالنسر والعصفور هذا وقد يعرض الغلط في هذا الباب
من اشتراك الاسم كما يظن ان حدة هذا الحجر الكثير اسرع او ابطأ
من حدة هذا الصوت وكما يظن ان صحة هذه العين الحادة اسرع من صحة
هذه السن المقلوعة فانه كما ان مزاج العين وشكلها يغاير مزاج السن
وشكلها بالنوع كذلك صحة مزاجهما وفساده وسلامة شكلهما وعدمها
الا ان يعتبر الصحة مطلقا ولكنها حينئذ ليس المقايسة حقيقة فان قيل

قائل انا اذا فرضنا متحركا تحرك في مسافة يستحيل وهي مدى استحالتها
من مبدء تلك الثقلة وهي الى الحد الذي اعتقد على المستقل فهل يمكن ان
تعاكس من هذه الثقلة وتلك الاستحالة قلنا لا وان كانت المسافة
مساوية للمستحيل لكن لا يمكن ان يقال ان الحركة مساوية للاستحالة فان
الحركة قطعت مسافة والاستحالة ما بين كيفيتين فالمستحيل لم يكن يقطع شيئا
من حد مسافة الى حد الحركة كما ان المنتقل كذلك **الفصل السادس** في بيان
تضاد الحركات معول ما الحركات الواقعة في عدة اجناس كالنقلة
والاستحالة والتخلخل فيمكن فيها لذاتها ان تجتمع فان امتنع الاجتماع
فلامر خارج عن مهياتها فلا يكون منها التضاد واما الداخلة في جنس
واحد كالتبيض والتسود فقد يكون منها التضاد فانهما يشتركان
في الموضوع ولا يجتمعان فيه وبينهما غاية الخلاف وكلاهما وجوديان
وليس شي منهما مقولا بالقياس الى الاخر وهذا حد التضاد فالتبيض
ضد التسود والنمو ضد الذبول وان صح لقائل ان يقول ان الصغر
والكبر متضايفان لا متضادان لانا لو سلمنا ذلك منه قلنا لا شبهة
ان الحركة الى الزيادة مقابلة للحركة الى النقصان وكونهما متضايفين بمعنى
لا يستلزم تضايف حركتيهما واما الحركات الوضعية فيشبه ان لا يكون
فيها تضاد ولم يصح اثبات الله تعالى ان لا تضاد من الحركات المستديرة
واما الحركات المكانية فالمستقيمة منها الا التضاد المستقيم بوجه لان التضاد
لا بد فيه من اتحاد الجنس مع تقابل الفصول المنسوبة الى امر الحركة فهذه وليس
تضاد الحركات من تضاد المتحركات اذ كم من متحركين متضادين

قطعة م

والسبب الموجب لان التضاد من اثر الحركات كون م

متحركان حركة واحدة كالحجارة والمتحرك الى سفل كالحجر فان حركتيهما
واحدة ولا اختلاف بالطبع والقسر لا يوجب التضاد منهما فانهما اذا
انتهيا الى شيء واحد كان انتهاؤهما واحدا وان اختلف بالذاتية والعرضية
كالاشكال الطبيعية والقسرية والسواد الذاتي والعرضي ولو كان ا
الاختلاف بالطبع والقسر يوجب التضاد لما كانت حركتان طبيعيتان
ولا قسريتان متضادتين وليس كذلك ومن هذا **علم** ان التضاد
من المحركين لا يكون بالتضاد من المحركين ولا يمكن ايضا ان يكون
بالتضاد في الزمان اذ لا تضاد فيه ولو فرض فيه تضاد فلا يكون
الا لامر عارض للحركة ولا يجوز ايضا ان يكون التضاد في وسط المسافة
اي ما بين المبدأ والمنتهى فان الطريق من البياض الى السواد ومن
السواد الى البياض واحد مع تضاد الحركتين وكذا من الزيادة الى
النقصان ومن النقصان الى الزيادة فبقي ان يكون باعتبار ما منه
وما اليه معا لا منفردين فان الحركة من البياض لو انما تضاد الحركة
من السواد اذا انتهت الاولى الى السواد والثانية الى البياض
فقد علم ان تضاد الحركات انما يكون تضاد طرفي ما هي فيه
وذلك لما ان يكون ذاتيهما كالسواد والبياض او كالكبر حجما في قطعة
من الطبايع والاصغر حجما فيها او لا بد فيهما من تقابل الحركة او باعتبار اخر
عن الحركة وذلك مثل طرفي المسافة من السماء والارض فانهما متضادان
مكانا ان وقعتا فيهما من حيث ذاتهما لا التقابل وانما التقابل
فيهما اما باعتبار امر خارج عن الحركة وهو كون احدهما في غاية القرب

من الفلك وكون الآخر في حالة البعد عنه وباعتبار الحركة فاحدهما
مبدؤ لها والآخر منتهى لها فانه وان كان القياس بكونه مبدأ او
منتهى فقياس اضافة لان المبدأ مضاف الى ذي المبدأ وكذا المنتهى الى
ذي المنتهى الا ان من المبدأ والمنتهى ليس بمضافين وقد لا نحو
تعقل ان الحركة مبدأ ولعل ان لها منتهى ولا بالعكس بل ان كان لا بد
من التلازم فانما ذلك من دليل خارج فلم يكن منهما اضاف
ولا شبهة في انهما متقابلان في الحركة المستقيمة لا يمكن اجتماعهما وان
اجتمعا في المستديرة وليس احدهما عدميا بل كل منهما وجودي فلم
يبق من وجوه التقابل الا التضاد وهو المطلوب وقد يتشكك في كون
تضاد المبدأ والمنتهى بهذين المعنيين سبب التضاد الحركة لانهما او لم
يكونا متضادين بالذات بل بواسطة امر خارج عنهما فكيف يكون
تضادهما سبب التضاد الحركتين بالذات والجواب ان ذلك الامر
الذي صار سبب التضاد وهما الحركة ان يكون امرا ذاتيا لجوهر الحركة
وذلك مثل ان الحد وغيره ذاتي للمربع مثلا مع انه ذاتي للشكل المتعلق
به وكذلك الجسم الحار والبارد متضادان لا لعرض لا اللذان هما و هذا عام
الاسخان والتبريد متضادان بالذات وما ذلك الا لان الحرارة
والبرودة وان كانتا امرين مخصوصين بالحار والبارد الا انهما
ذاتيان للاسخان والتبريد وهنا ايضا كذلك فان الحركة
لا تتعلق بطرف المسافة من حيث هو طرفها فقط بل تتعلق به من حيث
انه مبدأ او منتهى فالكون مبدأ او منتهى وان كانا عرضيين لطرف المسافة

الا انهما داخلان في مفهوم الحركة فلكون تضادهما حركتين لذاتيهما
فان قيل لو كان من المبدأ والمنتهى تضاد ولم يجتمعا في موضوع واحد مع
انهما قد يجتمعان في جسم واحد قلنا ان الضدين لا يجتمعان في
موضوعهما الاول القريب واما في الموضوع البعيد فلا بأس
الا ترى ان السطح المحدب والمقعر موجودان في جسم واحد و
موضوع المبدأ والمنتهى حقيقة انما هو طرف المسافة ومن شأنهما
انهما لا يجتمعان في طرف واحد هذا ولو رجع الى ما سنه ان لا
تضاد بين الحركة المستقيمة والمستديرة معقول ولان من شرائط التضاد بين
المستقيمة والمستديرة اولى من التضاد بين المستقيمين لان طرفي المستقيمين
واحد فهو متناهي اذ لو كان التحتي والطرفي محلا ما الصادر لم يكن الجمع والان
في جسم واحد منهما لا اجتمعا في موضوع واحد ولما كان التبعيض ضدا
للشيء ولان الطريق المسلوك فيهما واحد ثم نقول انه لو كان
بين المستقيمة والمستديرة تضاد لكان اما لاجل الاستقامة والاستدارة
اللتين في ماهية الحركة او لا لطرفه والاول باطل اذ لو كان لهما
متضاد ص لكانت الاستقامة والاستدارة متضادتين لان مادة التضاد وهو
لو كان شيء متضادتين لكانتا في موضوع واحد وقد عرفت
ان موضوع احدهما لا يستقل الى الاخرى الا اذا انعدم والكان
الشيء الذي لزم ان يكون الشيء الواحد اضداد غير متناهية فانا اذا
فرضنا حركة على خط مستقيم فانه يمكن ان نفرض هذا الخط وترا لقسي
غير متناهية فيكون الحركة على كل منها ضد الحركة على ذلك الخط المستقيم

وبهذا تبين اشتراط التضاد من حصول تمام المقابلة فلا مستديرة المطلقين
تضاد واجنبيا اذ لو كانتا متضادتين لزم ان يكون بين المستقيم
المشخص تضاده مستدير واحد شخص لان الضد هو ابعد ما يكون في طبعه
الخلاف واذا لم يكن ابعد لم يكن ضدا وبالجملة لا يجوز ان يكون المستقيم
واحد اضداد كثيرة وقد وجدت لا يقال ان هذه المستديرات
شيء واحد من حيث الاستدارة لانا نقول ان الواحد بالعموم لا يضاد
الا الواحد بالعموم دون الواحد بالشخص بل هذه القسي تتخالف بالنوع لان
كل واحد منها من دائرة مخالفة لدائرة الاخرى في الاحديدات ولعل المستدير
المقعر نوعا ما المقعر في حديدابها ومن هذا القبيل مخالفة المستدير
والمستقيم وان اتفقا في انهما خطان ممتدان وما قيل من انه يجوز ان
يكون من المستقيمين مضاده نوعه والمستقيم والمستدير متضادان جنسيه فهو بعيد
بان الشيء قد يضاد الشيء لذاتيهما وقد يضاده لامر عرضي فيجوز ان
يكون من المستديرات ما يضاد المستقيم والمستدير لمعنى عارض كما ان
الافراط والتفريط في الاخلاق متضادان لذاتيهما وهما ضدان
للتوسط لا لذاته وذا التقابل انه عرض لهما انهما رذيلة ولانه فضيلة
ولكن كون الشيء له ضد من نوعه وضد آخر من جنسه فلا يجوز بل التضاد الا ان
لا بد ان يكونا من نوع واحد ولا يمكن ان يستعان في ذلك بالحركة
والسكون هو هم انهما متضادان جنسا والحركتان متضادتان
نوعا لان السكون انما هو عدم الحركة جدا ولما تحقق انه لا تضاد بين
المستقيمة والمستديرة فاعلم انه لا تضاد بين المستديرات ايضا على القسي اما التي

فلجواز اتحاد الحركات على القسي الغير المتشابهة في الاطراف
واما الحركة على قوس من طرف منها الى آخر وبالعكس فهل تتضادان
ام لا والحق لا وذلك لان الحركة المستديرة الوضعية التامة الدورية
لا ضد لها بوجه لانه لا طرف لها وان فرض طرف فانه يجوز
ان يكون مبدأ ومنتهى معا والمبدأ والمنتهى لا يتضادان الا اذا كانا طرفي
الحركة لا يمكن ان يكون مبدؤها منتهاها واما في هذه الحركة فلا فاذا
فرضت فيها اوضاع مختلفة ونهايات محتملة فانما تتخالف
الحركات بحسبها عددا لا تضادا ولا يمكن ان يقال تتضاد هذه
الحركات لا من حيث الاطراف لما تبين لك ان التضاد لا يكون
الا للاطراف واذا كانت هذه الحركة كذا فكذا التي على القوس
فانها من حيث انها حركة مستديرة لا من ذلك الطرف لها ان
يكون منها ما يكون لها ان تتمم الدورة فتنتهي الى ما ابتدأت منه وانما
عرض الاختلاف من المبدأ والمنتهى لعروض تقطع ووقوف
في اثناء الحركة فقد علم انه لا تضاد من الحركات الا من المستقيمات
وليعلم ان من الصاعد والهابط تضادا من جهتين الاول لاجل حركة
من اعتبار المبدأ والمنتهى من حيث المبدئية والمنتهائية فقط
والثاني باعتبار ان احد الطرفين علو والآخر سفل
في بيان تضاد السكونات وبحث في تقابل الحركة والسكون اما التقابل
من الحركة والسكون فقد عرفت وقد عرفت ان لكل نوع من الحركة
سكونا يقابله واما السكونات من حيث هي سكونات لا من حيث الطبيعة

والعرض ونحو ذلك فاعلم انه قد يكون منها تضاد ولا لاجل الساكن
ولا المسكن ولا الزمان لعين ما عرفته في الحركة ليس له مبدأ ومنتهى
ليتضادا بهما فبقي ان يكون لما فيه وما منه تضاد اما من جهة ماهيته
من كونه خيرا وجهة ومكانا ونحو ذلك واما من جهة امر عرضي من
كونه حارا او باردا او نحو ذلك ولا شك ان الثاني من الوجهين
لا يوجب التضاد من السكونات والا لزم ان يكون السكون في مكان
وقت كونه حارا مضادا له فيه وقت كونه باردا مع انه سكون
واحد متصل فتعين الوجه الاول لان يكون سببا فالسكون في جهة
العلو مضاد له في جهة السفل هذا واعلم انه قد قيل ان السكون فوق
ضد الحركة من فوق الى العلو تمسكا بان السكون فوق كمال الحركة
الى فوق وكمال الشيء لا يكون مقابلا له ولا يؤدي الشيء الى مقابله
ونحن نقول اولا ان السكون فوق ليس كمالا للحركة بل انما كمال
للمتحرك يحصل بواسطة الحركة كيف والحركة تطلب بعد حتى يحصل ا
السكون وثانيا انا لا نسلم ان الشيء لا يؤدي الى مقابله الا ترى ان
وجود الحركة الطبيعية يؤدي الى ضدها وهو السكون والحق ان
السكون في كل مقصود ضد لكل حركة تصح فيها لان السكون لا معنى
فيه جهة دون جهة وشي حتى ان المتحرك في خلاف تلك الجهة دون شي صح
يكون ساكنا كالساكن في الاين مثلا انما يكون ساكنا اذا كان
في اين واحد لا يعدل عنه بوجه من الوجوه وكذلك الساكن في ا
الكيف ما يكون له من نوع واحد منه فرد واحد وكذا الوضع والكم

نعم السكون في الاين مع الحركة في غيره يجتمعان وكذا العكس فالسكون
فوق يقابل الحركة من فوق والى فوق نعم ان نشط احد لان يجعل كل حركة
يكون بعده سكون ما يقابلها حتى يكون السكون عدم تلك الحركة من حيث
هي تلك الحركة كان المتحرك من اسفل ساكنا عن الحركة الى اسفل وان
نشط لان يقول ان السكون انما هو العدم الطاري على الحركة مع انه
لا وجه له لان العدم كما يكون متاخرا يكون متقدما ويكون لا متقدما
ولا متاخرا لزم ان يكون الساكن تحت مثلا الا ما تحرك الى تحت
فيكون ضده وان نشط لان يقول ان السكون هو العدم المتقدم على
الحركة المقارن للقوة والاستعداد كان السكون فوق يقابل
الحركة من فوق ولكن كل ذلك فاسد لما عرفت نعم ان اعتبر التقابل
لا من حيث الحركة والسكون بل من حيث الطبيعة والقسر مثلا او غير
هما من الفصول لم يكن بين الحركة والسكون تقابل اذ اتحدا في ذلك
الفصل فلا يقابل السكون فوق الحركة الى فوق مثلا

الفصل الثامن

في بيان انه اذا كانت حركتان مبدأ احديهما منتهى الاخرى
هل يجب ان يكون بينهما زمان سكون او لا بل يجوز ان يتصلا قد
اختلفوا في انه اذا كانت حركتان يكون منتهى احديهما مبدأ الاخرى
كالصعود والهبوط والحركة على قوس وعلى وترها وعلى خط وخط
لو انعطف راوية هل يجوز اتصالهما بحيث لا يكون بينهما سكون ام
لا بل لا بد من تخلل السكون بينهما فاحتج الاولون بانه لو وجب ذلك
ففرض ان حجر رحى نزل من الجو في اثناء النزول لاقاه خردلة

قد ثبت [illegible] فوق ونسبت الى الرحى يلزم ان يكون الحجر ولا حيز له
ويلزم من سكونه سكون الرحى ويلزم ان يكون هو ولا مسكنه الرحى وهو
محال قالوا وايضا وكذا السكون لا بد له من سبب فان كان عدم
سبب التحريك لزم ان لا يتحرك اصلا لعدم بعض العلل حتى يعرض
الى مقتضى الحركة وان كان امرا وجوديا فما كان لا طبعه وذلك الجسم او
ارادته او قاسرا او الكل مفروض الفقدان قالوا وايضا عمدة
احتجاج الاخر ان كل ما ماس شيئا في آن لا بد ان لا يفارقه
زمانا وهو فاسد لانا نرى ما ماس الشي ويفارقه من حينه وذلك
اذا دحرجنا كرة على دولاب دائر وفرضنا فوقها سطحا مستويا فانه
اذا تحرك الدولاب ماست الكرة السطح فقط في آن وفارقته من
غير بقاء زمانا احتج الاخرون بان مماسة المتحرك لذلك المنتهى لا
تكون الا في آن وكذا المفارقة ولا بد من ان يكون بين الآنين زمان الآنين م
وليس زمان حركة فهو زمان سكون قالوا وايضا لو جاز اتصال
الصاعدة والهابطة لجاز اتحاد الضدين ولا معنى للاتحاد الا
الاتصال وقد عرفت الضد منهما قالوا وايضا لو كان غاية
حركة الصاعد مثلا ان يتحرك حتى ينتهي الى منتهى ابتداء الرجوع لكان
المهروب عنه بالحركة هو بعينه المقصود بتلك الحركة قالوا وايضا
اذا ابيض الشي ثم اسود متصلا باشتداد ابيضاضه فهو من حيث
انه ابيض هو بياض ومن حيث انه مسود فيه سواد وهو بياض فلزم
ان يجتمع البياض مع قوته وموجه ونحن نقول شي من الحجج لا تم

اما حجج الاولين فنقول على الاولى منها ان الحجر لما ارتفع مع تصاعد
الهواء المندفع بحركة الرحى والا فان ارتفعت فسكون سكونها حال لقائها
الرحى وان لم يندفع فلنا لا استحالة في سكون الرحى للامر ضروري وا
الوجود مثل مقتضيات ضرورة امتناع الخلاء وعلى الثاني انا نختار الا
ان السكون بواسطة امر عدمي هو عدم انبعاث الميل عن القوة المحركة لا
قد عرفت ان القوة المحركة ربما توجد ولا ميل كالشي الساكن في مكانه
الطبيعي وكالشي المقسور فان طبيعته لا يمكنها ان تبعث عنها الميل
لغلبة القاسر فنقول هنا ان القسر وان كان قويا كان غالبا
على الطبيعة محركا للجسم خلاف جهة الطبيعة ثم اذا انتهى ضعفا الى ان كان
مانعا للطبيعة عن فعلها ولكن لم يكن قويا على التحريك فيحصل هناك
السكون لعدم انبعاث الميل عن شي من القوتين ومثل ذلك
مشاهد في نحو المتنازعين في تحريك شي اذا استوت قوتاهما وربما
يكون السكون زمانا بشرط لا انبعاث الميل الطبيعي ونختار ثانيا
ان السبب امر وجودي مستفاد من القاسر فانه يجوز ان يكون كما
انه يبعث عنه ميل محرك كذلك يبعث عنه شي مسكن يقتضي
بقاء الشي في مكانه كما ان الميل يقتضي ترك المكان وعلى الثالثة
بل ان الكرة الطبيعية ليست فيها نقطة حقيقية تماس السطح ونحن
فنقول ان الكرة الحقيقية لا تكون الا محاط كرة اخرى او لا محيط لها
اصلا كما في السموات فلا يكون فيها ما فرضتها مصنوعة ولو سلم فلا نم
انه لا يحصل هناك وقفة على انا نقول لا يجب اما ان يكون بين الكرة

وذلك الصفحة خلاء او ملاء لا يجوز الاول ممن الثاني معقول اذ من الجسم
الذي ملأ ما بين الكرة والصفحة لا في سطح منه تلك الصفحة وهو سطح مسطح
بسيط وسطح الآخر ملاق لتقبيب الكرة فنقول لو لاقت الكرة الصفحة
بنقطة لزم ان يحدث في السطح المستوي من ذلك الجسم نقطة متميزة
عن ذلك السطح وذلك غير جائز على ان هذا التعليل للاحكام الطبيعية
بامور رياضية وهو مع انه خروج عن حد الصناعة لا يثبت المطلوب
لانه انما يثبت الاتصال في الحركات الوهمية ونحن انما نتكلم في الخارج
واما الحجة الاخرى فمعقول اما على الاولى منهما انها سفسطة فان المراد
بآن المباينة ان كان طرف الزمان الذي فيه المماسة فهو آن
المماسة بعينها ولا بعد في ان يكون في طرف زمان فيه المماسة
ونحوها شيء غير الذي في ذلك الزمان وان كان المراد آن يحدث فيه
المباينة فمعقول نعم منه وبين ان المماسة زمان هو زمان المباينة الحاصلة
بعد عدم ثبات المماسة ونحوها اليس كما اول آن يتحقق فيه بل انما يقع
في المدة او الزمان على انها منقوضة بما اذا فرضنا في مسافة حدودا
حدودا بالفعل اما قطعا او عرضا فانه يلزم من ذلك ان يحصل له
عند تعدي كل حد الى حد آخر وقوف وسكون للمعلم الا ان يلتزم
ذلك ويقال ان الحركة على المسافة اذا كانت كذلك ابطأ
منها اذا لم تكن كذلك وكانه حصل له فرق بين ان يكون حدوث
تلك الحدود بالقطع او بالعرض فيلزم ذلك في الاول
الثاني ان المسافة بالقياس الى المتحرك ليست ذات حدود ولان

وفي م

كانت بالقياس الى الكيفيات كذلك وليس بشيء فان المانع
من اتصال الحركة ليس امرا يختلف بالمعالسة بل كلما وجد حد جاء
المانع وههنا قد وجد فقد جاز على الثاني انا لا نسلم ان الاتصال
مطلقا يقتضي التوحد الا ترى ان خطوط المثلث متصل بعضها
ببعض وليست واحدة بل الاتصال على قسمين احدهما موحد وهو
الذي لا يكون معه في المتصل حد مشترك موجود بالفعل والثاني
معرف وهو الاتصال على حد مشترك موجود بالفعل كما في خطوط
المثلث وهذا الاتصال الذي بين الحركتين المفروضتين من هذا القبيل
ولا فساد في اتصال الضدين بهذا الاتصال كما يرى من اتصال
السواد بالبياض وبهذا يندفع الحجة الثالثة فانه انما لزم ان يكون
المبدأ منتهى لحركة اخرى فلا يلزم ان يكون مطلوبا ومهروبا
عنه بحركة واحدة بل بحركتين وعلى الرابع ان المتسود ليس فان
[illegible] بل في زمان طرفه ذلك الآن مع ان البياض
انما لا يجتمع مع القوة على ذلك البياض بعينه ولا استحالة في
ان يجتمع مع القوة على بياض آخر ولما بطلت الحجج من الطرفين
فمعقول ان الحق هو المذهب الثاني والدليل عليه ان كل حركة
فانما يقصد من يطلب تحققه اندفاع ما هو امام المتحرك واحتياج
المتحرك الى قوة مانعة بها وذلك المطل هو الذي يؤدي
المتحرك الى حد والمسافة ما بعده من شيء وتعرضه من آخر ولا
شك ان الوصول الى النهاية لا بد له من علة وهي بعينه العلة

ز عن سمتها الاول ولكنها لا يسمى ميلا الا بالقياس الى مدافعه
ما هو امام المتحرك لا بالقياس الى الاتصال ثم ان هذا الميل لا يلزم
ان يكون موجودا في زمان بل يجوز وجوده في ان اذ لا يقتضى
بعدما وتاخرا كما يقتضيه الحركة ثم ان الميل ما لم يتغير او يفسد لا تفسد
الحركة ولا شبهة فان فساد ميل ليس هو من حدوث ميل آخر
بل ربما يقارنه فاذا احدث حركتان متضادتان من ميلين او لا يجوز ان يكون
ميل واحد محصلا له في حده ومفارقا عنه بل لا بد بعد فساد
الميل الاول من ان يكون ان اول حدوث موهومه موجود وذلك الميل
الاول ان آخر وجوده موهومه موجود والا لم يكن موصلا فقد حصل انان
احدهما الآخر الاول والآخر الاول لا آخر ليس الحركة والا حركة
حتى يكون الحركة في تمام الزمان وفي الان الذي هو طرفه يكون لا حركة
فان كان الميل الاول موصلا زمانا فهو السكون وان كان موصلا
انا نقول ان هذا الان لا يجوز ان يكون هو الان الاول لوجود الميل
الثاني فيه لا يجوز ان يجتمع في طباع شيء في ان واحد اقتضاء شيء ولا
اقتضاؤه فلا بد من ان يغاير الان الاول الان الاخر فلا بد
منهما من ان وهو المطلوب ولا نظن ان الحجر المرمي الى فوق قد يجتمع
فيه الميلان الى العلو والى السفل بل حين الميل الاول حاصل لا يكون فيه
في الميل الاخر او ازال العائق فيه كما في الماء الحار قوة ان
تحدث فيه مبدا احداث البرد او ازال العائق **الفصل التاسع** في
بيان ما هو اقدم الحركات وبيان حصول الحركات الكلية الذاتية والعرضية

من الطبيعية والارادية والقسرية فنقول اولا ان الحركة المكانية
والوضعية اقدم من سائر الحركات اما النمو والذبول فلانه لا بد
فيهما من حركة مكانية للوارد والخارج واما التخلخل والتكاثف
فلانهما لا ينفكان عن الاستحالة واما الاستحالة فلا توجد الا بعد
حركة مكانية او وضعية لان الاستحالة لا يمكن ان يكون موجودة دائما
والا لم يكن استحالة بل لا بد من ان يكون المستحيل قبل الاستحالة
على حال فحدث بعدها حال اخرى ولا بد لحدوث هذه الحال من علة
لم يكن فاما ان يكون لم يكن واصلا الى المعلول ثم وصلت فلا بد لها
من حركة نقلية او وضعية وان كانت واصلة ولم يكن يفعل ثم صارت
بحيث يفعل فقد استحالت فينتقل الكلام الى استحالتها و
ان كانت واصلة ولم يعرض لها استحالة فلا بد لتلك الاستحالة
من علة اخرى على ان كلامنا في الاستحالات التي عن علل جسمانية و
هي انما تفعل بعد ان لم تفعل بالقرب بعد البعد ثم نقول ان الحركة
المستديرة اقدم من المستقيمة لان المستقيمات لا بد ان تنتهي الى
الابعاد فلا بد من ان يتقدمها الحركة المستديرة الوضعية او النقلية
حتى يكون المناسبات المختلفة التي حصلت بها اسبابا لحدوث الحركات
المستقيمة والاستحالات والحركة المستديرة كما انها اقدم بالعهد اقتضاء
اقدم بالشرف ايضا لانها لا توجد الا بعد ان استكمل الجوهر جوهرا
بالفعل ولا يزيل من جوهره شيئا ولا يؤثر في شيء من ذاتياته
وايضا هي تامة لا تقبل الزيادة اصلا وايضا لا يجب فيها اختلاف

حال بالاشد او الضعف كما ان المستقيم الطبيعية شدتها في آخرها
والقسرية تضعف في آخرها وتشتد في وسطها كما قيل وايضا
الجرم الذي لهذه الحركة اقدم الاجرام ومحدد لجهات الحركات
المستقيمة هذا ولنرجع الى ذكر فصول الحركة فنقول ولا ان كل ما يوصف
بشيء اما ان يكون ذلك الشيء له بذاته كالبياض للثلج او
لجزئه كما يقال ان الانسان يرى بعينه وان الحسن سود اي انسانه
او لا يكون متصفا له ولا لجزئه بل الامر مقارنه كما يقال ان البياض
يتحرك اي بواسطة تحرك الابيض فالمتحرك والمحرك ايضا حاله احد
هذه الحالات فمن متحرك لذاته ومن متحرك لجزئه كما يقال للكاتب
انه يتحرك اي يتحرك يده ومن متحرك بالعرض كما يقال للساكن في السفينة
انه يتحرك وهذا القسم على قسمين فان ما نسب اليه التحرك بالعرض اما ان يكون
من شأنه ان يتحرك كالانسان الساكن فيها والمسمار المسمر فيها او لا
يكون من شأنه ذلك كالبياض في الابيض وكذا كل محرك على هذه
الاقسام وقد سلف ثم الحركة الذاتية قد تنبعث عن طبيعة المتحرك
لا عن خارج ولا عن ارادة كنزول الحجر وقد تنبعث عن امر خارج كالقسر
كصعود الحجر وتطلق الحركة من تلقاء المتحرك على الطبيعية والارادية
وقد يخص بالاخيرة والطبيعية والقسرية تجريان في عالم الكائنات الا الوضعية
كما ستعرف فالحركة الطبيعية كالصحة بالبحران الطبيعي وتبرد الماء الحار
والقسرية كتسخين الماء وزيادة في المقدار طبيعية كنمو الصبي وقسرية
كما يحدث بالاغذية المسمنة وذبول طبيعي كما في الهرم وقسري كما

عن ارادته وقصده وقد تنبعث

طبيعية

بالامراض وكذلك كون طبيعي ككون الجنين من النطفة وقسري ككون
النار من القدح وفساد طبيعي كالموت من الهرم وقسري كالموت
من القتل والسم وليعلم ان الحركة لا يمكن ان تبعد عن الطبيعة
وتتخلى عنها فان الطبع امر ثابت قار فلا يكون سببا الا لامر
كذلك والحركة ليست كذلك ثم الحركة تقتضي ترك شيء فالطبيعة
اذا اقتضت ترك شيء فلا بد من ان يكون ذلك الشيء امرا خارجا
عن الطبيعة فالم يعرض هذا الخارج الى الطبع لم تقتض حركة ولا بد من
ان يكون بازاء هذه الحالة الغير الطبيعية حالة طبيعية تقتضي الطبيعة ترك
تلك الحالة متوجها الى هذه الحالة فكل حركة طبيعية لها غاية لو حصلت
ولم يعق عنها عائق انتهت الحركة لانها الا هرب عما طلب بعد ما كان لحركة
طبيعية سكون كل حركة لا يعقبها سكون لا يكون طبيعية فالحركة
المستديرة غير طبيعية كيف وكل حد ووضع تهرب عنه فهو بعينه مطلوب
مرة اخرى ولا يجوز في الطبيعة ان تطلب شيئا وتهرب عنه فهي اما عن
ارادة او اسباب من خارج ويجوز عدم اختلاف مقتضى الارادة
او لم يختلف الدواعي والاغراض والغايات وكانت ارادة
واحدة تبلغ بها الى المراد ولا يبعد في ان يكون الجسم البسيط نفس كما
توهم بعض من كلام المشائين وليس كما توهم فانهم جوزوا ذلك بابا
العناصر فقالوا ان الاجسام العنصرية ما لم تركب وتسقط عنها
من التضاد ولم تحصل الحيوة لاجل التضاد والذي منها واما الجسم الذي
لا يكون له ضد فهو اهل الحيوة واعلم ان الطبيعي قد يقال بالقياس الى ذلك

الامر الذي له الطبيعي وهو يعالج القياس اليه الى طبائع الكل ما عليه
مجرى الخير الذي يجب في الكل على ما بين في الالهي وهذا مثل ان
الارض وان كانت من حيث طبيعتها نفسها تقتضي ان تكون
كرية حقيقة الا ان استعدادها اذا اقترن به طبيعة الكل اقتضى وجود
هذا الشكل الذي لها فهذا الشكل طبيعي لها بالقياس الى طبيعتها
وطبيعة الكل معا وكذلك تصرف الغذاء بحسب تدبير القوة الغاذية
مستنده الى طبيعته واستعداده مع طبيعة الكل واما القسم الاول
من الطبيعي الذي يقال بالقياس الى ذلك الشيء وحده فهو ما يكون
صدوره عن قوة طبيعية تحرك لا بالارادة وهو على نحوين الاول
نحو تحريك الحجر الى سفل والاخر نحو تحريك النفس النباتية النبات
الى الجهات المختلفة فالحركة الطبيعية في هذه المواضع ربما ما تكون
عن قوة في نفس الجسم متوجهة الى الغاية التي لها على الوجه الذي تقتضيه
وعلى النحو من التوجه الذي تقتضيه من غير زيغ عن الحدود والواجب
فما كان من الطبيعة الى غير الغاية الطبيعية فيكون صادرا عن الجسم او
كان الى الغاية الطبيعية من غير الطبيعة كالحجر المرمي الى السفل على خط
منحن او كان لا على نحو الوجه من ان يكون الطبيعي مثلا العوائق
ليست لطبعه وان كان قد يقال لها الطبيعي ايضا مجازا كما يقال
على ما يصدر عن الارادة المتجهة الى وجهة واحدة بالاشتراك وقد
تكون الحركة طبيعية لكن بالقياس الى امر خارج كالاحتراق للحطب
عند لقاء النار والانحدار للبحر عند لقاء القمر طبيعي والله اعلم

الفصل العاشر في بيان الحركة الى الحيز الطبيعي وما يجري مجرى الحيز
من الكم والكيف والوضع يحقق ان المتحرك الى الحيز الطبيعي يقصده
بما هو دفع الاشكال الوارد عليه وبيان ان الحركة الطبيعية انما تنبعث
عن الهرب او عن الطلب يجب ان يعلم ان لكل جسم حيزا طبيعيا تقتضيه قوته
او صورته الغالبة عليه وكذلك قد تقتضي طبيعته كما او كيفا او وضعا
او غير ذلك فان كان هذا الذي تقتضيه الطبيعة من هذه الاشياء
موجودا لا يمكن ان يزول لم يكن له حركة طبيعية فانها انما هي
للعود الى ما زال من احد هذه الامور الطبيعية وان زال او كان في
بدء الحدوث زائلا فان له حركة طبيعية ان لم يعق عنها عائق
كان يعلو الحجر ويسخن الماء ويخلخل الهواء او يكاثف تكاثفا فانها اذا خليت
وطباعها عادت الحجر الى السفل والماء الى البرودة والهواء الى الحجم الطبيعي
وكما ان الصبي والنبات في اول الخلقة قاصر عن كمه الطبيعي فاذا خلي
وطبعه عاد اليه وكما اذا حني القضيب المستقيم فانه اذا خلي وطبعه عاد
الى الاستقامة التي هي وضعه الطبيعي لكن قد يستشكل في الحركة
الى الحيز الطبيعي من ان الجسم المتحرك الى جهة ما يعرض له امور تحركه
الى تلك الجهة والى ذلك المكان الذي هو فيها والى كليهما ولا يمكن ان
يقال ان المقصود بالحركة هو الجهة والا لكان الماء يتحرك الى جهة السفل
فلم يطفو على الارض وكذا الهواء كان يتحرك الى الفلك مع انا
لو توهمنا هواء في حيز النار لرسب ونعلم انه لا يحاول ان يكون في حيز
واحد بحيث يكون للنار والارض حيز واحد لكن الارض تبقى

وكذا النار والهواء والعمق لو كان كذلك لسكناه اذا وضعناه على
هواء احسسنا باندفاعه الى فوق كما نحس منه ولما اذا كان
في الماء ولا يمكن ان يقال انه المكان فان المكان الطبيعي
ليس الا سطح الجسم الذي يحويه فكان اذا خلي ما فقد رفع للارض لانه في
سطح الهواء وهو مكانه الطبيعي وكانت النار المصعدة تطلب
ان يشتمل عليها سطح الفلك وهو محال ولا يمكن ايضا ان يقال انه
الكلية والا لكان الحجر المرمي الى فوق لا يصل بشغبها ولا يزل فان اتصال
بالكل ههنا اقرب وكان اذا توهمنا ان كرة الارض قد صعدت
وكان ههنا حجر صعد اليها الحجر فاما ان يكون الحجر بحيث يتميز بطبعه
جهة عن جهة وهو محال او لا بل يكون الكلية هي الجاذبة له فلا يكون حركة
صادرة عن طبعه وكانت القطعة الصغيرة من الارض اسرع
حركة من الكبيرة فان الجذب اليها اسهل والحس يشهد بخلافه فبقي ان
يقال ان الحركة الطبيعية تطلب الحيز الطبيعي وتهرب عن غيره لا مطلقا
بل مع ترتيب مخصوص من اجزاء الكل ووضع مخصوص بالنسبة الى
محدد الجهات فهذه هي الغاية الحقيقية والجهة انما تطلب لكون هذا
المعنى فيها وكذا الكلية فمتى فقد اجزاء هذا المعنى تحقق الهرب والحركة احد ما
وطلب ما فقد كان كون الترتيب طبيعيا دون المكان كالهواء
الذي استقر في جوف الاجوف ولذلك انما شغل الماء من اسفل
وما ذاك الا لان الهواء يهرب عن المحيط الغريب فيستبدل الماء
او كان العكس كهرب الماء الموضوع في الهواء لان مكانه ليس الا سطح

الهواء وهو حاصل الا ان الترتيب الطبيعي غير حاصل بقي الكلام في
ان الحركة منبعث عن الهرب او عن الطلب فنقول انه لولا الطلب
لم يتعين للهرب جهة الهرب بل لا بد من ميل وطلب مخصوص يتحدد دون
جهة فكان ان الماء انما يبرد والشيء ليبرد في نفسه كذلك لا يحدث ميلا
وانه فاعله فيما يوجه من الاجسام الا وفيه في نفسه ميل لذلك ترى
الماء اذا اشتدت سخونته احترق وصعد مع بقاء الصورة المائية
فلو كانت الصورة المائية بنفسها تقتضي التبرد والنزول لزم
اجتماع قوتين مختلفتي الاقتضاء فيه وهو محال فقد تبين ان الصورة
المائية معنى ان لا تقتضي التبرد والنزول الا بتوسط شيء قد بطل عن
البرودة وهو عروض هذا العارض وهو الميل ولا يمكن ان يقال ان الماء انما يخف
لمخالطة اجزاء نارية هي التي تصعد حتى الماء بالذات واعلى طبيعته
او لو كان كذلك لكنا اذا اطفأنا الماء والدهن كان الدهن
اقرب صعودا لانه اقبل لمخالطة النار والاستحالة والسائل [illegible] انا
نسلم ان تحرك بعض الاجسام الى خلاف جهاتها الطبيعية قد يكون
بمخالطة غالب كما يكون [illegible] لكنا نقول ان هذه الاجزاء
النارية التي تصعد لم لا ينفك عن اجزاء مائية لا سبب لذلك
الا ان الماء صار بالعرض مائلا الى ما يميل اليه النار وهو المطلوب

الفصل الحادي عشر في اثبات ان لكل جسم حيزا طبيعيا وشكلا طبيعيا
وقد علم ان كل صفة للجسم لا بد ان يكون [illegible] الحيز الطبيعي بالنسبة
الى كل الجسم واجزائه وسائر [illegible] البسيط والمركب فاعلم ان كل صفة لجسم

لا ينفك عنها لا بد ان يكون منها له شيء طبيعي وذلك مثل الحيز اذ لا
جسم الا وله حيز اما مكان او وضع والشكل لان كل جسم متناه وكل متناه
له شكل وذلك لان الواقع بالقسر امر عارض بسبب طارئ يمكن
خلو طبيعة الجسم عن ذلك السبب فاذا فرضناه خاليا عن كل سبب
خارجي يوجب له شكلا او حيزا فلا بد من ان يكون له شكل وحيز ولا
يجوز ان يستند الا الى طبيعته فيكون شكله وحيزه طبيعيا ومن
الاجسام ما يسهل العسر فيزول عنه ما اقتضاه طبعه بعروض القاسر
ومنها ما لا يسهل فلا يزول عنه لا يقال نحن ان يكون متحفظا
بالقواسر بان يكون الجسم بحيث لا ينفك عن قاسر يوجب له شكلا او حيزا
فاذا زال قاسر حدث قاسر آخر وكذا لانا نقول ان الاعراض
التي لا تلازم الجسم سواء كانت بالمقايسة الى اجسام اخرى كالمحاذاة
والموازاة ونحوهما او لا لا شبهة في انه لا يمكن ان لا يخلو عنها جسم
والا لم يكن اعراضا بل صورا والقاسر من هذا القبيل فانه لا يقوم
مع الجسم فاذا نظر الى طبيعة الجسم فلا يحتمل ان يكون ولا قاسر يحصره
على شكل او حيز ولا يمكن خلوه عن الشكل والحيز فلا يستند شكله
وحيزه الا الى طبيعته وهو المطلوب فان قيل ان الارض جسم بسيط
فصلي يقتضي طبعه اليبس فلا بد على ما تقدم ان يقتضي بطبعها شكلا
ولا بد ان يكون الاستدارة لانه بسيط معقول لا يخلو ان اليبس
الذي هو له مقتضى طبعها اما ان يساعد طبعه على انحصار ذلك
الشكل او لا وعلى الاول يلزم ان يكون اذا سلب عنها الشكل

المستدير عادت الى استدارته وليس الامر كذلك وعلى الثاني
ان لم يكن مانعا من مقتضى الطبع الذي هو الاستدارة لزم ما لزم
على الاول وان كان يحول بينها وبين مقتضى طبعها الذي هو
الاستدارة لزم ان يكون طبيعة واحدة يقتضي شيئا ويمنع
منه وهو محال قلنا ان مقتضى اليبس هو حفظ الشكل على اليابس
حفظا وهو اي شكل يكون فاذا زال الشكل الطبيعي وليس للطبيعة
شعور بالزوال فمقتضى الطبع ان يحفظ ذلك الشكل الذي عرض
ان هو حتى انه لو عاد الى شكله الطبيعي لما تم مقتضى طبعها الذي هو حفظ الشكل
ولا فساد في ان يكون الطبيعة في حال عارض يقتضي امرا مناقضا
لما تقتضيه حال كونه سالما كما انها تقتضي السكون او تخلى الجسم
وطبعه واحد كما اذا ازيل عن مكانه لا يقال ان الارض لو اقتضت
الكروية لكان اذا استحال جزء هضى الى الارضية لكان شكله الكرة
وليس كذلك لانا نقول ربما يكون له من الاستحالة موانع عن ذلك
وقد يختلف الاجزاء في الاستحالة تقدما وتاخرا هذا **وهم** انه لا يجوز
ان يكون الجسم واحد مكانان الا على سبيل ان لمكان واحد للاجزاء
بالقوة اذا امكن الجسم فاي من تلك الاجزاء كان في مكانه الطبيعي
ولما تخصص بعضها دون بعض بالوثب وذلك لان مقتضى
الواحد بالشخص لا يكون الا واحدا بالشخص واذا كان جسم متشابه
الاجزاء تحرك الكل حال احتياز الاجزاء لان مقتضى طبيعة هذه الجملة
هي بعينها جملة مقتضيات الاجزاء فهذه الجملة بمنزلة خير واحد شخص

لكل جزء منه جزء من ذلك الجسم اما لانه كان اول حدوثه في ذلك
الجزء او لانه كان اقرب اليه من سائر الاجزاء ههنا فان قلت لماذا
توهمنا ان نارا في مركز الارض انه يمكن بالطبع وهو محال التحرك
فالي اية جهة وجميع الجهات بالنسبة اليها على السواء لا شيء منها
اقرب اليها من شيء قلنا بل يمكن بعضه لا انها ح بعضي ان
يعرج عن وسطها وسطا الى جميع الجهات والانعراج انما يكن
بصعود شيء فيها والانخلاء وسط والصعود لا يمكن بدون التحرك
والحركة يستلزم الانبساط من جهة دون جهة وهذا الفرض
عارض عن الطبع فان الطبع اعني امرا احد استحال الامر عارض
ولا بعد في ذلك هذا هو الكلام في الجسم البسيط واما المركب
فان كان عن بسيطين فلا يخ اما ان يكون احدهما غالبا على الآخر
او مساويا فعلى الاول مكانه مكان الغالب وعلى الثاني
فان لم يحج الى السلطان في رجوعهما الى مكانيهما الى ان تحركا
سوى حين تفرقا ولم يحصل الا بالقسر وان احتاجا الى التواحد
فكل واحد منهما الآخر فاستقرا في البين قرارا الى ان يحصل
معنى فيكون مكانه مكان الغالب وان كان عن اكثر من
بسيطين فان كان عن اربعة فحكمه حكم ما عن الاثنين وان
كان عن ثلثة فاما ان يكون احدها غالبا على الباقيين فيكون
مكانه هو الطبيعي او لا فيغلب السلطان اللذان مكانهما
في جهة على الآخر فيستقر الجسم من مكانهما فيما هو اقرب الى مكان

الذي ركب منه لان جذب ذلك البسيط الواحد الذي حيزه في جهة
اقوى من جذب البسيطين وجذب البسيط الآخر من البسيطين الذي هو
ابعد من مكان المركب مساو بان هذا ولكن عسى ان يكون لا بد
في المركب من قد يصير حتى لا يمكننا ان نحرك الاجسام التي فيها
جزء غالب تفرق الاجزاء ويمنعها عن التفرق والحركة الى احيازها
او عسى ان يكون البسائط قد تصيرت حتى لا يمكننا ان نحرك الاجسام
الى مساواة من كلها فلا يتم لها فعل وتحريك الى امكنة كلها او
عسى ان يكون في المركب قوة اقوى من قوى البسائط فيكون له مكان
تقتضيه قوته **الفصل الثاني عشر** في ان كل جسم فان فيه طبيعة مبدأ ميل الى
حركة في المكان او الوضع وان ما فيه مبدأ الحركة المستقيمة ليس فيه مبدأ
الحركة المستديرة فنقول ان كل جسم فاما ان يقبل الاشتغال عن حيزه
الذي هو فيه بالقسر او لا فان قبل فاما ان يكون في جوهره ميل الى حيزه
او لا لا يجوز الثاني اذ ما من جسم الا وله حيز طبيعي والحصول فيه
دون غيره من الاحياز الجسمية لا تشترك لها بين الكل بل لان
فيه مبدأ او ما معده نحو هذا الحيز ثم ان هذا الجسم لما كان بما هو
جسم غير ممتنع من ان ينفصل عن حيزه الطبيعي ولا يجوز ان يكون فيه قوة
تقتضي حيزا آخر غير ذلك الحيز اذ لا يجوز ان يجتمع في جسم واحد بسيط
الاجزاء قوتان متضادتان لان القوة لا معنى لها الا مبدأ الفعل
فاذا اجتمع فيه طبيعة قوتان متضادتان لزم ان يصدر عنه طبيعة
فعلان متضادان ان لم يعق عن ذلك عائق وهو محال تحقيق

ان الجسم اذا كان فيه مبدأ هو التحيز في حيز معين لم يجز ان يكون
مقتضيا لحيز آخر بطبعه وشأن القوة انها اذا لم يعق عنها عائق
صدر عنها الفعل فاذا زال القاسر الجسم على الخروج من حيزه لزم ان
يتحرك الى ذلك الحيز فقد تحقق ان في كل جسم يمكن ان يعقل عن حيزه
مبدأ ميل حركة الى حيزه وايضا ان نقل جسم ليس وصل الى آخر لزم ان
يقع نقله في آن ويكون النقل مع المانع المدافع مثل النقل بدون
المدافع كما كان فرضنا في باب الخلاء بعينه والكل محال فاللازم
ان الاجسام التي فيها ميل من الثقيلة والخفيفة كلما ازدادت ميلا كان
قبولها للتحريك القسري ابطأ فان نقل الحجر العظيم ابطأ من نقل الصغير
ودفع الهواء الكثير في الماء ابطأ من دفع الهواء القليل ولا ينتقض ذلك
بحو الجوز والتبن فانها اذا رميت لم يبعد مرماها كما يبعد مرمى الحصاة
لان السبب في ذلك ليس ان قبولها للتحريك القسري ابطأ بل لانها
لصغرها وضعفها لا تقوى على دفع ما يمانعها من اجسام من الهواء
مع انها سريعة الاستحالة الى البطلان كما ان الشرارة من النار
تطفأ سريعا كما ان بعض الاجسام لا تقوى على خرق الهواء من
التخلخل وتداخل الهواء فاذا اعتبر الثقل والخفة في الجسم المقسور
عري عن الاشياء الاخرى فانه كلما كان اكثر ميلا اثقل او اخف كان
قبوله للقسر اعسر وابطأ فيتفاوت الزمان والمسافة على حسب التفاوت
في الميل فكلما ازداد الميل نقصت المسافة وزاد الزمان وكلما
نقص الميل انعكس الامر فاذا لم يكن في المقسور ميل وكانت حركته

القسرية في زمان لزم ان يساوي حركة ذي الميل الذي لا
ازيد من هذا الزمان وايضا المقسور يختلف عليه تأثير القوي والضعيف
فانه ان كان المؤثر قويا طاوعه سريعا وان كان ضعيفا والمدافع وفيه
لا يكون الا عن امر يقتضي كون ذلك الجسم على حالة وهذا هو المبدأ
الذي نحن فيه واما ان لم يقبل الاشتغال عن حيزه فمعقول لا بد من ان
يكون له فيه زائدة على جسميته به يثبت في حيزه ويلازمه ويحفظه وهي
مبدأ الحركة بيان ذلك ان له وضعا ما بالنسبة الى ما يحويه او يحوي
به او اليهما فاما ان يكون ثبوت هذا الوضع له عن حق في ذاته او عن امر
خارج عن ذاته لا يجوز الاول لان نسبة كل جزء منه الى كل جزء
من حاويه ومحويه على السوية ليس قرب شيء من اجزائه الى شيء منها
اولى من قربها الى غيره وقرب غيره اليه فلا بد من ان يكون عن
امر خارج فهو مبدأ به بحيث يقبل الاشتغال عن هذا الوضع الى وضع
آخر وقد عرفت ان كل قابل للنقل من مكان او وضع ففيه مبدأ حركة
وميل طبعي ولا يمكن ان يقال ان اختصاصه بوضع معين من قبل
اجزاء الاجسام فان كل جزء يفرض فهو مخصوص باللصوق والقرب بجزء
من جزء ومكان ووضع محاذاة فكل ما تقولونه في هذا الاختصاص
نقوله في الجسم المفروض لانا نقول هذا الاختصاص لان ذلك
الجزء خلق وجوده هناك اما ان يكون الطبعي والقسري فهو عن
طبع مقترن بمعنى مخصص والجزء قابل لان يزول عنه هذا الاختصاص
فلا يمكن ان يقال مثلا في الجسم المفروض فانه فرض انه لا يمكنه

ان تفارق ما فرض اختصاصه به من الوضع فهل يمكن ان يقال شيء
في الجسم انما اختص لانه اتفق وجوده فيه فقد ثبت بجملة ما ذكرناه
ان كل جسم يمكن ان يطرأ عليه امالة وتحريك من سبب خارج عن
طبعه فان في طبعه ميلا متقدما او مبدأ حركة سواء كان ذلك
السبب قاسرا او نفسا لذلك الجسم فان كل ما قلناه في القاسر جار
في النفس وقد ثبت ان كل جسم طبيعي فان فيه مبدأ حركة فان قبل
الانتقال المكاني ففيه مبدأ حركة مستقيمة والا ففيه مبدأ حركة وضعية
مستديرة واعلم انه لا يجوز ان يكون في جسم واحد مبدأ ميل مستقيم
مع مبدأ ميل مستدير لانه عند ما يتحرك بالاستقامة لا يخلو اما ان يكون
له مبدأ الميل المستدير او لا فاما ان كان له فهو حين يحصل في مكانه
الطبيعي اما ان لا يكون له مبدأ ميل مستدير او يحصل فلا يكون مجوزا
له بل يعرض له حين يوافي مكانه الطبيعي بسبب مماسته لذلك
المكان على وضع مخصوص فيكون المماسة له والحصول فيه سببا له
ولا يمكن ذلك اولا فتعطل ان يكون الحصول في الحيز موجبا للميل
عن نحو من الحصول الى نحو آخر منه مثله سواء كان الايجاب
بتوسط وليس لك ان تقول ان الاستدارة تعرض من نفس
ذلك الجسم فهي التي مبدؤها الارادة والقصد لما عرفت من ان
القسر انما يتحقق لا وهناك مبدأ ميل طبعي عائق للامر ان يكون الحركة
صادرة عن جهة لا لغرض لازم للطبيعة لا تنفك عنها فان قيل لم لا يجوز
ان يقتضي طبيعة جسم ان يتحرك تارة ويسكن اخرى عن مكانه الطبيعي لكن

بتوسط الطبع او لا

قوي وهو اذا حصل فيه فلم لا يجوز ان يقتضي الحركة المستقيمة تارة وهو اذا
خرج عن مكانه والمستديرة اخرى وهو اذا حصل فيه قلنا ان الجسم
هناك لم يقتض الحركة والسكون حقيقة بل انما اقتضى اينا معينا ثم
مقتضاه على الحالين واحد واما الحركة بالاستدارة فهي بنفسها
تكون موجبة وان قيل انها بطبيعتها نفسها هي الموجبة والمقتضاة
بالطبع بل الطبع يقتضي وضعا اذا حصل اقتضى الحركة لزم ان يكون
للجسم وضع طبيعي كما ان له اين طبيعي وقد عرفت فساده فقد وجب
ان يكون مبدأ الميل المستدير ثابتا للجسم ولما فرض كونه خارجا
عن مكانه الطبيعي كان يقتضي بطبعه الحركة الى مكانه بالاستقامة
والحركة بالاستدارة وهي منافية للتوجه الى المكان فلزم اقتضاؤه
امرين متقابلين وهو محال وليست الاستقامة والاستدارة من
قبيل المتقابلات التي يصح ان يمتزج فيحصل متوسط من الاطراف
فان الامتزاج انما يكون في متقابلين يقبل كل منهما الاشتداد
والنقص حتى يحصل امر في البين يكون وحدانيا مغايرا للطرفين
وليست الاستقامة والاستدارة كذلك حتى ان المستقيم يستدير
قليلا قليلا الى ان يحصل له الاستدارة او بالعكس بل المستقيم
اذا استدار فانما استدار دفعة واحدة وكذا العكس واذا
كان شأن الاتصاف بالاشتداد والنقص كانت القوة عليهما ايضا
لا تقبل الاشتداد والنقص لان فرض شيء من المستقيم مستديرا
فلا يكون ذلك على سبيل الامتزاج البتة هذا وقد ظهر بما ذكرناه ان

ان المحدد للجهات فيه مبدأ ميل مستدير لانه لا يفارق حيزه
وليس فيه مبدأ ميل مستقيم لانه لا يجتمع مع الاول والاجسام الاخر
التي فيه اذا اعتبرنا الجهات الطبيعية لها ثلثة اصناف من الحركات
الى الوسط وعن الوسط وحول الوسط واذا اعتبرنا الجهات الغير
فلا حصر لها **الفصل الثاني عشر** في الحركة بالعرض قد عرفت ان
من الحركة ما هي بالعرض اي تنسب الى غير المتحرك لمقارنته لا لحصول
فيه تلك الحركة وقد عرفت ايضا ان المتحرك بالعرض على وجهين
اما ان يكون من شانه ان يتحرك مثل الحركة التي لمقارنه او لا فالاول
مثل الشي الموضوع في الصندوق والشخص الجالس في السفينة هذا في
الحركة الاينية وفي الوضعية مثل ان نفرض كرة في كرة وقد التصقت
بها مسامتة او نحوها او بالطبع فاذا تحركت الكرة الخارجة حركة
بدلت بها اوضاعها بالنسبة الى المحيط لزم الكرة الداخلة
ان تبدل اتباعا لها ولكن بالعرض فانها بالحقيقة لم تبدل وضعها
ولم تبدل نسبة اجزائها الى محيطها الذي هو الكرة الاولى هذا
ان اعتبرنا الوضع باعتبار المماسات حسب دون الموازيات
والمحاذيات والا كانت هذه الكرة ايضا مبدلة وضعها باعتبار
الموازات التي بالنسبة الى محيط الكرة الاولى بل كان مبدل
عليها الوضع بحسب الكل فلم يبدل الوضع بحسب المحيط فقط ومن
هذا القبيل حركة الذر بواسطة حركة الفلك فانها ليست بالقسر
او لا وجه لقسر الفلك لها على الحركة اذ ليست مما يواجه الفلك

في حركة وممانعة حتى يضغط في حركته الى دفعها ويحركها مع تحركه
ان يتحرك من فوقها من دون ان يعرض لها زوال الاتصال
لكنها كانت متصفة بطبعها بحيث ان كل جزء منها يفرض كان
في الفلك جزء معين هو له مكانه الطبيعي فمن اجل هذا تحرك
بحركة الفلك كانها تحرك الى مكانها الطبيعي ولو كان لها مصا
مكانه الطبيعي على الوضع الطبيعي بحيث لم يكن فيه مع شي من الميل
والرجحان ولم يكن اسفل متفاوت الاجزاء نتوا وغورا لكان
تحرك بالعرض تحرك الهواء تحرك النار بتحرك الفلك ولكن انما لا يتحرك
الى تمام اجزاءه بموج ما فيه فوق دون ما تحته لما ذكرنا ولان الهواء
ايضا لم يبق على ما هو له بالطبع بل تميز له بسبب الجبال والوهاد
بعد الطرد اندفاع ما قبل ان حركة النار ان كانت قسرية فهي دائمة
وهو دوام القسر خلاف ما قررتم وان كانت طبيعية وفي طبعها
الميل الى العلو فاجتمع فيها مبدأ ميل مستقيم مع مبدأ ميل مستدير
وهو ايضا خلاف رايكم ولما الثاني في اي معنى ما لا يكون من شانه الحركة
فهو ما يكون مقارنته للمتحرك مقارنة الصورة للهيولى والاعراض
للاجسام بحيث ولا يكون له في نفسه اين ولا جهة ولا يمكن ان
يشار اليه ولا يكون له وضع ولا حيز فاذا ثبت في شي من جسم
ونحوه عرض له مثل وضع الجسم واينه وجهته وامكن ان يشار اليه بواسطة
فاذا تبدلت حال محله من تلك الحالات تنسب اليه ايضا تبدل مثل
تلك الحال هذا والنفس ان كانت صورة منطبعة في البدن كانت

حالها حال الصور والاعراض في ان البدن اذا تبدلت حال من
احوال لزم ان يتبدل حالها ايضا وان لم يكن صورة منطبعة فلا
يلزم بعد ما سعر البدن بوجه فان سئل لم يقال للنفس انها متحركة
بالعرض بواسطة حركة البدن ولا يقال لها انها مسودة بالعرض
بواسطة تسوده قلنا ان التحقيق يقتضي ان يكون الامران سواء في
صحة الاطلاق او اعرض السواد في الذي يجعلونه محلا للنفس لكن
لما كان استعمال مادة النفس اظهر من استحالته كان نسبة الاول
اليها اوقع في العادة من الثاني وذلك لان الجسم اذا انتقل عن
مكان اشاره الى مكان اشاره اخرى حكموا بانه زال كل ما معه
وان لم يكن محسوسا بخلاف ما اذا اسود الجسم فانهم لا يلتفتون الى
حصول ما لا يحس معه وذلك لما تقرر في وهمهم من ان كل
موجود فهو في حيز محسوسا او غير محسوس بخلاف التسود فانهم لا
ينسبونه الا الى الحال له هذا ولما علمت ان الحال في الاين والوضع
مقيس عليهما ضرورة فالسواد وشبهه لا يقال للشي انه يسود بالعرض اذا
كان يسود ما يقارنه او يخالطه او جسم معروض له او جسم موضوع
الذات ويخالفه بالاعتبار كما يقال ان البنا يسود وليس
بجوهر من حيث انه بنا يسود او شي عارض له كما يقال ان السطح
هو الذي يسود بالذات والجسم انما يسود بالعرض الفصل الرابع عشر
في الحركة القسرية والتي من تلقا المتحرك اما الحركة بالقسر فهي حركة
خارج عن المتحرك وهي اما ان يكون مضاده لمقتضى الطبع الطبع

كحركة الحجر فوقا ولا كحركته على وجه الارض وفي الجسم قد يكون حركة قسرية
كزيادة مقدار تكون بالورم وبالسمن المجتلب بالادوية وكالذبول
الذي بسبب الامراض واما الذي بالسن وهو قسري بالنسبة الى
طبيعة البدن طبيعي بالنسبة الى الطبيعة الكل وكذلك الموت الاجلي دون
القتلي والمرضي فانهما قسريين اصلا ويشبه ان يكون الصحة بالبحران
طبيعية وبغيره قسرية ثم الحركة المكانية القسرية قد تكون بالجذب
وقد يكون بالدفع وقد يكون بهما كما في التدوير العسري واما الدحرجة
وربما كانت عن سببين خارجين وقد يكون عن ميل طبيعي مع جذب
او دفع خارجي واما التحميل فمعناه ان يكون من الحركة بالعرض وقد ذكر
في الحركة بالقسر مع مفارقة المحرك كالمرمي فاختلفوا فيه فمن قائل ان
الهواء المدفوع يرجع الى خلف المرمي فيلتئم هناك كاليسا بالقوة فيدفع
المرمي ويضغطه وقائل ان المحرك افاد المتحرك قوة تثبت فيه مدة
الى ان تبطل بكثرة المصاكات والمدافعات فتعود القوة الطبيعية
وقائل بان الدافع كما دفع المرمي دفع الهواء فذلك الهواء الذي
يحمل المرمي معه ثم قال وليس ذلك بامر مستعظم فان الصوت العظيم
ربما ادى انقضاض الجبل وصوت الرعد ربما يهد الابنية الشديدة ويقلع
الصخور الصم ويفتت الجبال وربما فتح القلاع المبنية في القلل
بتكثير البوقات قال وكيف يمكن ان يقال ان الهواء التام ما
انما ضغط ما قدامه وما سبب حركة الى قدام حتى يضغط
ما قدامه والنفس كيف يمكنا ان نقول ان المحرك افاد المتحرك قوة

املك القوة طبيعية ام عرضية والاول ظاهر البطلان ع على الثاني
فنقول انكم تجعلون القوة المحركة للنار الى فوق صورتها النوعية
فكيف يصح لكم ان تجعلوا هذه القوة تارة صورة وللقوى عرضيا
وايضا لو كان الامر كذلك لكان الفعل اقوى في اول الحركة
ثم تأخذ في الضعف وليس الامر كذلك بل اشتداد هذا الفعل يكون
في الوسط واما علة الاشتداد على ما قلناه فهي ان الهواء الطف
فيزداد سرعة وقوة نفوذ ومن قال بالتولد قالوا تولد عن حركة
حركة وبعد اعتماد اعتماد وذلك من طبع الحركة والاعتماد وقالوا
ولا فساد في ان يحدث عن الاعتماد حركة ثم يبطل فيحصل سكون
ثم يحدث حركة اخرى وهذا القول اردأ الاقوال فان كل حادث
بعد ما لم يكن لابد له من علة فان كانت العلة موجودة لزم
ان توجد الحركة الثانية مع الاولى وان كانت علة بعدهما لم
توجد الحركة الثانية وان كان عدمها مع بقاء الاعتماد علته
فلم تجوزون السكون مع تحققها وانتفاء المانع من الحركة وان
كان الاعتماد انعدم وحدث اعتماد آخر فالكلام فيه
كالكلام في الحركة ونحن نقول ان الصحيح هو القول بان المحرك
يستفيد من المحرك ميلا والميل هو الذي نحسه ونحن نمانعه
اذا حاولنا ان نسكن الطبيعي بالقسر والقسري بقسر آخر واما
من قال بان الهواء يندفع فيندفع معه المرمى فنقول عليه
ان الكلام في الهواء مثل الكلام في المرمى فانه لا يخلو اما ان

يتحرك الى ان فارقه المحرك او لا بل يسكن فان كان يسكن فكيف
يحمل المرمى وان كان يتحرك فما سبب حركته ولا نغلط ان الحركات
تتتابع في الهواء فتحمل جملة هذه الاهوية المرمى لان هذه الحركات كلها
ان وجدت حين حرك المحرك ثم زالت كان ذلك محالا ولكنها
تحدث اولا فاولا بعد زوال الفاعل فيصير المحرك سببا لها لانه من سبب
لغوا ان كان الهواء اسرع حركة لزم ان يكون نفوذه في الحائط — وايضا م
اشد من نفوذ السهم مع ان الهواء يحس بتدفع مصادمة الاشياء
العظيمة وان قالوا ان الهواء الذي على النصل يحس و الذي على
فوقه تعتمد على قوته وهو الذي ينفذ السهم لزمهم ان يكون السهم — ابتنى هو خلاف زعمهم ١٢ منه م
ابقى لو كان ابقى لم يكن لما يليه من الهواء قوة ان يدفعه
فينفذه في الحائط بل لا بد له من دافع خارج فاذن ليس كل بعده
في الهواء ما ان يحمله ويصدمه وان كان السهم هو الذي يحدث
الهواء حد ما يحصل قوة على دفع جاذبه لزم ان يكون المجذوب
اشد تحدرا من الجاذب المقارن له ثم هذه الشدة ان كانت
قوة وميلا جاء ما ذكرناه وان كانت بحجم والمسافة لزم ان
يزول بزوال سببها الذي هو الملازمة وليس ههنا كذلك
وايضا فما بال الهواء يقوى على نفوذ السهم وحمله واذا وقع في ذلك
الهواء بعينه شيء اخف من السهم نقول على ان يحمله ولم يصعده
كالسهم بل نزل الى تحت وايضا ان كان نفوذ السهم بقوة الهواء
فما بال بعض الاهوية ترى اغصان الاشجار تحركها ولا تحمل السهم اذا

الكسر م

وضع فيه ثم انه يجوز ان يكون الهواء الذي يحمل الحجر حدا ان يكسر
ما يحاذيه من الاجسام الضعيفة وليس كذلك واما ما اوردوه
من حديث الاشتداد في الوسط فنقول لا ما قالوه ينفع ولا ما
علمناه يضر لان التخلخل الحاصل ان كان في الهواء ان فيه المتصل
فهو كلما تخلخل ضعف قوامه وقوته فكيف يكون سببا لاشتداد
الحركة وان كان في الهواء المنفوذ فيه فلا وجه لذلك فانه ان
كان الحاك والمحكوك واحدا عمرا او كان احدهما واحدا صح انه
يقوى المحاكة في الاشياء لان المحاكة موجبة للسخونة فاذا كان المحاك
واحدا ازدادت سخونته فكانت اقوى على التاثير وكذا اذا كان
المحكوك واحدا كان بكثرة ورود الحاك عليه يتلطف فيقوى
قبوله التاثير واما هاهنا فلا الحاك باق ولا المحكوك بمنزلة بل
كل جزء منها يحاكه جزء من الهواء ويعبر بالمحاكة الجزء الآخر بل هذا الاشتداد
انسب بما قلناه لان المحاك ح هو المرمى فهو بعينه يرد عليه
محاكات كثيرة ويمكن ان يقال انه كلما ازدادت المحاكات
ضعفت القوة ولكن يتداركها التلطف الحاصل بالمحاكة الى
ان تضعف المحاكة عن ان تتدارك ضعف القوة هذا واما الحركة
من تلقاء المتحرك فقد اختلفوا فيها اختلافا فالطبيعية
يقتضي الموضوع بالطبع ان يتحرك بغير تلك الحركة ولا يكون تلك
الحركة عن سبب خارج فيه يدخل النبات ويخرج الفلك مع ان
هذا القائل يدعي دخول الفلك واشترط بعضهم مع ذلك ان

يخرج م

اخذ م

مرشانه ان م

يكون له ان لا يتحرك فان مطلقا يخرج الفلك وان حصل له ان
لا يتحرك او اشار من غير ان يشترطا ان الشيء دخل ولم
يشترط بعضهم فيها الا الصدور عن الارادة **الفصل الخامس عشر**
في احوال المحركات والمناسبات بينها وبين المحركات ان المحرك
كالمتحرك اما محرك بالذات واما بالعرض وما بالعرض قد عرفت
اقسامه واما المحرك بالذات فاما ان يكون محركا بواسطة كالنجار
او بغيرها والاول اما ان يكون له وسائط او واسطة واحدة
والوسائط التي لا يتحرك بنفسها شيئا الا اذا حركها غيرها فان
كانت متصلة بمحركها كاليد سميت ادوات والا كالقدوم سميت
الات وقد لا يفرق بين الاثنين والتي تحرك بنفسها ولكن
لما ينبعث تحركها فالاولى ان يكون مسددا لتحريكها مع ان المحرك
اما غاية كالمحبوب او ضد غاية كالمهروب ثم المحرك اما ان يحرك
بان يتحرك او لا به ولما لا بد من ان ينتهي الاول الى الثاني
لما ان الاجسام متناهية فلا بد من الانتهاء الى اول محرك
متحرك لمطلبه بمبدأ وحركة هذا المحرك اما ان يكون في ذاته او مباينا
له فان كان الثاني وقد علمت ان كل جسم فيه مبدأ حركة فهذا
المباين اما ان يحرك على وفق تحريك المبدأ الذي فيه او لا فعلى
الثاني يكون قاسرا جسما او غيره وعلى الاول اما ان يصدر الحركة
عنهما معا وليس لذلك المبدأ وحده ان يحرك فكيف يكون مبدأ
الحركة او له ان يحرك وحده فلا يكون ذلك المباين محركا

سبيل المزاولة للحركة بل يكون تحريكه اما بانه الذي اعطى تلك
المبدأ او اعطاه قوة معاضدة له او بانه حاله للحركة او مقصود بها
وقال قوم ان جاعل المادة نارا هو المحرك للنار الى فوق لانه الذي
جعلها تامة الاستعداد لتلك الحركة ونحن نقول انك تحققت
ان مبدأ الحركة هو القوة التي بها تتحرك فواهب الصورة انما
يكون محركا بتوسط الصورة واما الصورة فهي محركة بذاتها ولا
يلزم من كونها محركة للمادة والكل ان يكون محركة لذاتها لان
الكل ليس ذاتها نعم يتحرك ذاتها بالعرض بتوسط حركة الكل هذا ولما
كان هناك حركة دائمة ما دامت السماء فهناك محرك غير متناهي القوة
غير جسم ولا في جسم واما المناسبات بين المحرك والمحرك فنقول اذا
حرك محرك شيئا في مسافة في زمان فلا يلزم ان يصح ان يحرك
نصف ذلك المحرك ذلك المتحرك شيئا من المسافة في شيء من الزمان
كما ان سفينة يحركها مائة نفس كل يوم فرسخين ويمكن ان يحركها خمسين نفسا لا يمكن
ان تحركها شيئا كما انه يحصل من صخرة جاورس صوت ولا يحصل
صوت من جاورسة ويحصل ثقبة في صخرة بعدة قطرات ولا يحصل
شيء بقطرة نعم عسى ان يحصل بقطرة استعداد لحدوث الثقبة بابطال
صلابة وكذلك بعض المحرك اعداد تخصص ما في ذات المتحرك
وهكذا كلما ازداد من ابعاض المحرك شيء ازداد نقصان الميل او ازداد
الاستعداد للميل الغريب وكذا كلما ازدادت القطرات ازداد
استعداد الصخرة للثقبة حتى يحصل الميل الغريب والثقبة اذا حصل

السبب الموجب بكماله وهذا انما يمكن في بعض الحركات ومنها
ما اذا اجري لم يبق معه قوة بوجه كالحيوان واما اذا انضعف
مسافة المتحرك فهل يلزم ان تحركه المحرك في ضعف المسافة الكل قد
يتوهم ذلك وهو بالحقيقة غير لازم فان المحرك الطبيعي تضعف
بتضعف المتحرك فليس هناك تمام المحرك باقيا حتى يحرك
ذلك المتحرك في ضعف تلك المسافة وان كان المحرك حاملا
محضا ان يكون قوته لا تفي بان يقطع ازيد من تلك المسافة وان
كان فارغا فضلا عن ان يكون مشغولا بضعف المتحرك لا سيما
اذا كان المحرك مع كالحركة الطبيعية فانه لا يمكنه ان يعدي عن حد حقيقي
مسافة الطبيعة الا ان يعرض للمحرك من نصف المسافة ويمكن لا
يمكن ان يحفظ النسبة فان الحركات الطبيعية كلما قربت من المكان
الطبيعي ازدادت شدة وسرعة فليس حال المحرك في النصفين من
المسافة سواء وكذلك الحال ان كان المحرك دافعا لانه لزم ما واما
الدافع الى حد يكون فعله في الاثقل اشد من فعله في الخفيف
والى مثاله حد ودحرجة الكرة بل آخره اضعف ووسطه على الحال
اقوى فلا يكون النسبة محفوظة واما الجاذب فان كان على صورة
الحامل الحامل فحكمه حكم الحامل وان كان يجذب بقوة فقد يكون اقوته
حد الرمي تاثيرها في الجذب فلا يمكن جذبا الا بعد توجه نعم يشبه
ان المحرك شيئا في مسافة في زمان تحركه في نصف ذلك الزمان
نصف تلك المسافة وليس بلازم لما عرفت من ان الحركات

حد مشابهة الحد ودون ولها الى آخرها وكذا الحال في المتحرك
وكذا من المشهور اعتبار نصف المحرك بنصف المتحرك وليس
بلازم بل ربما يكون تحريك نصف المحرك لنصف المتحرك لنصف
المحرك ابطأ من تحريك كله لكله فان اجتماع القوة ربما افادها
حمية يسهلها الى حمية البحران من نسبة العظم وكذا من المشهور
نصف المحرك في نصف الزمان ونصف المسافة والكل بالكل لازم
كما عرفت ودس التضعيفات على التنصيفات ثم ان ظهور فساد
هذه المشهورات اكد على مذهب من قال ان التنصيف ينتهي
بالمحرك الى حد لا يبقى محركا وكذا بالمتحرك الى حد لا يبقى متحركا وعدم وقوع
اعتبار المناسبة بين المحرك والمتحرك والمسافة والزمان والحركة
من حيث التناهي واللاتناهي فعال ان كلا منها اذا تناهى
تناهى الباقي لان التطابق منها لازم واجزاء المتناهي لا يمكن
ان تطابق اجزاء غير المتناهي بل لا بد ان يحصل من غير المتناهي
ما لا يكون مطابقا لجزء من
المتناهي وذلك
غير جائز تم تم
م م م

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثاني في كتاب السماء والعالم وفيه عشر فصول الفصل الاول

في قوى الاجسام البسيطة والمركبة وافعالها الجسم من جهة قوته على
ثلثة اقسام الاول ما يكون واحدا بلا تركيب ويكون له قوة واحدة
والثاني ما يكون واحدا وله قوتان والثالث ما تركب من اجسام
لكل منها قوة فقد تمازجت سواء تفاعلت حتى حصلت بينها
قوة واحدة مزاجية متشابهة او لا فالكلام في القسم الثاني بل يمكن
ان يوجد فنقول ذلك يتصور على وجوه ثلثة ان يكون القوتان
كلتاهما مغايرتين للصورة وان يكون احديهما صورة للجسم
التي بها الجسم نوع من الانواع والاخرى امرا آخر وان يكونا
بحيث يركب منهما الصورة النوعية للجسم والكلام على الثالث
فنقول لا يخلو اما ان يكون كل منهما كافية في اقامة المادة او
احديهما كافية دون الاخرى او لا يكفي شيء منهما بل قوامها

انما يحصل مجموعهما فعلى الاول يلزم ان يكون المادة متقومة بايتهما فرضت
فيكون الآخر عرضا فلزم ان يكون كل منهما صورة وعرضا وهو محال
وعلى الثاني يكون المتقدم للتقوم هو الصورة والآخر عرضا فيحصل في القسمين
الاولين وعلى الثالث نقول اما ان يكون كل منهما جزءا مقوما منه
كاجزاء المركب لا كالجنس والفصل او لا يكون كذلك فعلى الثاني
يكون صدور الحركة على هذا النحو ان يصدر عن الجنس حركة مطلقة ثم تعينها
بالآخر الذي هو الفصل وهذا محال واما على الاول فنقول ان
المفروض ان شيئا منهما لا يقوم المادة ولا يقوم بكونه
والا لزم ان يكون ذلك ما قدم منه فان تقوم كل منهما بالآخر
لزم الدور وان يقوم احدهما بالآخر دون العكس فلا يكونان
جزئي الصورة النوعية بل يدخل ذلك فيما يكون احدهما صورة والآخر
عرضا فلم يبق الا ان يكون المادة متقومة بهما واذا كانت المادة
متقومة بهما كانت متقومة للمركب منهما مع ان المركب منهما متقوم بها
فيلزم الدور فقد تبين استحالة ان يكون صورتان لا تقدم
لشيء منهما على الآخر تحلان المادة ما لا شركة يلزم كونها مبدء
عن طبع واحد بسيط قوتان فعلية عن صورتها والفعالة
عن مادتها كالبرودة والرطوبة عن الماء وقوتان احديهما تجلب
الكيف والاخرى تجلب الاين اما ان يكون احديهما اقدم من الاخرى
كالقوة المسخنة والمميلة الى فوق في نحو النار فان الاولى متقدم
من الثانية او يكونان متغايرين ويكون علة احديهما الصورة

لذاتها وعلة الاخرى الصورة مع عارض وذلك كالسخونة والميل الى
فوق للنار فانه لا ميل لها الا اذا لم تكن في مكانها الطبيعي واما
ان يكونا صادرين عن سببين عن الصورة لذاتها فلا يمكن لتعليم
ان من المحال ان يقع افعال مختلفة الغايات عن فاعل واحد
والمادة واحدة والقوة واحدة وان الفعل الواحد لا يصدر الا
عن قوة واحدة فان كان واحدا بالجنس فالقوة الصادرة واحدة بالجنس
كحركة النار والارض الى سفل فانهما مشتركان في ذاتي الانتقال
من خير الهواء الى البعد عن الفلك ومتغاير فان مدى الحركة هو
الانتهاء الى نهايتين مختلفين وان كان واحدا بالنوع فالقوة
الصادرة واحدة بالنوع لا بالجنس اذ لو كانت واحدة بالجنس كانت
تتخصص بالفصول فكان لها من حيث هي قوة مميز فصلي والقوة
من حيث هي قوة لا معنى لها الا القوة من حيث انها مبدء
الفعل فكان المميز الفصل في الفعل فلا يكون الفعل واحدا بالنوع

الفصل الثاني في بيان اصناف الحركات وان لكل صنف
لاي جسم وان اختلاف الحركات كيف يوجب اختلاف الاجسام
وان الطبيعة الفلكية مخالفة لطبائع الاجسام الآخر وانها ليست
طبيعة واحدة نوعية بل تحتها انواع مختلفة ودفع شبهة كانت
تورد في هذا المقام من عدم الاحاطة بحقيقة قد علمت
ان المتحرك بالطبع على ثلثة اجناس متحرك من الوسط والى الوسط
وعلى الوسط فاعلم ان المتحرك من الوسط لا يلزم ان يكون

من حيز الوسط لا يلزم ان بل اذا تحرك من قرب الى البعد حيث كفى
وكذا الى الوسط يكفيه ان يتحرك الى القرب منه والمتحرك على الوسط
لا يلزم ان يكون الوسط مركزا له بل يكفي ان يكون في ضمنه الا ان يكون
المتحرك هو المحدد للجهات فان الوسط مركز له واذا كان المتحرك
يتحرك على الوسط وليس هو مركزه يعرض له تارة القرب من الوسط
واخرى البعد عنه لا لانه يتحرك اليه تارة وعنه اخرى بل انما عرض
له ذلك من ان كان جزء منه قريبا منه وجزء بعيدا عنه واما قصده
بالحركة فانما هو حفظ مداره ولو كان ذلك مقصودا لوقف
عنده ولتحرك بالاستقامة التي هي اقرب ايصالا اليه على ان الذي
يعرضه القرب والبعد ليس هو جملة المتحرك ولا شيء متميز في الخارج
انما هو جزء فرضي في جملة المتحرك لا حركة له الا بالعرض فليس
هناك بالحقيقة حركة الا بالوضع لا الى الوسط ولا عن الوسط ثم
ان المتحرك الى الوسط هو المسمى بالثقيل وهو اما مرسل وهو الذي اذا
خلي وطبعه يتحرك الى الوسط لكن لا حركة وصل الى حين الوسط فكان
راسبا تحت كل جسم وهو الارض او مضاف وهو الذي اذا اخرج
عن مكانه الطبيعي ثم خلي وطبعه يتحرك الى الوسط لكن لا حركة موصلة
اليه بل دونه وهو الماء وهذا قد يعرض له ان يتحرك عن الوسط وذلك
اذا اخرج عن مكان الثقيل المرسل وليست الحركتان بالنسبة الى زمانين
فان المنتهى فيهما واحد وتسمية هذا ثقيلا مضافا من حيث ان الاول
انه يتحرك ما من حدي مسافة الحركة المسماة اكثر المسافة الى الوسط

لكن لا يبلغ الوسط والثاني انه بالنسبة الى الثقيل المطلق خفيف لانه
اسبق منه الى الوسط ولا شبهة في معارضة هذا الوجه للاول فاعتبر
في الاول اختلاف الغايتين ولم يعتبرها والمتحرك عن الوسط هو المسمى
بالخفيف وهو ايضا اما مرسل وهو الذي اذا خلي وطبعه طفا على الاجسام كلها
وصار الى غاية البعد عن الوسط وهو النار او مضاف وهو الذي
يتحرك عن الوسط لا الى غاية البعد بل انما يقطع اكثر المسافة من الحدين
وهذا الهواء اعتبار ان كالثقيل المضاف واعلم ان العلو والسفل قد
يراد بهما كون الشيء من شانه اذا كان في حيزه الطبيعي مال الى العلو
او السفل وهذا ثابت للاجسام واما في امكنتها وقد يراد بهما — وفي غير امكنتها
وجود الميل بالفعل ح لا يكونان الا حين الخروج عن الامكنة الطبيعية
والجسم المتحرك بالاستدارة بالطبع لا ثقيل ولا خفيف بالمعنيين
وقد ثبت اثبات هذا الجسم وانه اقدم من هذه الاجسام لما ان
هذه الاجسام لا توجد مطبوعة على لون مخصوص الا وقد تعينت
لها اماكن مخصوصة وهذه الاماكن انما تتحدد بهذا الجسم فهو اقدم مما
مع هذه الاجسام والاقدم من المع اقدم ثم ان اتم البسيطين
اقدمهما فالحركة البسيطة المستديرة اقدم من المستقيمة والاولى ان يكون
اقدم البسيطين لاقدم الجسمين البسيطين الذي هو هذا الجسم وذلك
لانه لا يجوز ان يكون الحركة البسيطة الطبيعية لجسم مركب او لو صدرت
عنه حركة كذلك لم يخل اما ان تصدر عن قوة حاصلة بامتزاج القوى
البسيطة فيكون المقتضي امرا خارجا من مقتضيات القوى فلا يحصل اما

ان تمانع القوى او يغلب بعضها او تساوت في الفعل فان تمانعت
فلا حركة وان غلبت واحدة منها فانما صدرت الحركة عن قوة جسم
البسيط ومع ذلك فهي مشوبة بالاختلاط بحافظ القوى الاخرى
فلا تكون لبسيط وان تساوت كانت الحركة مركبة من حركات كل
منها عن قوة جسم بسيط وان كان المراد سببا لان يحصل للمركب قوة
تقوى لبسيط منها القصد الحركة لم يمكن تلك الحركة طبيعية لان هذه القوة قاهرة
لمقتضى تلك القوى من حركة او تمانع وسكون وليس كلامنا ههنا الا في
الحركة الطبيعية لان هذه القوة قاهرة لمقتضى تلك القوى من حركة او
واما مثل هذه القوة فيظن تارة ان حصولها جائز من حيث انه تحريك
قوى عرضية ولا عرضية بعد المزاج والقوى انه غير جائز من حيث ان
الشيء لا يمكن ان يعد لضده ولما يخالف طبعه لا سيما مستتبع نوعا
بل ان حدث شيء فلا بد من ان يكون هو ساجرا عن الطبيعة وايضا
هذه القوة تحرك الجسم المفروض الى مكان وكل مكان جسم تقتضيه
بالطبع فان كان الجسم الذي تقتضيه بالطبع موجودا في هذا المركب فهذه
الحركة ناشئة منه ولم تعرض كذلك والا كان لمكان واحد جسمان
وهو محال وان كان تحريك تلك القوة في جهة اخرى مختلفة
كتحركها في الهواء لم يكن ذلك تحريكا طبيعيا لان الطبيعي لا يخرج
عن ميل الطبع الى ميل بالطبع بخلاف الارادة فان غايتها
غير طبيعية فاذا قد ثبت ان الحركات البسيطة انما تكون للاجسام
البسيطة والحركة البسيطة اما مستقيمة او مستديرة لان المسافة البسيطة

الخط عن الحالين واما المنحنى فمع انه غير بسيط لانه غير متشابهة فان نهاية
ليست محصلا او يصلح لان تكون نهايات للمسافات الا الى نهاية فلا
تحصل الحركة من نهاية ما ولا تتعين سلوك واحد بخلاف نهايات
المستقيمة فانها محصلة لا يمكن منها ما لاستتمامه الا سلوك واحد فثبت
ان الحركات البسيطة مستقيمة ومستديرة ولا تكون الا للاجسام البسيطة
كما ان الاجسام البسيطة لا حركة لها الا المستقيمة والمستديرة ولما كان
لا يمكن حركة مستقيمة الا اذا كانت جهة ولا يمكن جهة الا اذا كان
محيط بالطبع ولا يكون محيط بالطبع الا وهو مستدير متحرك الا ان
كما عرفت كل ذلك واذا الحركة المستقيمة موجودة كانت المستديرة ايضا
موجودة وهي التي لمحدد الجهات فثبت المطلوب ثم انك
على جريان الجسم المستدير الحركة بالطبع جنس مخالف للمستقيم الحركة بالطبع
ثم الاجسام المستقيمة قد اختلفت في المواضع والحركات فاقتضى
ذلك ان تخالف بالنوع ايضا اما الاجسام المستقيمة فالمتحرك عن الوسط
مخالف بالجنس للمتحرك الى الوسط ثم كل منها يقتضي بعضه بالطبع
موضعا فوق الاخر وبعضه يتحرك بالطبع ابعد من بعض وبعضه
يبقى ميله بالطبع في موضع ينتهي فيه ميل الاخر فهذه الاحوال تقتضي ان تخالف
ما هي لها بالنوع فالماء والارض تواطآن جنسا ويخالفان نوعا
ويخالفان النار والهواء جنسا ثم هما يخالفان نوعا واما اختلاف
حركة نحو الهواء بانه اذا كان في حيز النار نزل واذا كان في حيز الماء
صعد وكذا النار ولا توجد اختلافا بالنوع فان غايتهما واحدة

انما يكون مختلفتين بحسب الطبع وبما ذكرنا ظهر اندفاع قول من
قال انكم جعلتم اختلاف الحركات بالطبع موجبا لاختلاف طبائع الاجسام
مع انكم جعلتم للافلاك المختلفة الحركات طبيعة واحدة خامسة لانكم جعلتموها
واحدة الا بالجنس ومن قول من قال ان كان اختلاف الحركات يوجب
اختلاف طبائع الاجسام كان اتفاقها موجبا لاتفاقها والارض والماء
والنار متفقان في الحركة مختلفان بالطبع اما اولا فلان اختلاف
الاشياء في الصفات الذاتية واللازمة للذات موجب لاختلافها
بالذات واما الاتفاق فيها فلا يوجب الاتفاق الا ترى ان الانواع
المختلفة تجتمع في الذاتي التي هي الجنس واما ثانيا فلانا لا نعلم اتفاق
حركتي الارض والماء الا جنسا فلا يوجب الا اتفاقهما جنسا وهو
صحيح ومع ذلك فقد حاد هذا القائل عن قانون المنطق لان حاصل
كلامه انه ان امكن الاجرام البسيطة المختلفة الانواع ان يتحرك حركة واحدة
بالنوع صح عكس نقيضه الذي هو انه يمكن ان يكون الاجسام البسيطة
التي لا تتحرك حركة واحدة بالنوع فجعل نقيضه كما يكس نقيض غير
صحيح وان جعل الامكان جزء المحمول لا جهة القضية فهو مطلوبنا فانه يكون
عكس النقيض حينئذ ان الاجرام التي لا يمكن ان تتحرك حركة بسيطة واحدة
بالنوع ليست مختلفة بالنوع وهذه القضية صحيحة فان الاجرام المختلفة
بالنوع لا يمكنها ان تتحرك حركة واحدة بالنوع هذا ولما كانت الطبيعة
السماوية مخالفة لهذه الطبائع في مبادي الحركات وجب ان تخالفها
في الامور النوعية التي تتعلق بما يتعلق به الاختلاف في ذلك كالتزام

من ذلك ان لا يكون السماء حارا ولا باردا ولا ان الحرارة لازم منعكس
للخفيف وكذا البرودة للثقيل بيننا كالاشفاف الذي يوجد في الخفيف
والثقيل الخفة والثقل انما يصحان في الذي هو مبدأ ميل مستقيم وكذا
في مشاركة الطبيعة السماوية لهذه الطبائع في الامور التي لا تنعكس على التفصيل

الفصل الثالث في اعيان الاجسام البسيطة واقسامها واوصافها و
واشكالها وترتيبها وان الفلك ليس من جنس العناصر ولا مركبا منها
لا يخفى عليك ان الحركة الصاعدة بالطبع حركة نحو السماء والهابطة نحو الارض
وتعلم ايضا ان الارض لا تحيط بالسماء والا لكان لك ان توقع نظرك
او ما اعلى قصى من الارض الى اسافل السماء كما لك الا ان تقع على السماء
كذلك وقد علمت انه لا بد من ان يكون احدهما محيطا فالسماء هي المحيط
بالارض فهي الجسم البسيط المعدوم المتحرك طبعا بالاستدارة ليس فيها
مبدأ ميل الاستقامة وقد علمت ان النار تحرك بهذه الحركة عرضا
لا طبعا ولا قسرا ومن السموات ما له الحركة العرضية على ما تبين في الهيئة
واما من ظن ان السماء مركبة من ارض ونار ولذلك صارت حركتها
بالاستدارة لان تضادهما طبعا يقتضي ذلك فانه يحصل من تقاوم
الصعود والهبوط جذب ودفع فيحصل الاستدارة كما يشاهد في السكة
المدارة فان الحرارة حالما تصعد والثقل الطبيعي يهبط فيحصل منهما الاستدارة
فهو غلط لان هذه الاستدارة التي تحصل في شكل السكة المدارة انما هي بين
المستقر والعلو لان المحرك يعلق جزءا من السكة فيعلو فاذا اعلاه حدث
منه ميل قوي الى مستقره فان الميل الى المستقر انما اشتد اذا فارقه ولذا ترى

الا ان ثقل الحجر اسهل من منع الحجر ان ينزل فلذلك يغلب على المصعد له
والحجر الذي كان في المستقر ايضا اثرت فيه الحرارة وقد اعان على صعوده
نزول هذا الجزء فيصعد ثم ينزل ويصعد هذا ان نزل وهكذا احدهما تستمده
لا شك انه يأبيت على المستقر بل بينه وبين العلو فلو كانت استداره
الفلك من هذا القبيل كانت بين جهتي العلو والسفل ثم ان النار التي
في الفلك الى ان تنزل وتصعد واي حد قبل الجسم المستدير الحركة طبعا واما
من قال انه قد حدث فيها قوة قسرية هي التي تحركها هذه الحركة
فظهر فساد قوله بان الحركة التي حدثت من القوة المزاحمة لا بد من ان تكون من
جنس ما يحدث حيثما تحركت منه الجسم الغالب منه والتمانع ليست مستديرة بجب مر
من جنس المستقيمة ولا مركبة من مستقيمين متقابلين وبه ظهر خطأ ما قيل من ان
السماء مع تركيبها من الارض والنار لا يمكنها ان تتحرك على الاستقامة
لانفصال تركيبها لان تسكن التي ذنب قواها واما من قال انه قد حدثت
لها بالمزاج قوة اخرى استعدت لها بالمزاج هي المدبرة لها فقد ظهر فساده
ولم يبق وقت من ان مثل هذه القوة لا تكون البتة الحركة واما
من قال ان لها نفسا تحركها على خلاف مقتضى طباعها فقد جعلها
في تعب دائم وهؤلاء كلهم جعلوها ابدا في غير موضعها الطبيعي
هذا ولما كان الحق ان الفلك بسيط وانه متناه فشكله
بالطبع كري ويجب ان يكون باقيا على شكله الطبيعي اذ لو قبل الازالة
عن شكله بالقسر لم يمتد والحركة على الاستقامة لقبل الخروج عن موضعه
الطبيعي وقد علمت ان كل ما قبل الخروج عن موضعه الطبيعي ففيه مبدء

ميل مستقيم الى موضعه وقد علمت ان الفلك لا يمكن ان يكون فيه
مبدء ميل مستقيم ثم لما كان شكله كرة كان يحيط به سطح مستدير
والجسم الذي يتحرك اليه بالطبع يتحرك اليه بميل متشابه وهو بسيط
يقتضي ان يكون شكله كرة ويحدد مكانه لانه مستدير فيحصل ما يقتضيه
من الشكل المستدير وكذلك ما في ضمنه على الترتيب الى ان يبلغ المركز الا
ان يكون بحيث يقبل الكون والفساد وان يحصل به ما استحال اليه
وينفصل عنه ما استحال منه ويكون لطبعه غير العدول المصير الى الشكل عسر
عن باله وان كان طبيعيا له وذلك مثل الارض فانه اذا كان
كذلك جاز ان يتثلم ما هي على شكلها الكري لكن لشأن يكون ما في
الفلك لا يصل الا مستحيلا لان الفلك لا يحيله وجسم لا يبلغ هذا البعد
ولو بلغ فهو بان يصل اقرب من ان يفعل ما يمعن ان لا يصل الى ان يبلغ
الجو الاقصى بل يستحيل في الطريق فلا يعرض لما في الفلك انثلام ولا تقوله
للكون والفساد فلا يلزم ان يكون هناك بل على وجه آخر سيذكر
في محله ان شاء الله تعالى والسطح الذي يلي الارض لا بد ان يتثلم انثلاما
ويحصل منهما ما اصله مضرسة واما سطح الرطب الذي يلي فيها ما كان
على كرويتها وذلك مثل على الماء والهواء الذي يليه والدليل
على كروية سطح الماء انا اذا راينا في سفينة ظهر لنا منها اولا طرف
السكان ثم صدرها ولو كان الماء مستقيم السطح لرأيناها كلها اولا
لكن اصغر مما هي عليه وايضا لو كان مستقيما كان وسطه اقرب
الى المركز وهو متشابه الاجزاء والاطراف ايضا لها ميل الى المركز

ولا مانع من مدافعتها حتى اقرب منه فيدافع حتى يكون نسبة جميع
الاجزاء الى المركز على السواء فيصير مستديرا ثم الارض وان تشعثت
فصلت عنها التضاريس ولكن لم يخرج بجملتها عن الكرة ومثل ذلك يقطعها
التضاريس فهي باقية على الكروية فهذه الاجسام كرات بعضها محيط ببعض
وجملتها كرة واحدة وكيف لا تكون كرات والميل الى المحيط متشابه
والى المركز متشابه والى ما بينهما الغير متشابه وذلك يوجب الكرة ولو
ولو كان بعضها متحركا على قطره الاقصر وبعضها ساكنا على قطره الاطول
لزم ان يكون متحركا في خلاء موجود وان لم يكن متحركا على هذه القطر
لزم من فرض حركة عليها او انتقال طرفيهما ان يكون هناك خلاء
بخلاف الشكل المستدير فانه لا يلزم منه خلاء بوجه ثم انا اذا لاحظنا الاجسام
التي قبلنا وجدناها على قسمين جسما يميل الى اسفل وجسما لا يميل اليه ان
كان يميل فالى فوق ثم نجد الاول على قسمين ما يتسارع الى نحو السفل وهو
الثقيل والغالب عليه ذلك فهو ارض او غالبه الارض واما طافيا
او الغالب فيه ذلك فهو الماء او غالبه الماء فلا نجد البسيط الثقيل
الا اثنين ارضا وماء واما القسم الآخر فنجده ايضا على قسمين محرقا او الغالب
عليه المحرق وهو النار او غالبه النار وغير محرق وهو الهواء او غالبه الهواء فلا
نجد البسيط الشامل غير الاثنين محرقا وغير محرق فنجد الاجسام البسيطة
بهذه القسمة اربعة ولا يمنع ان يؤدي قسمة القسمة الى اكثر من هذا العدد و
ولا ندعي ان هذه قسمة بالفصول بل لكل منها في ذلك ما بعد فان
قال قائل عسى ان يكون فيما تشتمل عليه جسم متكاثف واحد سيال وكذا

في الثقل جسم محرق او غير محرق فنحن قبل الاستقصاء نقول ان المحرق قد تكون ل
مثل البخار اذا لمست الحرارة منه الارضية وهي تحاول ان تصعده ولكن الا بعد
على كره وضعفها او لو صغر وجرى الصعد ولو وجدت الحرارة جيدا
لصعد به ثم اذا زالت عنه برد ونزل والمتكاثف اذا كان في الجو
فانما تكون مصاعدته قسرا فاذا زال القاسر نزل وكلامنا هنا ليس الا في المعاني
الصادرة عن الطبائع دون الامور القسرية فقد تحقق لنا ان هناك
ارضا وماء وهواء ونارا ونرى ان الارض تحت الماء والماء
تطفو عليه وان الهواء ما دام تحت الماء مال الى فوق فاذا اطفا عليه
وقف ونجد النار تتحرك في الهواء الى فوق وكلما كانت اكبر كان
ميلها اقوى واشد فعلم من ذلك ان ميلها ليس من ضغط ما تحتها
والا كان كلما كانت اكبر كانت ابطأ حركة الى فوق وكانت
حركتها الى فوق دون ارجحان الهواء لان قوة المدفوع ضعف
من قوة الدافع وكذلك الامر ان كانت حركتها بالجذب على انك
قد علمت ان الجسم المحض يمكن ان يكون له مكان واحد فلا يمكن
ان يكون للنار مكان غير مكان الهواء وانها تحركها لو كان علمه
بطبعها الى مكانها الطبيعي ولتعلم ان النار صرفة مشفة وهي
مشرقة ولذا ترى ما على الذبالة من الشعلة كانه خلاء او هواء وكذا
حال الاشياء التي تفعل الاشفاف اذا لم تقدر ان يعقل الاشفاف
وفعلت اشراقا كالزجاج اذا دق وكالماء المزبد فانه لما
خرج عن اتصاله المعين على الاشفاف اشرق وابيض ثم انه يحتمل

لنا من هذه الجملة ان الحار يميل الى فوق والبارد الى سفل والناس
من كل منهما امعن في جهته وان الاخس من الحار الخفيف لكن لم تعلم
بعد ان الاخس من البارد ارض و سيعلم عن قريب ان شاء الله وعن
البعض قول من قال ان النار البسيط غير محرقة وانما هي كالنار التي
في المرجات واما اللهب فهو اقوى منه فلذلك يحرق ونحن نقول
ان الاحراق الذي في اللهب ان كانت علة الحركة فكان من حق ان يحرق
النار التي زال بردها وان كان شيئا اخر فليفسر فانا لا نظن ان
يكون شي هو اطلع من الحرارة بحيث تقوى بحمية النار على ان اللهب
الا نار المخلوط بما سطع من الارض ومكنونة بمرورات فكيف يحرق هذا ولا يحرق
النار البسيطة ثم لو لم تكن النار البسيطة التي في مكانها الطبيعي محرقة فلم
تحدث الشهب والعلامات الهائلة **الفصل الرابع** في ان المحدد للجهات
لا يقبل الخرق وانه ليس رطب ولا يابس لا متكون عن شي ولا قابل للفساد
ولا ضد لطبيعته **فاعلم** اولا ان كل ما ليس فيه مبدأ ميل مستقيم فانه لا يقبل
الخرق فان الانخراق لا يوجد الا بحركة الاجزاء على الاستقامة فكل منخرق
متحرك بالاستقامة قسرا وقد علمت ان كل ما يقبل الحركة بالاستقامة قسرا
ففيه ميل طبيعي الى الحركة بالاستقامة فههنا لا بد للاجزاء من ميل بالطبع الى
الالتيام اذا زال القاسر الخارق فعلم من هذا ان الجسم المحدد للجهات
لا يقبل الخرق اذ تبين لك انه ليس فيه مبدأ ميل مستقيم ومنه يعلم انه ليس
رطب ولا يابس فان الرطب هو الذي يقبل التشكيل والخرق بسهولة
واليابس ما يقبله بعسر ثم **اعلم** ان كل ما يقبل الكون والفساد ففيه مبدأ ميل

مستقيم وذلك لان كونه للفخ اما ان يكون في حيزه الطبيعي او في
غير حيزه الطبيعي فان كان الاول فاما ان يقف فيه بالطبع وهو محال
او يتحرك عنه الى حيزه الطبيعي وذلك لا يكون الا بميل مستقيم اذ لا يجتمع
مع الميل الى شي الميل عنه وكل ما ليس غير المستقيم لزمه الميل عنه وان
كان الثاني فيتحول اما ان يصادف حيزه وهو خال وهو محال او
يصادف وفيه جسم اخر فيه تعذر يشغل هو المكان فيكون المكان
مكانا صار اليه بحركة فيكون غاية جهته او دون الغاية وعلى التقديرين
يحتاج الى ان يحدد بغير الجسم الذي يشغله وايضا يكون مكانا تشغله
جسم من شانه ان ينصرف عنه واذا انصرف عنه كان من شانه ان
يتحرك اليه بالحركة المستقيمة فهو مكان ما فيه مبدأ ميل مستقيم فهذا الجسم
فيه مبدأ ميل مستقيم وان كان لا مع ذلك الجسم بل تخرقه ويدخل
دخول الجزء في كله لزم ان يكون ذلك الجسم قابلا للخرق وهذا مسالة اشك
لرقا الطبيعة بعد التكون فيكون ايضا قابلا للخرق فكان فيه مبدأ ميل
مستقيم فالجسم الذي فيه مبدأ ميل مستدير فقط ليس بمتكون من
جسم اخر ولا في حيز جسم اخر بل هو مبتدع ولذلك يحفظ الزمان ولا يميل
ولا يحتاج الى جسم يحدد جهته بل هو المحدد للجهات ولا يزول الجسم عن حيزه
بوجه ثم اعلم ان المحدد للجهات لا ضد له والا كان لنوعه
اللازم عن ضده هو اللازم عن ضده او لو لم يكونا متضادين فاما
ان يكونا متوافقين لا مقابلة بينهما بوجه او يكونا متقابلين بغير
التضاد او يكون احدهما في طرف التضاد والاخر متوسطا في

الا ولا لكون اللازم لازما لخصوص الضد من حيث خصوصيته
فيكون لازما للمعنى العام الشامل للضدين فلا يكون اللازم الا
معنى عاما هو لازم لشيء من الضدين والحركة المستديرة التي من لوازم
هذا الجسم معنى نوعي لا يصلح لان يثبت لشيء وضده وعلى الشق
فاما ان يكونا متضايفين وليس لانه يشترط في وجود العارض لضدان
يكون معقولا بالقياس الى عارض الضد الآخر ولا ان يكونا
معا او يكونا متقابلين بالعدم والملكة فيلزم ان يكون في ضد
هذا الجسم قوة عدم الحركة المستديرة من غير ان يلزم حركة اصلا فانما
يلزم ان يكون جسم لا مبدأ حركة فيه او يكون فيه مع مبدأ السكون
قوة فاذن هي غير متضادة فالقوة الحركة المستديرة يكون مبدأ الحركة
فيكون في جسم واحد مبدأ محرك وآخر مسكن بل يلزم تقوم الجسم
البسيط بصورتين وقد تبين بطلان الامرين واما السلب والايجاب
فلا يليق بهذا المكان وعلى الثالث نقول انه لا يكون متوسطا
وههنا متضادة وكان لا يخلو مبدأ او لا شك انه ابعد من قوة الا
من المتوسط فيكون هو الضد مع انه لا يتصور من الحركة المستديرة وكل
حركة تفرض واسطة كما عرفت من قبل فلم يتحقق الا ان يكون اللازمان
متضادين وقد عرفت انه لا ضد للحركة المستديرة فقد ثبت انه
لا ضد للصورة الفلكية فيعلم منه ان الفلك غير متكون من شيء فانه
لا يخلو ذلك الشيء قبل كون الفلك منه اما ان يكون خاليا عن الصورة
وموضوع او مقارنا للصورة فلا يخلو اما ان يكون تلك الصورة ضدا

للصورة الفلكية او لا والاول ظاهر بطلانه وعلى الثاني فيمكن للصورتين
فلا يخلو اما ان يكون تلك الصورتان يجتمعا وقد عرفت انه لا يجتمع صورتان
الا واحد منهما عرضية طارية بعد التقوم بالاخرى وايضا ذلك الشيء
قبل كون الفلك لا يخلو اما ان لا يكون قابلا للاشتغال عن حيزه ولا لكل
ما يتعلق بالحركة المستقيمة او يكون فعلى الاول يكون فلكا فكان الفلك
قبل كونه وعلى الثاني لزم تحدد الجهات قبل الفلك وما قيل من ان
كثيرا من الاشياء يكون عن غير الاضداد وكثيرا من الصور يكون عن
الاعدام كالانسانية والفرسية فمعقول ان كلامنا ليس الا في الجوهر
البسيط المركب من المادة والصورة الذي لا يكون فيه غيرهما وان كل
صورة فانما تبطل بطريان ضدها على المادة ولسنا نقول ان كل
الجوهر السكون ضدا لكون عنه وما قلناه ظاهر فان المادة لا يخلو قبل هذه
الصورة اما ان لا صورة لها وهو ممتنع او لها صورة لم تبطل عن حدوث
هذه الصورة بل اجتمعت فيلزم اما ان يكون الشيء مركب الصورة او يكون
احدى الصورتين عرضية او بطل عند تطري تلك الصورة فيكون
ضد السالك للصورة اللاحقة واما ليست تلك فكثير من الاشياء
تجتمع ليس شيء منها شيئا من الواقي كالطعم مع اللون ولا انهما لا
يجتمعان في شيء واحد لا يجتمع ولا تتضاد بل لا بد من ان يكون لما
قابلهما او لا محل القبول كما ان الصورة الانسانية والفرسية
قابلهما كذلك وليستا متضادتين بل لا بد من ان يكون قبولها لهما
اوليا والقوة واحدة او نحو من [illegible] معا لا كقبول الماء

مشتركه

صور فی الانسان والفرس فانهما فی قبولها الصورة الانسانیة معدة
الی امور تتوسط فی قبولها للصورة الفرسیة الی توسط امور اخری تعدها
لشیء منهما الا تجمع مع استعداده للاخر وتکون مع ذلک لا تکون صورة
البعد خلافا مع احدهما من الاخر بعد ثبت ان مادة الفلک لا تقبل
الا صورة واحدة وهذا معنی تخصصها ای لا مادة عامة للصدق
لها ولذا قالوا ان مادة الفلک مغایرة لمواد الاجسام الاخر الکائنة
الفاسدة وان وقع اشتراک الجسمان فی الجسمیة فلیس الاشتراک فی شیء
موجبا للاشتراک فی آخر والا لکان لیسعد الحواس فی الانسان لما تسعد
له فی الحمار واللون لیسعد فی السواد لما تسعد له فی البیاض وبالجملة فمن ذلک
فلا لزم ان تکون الجسمیة تستعد فی الفلک لما تستعد فی الجرم الکائن
الفاسد وکذا لا یوجب اشتراکهما فی المقدار اشتراکهما فی المادة فانه
غیر المادة فان صح ان المقدار لا یختلف طبیعته فلا یجب ان تکون
المادتان المحاملتان له طبیعة واحدة وما یتوهم من ان فی طبیعة
الفلک تضادا المادة من باعث التغیر فمع ما علمت من قول ان
هذا التضاد انما هو فی العوارض واللواحق ولا یکثر منع لان من هذا
التضاد فانه لا یستلزم التضاد فی الذات ان کان فی العارض فلا لزم
الا تری ان المحل للاعداد عشرة وحلاوته تضاد فان قیل انکم انما
استدللتم علی انه لا ضد للفلک من جهة حرکته ثم انکم تارة تقولون
ان حرکته صادرة عن الاختیار الذی للنفس واخری تقولون ان محرکه
امر مباین عن المادة غیر متناهی القوة فاذا کان المحرک

نفسا او امرا مباینا لا طبیعة فلم لا تکون طبیعة من حیث هی ضد تقتضی
ان النفس هی صورة الفلک بعینها والحرکة صادرة عن الاختیار اللازم
لها طبعا فانک ستعلم ان شاء الله تعالی ان کل اختیار مما یلزم طبعا لم یمکن انفکاکه وقد
ولزومها اما عن اسباب خارجة تکون وتشتد وانما یعقل ذاتی طبیعی ینفک
عن الطبیعة والامر هنا کذلک ثم ان النفس قد علم انه لا ضد لها فاذا کانت
صورة مادة والمادة لا یمکن ان تعری عن المادة الصورة ولا یمکن
النفس ان تتحد بطریان ضد ما مستحال ان تفارقها فهذا احد ما یدل
علی انه لا ضد للفلک واما المحرک المباین العقل المباین الذی ثبت
فلیس من المحرک الذی کلا منافرا بل هو المصرف للنفس او لما ثبت
ان هذا الجرم لا یقبل الکون ثبت انه لا یقبل النمو فان قابل النمو قابل
للکون فی طبیعته وایضا لا یقبل الاستحالات المؤدیة الی تغیر الجوهر
کالتسخن الذی اذا اشتد حصل صورة النار ولما ثبت انه غیر متکون
ثبت انه غیر فاسد او ظهر ان مادته لا تقبل غیر صورته علی ان ثم قاعدة
ان کل کائن فاسد وکل فاسد کائن وذلک لانه لا یخلو اما ان تکون
المادة یجب ان تقارن هذه الصورة ویمتنع ان ینفک عنها او لا
لکن ان ینفک عنها وعلی الثانی کانت المادة لها بطبعها ان
یکون م — ان یوجد لها الصورة وان لا یوجد فقبول ما ان یمکن فی قوتها
ان تدوم لها هذه الصورة او لا فان کان فی قوتها ذلک فاما
ان یکون فی قوتها عدم هذه الصورة واما او لا فان لم یکن بل
کان لحد فاذا اقتضی ذلک الحد لزم ان لا یکون من طبعها ان

ينفك عن الصورة مع ان المادة بحالها هذا محال وخلاف الوضع وان
كان في حد ذاتها ذلك فيجب ان لا يلزم من فرض وقوع المقوى عليه محال ثم
والا لم يكن المقوى عليه مقويا عليه مع انه يلزم منه المحال فانا اذا فرضنا
المقوى عليه الاول والثاني فيلزم من وجود هذا المقوى عليه اجتماع وجود الصورة
وعدمها في زمان واحد فثبت ان المادة تقوى على حفظ صورتها
امكان العدم زمانا لا نهاية له فكل ما يمكن فساد صورته لا يمكن ان يحفظ
صورته فكل ما يمكن ان ينفك عن صورته لا يمكن ان يدوم له الصورة
والكائن من هذا القبيل فكل كائن تمتنع ان تدوم صورته بل لا بد من ان
يفسد لا يقال انما لزم المحال هنا لانك فرضت الشيء مع مقابله
لانا نقول بل لزم ان يكون الشيء مفروضا مع مقابله الفصل الخامس
في احوال الكواكب وانوارها اي مستفادة من الشمس ام لا وتحقيقه
ان الجرم السماوي يتضمن اجراما مخالفة له في النسبة الاولى فانه يشف
ينفذ فيه البصر وفيه اجسام ترى بانفسها وتضيء وهي الكواكب وهي تختلف
في الترتيب لما نشاهد من ان بعضها يكسف بعضا ولبعضها يحصل
اختلاف المنظر ولا يحصل لبعض آخر ونجد لبعضها عند بعض وضعا
محفوظا ولا نجد لبعض آخر ونجد ما يتحرك من المشرق الى المغرب
ثم من المغرب الى المشرق فقد علمنا بهذه الاشياء ان الكواكب
مغايرة للجرم الفلكي ثم انها ليست من المتكونات لان المتكونات
لا تحلل الاجسام الغير المتكونة فيكون بسيطا لان كل مركب متكون
فيكون اشكالها كرية كما ترى ثم من المعلوم ان القمر يستفيد نوره

من الشمس ولذا يختلف حاله على حسب اختلاف نسبته اليها ولو في ذاته
لون الى الظلمة يشبه سوادا وان كان له ضوء فليس بهذه الصورة البليغة
الذي نراه ويشبه ان يكون ذا استضاءة سطحه المقابل للشمس استضاءة
سطحه الآخر ايضا استضاءة ضعيفة ولذا نرى لونه عند الكسوف
مغايرا للونه عند الاستهلال وما ذلك الا ان ما وراء ما يرى من
الهلال مما يصل اليه ضوء الشمس اكثر اضاءة منه اذا كان منخسفا واما
سائر الكواكب فهي وان ظن انها ايضا تكتسب النور من الشمس الا ان
الظاهر خلافه اذ لا يتبدل عليها اشكال النور على حسب الاوضاع
المختلفة بالنسبة الى الشمس اللهم الا ان يحصل الضوء نافذا في اجرامها
معقول انها لا يصح اما ان يكون ذوات الوان او لا بل شفافة فان
كان الاول لزم ان لا تتساوى اجزاؤها في قبول الضوء فلزم ان
يحصل الاختلاف في اجزاء انوارها على بعض الاوضاع وان كان
الثاني لم يكن يرى الا من حيث ينعكس عنه الضوء فلزم الاختلاف
ايضا على حسب اختلاف الاوضاع هذا وقد توهم بعض الناس انه اذا
كان بعض الاجرام السماوية مبصرة لزم ان يكون ملموسة واستدل
عليه بان الشيخين قالوا انه لا مبصر الا وهو لامس ولا عكس فيكون قوة
اللمس اقدم من قوة البصر ولا شك ان نسبة البصر الى المبصرات
كنسبة اللمس الى الملموسات فاذا بدلنا النسبة يكون الملموس
الى المبصر كنسبة اللمس الى البصر واللمس اقدم من البصر فالملموس اقدم
من المبصر فكما انه لا يكون الشيء مبصرا الا وهو لامس لا يكون الشيء مبصرا

الا وهو ملموس نحن نقول ولا نسلم ان الاشياء اذا كانت متناسبة
فاذا ابدلت كانت ايضا متناسبة الى ان يقام عليه برهان وليس اذا تم فيه
في مادة مخصوصة برهان كفى ذلك في سائر المواد ثم ان ابدال النسبة انما
يعتبر في الاشياء التي تكون من جنس واحد لكون النسبة فيها محفوظة حالتي
الاصل والابدال وتكون في معنى واحد محصل وتكون النسبة حقيقية
معقولة مشتركة كما ان من كل مقدار الى كل مقدار نسبة مذكورة
في خامسة الاسطقسات وهلم جرا وكذا الكل عدد الى كل عدد نسبة مذكورة
في سابعة الاسطقسات وكما ان للاول الى الثاني نسبة وللثالث
الى الرابع كذلك للاول الى الثالث وللثاني الى الرابع نسبة من
جنس تلك النسبة ومثل هذا لا يجري في الطبيعيات من حيث هي طبيعيات
لا من حيث هي مقدارة او معدودة اذ لا يجب ان يحفظ تلك النسبة
فيها فنسبة البصر الى المبصر انما هو قوة يدرك بها اللون الذي هو نسبة
اللمس الى الملموس مخالفة لهذه النسبة نوعا وانما لو اشتركا جنسا
من حيث كل منهما ادراك حسي لم يكن البصر واللمس ليس من نوع تلك
النسبة ولا من جنس تلك النسبة بل نسبتها انهما موجودان في الحيوان وجدهما
قبل ثم نسبة الملموس الى المبصر مغايرة لهذه النسبة وهي وجودهما
في الخارج الا ان يكلف ويعد وجودهما للحيوان فيكون النسبة
من جنس نسبة اللمس الى البصر لكن لا يسمع الشكك في اثبات ان ما
من طباعه ان يبصر مطلقا هل من طباعه ان يلمس ان احال
فحال ان وجود اللمس مطلقا هل وجود البصر لانهما في الحيوان كذلك

ولا يوجدان الا في الحيوان حتى لا يكون اعتبار الوجود للحيوان معتبرا
في المحمول والنسبة لم يكن دليلا على اثبات النسبة سلمنا ذلك
ولم يمنعها الا ان يثبت بالبرهان ان الملموس ايضا مقدم على المبصر فان
الدليل الذي ذكره في اللمس والبصر لا يتم فيهما بل فيهما هذا وفي القمر محو ليست تشبه
هو انطباع الضوء عنه وهو لون يخالف ضوءه فهو محل لان يتشكل
والاحتمالات التي تصور ومعنى ان يكون مصدر كل منهما اما ان يكون
اما في جوهره او خارج عنه وعلى الاول عدم قبوله الضوء اما الكثافة
او لعدم استعداده لقبول الضوء بسبب خشونة او ثلمة او كيفية
لونية في جوهره او لامر عرضي من خارج وعلى الثاني اما ان يكون بسبب ساتر
وراه عن الابصار او بسبب شكل يعرض له كما يعرض للمرائي من وقوع
اشباح الاشياء فيها والساتر اما ان يكون من الاجرام السماوية او
العنصرية فنقول اما احتمال ان يكون لتشنج في جوهره فذلك باطل
بما ذكرنا من انه لا يتركب في الاجرام السماوية بل هي اجرام بسيطة
متشابهة الاجزاء واما احتمال ان يكون بانطباع الاشباح فباطل
بان الاشباح لا يحفظ في المرائي بل يختلف باختلاف مقامات
الناظرين وبحركة المرائي وهذا المحو لا يختلف بوجه وايضا انعكاس
الضوء والتادي الى الاشباح لا يجتمعان في المرائي وهنا
قد اجتمع المحو مع انعكاس الضوء واما احتمال ان يكون لساتر كرت
الفلك فيبطل بانه يلزم ان يحصل اختلاف المنظر بحركة القمر واختلاف
مقامات الناظرين ويكون الساتر دخانا او بخارا اظهر فسادا

لان الادخنة والابخرة لا تحفظ على شكل واحد فلم يبق الا احتمال قائم
وهو ان يكون بحيلولة اجرام سموية صغار محفوظة الوضع الى القمر من القمر و
الابصار وكون تلك الاجرام غير مضيئة او ضعيف ضوء و اشراق
من القمر ومن العجب قول من قال انه انفعال عرض له من مجاورة النار
ولم يعلم انه لا مجاورة بينهما فانه في تدويره وتدويره في حامله والنار
ليست مماسة للتدوير ولا للحامل بل لمتممهما ومن الحامل متحركة
اذ لو كانت مماسة للحامل لتحركت بالعرض بحركته مع انها لا تتحرك
الا بحركة الكل مثل حركات الشهب الثاقبة وذوات الاذناب
التي نعلم انها في الهواء الاعلى وانها تتحرك الى المغرب مع انا نعلم
ان الهواء الاعلى لا يتحرك بالذات وكذا النار فلا بد من ان يكون
بالعرض فلا بد من ان يكون الجرم السماوي المماس للنار يتحرك بهذه
الحركة ثم ان جرم القمر ليس مما ينمحق لمماسة النار وينمحى معالمه بما يلحق عليه
لو كان كذلك لكان بمرور الايام يزيد ذلك فيه حتى يمحى بالكلية
وخلافه معلوم من الارصاد ومن العجب ايضا قول من قال انه
من تمادي السواد الذي في القمر من السطح الذي لا يلي الشمس ولم يعلم
انه لو كان كذلك لم يكن منقطعا بل كان غايته عند الكرة ثم يتدرج
الى البياض على نسبة تتشابه على ان المحو ثابت عند اول الاستهلال
مع ان ذلك الجانب الغير المظلم بل مضيء وكلما ظهر لنا شكل الضوء
ظهر المحو على نسبة محفوظة ثم لم يعلم ان السواد لا اشف من الجانب الابيض
هذا ويشبه ان يكون لكل كوكب مع ضوئه لون بحسب اختلافه يختلف

ظهور الضوء فبعضها الى الحمرة وبعضها الى الخضرة وبعضها الى
الصفرة وبعضها الى الرصاصية ويشبه ان يكون الضوء والشعاع
لا يكون الا في جسم له لون ولذا ترى النار لا تشرق الا اذا اختلط
بالدخان ذي اللون لان شعاعها واشراقها يختلف باختلاف
اللون المختلط بها **الفصل السادس** في بيان الحركات التي تختص
الكواكب وتشخص حيل فان السير من اكثر افلاكها وكرة الثوابت
اكثر كوكبا اعلم ان للقائلين بحركة الاجرام السموية ثلثة مذاهب الاول
ان الفلك ساكن والكواكب متحركة خارقة له متوجهة الى جهة غير
متوجه والثاني ان كلا منهما متحرك والكواكب متحركة الى خلاف
جهة الفلك خارقة له والثالث ان الكواكب مغروزة لا تتحرك في الفلك
بل انما ساكنة لا حركة لها الا بالعرض او تتحرك بحركة الفلك على نحو
حركة سرعة وبطء كالسابح في الماء الذي يواجه حركة ولا يخالف
حركة سرعة وبطء وهؤلاء شعبوا فمنهم من يرى ان للكوكب
مبدء مصان الحركة في الفلك كالقلب والدماغ في الحيوان ومنهم
من يرى ان للفلك نفسه مبدء حركته ومنهم من قال ان الفلك
الذي يتحرك حركة ملتئمة من حركات عدة اكر وله كوكب واحد كما
في افلاك المتحيرة فمبدء حركة ذلك الكوكب والذي لا يلتئم من حركات
كرات وله عدة كواكب كفلك الثوابت فمبدء حركته نفسه ونحن
نقول اما القول بالخرق فقد ظهر فساده بما اثبتنا من ان الفلك
لا يخرق ولا حاجة لنا في ابطاله الى ان نقول ان الدحرجة يكذبها ثبات

محو القمر والاكثر ارجعوا الى ان يكون لها الات مع انه لا يتم الا و اذا
كان المحو شيئا في جوهر القمر وقد ظهر فساده واذا ثبت الافتقار الى
الالات وهو غير معلوم ولا الى ان تقول ان الثوابت لو كانت
تتحرك لكان يجب ان يكون سرعتها وبطؤها بكبر مدارها وصغره مع
انه لا يتم الا اذا لم يمكن ان يكون علة السرعة والبطؤ شيئا آخر كالكون
في مدار البطؤ السرعة او بالبطؤ ولم يمكن ان يقع ذلك اتفاقا لا لعلة واذا
ولنعلم انه يمتنع ان يعتقد ان الكواكب تدور على انفسها بغير حاجة
في الافلاك لها واما البحث عن ان للافلاك والكواكب حركات
مخالفة للحركة الكلية وانه كيف يمكن ذلك مع امتناع الخرق وانه كيف
يرجع بعض الكواكب قبل اتمام الدورة فمحله علم المجسطي وكذا ان
انه كيف يحصل لها تارة بطؤ فانه لا تقطع بالنسبة اليها البطؤ الذي
من الرجوع والاستقامة والاقامة ومن الاوج والحضيض بل بالنسبة
الى مركز التدوير والدائرة الحاملة فانها لا تقطع بالنسبة اليها في ازمنة
سواء قسيا سواء بل القمر يقطع قسيا سواء من الدائرة المائلة ومركز الارض
والكواكب الاخرى تقطع قسيا سواء من معدل المسير ومركزه ويجب
ان يعلم انه لا يمكن هذا الاختلاف الا في الحركة بالعرض لاستحالة ان
يختلف تحريك قوة واحدة بسيطة في حد واحد لغاية واحدة واما
الاختلاف الذي في الحركة الطبيعية التي لها البطؤ فليس في حد واحد
ثم ان الاشتداد او الحاصل فيها اشتداد ومستمر لا يعود وهنا ومع ذلك
فالسبب الموجب له لا يمكن ان يوجد في الحركات السماوية لها ومما يحوج

العادة بالسؤال عنه هنا انه لم صار القمر اقل افلاكا من الخمسة
ولم كانت كرة الثوابت ذات كواكب كثيرة دون الكرات
الاخر قالوا في الاول ان الاشرف والاخص اقل احتياجا
الى الالات وفي الثاني ان الطبيعة عدلت فجعلت حيث الحركة
واحدة اجساما كثيرة وحيث الحركات كثيرة واحدا لئلا يجمع مؤنة كثرة — جسما
الحركات والاجسام ولا يخفى عليك حال الجواب لا سيما الثاني
فانه مبني على وهم ان هذه الحركات متعبة وان في مده الاجسام
ثقلا وليس كذلك بل الحركات لذيذة جدا والاجسام لا ثقل لها
اصلا لا ثقيلة ولا خفيفة ثم ان كون القمر اقل افلاكا من جميع الخمسة
مما هو الذي بان من امر البطلميوسيين بالبحث والمستقصى انه اكثر من اكثرها
والحق ان وجود الافلاك على اي عدد من الكثرة والقلة والاجتماع
والصغر والكبر على اتم ما يليق بها لا محذور في نظام الكل ان يكون على
غير هذه الوجوه ولكن قوة البشرية لا تطيق ادراك ذلك
الا نزرا قليلا في بعض الاحوال **الفصل السابع** في حشو الجرم السماوي
والترتيب الذي يجب ان يكون عليه الوجود وبيان آراء الناس
في ذلك وفي علة سكون الارض لا شبهة في ان الجرم المتحرك
بالاستدارة لابد فيه من اختلاف حال عند الحركة فان ثبات الاحوال
كلها ينافي الحركة ولا يمكن ان يكون الاختلاف بالكيف او الكم
او لا تعلق لهذه الحركة بها بل لابد ان يكون في المكان والجهات
والمكان لابد له من جسم هو نهايته والجهات لابد لها من جسم وو

لعاس السما اما في خلا او قد ظهر بطلانه او في خفية ملا ثم هذا الجسم
لما كان محدد الجهات لم يجز ان يكون جسم يتحرك ما لا استقامة
خارجا عنه بل ان كان جسم خارج عنه فلا بد من ان يكون محيطا به ويحكم
فيكون مواضعه مبدا لحركة مستديرة فلا بد من ان يكون ذلك الجسم
الذي يحصل الاختلاف بالنسبة اليه مقصورا على الخارج بل لا بد من ان
يكون في داخله جسم يخالف بالحركة بالنسبة اليه وعسى ان يكون ذلك الجسم
ساكنا والا امكن ان يكون الاختلاف بالنسبة اليه حركة وهو ساكن في محل
النسبة للمتحرك انما يحتاج الى النسبة الى ساكن ولا ينافي وجوب سكون
هذا الجسم مع امتناع خلو جسم من مبدا حركة لان هذا الجسم انما يتحرك لو فارق
مكانه الطبيعي بكليته او باجزائه لتحرك اليه اذا خلي وطبعه لكن مفارقة الكل
لا يتحقق وهذا الجسم الحاشي هو الارض ثم انه لا يجوز ان يكون الحاشي جسما
واحدا متشابها فانا لا نشك فان ما ماس حركة الفلك لا بد من ان
يتلطف ويتحلل ويستحيل بمرور الايام كما شاهد في نحو السحق فيحدث
منه حرارة ثم كلما تحلل ازدادت حتى استحال الجسم الى النار فلزم ان
يكون الذي يلي الحركة مجاورا لها ما في الوسط وما لم يكن لتلك
الحركة اول لا يمكن ان يقال انه كان زمانا من جنس الذي في الوسط
ثم استحال بل يجب ان يكون ذلك جرما نارا ولا يجوز ان يكون خارجا
عن حد المعادلة مع غيره والا لاحال ... متشابه الحشو ولذا لا يجوز
ان يكون في الجسم السماوي نار والا لاحاط النار عن حد المعادلة
ثم بالحري ان يكون الجرم الدائم السكون عادما لطبعه للحافظ للكمال

بالسكون الدائم وان يكون الجرم المتبلي ...
جرم دائم الحركة واحد بالطبع للحافظ للكمال
صح

... ولم يتحرك وبالحري ان يكون على كل منهما ما يلائم طبعه ولا يكون منه
فوق الى الهواء المشابه لها في الحرارة دون الرطوبة وما يلي الارض
الى الماء المشابه لها في البرودة دون الرطوبة وبالحري ان يكون التجاور ان
بين متناسبين في الكيفية والاضداد متباعدة في المكان فهذا هو
النظم اللائق الواقع للوجود ثم ان الذين وضعوا في الخير والشر
والنور والظلمة افرطوا في تعظيم النار وابلوها بالتقديس والتمجيد لاثرها
ونورها وافرطوا في تحقير الارض لانها مظلمة لا تستضي بالظهارتهم
راووا ان الوحدة والثبات والتوسط معاني واقعة في جنس
والفضل واضدادها في الشر والرذيلة فذهبوا الى ان النار وجدت
ساكنة في الوسط والارض كثيرة متحركة في الاطراف فالاوي
التي يحول ... ومن الكواكب فتستر نورها عنا فمن انها تخفت
فنقول عليهم اولا انه لا سبيل الى جعل النار خيرا والارض شرا
الا اذا علم ان معاني الخيرية كلها قد وجدت في النار ومعاني
الشرية كلها قد وجدت في الارض وعسى ان يكون بازا ما يوجد
في النار من معاني الخير ما يوجد في الارض وبازا ما يوجد في الارض
من معاني الشر يوجد في النار الا ترى ان النار مفرطة الكيفية
بخلاف الارض من معاني الشر توحدها وانها اسرع حركة في المكان ...
واسرع تفرقا وفسادا من الارض وحر الارض صالح لنشو النبات
والحيوان دون حر النار والحسن المطري الذي فيها غير نافع وللارض
حسن لمسي نافع ثم نقول ان الارض صورتها الوحدة واحدة فلا بد من ان

يكون كل ما له هذه الصورة في حيز واحد الا التقاسر وكثرة الكرسين محصورة
ثم ان ما ضمابيد الكل المصمم فلا يجوز ما قالوه من اثبات مبدئي الميل
المسدد ثم انا ان سلمنا ان النار ترقى وانما الرفيع لا يحاذ ان
يكون متوسط فالرفيع انما يقتضي التوسط في المرتبة والنار في الحيز
الذي يتشابه في وسط المراتب والارض في القرار وذهبت طائفة
الى ان الارض هابطة وانما قيع انه يستلزم لا تناهي الخلا ويستلزم
ان لا يلحقها المدرة المرمية لان الجرم الارضي كلما كان اكبر كان اسرع
هبوطا فما ظنك بكل الارض مع مدرة وذهبت فرقة الى ان الارض
هي المتحركة بالاستدارة دون الافلاك والكواكب ويلزمهم ان لا يقع
الحجر المرمي على عمود وطولم يكن بعيد سقط المرمي الى المشرق كبعد سقط
المرمي الى المغرب وذهبت جماعة الى انها ساكنة واختلفوا في جهة كيف
فقيل لانها في خلاف حيز مستقر بالغير متناهي فلا مهبط لها وقيل لانها
محجوزة محمولة على غير متقلبها وقيل لانها طبلية الشكل منبسطة القعر لان
الثقيل اذا انبسط انهم كالصفائح او البسط او عمل وجه الماء وخالف
في هذا البعض فقال انها طبلية الشكل الا ان حديثها اسفل وسطحها
فوق مستند الى ان القطع المركب بين الافق والشمس مستقيم
وقيل كرة ساكنة لان الفلك يجذبها من كل جهة على السواء كما يحكى عن
منهم كان وضوحا في بيت محاطا بالحجارة من المغناطيس تشابه الحديد
مكان واقفا في الوسط وقيل لان استحقاق الجهات في الكل متساو
وقيل لاتفاق الحركات السماوية بها وهذه الاراء كلها تحمل الارض

في حيز ما الطبيعي فلا بد من ان يكون لها حيز طبيعي فلو حصلت فيه لم يكن
اما ان كانت تعصمه فلم يتحرك احوا ونا او ارميت ثم خليت
الى هذا الحيز وان كانت تهرب عنه فلا يكون حيزا طبيعيا لها ومع هذا
فيلزم كل مذهب شيئا نذكره في هذا الفصل **الفصل ح** في بيان
ما يلزم الاراء الباطلة في علة سكون الارض اما القول بعدم تناهيها
فيدل على بطلانه واما القول بالقلال الماء فصل الكلام الى كون الماء
انما قوامها فان قال لانه غير متناهي حدنا ثم ما السبب لتحوط الارض
واحاطة الهواء بها اذ ذلك بطبعه الهواء وليس لها ذاتا انفصل عنها
زال وكيف كان طالب لكافة الطبيعي ام بطبعه الارض وليس لها ذاتا
انما تقتضي ان يكون تحت الهواء وبعضها انبساطها ان يكون كرة ام
لعارض فنقول ان لم يكن هذا العارض الا كانت نصف الجاحة
لها في وقوفها الى هذا السبب ام كانت تحرك فكيف كانت تتحرك
والى اي جهة وكيف تقف فيها الهواء وكذا الكلام على القول بطبيعية — بطبلية ه
شكلها وتسطيح سطحها الاسفل واما من قال بسطح ظاهرها استنادا
الى ما قال فلم يسو ان التقى اصغارها من المدورات الكبار يرى خطوطا مستقيمة
مع ان يحكم الحس بحالة وانصا الطبلية البسيط الشكل الكرى بحالة واما
القول بجذب الفلك لها معمول عليه اذا فرضنا اشتغال الجذب كانت
تحرك نصعها لم كانت بعد فلم يكن الجذب عليه لوقوفها وايضا — فكانت ه
الا صغر والاوجه اسرع الجذا لما كان حتى ان يجذب المدرة الا سمة
الى فوق ولا سقط وايضا الحركة المستقيمة الطبيعية انما تكون الى جهة الهواء

والمدره اذا خليت فانما تحرك بحركة مستقيمة لان يكون عنده
موضع استقرارها طبعا وكذا القول بتساوي الجهات اليها في
استحقاق الميل نقول عليه انها لو كانت مختلفة لكان واحد منها
اولى اما لكونها جهة المكان الطبيعي او لغير ذلك فليس للارض مكان
طبيعي فاجزاؤها اذا رميت صعدت الى السما من جهة وجب ان
تصير اليها لانها صارت اولى بها وعلم ايضا لم لا تصعد الى
الوسط من هذا السبب بعينه فان قالوا ان جهة اولى بها قلنا
فكذلك المدره المرمي الى فوق ثم ما سبب حصول الارض في الوسط
حتى تتساوى اليها الجهات طبيعة ام قسرا ام اتفاقا ام بخت فان كان
طبيعة كان السكون مستندا الى طبيعتها وان كان قسرا فاي من
الاجسام المختصة بها تقوى على قسرها وايضا كانت حركات
المدرات البسائط ايضا قسرا ولو كانت كذلك لما كانت
ترجح على اينيتها من الحركة لان الهوا الدافع لها لا يرجحن وكان
الاصغر اسرع هبوطا وكان كلما نزل زادت حركته بطاء اذ
هو من شان الحركة قسرا واما الاختيار فظاهر العصيان والتحقيق
على اعتقاد بدوامه وايضا فمدد الامور التحيته هو طبيعي لا قسري
او اختياري واما القول بالتفاف الحركات معول عليه ان مصير
الارض الى الوسط ان كان قسرا لزم ما ذكرنا من ان الاصغر كان
اشد اندفاعا وكان الابعد من المحيط اطارا ثم ما سبب توسط
الارض من الما والهوا فان قالوا انه اثقل قلنا ما الثقل فلم توسط

الثقيل دون غيره لان نعال ان الثقل يحدر بالطبع من جهة من جهات
المحيط ما الطبع او بالدفع فاذا توسط لم يمكن ان يكون الهوا المدار لان
كل ما هو تخلخل اذا وقف له حركة شديدة نعرض له من الفقادة مع
بعد الاحوال كل شي نعرض بل ربما حق فلما توسط الارض الثقيلة
من الدفع او الهرب من فوقها ومن دفع هذا الهوا وقصر تحيرا
فيلزم اما ان يكون تحت سطح تحت بعض الجهات طبعا والطلب
بعضها طبعا لكن منع عنها بمانع وهو خلاف ما ادعوه واما ان يكون
لولا الدفع لمالت الى جهة معينة من نواحي الفلك اما مطلقا فيلزم
اختلاف الجهات المتشابهة او لكونها اقرب فيكون الجهة حقيقة
فلم يكن في ذلك بينهما ومن الا رفق فيلزم ان يكون الا ربعا
اذا توسطت وقفت ولم تصعد ثم ما بال هذا الدفع بهذه القوة
لا نحس به ولا يجعل حركة السحب والرياح الى جهة بعينها ولا يحمل بطالها
الى الشرق اعسر من اعالها الى المغرب **الفصل التاسع** في ذكر معاني
الخفيف والثقيل وذكر الاثار التي في الخفيف والثقيل وفي رسوب
الحجر في الهوا دون الما خصوصا وسان فساده وهي ضعيفا قد علمت
ان الخفيف المطلق هو الذي في طباعه ان يتحرك الى غاية البعد عن المركز
حتى يعف طافيا على الاجرام وان الثقيل المطلق ما في طباعه
ان يتحرك الى غاية البعد عن المحيط حتى يعف راسبا تحت الاجرام
فاعلم الان ان كل منهما اعني الاثنين حال الحصول في المكان الذي
توهمه وحال حركة اليه وحال توقفه خارجا عنه ممنوعا من الحركة اليه

في الاولى غير مائل عنه لا بالفعل ولا بالقوة الا القوة البعيدة فلو مال عنه
لما كان مكانه الطبيعي وغير مائل اليه البتة فالخفيف والثقيل لا ميل فيهما البتة
حين كونهما في المكان الطبيعي واما في الحالتين الاخرتين ففيهما ميل لكن
في الاولى مرسل عامل وفي الثانية ممنوع عن العمل ثم اسم الخفيف والثقيل
قد يراد به ما له ميل عامل على كون الشي في مكانه ولا حين كونه ممنوعا
عن الميل الى مكانه خفيفا ولا ثقيلا وقد يراد به ما له ميل بالفعل سواء
كان عاملا او لا فلا يكون الشي الخارج عن مكانه الطبيعي سواء ارسل او لا
خفيفا وثقيلا وقد يراد به ما له في ذاته الصورة التي هي مبدأ الميل
الى فوق او تحت ان لم يكن هناك والكون ان كان فيكون الشي
في جميع احواله خفيفا وثقيلا ولهذا الاشتراك في الاسم كثيرا ما يقع
الغلط من الناس من يجب ان يقصد في المقام الذي يعرف الصورة الطبيعية
للاجسام المعنى الثالث وفي مقام الدلالة على افعالها المعنى الاول حاشية ثانيه
ان فعل الصورة هو الميل سواء وجد مقتضاه او منعه منه مانع منه
الشي في ثم ان الناس اختلفوا في علة حركة الهواء في الماء الى فوق وحركة
النار في الهواء كذلك وحركة الخشبة ومثلها في الهواء الى سفل وفي
الماء الى فوق فمن قائل ان الاجسام كلها ثقيلة لكنها متفاوتة
فالاثقل يسبق ويضغط غيره حتى يسعى في مكانه وقائل ان الثقل
هو التخلخل بمعنى تخلل الخلا من الاجزاء وقائل ان الثقل هو اللين والهبوط
هو الصلابة وقائل ان كثرة الملا واندماج الاجزاء هو الهبوط وقلة
ذلك الخلا ونحوه هو الثقل وقائل ان صورة الشكل مبدأ الحركة الى

فوق للتمكن به من الخرق والنفوذ وبخلافه استعراض السطوح وانفراج
الزوايا كالتكعيب ومن هولاء من جعل للكرة النفوذ الى فوق وهو توهم
ان كل نقطة منها زاوية حادة وقائل ان الخلا يجذب الاجرام سابقا
بالاثقل فالاثقل واما الخشبة فعدل عنه ان كل رطب فيه غليان
غير محسوس فما يصعد من الغليان هو الثقل للخشبة قالوا والثقل
للاشيا في الهواء البخاريات المتصعدة الى فوق قالوا ولهذا اذا
بسطت الرصاصة على الماء طفت واذا جمعت رسبت وما ذلك
الا ان المعلات في الاول اكثر منها في الثاني ونحن نقول في هذه
المذاهب كلها بعد عرضه هذه الحركات فلزم ان تكون الاجسام
كلما كانت اكبر كانت ابطأ حركة وكلما بعدت عن مبدأ حركتها كانت
وهنت حركاتها وليس كذلك ولكان ان واحدنا جسما مجوفا من الذهب
على رأسه موس مصمت كانا في الرسوب سواء ولم يكن بطوء الجسم
الذهبي مع رسوب الابنوس ثم الخلا شبيه ليس بعض الجهات
بالجذب وبعضها بالتخيل اولى من العكس ولو كانت كثرة الخلا
المتخلل سببا للخفة لكانت الارض الصغيرة اثقل من الكبيرة
ولو كانت كثرة الملا سببا للثقل لكان النار القليلة الملا اسرع
من النار الكثيرة الملا وان كان السبب في الحركة الى فوق اكثرية الخلا
من الملا وفي الحركة الى سفل كثرة الملا من الخلا كانت النار في كل
منهما موجبة لنقصان موجب الكثرة لا الضد فان عدم السبب
لعدم المسبب لا الضد ولكان اذا زاد الملا على الخلا كان قليل الخلا

مانعة من الحركة الى فوق ومبطئة بها لا موجب للحركة الى اسفل وكذا اذا
كان الخلا ازيد من الملا كانت قلة الملا مانعة عن الحركة الى اسفل او
مبطئة بها لا موجبة للحركة الى فوق وان جعل الملا الغالب سببا
للثقل والخلا الغالب سببا للخفة لزم ان يكون الخلا محركا وقد مر انه
ومع ذلك يلزم ان يتساوى الارض الصغيرة والكبيرة وكذا الارض الكبيرة
والصغيرة في الميل لان الخلا والملا محفوظ النسبة فيهما ولو كان اللين
سببا للخفة لكان الحديد اخف من الآنك والرصاص ثم ان الاشكال
المحددة انما هي معينة على نفوذ المحرك واما ان يكون هي الاسباب
الحركة فلا وذلك كما ان حدة السيف تعين على نفوذه ولكنه لا يكفي في
ذلك بل لا بد من منفذ ثم هذه الاشكال لم تختص بوجه بجهة دون
جهة ولم صار عدم الحدة سببا للنفوذ في جهة دون جهة على ان نفاذ
المدرة ليس اقل من نفاذ النار وان عجبت واسكون كلية الارض
ملقعة واكثر النار الساكنة وما قالوا في الخشبة معمول بها اذا
كانت في الهواء كانت الناريات اثقل لها اكثر من المائيات
الغالبة المعلة لها فلم ترسب ثم انا اذا جعلنا الخشبة في قعر الماء
والصفاه بالعرض بحيث لم يتحقق تحتها هواء ان ما ظهر شدة مع
طافيه واما نحن فنقول ان هذه الميول كلها للشوق الى الامكنة الطبيعية
والخشبة معمول نهيها ما دامت في الهواء لم يكن لجزئها الهوائي
ميل لعادم ميل الارضية والمائية فيها ثم اذا حصل تحت الماء حدث
الميل الهوائي فغلب فطفى فوق الا ان تصور قاسر غريب فيلا

والجسم الذهبي المجوف المفروض انما اثقله الهواء الذي فيه اكثر من الذي في
الاسرب واما الرصاص المنبسط فانما لا يرسب لان ما تحتها لا يمحي
لكثرته وقوته وقلة اجزاء الرصاص فاذا اجتمعت قل ما تحتها وكثر الاجزاء
الدافعة فتخرقه الماء ورسبت وقس عليهما الغمام الفصل العاشر في
بيان انه لا يجوز ان يكون في الوجود عوالم كثيرة ودفع وهم من توهم
ذلك ذهب كثير من الناس الى ان العوالم كثيرة واعتقدوا في
وجه ذلك فرقتين فمنهم من قال ذلك لانه كان عنده ان
هناك خلاء غير متناهي فيها اجزاء لا تتجزى غير متناهية متحركة ابدا حركات
غير مضبوطة فيحصل لها اجتماعات غير متناهية في احياز غير متناهية
وكل اجتماع يؤدي الى عالم وفساد وهذا قد علمت مما سلف ومنهم من قال
انا نجد المغايرة بين العالم وهذا العالم كما نجدها بين الانسان وهذا
الانسان ولا مغايرة بين الانسان وهذا الانسان الا ان الانسان
يدل على معنى واحد شخصي والاول يدل على معنى جار في طباعه ان يحمل
على كثيرين وكذا العالم يدل على ما يجوز في طباعه ان يحمل على كثيرين
وكثرة العالم لا يجوز ان يكون بالسكون واحدا بعد آخر لانه غير مكون
عن شيء بل ابدي فلا بد من ان يوجد عوالم كثيرة ابدا قالوا وكذلك يكون بعد
الحكم في كل ممكن ازلي انه واجب اذ لو جاز عدمه في بعض الازمنة
لم يكن من الممكن الازلي فلا يجوز في العالم ان تتعطل سائر
افراده معدومة الا لم يكن من افراده وقد فرض من افراده
ونحن نقول انه وهم مبني على وهم ان كل ما يخالف الجزئي فهو كلي

بمعنى انه يصح فيه وجود الكثرة ونحن قد بينا ان الجزئي هو الذي تمنع
ان تجعل ماهيته محمولة على كثيرين فالذي يقابله هو الكلي بمعنى لا تمنع
فيه ذلك من جهة صورته وماهيته وذلك لا ينافي ان يمتنع من جهة
ان لا يكون مادة تنفصل عن صورته واحدة كما اذا فرضنا ان الحديد
لا يوجد منه مادة فاضلة عن صورة هذا السيف فذلك لا يمنع من
كليته وكذا الانسان اذا فرضنا انه لم يوجد منه الا شخص واحد لم يمتنع
ذلك من كليته فالعالم من هذا القبيل ولنرجع الى اثبات انه لا يجوز ان
يكون العوالم كثيرة فنقول ان الاحياز الطبيعية للاجسام هي التي تقتضيها
تلك الاجسام اذا لم يكن ممنوعة في اوضاعها واشكالها عن مقتضى
طبايعها فيكون الاحياز الطبيعية مرتبة بعضها فوق بعض بترتيب
مستدير على مستدير مثل تلك الاجسام والحيز الطبيعي لكل جسم
هو الحيز الطبيعي لجسم آخر او لا آخر الا ولجسم كالاجسام الا وله حيز لا يوجد احياز
الا على هذا الترتيب فلو كان عالمان لكان كل منهما على هذا الترتيب
فاما ان يكون بينهما خلاء وهو باطل او ملاء ولا يخلو اما ان يكون في حيز
الطبيعي او في حيز الغير الطبيعي وعلى كل تقدير لا بد ان يكون الحيز
مستديرا وهو هنا غير متصور فلا يمكن ايضا اذا كانت العوالم
متجانسة الاجسام بان يكون في كل منها ارض وماء وهواء
ونار وسماء ويكون نسبتها الى الاحياز في العوالم كلها واحدة
لزم ان يكون للاجسام المتوافقة في الطبع احياز متباينة فاما
ان يكون كلها طبيعيا وهو محال كما بينا او كلها مقسورة

نقض جهته

فلا مكان طبيعيا لها وهو ايضا محال او يكون حيز واحد طبيعيا والحيز
الاخر قسريا فنقول ان الذي مر بيانه كيف حصلت من السموات التي
لا تحوي ولا تقع ان تقال ان الاجسام المتكثرة عدد بعضها ما لكن
متكثرة فلا اقتضت كل ارض مثلا في مكان لانا نقول وان كان
الامر كذلك لكن اذا كانت الاجسام من طبيعة واحدة كانت امكنتها
متشابهة بحيث يجتمع المجموع على شكل كرة واحدة فيستقر في مجموع تلك
الامكنة وايضا لم اختلفت احياز السموات وما الذي مر بيانها اطبايعها
ام طبايع الاجسام الاخر ام قسر فعلى الاول يلزم ان يكون الاحياز
متحددة متمايزة قبلها وعلى الثاني يلزم ان يكون الاجسام الاخر
محددة لاحياز المحددات لاحيازها والكل باطل واما الثالث
فلان هذه الاجسام لا تقبل القسر واذا استحال اختلاف احياز
السموات استحال كثرة الاوساط فاستحال تعدد العالم وان
كان تعدد العالم بان يحيط بالمحدد اجسام اخر فنقول الجسم المحيط به
لا يخلو اما ان يكون فيه مبدأ حركة اصلا وهو محال او فيه مبدأ حركة مستقيمة
فيكون من جنس المحدد مستقيمة وقد عرفت انه ما من جسم كذلك الا
وهو في حشو المحدد او فيه مبدأ حركة مستديرة فيكون من جنس المحدد
وقد تبين تناهي الاجسام فهناك جسم كري هو آخر الاجسام و
يكون مجموع ذلك الجسم مع ما في حشوه عالما واحدا فقد بان
الموجود عالم واحد وهو تام كامل قد حصلت فيه جميع الاصناف
الممكنة للاجسام البسيطة والحركات على وجه الاكمل الخ

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثالث كتاب الكون والفساد وهو خمسة عشر فصلا

الفصل الاول في اثبات ان العناصر قابلة للكون والفساد
ونقل الآراء في الكون والفساد والاستحالة قد علمت حال الاجسام
التي هي اجزاء العالم وان منها ما لا يقبل الا الحركة المستديرة
وانه لا يقبل الكون والفساد ومنها ما يقبل الحركة المستقيمة ولم تبين
الى الآن ان هذا الجنس يقبل الكون والفساد او لا فاعلم الآن
انه لا بد من ان تقبلهما وذلك لان هذه الاجسام اذا كانت
في امكنتها الطبيعية كانت ساكنة في الاين والوضع وكان كل
جزء منها مختصا بجهة ولا بد لهذا الاختصاص من سبب فلا يخلو
السبب اما ان يكون الطبع وحده او لامر عارض قاسر
وذلك لا يكون الا في مقابل الطبيعي او لانه طلب وجود ذلك

الحيز هناك في ابتداء كونه لما كان ما كان عنه موجودا في ذلك
الحيز او في حيز قريب منه بحيث اذا تكون تحرك بالطبع اليه وهذا
هو المطلوب واما تكون المركبات فظاهر واذا ثبت فيها الكون
ثبت الفساد ولما عرفت من ان كل كائن فاسد واعلم ان من الناس
من انكر الكون والاستحالة ومطلق الحركات حتى المكانية و
الوضعية وهذا مما لا يليق ان نعالجه بعد ابطال ومنهم من انكر
الكون والفساد والاستحالة وزعم ان هذه الاجسام التي تحسب
بسائط ليست كذلك بل كل منها مختلط من الجميع ولكن بعض من
اجزائها يغلب الباقي فيكون هو الظاهر للحس ومن الباقي ينخاز
الجسم هو ذلك الجزء بحسبه اذا لاقى المغلوب شيء من جنسه
قوي وتحرك واستعلى على الغالب فغلب عليه فيرى ودونه يحجب
ان نارا كانت من الخشب مثلا قال وكذا اذا تسخن الماء فليس ذلك
استحالة بل لخلط الاجزاء النارية والمائية فاذا القيتها اليه مثلا
او لما يظن استحالة ظاهر من الاجزاء حيث شيئا واحدا له
كيفية واحدة هي الفتورة ثم يلمع الامر الى ان تغلب الاجزاء النارية
فيحرق وكذا الشعرة الواحدة لا تعرض لها البيض بعد ان كانت
سوداء بل في حد ذاتها تارة يغلب اجزاء سود ولهذا بعض ان
الذكر ليست لونا واحدا سوادا او بياضا بل من مختلطين
غير متمايزين في الحس فيحسب كذلك لونا واحدا ثم من هؤلاء من
زعم ان ليست الحرارة مثلا شيئا محمولا في شيء بل هي نفسها جوهر

ومنهم من اعتقد ان هناك حاملا ومحمولا الا انه قال لا يمكن الحامل
ان يفارق محموله ومن الناس من انكر الاستحالة دون الكون و
منهم من انكر الكون دون الاستحالة وهولاء فرق فيقولون بعنصر
واحد اما نارا او ارضا وهواء او ماء او بخارا فان كان نارا قالوا فرقه
ان النار بتكاثف حتى صار هواء ويزيد حتى صار ماء ويزيد فيصير ارضا من
غير ان بطل جوهره بل كل من هذه الاجسام نار معدوم التخلخل والتكاثف
وان كان ارضا قالوا بتكاثفه كذلك وان كان ماء او هواء
او بخارا قالوا بتخلخله وتكاثفه معا كذلك وفرقة يقولون بعنصرين
اما الارض والنار او الارض والماء وفرقة يقولون بثلثة
يجعلون الماء هواء تكاثف وفرقة يقولون بالعناصر الاربعة
يقولون ان ههنا قوتين احديهما المحبة والالفة والاخرى العداوة
والبغضة ويسمونها غلبة الفة فاذا استولت الاولى عليها جعلتها
جسما واحدا شبيها بالجوهر يسمونه الكرة ثم اذا غلبت الاخرى وجدها
طبايع اربعة فهولاء قد ناقضوا انفسهم فانهم جعلوا لها اثارا وصورا
اربعا والقوى فاسدا عنها لكن الصورة حادثة لها صورة جديدة
وهي في طباعها قابلة لذلك وهذا معنى قبول الكون والفساد
واكثر هولاء زعموا ان لا كون بل الاستحالة ايضا في كيفياتها اولا
بل في كيفياتها او ثانيا في كيفياتها الفعلية والانفعالية ليس جواهر
او لازمة لها لا ينفك عنها ومن الناس من حاول الفرق بين
الكون والاستحالة بوجه لا يصلح لذلك فقال ان مبادي الاجسام

اجرام صغار متشابهة الجوهر جوهرها جوهر واحد لا تختلف فيها الا بالاشكال
جوهرها الاتصال الذي يكون عند تماسها لخلل الخلاء لصلابتها جوهرها
جوهر واحد لا تختلف الا باختلاف الاشكال ويسندون اختلاف منها
الافاعيل الى اختلاف الاشكال ولا يحاشون عن ان يخالف ضوا وكبرا
ومنهم من يرى لبعض الاشكال حدا ولبعضها ثقلا واختلفوا في
ان الاشكال متناهية او غير متناهية وقالوا انها لا يمكن ان يسلب شيء منها
عن شكله ولا ان يعرض له كون وفساد في جوهره بل هي تتحرك اما حركة
متناهية او غير متناهية حركة عن صدمة عن حركة عن صدمة عن حركة لا الى
نهاية وربما تصادم فتجتمع فحصل جسم فهذا الاجتماع كونها فاذا افترقت
فذلك فسادها واما استحالتها فباختلاف وضعها وترتيبها في
المجتمع منها اما الاختلاف في الترتيب فنظيره بين مليك وكليم
اما في الوضع فنظيره بين الشكلين لمليك مليك وملبك
هذا منه اللام في احدهما في جهة الكاف دون الاخرى وقد تعدوا
حتى قالوا ان الاستحالة ليست امرا ذا حقيقة وانما هي بحسب الادراك
والحس كاختلاف الوان طوق الحمام لدى الناظرين باختلاف الاوضاع
ومن الناس من فرق من الكون والاستحالة بهذا الفرق الا انه جعل
مبادي الاجسام سطوحا ومبادي السطوح المثلثات وهذان
الفريقان زعما انهما اثبتا الكون ولم يثبتاه في الحقيقة فانهم حملوا
على النمو الا زيادة حجم ومخالفة هيئة شكل هذا واما النمو فلم يسمع
فيه مذهب مخالف سوى مذهب من نفى الحركة رأسا

الفصل الثاني في ذكر حجج هذه الآراء التي ذكرناها اما اصحاب الكون فقالوا ان كون الشي عن لا شي محال فلا بد من ان يكون موجودا واذا كان موجودا فلا معنى لتكونه اذ لا تكون للكون كلما قبل كونه فلا بد ان لا تكون في الحقيقة تكون عن شي او لا شي بل بروز لكمال وبعض هولاء زعموا ان الاستعداد لا كون عن مشابهة موجب للاشياء المادة فجعل العنصر المستعد لذلك غير متناهي الاجزاء واما اصحاب الاسطقس الواحد فقالوا انا لما راينا هذه الاجسام يستحيل بعضها الى بعض وكل متغير لا بد من شي ثابت يحول عليه الاعراض الاحوال المختلفة فيجب ان يكون هناك شي مشترك بين هذه الاجسام محفوظ فيها كلها هو عنصرها ثم اختلفوا فقال بعضهم انه الماء لان العنصر ينبغي ان يكون مطاوعا للتشكيل والمطاوع هو الرطب وعامة الناس يرون ان الرطب هو الماء او الغالب عليه الماء فجعلوا العنصر هو الماء قالوا ولذا نرى الحيوانات يتخلق من الرطب وهو المني وقال آخرون انه النار لانهم استقروا وانخرط في جنبها المارون ان الافلاك والكواكب اجرام نارية وقالوا ان الاكبر حجما اولى بان يكون عنصرا قالوا وايضا لا جرم اشرف في طبيعته من النار وان الحرارة هي المدبرة في الكائنات قالوا وما الهواء الا نار مفترة ببرد البخار وما البخار الا ماء متخلخل وما الماء الا نار مكثفة وهواء مكثف قالوا ولو كان للبرد عنصر كما للحر لم يكن امر ايضا كان في الاجسام باردة يوازن حر النار وقال آخرون

ان الارض لانهم وجدوا اجل الكائنات مستقرة على الارض متحركة اليها بالطبع وقال آخرون هو

انه الهواء لانه ارطب من الماء لانه اطوع للتشكيل فالماء هو هواء تكاثف فلذا اقرب الى اليبوسة والارض ماء متكاثف ولذا نرى حجارة تنعقد من المياه والنار هواء اشتدت بها الحرارة فنسخت وقال آخرون انه البخار لان نسبته الى الاجسام نسبة الوسط فاذا تحلل درجة صار هواء ثم اذا رق درجة صار نارا واذا تكاثف درجة صار ماء ثم اذا رق درجة صار ارضا وهذا التوسط لا يوجد لغيره واما القائلون بالارض والنار فقالوا انهما طرفان وكل جسم يستحيل فينتهي اليهما وما لا ينتهيان الى خارج عنهما وايضا لا حركة اسطقسية الا انهما والنار بالغة في احدهما وهي الخفة والارض في الاخرى وهي الثقل فالهواء نار مفترة مشتعلة بالماء المتحجر والماء ارض متحللة سيالة خالطها نارية فخففتها واما القائلون بالماء والارض فقالوا ان المركب كما يحتاج الى رطب يكون سهل التشكيل والتخلق كذلك يفتقر الى يابس يمسك ويحفظ الشكل واليابس والرطب في المشاهدة هما الارض والماء فالهواء بخار مائي والنار هواء تسخن بالحركة واما القائلون بالاربعة مع المحبة والغلبة فقالوا انه لم يكن شي من العناصر اولى من الباقي فان يكون عنصرا جعلنا الكل عناصر مع ان القوى الاولى اربع والمزاوجات الصحيحة اربع كما ستعرفه ان شاء الله تع ثم انها لا يتكون منها شي الا باجتماعها الذي يقع فيها ولا يفيد شي اليها الا بافتراقها اليها ولا ريب في ان الشي لا يفعل باجتماع او افتراق او غيرهما الا بفاعل ولا شبهة في انه

سحص ه

لا يمكن ان يصدر عن طبيعة واحدة بسيطة جمع وتفريق معا الا عن
قوتين يكونان فيه واولى الاسماء بالقوة الجامعة هو المحبة
والالفة واولى الاسماء بالقوة المفرقة المبعدة من المشاكلات
الغلبة والبغضة والعداوة ولما كان التصرف في هذه العناصر
بالجمع والتفريق لا غير فذلك لا يوجب تغيرا في جواهرها لم يكن بينها
كون وفساد ولا استحالة بعضها الى بعض واما اصحاب السطوح
فقالوا ان الاشياء لا تكون عن العناصر الا بالتركيب والتركيب
لا يكون الا بجهة الفعل والانفعال والفعل والانفعال انما يكونان
واول ما يماس الاجسام هي السطوح فيكون هي العناصر ثم لا بد من
ان يكون بحيث اذا ركبت منها الاجسام لم يبق منها فرج فينبغي
ان يكون سطوحا مستقيمة الخطوط واقدم المستقيمات الاضلاع هو المثلث
لانه يمكن ان تولف منه سائر الاشكال المستقيمة الخطوط كما يمكن ان
تنحل تلك اليه ثم الشكل الناري يولف من اربع خطوط متوازية مثلثات
حتى يكون صنوبريا والهوائي من عشرين قاعدة مثلثات
ليكون شبيها بالاحاطة والمائي من ثمان قواعد مثلثات
والارضي مكعب مركب من مربعات هي بالقوة مركبة من مثلثات
لئلا يكون ماءه والجرم السماوي من اثنتي عشرة قاعدة مخمسات
كل مخمس مولف بالقوة من ثلثة مثلثات واما اصحاب الاجزاء
التي لا تتجزى فحججهم قد ذكرت سابقا ورددت ومع ذلك فهم اشد
طرافا من غيرهم من الطوائف المذكورة لا سيما اصحاب السطوح

لانهم بنوا اصلا على امر محسوس ثم بنوا على ذلك الاصل وطم زيغوا
عنه لانهم استدلوا بوجود الحركة على اثبات الخلاء لا كالذين اخذوا
من المسلمات ان لا خلاء فنفوا الحركة التي لا شك فيها ولا شك
انهم لو سلموا ان الحركة لا تكون الا في خلاء فليس الاستدلال بانتفاء
الخلاء على انتفاء الحركة اولى من الاستدلال بثبوت الحركة على
ثبوت الخلاء بل هذا اولى لئلا يلزم المكابرة في المحسوسات ثم اولئك
بنوا على هذا الاصل ان ما لا خلاء فيه لا يصلح للانقسام الانفصالي فزعموا
على ان كل جزء من تلك الاجزاء لا ينقسم ثم اصحاب السطوح قد تبدلوا
فان نسبة الجسم الى السطح كنسبة السطح الى الخط والخط الى النقطة فاما
ان يكون تركب المتصل من غير المتجزيات باطلا او لا فان كان الاول
لم يجز ان يحصل السطوح عناصر الاجسام وعلى الثاني فالنقط اولى بان تجعل
عناصر ثم ان تاليف الاجسام من اجزاء لا تتجزى صلابة لا قصدان اتصال
اقرب الى الصواب من تاليفها من النقط وايضا فهو لا سبيل الى
العدم من الكون والاستحالة بخلاف الاخرين **الفصل الثالث**
في ابطال هذه الحجج التي للمخالفين اما اصحاب الكمون والبروز فزعموا
انه اذا لم يصلح ان يكون لا شيء موضوعا لشيء استحال ان يكون شيء
عن لا شيء وانه اذا استحال ذلك وجب ان يكون الشيء عن شيء مثله
معقول ولا انه يجوز ان يكون الشيء لا عن لا شيء بل عن شيء لكن
غير مماثل له بل مغاير وما يقولون في نحو اليد والرجل والوجه والكرسي
انه كونت عن اليد وعن الرجل وعن الوجه وعن الكرسي كلا بل عن مادة

لم يكن عليهما من جنس هذه الصورة فبطلت وتصورت بها كالخشب
للكرسي اذ عن مادة مصورة بصورة بطلت وحدثت بدلها
هذه الصور كالباب صار كرسيا وكل منهما مغاير للكائن ما الثاني
فظ واما الاول فلان الموضوع مغاير للمركب منه ومن الصورة ونقول
ثانيا ان كون الشي عن لا شي انما يستلزم ان يكون موضوعه ان لو
اريد به انه كان عنه وهو عنه موجود واما ان يكون عنه بمعنى ان يكون
شيا بعد ان كان لا شيا فلا فساد فيه والاولى ح ان يقال فيه
انه كان لا عن شي ثم بعض كان الشي عن الشي لا كان عن لا شي اولا — لم كان الشي عن لا شي مر
عن شي ثم انما يكون ذلك نقيضا اذا اريد بالشي امر معين في القضيتين
واما اذا اريد الاهمال فلا نقض هناك وان اريد العموم كانت القضيتان
متضادتين لا متناقضتين واما اصحاب الاسطقس الواحد فانما
هم كلا منهم لو لزم ان يكون ذلك الا الامر المشترك جسما طبيعيا او
هم لم لا يجوز ان يكون جوهرا خاليا في ذاته عن كل صورة قابلا
لصورة كل واحد فاذا انسلخت عنه صورة حدثت صورة اخرى — واحد مر
واما اصحاب الماء واصحاب الهواء منهم فانهم جعلوه اسطقسا لما
فيه من سهولة القبول للتشكيل وبعدان كالكاثف زال عنه تلك
الصفة التي بها صلحت للاسطقسية واما اصحاب الارض فيرد
عليهم اولا ان هنا متكونات هوائية ومائية لا ترتيب لو سلم ذلك
فلا يدل على انه ارض خالص لم لا يكون مركبا منه ومن غيره ويكون هو
الغالب قوة او كمية واما اصحاب النار فقد اعتمدوا اعني الاكثر ثم

اثبتوا الاكثرية بان السموات نارية وهو وهم ثم بان الكائنات تحتاج
الى الحرارة كذلك يحتاج الى الرطوبة والى اعتدال الحرارة بالبرودة واما
ان كون النار محضا فان اراد وا به المطلق فلا نسلم اذ يقولون في الماء
والارض والهواء فان كلا منها عندهم نار غير محض وان اراد وا النار
المجاورة للفلك لا فلان وكذا الارض المجاورة للمركز فلم لا يجوز ان
يكون كل منها اسطقسا الا ان الذي عند جوار الفلك لا تشوبه شي حتى
معقل من حرارته واما التي عند المركز فوره صا الكواكب فهو جيد بعضها
واما اصحاب البخار فمن سلم لهم ان كل ما يكون متوسطا بين الاطراف
والبعيدة نسبة واحدة فهو اولى بان يكون عنصرا ثم لم لا يجوز ذلك
بالبخار بل الهواء ايضا اذ يبس اشد كان ارضا واذا رق كان بخارا — كان نارا او ابس مر
واذا برد وتكثف اشد كان ماء الا ان يقول ان لا اشتغال اذ كان مبعها
يتقابلين اوجب ذلك ان يكون اسطقسا والتقابل يتحقق في البخار
فانه معقل للتخلخل والتكاثف بخلاف غيره فطالبه بعلة هذا الاختصاص
على ان البخار ليس الا ماء قد تفرق لا اجزاء صغارا كما ان الغبار والدخان
ليس الا ارضا تفرقت ومن قال ان الاسطقس الذي يستحيل الى الاشياء
لا بد من ان يكون فيه ومن الذي يستحيل اليه شي اخر وهذا الشي هو البخار
فلا نسلم ان قوله نقل الكلام الى البخار نفسه اذا استحال وايضا
الدخان والغبار حكمها حكم البخار خصوصا الدخان فلم لا يجعل اسطقسا
وايضا لا نسلم ان البخار وسط اذ لو كان لكان مكانه الطبقة تحت
الهواء فلم تصعد ما فوقه لا يقال كيف تصعد وهو مار كما قلتم

فلنا نحن نقول انه انما تصعد بسبب الحراره واشتم لا يمكنكم ان تقولوا ذلك
بل لانكم جعلتموه عنصرا برأسه واما اصحاب الارض والنار فقد ضلوا
من ظنهم ان لا استحاله الا على طريق الاستقامه على جهه واحده ومع
ذلك يسلمون ان الما يستحيل الى جهه الارض تاره والى الهوا
وانه رطب وكذلك لانسلم لهم ظنهم فجوزوا ان يستحيل النار هوا كما يستحيل
الهوا نارا واما اصحاب الارض والما فيقولون ان الحاصل من تركيبها
ليس الا الطين واليس ولا البرد ولا بد في كل مركب من حراره طابخه
ولا تكفي في التركيب وجود حامل للصوره وحافظ لها بل يحتاج الى شي
ذلك واقله من الشكل المحافظ وربما يحتاج الى قوى واحوال اخرى
لا سيما الحيوان والنبات والحراره اعون شي للقوى في حفظ النوع
والشخص واما اصحاب المحبه والبغضه فيلزمهم ان يثبتوا الكون ايضا
مع انهم لا يثبتونه لانهم جعلوا الاجتماع بحيال العناصر كره وجهه
مغايره للصوره لصورها مفترقه والافتراق سالكا منها لتلك الصوره
الى صورها هذه وايضا يلزم ان يكون المحبه محركه حركه خارجه عن الطبع
وهم يقولون بخلاف ذلك اما اللزوم فلانها تحركها الى الاتحاد في
خروج العناصر عن احيازها الطبيعيه وايضا يلزم ان يكون فرق ثبت
وهم يحاشون عنه وذلك لانها تفرق من الماده وصورتها ولا
شبهه في ان مجاورتها اشد من مجاوره الاجسام المتصله والملاصقه
ولانه لا يمكن جمع ما فرقه واما اصحاب السطوح فقد وهموا ان
الانفعال فيما في الجسم يقع اولا في سطحها سوا كان قابلا لانه ليس الا

كذلك والا لكان المحوك اولا هو السطح وكان الباطن تبعا له والجسم
الفصل الرابع وكان المماسه بعينها يفعل في الجسم لانها الموديه للانفعال
في ابانه بطلان القول بالكمون ونقل قول شبيه به وابانه بطلانه اما
اصحاب الكمون فمن قال منهم ان في كل جسم ما هو من اجزاء هي متناهيه
فيبطل قوله بما عرفت من استحاله تركب جسم متناهي من اجزاء غير متناهيه
ومن قال منهم بتناهي تلك الاجزاء فمن قال منهم انه يجوز ان يكون
عن كل ما هو نار وارض ما لا يعاش والمسر نقول عليهم انا اذا فرضنا
ان الاجزاء النارية التي فيه كلما قد ميزت وجمعت فالذي بقي يجوز
ان يكون عنه نار وارض ولا صوره له لاعاص بل انما يكون بخلاف
الصوره وان قالوا انه لا يمكن ان تميز الاجزاء النارية بحيث لا يبقى منها
فلنا لا يخلو اما ان يكون امتزاج النارية بالمائيه على السوا في كلها
او بعضها اشد امتزاجا من بعض فعلى الاول اذا جاز الانفصال على
بعضها جاز على الباقي وعلى الثاني نقول ان كانت شده الامتزاج
وامتناع الانفصال للطبيعه النارية فيلزم ان يثبت طبع الاجزاء
وان كان لطبيعه اخرى لزم خلط اخر وبطل الكلام الاول ومن قال
منهم بان السكون لا يعم بل اذا انفصل الاجزاء حتى يبقى نار خالص لا يكون ان هذا الكون م
عنه شي مقبول عليهم وعلى كل اصحاب الكمون لا يخلو اما ان يكون حد
الاجسام ولكن يتميز باستحالها والمخالط مكون الكامن ما اختلط ولا
ما هو على البسيط فيلزم ان يكون باطن الما في الحراره كالما المسخن
حدا بل اسخن لان النار المجتمعه المحصه في الباطن اشد تاثيرا من المنبط

على البسيط مع ان الحس يكذبه الا ان يقولوا ان هذه النار لا تحرق الا اذا كانت
مغلوبة فحينئذ لا يكون مولا ما الاستحالة الا ان يكون ذلك بالشكل ان قد
ومع ما فيه خلاف قولهم ويلزم ان يكون الماء اذا سخن برد باطنه لا يكون فيه
اذا برد الحرارة وهو ايضا مما يكذبه الحس وقس عليه الاستحالات الاخر من
البياض والسواد ونحوهما وايضا ان كان الكمون ما ادعوه لزم
ان يكون الماء الحاصل الحار من البارد وبالعكس ان يعظم حجمه وليس كذلك
بل قد يعظم في الاول واما في الثاني فيصغر حجمه فان قالوا ان ظهور البرد
يوجب فرط مداخلة وهو يوجب زيادة حجم لزم ان يكون الا ان
استخار على ان المداخلة بعضي على التداخلين بحكم واحد وان كان
بالمجاورة فلم يكن لا ... الحجم اذ ليس من الماء احر ... والهواء فانه
كان لهذه الاجزاء محل الى وضعها لا يحتاج من البرد الا الى شغله
فلا مانع اما ان يعرض للاجزاء زيادة حجم من غير ان ينضاف اليها شيء
او لشيء ينضاف اليها فان كان الاول لزم الاشتعال واستحالة
لما مر لحجم من شيء وهو لا يقولون به وان كان الثاني فقد
حدث بواحد من غير ان يبرز فلزم الكون وكذا الكلام في
حدوث صغر الحجم اذا برد ولو قالوا في الاول بانه مع خلاء
وفي الثاني بانه كان خلاء لم يكن ذلك حقا ولا موافقا
لاعتقادهم وايضا شاهدنا بعض الماء يصير حجرا صلبا
فلو كانت الاجزاء الحجرية موجودة فيه لكان فيه في ظاهره
او باطنه من الخشونة الا اقل من خشونة ما يحصل في الحجر ونحن نجد

والضاري ان بعض الحجارات يصير مياها سيالة فمن ان هذه الاجزاء
السيالة ان كانت قبل ذلك موجودة وكانت مغلوبة فكيف صارت
غالبة بلا كون ولا استحالة وان كانت معا ولكن بعلوية في الحجارة
لزم ان يكون حاله في الباطن وايضا الاجزاء البسيطة في الخلط ان
كانت مما لا يجري فلا يمكن تركب متصل منها كما عرفت والا فلا بد لها
من شكل ولا بد من ان يكون شكلها مستديرا لبساطتها فيلزم منها
فرج بينها خلاء وهو خلاف الحق ومذهبهم وايضا بروز الاجزاء الكامنة
لا يكون الا بحركتها فحصول ما الذي يحركها ان قوة طبيعية فيجب ان يكون
ابدا بارزة ام محرك من خارج فلا يخلو اما ان يحدث المحرك فيها
ميلا وقوة محركة او لا بل انما يحرك بجذب او دفع فعلى الاول لزم
الاستحالة وعلى الثاني لا يخلو اما ان يشترط في المحرك ان يماسها
المحرك فيجب ان يعد حتى يماس جميع الاجزاء الكامنة فيجب ان يكون
حجم الشيء من الاستحالة اي شيء باستحالة كان يزداد او لا يشترط
بل يكفي المجاورة فلم لا يحرك الاجزاء المتجاورة في الجسم بعضها بعضا و
ان قالوا بل يشترط ان يكون ذلك المجاور المحرك خارجا عن
الجسم قلنا لا يصح ذلك فان الجذب بالمجاورة التي لا تحول عن التجاور من
شيء اولى من الجذب التي مع الحلول لا سيما حلول الضد وان قالوا
ان المحرك يحصل من الجذب الكامن الى شبيهه وهرب البارز الى خلاف
جوهر ضده قلنا فلم لا يهرب من ضده الكامن فيه وان قالوا ان
الا غلبة الجذب قلنا ان الذي يلي المحدب من الجاذب مساوية

والزائد خارج لا دخل له في ذلك الا ان يقال انه يوجد زيادة القوة
فيوجب الاستحالة وايضا ان كان الضد مخالطا لضده فاذا استحال
ما ان يتحلل ويشتعل عن حيزه سد مسده الضد الآخر الصرف وان قالوا
انه لا يسد مسده شي لتخلل ويزول قلنا فيلزم ان ينقص حجم كل مستحيل
او يتخلخل وان قالوا انه يسد مسده شي يرد عليه من خارج فلم كان الحار
ينقص حجمه اذا برد وانما الذي زال منه ان زال ذلك الوارد من خارج
وان فرقوا من الذي يسخن والذي يبرد بانه في الاول يرد العقد
مسد ضده دون الثاني فقد تحكموا ومع ذلك فالبارد يسخن مرة اخرى
مثل سخنه الذي كان مثل وعلى هذا يلزم اما ان لا يسخن اصلا او يسخن دون
الاول لما قد تحلل منه من الاجزاء الحارة واعلم ان من الناس من
يخالف القوانين الكمون ولكن يقول ان الذي يسخن فانما يسخن بورود
ناريات عليه من خارج فيخالطه اجزاءه وربما يكون الشي قوي القوة
حتى يوثر قليل منه اثرا عظيما فانما يزيد حجم المستحيل زيادة قليلة كما
زعموا ان يصبغ قليل منه كثيرا من اللبن وربما منع الوارد من الورود
شيئا عليها فيسد مسده فلا يزيد حجم شيئا فالذي يدل على فساد
مذهبهم انا اذا ربما شعلنا نارا بقدر شعلة السراج الى جبل من كبريت
ثم بعدنا عنه فيحله اشتعل الجبل كله وصار نارا فمن اين جائت
تلك الاجزاء النارية التي خالطته وليس كل الشعل عنده فقد محسوس
فلا بد من القول بالاستحالة او الكمون وايضا ان كانت النار
اليسيرة شديدة القوة بحيث تسخن تسخينا شديدا فلزم ان يكون اذا

نقص حجمه عند المحوسا بالقدر تلك النار اليسيرة وان كانت برودة
بورود بارد عليه كما يقولون لا احتاج الى بارد كثير حتى يغلب على
تلك النار الشديدة القوة فان لم يرد حجمه على ما كان فلا اقل من ان
يبقى محفوظا الا ان يقال ان النار اذا انفصلت من البارد صحبت
شيئا كثيرا من الجسم لا على بدلية الوارد من البارد فقول اذا عادت
اليه نارية وجب ان يعده الى الحجم الاول او ازيد ان كانت فيه
والى ازيد منه ان كانت مصحوبة وايضا ان كان التبرد بمخالطة البرود
ولا بد من ان يطرد شيئا من اجزاء المتبرد والا لزم زيادة حجمه حين
التبرد فلا يخلو اما ان يطرد مثل نفسه فيلزم ان لا ينقص الحجم او اقل من
نفسه فيلزم ان يزيد او اكثر فيلزم ان يكون اقوى من الحرارة
وهم لا يقولون بذلك فانهم زعموا ان حرارة يسيرة يوثر تاثيرا
عظيما في البارد وايضا ما سبب حركة الاجزاء الحارة وانفصالها
من الجسم وحركة الاجزاء الباردة وانفصالها عن البارد وان
كان طبيعتها لزم ان يلازم جهة واحدة وليس وان كان سببا
من خارج فلان يسلب الشي عن حيزه اولى من سلب تلك
الاجزاء عن حيزها وسكنها في المجاور الغريب وايضا انا نرى الهواء
يسخن بالحركة الصرفة وايضا الماء يسخن بالخضخضة ويزداد حجمه حتى
يشق الاناء وليس هناك علة واحدة وكيف يرد والجسم بالحركة
من وسط هبطا الى كل جهة شديد القوة والاندفاع بحيث مع
كل صلب يصادمه الصعود فيه وليس حول الشي يقوى على الصعود فيه

وبتوجه بحيث يقوى على هذا الدافع القوي وايضا لا يدخل الوارد الا في
مكان يسعه اما خلاء او مكان اخلاه لمنفذه واذا كان كذلك
فلم يشق الاناء فان كان انشقاقه لعدم وسعه فيجب ان ينشق من
حيث مدخل الداخل او لا معنى ان لا يسع ما في حشوه وليس كذلك
بل ينشق من خلاف جهته وايضا كثيرا ما يكون اظلال الانية اسهل من
شقه بل ان يكون الانية من حديد او نحاس فلم لا يقطر الداخل الذي
يقوى على شقه ولنا ان تاملت الغاليات وما يتولد منها
وصاعد من الاجرام الكثيرة التي لو جمعت لادى الى حجم كثير جدا
اضعاف الجسم المتسخن لصدقت بالاستحالة كيفا وكما علمت ان ذلك
ليس لمداخلة اجزاء نارية **الفصل الخامس** في ابانة بطلان قول اصحاب
المحبة والغلبة واصحاب الاسطقس الواحد واصحاب السطوح واصحاب
الاجزاء الغير المتجزية الغير المستحيلة اما اصحاب المحبة والغلبة فيبطل قولهم
بما شاهد من استحالة العناصر بعضها الى بعض وهم يناقضون انفسهم
لانهم يقولون ان المحبة تعطي العناصر صورة واحدة خارجة عن صور الاربعة
والغلبة تنزع عنها تلك الصورة وتلبسها صور الاجزاء بعد وايضا
يلزم ان لا يرد شيء من الكيفيات على اربعة بعدد العناصر فلا
يكون الالوان الا اربعة وكذا الطعوم والروائح وغيرها واما
اصحاب العنصر الواحد الذي لا يقولون بالاستحالة دون الكون
فيبطل بما سيحقق انشاء الله تعالى انه لا يمكن ان يكون من الرطب شيء
الا ان يخالطه يابس لانه اذا لم يكن حرو لا برد ولا حار بالا برد — قولهم

ولا من بارد ولا حار فيه كل منها الى الكثافة سواء وكذا نسبة
كل منها الى الاخر كما يعرفون او فرضهم فان كلا منها يستحيل الى الاخر ويرجع
الاخر اليه فلا يكون لشيء منها رجحان على الباقي لتكون اصلا لها وايضا كيف
يقولون ان الماء مثلا لا يكون نارا بل يعرضه النارية وهو ماء وكذا
النار يعرضها المائية وهي نار واما اصحاب السطوح فقد مر ما يكفي في
واما قول م — ابطاله ان السطح لو كان ثقل لكان للخط ايضا ثقل وكذا للنقطة
كذا النقطة ثم احد يوضح ان لا ثقل في النقط بانها لا تنقسم او بوجه اخر فاما
سالك مسلك التمثيل والاولى والاخرى دون سبيل البرهان واما
اصحاب الاجرام الغير المتجزية فيقول عليهم بعد ما تبين امتناع وجود هذا الجسم
صلابة لا م — انهم اذا جعلوها متشابهة الطباع وجعلوها صلبة لا تقبل الانفصال
ومع ذلك جعلوا اشكالها مختلفة فيقول لا يخلو الاشكال اما ان تكون
صادرة عن طبيعتها وطبيعتها في الكل واحدة فيلزم ان يكون متفقة
الاشكال او يكون من سبب خارج فيكون طباعها مستعدة للتشكيل
والقطع فيكون قابلة للانفصال فلا يكون لا يتجزى وايضا اذا
كانت هذه الاجرام مختلفة بالصغر والكبر جاز ان يحصل لها اقسام
مجانسات فاذا اتصلت مماسة بعضها ببعض لم يمنع ذلك في نحو
المواضع الحقيقية المتماسين الا العائق غريب فلزم تماس الكل
بعضها مع بعض وايضا انهم قالوا ان اول ما يتالف من هذه
الاجرام هو الارض والماء والهواء والنار ثم كل منها يكون
الى اخرها الافتراق والاجتماع وان منع التكون من انه يخرجهم

وقالوا قد يكون الاجرام المولف منها متشاكلة الاشكال في الشكل مختلفة
في الصغر والكبر كما قد يكون متخالفة الاشكال مثلا يجوزون ان يكون
متشاكلة الاشكال متفاوتها صغرا وكبرا كالمثلث الذي منه تالف النار مثلثه م
والهواء والماء والارض لكن يكون مثلثات الهواء اكبر من مثلثات
الماء ومثلثات الارض اكبر وقد يكون الارض من مكعبات
وقد يكون الهواء ايضا من مكعبات اصغر من تلك المكعبات وجعلوا
في النار فجعلها بعضهم مولفة من مثلثات صوره محفوظة الاشكال
وآخرون لم يجعلوا اشكالها محفوظة بل متبدلة للطافة موادها ولانها
انما جعلوا اشكالها الصوريه لتكون محرقة نفاذة وجعلوا شكلها م
الارض مكعبة لتكون باردة غير نفاذة ولم يعلموا ان الارض
ايضا متى تحركت نفاذة اذا خرجت عن حيزها الطبيعي والنار
ايضا هادية ساكنة اذا استقرت في حيزها ولم يعلموا ان زاويته
وشكلا اذا اوجب الاحراق فخلافه ضدها ودليل ليست بضد
الزاويه لا يوجب البرد الذي هو ضده الا ان يكون ضدا ولو ان
ليست بضد الزاوية ولا الشكل للشكل وآخرون جعلوا اشكالها
الكرة لتكون اسرع حركة ولم يعلموا ان الكرة انما تعين في سرعة الحركة
وان لا تسموا لها حوجة فاذا كانت هذه مذاهبهم لزم ان
ان يكون او لا يكون ما هو هواء مثلا ان تصير الاشكال التي في الماء
فلزم انقسام الاجرام التي جعلوها لا تتجزى او لا يمكن ان يصير شي
عندهم الاسطقسات اشد شي منه وكذا او يكون ما هو ارض ارضا ان

ثلث المكعب وذلك لا يكون الا بالانقسام وايضا لو كان
الهواء عشرين قاعدة مثلثات فاذا استحال الى الماء وهو
ذو ثمان قواعد لزم ان يبقى اربع قواعد يكون منها نار او يبطل
ولا يكون شيئا من العناصر مع ان شيئا لا يخرج من هذه الاجناس
عندهم ولا ترجيح لشي من الاجزاء على الباقي حتى يتعين بعضها لان
يكون منها الماء دون بعض وايضا اذا استحال الماء هواء
صار اعظم حجما فاما ان يكون ذلك بتخلل جسم غريب فلم يكن هواء
صرفا او بتخلل خلاء وتباعد للاجزاء بعضها عن بعض فلزم ان تحرك
تلك الاجرام وتهرب بعضها عن بعض في جهات مختلفة من غير
ان يطبعها الا عن قاسر وهو محال وان قالوا ان في الماء اجزاء
هي الماء وهي نوعين من عنصرها من الاجزاء عنصرها هواء وهي
متخلخلة فنقول فلم يستحيل الهواء مرة الى الماء من غير ان يكون معها
تلك الاجزاء المتخلخلة او يرد عليه من خارج وايضا ان كان اختلاف
التالف من حيث هو تاليف فقط يوجب الحدود والمحدود وه
قربا وبعدا موجبا لاختلاف الطبائع حتى يكون التالف على حد
من القرب والبعد موجبا لحدوث طبيعة مغايرة لما يحدث
من التالف على حد آخر لزم ان يكون العناصر في الطبائع غير
متناهي وذلك لانه لا حد للابعاد من الاجرام فاذا فرضنا
بعدا بين الاجرام خارجا عن حد البعد الذي معه ان يكون واحد من
الاربعة لزم ان يحدث طبيعة خامسة وهكذا الا ان يجعلوا حد البعد

في بعض العناصر عدد متناهي حتى ان يكون كل بعد او بعض واختلاف في
بعده او بعد الثلثة الباقية فلزم ان يكون حار ان تركب
نار واحدة مثلاً من اجرام احدهما بالصين وللعوا بالاندلس والاخر
بصغار وآخر بالشام وايضاً اذا كانت الاجزاء متباعدة لم يكن
الجسم حقيقة جسماً واحداً الا في غلط الحس ثم ان اسطر احد تلك الاجزاء
المتباعدة الى الملاقي فهل كان المولف منها من ذلك الجنس بعينه
كالنار مثلاً فلا يكون شرط ما ذلك التخلخل والتباعد او كان
من جنس خامس وهم يمنعون منه وايضاً اذا كانت تلك الاجرام
لا كيفية لها اذا كانت بانفرادها وانما تحدث لها الكيفيات
بالاجتماع فيجب ان يكون كلما كان الاجتماع والانضمام اكد
واشد كان ادخل في حصول الكيفية والطبع وايضاً كيف يتصور
ان لا يكون لشيء من تلك الاجرام اذا انفردت شيء من الكيفيات
ثم اذا اجتمعت حصلت وليس الاجتماع الا التماس المتماثلات من غير
ان يفعل شيء منها في شيء وان قالوا ان الاجتماع يحدث كيفية ما
في الجميع فذلك استحالة وايضاً انا نرى للاجسام حركات طبيعية فلا يخلو
اما ان يكون صادرة عن طباعها فعلم ان لا يكون المحرك الطبيعي
الا واحدة او عن اشكالها وهي اما غير متناهية او متناهية كثيرة
فلزم ان يكون هناك حركات طبيعية غير متناهية الجهات او كثيرة
جداً فيتخصص خلافه والعامة الحركات تتضاد فعلم ان يكون بين
الاشكال تضاد وقد ظهر بطلانه واما ما توهموه من ان عديم الزاوية

اعني الكرة مضاد الذي الزاوية فباطل لانه يلزم ان يكون للكرة
اضداد كثيرة غير متناهية وهي كل المضلعات هذا واما ما احتج
بعض الناس على هولاء من ان الاجتماع والافتراق لو كان الطباع
لزم ان يكون الذهب اذا فرقناه ذهبت عنه الذهبية ثم اذا
جمعناه صار ذهباً وليس كذلك فهو مدفوع عنهم بان هذا الذهب
المحسوس ليس اول ذهب مولف بل هو مولف من ذهب كثيرة
وتفريقنا لا يودي الى اول التالف الذهبي فانه غير محسوس لنا
الا يرى ان الهباء انما هو باق بالتاليف مع انه لا يمكننا ان نجزيه
تفريقاً يودي الى الخروج عن الهبائية وكذا ما قيل عليهم من ان الهواء
لا شكل له وكذا الماء بل يقبل كل شكل يشكل به اما اولاً فلان الماء لو لم
يقسره قاسر كان شكله كرياً وكذا حيزه من البسائط واما ثانياً فلانهم
انما يوجبون الشكل المعين للماء الواحد والهواء الواحد والذي
نحن نحس باختلاف اشكاله ماء كثير وهواء كثير وكذلك ما قيل من ان
السائل يعقد حجراً او الحجر يصير سائلاً من غير اجتماع وافتراق فانه لا
يلزم من ان لا نحس بالاجتماع والافتراق ان لا يكون في الحقيقة
اجتماع وافتراق **الفصل السادس** في تحقق الكون والاستحالة
والمزاج فنقول انه يشاهد ان الماء السيال يجمد وان الحجر يصير سيالاً وان
الهواء ايضاً في صفو ما يكون يستحيل ماء وثلجاً من غير ان ينجذب
اليه بخار او غيم او ضباب وربما شاهدنا اذا وضع قدح على جمد مهندماً
فانه يجتمع على صفحة الباطن منه قطر كثير حتى يملي ماء وليس ذلك لتحلل الجمد

والا لكان بالماء الحار اولى ولكان يحصل للاشد مع انه يحصل للاحق مما يجاوره وربما يسخن الجمد علا انزاه فلو تحلل ولا انقص منه شي بل كلما كان ابعد من التحلل كان ذلك الامر اكد وشاهد الماء يستحيل هوا بالتسخين وشاهد الهوا يستحيل نارا كالهوا الذي في الكير اذا الح عليه النفخ ودهن السلسان يستحيل نارا ونحوه وما ذلك الا باستحالة عناصره لجميع اليها واذا كان الحطب رطبا كانت الاجزاء العاصية الدخانية التي يحصل منه اكثر مما يحصل من الحطب اليابس وليس ذلك لكثرة الاجزا الثقيلة في الرطب فربما يكون اليابس اثقل ويكون المدخن والمتمر منه اقل مما يحصل من الرطب فليس ذلك الا لان الاستحالة الى النار في اليابس اكثر فان الاجزاء المائية في الرطب يعسر استحالتها الى النار يمنع مجاورتها ايضا من الاستحالة فهذه الاشيا واشباهها من طلب استحالة العناصر بعضها الى بعض لما قد ظهر بطلان الارا المشار منه هذا وربما يستحيل بعض المركبات الى بعض كالخبز يستحيل دما ولحما وعظما فكل ما كان من هذه الامور لا يبقى نوعه كالامثلة المذكورة يسمى فسادا وما بقي نوعه بل شخصه ولكن تغير بعض عوارضه يسمى استحالة كالتسخن والتسود ونحوهما ويقال للاول اعني الكون الجوهري الكون المطلق وللثاني الكون المقيد وقيل بل الكون المطلق كون شي لا عن الاخر والمقيد عكسه ونحو ذلك من الاقوال المتعلقة بالالفاظ ثم ان الجسم لا يكون الا عن الجسم فان الجسم لا يكون الا عن جوهر مادي والجوهر المادي لا يمكن ان يكون مجردا وكل جرم يحصل كله او بعضه

الكون والفساد فليس الا في الاول فقط واما الثاني فلانه اذا حل بعض طبيعة واحدة الكون والفساد وقبل انشاق في ذلك وقد عرفت ان ما يصلها فهو كائن لا شي من الكائن عن شي بازلي فثبت بهذا ان ليس في العناصر شي ازلي بل وجودها بكون بعضها عن بعض فلنتكلم الان في فعل هذه العناصر بعضها في بعض وانفعال بعضها عن بعض اعني الفعل والانفعال في الكيف فنقول ان ذلك يحصل بالمماسة والا لكان يحصل لما كيف اتفق فيلزم ان يفعل النار التي في المشرق في شي في المغرب او بوضع مخصوص غير المماسة فيلزم ان يكون الاقرب لا يفعل والابعد يفعل فقد علم ان الفعل والانفعال يحصل بالمماسة اولى من حصوله بغيرها ولذا خص اسم المماسة هنا بما يقع بها التاثير وما قيل من ان التاثير موقوف على الفواعل في ثقب خالية من المنفعل مصادمات العود لا يرد الا في اللقاء وليس هو الموثر ولكن اذا كان اشد كان التاثير اقوى وافشى وليعلم ان الفعل بالصورة والانفعال بالمادة كما ان السيف يقطع بصورة السيفية وحليم وكل بمادته الحديدية ثم التاثير اما ان يبلغ الى ان يحيل الفاعل جوهر الاخر الى جوهره فذلك كون وفساد او يبلغ الى ان يحيل بينهما كيفية متشابهة وتسمى هذا الاجتماع المودي الى المزاج امتزاجا وان كان اجتماعا مثل اجتماع دقيق الحنطة والشعير مما لا يحصل منه تاثر وتاثر فذلك يسمى اختلاطا وتركيبا ثم ان المشائين اجمعوا على ان الامتزاج لا يحقق والبسائط محفوظة والا لم يكن الجسم مثلا لهما ومغايرا للعنصر بل كان بحيث ان كان احد حدوده الا البصا

المزاج ويسمى م

جدا اى فيه ارضا وماء وهوا وناراً ولم يكن اللحمية الا من جهة خلط
الحس ولا يجوز ايضا ان يكون احد الممتزجين او كلاهما فاسدا اذ لا
امتزاج من شى وفاسد ولئن سلمنا قال المعلم الاول فالممتزجات فسدت
اذن ثابتة بالقوة يعنى بالقوة الفاعلة التى هى الصور يعنى ان صورها
ثابتة لا القوة الاستعدادية فانها مع الفساد ثابتة وهى مع
عدم الفساد ومن الذين لم يفرقوا بين الصور والكيفيات يظنون
ان الكيفيات كلها او بعضها صور مع قبولها الشدة والضعف
فسر هذا الكلام بانها محفوظة الكيفيات منكسرة سورتها وهذا لكون
الممتزجات هو الحاصل بالقوة مقول عليهم لانه مرادهم ثبوتها بالقوة
ح اما ان يكون انها ثابتة ارضا وماء مثلا بالقوة فيكون هى بالفعل
موجودة الممتزجات فاسدة والمفروض خلافه او يكون المراد انها
ثابتة الكمالات بالقوة فيكون هى بالفعل موجودة وهو ايضا خلاف
الفرض على انا نقول ان العناصر اما ان يكون لها انسلاخ الصورة فيكون فسادا
او لا فلم يكن استحالة فى الجوهر لا يما وهم يعترفون بان الصورة الجوهرية
لا يقبل الاشتداد والضعف ولو نقصت الارضية مثلا لم يكن ذلك
الا لمخالطة شى آخر لو مثل النار يكون مع انها ارض ناقصة نارا ناقصة
وهو محال لان النار فى تمام عرض النارية لا يكون الا نارا لا ارضا
وكذا الارض فى تمام عرض الارضية ليست الا ارضا لا نارا على انهم
يعترفون بان الانحطاط ليس الا فى الحر والبرد ونحوهما وانت تعلم
ان الماء اذا تسخن لم يزل مائيته والاستحالة فى هذه الامور لا يوجب
الاستحالة فى الجوهر بل فى الكمالات الثانية العارضة للصور الجوهرية

والتحقيق الامر ان كلا من هذه الاسطقسات لصورته هو بها هو هو ويتبعها
كمالات لكن بعضها بالقياس الى المنفعل كالحرارة والبرودة وبعضها بالقياس
الى الاجسام المكتنفة به كالحركة والسكون والقوة بعضها الفاعل كالرطوبة
واليبوسة وبعضها بالقياس الى الاجسام المكتنفة به كالحركة والسكون والمقدار
بعضها من جهة الصورة كالحرارة والبرودة وبعضها من جهة المادة مع
الصورة كالرطوبة واليبوسة وقدر من الكم والحركة والسكون فهذه و
امثالها كلها عوارض منها صادرة عن الطبيعة بحيث اذا خلى وطبعها
صدرت عنها ذلك ومنها عارضة من اسباب خارجة كصعود
الماء وحرارته ولو كانت البرودة مثلا صورة الماء لكان الماء الغالى
غير الماء ولو كانت الرطوبة صورته لم يكن الجامد منه ماء ولو كان الميل
الى تحت صورته لم يكن الماء المدحرج الى فوق ماء او كان جامعا للميلين
معا واما ما قد يقال من ان طبع الماء ثقل او برودة او رطوبة فانما
راد انها مبدؤها الا انها لما لم يكن لها انفسها اسم استعير لها اسم
ما هى مبدؤها كما يقال لمبدأ النطق ومبدأ الضحك النطق والضحك
اذا تحقق هذا فاعلم ان هذه الاسطقسات موادها وصورها باقية فى
المزاج وانما انفعلت كيفياتها العارضة لها فهى التى هى معدومة
بالفعل موجودة بالقوة فكل عنصر يسمى من جهة نوعه من ماء ونار
ونحوهما جسما طبيعيا ومن جهة كماله الثانى برودة وحرارة ونحوهما
ركنا كاملا من اركان العالم ومن جهة انكساره بالمزاج اسطقسا
وليعلم ان الاجزاء كلما امعنت فى التصغر كانت اقرب الى المزاج

لان الصغير اسهل انفعالا من الكبير واسهل نفوذا فيما يفعل فيه واما الكبير
الكبير فضعف امر انحهما مع الصغر جدا فيفسد ولكن قد يوثر في الكبير الصغير
جدا بحيث لا يمكن للحس ان يحكم بامتزاجه لغاية الصغر وقصر زمان التاثير
جدا كما يفعله اصحاب دعوى الاكسير الفصل السابع في نقل مذهب
محدث في المزاج وابطاله والعود الى تثبيت ما حصلناه في المزاج
الا المزاج والزام ذلك على المخالفين والاشارة الى اقسام
المزاج من الناس من ذهب الى ان الممتزجات تخلع صورها فلا
يكون لشي منها صورته وتلبس صوره واحده فمنهم من جعل تلك
الصوره صوره متوسطه من صورها فيكون هي المزاج وجعلها بوسط
تلك الصوره مستعده لصور انواع المركبات ومنهم من جعلها نفس
صور الانواع وجعل المزاج امرا عارضا للصوره ونحن نقول انه
لو صح هذا الراى فلم اذا وضع الشي في القرع والانبيق تميز النار
بعض اجزائه من بعض فان الاجزا كلها متشابهة الطبع متساوية
الاستعداد على رايهم وان كان اختلاف في الاشد والاضعف
فالمتمايز من تلك الاجزا لا يخلو لصور جوهريه وقد منعوا منه او بامور عرضيه
فلا يخلو تلك الامور العرضيه اما ان يكون من اللوازم فيلزم اختلاف
الطبايع لاختلاف لوازمها او لا بل من الاعراض الوارده من
خارج فنقول ان كانت الاجزا الارضيه مثلا يعني في كل مركب
ان يرد عليها من العوارض ما يميزها عن غيرها بعدم التقطر اصلا
او لا يعني ذلك بل هو فعلي الاول يلزم ان يكون طاحين

الامتزاج حاصله استعدادا وليس لغيرها فاما ان يكون عن جوهرها فيلزم
اختلاف طبايع الاجزا او عن عارض فيعود الكلام اليه وعلى الثاني
يلزم ان يكون ذلك في الاقل فكان يجب ان يكون من اللحوم مثلا
ما لا يرسب منه شي وايضا ابطال صور هذه العناصر اذا اجتمعت
لا يخلو اما ان يكون بابطال بعضها بعضا او بابطال خارج فان كان
النار مثلا مبطله لصوره الارض التي هي المبطله لصوره النار فلا يخلو اما
ان يبطلها وهي موجوده نارا او معدومه فان كان الاول لزم
ان لا يبقى بعد ابطالها الارض معدوم لها فيلزم ان تبقى ولا تبطل
وان كان الثاني فاما ان يكون معدومه للارض مع عدمها نفسها
من الارض او بعد عدمها من الارض وعلى كل يلزم الدور المحال
وان كان بامر خارج فنقول لا يخلو اما ان يكون الخارج في ابطال النارية
الى الارضيه محتاجا الى الارض او لا فعلى الاول لزم ان يكون للارض
مدخليه في ابطال النار فيلزم ما ذكرنا ويعود الكلام وعلى الثاني لم يكن في الابطال
محتاجا الى المزاج فيجوز ان يكون من البسايط الكاينات بلا مزاج ولا
يلزم شي من ذلك على ما قلنا لانا نقول ان كلا منها فاعل بصورته
منفعل بمادته وكل منها موجوده فان قال قايل ان صح ذكرتم
من امر المزاج لزم ان يكون النار بصرافتها موجوده في الكاينات
لكن مفتره وكذا الارض سخنه وكذا الباقي ثم ان المجموع يستفيد
المزاج صوره زايده على صور البسايط وتلك الصور ليست من
قبيل الصور التي ليست ساريه في الاجزا كلها كالاشكال والاعداد

فان اللحمية مثلا ليست من هيئات الاجتماع التي توجد للجملة ولا توجد لشي
من اجزائها فيكون النار مع انها ما تركبت به صورة اللحمية فيلزم ان لا يكون
صور العناصر مانعة من ان تلحقها صورة اللحمية بسبب نوع من الكيف و
توسطا من الحدود من الحرارة والبرودة ونحوها فيكون شي من البسائط
ان يكون منها الكائنات من غير حاجة الى المزاج قلنا ان هذا
الاعتراض مشترك بيننا وبين هذا المذهب لان الذاهب الى هذا
المذهب ايضا قائل بان بطلان الصور وحدوث الصورة المزاجية
مسبب عن الاستحالة في كيفياتها وان التركيب والاجتماع انما
هو لافادة الاستحالة والفعل والانفعال بينها لحدوث الصورة
المزاجية مسببة عن الاستحالة فكلما تحققت الاستحالة امكن الكون المزاجي
وان لم يكن هناك تركيب فان قالوا ان هذه الاستحالة لا تتحقق
الا بتصغر الاجزاء على حد ومجاورة من الفاعل والمنفعل على نحو
مخصوص كان جوابا مشتركا بيننا وبينهم بل انسب بما ذهبنا
اليه فان من الظاهر ان استعداد الصورة المزاجية المركبة يحتاج الى نوع
من الاوضاع والمجاورات خاص فهذا هو الذي يجب ان يعتقد
في امر المزاج ويحمل عليه كلام المعلم الاول والذين حادوا عن ذلك
فانما حادوا [illegible] وابين الصور الجوهرية والكيفيات التابعة على
انهم لو فهموا القول بما ذكرناه من حيث لا يشعرون فانهم اذا حدوا
النار بانه حار ورطب [illegible] البرد [illegible] بالفعل
بالقوة [illegible] القوة التي يصدر عنها البرد في الماء اذا قالوا ما بالقوة

لم يكن مانع ثم يقولون ان العناصر في المزاج هي ما هي بالقوة ويعنون
ان هذه القوة باقية لها فيكون فضل حد كل عنصر باقيا معه فكيف
يكون فاسد الصورة هذا واعلم ان المزاج على تسعة انواع معتدل
حار وبارد ورطب ويابس وحار يابس وبارد يابس وحار رطب
وبارد رطب وذلك لانه ان ادى الفعل والانفعال من الكيفيات
الاربع الى متوسط بين الحرارة والبرودة وكذا بين الرطوبة واليبوسة
فالمعتدل وان كان ادى الى ذلك بين الاوليين دون الاخريين
او بالعكس فالاربعة الاول تسمات باسم الغالب وان لم يؤد
الى الاعتدال من شي من الكيفيات بل يغلب من كل من الكيفيتين
واحدة فالاربعة الاخر **الفصل الثامن** في تحقيق امر النمو ودفع
الاشكال عنه اعلم ان النمو زيادة ولكن لا كل زيادة فان الماء
اذا كان مواد تخلخل وزاد حجمه وليس بنمو وكذا اذا تخلخل من دون
[illegible] وليس [illegible] بل لا بد من ان يكون الزيادة في الحجم بانضمام شي
اليه ولا كل ذلك فانه اذا الصق جسم ساكن بجسم ساكن لم يسم ذلك
نموا بل لا بد مع ذلك ان يحرك ذلك الشي بكليته ما داخله من الشي
المنضم اليه ولا كل ذلك فان الشيخ قد يسمن وليس بنامي كما ان من
في سن النمو قد يهزل وليس بذابل بل لا بد ان يكون ازدياد مستمر على تناسب
متجها الى كمال النشو ممتدا في جميع الاقطار ويكون الوارد المنضم
قد [illegible] واستحال الى جنس المورود عليه فهذا الوارد لا بد ان يكون
نافذا في خلل من اجزاء المادة بحيث يباين فيه الاجزاء ولا يجوز ان يكون

نافذا في الخلاء والا لم يزد المقدار اصلا ثم ان النمو ينسب الى الحيوان
والنبات وهو بالحقيقة منسوب الى المادة منهما دون النفس وربما
يشكل امر النمو بان المادة في النمو متبدلة واما قضى ان يأتي عليها
زمان لم يبق منها شي فكيف ينسب الزيادة والنمو اليها وهي غير
باقية بل وان لم يمض كلها لم يبق منها شي فلا يمكن نسبة الزيادة
اليها ايضا فان ذلك البعض الباقي باق على حجمه قبل الانضمام ولا
ازدياد في الزائد الوارد ايضا بل المجموع اعظم من ذلك البعض من
الزيادة ولم يحصل فيه حركة وازدياد وايضا لا يصح ان يقال ان
الصورة التي للنامي باقية متبدلة لو الى المادة الا كما يقال في صورة
البيت الذي ينقض منه لبنة لبنة وتبدل باخرى وذلك مما لا يصح
كما عرفت فان الباقي انما هو جزء من تلك الصورة قد انضم اليها
صورة شبيهة بالجزء الآخر من تلك الصورة فالمجموع يكون
مخالفا للصورة التي كانت قبل والذي يجب ان يعلم من امر النمو
ان المادة لا تتحلل كلها بل يبقى منها ما يستحفظ به القوى والصورة
النوعية والنفس التي يحتاج الى المادة في حواسها وافعالها والا
لو تبدلت المادة كلها لتبدلت الاذهان والشامات فاذا
انضاف الى تلك المادة شي زادت في كمالات الامور
المستحفظة بتلك المادة وزادت في مقدار القوى واستحكامها
وفي الصورة الشكلية والخلقية فانها تتبع المقدار وقدر او مقدار
المجموع على الذي كان قبل الانضمام فالباقي في النامي هو بعض

هو بعض من المادة تحفظه الصورة النوعية وهو الذي يحرك في
الشكل والخلقة بسبب ازدياد المقدار بانضياف شي الى المادة
وفي المقدار الخلقي فالنامي هو الشكل والمقدار الخلقي بمعنى انهما يصيران
اعظم مما كانا والنامي بمعنى الباقي المتحرك هو المادة الباقية المعروضة
بالصورة النوعية والوارد الذي يحصل بانضمامه النمو يسمى منميا
باعتبار ماله مقدار النامي وغذاء باعتبار انه يقوم بدل المتحلل — يزيد في مقداره
ويتشبه به بعد فيقال له اذا كان بالقوة كذلك كالخلط وقد
يقال بعد ما قام وتشبه وصار لحما شلا ولا بد في الغذاء بالمعنى
الثاني في التشبه والالتصاق حتى يكون غذاء طبيعيا كالمانع
الغذائية لا كالمادة البرصية التي لا تشبه حق التشبه ولا كالمادة الاستسقائية
اللحمية التي لا تلتصق ثم الغذاء بالمعنى الاول لكل شي لا بد من
ان يكون جسما شخصيا لانه لا بد من ان يكون جوهرا اذ غيره ليس له
قوة الجوهرية ولا بد من ان يكون قابلا للمقدار الطبيعي ولا يمكن
غير جسم طبيعي ولا يجوز ان يكون هيولى مجردة لامتناع وجودها
بدون الصورة فلا بد من ان يكون جسما ثم الجسم العام لا وجود
له في الخارج فيكون جسما شخصيا اما مضادا بالكيفية للذي يشبه
به او غير مضاد ومبدأ احالة الغذاء اعني القوة المشبهة لا شبهة
في انه في المغتذي ولكن مبدأ النمو على وجهين الاول ما يلصق
بالنامي ما يرد في كميته وهو الغذاء في النامي والآخر كسر الغذاء
فانه مبدأ لاراده ما وكسره للغذاء المغتذي بانضيافه اليه وهذا في

في الغذاء وقد يحلل الغذاء لما لان القوة المشبهة للغذاء هي التشبه الكامل او لان
الغذاء يوثر اول مرة في البدن ثم يكر البدن موثرا فيه لما قد عرض لقوته
استرخا **الفصل التاسع** في ابانة عدد الاسطقسات قد سبق بيان
ان الاسطقس لا يجوز ان يكون واحدا وكيف يكون واحدا وهناك
فعل وانفعال بين كيفيات متضادة لا تنبعث الا عن صور مختلفة
وليس شي من الصور اولى بان يكون مع مادتها اسطقسا من البواقي
فالاسطقسات كثيرة وليست غير متناهية فهي متناهية ولا بد من ان
يكون صورها بحيث يصدر عنها الفعل والانفعال لتكون منها
المركبات فيكون اسطقسات ولا بد من ان يكون الكيفيات الصادرة
عن صورها اقدم ما يحصل له التفاعل ثم انها لما كانت اسطقسات
للاجسام محسوسة لا موهومة كانت كيفياتها محسوسة والكيفيات
المحسوسة منقسمة على حسب اصناف الحواس لكن غير الملموسات لا يحق
في هذه الاجسام الا طارية بعد امتزاجها وتفاعلها في الملموسات
واما الملموسات فلا يخلو عنها شي من الاجسام المستقيمة الحركة فالفصول
والصور التي لهذه الاجسام محال للكيفيات الملموسة ثم الشكل
منها لا يصلح لان يحصل بل لان الاقرب منه ظاهر بعده عن ذلك
والطبيعي منه في البسائط كلها متشابه وان اخا والانفصال فلا
يعد الانفصال من حيث الاسطقسية بل لما يرحلا من حيث انه
ما يجب ان يكون بطبعه رطبا ويكون يابسا وارطبا لان التفاعل
لا يكون في الاشكال والخفة والثقل منها يعد ان الانفصال من حيث

لكن من حيث الاسطقسية بل لما رسلنا من حيث انه ما يجب ان يكون
بطبعه رحر يكون باردا وارطبا وكذا من حيث انه ركن من اركان
العالم يجب ان يكون من الثقل ما يوده الى حيزه الطبيعي واما من حيث
انه اسطقس فلا ينفع ولا مدخل فيه الثقل والخفة لان التفاعل لا يكون
فيهما لكونهما مناقضين نوع مناقضة للتفاعل لان التفاعل
يقتضي الخروج عن الحيز الطبيعي وخفة احد الاسطقسات وثقل الاخر
يودي الى الافتراق وينافي الامتزاج بل الذي مدخل في الاسطقسية
مدخلية تامة هو الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة وذلك
لان الكيفيات الملموسة هي هذه الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
واللطافة والغلظ واللزوجة والهشاشة والجفاف والبلة والثقل
واللين والخشونة والملاسة واللطافة لها معنيان الاول وهو
الكلام رقة القوام والثاني قبول الانقسام الى اجزاء صغيرة جدا
والغلظ لما يقابلها والتخلخل وهو قريب المعنى من اللطافة بالمعنى الاول الا
انه ليس نفس رقة القوام بل يدل عليها او على لازمه معا فانه بمعنى ان
تنبسط المادة مرة فيصير رقة القوام مع ازدياد حجمه على ما كان قبل
من الحجم اما لذلك الجسم بعينه كالماء المتخلخل بعد ان كان متكاثفا او نحوه — المتخلخل م
كالهواء الذي كان ماء واما التخلخل بمعنى تباعد اجزاء الجسم بحيث يتخلل
فيشغلها جسم الطف منه فهو معنى خارج عما نحن فيه فمحصول ان اللطافة
والتخلخل ومقابليهما بهذا المعنى الذي نتكلم فيه لا ينفع في الفعل والانفعال
الا بالعرض فهي جارية مجرى الخفة والثقل بل كانها لازمة لها فكلما

كان الشيء اخف كان الطف واشد تخلخلا وكلما كان اثقل كان اغلظ
واشد تكاثفا واما اللزوجة والهشاشة فهما كيفيتان مزاجيتان فان
الاولى معنى ان يكون الشيء سهل التشكل عسر التفريق وذلك لتركيب من
رطب ويابس شديدي الامتزاج فيعود التشكل من الرطب والتماسك
من اليابس والهشاشة ان يكون سهل التفريق عسر التشكل وذلك لغلبة
اليابس وضعف المزاج واما البلة فقد يراد به رطب جسم آخر جسم
رطب على ظاهره من غير ان ينفذ فيه على خلاف الانتقاع وقد يراد به
ترطب جسم بان يرتب عنه سواء نفذ فيه او جرى على ظاهره فيكون
الانتقاع نوعا منها والجفاف يقابلها واما اللين والصلابة فهما
ايضا من الكيفيات المزاجية فاللين ان يكون الشيء قابل الانغمار الى باطنه
ولا يكون لسهولة التشكل التي في الماء ولا الامتداد الذي فيه
فيه بل بما يكون اشد من تماسك فيكون انغماره من الرطب وتماسكه
من اليابس والصلابة ان لا يقبل الانغمار لغلبة اليابس مع قوة المزاج
واما الملاسة فهي كون السطح غير مختلف الوضع اما بالطبع كما للبسائط
كلها على مقتضى طبائعها واما بالتحريك الى الملاسة وهذا مع ظهوره
والخشونة يقابلها ومما لا مدخل لهما في الفعل والانفعال على ان الملاسة
الطبيعية لا تختلف بها الاجسام واما الثقل فيختلف فيها باعتبار
سهولة التمليس وصعوبته التي تتبعان زيادة الرطوبة ونقصانها فاكثر
هذه الكيفيات راجعة الى الرطوبة واليبوسة لا بمعنى البلة والجفاف
وان كانتا قد تطلقان عليهما ثم ان الرطوبة ان يكون الشيء سهل

التشكل والتحدد وتركه وسهل الترك لذلك الشكل وسهل الاتصال بما يماسه
عسر الترك له واليبوسة ان يكون عسر التشكل ثابتا على ما هو تام من التشكل
عسر الاتصال بما يماسه سهل الترك له واما الملازمة والملاصقة فلا دخل لها
في معنى الرطوبة بل هو يدل على ان الرطب كالماء لا يلتصق بما يماسه و
لو كان لما انفصل عنه كما ظنه الجمهور لزم ان يكون الشيء كلما كان
ارطب وارق كان اشد التصاقا بالغير وليس كذلك بل كلما كان
اغلظ كان الصق كما يشاهد في الماء والعسل فقد علم ان الملاصقة تحصل
من الغلظ مع الرطوبة فيمكن ان يكون رطب لا يلتصق بغيره وذلك
الهواء فقد ظهر ان الكيفيات الملموسة الاول هي هذه الاربع الحرارة
والبرودة والرطوبة واليبوسة الاوليان فاعلتان ولذا تحدان
بالانفعال كما مر وتشابها وتمنا الفعل فيهما لان الحرارة ما تفرق من
المختلفات وتجمع من المتشاكلات والاخريان منفعلتان ولذا تحدان
بالانفعال كما عرفت انفا وانما اعتبر واهذا الاعتبار مع ان الانفعال
يكون في الاوليين والفعل في الاخريين ايضا فان الحار يحصل من البارد
وبالعكس والرطب يفعل في اليابس وبالعكس لانا اذا اعتبرنا
الحار والبارد والرطب واليابس وجدنا الحار والبارد يفعل
فيهما ومما لا ينفعلان في الحار والبارد كما يعلم ذلك من الحل والعقد
ويحصل من هذه الاربع مزاوجات اربعة في البسيط كل منها مع
طبيعة استقر في الماء ظاهر من امره انه بارد رطب ولكن سلطانه
في البرودة والارض ظاهر من امرها انها يابسة والهواء حار

من امره انه رطب والنار ظاهر من امرها انها حارة واما برودة
الاول وحرارة الثاني ويبوسة الثالث فغير ظاهرة فلنبينها فنقول
ان الارض اذا خليت ولم يعرض لها سبب غريب وجدت باردة
كيف لا والثقل لا ولو لم الحرارة والمركبات التي يغلب فيها الارضية
تبرد الابدان ويدل على حر الهواء ان الماء اذا استحال هوا بالتسخين تسخن
ثم يستحيل هواء فالهواء البارد انما يكون باردا لمخالطة الابخرة التي زالت
عنها الحرارة المصعدة فعادت ماء واما يبوسة النار فيدل في اثباته ان
اللهيب والغليان كل منهما افراط الحرارة والجمود افراط البرودة
والجمودة خاصة بالبارد الرطب فيجب ان يكون اللهيب والغليان
خاصتين بالحار اليابس ونحن نقول لا اللهيب (الغليان) افراط الحرارة ولا
الغليان (اللهيب) لا الجمود وافراط البرودة بل الاول حركة الرطب من افراط الحار
والثاني انتشاره من افراط الحر في الدخان والجمود اثر يعرض الرطب
من افراط البرد ثم الغليان ليس ضد الجمود حتى يجب ان يثبت الجمود — لضده ما ثبت به
لانه حركة الى الفوق والجمود سكون الا ان يقولوا ان الجمود هو الاجتماع
الى حجم صغير مع عصيان على الحاصر الشكل والغليان هو الانبساط
الى حجم كبير مع رفق وطاعة للحاصر الشكل وح يكون الخلاف بينهما بين
كما بين التخلخل والتكاثف فلا يسلم ما زعموه ثم لا نسلم ان الضد يجب
ان يثبت لضده ما ثبت للضد الاخر ولا يجوز اشتراكهما في شي بل الضدان
ان اشتركا كان في كثير من الامور منها الموضوع بل الدليل على ذلك
انه لا شك في انها حارة فاما رطبة او يابسة لا يجوز الاول فتعين الثاني

وذلك لانه ان كانت حارة رطبة كانت من طبع الهواء فلم يهرب
عن حيزه الى فوق فان قيل ان الهواء انفسه اذا اشتدت سخونته صعد الى فوق
والبخار الذي هو بعد اشبه بالماء يصعد الى فوق حيز الهواء فلم لا يجوز ان
يكون النار نوعا من الهواء مفرط الحرارة فلذا يهرب عن حيز ما يجوز
من الا هو قلنا ان هذا البخار الذي تظنه المفرط الحرارة لا يخلو اما ان يكون
من طبيعة حيز سائر الهواء او من غير طبيعته فعلى الاول لهربه عن حيزه
اليه محال وعلى الثاني يلزم ان يكون لحيز الشي غير طبع الهواء وهي
النار ولا يمكن ان يقال ان الحيز واحد لكن منه ارفع ومنه ادنى فانا
لا نحن نطلب لا ارفع لانا نقول ان هذا الارفع اما ان يحدد بجسم
شامل له او بشمول فيه اذ الخلاء محال وكون المكان بعدا باطل بل انما
سطح الحاوي والمحوي وعلى كل تقدير فلا يكون الادون يتحدد بهذا
المحدد فيلزم ان يكونا متخالفين طبعا فانهما جسمان مختلفان طبعا وان
كان محدد الارفع والادون جسما واحدا فلا ارفع ولا ادون بل
الاحياز متشابهة هذا ثم ان الماء بارد بالقياس الى الهواء لانه بارد
والبرد يقتضي الجمود والتكاثف ولو لم يكن الحرارة الخارجية لجمدت
المياه ورطب بالقياس الى الارض لانها سيالة بالذات اشد
الاستعداد للسيلان وانت اذا تاملت جمود الماء علمت انه لا يب
الا لبرودته وبرودة الارض فان الهواء اذا جاوره مجاورة الارض — اوام
والماء ومخالطة الابخرة يخرج عن ان يسيل الماء عن طبيعة الماء
والارض على انجماد الماء وتعاون على ذلك الهواء اما بالبرد او بازالة

السخونة فانجمد ظاهره او لا لاحتقان الحرارة المكتسبة في باطنه ثم يسري
الجمود قليلا قليلا حتى يستولي على الكل والنار والهواء بالقياس الى
الحار من مدات تتخلخلان رطبان الا ان النار ابسط منهما في القياس
الى الهواء لانها ابعد من قبول التشكل والاتصال لما مر من الهواء الفصل
العاشر في ذكر شكوك اوردت على ما مر فيما مر فمن الشكوك ما يقال
على تعريف الحرارة فانها هل تعرف التشكلات كما تصعد من الماء المغلي
بعضه وقد يجمع المختلفات فان النار ربما تجمع بين البيض وصفرته ملازما
والفاعل الحرارة او لا تسيل الجامدات وتحللها وتصعد نادر بخارا ثم
ان كانت الاجزاء المجتمعة في الجامد مختلطة الطبائع في قبول الصعود ان
حصل بعضها اشد من الباقي او لا فعل الباقي حصل التفريق وان
تساوت فكلا ما لانه ان لا يصعد شي منها او يصعد الكل مرة واحدة
ومنها ما يقال ان الحار لا يفعل في الحار بل في البارد وكذا البارد
يفعل في الحار وكذا الرطب واليابس فكل من هذه الاربع يصلح لان
يفعل او يحصل فما وجه تخصيص الاوليين بالفاعليتين والاخريين بالمنفعليتين
ومنها ما يقال ان الازدواج من هذه الكيفيات الاربع وان كان
مرتقيا الى اربعة اقسام وبديهة العقل لا تمنع من وجود كلها في ضمن
الاجسام لكن يجب ان لا يكون الجمع موجودة فلا يكون في الوجود حار رطب
او حار يابس يجب ان لا يكون تمنع وجود بعض هذه الازدواجات
سلط العقل وبسبب من خارج وان لم يمنع بديهة العقل ولو كان الحكم
بحرارة العقل بديهة واما كان هناك حار ثقيل وبارد خفيف واذا

اعتبرنا العمر بحسب المزاوجة من الثقل والخفة والكيفيات الاربع لزم ان لا يكون
العناصر ثمانية محصورا ان يكون كما ان الثقل لا يجمع مع الحرارة والخفة
مع البرودة لا يجمع الرطوبة مع الحرارة او اليبوسة مع البرودة ونحو
ذلك ومنها ان القسمة الى الاربعة لم تقع على وجهها فان الحرارة مثلا
لا يخ اما ان يكون هنا خالصة ومنها غير خالصة او لا يكون لا خالصة
لا يجوز الثاني والا لزم ان لا يكون ان يطلق دون ان يطلق في الحرارة
فان الحرارة الضعيفة لا يكون خالصة بالنسبة الى الشديدة وان كان
الاول فيكون من الحرارة والبرودة متوسط وكذا من الرطوبة واليبوسة
فيزداد الازدواجات على الاربعة فينبغي ان يكون الهواء رطبا معتدلا
من الحرارة والبرودة ويكون البخار الرطب هو البخار او شيئا اخر ويكون
النار حارا معتدلا في الرطوبة واليبوسة والحار اليابس يكون هو الدخان
او شيئا اخر ويكون الارض يابسا معتدلا ويكون اليابس البارد هو الحجر
او شي اخر الى غير ذلك ومنها ان النار التي عند الفلك ان كان
حارا انما شدة الحر بحيث يحلل كل ما فيه عنده الحرارة لا يخ اما ان
يكون من جوهرها او من حركة الفلك فان كان الثاني فما جوهر النار
ان كان هواء اشتدت سخونته فيكون نسبتها الى الهواء نسبة الجمد
الى الماء فلا يكون مفارقة له الا بالعرض وان كان حارا ما يقال
ان ملك النار حارة فما ذا تفارق الجو ثم النار التي عندنا لا يخ اما ان
يكون من ملك النار عرض لها الاشتداد او غيرها فان كان الاول
فلم يخالف الهواء او يخرقه ويصعد نافذا وان كان الثاني فما يطلق

لو وهو مركب فعلى الاول رد عدد العناصر وعلى الثاني يلزم ان يكون
المركب اقوى كيفية من البسيط ومنها انه لم صار الحار اذا اعرض على سكانه
السفل وفيه العود الهبط على كيفية صعده وان لم يفيد صورته اذا عرض
ان اهبطها ومنها انه لم لا يجوز ان يكون ما في ضمن الفلك كله
جسما واحدا لكن لما قرب منه الى حركة الفلك ان تلطف وتسخن
ولما بعد عنه ان يكاثف ويبرد ولا يكون ما يمر بها الا بالسبب الخارج
ومنها ان الخلوص الى اثبات الكيفيات الاربع والمزاوجات
الاربع والتوصل به الى اثبات العناصر الاربعة انما كان من جهة
اللمس وارجاع الكيفيات الملموسة الى تلك الاربعة فلا بد من ان
تكون الكيفيات اخذت في العناصر كلها ملموسة فلا بد من ان يكون
الرطوبة المعتبرة فيها كيفية ملموسة ثم حكمتم بان الهواء رطب ثم انه
يمكن تناوب الحر والبرد على الهواء من غير ان يعرض له تغير في ذاته
وجوهره ولكن لا يمكن ان لا يدوم يستبدل برطوبته لم سوى
لانه اذا احس لم يتق سواء فالرطوبة لا ينفك عنه بخلاف الحرارة والبرودة
فيمكن ان لا يدوم الاحساس بحرارته ولا برودته لانهما يزولان عنه
ولا يمكن ان يزول الاحساس برطوبته لانها لا تزول عنه فيجب ان يكون
دائما الملمس رطوبة كالملمس من الماء ولو كان كذلك لكان ابدا محسوسا
ولم يكن للشك في وجوده كما غلط جمهور الناس مجال ومنها ان حكم
الرطوبة واليبوسة برمته كذا او بقدر كذا وهذان امران مضافان الى الغير لم
اخذ الاضافة في الحد وان لا يكون الرطب رطبا مطلقا ولا اليابس يابسا

وغلب به
بسبب البرد ... صح

الفصل الحادي عشر في حل الشك الاول والثاني والتاسع من الشكوك
المذكورة واما الشك الاول والتاسع واعلم ان تحديدنا الامور المحسوسة
حقيقة التي ليس الاحساس بها بالعرض ولا بواسطة امر آخر انما تكون رسوم
او شروح اسماء باعتبار اضافات واعتبارات لا تعدو شيئا منها
معرفة مهياتها ولذلك لا نقدر على ان نرسم الحمرة والصفرة مثلا كما نقدر
على ذلك في السواد والبياض لانا لا نخص لهما بان فيمكننا ان نحدهما
بذلك ولا نخص الغير بهما من الحمرة والصفرة ونحوهما فحد السواد باعتبار قبضه
البصر والبياض باعتبار تفريقه وليس ذلك تحديدا لحقيقتهما فكذلك
تحديدنا الحرارة والبرودة ليس الا تحديدا لهما بالقياس الى فعلهما في البسائط
والمركبات فلا فساد في ان تكون الحرارة كما تجمع من بعض المتجانسات
كذلك تفرق من بعض آخر كما ذكر عدة الاشياء فتفتتها لانه اعتبر الجمع
بالقياس الى بعض الاشياء ولكن يجب ان نعمم ما قالوه على هذا الوجه
ايجب ان يعلم او لا انهم لم يعتبروا فعلها بالقياس الى البسيط فان
الفعل لا يتصور فيه لانه اعتبر في الامور المختلفة والجمع انما لا يمكن
لانه لا تكون الا بين الاشياء الا في جسم واحد بسيط فلم يبق الا ان يكون
الاعتبار بفعلها في المركبات من مختلفات قد اجتمعت وفرقت
عن اجناسها وهذا المركب لا يجوز ان يكون اجزاؤه متشابهة في استعداد
الحركة والا لكان بسيطا فان اجزاء المركب متخالفة الاستحقاق للا
ماكن فالحرارة يحدث لطافة في اجزائه الحركة والخفيف منها اميل فيصعد
الى جهته ثم ما بعده في الخفة ويبقى الثقيل الا اذا خالط الخفيف مخالطة

شدیده مصعده معه قدر من الاجزاء وجمع من کل وضبطها لاتصال
بان کان رطبا او بغیره ان کان یابسا واما ما ظن من ان النار یصعد
من الماء المغلی فلیس کما ظن بل یحیل جزء منه الی الهواء فاذا احالته هواء لزم
ان یعرض منها مصعده وهو مصحوب باجزاء مائیه فصار المجموع بخارا و
اما حدث البیض فانما النار یحلل فی هوائه لیس عقد لما عنها جمادا ثم انما
بعد ذلک یعرض واما امر الذهب فلیس لان الاجزاء تتشابه الانفعال
مل النار کلما صعدت الاجزاء الخفیفه عاقتها الاجزاء الثقیله لا طبعها
وذلک کما ان طبع الخفیف یقتضی صعده لکن بشرط ان لا یعوق فاحیطتها
عنه عائق وکذا طبع الثقیل یقتضی انهباطه بذلک الشرط واما الشک
الثانی فمقبول من المسلم ان لا اعتبار او توجه نحو نفس الحراره والبروده
ونفس الرطوبه والیبوسه کان لکل منها فعل وانفعال علی ما قاله
المشکک ولکن به الفعل والانفعال لا یمکن ان یلاحظ فی التحدید
اذ لو حد الضد باعتبار ضده کان تحدیدا بغیر الاعرف ولا سیما اذا
اخذ کل ضد فی حد الاخر فانه یصح فیه الدور فلو حد الرطب بانه ما یفعل
فی الیابس الیابس بما یفعل فی الرطب وکذا فی الحراره والبروده
کان ذلک خلفا من القول بل لا بد من ان یلاحظ الفعل والانفعال فی
الغیر ولا بد من ان یکون فعلا او انفعالا معروفا الا سوده معروفه
حل مره ما عرف به والحار والبارد فعل کذلک ولیس للرطب و
الیابس الانفعال کذلک اذ لا یعرف منهما الا سهوله الاتصال
قبول التشکل او عدمها وایضا لا یعنی بالکیفیه الانفعالیه الا التی بها

یستعد الجوهر لانفعال ما بسهوله او بعسر ولعسر الانفعاله ما لا یکون بها
ذلک الاستعداد سواء کان جوهرها مستعدا له لکن لا لانها او لا یکون
مستعدا له اصلا وبالفعلیه ما بها انفعل الجوهر فعلا ما فی المستعد وبغیر الفعلیه
خلافها ولا شک ان الحراره والبروده لیستا انفعالیتین بهذا المعنی لیتین
لان الحار لیس یستعد للتبرد من جهه انه حار کیف والحراره تضاد البروده
وتمانعها وکذا البارد ولکن مع مقارنه الحراره لذلک الاستعداد
وحکم الرطوبه والیبوسه ایضا کذلک ان اعتبر انفعال احدهما بالنسبه
الی الاخر واما اذا اعتبر بالنسبه الی الاتصال والتشکل فیکونان
انفعالیتین بذلک المعنی بلا شبهه وایضا الرطب والیابس
یقعان موضوعین للحر والبرد وهما یفعلان فیهما فعلا تابعا للتسخین و
التبرید وهما لا فعل لشیء منهما فی الحار والبارد الا بالعرض فان الرطوبه
تنسب الیها اطفاء الحراره بالعرض علی وجهین الاول انها تحدث تخلخلها
علی وجه یضطر الی ان یشکل بشکل مضاد لمقتضی طبعه وهذا بالحقیقه انما
یعرض اذا اطلقت طبع الحراره والثانی ان یعامل الحراره رطب
کثیر فلا یستحیل من مادته شیء یحفظ الحراره فاذا صعد ما کان من
الحراره لم یتصل به ولم یمده جزء آخر منها لعدم الماده القابله لها
کما یعرض من کثره دهن السراج وایضا قیل ان الاضداد لا یلزم ان یکون
متفاعله بعضها فی بعض بل قد یکون حدوثها تابعا لحدوث اضداد
اخر والاستحاله من بعضها الی بعض تابعا لاستحاله فی شیء آخر کا
السواد والبیاض فان احدهما لا یفعل فی الاخر ولا یکمل بل انما تحیل

الاسود ذو الابيض او بالعكس من جهة لم تكن تستتبع البياض او السواد
نعم قد يخالطان السواد والبياض فيشبه ان يكون الرطوبة واليبوسة
من هذا القبيل حتى لا تستحيل الرطب يابسا الا بعد استحالة في كيفية
اخرى او فساد جوهره وكذلك البياض اليابس عن الماء اذا صار ارضا
فيس ليس استحالة الى اليبوسة الا لانه قد فسدت صورة الجوهرية المستتبعة
للرطوبة وحدثت صورة جوهرية اخرى مستتبعة لليبوسة وكذلك اذا انجمد
لكن ذلك الا للبرد والموجب كذلك وكذا الارض اذا صارت ماء
او الماء المنجمد اذا سال فهما ان كانا لا ينفعل شيء منهما في الاخرى
ولا يفعل عنها اولا بالذات بل بواسطة الحر والبرد او بواسطة الاستحالة في
الصور الجوهرية ولكن يفعلان عن الحر والبرد والحر والبرد يفعل كل منهما
في الآخر فعلا اوليا فهذا هو الفارق من هذه الكيفيات

الفصل الثاني عشر في ازالة الشك الثالث والرابع من الشكوك المذكورة

اما الشك الثالث فنقول انا لم نعول على محض القسمة بل قد دل على
ما اخذناه في العمر الوجود فانا قد وجدنا الحر والبرد كلا منهما يجتمع
مع كل من الرطوبة واليبوسة فشيء من الازدواجات لم يستحل في العقل
ولا في الوجود والمحسوس انما يتكثر الازدواج باعتبار المفرط والمعتدل
فيظن بان المادة البسيط اذا كانت فيها قوة مسخنة وكانت قابلة
للتسخين من المحال ان لا تبلغ الغاية في السخونة الا لعائق فان القوة
اذا كانت مسخنة احدثت السخونة ابدا وعلى كل حال والسخونة تحدث
في كل ما تلاقيها سخونة اقوى فضلا عما يكون موضوعها فاذا احدثت

القوة سخونة لزم ان تحدث عنها سخونة اخرى وهكذا الى ان تبلغ الغاية الا
فاما ان يكون لان القوة لا تسخن الا وقتا ما وعلى حال ما ولم يوجد كذلك
او لان العامل لا يصل السخونة بعد ذلك الحد الاول منها وهو لطيس
كذلك فان البارد اذا القي في القوة المسخنة تسخن بحصول الحار الذي فيه
القوة المسخنة او لعائق من ذلك خارجي او داخلي فان العائق ربما منع
من اصل التسخين فضلا عن المبالغة فيه وذلك كما ان المثل الحار حتى تبلغ
الغاية المصعد او المهبط اذا لم يكن ثمة عائق وكان في المادة مبدؤه
لزم ان يحدث ميل بعد ميل الى ان تبلغ الغاية فاذا كان بعض العناصر
حارا دون الغاية ولم يكن له عائق خارجي لزم ان يكون فيه عائق
داخلي ولا يمكن ان يكون طبيعة واحدة بنفسها مقتضية للسخونة والمانع
عنها من غير توسط امر بل لا بد من ان يعرض عن الطبيعة مع السخونة شيء
آخر يعد المادة عن البلوغ الى غاية السخونة ويحصل لها منها حد محدود
وذلك هو الرطوبة فالحار المعتدل ليس الا الحار الرطب فان قيل
استعداد المادة لا يكون في الاتصاف بما يستعد له بل لا بد من
القوة التي تعرض عنها ذلك والعصيان انما يكون بحسب قوة العصيه
فيجب ان يكون المادة قابلة للسخونة البالغة الى الغاية ولكن القوة
المسخنة انما تقوى على حد من التسخين لا تعداه قلنا دفع هذا الشك
مفروغ عنه بالعمر الذي قدمناه وذلك لان القوة اذا كانت
من شأنها التسخين وكانت المادة قابلة لذلك لا معاوق فاذا
سخنتها القوة ولم تخرج القوة عن انها تسخن ما لاقته فهي ايضا تسخن ما

جاورما دتها فلان تسخن مادتها اولى فلم يمكن له ابدا من ان يحدث
سخونة زائدة على تلك السخونة لا من حيث هي زائدة بل من حيث
هي سخونة فقط ولا بد من لا ينفصل حدوث هذه السخونة عن تلك السخونة
اذ لا عائق عنها وهكذا يجر الكلام الى ان يبلغ الغاية في السخونة وظهر
بما ذكرنا ان العنصر الى الرطب اذا كان لو يمكن ان ينفعل احدهما عن
الاخر في شيء من الحرارة والرطوبة ليس ما علمت الا انفعال لغو فان قيل يلزم
مما ذكرتم ان يكون العوائق لقا يبلغ الغاية قلنا نعم ان لم يعق عنه عائق
ولست نبين عائق عنه فان قيل كيف يمكن ان يصدر عن قوة بسيطة
واحدة في مادة واحدة كيفيتان متضادتان متمانعتان قلنا ليس منهما
ممانع ولا عوق لاحدهما عن الاخرى بالحقيقة بل لاحدهما بعد استعداد
المادة على حد دون الغاية وهذا ليس يعوق حقيقة **الفصل الثالث عشر** في
حل باقي الشكوك اما الشك الخامس فيقول انا قد تحققنا فرضنا سيلان انه
لا بد من ان يكون ان جسما طبيعيا مغاير للهواء وان ذلك المكان
بعض جسما مغاير اله واما فوره الجسم الذي اخذه التشكل كالمسلم
فليس كذلك ولو سلم فلا نسلم ان المركب لا يمكن ان يكون اقوى قوة
من البسيط من اجل اسباب بعضها انضمام الكيف الكسبي الى الطبيعي اما
سؤاله عن ان حرارة النار ذاتية او عارضة فيقول اولا انها ذاتية
وثانيا انه يجوز ان يكون المحرك بعد المادة لان يحدث فيها الصورة
النارية كالمحرك للشعل فانه يحدث النار ثم لو توهم زوال التحريك
كان الجسم باقيا على الصورة النارية كما اذا زال المحرك بقي النار الحادثة

منه وبالجملة لا ينافي كون المحرك مسخنا له وكونه نوعا باردا فان المحرك
يحدث له الصورة النارية واما السؤال السادس فيقول ان الحار اقوى من البارد
ولذا ترى لا تطاق الحرارة العرضية التي تحصل في الماء مثلا ويطاق البرد الطبيعي
الذي فيه وفي الجمد فكيف بالحرارة الذاتية وايضا من اين علم ان البرد لا
يهبط ما يعرضه لم لا يجوز ان يكون الضباب هواء عرضه البرد فنزل وهو
هواء غير مستحيل الى المائية ويجوز ان يعرض النار برد وهبط الى حيز
الهواء ونحن لا نحس بذلك ويجوز ان لا يكون صعود الاجزاء الارضية
الى [illegible] الهواء [illegible] البرد الى حد يصعد ان في الماء نفوذا ويجوز ان يكون
صعود الاجزاء الارضية والمائية في الدخان والبخار لا يكون باستحالة
منها بل بما فيها النار واما السؤال السابع فيقول يمنع من ذلك
اختلاف الحركات الطبيعية لان اختلاف اللوازم ينبئ عن اختلاف الملزومات وما
[illegible] من ان السكون موجب للبرد سهو فان السكون عدم الحركة التي
هي علة الحرارة وعدم العلة علة لعدم المعلول لا الضده واما الشك [illegible] فيقول
يجب ان يعلم ان حد الرطوبة بسهولة قبول التشكل وترك الشكل واليبوسة
بصعوبة ذلك غير حقيقي فانه تعريف بالاضافة بل الرطوبة حقيقة هي
كون الشيء بحيث لا مانع له في طباعه عن قبول الشكل والانفصال والاتصال
وعن رفض ذلك اذا ازال القاسر الى الشكل الذي له بالطبع والجهة
التي له بالطبع واليبوسة هي كون الشيء بطباعه ممانعا عن ذلك قابلا له
بصعوبة فعلى هذا ينتسب الرطوبة الى اليبوسة من نسبة العدم الى الوجود
ويكون لا احساس باليابس الا بكونه مانع ومقاوم ولا احساس بالرطب

ان لا نرى مانع ومقاوم ولا شك ان الاحساس برطوبة الهواء من هذا الوجه
واقع **الفصل الرابع عشر** في انفعالات العناصر بعضها من بعض ومراتب
ذلك سهولة وعسرا حالتي البساطة والتركيب وكيفية صيرورتها بحسب تاثيرات
الاجسام العلوية قد عرفت ان العناصر التي منها تتألف المركبات اربعة
لا غير ثم انك اذا اعتبرت النبات والحيوان وجدتهما مستمدين من الارض
والماء والهواء جميعا وتتم بانضمام الحار المنضج فالماء يعينه سهولة التخليق
والتشكيل والارض تعد الاستمساك لما استفيد والهواء والنار تنضج
وتلطف وتجمع وقد علمت ان هذه العناصر ينقلب بعضها الى بعض فاعلم ان
ذلك فيها مختلف سهولة وعسرا فالسهل استحالة عنصر في احدى كيفيتيه
وهي ضعيفة كاستحالة الهواء ماء والعسير استحالة عنصر في كيفيتيه معا كاستحالة
الهواء ارضا ولكل منها في كل كيفية حد يقبل معه الزيادة والنقصان
ولكن الى حد اذا تعداه لم يبق للمادة الاستعداد والتهيؤ التام لتلك
لتلك الصورة واشتد استعدادها للصورة الاخرى ومن المعلوم لديك ان
الاستعداد الا لواحدة منها ومثل ما ذكرناه في العناصر من قبول القوة ان
في المادة قوة الصور الاضداد في زمان واحد وان لم يكن لها الاستعداد
الا لواحدة منها ومثل ما ذكرناه في العناصر جار في الكائنات
باعتبار امزجتها فان لكل منها في مزاجه عرضا يحتمل معه الزيادة والنقصان
الى حد اذا تعداه استعد لفساد تلك الصورة ولوجود صورة من نوع اخر
واختلاف الامزجة انما هو لاختلاف مقادير العناصر فمنها ما ارضيته
غالبة وهو سبب في الماء ومنها ما مائيته غالبة ومنها ما هوائيته

تعيد انها اعتقد الا وكيران برد وهي ثم الهواء
تخلخل وتنمية المنافذ والمسام والنار ...

والوسط استحالة عنصر في احدى كيفيتيه
وهي قوية كاستحالة الارض نارا والنار
ارضا

غالبة ومنها ما ناريته غالبة والكل يعلم من الطفو والرسوب ثم الغلبة
قد يكون بالنسبة الى الكل مفردا مفردا وقد يكون الى اثنين وقد يكون
الى ثلثة ومن هذا ترى بعض ما ارضيته غالبة للرسوب في الماء وذلك
لانها لم تغلب الا على مفرد مفرد واما على مجموع الماء والهواء فقد غلب
عليها وقد يكون على بعض العناصر بالقوة وذلك بان يكون اذا
عمل فيه الحار الغريزي من ابدان الحيوان استحال الى طبيعة ذلك
العنصر ثم الغلبة قد يكون بالكم وقد يكون بالكيف ولا يستلزم الاول الثاني
الا في الميل فانه كلما كان ازيد في الكم كان اقوى ميلا فانه الزم للصورة
من الكيفيات الفعلية والانفعالية ثم ان كثيرا من الكائنات يعرض
لان يغلب من عناصره ما كان مغلوبا بان يعاونه شيء من خارج
فيغلبه هذا واعلم انه لما كان الكون والفساد والاستحالات امورا
حادثة وكان كل امر حادث مبتدئ لا بد له من سبب وقد علمت
سابقا ان مقرب الاسباب ومبعدها حركة مكانية او شبه مكانية
وان مبدأ الحركات المكانية هي الحركات المستديرة التي للاجرام السماوية
فبين ان الحركات السماوية هي الاسباب الاولى للكون والفساد
والاستحالات وعوداتها اسباب لعودات ادوار الكون والفساد
والحركة الحافظة لنظام العودات على وجه تفصيل ولا يقتضيه هي الحركة الاولى
بيان ذلك ان الشمس مثلا لو لم يكن لها حركة لدام تاثيرها
في البقعة المحاذية لها في الكرة الواحدة التي تورد منها فلا يكون في تلك
البقعة الا ذلك الكيف فيكون ما يحاذيها صيفا دائما ومقابلها

شتاء دائماً وما منها ربيعاً او خريفاً دائماً وذلك يفسد تكوّن
النباتات والحيوانات فلا بد من ان يكون للشمس حركة حتى لا يستمر محاذاتها
لبقعة معينة ثم انه لا بد لها من ان تصل اثرها الى جميع الجهات على السواء
وذلك لا يكون الا بحركة البطيئة التي يكون بها مدة في حد
تلك الجهة ثم يكون في جهة اخرى حد امور ما ثم انه لو كانت هذه الحركة
البطيئة حسب لم يتم تدبيرها بل الفساد لانها فانها تكون مدة طويلة
محاذية لبقعة معينة فيحرق ما فيها ولا يصل اثرها الى البقاع الاخر
من تلك الجهة فانها لا يحصل محاذاتها لجميع ما في تلك الجهة الا في مدة
مديدة فلا بد لها مع تلك الحركة البطيئة الحركة السريعة التي بواسطة الحركة
الاولى حتى يتم تدبيرها لجميع بقاع الجهة التي هي فيها لتكرر محاذاتها لها
في مدة متقاربة **الفصل التاسع عشر** في ادوار التكوين والفساد وتحقيقها
ان لادوار الافلاك ان من الكائنات ما يتم بكل دورة ومنها ما لا يتم
الا بدورات ومنها ما لا يتم الا بعودات جملة من الادوار ولكل كائن
مدة يشتد ومدة توقف ومدة يحصل فيها ويمضي الى اجله فانك
تدرك ان كل كائن فاسد فلكل كائن اجل يمضي فيه لان قوته المدبرة
له جسمية متناهية ولو فرضت غير متناهية لم تبق المادة بسقوطها
لان رطوبتها تتحلل وهناك اسباب عائقة عن الاعتياض عما تحلل ثم
ان حدث اسباب الفناء على سبيل كان الاجل هو الاجل الطبيعي
والا بحصول المفسد او منع المانع في الاثناء فهو الاجل المخترم ثم
لما كانت الكائنات مستندة الى ادوار الفلك اختلف الناس في انه

اذا عاد للفلك شكل بعينه هل يجب ان يعود مثل ما كان حين ذلك
الشكل اولاً فاوجب بعضهم ذلك ولم يوجبه بعضهم مستنداً الى انه
انما يجب ان يعود الامور الطبيعية دون الاختيارية وقد ذهب
عنه ان الامور الاختيارية ايضاً من الكائنات التي لا بد من ان يستند
لها الامر الى ادوار الفلك فالحق هو الاول لكن اثبات هذا
العود لا سبيل لنا اليه الا اذا كانت نسبة العودات بعضها الى بعض
نسبة العدد الى العدد فانه اذا كانت عودة بعض الافلاك
خمسة وعودة بعض سبعة وعودة بعض عشرة مثلاً فعاد الاول اربع
عشرة مرة والثاني عشراً والثالث سبعاً حتى يصير المجموع
سبعين بعد ما كل من الاعداد الثلاثة ثم عادت السبعون فعلى ذلك
النهج يكون الشكل قد عاد مثله واما اذا لم يكن نسبتها بعضها
الى بعض الا بالعدد دون العدد فان كانت تتشارك العدد
في واحد بان يكون مدة واحدة تجمع عودات الجميع امكن ان يعود
الشكل واذا لم تتشارك فهذا لم يمكن ولا سبيل لنا الى العلم
بذلك اذ لا سبيل لنا الى العلم بالسماويات وحركاتها الا من جهة
الرصد وهو لا يكون الا بالات مصنوعة لا يحصل الا العلم التقريبي
واكثر من الحساب المعمول به لكنه مبني على الحد والضم التقريبي الى الشهور
والايام والساعات ليس الا على الوجه الذي لا نظر بعده
الا في مدد متطاولة ويعود الاشكال ما جاءتنا مما لا سبيل لنا اليه لكن
حدوث شكل شبيه بشكل مما لنا اليه سبيل هذا واعلم ان لكل كائن مدة

وصوره وفاعلا وغايه اما المادة المشتركة من الكل فهي العنصر
الاول الذي البس اربع صور والصورة المشتركة هي التي للمادة و
معها على غيرها من الاحتمال لاجتماعها والفاعل المشترك القريب هي التي
الحركات السموية والبعيد محركها والغاية المشتركة استبقاء نوع ما لا
اشخاصها والاسبق فعلا وغاية هو الجود الذي للاله المعطي كل
شي ماله في شانه واستعداده

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الرابع كتاب الافعال والانفعالات وفيه مقالتان **المقالة**
الاولى في بيان طبايع العناصر وما يتبعها من الافعال والانفعالات
وتقسيم الافعال والانفعالات وما يتعلق بكل من الاقسام
وفيها ستة فصول **الفصل الاول** في بيان طبقات العناصر
العناصر لم تخل من تاثيرات الكواكب على محوضتها فانها تحدث
في السفليات حرا يختلط باجزاء بخاريه ودخانيه مختلط بهوائية ثم نارية
ثم انها تصعد الابخرة والادخنة المشتملة على الارضية والمائية مختلطا
الهواء بها فيشبه ان يكون جميع الماء والهواء مختلطا لسرعة تاثير الكواكب

على محوضتها فانها تحدث في السفليات حرا يختلط بما حواليه بخاريه ودخانيه
مختلط بهوائيه ونارية ثم انها تصعد الابخرة والادخنة المشتملة على
الارضية والمائية مختلطا الهواء بها فيشبه ان يكون جميع الماء وما يلي
الهوائيه مختلطا لسرعة تاثير الكواكب فيهما واما النار فالجزء العالي منها
يشبه ان يكون باقيا على صرافتها لان الادخنة والابخرة اثقل
من ان تبلغ هناك ولو بلغت قريبا فهي سريعة الاحالة لها
الى نفسها وكذا الارض يشبه ان يكون الغائر منها القريب من المركز
صرفا لبعده عن تاثير الكواكب فحدث لذلك للارض طبقات ثلث
بسيط محض ومختلط بالماء ومكشوف عنه مجفف بالشمس وهو كره للماء
الاسطقس وطبقه واحده ولا يجوز ان يكون الاسطقس غير البحر والا
فهو اما ظاهر او باطن فالاول ليس الا البحر والثاني اما ان يكون
في الوسط فاما بالطبع وقد ظهر فساده او بالقسر وهو المحال او في
جهة واحدة فيكون محصورا في بقعة صغيرة من الارض ومقدار
ماء البحر يكون ازيد منه فلم لا يكون هو كله الماء وللهواء ثلث طبقات
بخار وهواء محض او [illegible] الى المحض ودخان فان الدخان اشد
حرارة وحدة حركة فيصعد ويعلو فوق الهواء والبخار لما كان مختلطا
من الاجزاء المائية المتصعدة كان ينبغي ان يكون محله من الهواء ما هو
اسفل ويكون حارا اذا جاور الارض المسخنة بالشمس وباردا اذا بعد عنها
فان الماء يقتضي البرد فيكون رسوب الهواء كذا البخار حار ثم بارد
ثم هواء الى الصرافة ثم دخان فقد تحقق من هذه الجملة ان طبقات العناصر

الاربعة الثاني **الفصل الثاني** في احوال كلية من احوال البحر لما كان الماء
شديد الرطوبة والسيلان ولم يكن عمقه كعمق الهواء لم يختلف طبقاته
بل كلما حصل في بعض اجزائه اثر اختلط وامتزج الاثر بكله ولذلك كان
البحر اجزاؤه متشابهة في الملوحة ولم يكن ظاهره البعيد عن الارض
القريب من الهواء الملطف عذبا لانه اذا اختلط قعره بالارض
المرة المحرقة اختلط الكل بذلك وكذلك الماء اذا خالط الارضية
المرة المحرقة ملح ولهذا صار العرق والبول مالحين ويمكنك ان تحيل الملح
من رماد وكل محرق اذا كان مائه ومرارة ويدل على ان ملوحته
لمخالطة الارضية لا بغيرها انه يقطر من السحاب ويترشح فيكون عذبا وان
قد يمطر البخار الحامل لشيء منه كثيف مطرا مالحا وهذا البخار لكثافته لا
قد جرب البحر [illegible] ويدل على كثافته بمخالطة الارضية
انه اثقل وزنا من سائر المياه وقلما يرسب فيه البعض يقال ان بحيرة
فلسطين لا يرسب فيه شيء حتى الحيوان المكتوف وقد يكون في بعض مواضع
البحر مياه عذبة لعدم اختلاط الارضية المرة المحرقة وهذا الماء لكثافته
لا سيما ويشتد تحلل [illegible] الى البخار [illegible] وما ظنه قوم من ان ملوحته
لان كثيفه بقي بعد تحلل اللطيف منه فخطأ فاقول ليس كل كثيف مالحا
والا كان الطين اولى بالملوحة ثم لم لا يعود الى العذوبة اذا جاد اليه
ما تحلل منه بالامطار الجودة والاودية الغزيرة العذبة ولانه يسترجع
في الشتاء كل ما اخذ عنه في الصيف او شطر منه فينبغي ان يعود في الشتاء
الى العذوبة او يصير اقل ملوحة ثم انه لم اختلفت اجزاؤه باللطافة

والكثافة وهو بسيط بل لابد من ان يكون هذا الاختلاف لمخالطة
بالارضية وما قالوا انه ونقلوا من ان البحر عرق الارض ان ارادوا انه
كما ان عرق الحيوان هو ماء مختلط باجزاء محرقة من البدن كذلك
البحر بالنسبة الى الارض فهو صحيح وهذا الحكمة والعادة في هذه الملوحة
انه لو لم يكن كذلك لاسرع اليه الاجون فيسرع الفساد والوباء
الى سكان الارض ثم ان شيئا منه اذا اجن ولم يعلمه زمان ولما
حفظ عن الاجونة مجاورة بعضها بعضا وتحدد والاستمداد والملوحة
من الارض ثم ان البحر لا يختص بموضع معين بل ينتقل من موضع الى موضع
ولكن في مدد مترامية لا يبقى بها الاثار والتواريخ لان البحر لا محالة
يستمد من الانهار والعيون التي تصب اليه من خارج واما العيون التي
في قعره فقليلة جدا والا لم يخف على ركاب البحر ثم الانهار تصب
من العيون واما استمدادها بالسماء فليس كل الاستمداد بالعيون فان
اكثر حدوثها في فصل بعينه ولا شك في ان الانهار والعيون كثيرا
ما تنضب في جهة فلا بد من ان ينضب البحر من تلك الجهة وكثيرا ما تحدث
العيون والانهار في جهة فيمد البحر من تلك الجهة فذلك يصير
سببا لانتقال البحر من حيز الى حيز كما ان الجبال قد تنهد وتتغير
وقد يحدث جبال ولكن لا يمكن ان نضبط ذلك اذ لا تبقى التواريخ
وكثيرا ما تختلف الامم في اللغات والخطوط وربما تنقرض الامم التي
كتابات لا يمكننا ان نطلع على ما كتبوا ولكن لو تدبرنا
في البحار الكثيرة ما نرى من المسالك والبلدان التي لا شك في انه

كانت فيها انهار صغار او كبار وقد نضبت واعلم ان البحر
ساكن لكن ربما عرضت له حركة لرياح تعصف على وجهه او تنبعث من قعره
او لانصباب اودية فيه متوجهة اليها او انضافت مد لخلطها وقل
عمقه او لانه وقع في مضيق منضغط بالسواحل فسيل الى ذي حركة
الى ان اتصل الى موضع اغور او لانه وقع في موضع مشرف فيعرض
له في حركة فاندفع الى الغور متتبعا مقدمه موخره فهذه وما يشبهها

الفصل الثالث في بيان سبب تعاقب الحر والبرد اعلم انه ربما كان
في البسائط والكهوف شيء يسمى المعاقب وسواء اذا استولى الحر على
الظاهر اشتد برد الباطن وبالعكس كما شاهد من الارض ومن مياه
القنا والآبار في حالتي الصيف والشتاء فاختلف الناس في ذلك
فقيل ان الحرارة والبرودة متعاديان وهرب كل منهما عن ضده كما
يظن من هرب الماء من النار وهذا الراي يوجب ان يكون العرض ينتقل
من جزء من موضوعه الى جزء آخر منه او من موضوع الى موضوع او قد تجاذبه
الظاهر والباطن وقيل ان هذا الشان انما يتحقق حيث يكون القسمين
مع وجود جسم حار لطيف فانه اذا استولى على ظاهره البرد حصن البخار في
الداخل فازداد قوة وسخونة وكذا اذا كان البرد مع وجود جسم لطيف
بارد فانه اذا استولى الحر على الظاهر خفف وتكثف فلم يمكن ما في باطنه
ذلك الجسم اللطيف البارد والبرد ان تحلل حصن فازداد قوة قالوا واما
امر القنا والآبار فعاطها من الجنس الثاني فعلها من قبل الحمام فانه اول ما
دخله يسخن ما يغافص عليه من الماء الحار ثم اذا اقام فيه يستبرد ذلك لانه

بعينه وذلك لانه كانت بشرته اول ما دخل ابرد من ذلك الماء فكان
يسخن ثم اذا اقام فيه سخنت بشرته بسخن فصار يستبرده وكذلك البشرة في
الشتاء باردة بالنسبة الى مياه الآبار والقنا وفي الصيف حارة ونحن
نقول ان هذا الذي ذكروه وان كان صح في بعض الاشياء الا ان ما ذكروه
في الآبار والقنا كاذب لانا نرى ان مياهها في الشتاء قد تبخر
في الحال بخارا كثيرا منها وفي الشتاء ابرد من المياه المبردة بالجمد والثلج
ثم انا يمكننا ان نسخن ابدانا في الشتاء اكثر مما نسخن في الصيف
بل الوجه في ذلك انه لا شك ان القوة الواحدة تفعل في موضوع صغير
اعظم من فعله في الموضوع العظيم فلا سواء احراق الحشيشة الصغيرة والكبيرة
فاذا كان في الشيء قوة مسخنة ولم يمنع من شيء من جوانبه كانت مسخنة
اضعف من مسخنة ادا والظاهر فيمنع من ياثيرها فيه والحر تاثيرها في
الباطن فان موضوعها يكون اصغر وكذا القول في البرد ومما توهمه
في امر الماء والنار من انهزام الماء من النار فاسد بل اذهب
الماء بحرارته دفعة بخارات من شانها ان ترتفع الى فوق فم
مع مخالطتها للماء الذي لم يستحل الى النارية فيحدث من ذلك
حركة مضطربة وصوت منبعث عن شدة حركة هوائية يعرض هناك
والماء هنا يساعد النار في حركتها حركة بسمته حركتها الماء
يسخن منها لا انه يهرب وينهزم متفشيا منها ولكن قد يعرض له
ان لا يساعد للموازنة او للتبعيد للهواء الحادث انا هو من النار
تطرقها لنفسه الفصل الرابع في بيان ان الشيء كلما ازداد

قوه وفعلا ولذا ترى الحديده تحمى النار ان من المعلوم ان الشى كلما
ازداد غلظا مقدارا وغلظا ازداد قوه وفعلا ان من المعلوم ان الشى
كلما ازداد غلظا ازداد قوه وفعلا ولذا ترى الحديده تحمى النار
الكبيره فى زمان غير محسوس بخلاف النار الصغيره مع الاتصال فيهما
من كل سواء وكذا المطروح فى ملح قليل وفى ملح كثير فمن الناس من قال
ان ذلك ليس لازدياد القوه فى الكم لان الفاعل كلما يفعل هو يفعل
القوه عما يحصل فيه فاذا كان يجد كثيرا تدارك اعمال الجزء الملاصق فى
الاجزاء البعيده واما اذا كان قليلا فلا يكون لما يفعل لا يتدارك
ضعفه وانفعاله ولذلك ترى المنغمس فى الماء الغمر يبرد بدنه اكثر مما اذا
انغمس فى ماء قليل وما هو الا ان الماء القليل يحمل من البدن فيسخن
به من غير ان يقوم شى يتداركه بخلاف الغمر ونحن نقول اذا جعلنا اجزاء
الماء البارد لا فى الغايه برده غيره فاجزاء الماء الغمر اذا كانت يبرد
بعضها بعضا او يعكس فيه شخص مسخن بعد جزء منه فلم لا يبرد بعضها
بعضا مطلقا حتى يكون الماء الغمر مطلقا ابرد من الماء القليل فان
قيل ان الماء كلا متشابه اذا لم يعرض بعضه سخونه والشى لا يفعل فى شبيهه
قلنا لم يسخن جزء من شباهته سائر الاجزاء لم يؤثر فيه تلك الاجزاء
قلنا ان الجزء اذا برد من جزء آخر فهو انما يحصل فيه زياده برودة
فلم لم يكن فيه [illegible] من حيث انه مستعد لهذه البروده والفاعل
بارد بالفعل فلم يكونا متشابهين ومعنى قولهم ان الشى لا يفعل فى
شبيهه انه اذا كان الشى حاصلا بالفعل شيئا فلا يمكن ان يكون

يبرد بعضها بعضا ومن المعلوم ان الشى
لا يلزم ان يكون متسخنا حتى يبرد غيره بل
صح

مجاوره قد حصل فيه ذلك الحاصل بعينه واما اذا حصل ماده
قد تحاربه وان كان المجاور مساوى الكميه له او اضعف منه ضعفا
لا يؤدى الى غلبة الضد بل الوجه فى ذلك انك قد علمت ان القوه
المبرده او المسخنه مثلا تصدر عنها اثرها فى مادتها وفى ما يجاور
مادتها ان كان قابلا فالقوه المبرده فى الماء توجد البروده فى الماء
وفى مجاوره القابل لذلك فاذا لم يكن لها عائق عن التبريد عائق اوقت
القوه الى برده فى الغايه كما عرفت فاذا كان الماء غمرا فالقوه
المبرده التى فى وسطه لا عائق لها فلزم ان يبرد ما هو فيه وما يحاذيه
من الاجزاء بردا بالغا الغايه لا يعوقها عن حصول البروده فيها
كل جزء يعرض بردا بالغ الكامل عن قوته ومجاوره غيره
من الاجزاء وكذا الحال فى النار وغيرها من الهوى ولست القوه
المبرده شبيهه للماده البارده فانها مبرده وهذه بارده
كما انها محركه والماده متحركه وبهذا ظهر فساد ما اورد على ما قاله
المشاؤن من ان الفلك ليس بحار والا كان مع هذا العظم
يفسد ما تحته بانه لا يجب ذلك فان المماس لما تحته انما هو سطحه
ولا يرد فى تاثيره عظم الجسم الذى خلف ذلك السطح واما ما قيل
من انه لو كان الازدياد فى عظم الحجم يوجب الازدياد فى القوه
لزم ان يكون زياده برد البحر بالنسبه الى برد سائر المياه على نسبه
عظمه الى عظمها وليس كذلك فمدفوع بانا لم ندع ان زياده القوه
تكون بقدر زياده الحجم حتى يكون قوة الضعف ضعف القوه حتى يلزم

ما ذكر بل انما قلت ان الازدياد في الحجم حتى يكون قوة الضعف توجب
ازديادا ما في القوة والامر كذلك في الحجر فلا يلزم ان ينضم الى موقد
ما من المساه من ذلك الحجر جميع البرودات التي في جميع الاجزاء بل يصل
اليه من برودتها اثر ما فلا يجب ان يستقل جميع البرودات التي فيها اليه
وليس ايضا اذا اصحب القوة مع تضاعف المادة بان كانت
قوتان في مادتين يجب من ذلك ان يحصل في كل من المادتين اذا
فيهما زيادة بقدر زيادة القوة لان القوة كما زادت فالمنفعل ايضا
زاد على انه ليس هنا الا قوة واحدة في مادة واحدة **الفصل الخامس** في
تعديد الافعال والانفعالات المنسوبة الى هذه الكيفيات الاربع ان
من الافعال ما ينسب الى الحر كمنع النضج والحك كالنضج والطبخ والشي
والتسخين والتدخين والاشعال والاطفاء ومنها ما ينسب الى
البرد كمنع النضج ومنع جميع ما ذكر ومنها ما هو مشترك منهما كالتجميد
والتحجير لكثير من الاجسام والكيفيتان الاخريان ينسب اليهما الانفعال
فمنها ما يراد بهذه الافعال اعني قبولها ومنها ما ليس كذلك فاما
لليابس بالقياس الى الرطب كالابتلال والنشف والانتقاع
والمعان [?] وللرطب بالقياس الى اليابس كالجفوف والاحتياج
الى النشف ولليابس لا بالقياس كالانكسار والارضاض
والانشقاق او للرطب كذلك كالانعصار وسرعة الاتصال
بالغير او للمختلط منهما كالانعصار والانطراق والامتداد
الفصل السادس في النضج والنهوة والعفونة والاحتراق التكرج [?]

اما النضج فهو احالة الحرارة للجسم الرطب الى موافقة الغاية المقصودة
وهو على اصناف نضج الثمرة ونضج الغذاء ونضج فضل الغذاء والنضج
الصناعي اما الاول فمثل نضج الثمرة والنضج هنا موجود في
في جوهر النضيج وانما تم فعله في النبات والحيوان بتوليد المثل
والغاية المقصودة هنا كونه من ذلك النوع واما نضج الغذاء
فهو احالة جوهره الى جوهر المغتذي وهذا النضج والنضج بفضل
ليس في النضج بل بما يستحيل اليه الغذاء والغاية المقصودة هنا
هي افادة بدل ما يتحلل من المغتذي وهذا النضج يسمى الهضم واما نضج
الفضل فهو احالته الى قوام يسهل اندفاعه اما بالترقيق او التغليظ
او التقطيع والاندفاع هو الغاية المقصودة واما الصناعي
فمثل الطبخ والطحن والقلي ونحوها مما سنذكره ان شاء الله تعالى واما
النهوة فهي تعادل النضج مقابلة العدم للملكة والعفونة تضاده
فالنهوة ان تبقى الرطوبة غير مبلوغ بها الغاية المقصودة من
غير ان يكون قد استحالت الى هيئة مضادة مانعة للنضج كان
تبقى الثمرة مرة والغذاء غير معمور لا يستحيل الى مشاكلة المغتذي
والخلط غير مندفع ولا فاسد وفاعل النهوة مانع عن النضج
وهو البرد والعفونة ان يستحيل الشي الى هيئة رديئة لا يصلح للنضج
وموجبه اما فيما يحتج بالقسم الاول من اصناف النضج ان يضعف
الحرارة الغريزية وتقوى الحرارة الغريبة فانه لو كانت الغريبة قوية
كانت تحفظ الرطوبة عن فسادها الغير لها وكانت تحللها التهابا الا انها

المقصودة ولذلك كان الميت اسرع الى العفونة من الحي والساكن من المتحرك
وكان اذا حصل في العفن مثلا تورثه سخونة غريبة وهي حرارته
الغريبة كالجزء الذي حظ من العفن لو لم تكن الحرارة الغريبة لما فسدت
الرطوبة من جهته ولذا ابطأ العفونة في الهواء البارد وان ارادت
الحرارة الغريبة ثم ان الحرارة الغريبة انما تعفن اذا لم تكن قوية بحيث
في تحلل الرطوبة والا كان ذلك احراقا وتجفيفا وربما اعان البرد
على العفونة لما ما يضعف الحرارة الغريزية ويحبس الحرارة الغريبة
فقد علم ان العفونة في الكائنات مضادة للكون الا ان الشي ربما يتعد
بالعفونة لصورة بعض الكائنات من نبات وحيوان واما ما ينضج
بالعفن الثاني او الثالث فالحرارة الغريبة ايضا لكن مع الحرارة الغريزية
التي للبدن فان هذه الحرارة الغريزية اذا افعلت فعلها في الغذاء
او الخلط ولم ان يتم فعلها استولت عليها حرارة غريبة منعتها
عن فعلها وقهرت الحرارة التي في الغذاء او الخلط فاستحالا عن طبيعتيهما
ولم يبلغا الغاية المقصودة معطلا فتعفنا لكن الخلط العفن قد يتهيأ
نضج اذ ليس يصير الا بالدفع وربما يندفع بعد العفونة والفساد وكل
من النضج والفجاجة والعفونة مادة وصورة وفاعل فمادة الكل الجسم
الرطب وفاعل الاول هو الحرارة الغريزية وفاعل الثاني هو البرد
او عدم الحرارة وفاعل الثالث هو الحرارة الغريبة او مع الغريزية
وصورها الكيفية المواتية للغرض المقصود او البقاء غير مبلغ بها الى
الغاية او الهيئة الرديئة المنافية للغاية المقصودة وغاياتها تمام الشي

في الاول وفي الثاني البطلان وفي الثالث الفساد وهاتان غايتان
عرضيتان واما التكرج فهو دون العفونة يحصل من حرارة ضعيفة لا تبلغ
الى ان تفصل من الشي الرطب ما يحتاج اليه وعلى ظاهره مخالطة لجرمه او تغشي
جرمه ثم ما يحدث منه لون ابيض كما في الزبد وهو على وجهه ولا يقوى
على ان يعفن الشي فان قويت فالعفونة وان اشتدت فالتجفيف
والاحراق **الفصل السابع** في الطبخ والشي والقلي والتبخير والتدخين
والتصعيد والذوب والتليين والاشعال والتجمير والتفحيم والترميد — والاذابة له
والتكليس اما الطبخ فانه يفعل حرارة رطبة في جوهر رطب فتخلخله — والتكليس له
بحرارتها وتحلل منه شيئا ورطبة اكثر مما تحلله رطوبتيهما وانما اذا كان
الجوهر يابسا فلا يقال له الطبخ الا بالاشتراك الاسم كما يطلق الطبخ
على النضج والهضم وذلك كالذهب اذا نضجته الحرارة من الجسم الغريب
المخالط به واما الشي فانه يفعل الحرارة اليابسة في الجوهر الرطب
فيحلل منه رطوبته ظاهرة اكثر من رطوبة باطنة وتكون باطنه ارطب
من ظاهره لانها لا تفيده رطوبة بخلاف الطبخ فان المطبوخ ايضا وان
كان يحلل رطوبة باطنه الا انه يستفيد ايضا رطوبة غريبة فيصير — ظاهره اكثر من تحلل رطوبته م
ارطب من باطنه والشي اقسام ثلاثة ان كانت الحرارة المؤثرة فيه
هوائية يسمى شيا على الاطلاق وان كانت حرارة ارضية فان
كانت في ان الجمرة نفسها سمي تكبيبا وان كانت في شي سخن
بان الجمرة وهو خارج عنها سمي قليا وههنا شي شبيه الشي من وجه
والطبخ من آخر وهو التطجين وهو ان يكون المؤثر حرارة ارضية

فلما كانت رطبة اشبه فعلها الطبخ ولما كانت لزجة لا تنعقد فيه
الشيء هو ذا التخلخل وليّنه بل تحميه وتحصر رطوبته في باطنه اشبه الشيّ واما التبخير
فهو تحريك اجزاء رطبة متحللة من جسم رطب الى فوق بالتسخين
والتدخين كذلك في اليابس فمادة البخار هو الرطب ومادة الدخان
هو اليابس وان كان جسم مركبا من رطب ويابس فقد يبخر ولا يدخن
وذلك لو انهم يمكن الرطب واليابس فيه شديدي الامتزاج
وكان اليابس عاصيا كلها والا يبخر ويدخن وقد يصعد بعد البخار دخان
ثم يصعد الدخان واما ان يدخن شيء ولا يبخر فلا يمكن لان الرطب
اطوع للتصعيد ثم الدهنية الشديدة امتزاج الرطوبة واليبوسة فيها اطوع
وقد يبلغ من شدة الامتزاج الى ان لا يحصل دخان ولا بخار الا ما
اذابة كالذهب او تليينا كالحديد او لا يحصل شيئا من ذلك
وان غلب ما فيه لغاية الامتزاج مع مائية جمود المائية كالطلق
والياقوت وقد يحصل من بعض هذه الاجسام اذا اعمل النار فيه شيئا
شيء من جوهر الحرارة والرائحة والشك عوض ان يصغر حجمه
لكن يزداد لان المتحلل جسم هوائي فمادة البخر هو الجسم الرطب
او المركب من رطب ويابس غير مستولي الامتزاج ومادة التدخين
هو اليابس المحض لعدم اجزاءه للتلطيف والجسم المركب الذي
يلازم رطبه ويابسه الا ان جملته تتحلل والرطوبة تصعد تعين
فاما المصعد فاليابس لشدة الممازجة منها مصعده الا ترى الى
ما لا يصعدون كالحديد والنحاس الممزوج بالنوشادر كما يصعدون

[illegible]

ما لم ينفصل بكاثف الجسم فيصغر حجمه ولكن يزداد لان الهواء لخفته لتحلل ما هو فيه صح

ما لا يصعد بغير مزج بما يصعد بل يتصغر الاجزاء حد الكيفية يفعلون ان في النحاس
وقد يفعلون بما يصعد حتى لا يصعد الملح بما لا يصعد اذا كان غالبا
كما يفعلون النوشادر بالملح البحري وقد يفعلون بالسحق مع الاجزاء
التي كان منها التحلل بعد تحاول ذلك بعضهم في النوشادر واما
الاذابة فهي ان تحلل الرطوبة الجامدة فان كانت بعد التحلل على
ملازمتها لليابس بقيت سائلة من غير تحجر كالذهب وان بقيت
فلا ثم انفصلت كان الجسم ما يذوب ويحترق معا كالشمع واما
التليين فهو ان تكون رطوبته جامدة جدا مع شدة الامتزاج بالتكلس
فهو دون الاذابة وقد يذاب به الجسم وما لا يلين من اجزائه
جادة من نار تستوي بها او يعلي عليها كما يذاب الحديد والطلق
والمارقشيثا والملح الشبي والكبريت والزرنيخ والنوشادر وزبد
البحر ونحو ذلك واما المشتعل فهو رطب طاري دهني او يابس لطيف
يقبل ان يحيل نارا فحلا يحترق او يدخن منه يحيل نارا وقصى واما المحترق فهو
الذي يستحيل اجزاؤه الى النارية ويشرق ويبقى غير صاعد ولا متجزا
ومتدخن وذلك لشدة يبوسته ثم من الاشياء ما يشتعل ويحترق
معا وذلك ان يشعل اجزاؤه الرطبة المتصعدة ويحترق اليابس
منه ومنها ما يشعل لعدم ما ينفصل منه كالحجر واما الفحم فهو جوهر ارضي
قد كان يحترق قبل فيطل تحجره قبل فناء المادة المستعدة للاشتعال
منه واما الرماد فهو ما بقي من جرم ارضي قد تفرقت اجزاؤه
وتصعد كل ما كان مستعدا لان يصعد وكان مشتعلا ان لم يحل

[illegible]

ولا يتحجر وذلك اذا لم يحصل شيء من اجزاء النارية لا تصعد ويتحرك الرطوبة كالدهن ومنها ما يتحجر ولا يشتعل صح

الاشتغال بل كان يتحرا اعطا سمى توهم ما عنى منه كلما **الفصل الثامن**
في بعض ما له الحل والعقد فانا نرى انه كما يحصل الانحلال بالحراره كذلك
يحصل بالبروده كالملح فانه يحل من البروده حتى يصير ماء وبعضها يالك
ونرى ان الانعقاد كما يحصل بالحر كما في البيض ونرى كثيرا من الاشيا
يجمد بالحر وكثيرا يجمد بالبرد وكثيرا يجمد بهما جميعا كالعسل ونرى المنعقد بالبرد
معول ان من شان المائيه ان يجمد بالمخالطه بالارضيه او حبس الهوا
التي يكون في جوف السطوح الكثيره المزاحمه من الماء والقاء ومها
كما هو الهوا الذي في الزبد المنفوخ فحصل شي مخالط من الماء والهوا
ومن شانهما الحر ان يعقد اليبوسه وان يجمد بالبرد وقد يكون معا
الحر وضغط وان يعقد باليبوسه ومن شانهما ان ينحل ويرق بالحر
ومن شان الارضيه ان يشتد جمودها بالحر وتتندى وتسيل بالبرد
اما الهوائيه والناريه فمن شانهما ان لا يجمدا الا اذا اعتقلا الى غيرهما
من العناصر والمائيه اذا اختلطت بارضيه وهوائيه لم اعمل الا ان يجمد
ولكن يجمد من الحر ومن البرد ومن الجمد ما فيه من الارضيه ومن البرد ما
من المائيه ولا يجمد بسبب الهوائيه فقد علم ان البرد من شانه ان يجمد
السيال اللين ضده ومن شان الحر ان يجمد اليابس ويرق ضده ومن شان
اليبس ان يجمد ومن شان الرطوبه ان يتحلل بسبب الحراره يعني كلا
منهما على مقتضاه فالعسل انما يجمد بالبرد لرطوبته وبالحر ليبوسته
وبعينه على ذلك يتحلل رطوبته والزيت لا يجمد ولكن يجمد قليلا او
ذلك للهوائيه التي فيه وشده اختلاط رطبه ويابسه ولذلك

يتزلج واذا جمد لم يصعد لطف ما في بحشره البيض انما يعقد الحر لان المنتشر
في جوهره سوسه رطب بالنضج في الرطوبه فاذا الاقا فالحر اسعات
يعقلت على الرطوبه والملح يحلل بالرطوبه البارده والحاره الغير اللزجه
وبالبروده لانه ما يعقده يبس ارضي يعاونه حراره فاذا لاقى الرطب
علب رطوبه على اليبس الارضي لا سيما اذا كان باردا واذا لاقى بروده
وهنت قوه اليابس فانحل الغير والمني انما يجمده الهوائيه المختلط
فاذا احالها البرد رق والدم يجمد بالبرد ويحل بالرطوبه لانه مائي
ارضي وقد يكون الشي ما يجمد بالحر والبرد معا بان يحلل الحر من رطوبته
وعلب يبوسته ثم اذا ورد البرد ما بقي فيه من الرطوبه وذلك
كالحديد وهو مما يصعب حله واذابته واعلم ان الحر اذا اشتد
سلطانه فقد يسيل ما جمده اليابس باستعانته بالحر وذلك لانه يحلل
اليابس ويسيل الرطوبه فان كان اليابس كثير الينه وخشره او لا ثم
اذابه والالم المنيه كالملح واعلم ان كل ما يجمد بالبرد وفيه هوائيه
كالرب فانه مضغ الجمود وهوائيه وقربه من المائيه وكذلك كثيره
من الرطوبات اذا طبخت اسخنت يحلل الوسخ وشي من المائيه
والهوائيه منه وقد يسود للمخالط دخانيه للاحتراق والمذوب
بالرطوبه منه ما يحل ولا يرسب لقصور اجزائه حد الحيث لا تقوى على ان
تحرق الرطب فيرسب كالملح ومنه ما يرسب لعدم تضغير اجزائه جدا
لعدم بعود الرطب فيه بعود ابالغا كالطين **الفصل التاسع** في
اصناف انفعالات الرطب واليابس من الانسلال والانطباع

بالبرد ويحصل مـ

والتشق والانحصار والاتصال الانخراق والانقطاع والانشقاق والانحناء
والارضاض والتفتت والانشداخ والانطراق والانعصار والامتحان
والانحنار والامتداد ان من الاجسام ما مسامه ومساحات يلزمها
الرطوبة فيصل الرطوبات الكثيرة على سطحه ومنها ما لا مسام له الصغار فيصل
الاستواء سطحه رلق عنه الرطوبة فلا تبقى على وجهه ولا هيئته وهي
انه انما يمنع الابتلال لانه يوجب الصقالة والاسعاج ان تغوص
الرطوبة في جسم بحيث يحدث فيه لينا مع تماسك فان الجسم يحدث
اللين فهو النشف وان لم يكن التماسك انحل الجسم والنشف انما
يحصل لان الاجزاء الهوائية قد حبست في الجسم بالقسر فاذا اتصل
ما يصعد في المسام ويقوم مقامها خرجت وتصعد الرطوبة
في المسام فقد يعرض ان يصعد الرطوبة من سوقه ذلك الجسم كما يصعد ماء
الملح وذلك كما في الحصى والنورة وكثيرا ما يحصل ما يشتد سريعا
لان الرطوبة اذا كانت قليلة فاذا انجذب الى الباطن انجذب
منها الهواء المماس لها والهواء المقسور المحبوس في ذلك الجسم اقوى من
هذا الهواء لما عرفت من ان الشيء انما يحدث الميل اذا كان
خارجا عن موضعه الطبيعي ثم ان الرطوبة كلما كانت الطف كان
نفوذها اسرع وقد يعرض من سرعة حركة نفوذها ان يصحبها الانحصار
فهو ان يصير الرطب في شيء يحويه متشكلا بشكل مساويه فان كان
سطح الحاوي مساويه من جميع الجهات تشكل بشكل جوفه بجميع وان
راوعليه فانما تشكل سفله بشكل مماسه واما اعلاه فيتقبب ان كان

ما او لا مانع له من الكروية واما الالتصاق فهو ان الطبيعتين
المتجانسين اذا تلاقيا اتحدا وبطل سطحاهما بسهولة واما الرطوبات
المختلفة فعند تماس السطوح فيهما عند الحس كما اذا اختلط الماء والدهن
وقد لا متمايز كالماء والتراب والخل والشراب فاما ان لا يكون
اختلاف سطوح في الحقيقة او يكون ولا يظهر للحس ولا يمكن تحقيق
الامر في ذلك حتى الحد بمراحد العنصرين عن الاخر واما الانخراق
فهو تفرق اتصال يحصل للرطب بمقدار النافذ فيه وهو بحيث
يسرع الالتيام او لا عند النافذ وقد يقال على انفصال الجسم
اللين بحدث بعض اجزائه عن بعض واما الانقطاع فهو انفصال
حادث عن نافذ مساويا للجزء في حد نفوذه واما الحمة التي عنها
حركة النفوذ ومحورها ان يحصل الانفصال عن حجم النافذ واما الانشقاق
فهو انفصال يعرض للاجزاء اوسع من الجهة التي يأتي فيها النافذ
سواء كان نفوذ جسم فيه الانفصال عن جهة او يجذب بعض الاجزاء
بعضا والسبب في ذلك كان في موضع الفصل متينا متطيلا فاذا
حالت ما يسان الى الصلابة ما حما فاذا فرق الطرفان استتبع
كل ما حوى الجسم ولذلك اكثر ما يشق طولا لا ينقطع عرضا واما الانحناء
فهو انفصال جسم صلب بدفع دافع قوي من غير نفوذ حجم فيه الى
اجزاء صغار والتفتت والارضاض عرض نفوذه جمعه وهذه الثلثة
كلها يخالفه منافذ خالية عن غير الهواء ولكن منافذ الاول كثيرة
قليلة ومنافذ الثاني كثيرة صغيرة والتحام اطراف المنافذ

كبار والارضاض كالاول اعراضا

في الاول يسير شديد دون الاخير واعلم ان الاجسام المركبة منها لين
ومنها صلب فاللين هو الذي يطامن سطحه بالدفع بسهولة ويمكن
ان يبقى بعد مفارقة الدافع على ذلك الوضع زمانا قليلا او كثيرا
بخلاف الرطب فانه لا يحفظ الشكل كذلك والصلب هو الذي لا
يطامن سطحه ثم اللين يقبل انواعا من الانفعالات منها الانسداح
وهو تحرك الاجزاء الى الباطن سواء بقي بعد زوال القسر على تلك
الهيئة وهو الانطراق او لم يكن كالاسفنج فانها تعود الى هيئتها بعد زوال
القاسر ومنها الانعصار ويفارق الانطراق بان المنطرق متصل
الاجزاء غير مشوب بجسم آخر ولو اندفع الى العمق استدق في القطرين
الآخرين او احدهما واذا زال القسر لم يعد الى هيئته الاصلية لا يندفع
بالعصر وقد يمتد في القطرين الآخرين وقد لا يمتد وقد يبقى على الهيئة
القسرية وقد لا يبقى ثم المنعصر الذي يبقى على الهيئة القسرية ان
كان جامدا سمي متلبدا والاسفنجا ويقال الانعجان لما لا اندفاع
الاجزاء فيها لخالطها من الرطوبة يسد مداخلها ومنها الانحناء وهو ان
يصير احد جانبيه الطولين اقصر من الآخر لخروجه عن الاستقامة ومنها
التمدد وهو حركة الجسم ازديادا في الطول منتقصا في القطرين الآخرين
اما للزوجته او للينه وهذا الشيء لا يقبل الانفصال بسهولة لما عرفت
والتمدد منه الملتصق بما يماسه لعلة الرطوبة فيه وهو اللزج ومنه
ما ليس كذلك كالسير يسمى لدنا والممتد من اللزج الا ما لا يحف
فان ما يحف منه غير كامل الامتزاج والاجسام التي فيها رطوبة يعتد بها

والمنعصر لا بد من ان يكون بين اجزائه
جسم غريب مزاحم ما او هواء او

ان كانت رطوبتها جامدة بالكلية كالياقوت والبلور والالماس
ونحوها فهي لا تنطرق ولا تمدد ولا تنعصر وان كان فيها فضل رطوبة لم
يجمد لما فيه انطرق لا سيما اذا سال من الحرارة بعض ما هو جامد وان
سال الجميع ذاب والنار ربما تعين في الجمود والانعقاد وقد تحلل
اذا اشتدت تأثيرها في الجامد واليابس حتى تخلخله **المقالة الثانية**
في تحصيل الامر في جامع المزاج من الكيفيات وفيها فصلان
الفصل الاول في ذكر مذاهب الناس فيما يحصل بعد المزاج من
من الكيفيات وحصرها وابانة بطلان قول المبطلين ان هذه العناصر
لا توجد فيها من الكيفيات سوى الاربع المذكورات والطعم والثقل
الا ما يحس في الارض فمنهم من يكون من الناس من يقول ان اللون المحسوس
فيها انما هو للمزاج لانا لا نحس الا بالارض الممتزجة بشيء ولو انا رسبنا
صرفة لوجدناها خالية عن اللون وامكن ان يقول ان المعلوم منها انه يوصف
على الحرية وانا ان سلمنا ان كل ما نراه من الارض فهو مخلوط
غير خالصة ولكن من المعلوم ان الجميع ليست في الامزاج سواء
بل توجد ما ارضيته غالبة ويجب ان يكون في بعض الارضي مشاف
ما ينسب الى الارضي الآخر فالاحرى ان نقول ان لها لونا ثابتا
شعاع البصر عن النفوذ فيها والبساطة لا ينافي التلون فان القمر
متلون عند جمهور الفلاسفة وكذا ليس لشيء من العناصر طعم ولا رائحة
الا ما يتوهم للارض ولكن التجربة تكذب هذا الوهم فانا نرى الارض
الخالصة كالتي يتولد فيها الذهب لا طعم ولا رائحة وكان طعمها

اصلا ولذا لا يشتد رايحتها اذا اشتد مزاجها وايضا لو كان
لها طعم ورايحة وكان طعم المركبات ورايحتها من طعمها ورايحتها
لكان طعم كل ما في المركبات الا طعم الارض مكسورا ورايحتها
مكسورة مع انه يحدث فيها طعوم وروايح اخر وكذلك متخالفة
متضادة فصح ان يقال ان المزاج هو الذي تسبب لحدوث هذه
الطعوم والروايح من غير ان يكون للبسائط مدخل فيها كالالوان
بعض الافعال من كو جذب المقناطيس الحديد والكهربا التبن والسقمونيا
الصفراء واحوال اخر من هذا القبيل منها الحوة واختلف الناس في
هذه الكيفيات التي تحصل بعد المزاج فمنهم من قال ان هذه ليست
الا شيا من المرجات وعرها فقول ان اللون ليس الا وضعا و
ربما للاجزاء العرالمحرية بعضها بالنسبة الى البعض وبالنسبة الى الشعاعات
الواقعة عليها قال ولو كان لها حقيقة لم يختلف الوان طوق الحمام
عند اختلاف اوضاعه الى الناظر والى الاشعة وكذا الطعوم انما هي
انفعالات لجرم اللسان من تلك الاجسام لحدتها وزوالها
قالوا ولو كان الطعم حقيقة لم يكن العسل مرا عند الممرور ومنهم من قال
ان العناصر كانت اللون والطعم والرائحة كلها موجودة فيها ولكن
كامنة فاظهرها المزاج وهولا اصحاب الكمون ومنهم من قال ان
هذه الكيفيات هي المزاج بعينه فان المزاج اذا كان بحد كان هذا اللون
وهذا الطعم وهذه الرائحة واذا كان بحد آخر كان لونا آخر وطعما آخر
ورائحة اخرى وانما تختلف هذه باختلاف الدواس التي تنفعل عن المزاج

ومنهم من ابى ذلك كله وقال ان المزاج اذا تمت استعدادات المادة لصورة
او كيفية فان كان قبولها لذلك لا يحتاج الا الى العلل الفاعلة من غير
احتياج الى الوضع فبمجرد الفعل وذلك كالصورة الحوة وما تفتقر في قبوله
مع الفاعل الى وضع مخصوص لم تقبله الا مع ذلك الوضع وذلك كتسخين التبن
مع اشراق الشمس عليه وهذا هو الحق اما القول الاول فيفسد لما قامه على ان
الاجسام ليست متصلة بل مركبة من الاجزاء التي لا تتجزى ثم انا نعلم ان هذه
الكيفيات لا تختلف باختلاف الاوضاع فان الاسود اسود ابدا وكذا
الحلو ابدا والمسك رايحة طيبة ابدا واما طوق الحمامة فليس المرئي منه حلو م
شيئا واحدا بل اطراف الريش فيه ذوات جهتين او جهات في كل
جهة لون يخصها فاذا اختلف الوضع اختلف المرئي كما في عرض ذلك
من اختلاف السدي واللحمة من البوقلمون من الثياب واما القول
الثاني ففي غاية البطلان فساده واما الثالث فظاهر الفساد لان المزاج كيفية
ملموسة متوسطة ولا شي من اللون والطعم والرائحة بملموس ولا يمكن
ان يقال انها ملموسة بعض الاعضاء كان يكون لمس اللون مخصوصا
بالبصر ولمس الطعم باللسان والرائحة بالشم فان اللمس انما يكون
لمس الحرارة او برودة او رطوبة او يبوسة وشي من هذه الاعضاء
لا يحس بشي منها من شي من تلك الاشياء ثم ان هذه الكيفيات
منها متضادة ولا تضاد في المزاج فالحق ان هذه الاشياء كلها
تابعة لاستعدادات الامزجة المختلفة فان الامزجة مختلفة في الاستعداد
فكل مزاج يستتبع بحسب استعداده نوعا من الطعم ونوعا من اللون

ونوعا من الرواج ويستعد بعض الامزجة للنمو والنطق ويستعد بعضها
لقوى فعالة افعالا مخالفة للمزاج او في شي خارج عنه كالجذب في المغناطيس
والكهربا والسقمونيا ونحن لا يمكننا الاطلاع على خصوصيات الامزجة
والاستعدادات التي يستتبع كل منها شيئا من هذه الامور بل انما
مبلغ علمنا ان هذه الاشيا كلها فائضة من المبدا الفياض لكل استعداد
التام في المادة بسبب المزاج الخاص لها وقد يستعد الشي لبعض الاعراض
لمخالط غير مزاجه كما يحصل البياض في الجسم الشاف المتصغر الاجزاء
كالزجاج المدقوق والزبد والسبب في حصول البياض انه قد وقع الضوء
على سطوح كثيرة صغيرة جدا لا ترى الا مجتمعة وينعكس من بعضها
الى البعض واذا كان كذلك لم يبق الاسفاف فانه لا لون حين
انعكاس الاضواء فان الذي ينعكس فيه الضوء مشف واذا لم يكن
مشفا لم يعده نور البصر ولون البياض وكذلك يحصل البياض
من عمل النار في شي حتى يخرج عنه المائية ويودع فيه الهوائية فهذا
نوع من البياض غير حقيقي واما ان كل بياض فهو من هذا القبيل او ...
الكلام فيه واما في الطعم والرائحة فلا يمكن مثل هذا فان اللون انما
كان يحصل بمخالطة المرئي لذاته وهو الضوء لانه لم يكن مرئيا في ذاته
واما الطعم والرائحة فما مثل الضوء المرئي لذاته الذي لا يمكن ان يحصل
بمخالطة مرئي لغيره والبعد من ان يكون غير حقيقي هو القوي فانه ليست
بحسب ادراك الحس والنسبة الى شي سوى المنفعل بل الشي الذي ينفصل
عنه الفعل لا ريب في انه ممتاز عن الذي لا يصدر عنه وليس ذلك تميزا

بالجسمية فهو بغيرها ولا يمكن ان يكون الغير هو المزاج فان الصادر عن المزاج
انما هو ما يصدر عن الحار والبارد والرطب واليابس فلا بد من قوى
اخرى يصدر عنها هذه الافعال فان قيل كما ان المزاج يحدث اعدادا لم يكن
للبسائط على ما تقولون فلم لا يجوز ان يحدث افعالا لا تكون للبسائط
فيكون ما يصدر عنه تلك الافعال هو المزاج دون القوى قلنا ان
الفرق بين الامرين كثير لان الافعال لا شبهة في انه لا شركة للمواد
فيها بل انما هي منسوبة الى الكيفيات ولا ينكر ان يختلف الافعال
باختلاف الكيفيات قوة وضعفا حتى يكون الحرارة القوية محرقة والضعيفة
منضجة وان يكون هناك افعال تصدر من عدة كيفيات وهذه
كلها للكيفيات وهذه فيها مدخل وشركة فلا ينكر ان يكون للمزاج
افعال منسوبة الى الكيفيات البسائط او الى المزاج الذي هو كيفية
متوسطة ولكن هناك افعال لا يمكن ان ينسب الى شي من ذلك كجذب
المغناطيس والالوان وبالجملة كل ما نسب الى اللمس فلا بد من ان يكون
هذا القبيل من الافعال مستندا الى غير المزاج وهي القوى فان القوى
ما هي قوى مصدر للافعال واما الاستعداد فمحله المادة وهي
بنفسها مستعدة لكل شي لا يوجد استعدادها لشي امر آخر ولكن قد يعرض
مانع عن حصول بعض ما هي مستعدة له فيقال انها غير مستعدة ولما ان المزاج
لا يفيد حقيقة استعدادا وانما هو رفع المانع عن بعض ما المادة بنفسها
مستعدة له **الفصل الثاني** في تحقيق القول في توابع المزاج ان من الامزجة
ما لا يستتبع شيئا اصلا ومنها ما يستتبع امرا آخر اما ان يكون كيفية

ذكره الامام الاعظم

نص العفص المركبات صح

سادجة لا يتم بها فعل ولا انفعال كاللون والشكل ونحوهما او يكون
لا قوة فعلية او انفعالية او صورة نوعية ثم القوة الفعلية اما ان يكون فعلها
او نحو نفسانية وهذه يسمى الخاصة وان كانت من الناس من يعمم الخاصة
للقسمين ثم ان كثيرا من هذه القوى لا يفعل الا اذا اوردت على بدن
حيوان او نبات ليفعل عن البدن فيفعل فيه فيؤثر فيه قوته وكثير من الاشياء
الغالب فيها البارد يسخن البدن وذلك يكون بسبب ان الحار
للطافته يحلل ويتفرق سريعا في الجسم فيؤثر فيه بخلاف البارد وكثير من الاشياء
يكون بالعكس اي الغالب فيه الحار ويبرد لان الحار يكون ممتزجا بالشي
خلطا ويكون البارد اسلم خارجا واسرع انحلالا وقد يكون الشي
تسخينا من اخر لان الاخر لغاية لطافته سريع الانحلال جدا فلا يبقى
في البدن الا قليلا والاخر يبقى فيه مدة فيقوى تأثيره فيه كالشراب
الطري والعتيق فان الاول اسخن من الثاني فان الثاني قد تحللت
نارية وبقيت ارضية ومائية مع ان الثاني اقوى تسخينا وكالجسم
والاعراض وقد يكون الشي سخنا او لا ثم بردا او بالعكس وذلك
بسبب انحلال احد الجزئين الحار والبارد ويكون محل انحلال الاخر و
ذلك كالبصل ثم انك قد علمت ان المزاج اما ان يكون معتدلا او الغالب
فيه احدى الكيفيات او اثنتان منها فاعلم الان ان للاعتدال والغلبة
معنى اخر وهو ان لكل نوع عرضا من المزاج لا يجوز ان يتعدى شي من
افراده شيئا من حديه فمعول ان الممتزج اذا كان على الكامل من المزاج
الذي ينبغي ان يكون لذلك النوع سمي معتدلا وان كان احدى الكيفيات

غالبة فان تعدى احدى الكيفيات او اثنتان منها عن الحد الذي يجب
ان يكون عليه حتى يكون المزاج كاملا فان خرج عن العرض الذي لذلك
المزاج لم يكن من ذلك النوع وان لم يكن يخرج سمي باسم الغالب بسبب
الغلبة الى تلك الكيفية او تلك الكيفيتين وان كانت مغلوبة حقيقة والامارات
الدالة على مراتب الامزجة في الكيفيات الاربعة كما ان الحمرة والسواد في
الرطب يدلان على غلبة الحرارة والبياض على البرودة وفي اليابس
بالعكس والروائح الحادة على الحرارة والهادية على البرودة وكذا الحرافة
والمرارة والملوحة على الحرارة والحموضة والعفوصة على البرودة وقد يعرض
امر يبطل دلالة هذه الامارات كان يخلط بالشي دواء قوي القوة حتى
ان قليلا منه يحيل احدى الكيفيات الى الغلبة مع عدم تغير الامارات الدالة
على مغلوبيتها بل قد يكون ذلك لبعض الاجسام بالطبع بان يكون مركبا
من اجسام مركبة مختلفة الامزجة ويكون بعض منها مغلوبا في القدر غالبا
في القوة فيكون قد عرض له مزاجان او عدة امزجة ثم انه قد يكون المزاج
الثاني في تاحد الاجزاء كالمزاج الاول كاكثر الجمادات والمعادن
او لا كالحيوان بالنسبة الى اعضائه الالية دون الاخلاط التي
منها امتزاج الاعضاء

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الخامس كتاب المعادن والآثار العلوية وفيه مقالتان
المقالة الاولى فيما يتعلق باحوال الارض وفيها ستة فصول الفصل
الاول في كيفية تكون الحجارة والجبال ولنبدأ بتكون الحجارة فنقول
انه على وجهين الاول على سبيل التحجر وذلك مما للاصنة وما كثيره
من الطينات يجف ويستحيل اولا حجرا رخوا ثم يتصلب واولى الطينات
بذلك اللزج فان جره يعقل تحجرا والثاني على سبيل الجمود اما ماء
اما من قوة معدنية في موضع كما شوهد من المياه التي اذا قطرت
على موضع معلوم تحجرت كلها او اذا سالت في وادي معلوم يرسب منها
شيء متحجر على وجه السيل وان اخرجت من ذلك الموضع لم يتحجر منه شيء المسيل نسخه
ثم القوة المعدنية قد تكون في بعض البقاع الحجرية وقد تحدث

بالانفصال دفعة من الزلازل والخسوف فتحجر ما تلقاه من بسيط او مركب
او من قوة ارضية مولدة للعقد في ذلك الماء نفسه او بذلك مع حرارة
حارة مجففة مثل معدن الملح وانما يختلف التحجر سرعة وابطاء لاختلاف
القوى المحجرة قوة وضعفا وقد يتكون الحجارة من النار اذا اطفئت كما
شوهد مما يتكون من الصواعق هذا واما تكون الحجر الكبير فقد يكون دفعة وذلك
بان يكون طين كثير لزج صادفه الحرارة دفعة فحجره كله وقد يكون قليلا
قليلا على توالي الايام واما ارتفاع الحجر فاما ان يكون برفع الريح
الفاعلة للزلزلة طائفة من الارض بقوتها فتحدث ربوة دفعة
او يكون بان يعرض على بعض اجزاء الارض ان يجري عليه ريح او
ماء يحفره ويبقى الجزء الاخر بحاله ثم لا تزال السيول تعمق في الحفر
فيزداد انحفارا وذلك الجزء باقي على حاله فيعرض ان يكون مرتفعا
على ما حوله من الاراضي او يكون الاجزاء كلها متساوية في جريان
السيول والرياح عليها لكن يكون مختلفة بالصلابة واللين فيتحفر
اللين منها ويبقى الصلب على حاله فيكون الجبال تكون من احد
اسباب تكون الحجارة لكن الاقرب ان يكون من الطين لما بعد ان
انكشف عن البحر او حين كان مغمورا في البحر لشدة المجففة ويمكن
ان يكون بقوة معدنية اعانت وتحجر بعض المياه ايضا وهذا الارتفاع
انما حدث لها في مدد متطاولة لا تفي بها التواريخ وكثرة
الجبال لان سلطانها في التفتت اذ قد بعد عهدها بالماء او كانت
اجزاؤه المائية الا ما يحدث له المادة من الجبال واما ما لو حدث من ق

الطين في الجبال فاما لان اجزاء متفتتة من الجبال تفتتت وعلاها الماء و
سالت عليها المياه وجللتها بالطينة المحدة المستعدة للتحجر او يكون
اصل الطينة التي عرض لها التحجر مختلفة الاجزاء في الاستعداد او قد يكون
لان البحر قد فاض على ارض مختلطة من سهل وجبل ثم انكشف وقد
استعد الطين للتحجر والحجر المتهدم في طول المدة وربما عرض
ذلك الحجر على النمط كما يعرض للآجر اذا انقعت بالماء ثم عرضت
على النار فانها تنعت والماء ما يرى من بعض الجبال سافا فسافا فيشبه
ان يكون ذلك بان ارتكم اولا ساف ثم ارتكم فوقه بعد مدة ساف
وقد تخشى الساف الاول شي مخالف لجوهره وهكذا ثم اذا تحجرت
السافات حوج ذلك الحائل وتشققت السافات كذلك
الفصل الثاني في منافع الجبال لا شك في وفور الانتفاع بالسحب
والعيون والمعادن والجبل انفع شي فيها فان السحب انما تتولد من
الابخرة الرطبة المتصعدة بالحرارة الى الطبقة الباردة من الهواء
والعيون ايضا انما تتولد باندفاع المياه الى وجه الارض ولا اندفاع
الا بمحرك قوي يصعده الى فوق وبحر الارض الدافع المحرك
هو البخار فمادة السحب والعيون كما ترى البخار وكذلك المعادن
ايضا تتولد عن الابخرة المحتقنة في الارض كما سيبين ثم البخار يتصعد
من الارض الرخوة ومن البخار ومن الارض الصلبة والذي يتصعد
عن الاولى ليس له سلطان فانه لا يحتقن منه فيها شي يعتد به
حتى اذا اندفع اندفع منه شي كثير له قوة واما اذا كانت الارض

صلبة فيكون للبخار فيها احتقان ويندفع منها شي كثير منه بقوة والعيون
انما تحدث من البخارات المحتقنة المستحيلة ماء فيشبه ان يكون ما تحت الجبال
محلا لما رشح البخار او كان انه فاحتقن مالم ينفش ولم يترشح الا صعودا
الى الجو البارد فحدوث السحاب منه يكون اولى ويعين على ذلك الثلوج
والبرودات الباقية على وجوه الجبال لان الاراضي العالية ابرد
اديم القرار والارض الصلبة اقبل للبرودة من الرخوة فيكون الجبال
اعون شي على حدوث السحب والعيون ولذا ترى اكثرها تبتدي
منها وان وجدت العين في ارض غير الجبل فانها تكون اما صلبة او قريبة
من الصلبة واما المعدنيات فانما تكون لطول احتباس الابخرة
الحارة الارضية فلابد من احتقان البخار لتكونها فهذه المنافع
الكلية للجبال ولها منافع جزئية مذكورة في فنون اخرى كالطب
وغيره **الفصل الثالث** في اقسام المياه المستقرة على وجه الارض
اما عيون سيالة او راكدة او بئر او قناة او ماء نز فان البخار المحتقن
تحت الارض ان قوي على ان يندفع وهو ضعيف ثم ان كانت مادته نبعه ازم
كثيرة يتبع كل جزء جزء فهي سيالة والا فهي راكدة وان لم
على شق الارض بنفسه بل احتيج الى ان يقرب مسافة شقة وازيل عن امين
وجهه ثقل من التراب حتى يتحلل ذلك البخار يمكنه ان يشقه فهو بئر ان
احتيج الى تسييل او صنع الية شق وكانت له مادة كثيرة يتبع المتقدم
تاليا فهو القناة ونسبته الى القناة كنسبة العين الراكدة الى السيالة
وان كانت قوة الماء ضعيفة عن شق الارض وكانت الارض

وجه عرض للماء ان يرشح وينبع الى وجه الارض فتنشا العيون
الراكدة والآبار اذا نزح منها اجتلب من المادة ما يقوم بدل ما
نزح لان ما هو تحت الارض من المادة وانما كان لا ينبع لانه ما كان
لا يقوى على ان يصعد مع ما فوقه من الماء الثقيل فاذا خفف ذلك صعد
كما اذا كان على وجهه تراب فرفع وافضل المياه هي السيالة الا نهر جر
حركتها تلطف ويبعد مجاورتها للارض المخالطة للعفونات واردؤها
هي مياه البطائح لطول مجاورتها العفونات وضعف حركتها

الفصل الرابع

في سبب حدوث الزلازل الزلزلة حركة تعرض لبعض اجزاء الارض لشيء يتحرك
تحتها فيحركها وذلك الشيء اما جسم بخاري دخاني قوي الاندفاع او جسم
مائي سيال او ناري او هوائي او ارضي لكن الارض لا تتحرك الى
الى فوق الا باحد تلك الاسباب والناري الصرف لا يمكن ان يكون
تحت الارض والهوائي الصرف لا يعرض له الحركة الا بحركة الغير لكان سائلا
الى غور فقد يعرض للهواء الذي كان فيه ان يتحرك او يقع فيهدم بعض
اركان مغارة فيتخلخل الهواء او يندفع بخار او دخان بقوة فيدفع الهواء
فالسبب للزلزلة اما بخار او دخان او ماء سيال فيه او انهدام بعض
اركان الغار وقد يعرض لسقوط قلل الجبال والاجزاء الكبيرة منها
سقوطا وقد قصر السبب على هذا ارنكسامنس قال ويكون سقوط هذه
الاشياء حال كثرة الامطار وقلتها لانها تنقع في الاولى وتيبس
في الثانية فتتصدع ويبطل هذا انه كثيرا ما يكون الزلزلة في ارض ليس تحتها
جبل وكثيرا ما يكون الزلزلة في الارض التي ليس بها جبل شديد اليبس

في الاراضي المخلخلة المتطرفة بها شيء من الزلزلة او يكون ولكن زلزلة ضعيفة
والحق لو كان كذلك لكان كل زلزلة يضعف في آخرها واما قول انكسا
غورس ان الارض انما سكنت لانها محمولة على الهواء وجهتها التي
الى الهواء تخلخل وجهها الذي نحن عليها مكاثفة فوجب الزلزلة
مع انحطاط جهة من الارض وسكونها وانه هو سبب كاشف
وجهها في الامطار لزم ان يكون الزلزلة دائمة لا تزول ابدا ويدل على الاول
على ان السبب الاكثري للزلزلة هو الرياح المحتبسة ان المواضع التي يكثر
فيها الزلازل اذا خرقت فيها آبار وهي كثيرة قلت الزلازل واذا
كانت الرياح التي تزلزل الارض مشتملة على مواد حارة فربما حمي
ماء العيون وان كانت يابسة فربما تشتعل بها نار فان الحركة العنيفة
تحيل الهواء الى النار ولا سيما الدخان واذا كانت شديدة الحركة
قوية جدا احدثت صوتا هائلا وربما خسفت الارض وقد يحدث الصوت
الهائل من دون الزلزلة وذلك اذا كانت الريح شديدة الحركة قوية
ووجدت منفذا لصعوده واكثر ما يكون الزلزلة عند فقدان الرياح لان
موادها عرض لها الاحتباس وكثيرا ما يكون في الجو سحب طويلة
عرضت من تناوب الرياح المختلفة وغلبة واحد منها فاشتد وقد تحتبس
المغلوب تحت الارض وكثيرا ما يكون اوقات الزلازل علامات راكدة
في الهواء وظلمات لفقدان الريح ويكون في الاكثر ليلا او في الغداة
لان البرد يحصف وجه الارض وقد يحدث في انتصاف النهار لشدة
جذب الحر البخار وتخلخل وجه الارض واعادة البرد الى جلمتها على

بالامطار والهواء تقتضي بطبعها ان يتحرك الى فوق
والفوق هي الجهة التي تحتها مسكنها ثم صح

سبيل التعاقب واكثر ما يكون في الربيع والخريف او في الشتاء بحد البخار
الدخاني لشدة البرد فان حدث فيه زلزلة دلت على كثرة الرطوبة
وقلة البرودة وفي الصيف لشدة تحلل البخارات فان حدثت فيه دلت
على شدة اليبس المجفف وجه الارض وربما حدثت الزلزلة لما يتخلخله
من الكسوفات لانه يعدم بها الحرارة ويحدث البرد بغتة واكثر ما تحدث
الزلزلة بلاد تتخلخل باطن الارض متكاثفة وجهها او معمورة وجهها
بما يجري او ما يعمر كثيرا لا يمكن الرياح ان تخرج والا اذا قويت جدا لا سيما
اذا كان متحركا فانه ادفع للريح عن الخرق ثم لما كانت الرياح محدثة حركات
لاختلاف المواد كانت الزلازل مختلفة فمنها رجفة الى فوق ومنها
رعشية الى العرض من جهة ومنها مختلطة وهي عرضية من جهتين ومنها
سلمية تذهب في العرض والارتفاع معا وكذلك الاصوات مختلفة
باختلاف هذه الحركات وكما ان الابصار يسبق السماع في من يحس من
بعد كذلك سماع صوت الزلزلة يسبق احساس حركة الارض لان موج الهواء
اسبق من موج الارض الكثيفة **الفصل الخامس** في كون المعدنيات
اعلم ان المعدنيات اربعة اقسام الاحجار والذائبات والكباريت
والاملاح لانها اما قوية الجوهر او ضعيفها فالاول اما ان يطرق ولا شيء
منه الا مذوب ولا يتحلل او لا وهو لا مذوب ولكن قد يلين بعضه
بعسر والثاني اما ملحي يتحلل بالرطوبة بسهولة او دهني لا يتحلل بالرطوبة والاول
من المطرقات على ما من جنس ما او اشبه بعضها ومادة المطرقات
مائية شديدة الاختلاط بالارضية قد انجمدت بالبرد بعد الحر وبقي فيها

شيء لدهنية ومادة الاحجار كذلك الا ان جمود المائية فيها
لليبس المحيل لها الى الارضية فلم يبق فيها شيء من الرطوبة صرفة فلذلك
لا تطرق ومادة الكباريت مائية مخمرة بالارضية والهوائية تخميرا
شديدا بحيث الحرارة حتى صارت دهنية ثم انعقدت بالبرد والنوشادر
فهو من الاملاح الا ان نارية قوية تصعد كلية واما الزرنيخات اكثر
من ارضيته فهو مائية خالطه دخان لطيف جدا شديد الحرارة كثير
النارية وانعقد بالسحق لكثرة نارية تصعد كلية واما الزاجات
فهي مركبة من ملحية وكبريتية وحجارة وفيها قوة بعض الاجسام الذائبة
واما الزيبق فهو مائية خالطتها ارضية كبريتية لطيفة جدا مخالطة شديدة
بحيث لا يمكن ان تفرد منها سطح الا ينغشا من ملك الارضية شيء ولذا
لا يتعلق باليد ولا يحصر ولا يتشكل بشكل ما يحويه وبياضه من صفاء المائية
والارضية ويحلل الهوائية ويشبه ان يكون الزيبق عنصر جميع الذائبات
فانها عند الذوب تعود اليه الا انها تذوب بعد الحمى فترى زيبقها
محرا الا في الرصاص ولذا ترى الزيبق يتعلق بهذه الاجساد ويكون
اختلاف هذه الاجساد لاختلاف الزيبق او ما يخالطه فان كان
الزيبق نقيا وسعد بعوده كبريت ابيض غير محرق ولا ادرن كان منه
الفضة وان كان مع ذلك بل كونه اصح يكون فيه قوة صباغة
لطيفة غير محرقة كان منه الذهب وان كان الزيبق نقيا لكن يعقبه
كبريت محرق كان منه مثل النحاس وان كان رديا وبه تخلخلا
ارضيا وكان كبريته ايضا بخسا كان منه الحديد ويشبه ان يكون القلعي

من مس جسد مع كرت ردى خير شديد الامراج وشبه ان يكون
الانك من رصاص ردى بعمل الطهر وكرت ردى خنق ضعيف
وربما يحاول اصحاب الحيل بهذا الرصاص ما لكبارية على وجه موقع التصديق
بما قيل في الطبيعيات وان لم يكن الافعال الصناعية مرسى تبدلها
الا انها شابهه لها وما دعونه اصحاب الكيميا فغير صحيح وليس في يديهم
قلب الانواع بل قلب الالوان العوارض عن الفصول النوعية كيف
والفصول النوعية مجهولة عندنا ولا يلزم من قلب العوارض قلب
الانواع على ان النسبة بين العناصر في تركيب كل جوهر عرى في غيره
وليست الاذابة وحدها كافية في قلب هذه النسب بعضها الى بعض
الفصل السادس في احوال المسكونة من الارض وامزجة البلاد وفيه ثلثة مباحث
ان طبعة الارض والماء يقتضي ان يكون الماء محيطا بالارض من جميع
الجوانب الا ان العناصر لما كانت يستحيل بعضها الى بعض وكان
الارض لبسها اذا استحال منها شي حدث فيها ثلمة فانها لبستها
يحفظ الشكل الذي يعرض لها ولا يعود الى شكلها الطبيعي واذا
استحال اليها شي حدث فيها زيادة ونتو فحصل فيها لذلك
تلال ووهاد والماء سيال يعرض ان يتحرك الى الاغوار ثم ان الارض
الطينية لا بد من ان يوثر فيها الكواكب بحيث اذا انكشف صارت
جبالا فتبقيها على البقاء على الانكشاف وانحصار جوانبها بالماء
ونحوه ثم تعين على ذلك اعانة عظيمة تاثير الكواكب في احداث شي
عظيم في ناحية وابطالها من ناحية اخرى حتى يكون سببا لاشتغال

من جهة الى اخرى فهذه هي الاسباب في انكشاف بعض الارض
من الماء وغاية ذلك نشو الحيوانات المحتاجة الى استنشاق الهواء
ثم ان اهل الرصد وجدوا البر وربع الارض من جهة العرض الى ناحية الشمال
واحدا في الطول نصف دورة الارض فيكون الربع الشمالي من الارض
منكشفا يعني الى ناحية الشمال ولا برهان على انغمار غيره في الماء
بل انما يحكم به على حسب الظن الغالب من ان عنصر الماء يغلب
الطين لانه اكثر من الارض بحجمها انه يشبه ان يكون كل عنصر
في الكبر بحيث ان يستحيل الى عنصر آخر كان مثله والماء اذا استحال
ارضا تصغر حجمه جدا واما كون الشمس في ناحية الجنوب اقرب الى الارض
فلا يوثر في ان لا يكون هناك معمورة لانه لا علم لنا بان تسخينها
من الارض يصير الى حد لا يمكن تعيش شي هناك لشدة الحرارة
نقول انه يشبه ان يكون هذا الربع حده الجنوبي محترقا اعني الجزء لا عمارة
بعد الاحتراق وحده الشمالي يكون ما وراءه مما لا يمكن تعيش الناس
فيه وان كان يمكن ان تتولد حيوانات او شي من ذلك لا بد الى
اليقين فيكلم الان في العمارة واختلاف الارض فيها بحسب
اوضاع الشمس اليها مع قطع النظر عن البحر فيقول ان عددنا الشاسين
قسموا الربع الى خمسة اقسام مفصولة بخمسة دوائر موازية للمعدل
دائرتان منها فاصلتان من العامر والخراب يقسمان الارض
الى طبقتين ما بينهما المعمورة وغير معمورتين لشدة البرد وللقرب من القطب
ودون هذا الربع ودائرتان اخريان منها يفصل الربع الى ثلثة اقسام

ومنهم من زعموا أن ما يحاذي مدار الشمس لا يمكن أن يعيش فيه شيء
لشدة سخونته وجنبتاه معمورتان وهذه الدفعات الثلث
تكون الأوسط منها مساوي السطحين المحيطين دون الجنبتين فإن السطح
الذي يقرب من القطب يكون أصغر من الآخر ونحن نقول إن الذي
في خط الاستواء من الأرض ليس بحيث لا يعيش فيه الحيوان والإنسان
بل قد دون من البلاد العامرة فيه عدة بلاد ومنها الرهوسيل
القياس موجب أن يكون هذه البقعة أصلح للسكنى بيان ذلك مبنى
على مقدمات فنقول إن السبب الأول لسخونة الجو هو الشمس ولكن لا لأنها
حارة ولا لأنها تعبر شيئا من أن تسخن هواها ولا لأن الشعاع
جوهر حار ينفصل منها لما عرفت من أنه لا حرارة في الفلكيات
وأنه لا يمكن تقهر النار وأنزالها وستعرف إن شاء الله تعالى
أن ليس الشعاع شيئا نازلا من ذي الشعاع بل إنما هو شيء يحدث في
المقابل القابل للضوء دفعة إذا لم يتوسط بينه وبين ذي الشمس جسم حاجب
بل لأن الجسم القابل للحرارة إذا أضاء سخن فكلما ازدادت الإضاءة
ازدادت السخونة ولا يمكن أن يكون ازدياد الحر في الصيف لقرب
الشمس من الأرض لأنها حينئذ ليست قريبة المسافة منها بل بعيدة المسافة
لأنها حينئذ أوجية ولكن قريبة المسامتة كما أنها في الشتاء قريبة المسافة
بعيدة المسامتة بل كل مكان يحاذي ما يرتسم فيه المخروط الحر أشد
الشعاع أو اسطوانته يكون الحر فيه أكثر من الأجنحة لأن الوسط المحرق
بشعاع من أسباب الحر أشد تأثيرا من الأطراف ثم هذه المسامتة

لا يكفي في شدة الحر ولو كانت دفعة ألا ترى أن النار إذا أوردت دائما
دفعة لم تسخنها إلا إذا لبثت فيها مدة يؤثر في الهواء كثيرا فنقول
إن البلاد التي بخط الاستواء إنما تسامتها الشمس دفعة ثم تبعد عن
سمت الرأس سريعا ثم يزداد بعدا إلى قدر الميل ثم لا تعود إلى المسامتة
إلا بعد نصف سنة والأيام والليالي متساوية بخلاف سائر البلاد فإنها
تتدرج فيها إلى المسامتة قليلا قليلا ثم إذا سامتتها لبثت على المسامتة
مدة والنهار أيضا طويل والليل قصير ثم المسامتة متعاودة في مدد
فيه فيكون إلحاح الشمس بالتسخين في الغاية ولما كانت الشمس لا
تبعد عن سمت الرأس في بلاد خط الاستواء إلا بقدر الميل وفي تلك
البلاد يضعف الميل كان البرد في سائر البلاد أكثر منه في خط الاستواء
فيكون سكان البلاد حرا شديدا يعقبه بردا شديدا والأبدان فيها أبدا
مستحيلة بالانتقال من ضد إلى ضد بخلاف خط الاستواء فيه يكون
بلاد خط الاستواء على حد الاعتدال من الحر والبرد فهو أصلح للعمارة إلا أن
يعرض لتلك البلاد عن أسباب غير [illegible] ولو سلمنا أن هناك حرا وعدما
[illegible] فلم لا يجوز أن يكون الأبدان التي هناك لا تنفعل عن تلك
الحرارة والأمر كذلك فإن أهل الحبشة لا يتأذون كثيرا من حر بلادهم
والترك لا يتأذون من برد بلادهم وعسى أن يكون الحبشي في بلاد
الترك من أشد ما يكون من الحر فيها لبعده من البرد وهم يستغيثون
من الحر هذا هو الكلام في أحوال البلاد من حيث تأثير الشمس فيها وقد
يختلف البلاد حرا وبردا من أسباب أخر كما أن العامرة [illegible]

المشرقة والتي منها ومن الشمال جبال اخر من التي منها ومن الجنوب
جبال من ان الشمس تسخن لانعكاس الحر عن مقابلها اكثر مما ينعكس حرها
عن مخالفها ومن حيث ان الريح الشمالية تبرد والجنوبية تسخن واما الاقاليم
فالمشرقية اطيب من الغربية لان المغرب يتحرك عنه الشمس وتوجه الى المشرق
تحرك الى الشمس ظاهر الفساد فان كل نقطة تعرض في السماء تتحرك
عنها واليها الشمس ولكن قد عرض للبلاد الشرقية ان صارت اطيب من
الغربية للبحر الذي يحاذيها والذي عن الجنوب منها فان الشمس قبل ان
تحاذي سمت رؤوسهم تحاذي البحر وتجري عليه فيتحير منه بخار اكثر ثم اذا
حاذتهم لم تعدم ايضا بخارا وسامتهم بحر منه واما البلاد التي في الغرب
فلانها الشمس قبل مسامتها بحر وليس عندهم الا الخليج الاخذ من الشمال الى
الجنوب والشمس جنوبية عنهم ولا تسامت ذلك البحر واذا جاوزت
البحر الذي وراءهم فلا تحاذيه الا واحدة في البعد عنهم ومجاورة البحر لا توجب
حر البلاد التي تجاوره الا اذا كان البحر مبخرا كثيرا او شد انعكاس الشعاع
عنه الى البخار وما ليس فيه هذا فهو يوجب برد البلاد التي تجاوره
فلذلك كانت المشرقية اطيب من الغربية **المقالة الثانية** في الحوادث التي
تحدث فوق الارض وفيها ستة فصول **الفصل الاول** في السحاب
وما ينزل منها والضباب السحاب جوهر بخاري طاف في الهواء فهو
قد يكون ما يتحلل ويصعد وقد يكون سواء فقد يعص ويتكاثف ثم انه لا
يلزم ان يطلع السحاب وكذلك الحر الشديد البرد حتى يمطر بل ربما شوهد انه
ارتفع قليلا وامطر ولا مطر هو ولا سحاب وجدا اما لان البخار يكون

(في الهامش: والغربية فلا توجب الاعتدال في الحر والبرد وما يتعين من ان الشرقية)

ثبدم

لكثرة مادته وكثافته فلا يصعد بل يمطر عن قريب واما لان هناك
رياحا مانعة لها عن الصعود او ضاغطة لها الى الاجتماع اما بسبب جبال
تكون قدامها او بسبب تقابل رياح واما لشدة برد الهواء ولكن الاكثر
ان يعلو البخار الى الجو البارد فيبرد بمجاورته وبانفصال الدخان عنه
فيعقد غماما ثم يستحيل ماء فينزل والديمة والوابل انما يكون من هذا القسم
واما النازل من الاول فانما هو مثل الطل الذي ينزل من البخار اليومي
المتباطي الصعود القليل المادة الذي يضربه برد الليل فيعقده ويثقله
فينزل نزولا متفرقا في اجزاء صغار جدا لا يحس الا بعد مجتمعة منها فان
عرض لها جمود سمي صقيعا ثم ان السحاب كثيرا ما يعرض له قبل ان يجتمع
منه حبات المطر ان يجمد فيصير ثلجا وان تجمد بعد تكون الحبات كان
بردا وانما يكون البرد في الاكثر في الربيع والخريف دون الصيف
لان البخار فيه قليل ودون الشتاء لان البرد في الشتاء ان
كان فيما يعقده ثلجا لانه لا يمهل حتى يجمع الحبات والا كان مطرا
واما في الربيع والخريف فانه لما كان الهواء حارا اما بالنسبة الى الشتاء
اصل السحاب الى ان يستحصف وتجتمع الاجزاء المائية واذا استحصف احاط
به الهواء الحار فهرب البرد ودفعه الى الباطن على ما عرفت من
التعاقب فجمد الماء بعد ان اجتمعت وصارت قطرا كبارا و
قد عاون على ذلك شدة البرد واجماده تخلخل ذلك الماء فالجمد وقد يكون
انجماد البرد بعد الانفصال من السحاب بعد الاجتماع في الجو وقد يكون
معا فتصير ما روسحاب حار قريب من الارض جدا وكل برد

ينزل من سحاب بعيده يكون صغيرا استدير لذوبانه و احتكاكه بالهواء في
بالجو في مسافة بعيده والذي نزل من السحب القريبة يكون كبارا غير
متقدره ولو كانت المادة جامده وكانت السحاب بعيده
حدث القطقط وهو المطر الصغير القطر لانه يجمع القطرات اول ما
ينفصل ثم يتفرق اذا بعدت المسافة كما يحس من ما انصب من علو واما
الضباب فهو من جوهر الغمام الا انه ليس له قوام السحاب وهو قد يكون
منحدرا من العلو وكثيرا ذلك عقيب الامطار وهو منذر بالصحو
وقد يكون متصعدا من الارض وهو منذر بالمطر واعلم ان للرياح
تاثيرا ما في تكون هذه الاشياء فكل ريح فهو يجمع السحاب في البلاد
البعيدة عن مهبها ويعرى في الوسط والرياح الشمالية تجمع
وتقشع لبردها الا في البلاد الشديدة القرب من مهبها فانها تهب
عليها ولما تبرد والجنوبية ممطرة وكذا الا في تلك البلاد فانها تهب
عليها وقد بردت واعلم ان جميع الاثار العلوية تابعة للبخار والدخان
وقلما يصعد بخارا او دخانا خالصين بل يصعدان مختلطين ثم اذا انتهى البخار
الى الجو البارد او الى حيث يتعذر تشعل انفصل عنه الدخان وصعد
الى النار والبخار مادة السحاب والمطر والثلج والبرد والطل والصقيع
والهالة وقوس قزح والشمسات والنيازك والدخان مادة
الرياح والصواعق والشهب والرجوم وذوات الاذناب والعلامات
الهائلة الفصل الثاني في المقدمات التي تتوقف عليها معرفة السبب في الهالة
وقوس قزح ونحوهما اعلم انا اذا نظرنا الى المراة نرى فيها شبح شيء

يقابلها ظاهر شبهه فان ذلك الشبح ليس مستقرا في المراة والا لكان له
فيها قرار ولم يتبدل بتبدل الرائي فاختلف الناس في ذلك على مذاهب
ثلثة منها تعد بها الاول قول اصحاب الشعاع وهو انه يخرج من العين
شعاع ممتد الى المرئي ويحصل الشعاع الذي في العالم الى طبيعته فيحصل
الرؤية فاذا كان المرئي صقيلا انعكس عنه الى ما يحاذيه على الاستقامة
فيدرك ذلك الشيء مع الصقيل فيحسب انه يراه منطبعا فيه وليس
الامر كذلك والا لم يقدر على ان يدرك قرب ذلك الشيء من المراة
وبعده عنها ولم يتبدل الشبح بانتقال الرائي والثاني قول الطبيعيين
وهو ان المرئي اذا كان مضيئا وبينه وبين الرائي شف حدث
في العين شبح ذلك المرئي من غير علاقة بين الشف المتوسط يكون
موديا للشبح الى العين بمحض المحاذاة فان كان المرئي صقيلا صار سببا
لان يتادى مع شبحه شبح شيء خارج عنه نسبته من ذلك الصقيل نسبة
الصقيل من العين من غير ان ينطبع في الصقيل شيء ولا يبعد في هذا
التاثير بدون المماسة وانما يستبعد لقلة شغله في الطبيعيات
ولو كان شغله كثيرا والتاثير بالمماسة نادرا لاستغرب ذلك
ولا فرق بين تادية الصقيل الشبح الى العين وتادية الشف الا ان
ذلك يؤديه الى محاذي المحاذي وهذا الى المحاذي ولا فرق في البعد
بين هذه التادية ومن التاثير الذي يقول اصحاب الشعاع
ولا منه وبين تادية الهواء بالقرع او القلع الصوت الى السمع ثم اذا
قام البرهان على هذا كما ستعرفه ان شاء الله تعالى لم يبعد بالاستبعاد

والثالث قول من يقول ان الصيقل اذا حاذى شيئا انطبعت فيه
صورته فالرائي انما يرى الشبح الذي انطبع في المرآة وفساد هذا القول
مما لا يخفى اذ لو صح هذا فلم ينتقل هذا الشبح في المرآة بانتقال الرائي عن سمت
ان يجعل المرآة ولا ذو الشبح ثم انه لما لم يمكن في هذا المقام فرق من
القول بالشعاع والقول بالانطباع لان الاشكال التي رسم مما
من ذلك واحدة ولم يكن هنا مقام تحقيق الحق في ذلك وكان
القول بالشعاع مشهورا او هو المعلم الاول بنا على المشهور ثم ان من
الطبيعيين من حاول تعليم اسباب هذه الحالات بوجوه متكلفة
خارجة عن حد المعقول حتى قال بعضهم ان الهالة صورة تموج السحاب
بصدمة النور او تحليله الوسط مع بقاء الاطراف المتساوية البعد
عن الوسط وهذه الوجوه كلها مبنية على توهم انها مستقرة في سحاب
واحد هذا واعلم ايضا ان الفرق بين الصور الحقيقية والخيالية ان الاولى
تستقر في محالها ولا تنتقل بانتقال الرائي والثانية تنتقل وتحيل
انها يقرب مما يقرب الى ذوبها الى المرايا او بعد مما يبعد بينهما
وايضا انما توجد هذه في ظواهر الاجسام الصقيلة بخلاف الاولى
واعلم ايضا ان الصقيل انما يرى فيه شبح اذا لم يكن مرئيا لما وراءه
واعلم ايضا ان الصقيل ان كان بحيث يرى وحده ويمكن الحس ان يقسمه
ادى اللون والشكل معا وان كان صغيرا جدا غير منقسم في الحس
فلا يؤدي الشكل البتة اذ لا يرى الجسم متشكلا الا اذا انقسم في الحس
وان كان منفردا اعني انما يؤدي اللون ايضا فاذا كثرت

المرايا الصغار ومتلاقيات ادت اللون دون الشكل واعلم ان الكثير شيئا
ما يغلط الرائي في المقدار فيرى الشيء اعظم مما هو عليه كالاشياء المرئية في الماء
او اصغر كما الاشياء البعيدة جدا والمرئية في المرايا المحدبة او في الشكل
فيرى المضلع مستديرا والمكعب سطحيا او في وضع الاجزاء كما يحس
الحس الملس او في وضعه من غيره كما يحس بالبعد بين القمر والثوابت وقد
لا يحس بالبعد بينه وبين الرائي او في اللون فيرى اشد صبغا وقد يرى
اقل صبغا واعلم ان الاجسام المضيئة اذا انعكست عن مرايا قريبة منها
فلا يبعد ان يحصل لون مرد او كانت بعيدة عن المرايا او كانت
المرايا في الظلمة فلا يبعد ان يركب من الضوء والظلمة الوان حمر
كما يشاهد من السحاب السود اذا وقع عليها صورة حمرا واعلم
ان البصر اذا حاذى اشياء كثيرة صقيلة او شيئا عظيما صقيلا لم يلزم
ان يتأدى اليه من جميع ما حاذاه شبح شيء واحد بل يجوز ان يتأدى
اليه من بعض ذلك شبح شيء ومن بعض آخر شبح شيء آخر او لا
يتأدى شبح اصلا اما الاول فلانه ليس هناك شيء يؤدي شبحه او يكون ولا
يقوى على ارسال شبحه اما لعائق بعده او لضعف ضوئه ولونه و
اذا ادى الجميع الشبح وكانت نسبة المرآة الى ذوات الاشباح
متشابهة من كل جهة لزم ان يكون النسبة من الرائي واجزاء المرآة
والمرئي واحدة فلزم ان يكون الرائي والحادثة على سطح المرآة التي
خطوطا مستقيمة خارجة من البصر الى المرآة ومنعطفة من المرآة الى ذوات
الاشباح متساوية فيكون تمثل الشبح مستديرا ويكون لها التوهم

من الرائي والمرئي كالمحور لهذه الدائرة ثم ان هذه الاشباح قد تبدل
امكنتها بحسب حركات الرائي فان تقدم اليها تقدمت وان
تأخر تأخرت وان سامت سامت وان سار سارت وان علا علت
وان نزل نزلت ولذا الحكم عليها بانها خيالية **الفصل الثالث** في
الهالة والطفاوة وقوس قزح والشمسات والنيازك اما الهالة
فهي دائرة بيضاء تامة او ناقصة ترى حول كوكب من الكواكب
اذا قام بحذائه جسم لطيف لا تعطه من الطيفين المعينين على انحراف
الشعاع من قال ان سطح الغمام كري ولذا كان متساوي البعد عن
الارض وعن المركز فاذا وقع عليه الشعاع قطع منه قطعة مستديرة
ومنهم من قال ان وقوع الشعاع عليه يمر له وقوع حجر في الماء تحدث
هناك موج مستدير مركزه المسقط قال وانما يرى اوسطه مظلما
لا يتحلل بقوة الشعاع وانت على خبر بهذين القولين انما يتمان اذا
كان للهالة موضع معين من السحاب وليس كذلك والحق ان الهالة ليس
لضوء الكواكب موضع معين من السحاب حتى يحرقه وتحلله او يقطع
من ذلك الموضع قطعة مستديرة بل نسبته الى جميع اجزاء السحاب
نسبة واحدة بل الهالة خيال يحدث من اشراق شعاع الكوكب على
اجزاء غيم مائي رقيق لا يغير الكوكب ويؤدي نفس الكوكب شبحه
لا على الاستقامة من الناظر والكوكب فان ما يكون من الرائي
والمرئي على الاستقامة لا يؤدي الشبح ويجب ان يكون جميع اجزاء
هذا الغيم من جميع الجوانب مستعدة لهذه التأدية ويكون نسبتها

الى الرائي والكوكب نسبة واحدة حتى ترى مستديرا واذا لم يكن الهالة
على سمت الرأس وجب ان يكون الغيم بحيث يحاذي قطع الخطوط البصرية
في الجانب الابعد الذي هو وراء الكوكب على مرايا اقرب الى السطح الظاهر
وفي الجانب الاقرب يكون ارسب وانزل في العمق حتى تستوي
الخطوط البصرية والانعكاسات التي تقع على الجانب الابعد اطول من التي
تقع على الجانب الاقرب ولما كان داخل الهالة لا يعرض له اشراق
يرد الضوء عنه ويعكسه الى البصر يرى اسود فان لم يعرض اشراقه
اذا وضع بجنب ما تم اشراقه رؤي اسود وايضا فوقه شعاع الكوكب
يحل الغيم الرقيق الذي يحاذيه لان الضعيف والرقيق لا يرى في
الشعاع القوي لا سيما اذا لم يكن بحيث يستر الشيء ويحجبه لذلك ان
هناك خلا او شيئا اسود الا ترى الى السحاب التي تحت القمر
كلما يحاذي منها القمر رؤي كالشيء او رؤي اسود ثم اذا جاوزه
رؤي ابيض داجم هذا ثم ان الهالة ان عرفت تحللا دل ذلك على الصحو
وان ثخنت حتى صارت سحابا دل على المطر وان عرفت من جهة دل
على الريح من تلك الجهة فانه الذي مزقها من تلك الجهة والهالة حول
الشمس قليلة فانها تسرع التحليل للغيم الرقيق ويحلل منه الدخان كالشف(?)
سحابا فان حدثت حولها سميت طفاوة وكانت ادل على المطر
من الخيالات الوحدة(?) والفرق بين هالة الشمس وقوس قزح من وجوه
الاول ان مركز دائرة الهالة يكون على الخط الذي من الرائي والمرئي
الذي عرفت انه المحور بخلاف مركز قوس قزح والثاني ان القوس

لا ترى على نصف دائرة بخلاف الهالة فانها كثيرا ما تتم دائرة وقد ترى
مكسورا اذا كانت الشمس في الافق والثالث ان الهالة انما تكون في
الاكثر اذا كانت الشمس وسط السماء والقوس انما تكون اذا كانت في الافق
واما في اللون فقد تكون الهالة بلون القوس على ما حكاه الشيخ واعلم
انه اذا كانت سحابة بحيث سحابة امكن ان تحدث هالة تحت هالة و
تكون التحتانية اكبر من الفوقانية وقد حكى سبع هالات معا واما قوس
قزح فاما المرآة التي تتخيل فهي هواء رطب منتشرة اجزاءه ليس لها صفاء
مشف صاف فيه خلفها سحاب كدر او جبل فانها لا تشف فتصلح ان تصير
مرآة الا اذا كان وراءها شيء كثيف كما ان البلور لا تصير مرآة الا اذا
ولا يصلح لان تكون مرآة بنفسها لكدرة ولا السحاب الكدر وان
كان يتوهم في الغالب ان تكون الشبح على السحاب فذلك من غلط
الحس وقد تحدث هذه الحال في الحمام عند اشراق الشمس على حمام الكوة
وتعود الضوء الى حائط الحمام فيحصل هذا الشبح عند الحائط الذي
يقابله وقد تحدث مثل حول السراج في الحمام وقد تحدث في ارجاء
الماء اذا اصبح عن صفحة الالة التي على الماء حمرة امامه خلفه
واما البيض من البيض فلان مرآته بعيدة عن البصر فاختلط الضوء
الذي الذي يحمل فيها بالظلمة التي فيها فيحصل من ذلك الوان
من حمرة وارجوانية وصفرة واما استدارته فلما عرفت في الهالة
ولما لم يمكن وضعه كوضع الهالة موازيا للافق بل مقاطعا له لم يمكن
ان تكون دائرة تامة بل اما نصف دائرة او اصغر فاذا كانت

الشمس في الافق رؤي نصف دائرة فاذا ارتفعت ارتفع رؤيتها
المحور فانحط القوس الذي هو المخطط فنقصت قوسيته وكلما كان
نصف الدائرة او اقرب الى النصف كان من دائرة اصغر وكان
اقوم على الافق وكلما كان اصغر وابعد عن النصف كان من دائرة
اكبر وكانت زاويتها مما يلي الشمس اشد انفراجا لان الشمس كلما
ارتفعت انخفض مركز الدائرة واما حدوث هذه الالوان الثلث
المخصوصة من الحمرة والكراثية والارجوانية فصل في سبب ذلك
ان هناك سحابتين مختلفي الوضع يحصل من احدهما الحمرة ومن الاخرى
والارجوانية ويختلط منهما من اللون الكراثية ولا وجه له لانه يحيل في
حو تشابه الاحوال من غير ان تكون هناك سحابتان وقيل ان الجزء
العالي اقرب الى الشمس وانعكاس البصر منها اقوى فيرى حمرة
ناصعة والسفلي ابعد والانعكاس منها اضعف فيرى الى السواد
وهو الارجواني ويختلط منهما في الوسط الكراثي ويرد عليه انه لو كان
هذا هو السبب لكان يجب ان تكون ثم لي في الناحية العليا حمرة
ويكون بحيث يتدرج الى لون آخر من غير ان يكون هناك قطع
متمايزة قطعة منها مشابهة الكراثية واخرى مشابهة الارجوانية
وليس في المادة اختلاف استعداد وان لم يكن بحثا او جهلا
هل سعة القوس بهذه الهيئة بعينها وان اردت كذلك على ان
تولد الكراثي من حمرة الناصعة والارجوانية مما لا يعقل ثم ان
غاية ما يحدث من هذا القوس انما هو اثنان وما هو فيها بعيد جدا

الحمرة الناصعة واخرى مشابهة
حمرة

واما الشميسات فهي تحصل من ايها اما تؤدي شكل الشمس ولونها او تخيل
في انفسها ضوءا شديدا فتشرق على غيرها وتضوئها وتعكسها واما قوس
السارك فهي شكل القوس الا انها مستقيمة الا انها قطع صغار من دوائر
كبار وكذلك كل قطعة صغيرة من دائرة كبيرة ترى مستقيمة واما لان
مقام الناظر وموضع المرآة بحيث ترى مستقيمة وحدوث هذه في الاكثر
عند الطلوع والغروب لا سيما عند الغروب لانه في الاكثر حيث يتحدد
السحاب وقلما تكون في منتصف النهار ثم ان الشميسات تدل على المطرلا لانها ظ ح
وفور الابخرة الرطبة ومن قال انها ان كانت شمالية عن الشمس
قلت دلالتها عليه وان كانت جنوبية قويت فقد عدل عن ذلك
انما يصح ان لو كانت مبادئها بعيدة وهنا كثير الحدث من الجنوب
عن الشمالي ولا يمكن ان يصير الجنوبي شماليا والشمالي جنوبيا هذا وقد
تحدث من الهالة قوس حالي لما يبيض عن ذي الالوان وذلك لانه لا
تكون في الليل من الضوء في العالم ما يكون في النهار فلا يكون خيال
ضوء القمر في المرآة المفيدة بما يضعف من ضوئها حتى يحلط منها الوان
ولذلك ترى الشعلة منيرة مضيئة وفي النهار حمراء دارحة مكسرة
النور هذا ولكني اذا رأيت في الليل قوسا على الوان قوس النهار ولكن
اضعف ثم ان القوس في الليل نادر جدا لانه انما يحدث اذا كان القمر
في كمال اضاءته وكون المادة في النحو الكامل الاستعداد وقلما يكون

الفصل الرابع في الرياح كما ان المطر وغيره من الحوادث التي
مضت كانت تحدث عن البخار كذلك الريح وما يشبهها من

الحوادث تحدث عن الدخان وحدوث الريح عن الدخان على
وجهين الاول وهو الاكثر ان تصعد ادخنة كثيرة ثم عرض لها من
الفوق برد اهبطها او حبسها حركة الهواء العالي عن النفوذ الى
فوق فرجعت اما تابعة لسلك الحركة او في جهة اخرى ولا يلزم من
سلك الحركة لها ان تصرفها الى جهتها فانه كثيرا ما يكون الشيء قويا
على الحبس ولا يقوى على الصرف ويرد اليها من تحت ما يحركها الى
جهة اخرى غير جهة سلك الحركة وهذا القسم من الرياح يكون في الاكثر
قبلها سحب والاحتمال الثاني ان تصرف الادخنة المتصعدة عن
التصعد الى العلو المحض الى جهة انصرافا قويا اما لان منفذها مسدود
واما لان رياحا باردة هابة فوقها منعها عن التصعد على الاستقامة
فصرفها الى جهة صرفا قويا واما الرياح اقوى لطفي معها وسلاحق
بها ادخنة كثيرة اما من مصعدها او من غيره فيتصل رياح ويكاد
يحصل العون لاستمرار الاتصال وقوة انجذاب البعض الى البعض
وربما اعانها على ذلك ريح ايضا يهب من فوق فيمنعها عن الصعود
او يبسطها فيحدث بعضها مع بعض وقد يحدث الريح من انبساط
جرم من الهواء لحدث تحلل وسط قيل له الهواء ولكن ليس هذا سببا فيسل ح
يعتد به بل مادة الريح الحقيقي انما هو الدخان ولو كان الهواء هو المادة
لما كان ريح الا بعد ان يحرك الهواء شيء ويخلخله ولما كانت الرياح
تنبعث من خلاف الجهة التي يتحلل فيها الهواء بحر الشمس مما دل على ان
مادة الرياح مخالفة لمادة الامطار لانها في الغالب متمانعان قال

فكثيرا ما المطر يقل الرياح وبالعكس لكن ربما اعان المطر على حدوث
الريح اما لانه يبل الارض فيتخلخل اليابس عند الصعود والدخان فينعطف
عن الجهة التي يصعد بها وتكثره في الاكثر يمنع عن الريح فانه يبل الدخان و
يعقله ويجمده ويمنعه من ان يصعد او يحصل بعضه ببعض او يصل مدده فيترل
ثقلا رطبا ضعيف الحركة وربما اعان الريح على المطر اما بجمع السحاب
او بعصر البرودة في باطن السحاب على سبيل التعاقب او بتحليل ما فيه
من الدخان او تبرده ان كان باردا او بابانة الدخان المنفصل
عن السحاب ولكن في الاكثر يحلل السحاب بحرارته او بمدده وحركته
وتسمى الرياح المولدة للسحاب رياحا سحابية وقد يقال الرياح السحابية
على التي تنفصل من السحاب الى الارض وهي تكون في الاغلب
دون العصوف لانه فاعلها والعاصف لها يعوقه وقد يقال على رياح
هبت فغار شيء من رياح سحابية فانفرقت معها قطعا واحدة
وعلى التي كانت الرياح السحابية تمنعها عن الهبوب فلما انقشعت
هبت وهي من الرياح السحابية واما الزوابع من الرياح فهي اما من
ريح سحابية صاعدة صادمت في الجو سحابة فلوتها وصرفتها الى تحت
مثل مستديرة ملتوية وربما ازداد التواؤها بعوج منافذها كما يلتوي الشعر
لالتواء منبته او من ريح هبطت الى الارض ثم انبعثت منها ريح اخرى
فلوتها وصعدتها معها علامة الزوابع النازلة ان ترى الغبار
نازلة وصاعدة معا كالراقص وعلامة الصاعدة ان لا ترى لها
الغبار الا صاعدة او من تلاقي ريحين متواجهين وربما كانت

منها او لا تنتشر الدخان

الزوابع يبلغ من شدتها وقوتها ان تقلع الاشجار وتختطف المراكب
من البحر وقد يشتمل على قطعة سحاب فيرى كتنين يطير في الهواء والجهات
المحدودة للرياح اثنتا عشرة ثلثة في المشرق وهي مشرق الصيف
والشتاء والاعتدال وثلثة في المغرب كذلك وثلثة في كل من
القطبين احدها واردة على نصف النهار والاخران على الدائرتين
الموازيتين لها المماستين للدائر من الدائمي الظهور والخفاء والمشهورة
عند العرب اربعة ريح الشمال وريح الجنوب وتسمى الصبا لاحداثها
الصحو والصبا وهي الشرقية والدبور وهي الغربية ويسمون كل ريح
سواها نكباء ولعل هذه الاربعة هي الغالبة والغالب منها الشمالية و
الجنوبية فان هذين الموضعين شديدا الاستعداد لتولد الريح ومن الناس
من بعد الغربية لبردها في الشمالية والشرقية في الجنوبية فيكون
الامهات عنده ريحين ثم ان الرياح الشمالية تكون عندنا في الاغلب
باردة لانها لا تصل الينا الا وقد مرت على جبال باردة وثلوج
كثيرة واما اذا بعدت عنها الى الجنوب فربما تسخن لحركتها ومرورها
على البلاد الحارة والجنوبية تكون عندنا في الاغلب حارة وان
فرض منابعها باردة لانها لا تصل الينا الا وقد مرت ببلاد حارة
جدا وكذلك تكون كدرة رطبة لما يخالطها من البخارات واما
الشرقية والغربية فهما قريبتان من الاعتدال ولكن يختلف حالها في
الحر والشرقية في الاغلب اسخن اذا اتيتا فانها تمر على المشرق بالشمس
والغربية تاتينا مارة على البحار والكل تشترك في ان اشتداد هبوبه

كتنين لهم

انما يكون اذا كانت الشمس في جهة وقوة هبوبه في مبدئه وضعفه فيما
بعد عن مبدئه ثم الكل كانت الجهة جامدة او يابسة لم تهب الريح
كما لو اعينا الشمس بل لابد من ان تكون بعيدة ما الشمس فيما لان يحصر حين
ما تهب بها الريح ولذلك يبطى هبوب الشمالية والجنوبية لاسيما
الجنوبية لانها لا تهب من حد القطب بل دون البحر من الارض الكما
ولذلك ساح معدار شهرين وكان ينبغي ان يكون سلطان هبوب
الجنوبية في الشتا الا انها لا تهب الا اذا جاورت الشمس من جهتها
قليلا لبعد جهتها عنا وكان ينبغي ان يعل هبوب هذه الرياح
الجنوبية صيفا لبعد الشمس عن جهتها الا انها انما لا تعل لان الرياح
الشمالية تعل اليها الرطوبات من الاراضي التي هناك تصعد للتبخر
وهذه الرياح التي تتبع حركة الشمس تسمى حوليات واكثر ما تهب
في النهار واكثرها الشمالية والجنوبية لكثرة المواد عند القطبين
ثم ان القدماء كانوا يسمون الرياح المردة الصعداى التي من شرق
الصيف والغربية الجنوبية الى فعل السحب والشمالية الشرقية والغربية
الصيفية الى الثلوج والشرقية السوية الى انها تخفف اشد الحل الوجود
من البخارات ثم ربط احداث رياح جديدة ووجدان الشتية
ربيعية صيفية والغربية حراقة شتوية ولكن هذه الاحكام تختص ببعض
البلاد وقلما تهب الرياح المتضادة معا لاسيما اذا كانت متباعدة
المهاب فان التضوع العن ذلك فمن سبب في المادة وتحدث
منه الزوابع واكثر ما تتفق في الربيع والخريف خصوصا الخريف وقد

وقد يعرض في بعض البلاد ان يوجد فيها ريح دون حد ما ثم ان الرياح
المتضادة قد تتعاون على امر واحد كما ان الغربية شتوية والشرقية
الصيفية تشتركان في تحريك الهواء الاولى لبحريتها والثانية لشماليتها
واعلم انه كما ان قوما ظنوا ان للماء معدنا تحت الارض منه تنبع كذلك
ظن قوم للرياح معدنا تحت الارض منه تهب ولو كان كذلك
كانت الرياح كلما كانت الى الارض اقرب كانت اقوى لقربها من
معدنها كما ان الماء عند منبعه اقوى مع ان جري الريح في العلو اقوى
وايضا لو كان لها معدن واحد لما كانت رياح متضادة وايضا
اذا حصر تحت الارض بعض ريح فوجدت زلزلت الارض فلم لا يزلزلها
كلها الريح المحصورة تحتها **الفصل الخامس** في الرعد والبرق والصاعقة
والسحب وذوات الاذناب ونحوها والعلامات الهائلة اعلم
ان السحاب يحصل اما في الهواء الحار دخان ويبرد بردة ولكن
اذا كان البخار كثيفا معوقا عن الصعود والانفصال ولا شك
ان برد البخار على برد الدخان فانه مائي وطبعه البرودة للماء اقوى
منها في الارض ولذلك كان رجوع الماء المستحيل الى طبيعته او
اسرع من رجوع الارض فاذا برد البخار بعضه رجع الى الخفة
وهو كثيف حاقن للدخان برد الدخان وحصره وقسره صار
ثم العصر مسحل كما حاصفة في الحمرة المتحللة من السحاب وهي التي تلي
الارض فان الحمرة العلوية قارية متلبدة بالبرد وذلك يدفع البخار له
الى المصعد الا سهل فيرده برد البخار ومن المعلوم ان الريح اذا عصفت

في الدخان ... مصعد ... في البخار

فى الهواء اللطيف سمع لها صوت وكيف لو اصطفقت فى السحاب
الكثيف فلا بد من ان يحدث له صوت هو صوت الرعد ثم انه لما كان
لطيفا ودخانيا مختلطا من اجزاء مائية وارضية لطيفة مخلخلة فدخل فيها
الحركة والحرارة لا سيما بالدهنية كان شديد الاستعداد للاشتعال
بسبب تكثيف الحركة العنيفة والمحاكة الشديدة مع الجسم الكثيف لا سيما وقد بادنى م
حدث هناك هرب الحرارة الى الباطن بالتعاقب فلزم ان يشتعل
هذا الدخان فهذا هو البرق ومن جنس هذا الاشتعال ما يعرض لبعض الصاع
التى فيها بخار ولذا وجد ههنا ان يمطر عليها ثم يصعد منها بخار
ودهنية فيشتعل من ادنى سبب شمسى او برق شعلة ضعيفة قليلة
الاحراق للطافتها من هذا العلم انه لا برق الا ومعه رعد الا انهما
ان كانا معا يحس بالبرق قبل الرعد فان احساس الاذن والبصر واحساس
البصر انما يفتقر الى الموازاة وهى آنية لا تحتاج الى زمان واحساس الاذن
بالسمع وهو لا يكون الا بحركة الهواء التى لا تكون الا فى زمان ولذا
يحس لمع الفأس قبل سماع صوته اذا كان بعيدا اما اذا قرب
المسافة فلا فرق فى الحس بين الآن والزمان القصير وقد يكون رعد بلا
برق وقد يكون البرق سببا لحدوث الرعد بسبب ان الريح المشتعلة
لطفو فى السحاب فيكون لطفئها صوت الرعد كما يحدث الصوت
من طفء الماء من انطفاء النار بالماء والسبب فى حدوث الصوت
منه انه يحدث من مقاطعة ما من الرطوبة والنار حركة عنيفة
سريعة للهواء ودفعه ثم ان الاشتعال لبرده وخفته للوهج يحدث فى

فى السحاب رعدا وبرقا كثيرا واما قيل من ان حدوث الرعد بسبب تصاك
الغيوم فبعيد الا ان يكون لها من الحركات بالرياح واما ما قيل من ان
البرق من شعاع الشمس يحس فى السحاب فيلزمه ان لا يكون فى الليل برق
واما قيل من انه قطعة من نار الاثير فيفسده بان نار الاثير لا تزعج لها
ريحا الى اسفل دفعة وطبعها انما تحركها الى العلو واما الصاعقة
فهى ريح سحابية مشتعلة تصل الى الارض لما عرض لها اندفاعها من سبب ما
او لاجتماع اجزائها الارضية واستحصافها وهى تختلف لطافة
وكثافة وربما تكون ردية وهى شر الصواعق وربما لطفت
فحدثت منها اجسام ارضية وفى الاكثر يعدم الصواعق ريح واما
الآثار المحسوسة فى اعلى الجو فان مادتها الدخان لان البخار لا يصعد
الى هناك لثقله ولانه يبرد قبل ان يصل هناك ولا يقبل البخار الا
لان يشتعل والاجسام اليابسة الثقيلة لا تحصل هناك فلم تبق الا
ان يكون دخانيا فان كان لطيفا تحلل بسرعة حدث منه
شهاب الرجم فانه يرى منه الاشتعال سريعا وكما يشتعل يطفى
فيرى كانه كوكب انقض وقد يستمر شيئا من الزمان لكثافة فيه
وقد يكون اشرا وقد يحدث من شدة اشتمال البرد على الدخان
الحرمة على التعاقب الذى عرضه او من انضغاط من [illegible] البرد
وحركة الموجبة للاشتعال وان كان كثيفا كثير الاشتعال
مدة طويلة على صورة كوكب او ذنب او ذؤابة او غيرها لكثرة
مادته وتعلقها وقد يكون لها تحدد المدة فى هذه المدة و

وقد يكون ثقيلة لا يمكننا الوصول الى خبر ان ر القوية لا حال مطلى
استحالتها واعلم ان انطفاء النار ربما من ايدينا على نوعين الاول
بسبب القوة الفاعلة بان يعرض ما يعدمها من ماء ونحوه والثاني
بسبب القابل بان يستحيل نار اشفة والانطفاء الذي يعرض الشهب
وذوات الاذناب ونحوها من قبيل الثاني فانه ليس هناك ما يبطل
النارية ثم الاشتعال الذي بين ايدينا انما هو بحسب تجدد الاستحالة
الى النارية فانا نجد المادة بدل ما يتحلل الى النار فيصعد ويستحيل
مواد لضعف قوة النار في محل الغريزة فهو بالحقيقة مركب من اشتعال
والطفاء والاشتعال الذي في هذه الاشياء يحتمل ان يكون بان يكون
كلما استحالت مادة اخرى تخلفها من جرم ان يصعد ما استحال الى النارية
لانه في جرم ان بل يصير اشفة فلذلك لا يرى وان يكون بحيث
يصعد ما استحال الى النارية وذلك اذا عرض ان المادة جرم بالغة
الى جرم النار بل انتهى قريبة منها وان يكون دوام الاشتعال
حينما وارد اعلى مادة واحدة بالعدد الى جرم النار ويدوم الى ان
يستحيل المادة الى النارية الصرفة من جرم ان يصعد منها شيء ومن
مناسب الاشتعال مواد متعددة وهذه الاشياء التي تبقى
يشتعلها مادة طويلة لم يكن لها ان تتحرك بعد الجو
العالي من المشرق الى المغرب وهذه يكون في الاكثر شمسية
وقد يعرض ان يكون في الجو ادخنة اكثف واغلظ من تلك
الادخنة فلا يشتعل بل يحترق منها علامات هائلة وربما حدثت

العلامات من اشراق الشمس عليها من تحت بحمرة وربما تحترق وتتراكم بحيث
يظن انها هوات او اخاديد في الجو او مسافة مظلمة في السماء وذلك لانه
اذا اجتمع في سطح سواد وساطع روى الساطع اقرب من السواد لانه
اشبه بالظاهر والظاهر اشبه بالقرب والسواد بالضد ثم ان الكائن يعرض
ودخل ثخنه من هذه يسمى وهدة وغار واد ثخنة ولم يرد وحضه يسمى هوة هوة م
وغورا وهذه العلامات تدل على قلة الامطار وفساد الجو وغلبة الحرارة
وعلى الامراض الحارة اليابسة القتالة **الفصل السادس** في الحوادث
الكبار في العالم الطوفان هو غلبة احد العناصر على الربع المعمور بعضه
او كله وسببه اجتماع كواكب على هيئة تقتضي ذلك مع معاونة
الاسباب الارضية والاستعدادات العنصرية فالطوفان المائي
يعرض من انثيال البحر الى المعمور دفعة لاسباب عظيمة ريحية ومن مطر دائم
ثم شديد ومن استحالة مفرطة تقع للهواء الى الماء دفعة والناري
يعرض من اشتعال الرياح العاصفة والارضي يعرض من سيلان
مفرط للرمال على المعمور او لشدة او كيفية ارضية مجمدة والهوائي
يعرض من اشتداد حركات ريحية مفسدة والذي يصدق هذه
ان المادة قابلة للزيادة والنقصان وانا شاهدنا بعض البلاد يأتي
عليها سنون كثيرة لا مطر عليها فلم لا يجوز ان يأتي عليها سنة
يكثر فيها المطر ويستحيل هواء اكثر دفعة الى الماء وهكذا في سائر الطوفانات
وعلى قول ان البحار لها حركة باسباب حركة الفلك فلا بعد ان يسيل
في بعض الاوقات على المعمورة بحيث لا يكون للبحور عن حيالها للتغ

والحدس يقضي ان البحر كان ولا في حد الشمال حتى حدثت هذه الجبال
وكذا على ما ترى من نحو الميل بحيث يجوز ان ينطبق فلك البروج على دائرة
معدل النهار لا بد من الطوفان اذا وقع ذلك ويشبه ان يكون في
العالم علامات لا تعي التواريخ بها ولا يستنكر ان تحدث هذه الحيوانات
التي تحدث بالتوالد والتولد بسبب استعداد خاص يحصل للعناصر
ووضع مخصوص يحصل للفلك لا يعود الا بعد سنين متطاولة فانا
نرى كثيرا من الحيوانات يتولد ويتوالد معا كالحية والعقرب والفار
والضفدع فان تكون هذه الكائنات انما تكون من اجتماع العناصر
بمقادير معلومة وامزاج مستعدة لان يفيض عليها القوى الفعالة
من واهب الصور فكلما يتحقق هذا امكن حدوث هذه الكائنات
وان لم يكن رحم ولا نطفة ولا زرع في السابق اذ ليست القوة الفعالة
في شيء منها في نفسه وانما تفيض من واهب الصور وانما النطفة
مادة مستعدة وانما الرحم ضابط وجامعة والضابط المزاج الحاصل
بالتوالد انما هو مزاج ثاني او ثالث ولا بد من ان يكون هناك مزاج
اول قد يحصل في الخارج فكما ان المزاج الاول يجوز ان يحصل في الخارج
فلم لا يجوز ان يحصل المزاج الذي بعده ولو لم يجز حصول هذه الكائنات
الا بالتوالد لكان ان ينقطع حدوثها طامعا ووجه فان التوالد انقطاع
البرد ونحوه مما امور اراديه فمن الجائز الشائع الكثير عدم ارادتها
وعلى تقدير الارادة لا يلزم ان يكون من كل انسان انسان فيجوز
ان يكون زمان لا يحصل من شيء من الاناسي انسان ولا من شيء من الرد

سات فيلزم انقراض لذلك النوع بحيث لا يعود ومن الدلائل على كون
الانسان لا بالولادة هذه الصناعات فانها نعلم انها انما حدثت
كل واحدة بتجربة والهام الهي ولذلك لا تزال تزداد فهذه الصناعات
التي لا بد لنا في وجودنا منها كان لها ابتداء لم يكن قبلها ولا بد من
ان يكون الشخص الذي اختص باحداث شيء منها بالالهام او الروية
من الناس الذي لا يحتاجون اليها في وجودهم فلا بد من ان يكون
لهؤلاء الناس الذين نحن منهم اول انسان او ناس ولا يمكن ان
يكون لهذا الاول وجود الا بالتولد

دون التوالد

والله اعلم بالصواب

تم

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الفن السادس كتاب النفس وهو خمس مقالات اعلم انه لما عرفنا
الكلام في النبات والحيوان وكان ما يتجوهر من مادة هي البدن
وصورة هي النفس وكان اولى ما يكون علمنا بالشيء ما هو من جهة صورته
لزم تقديم الكلام في النفس وايضا معونة معرفة النفس في معرفة

امر البدن اكثر من العكس ثم انه لما كانت النفس على ثلثة اقسام نباتية
وحيوانية وانسانية كان الاولى ان نتكلم في النفس النباتية ثم في
البدن النباتي ثم في النفس الحيوانية ثم في بدن الحيوان ثم في النفس
الانسانية ثم في بدن الانسان لكنا لم نفعل ذلك لوجوه الاول انه
لتشتت علم النفس والثاني ان النفس النباتية مشتركة من النبات
والحيوان والحيوانية مشتركة من الانسان وسائر الحيوانات وليس
لنا كثير شعور بالفصول المنوعة التي بها الحي في النبات عن الحي في الحيوان
والتي في الانسان عن الحي في غيره والحي بالنسبة الى نبات نبات
او حيوان حيوان فلا يمكننا الكلام في النفس الا على الوجه العام فالاولى
ان نجمع جميع مباحثهما في كتاب واحد **المقالة الاولى** في اثبات
النفس وتحديدها وبيان انها ليست بجسم ولا هيولى انا نشاهد
اجساما تنمو وتتغذى واجساما تحس وتتحرك ولا شك ان هذه
الافعال ليس مبدؤها الجسمية فلا بد لها من مبدأ آخر وهذا هو النفس
وبالجملة فالنفس كل ما هو مبدأ لافاعيل ليست على وتيرة واحدة عادمة
للارادة وهذا الاسم انما ثبت له باعتبار هذا العارض لا بحسب
جوهره ولكنا نتوصل بهذا العارض الى العلم بجوهره فنقول
ان النبات انما يكون نباتا والحيوان انما يكون حيوانا بهذا الذي سميناه
النفس والا فليسا الا الجسم فقد ظهر ان النفس داخلة في قوام
ما ثبتت له ثم ان جزء القوام كما علمت اما جزء الشيء بالقوة
او جزء الشيء بالفعل لا يجوز ان يكون النفس من قبيل الاول لان الذي

وتعديد قواها وفيها خمسة فصول
الفصل الاول في اثبات النفس وتحديدها

له النفس لا يكون بالفعل بدونه فاذا لم يكن بالفعل بنفسه الصالح لم يكن له من
شيء آخر يكون بالفعل فذلك الشيء هو النفس لا الذي فرضناه اولا فقد
ثبت ان النفس هي التي بها الشيء نبات بالفعل او حيوان بالفعل ثم انها
لا يجوز ان يكون جسما لان الجسمية لا تكفي في كون النبات والحيوان
بالفعل وان قيل انها جسم بصورة مخصوصة قلنا لا يكون مبدؤه
للافعال من جهة الجسمية بل لا بد ان يكون من جهة صورته فيكون المبدأ
حقيقة هو الصورة وان كان صدورها بتوسط ذلك الجسم فيكون ذلك
الجسم في الحقيقة جزءا من اجزاء بدن الحيوان او النبات متعلق
النفس اول مرة فقد ثبت ان النفس ليست بجسم بل هي صورة او كالصورة
ثم ان للنفس اعتبارات يسمى باعتبار باسم فقال لها قوة بحسب
مبدئيتها للافعال وباعتبار ما يقبلها من الصور المحسوسة والمعقولة
وصورة بالقياس الى المادة التي تقيم بانضمامها اليها شيئا نباتا او حيوانا
وكمال باعتبار انها تحصل الجنس نوعا فان الجنس بنفسه ناقص فاذا
انضاف اليه الفصل كمل فهي كمال بالنسبة الى النوع النباتي والحيواني
واذا عرفت هذه الاعتبارات الثلثة للنفس فاعلم ان الذي ينبغي
ان يوجد في حدها هو الكمال لا الصورة ولا القوة اما الاول فلان
الاول ان كونها صورة انما هو بالاعتبار القياس الى شيء بالقوة بعيد
عن ذات الجوهر الحاصل وعن الافاعيل بخلاف كونها كمالا فانه و
باعتبار النسبة الى النوع المتحصل بالفعل الذي يصدر عنه الافاعيل
والثاني ان الكمال اعم من الصورة فان كل صورة كمال وليس كل

بلغ

كمال صورة اذ ربما يكون مفارقا عن المادة كالملك الذي هو
كمال المدينة والربان الذي هو كمال السفينة فاذا حددت النفس
بالكمال شمل النفس المفارقة عن المادة والامر الثاني هو انها مبدؤ
للحس وللتحريك فمن حيث انها مبدؤ للحس مبدؤ للقبول ومن حيث
انها مبدؤ للتحريك مبدؤ للفعل واطلاق القوة على الامرين
بالتشكيك الاسم فان حدت بالقوة واريد بها المعنيان جميعا لم
يصح وان اريد بها احدهما لم يصح الحد من وجهين الاول استعمال
المشترك الذي كان يلزم على الاول والثاني ان لا يكون الحد
للنفس بما هي نفس بل ببعض اعتباراتها واما لفظ الكمال فيشتمل
كل هذه المعاني فهي المتعينة للاخذ في حدها فقد ثبت بهذه الجملة
انها كمال ثم انا بهذا القدر من العلم لا يحصل لنا العلم بانها جوهر ام لا
الذي هو الموضوع والذي تركب من الموضوع والصورة فقط
ان الكمال ليس شيئا منهما واما ان يقال انها جوهر بمعنى انها صورة فليس مطلقا
بل يلزم من كونها صورة فصول ان كان المراد بالصورة ما لا يكون
في موضوع البتة فلا يلزم من ان يكون كمالا ان يكون جوهرا
بهذا المعنى فان الكمال كما يكون بحيث لا يكون في موضوع كذلك
يكون في موضوع ولا يلزم من كونها جزءا للمركب من الموضوع وغيره
ان يكون جوهرا اولم يكن في موضوع بوجه من الوجوه ومثل هذا الشيء فان الشيء انما يكون جوهرا
يجوز ان يكون في موضوع وان لم يكن بالقياس الى انه جزء من ذلك
الشيء في موضوع فان المعتبر في الجوهر ليس الاستغناء عن الموضوع الكلي

بل يجب ان يكون الشيء في نفسه مستغنيا عن الموضوع ثم اذا نسب الى شيء
فلا هو جوهر ولا عرض كما ان الشيء اذا كان في نفسه واحدا لا يلزم
ان يكون اذا نسب الى غيره واحدا بل يكون لا واحدا او كثيرا اقول
علم ان جزء النفس للمركب من الموضوع وغيره لا يغني كونها عرضا ولا يلزم
من كونها كمالا ان يكون جوهرا بل ان كانت قائمة بذاتها او قائمة
بالهيولى دون الموضوع بوجه كانت جوهرا وان قامت بالموضوع و
لو ببعض الوجوه كانت عرضا فاذا عرفنا النفس بانها كمال لم نعرفها
من حيث ماهيتها ولا عرفنا انها جوهر او عرض بل انما عرفناها من
حيث انها يصدق عليها اسم النفس واسم النفس انما يطلق عليها من حيث
انها مدبرة للبدن لا من حيث ذاتها ولذا يوخذ البدن في حدها
كما يوخذ البناء في حد البناء من حيث انه بناء لا من حيث ذاته
الانسانية ولذلك صار النظر فيها من العلم الطبيعي فانها من حيث
هي كذلك متعلقة بالمادة واما معرفتنا ماهيتها وجوهرها
فانما يكون فيما بعد ثم نقول ان الكمال منه اول كالشكل للسيف
ومنه ثاني كالحدة له فالكمال الاول هو الذي يكون به النوع ولكن
النوع والكمال الثاني ما يتبع النوعية بعد تحصلها فالنفس كمال اول
ثم ان كل كمال لشيء فالنفس كمال اول لشيء وهذا الشيء هو الجسم ولا كل جسم فهو كمال
فانها ليست كمالا لنحو السرير والكرسي من الاجسام الصناعية بل لجسم
طبيعي ثم ليست لنحو النار والماء بل الجسم الطبيعي يصدر عنه كمالاته الثانية وما كل جسم طبيعي
بالات يستعين بها على افعال الحيوة التي اولها التغذية والنمو فيحصل

من هذه الجملة ان النفس كمال اول لجسم طبيعي آلي له ان يفعل افعال الحيوة لا
يقال ان هذا الحد لا يتناول النفس الفلكية فان افعال الافلاك لا يصدر
عنها بالالات والنصال لا يصدر عنها افعال الحيوة ان اردتم بها التغذي
والنمو والحس ان اردتم بها ما للنفس الفلكية من الادراك للصور العقلي
والتحريك لغاية ارادية لزم ان لا يكون النفس النباتية من العنصريات لما
ان كان التغذي حيوة فلم لم يكن النبات حيوانا وايضا ما الذي الجأكم
الى اثبات نفس لم لم يحيلوا اسناد هذه الاثار هي الحيوة نفسها لا يشمل
ان في الصلاح السماوات مذهبين الاول قول من قال انه يمتنع
من الكواكب وحده كرات جملة في الحيوان المحرك وملك الاشياء الآلات تتعلق بها
وهذا القول لا يتم في جميع الكرات والآخر وهو الصحيح قول من يرى
ان لحس الشيء منها آلة بل لكل كرة لها في نفسها حيوة مفردة لكنها
ومتشبه جسمانيا لا كثرة من البنية وعلى هذا القول يكون اطلاق
النفس على النفس الفلكية وعلى النباتية اطلاقا بالاشتراك وهذا الحد انما هو
لغير الفلكية فان قيل حتى اشترك الفلكية مع الحيوانية في المعنى لم لا يكن
الاحتمال للاشتراك بينها وبين النباتية على ان الاحتمال هنا
اصعب اذ لا اشتراك للحيوة بينهما الا بالاشتراك وكذا النطق
والحس فان الحس في الحيوانات انما هو معنى القوة التي بها يدرك الاشيا
على سبيل قبول صورها والانفعال منها وهذا المعنى لا يحصل في الافلاك
وكذا النطق هنا انما يقع على نفس لها العقلان الهيولانيان ولا
عقل هيولانيا هناك اذ عقلها ما بالفعل ليس الا وغاية الاحتمال

ان يحد النفس بانها كمال اول لما هو متحرك بالارادة ومدرك للاجسام
واما ما ذكرتم من كون مبدئ هذه الاشياء هو الحيوة فقول لما كان
الغرض اثبات شيء يكون مبدأ لهذه الافاعيل فاذا اثبت المطلوب
ولكنكم انتم تسمون هذا المبدأ حيوة ونحن نسميه نفسا ولا مناقشة
في التسمية والمعنى الذي يفهمه الجمهور من الحيوة لا يوافق هذا المعنى
الذي سميناه النفس فان المفهوم منها امران الاول كون النوع
فيه مبدأ صدور تلك الافعال ولا شك ان هذا لا يناسب
ذلك المعنى والثاني كون الجسم بحيث يصح صدور تلك الافعال
عنه وهذا ايضا غير الاول ان يكون الشيء الذي به هذا الكون غير
هذا الكون لكون السفينة بحيث يحصل منها المنافع السفينية فانه غير
الربان الذي به هذا الكون والثاني ان يكون ذلك الشيء
نفسه كما نظن في كون الشيء محرقا فانه نفس الحرارة التي بها الاحراق
ولا شك في المغايرة من المعنى الاول والنفس واما هذا المعنى
فهو المغاير من حيث ان هذا الشيء تتم الكمال الاول والثاني
والنفس لا يكون الا كمالا اولا واعلم ان من الدليل على ان لنا
نفسا انا اذا توهمنا ان الواحد منا خلق دفعة في خلاء او هواء
صاف لا يصدمه شيء وحجب بصره عن الاحساس بشيء ومنعت
اعضاؤه من التصادم وبالجملة يكون بحيث لا يدرك شيئا بشيء
من حواسه فهو حينئذ لا يعلم بشيء من بدنه ومع ذلك يثبت ذاته
هو يثبت ان ذاته غير جسميته واعضائه فان غير المثبت غير

الفصل الثاني في ذكر مذاهب الناس في النفس وما يختلج بالبال اعلم
ان الاوائل اختلفوا في النفس باختلاف مسالكهم علمهم بالنفس فمنهم
من سلك طريق الحركة وعلم ان النفس هي المحركة وظن ان المحرك لا يعيد
الا من يتحرك فظن ان النفس متحركة لذاتها ثم لما انها مبدأ واول الحركات
ثم قال انها غير مائتة لان ما يتحرك بالذات غير مائت ولذلك لا
نعد السماويات لدوام حركاتها ثم اختلف هؤلاء فجعلها بعضهم
جسما فمنهم من جعلها ما كان من الاجرام التي لا تتجزى كريا لسهولة
حركتها وقال ان الاستنشاق انما هو لادخال الغذاء الى النفس الهباء
من الهباءات فان النفس من جنس الهباءات ولذا ترى الهباءات
ابدا متحركة في الجو ومنهم من منع ان يكون الهباءات نفوسا قال بل
منها النفوس يحركها فيدخولها في البدن بالاستنشاق محل النفوس
التي منها ومنهم من جعلها نارا لان النار دائمة الحركة وبعضهم نفى
ان يكون جسما ومنهم من سلك طريق الادراك فقال بعضهم ان الشيء
انما يدرك ما سواه لانه مبدؤه ومتقدم عليه فجعل النفس من جنس ما يراه
مبدأ من ماء او هواء او نار او ارض او بخار او عدد وقال بعضهم ان
الشيء انما يدرك ما هو من شبيهه فجعلها مركبة من العناصر
الاربعة والمحبة والغلبة ومنهم من سلك طريقي الحركة والادراك
فاثبت لها التحرك لذاتها وجعلها من جنس الاشياء التي يراها
مبادي ومنهم من سلك طريق الحياة ولكن لم يحقق امر الحياة فمنهم
من جعلها الحرارة الغريزية فان بها الحياة ومنهم من قال بل هي البرودة

مشتقة من النفس وهو الشيء المبرد ولذا تسمى النفس بالنفس ومنهم من قال
هي الدم لان الدم اذا سفح مات الحيوان ومنهم من قال هي المزاج لان
المزاج اذا بطل بطلت الحياة ومنهم من قال انها تالف من العناصر
فانه لا بد من ما يألف منها ليحصل الحيوان قال ولذلك تميل النفس
الى المؤلفات من الطعوم والروائح ونحوها ومن الناس من زعم
ان النفس هو الله تعالى وقال ان الله تعالى يكون في شيء طبعا
وفي شيء آخر نفسا وفي آخر عقلا تعالى عما يقولون علوا كبيرا فهذه
هي الآراء المنسوبة الى القدماء ونحن نقول اما الذين سلكوا طريق
الحركة فنقول عليهم انكم تسلمون السكون فالسكون الصادر من النفس
لا يخلو اما ان يكون يصدر عنها وهي متحركة فلم يكن تحرك بما انها تتحرك
كما قلتم او يصدر عنها وهي ساكنة فلم يكن متحركة لذاتها كما قلتم
وايضا قد عرفت ان الشيء لا يمكن ان يتحرك بذاته بل لا بد له من محرك
وايضا ان كانت متحركة لذاتها فلا يخلو تلك الحركة اما مكانية
وهي لا يكون الا للجسم وقد عرفت ان النفس ليست بجسم ولوجب
عليها الانتقال لجاز ان ينتقل من بدن الى بدن وايضا فلا يخلو اما
ان يكون طبيعة فلا بد من ان يكون الى جهة واحدة فيلزم ان لا تتحرك
الا الى تلك الجهة او قسرية فلا يكون متحركة بذاتها او نفسانية
فلها ايضا نفس لان النفسانية لا يخلو اما ان يحدث عن ارادة
واحدة فيكون الى جهة واحدة او عن ارادات مختلفة فلا بد من ان
يكون من تلك الحركات المستمرة من الارادات سكونات تخللت

فلا يكون متحركة لذاتها واما ان يكون المحركة في الكم وهي ابعد شيء من
ان يكون الشيء بها متحركا بذاتها فانها انما يكون بدخول شيء في ذات
المتحرك او استحالة له في ذاته واما ان يكون بالاستحالة فاما ان
يكون في كونها نفسا فيلزم ان لا يكون من يتحرك نفسا او في
غيره من عوارضها فيلزم ان يقطع حركتها او يبطل العرض الذي يحرك
ه وايضا لا يكون تحركها بالمتحركها وايضا قد عرفت بطلان
ما توهموه في المبادات واما الذين سلكوا سبيل الادراك
فيرد عليهم اولا بطلان ما توهموه في المبدء الاتفاقي وثانيا ان
ان ما توهموه من ان مدرك الشيء يجب ان يكون مبدءا له لا وجه له
فانا ندرك كثيرا من الاشياء ولسنا مبادي لها كما نعلم ان الشيء
اما ان يكون موجودا او لا وان الاشياء المساوية لشيء متساوية وليس
شيء من الاسطقسات التي فيها مبدء الشيء من ذلك وثالثا ان النفس
تعرف ذاتها ومبدءها فيلزم ان يكون مبدءا لنفسها ولمبدءها
ورابعا انها لا يخلو اما ان يدرك الشيء الذي جعلوه المبدء من الاسطقسات
والعدد اولا يدرك الا اجزاءه فان كان الاول لزم ان يكون
مبدءا له وان كان الثاني فكيف يحكمون مؤولا بانه مبدء وثم ان
الذين جعلوها العدد ولزمهم زيادة على ذلك ان النفس لا يخلو اما ان
يكون عددا معينا او يكون اعم من العدد المعين كان يكون زوجا
او فردا او شيئا آخر فان كان الاول فما يقولون في الحيوانات
التي اذا قطعت تحركت اجزاؤها وحست فانه لابد من ان يكون لها نفس

مع ان نفس كل واحد اقل من نفس المجموع فلزم ان يكون نفس اقل مما هي نفسه
لها من العدد وانما اقصد بهذه الاجزاء المقطعة ويموت مع صلاحيتها
لان يكون فيها النفوس ولا اقصد النبات بالقطع لانه لا مبدء الا استعدادها
المزاج الملائم في اجزاء الحيوان الا اذا كانت مصاحبة ومتعاونة
ولا يحتاج مبدء واستبقاء المزاج في السافل ذلك وان كان
الثاني لزم ان يكون في بدن واحد وفي كل شخص نفوس كثيرة
فان في الزوج ازواجا كثيرة وفي الفرد افرادا كثيرة وفي المربع مربعات
كثيرة وكذا كل صورة من الصور العامة التي للاعداد وايضا
لا يخلو الوحدات التي في ضمن هذا العدد اما ان يكون ذوات وضع
اولا فعلى الاول يكون نقاطا فلا يخلو اما ان يكون نفسا لانها عدة
نقط فقط او لانها موه او كيفية او غير ذلك والثاني باطل
لانهم انما جعلوا اطلاق النفس العدد وعلى الاول لزم ان يكون كل
جسم ذا نفس لانه يلحق لان العرض مهما ثبت من النقط وان
لم يكن ذوات اوضاع فماذا امتازت والاشياء المتشابهة
انما تتمايز باختلاف المواد ولو كانت لها مواد لكانت ذوات
اوضاع ولكان لها ابدان شتى وايضا ارتباط هذه الوحدات
ذوات الاوضاع او غيرها اما ان يكون من طبيعة الوحدة والنقط
فيلزم ان يكون كل الوحدات او النقاط في العالم متمازجة
الى الالتيام او يكون من جامع آخر فذلك هو الاولى بان يكون
نفسا واما الذين قالوا ان الشيء انما يدرك شبهه فلزمهم ان يكون

كما ان في النفس نما ، وارضا وحجر نما من العناصر كذلك فيهما لحم وعظم
وانسان وفيل وحجر نما من اشجار لان هذه اشيا يحصل بالمزاج معاره
للعناصر ولا تحصل لك حاقل ثم انه ان كان في النفس انسان وفيل
ونحوهما ففيهما القوى ففيهما انسان لو مصر اخرى وهكذا الا الى نهاية
والضا لو كان شرط الادراك ما ذكروه لزم اما ان يكون موتع
جاهلا بما سواه او مركبا من جميع الاجناس مع التركيب انه يلزم
ان يكون جاهلا بالغلبة او لا غلبة منه فان الغلبة معر ومفسده
وكل ذلك كفر والضا انفعال الشي عن ضده اولى من انفعاله عن
مثله والضا يلزمهم ان يكون العضو الذي ارضيته كثيرة شديدة الاحساس
بالارض مع ان الظفر مثلا كثير الارضية ولا يدرك شيئا
لا ارضا ولا غيرها وايضا يلزمهم ان لا يمكن ان يدرك نحو السواد
والبياض الا بعوض مخلص فيدرك بعضها السواد والعين والآخر
بياضها ولما كانت الالوان التي منها لا نهاية لزم ان تركب العين
من اجزاء غير متناهية بحسب الالوان وكذا بحسب الاشكال فانها
تدرك اشكالا محتملة وكذا الحال في الاعداد وغيرها من المدركات
وان قالوا في الالوان انه لا حقيقة لشي منها الا السواد والبياض
الممتزجان فيدرك جميعها من مدركا السواد والبياض لزمهم ان
ان يدرك في كل لون السواد الصرف والبياض الصرف
فلزم ان لا يشتبه علينا ولا نظن بها الوانا خارجة عن الحدين
ثم انك حيث عرفت ان الشي الواحد كثيرا ما يكون حيا للمعنو والضدين

كالمسطرة المستقيم يعرف بها المستقيم والمنحني واما الذين جعلوها المزاج
فمع ما مر حار وعليهم يقول انه لا يلزم من كون الشي بحيث اذا افسد فسدت
الحيوة ان يكون نفسا فان كثيرا من الاعضاء والاخلاط كذلك
مع ان يكون المزاج شيا شرط بعلق النفس بالبدن وكذا من قال انها
الدم ثم كيف يكون الدم ولا حس له ولا حركة واما من قال انها التاليف
والنسبة بين الاضداد فنقول كيف يمكن ان يكون هذا التاليف
والنسبة مدركا ومحركا ثم التاليف لا بد له من مؤلف فذلك اولى بان
يكون نفسا ثم انه يلزم جميع القائلين بانها جسم او جسمانية ان لا يمكن
ان يكون الادراك العقلي لجسم **الفصل الثالث** في اثبات ان النفس
جوهر لا شبهة في انه ان ثبت ان النفس يمكن قيامها بانفرادها
ثبت انها جوهر لكن ذلك انما ثبت في غير النباتية والحيوانية
فلنثبت جوهريتها بما نقول لا شبهة في ان مادتها العنصرية انما تكون
هي ما هي بمزاج خاص وهيئة خاصة والمزاج الخاص والهيئة
الخاصة انما هي بها النفس وهي التي تحفظها فلا يمكن ان
تكون هذه المادة بحيث تقوم بذاتها ثم تطرأ النفس على
ما تطرأ العوارض التي مع وجود موضوعاتها تحصل لا موضوعها
بالفعل الا بالنفس فلا تكون موضوعا لها واما المادة البعيدة
فهي ايضا لا تقوم مادة واحدة قائمة بالذات اذ في بعضها
النفس بل يصير جسما طبيعيا آخر ذا صورة اخرى مقابلة للصورة
التي كانت لها مع النفس بل يزال لبعض اجزائها في ابدا الاصلح

ان يكون موضوعا للنفس فالنفس اذن ليست في موضوع فان قيل انما
يتم في النفس النباتية واما في الحيوان فلم لا يكون مقوم هيئة
هو النفس النباتية ويكون الحيوانية قد طرأت عليه من بعد كما تطرأ
العوارض قلنا لا تصدر عن النفس النباتية الا جسم مغتذ نام ولا
الجسم الحيواني ذو الآلات الحسية والحركة الارادية فلا تحصل من مجرد النفس
النباتية البتة بل نقول ان النفس النباتية قد تطلق ويراد بها النوع المخصوص
بالنبات وقد يقال على المعنى العام للنباتية والحيوانية من جهة ما يغتذي
وينمو وقد يقال على قوة من قوى النفس الحيوانية تصدر عنها التغذية
والتنمية والتوليد فان اريد المعنى الاول فذلك لا يقوم الا النبات
وان اريد الثاني فهو عام لا ينسب اليه الا العام على حسب الجسم
المغتذي مطلقا لا الجسم الحيواني وان اريد الثالث فهو لم
يقوم الجسم الحيواني من حيث التغذية والتنمية والتوليد وذلك
لا يكفي في تقوم الجسم الحيواني بل لا بد من انضمام الحس والحركة الارادية اليه
ذلك ايضا فالنفس الحيوانية هي التي تقوم الجسم الحيواني وتحفظ عليه
النظام الذي ينبغي ان يكون عليه ومما دل على ان النفس واحدة
تقوم الجسم الحيواني بقواها وليست قوة التغذية والتنمية قوة منفردة
انه يعرض للقوة النامية اختلاف في القوة والضعف باختلاف
الادراك فاذا ادرك الشخص محبوبا ادراكا على سبيل التصديق بحيث
يؤديه الى السرور لادراكه يؤثر في البدن زادت القوة النامية
قوة واذا ادرك ما يكرهه كذلك بحيث يؤدي الى الغم ضعفت حتى

انها قد تتأدى الى الفناء وقد ثبت بهذه الجملة ان النفس كمال للموضوع
مقوم له ومكمل للنوع وصانعه فان الانواع انما تختلف بها فاذن ليست
النفس الا جوهرا ولكن لا يلزم من كونها جوهرا ان يصح مفارقتها
للمادة كما ان الصورة جوهر ولا تفارق المادة

الفصل الرابع

في بيان اختلاف افاعيل النفس واختلاف قواها المؤدية الى تلك
الافاعيل ترى النفس لها افاعيل مختلفة بالشدة والضعف كاليقين
والظن او في السرعة والبطء كاليقين والحدس او في العدم والملكة
كالشك والرأي والتحريك والتسكين او في النسبة الى امور متضادة
كادراك الابيض وادراك الاسود او في الجنس كالادراك والتحريك
وكادراك اللون وادراك الطعم فهو لا ما مبدؤ الشيء وعدمه
فهو واحد غير مختلف وكذا مبدؤ ما يختلف شدة وضعفا والا
لزم ان يكون هناك قوى غير متناهية على حسب مراتب الشدة والضعف
وانما تختلف افعال المبدء اما لاختلاف الاختيار او لاختلاف
الآلات في المواتاة او للاختلاف بحسب العوائق وكثرتها و
عدمها واما مبدء الاشياء الوجودية المختلفة في الجنس فهل يجوز ان
يكون واحدا ام لا بد من اختلافه فانه ينبغي ان يبحث هل قوة التحريك
والادراك واحدة وان اختلفت فهل قوة جميع الادراكات
واحدة لكنها تدرك العقليات بذاتها والحسيات فهل قوة الحسيات
بالآلات وتختلف الحسيات باختلاف الآلات وان تغايرت
قوتا العقليات والحسيات فهل قوة الحسيات الباطنة والظاهرة

واحدة وان اختلفت فهل قوة الاحساسات الباطنة واحدة ثم
هل قوة الاحساسات الظاهرة واحدة فانه يمكن ان يشك في
ذلك اذ لا امتناع ادراك قوة واحدة اشياء مختلفة الاجناس مشهور
في القوة العاقلة وفي قوة الخيال بل الحس الظاهر الواحد ربما احس باشياء
كذلك كما يحس العظم والشكل والعدد والحركة والسكون وان كان الاحساس
بالبعض بوساطة الاحساس بغيره ثم هل قوة الشهوة هي قوة الغضب
وهل الغاذية والنامية والمولدة متغايرة لهذا كلها وهل هي
متغايرة ام هي قوة واحدة تفعل في الشيء قبل استكماله بان تحرك
الغذاء الى اقطاره حتى يستكمل الشكل الذي ينبغي له ثم اذا تم الشكل
ولم يتم العظم حركت الغذاء الى ان يستكمل العظم الذي لا تقوى القوة
معه على ان يورد من الغذاء اكثر مما يتحلل مع احالة الغذاء بفصل شيء
يصلح للمولد فاذا اتغذت ما احتاجت اليه فصل منه فصل صالح لان
يولد منه شيء آخر ثم ان تلك القوة تضعف آخر الامر عن ان تورد
بدل ما يتحلل فيعرض الذبول فانه يمكن ان يشك في ذلك كله لان اختلاف
الافعال لا يدل على اختلاف مبدئها بل ربما يختلف باختلاف
الارادات وباختلاف المواد وقوله ولا ان القوة من حيث
هي قوة لا يمكن ان تكون مبدأ لفعل هي قوة على فعل آخر فان القوة
انما هي قوة من جهة ما هي مبدأ الفعل فلا يجوز ان تكون من حيث
انها مبدأ الفعل مبدأ الفعل آخر الا ان لا تكون بالقصد الاول كما ان
الابصار مثلا مبدأ لادراك اللون المطلق بمعنى الكيفية التي

كما هو م

فيأديه الى اعضاء الولد
صح

يمنع بها ما هي فيه اذا توسط من مضيء وقابل للضوء ولكمال التقابل
عن الاستضاءة ثم ان هذه الكيفية يعرض لها ان تكون بياضا
وسوادا او غيرهما وكذلك القوة الخيالية مبدأ لادراك الكيفية
المادية بعد تجردها نوعا من التجريد بالغ ثم يعرض لتلك الكيفية ان تكون
لونا وطعما وغيرهما والقوة العاقلة مبدأ لادراك صور الامور
من حيث هي مجردة عن المادة ثم يعرض لها ان تكون عددا او شكلا
وغيرهما والا ان تكون الاختلاف بالاختلاف في الالات
كما يحس من الحركات المختلفة من العضلات المختلفة ثم نقول ان
الفعل المنسوب الى النفس ثلثة اقسام الاول ما يشترك فيه
النبات كالاحساس والتخيلات والحركات الارادية والثالث
ما يختص بالانسان كتعقل المعقولات واستنباط الصنائع
والروية والقوة من الحسن والقبيح ولا بد من ان يغاير قوتا التمييز
الاولين والا لعدم القوة الحساسة الاحساس النبات لا يخ اما
ان يكون لعدم قبول المادة للاثر الذي يصدر من الحيوان او
لعدم القوة الحساسة والاول باطل اذ لا يمكن انكار تأثر النبات
عن الحر والبرد مثلا فتعين الثاني فثبت المطلوب وكذا الثالث
مغاير للاولين لما سمعت انه لا يفتقر الى مادة وآلة والاولان
لا يفعلان الا بالالات واما قوة الحس مغايرة لقوة الحركة
فان كثيرا من الاعضاء لا يتحرك ويحس وهي اجل للحركة من التي
يتحرك وكثيرا من الاعضاء لا يحس ويتحرك وهو اقبل لقوة ما فيه

والحيوان وهي التغذية والتنمية والتوليد والثاني
ما يشترك فيه الحيوان دون النبات
صح

فالتي تحس مباشرة وكذا الملمس ان يعلم احساسا فافهم وهي الاحساسات
فان اللمس ليست دون اللسان في وصول الاثر من الطعوم مع ادراكها
بها **الفصل الخامس** في تعديد القوى على سبيل التصنيف فان القوى
النفسانية تنقسم اولا ثلاثة اقسام الاول النفس النباتية وهي كمال اول
لجسم طبيعي آلي من جهة ما يتغذى وينمو ويولد والغذاء جسم من شانه
ان يستحيل الى طبيعة المتغذي اما اكثر مما تحلل منه او اقل او بقدره والثاني
الحيوانية وهي كمال اول لجسم طبيعي آلي من جهة ما يدرك الجزئيات
ويتحرك بالارادة والثالث الانسانية وهي كمال اول لجسم طبيعي
آلي من جهة ما يدرك الامور الكلية ويفعل الافعال بالاختيار الفكري
والاستنباط بالرأي هذا هو المشهور في هذه رسوم هذه النفوس
وهو مبني على تباينها مع انها ليست كذلك بل الصواب ان النباتية
جنس للحيوانية وهي للانسانية وانما التباين بين القوى فان القوة
التي يصدر عنها الاحساس والحركة الارادية في النفس الحيوانية التي هي
من انواع النباتية مباينة للتي يصدر عنها التغذية والتنمية والتوليد
وكذا القوة التي يصدر عنها ادراك الامور الكلية في النفس الانسانية
التي هي من انواع النفس الحيوانية مباينة لقوة الاحساس والحركة وقوة
التغذية والتنمية والتوليد ولا يمكن ان يقال ان المراد بالقوى المجموع في
هذه النفوس فانها لا توجد في حد ما الكمال بل هذه رسوم النفوس
بالنظر الى قواها المخصوصة ثم النفس النباتية لها ثلاث قوى غاذية وهي
التي تحيل جسما الى مشاكلة غيره الذي هو فيه وتلصقه به ونامية وهي التي

يزيد في جميع اقطار الجسم بوسط الغذاء الى ان يبلغ تمام نشوه
ومولدة وهي التي تفصل جسما مستعدا لان يشبهه بالقوة باستعداد
جسم آخر وللنفس الحيوانية قوتان محركة ومدركة والمحركة نوعان فاعلة
للحركة وباعثة عليها فالفاعلة هي التي تنبعث في الاعصاب
والعضلات من شانها ان تشنج العضلات فتجذب الاوتار
والرباطات الى جهة مبدئها او ترخيها وتمددها طولا فتصير الى خلاف
جهة مبدئها والباعثة هي القوة الشوقية وهي التي تبعث الفاعلة
على التحريك اذا ارتسم في الخيال صورة مطلوبة او مهروب عنها ولها
شعبتان شهوانية وهي اذا كانت تلك الصورة المرتسمة مطلوبة و
غضبية وهي اذا كانت الصورة مهروبا عنها والمدركة اما مدركة
من خارج او من داخل فمن الاولى البصر وهي قوة مرتبة في العصبة
المجوفة تدرك الصور التي تنطبع في الرطوبة الجليدية من الاجسام
ذوات الالوان ومنها السمع وهي قوة مرتبة في العصب الذي
في سطح الصماخ تدرك الصور التي تؤديها الهواء المنضغط
بين القارع والمقروع مقاوم له تموجا الى الهواء الراكد في
الصماخ بموج موقعا دي الى العصبة التي هي محل تلك القوة ومنها
الشم وهي قوة مرتبة في زائدتي مقدم الدماغ الشبيهتين بحلمتي الثدي
تدرك ما يؤدي اليها الهواء من الرائحة التي في البخار المخالط الذي
الرائحة ومن الرائحة التي تنطبع فيه من ذي الرائحة ومنها الذوق وهو
قوة مرتبة في العصب المفروش على اللسان تدرك الطعوم المتحللة من اجزاء

وفي الطعم ومخالطتها للرطوبة اللعابية ومنها اللمس وهي قوة مرتبة
في جميع اعصاب البدن ولحمه مدركة لما ماس البدن وتؤثر
فيه مما حال المزاج او هيئة التركيب واختلف في هذه القوة فمنهم
من قال انها جنس تحتها اربعة انواع الحاكمة في التضاد من الحار
والبارد والحاكمة من الرطب واليابس والحاكمة من الصلب
واللين والحاكمة من الخشن والاملس واما المدرك الباطني فهو اما
مدرك للصور او مدرك للمعاني والمراد بالصورة ما يدرك
بالحس الظاهر اولا ثم يتأدى منه الى الحس الباطن كصورة الذئب
مثلا يدركها الشاة بحسها الظاهر ويتأدى منه الى حسها الباطن
والمراد بالمعنى ما ليس يدرك بالحس الظاهر البتة كالمعنى الذي في الذئب
يوجب خوف الشاة عنه وايضا اما مع الادراك يفعل في المدرك
بالتركيب والتفصيل ولا والثاني انما يدرك بالادراك الاول او
لا بالادراك الثاني والادراك الاول ان يكون القوة بذاتها
تدرك من غير ان يتأدى اليها من قوة اخرى ثم من هذه القوى
الظاهرة بنطاسيا وهي الحس المشترك وهي قوة مرتبة في مقدم التجويف
الاول يحفظها او بحثه بطاسيا بعيد غيبتها عنها والفرق بين القبول
والحفظ ظاهر وبما من القوتين حال القطر النازل الذي يحصل خطا
والذي يرى من سرعة الجولان دائرة فانه لا يمكن ان يكون ذلك
بحسب الحس الظاهر لان الحس الظاهر انما يرى القطرة حيث هي والحس
المشترك يحسها حيث كان وحيث صار كانه كان فيها فا

من الدماغ تتادى اليها جميع الصور المدركة بالحواس الظاهرة
ومنها الخيال اي المصورة وهي قوة مرتبة في آخر
التجويف الاول من الدماغ ويحفظ
ما يحفظه الحس المشترك من الصور
بعد غيبوبة المادة عن الحس
وادراك الحواس
الظاهرة

قبل ان تزول عنه صورته حيث كان يطبع فيه صورته حيث صار اليه
فيرى كانه امتداد او دائرة والخيال مدرك للامرين وان بطل الشيء
او جاء طولا ومنها ما يسمى بالقياس الى النفس الحيوانية متخيلة
والى الانسانية مفكرة وهي قوة مرتبة في مقدم التجويف الاوسط
للدماغ الشبيه بالدودة من شانها ان تركب وتفصل من الصور
الخيالية ومنها الوهم وهي قوة مرتبة في مؤخر التجويف مدرك
للمعاني الغير المحسوسة التي في الصور المحسوسة وتصرف فيها كالمعنى
الذي يدركه الشاة من الذئب وشانه ان يتصرف ايضا في الصور الخيالية
بالتفصيل والتركيب كما يأتي ان شاء الله تعالى ومنها الحافظة
وهي للوهم كالخيال للبنطاسيا واما النفس الانسانية فلها قوتان
عاقلة وعاملة وكل منهما يسمى عقلا باشتراك الاسم او تجوزا فالقوة العاملة
هي التي يكون منها تحريك بدن الانسان الى افاعيل خاصة على مقتضى
آراء تخصها وهي قد يعتبر بالقياس الى القوة الشوقية فيحصل منها
هيئات يحصل للانسان تهيأ بسرعة الفعل والانفعال كالخجل والحياء
والضحك والبكاء وقد يعتبر بالقياس الى القوة المتخيلة والمتوهمة
وبهذا الاعتبار تشتغل باستنباط الامور والتدابير في الامور الصناعية
وقد يعتبر بالقياس الى نفسها وبهذا الاعتبار يحصل بينها وبين العقل
النظري آراء تتعلق بالاعمال ككون الكذب قبيحا والصدق حسنا
ونحو ذلك من مقدمات ليست باوليات عقلية محضة وهذه القوة العاملة ينبغي
ان تكون غالبة متسلطة على القوى البدنية لا منفعلة عنها والا حدثت

فيها الاخلاق الرذيلة ثم انها ان كانت غالبة والقوى البدنية
مغلوبة حدثت فيها هيئة فعلية وفي تلك هيئة انفعالية وان كانت
مغلوبة انعكس الامر فعلى كل تقدير اما ان يحصل خلقان احدهما في هذه
القوة والاخر في القوى البدنية ان قلنا لكل هيئة خلق والا كان
الخلق بالنسبة اليهما جميعا لكن انما ينسب الى هذه القوة العاملة لان
النفس الانسانية جوهر وحداني له قياس الى ما فوقه ويتم علاقتها
معها بالقوة النظرية وهي من هذه الجهة دائما مستفيدة ابدا وتولد لها
العلوم وقياس الى ما تحتها من البدن وقواها ويتم علاقتها معها
بالقوة العملية وهي من هذه الجهة فاعلة ابدا غير قابلة وتتولد لها الاخلاق
فانما اعتبرت الاخلاق بالنظر الى توجه النفس نحو ما تحتها فلذا اختصت
بالقوة التي لها من هذه الجهة واما القوة النظرية فهي التي من شانها
ان تنطبع بالصور المجردة عن المادة سواء كانت مجردة بذواتها
او مجردة بتجريدها اياها ثم لما كان القبول على حدة مراتب كان
قبول هذه القوة للصور العلمية على مراتب الاولى حين ما هو الخالي
الذي لم ينطبع بتلك القوة بعد بشيء من الصور ويسمى ح عقلا هيولانيا
لانها تشبه حالها بالهيولى المجردة عن جميع الصور والثانية بعد ان
انطبعت بصورة ما من المعقولات الاولى التي لا يحصل العلم بها
بالاكتساب التي تتوصل بها الى المعقولات الثانية بتحصيلها مقدمات
كالاعتقاد بان الكل اعظم من الجزء ويسمى ح عقلا بالملكة ويجوز ان
يسمى عقلا بالفعل لانها قد انطبعت بالفعل بما كانت تعقل الا

الانطباع به والثالثة بعد ان اكتسبت من المعقولات الاولى المعقولات
الثانية ولكن لا تكون حاضرة عنده بالفعل بل مخزونة يمكنها الرجوع اليها
متى شاءت ويسمى ح عقلا بالفعل ويجوز ان يسمى عقلا بالقوة بالنظر
الى ما بعدها والرابعة اذا كانت مطالعة للصور التي اكتسبتها ويسمى
ح عقلا مستفادا لانه سيجيء ان شاء الله تعالى ان النفس انما يحصل لها العلم
بان يتصل بالذي هو عقل بالفعل فانما مستفيدة منه الصور فهذه جملة
وهي النفس بحسب الان مراتبها فنقول ان العقل المستفاد هو الغاية
القصوى وهو مخدوم للعقل بالفعل وهو للعقل بالملكة وهو للهيولاني
فانه يخدمه بالاستعداد ثم العقل العملي يخدم هذه كلها لان الغاية
من العلاقة البدنية انما هي تكميل العقل النظري والعملي انما هو مدبر
لهذه العلاقة ثم الوهم يخدم العقل العملي والوهم يخدمه الحافظة
وجميع القوى الحيوانية والمتخيلة يخدمها القوة النزوعية بالائتمار والانبعاث
الى التحريك والخيال لعرض الصور عليهما والخيال يخدمه بنطاسيا
والنزوعية يخدمها الشهوة والغضب ويخدمهما القوة المحركة في العضل ههنا تفرغ
فهذه هي القوى الحيوانية ويخدمها النباتية ومقدمها المولدة و
يخدمها النامية ويخدمها الغاذية ويخدمها الهاضمة والدافعة
والجاذبة والماسكة ويخدم الهاضمة الجاذبة من جهة والماسكة من جهة
والماسكة من والدافعة يخدم الجميع ويخدم جميع ذلك الكيفيات
الاربع والبرودة تخدم الحرارة اما باعدادها مادة للحرارة او بحفظها
لما هيأته الحرارة ويخدمهما اليبوسة والرطوبة

الثالثة في تحقيق القوى المنسوبة الى النفس بجميع اصنافها وشأن الآلات التي لها سوى الادراك البصري وفيها خمسة فصول الفصل الاول في
تحقيق القوى النباتية واحوالها اعلم ان الغذاء لما كانت بعيد الجسم
عن المغتذي لم يكن يستحيل الى شبهه دفعة بل لابد من ان يستحيل اولا الى نوع ما
من الاستحالة التي تستعد بها لان تتشبه بالمغتذي وذلك بان يعمل فيه
من جذب الغاذية الهاضمة فتهيئه حتى يستعد للنفوذ في الاعضاء ثم
تحله الغاذية الى الاخلاط التي بها قوام البدن ثم لكل عضو غاذية
تحيل ما يصل اليه بالقوة الجاذبة الى شبهه وتلصقه به ثم لما كانت الغاذية
هي التي تورد بدل ما يتحلل بقدر حاجة البدن فان احتاج الى البدل بقدر ما
يتحلل اوردت ذلك بحسبه وان احتاج الى ان يزيد منه للزيادة اوردت
ازيد من ذلك كانت بحيث اذا انعدمت انعدم النبات والحيوان
بخلاف سائر القوى النباتية واما النامية فهي ايضا وان كانت
نوع الغذاء الا انها نوع على خلاف مقتضى الغاذية وهي مخدومة
للغاذية وذلك لانه لو كان الامر الى الغاذية لكانت تورد الغذاء
مثل ما يتحلل او ازيد على نسق واحد وليس فعلها الا ايراد الغذاء الى
الاعضاء في جميع الجهات من غير ان يخص جهة بزيادة الغذاء على
جهة لكن النامية تفعل ذلك فانها تزيد في الطول اكثر مما تزيد في
العرض والعمق فاذا ورد الغذاء على العضو لم يبقه بحاله حتى يحصل كما ورد
بل اخذ من سائر الجهات الى الطول وان لم يكن ان ينمو استحال
ذلك الغذاء الى شبه العضو من غير زيادة او زيادة في العرض والعمق

والطول مع

على السواء بل الزيادة في الطول يكون اقل من الزيادة في العرض
والعمق كما لانها صعب عليها الى ان تفرق من الاعضاء الصلبة
من العظام والاعصاب وتنفذ الغذاء فيها ولذلك نرى ا
الحال في السمن كذلك في اللحم فلو كان الامر موكولا الى الغاذية لم
يحصل الا السمن وايضا كثير من الاعضاء صغيرة في ابتداء الكون
يجب ان تكون في نهاية النشو وكثير منها كبيرة يجب ان تصغر
والغاذية لا تفي بذلك واما المولدة فلها فعلان الاول
تولد البزر والثاني افادة القوى والمقادير والاعداد والاشكال
وما يتصل بها وتخدمها الغاذية بالاعداد او بالغذاء والنامية بعد
فاذا تم تكون الشيء تم فعل هذه القوة وبقي التدبير موكولا الى الغاذية
والنامية حتى اذا كاد فعل النامية يتم احدثت المولدة في تولد
البزر واذا كمل النشو يكمل فعل النامية فالقوة الغاذية غايتها
بقاء الشخص والنامية غايتها كمال الشخص في نشوه والمولدة
غايتها بقاء النوع ومن الاغلاط قول من قال ان الغاذية والنامية
هي النار لان النار تغتذي وتنمو اما اولا فالغاذية ليست هي
التي تغتذي بل انما هي تغذو البدن واما ثانيا فالنار ليست
تغتذي وانما تتولد منها شيء بعد شيء ويطفأ السابق واما ثالثا
فلو كانت النار هي المنمية لكان البدن لا يقف ابدا في نموه فان
النار مهما وجدت مادة لم تقف والعجب من هذا انه قال ان
الاشجار انما تعرق من اسفل وتفرع من فوق لان الارضية

تميل الى الاسفل فيحيل منها العروق والتي تميل الى فوق فيحيل
منها الفروع مقبول ولا كثير من الاعصاب يمكن ان يحيل من العروق
وثانيا انه لم لا ينفصل الارضية من النارية حين تنزل الى اسفل فان قال
ذلك بسبب العشق فلم لا يقال ان النبات يعشق والعشق بسبب الغرض ثم
ان الآلة للقوى النباتية الحرارة الغريزية فانها معدة للنمو والحركة
ثم البرد الذي يسكن المادة بعد تمام ما تقتضيه من الكمال والتمام
الرطوبة المعدة لسهولة التشكيل والمدد والتغذي ثم اليبوسة التي تحفظ
الشكل واعلم ان القوة النباتية بما هي قوة نباتية لا يمكن ان تختلف
افعالها فانها تولد تارة جسما حيوانيا واخرى نباتيا والطره كلها
واخرى حجريا بل هي بما هي انما تولد جسما ناميا ثم ان لها فصولا
تختلف افعالها باختلاف تلك الفصول ولا حاجة للحيوان و
لا شيء من النباتات الى ان يكون لها مع النفس النباتية نفس اخرى
حيوانية او نخلية او حجرية ونحو ذلك بل انما لها كلها النفس
النباتية لكن متحصلة في كل نوع بفصل خاص لكن لما كان يصدر عن
النفس التي في الحيوان هذه الافعال التي تستند الى النفس النباتية
من الحس والحركة احتاجت الى انضمام فصل آخر اليها هي القوة الحيوانية
التي بعدها البدن انضمام الفصل الى الماهيات البسيطة دون التركيب

الفصل الثاني في بيان كيفية الادراك وخصوص الاحساس من جملته

وبيان بعض اقوال الناس في ذلك وابانة بطلانها الظاهر ان الادراك
انما هو اخذ صورة المدرك فان كان المدرك مادة ما لزم الكثير

وصورته عن المادة نوعا من التجريد وللتجريد مراتب فان الصورة
الانسانية مثلا طبيعة واحدة يشترك فيها افرادها فقد عرض لها
ان تكثرت فوجدت في هذا الشخص وذلك الشخص وليس التكثر مما ثبت
لها بذاتها والا لما يصح ان تحمل على شخص واحد ولا وجودها في هذا الشخص
مثلا مما لها بذاتها والا لما يصح ان توجد في شخص آخر فهذا التكثر و
الانقسام قد عرض لها من جهة المادة ثم يعرض لها من جهة المادة
عوارض اخرى من الكم والكيف والشكل والاين والوضع وهذه كلها
عوارض غريبة والا لكان هذا الكم مثلا ذاتيا لها لزم ان يكون لجميع
افرادها هذا الكم وكذا في غيرها من العوارض فاذا ادرك الحس الظاهر
الصورة الانسانية اخذها لا مع المادة ولكن مع هذه العوارض
ومع نسبتها الى المادة فهذه مرتبة من مراتب النزع والتجريد
واذا ادركها الخيال جردها عن النسبة الى المادة ولا يدركها ان
غاب او بطلت ولكن لم يجردها عن اللواحق المادية فان الصور
الخيالية على حسب الصور الخارجية كما وكيفا ووضعا الى غير ذلك
من العوارض والوهم ينال المعاني التي لا تفتقر الى المادة بذواتها
ولكن قد يعرض لها معان يشاملها كالخير والشر والموافقة والمخالفة
مما ليست كالشكل والوضع ونحوهما مما لا يعرض لها الا بالمادة
ولكن مع ذلك لا تخلو مدركاته عن بعض اللواحق المادية فانما
يدرك المعاني الجزئية الموجودة في جزئي جزئي المتعلقة بصور جزئية
المخصوصة بمواد مخصوصة واما القوة العقلية المحضة فانما تدرك

صورا مجردة عن المادة من كل وجه اما ان تكون كذلك في الخارج او
بان تجردها وهو مقرون بالمادة في الخارج تجريدا كما على الحس الا المعنى
العام المشترك من الافراد ونشأ ان يكون الاحساس لا يحصل الا
بمقارنة الصورة المادة الحاس بحيث يصير الحاس مثل المحسوس فتلك
فيتعلق الاحساس ولا بهذه الصورة التي في الحاس وتوسطها يحس
بالصورة التي في الخارج بل لا معنى للاحساس بتلك الا تشبهها في
الحاس ولذلك لا يحصل اليقين بوجود هذه الكيفيات للاجسام
الا من حيث ان تأثير بعضها في الحاسة دون بعض يدل على لون بعض
منها وكيف بعض آخر ولذا نفى ديمقراطيس وجماعة هذه الكيفيات
كلها وجعلوا الاشكال التي في الاجرام التي لا تتجزى باختلاف ترتيبها
ووضعها سببا لاختلاف المحسوس منها قالوا ولذا نرى ان الانسان
الواحد يرى شيئا واحدا على الوان مختلفة بحسب اوضاعه كطوق
الحمامة يراه تارة احمر ولغيري اصفر ولغيري اشقر ولذلك العلة يكون
الشيء الواحد حلوا عند احد مرا عند آخر وذهب آخرون ممن لا يرى
الاشكال الى انه لا حقيقة لهذه الكيفيات وانما هي انفعالات
للحواس عن الاجسام وانك قد عرفت فيما مضى فساد المذهبين
ومما يدل على مغايرة هذه الكيفيات للاشكال مخالفتها لها
في الادراك فانا اذا لمسنا الجسم احسسنا بالشكل دون اللون
بل ربما نحس الشكل بالبصر ولا نرى اللون وكثيرا ما نحس بالحرارة ونحس
بالشكل وعدم المدرك الا ان تقولوا ان الشكل ليس هو المدرك بالحواس

بل يؤثر آثارا مختلفة باختلاف الحواس فيؤثر في هذه الحس اثرا وفي الحس الآخر
اثرا آخر وهكذا فنقول ح ان الحاس انما هو جسم ولا تتأثر الجسم عندهم
الا بالشكل فيكون هذا الشيء يؤثر في حس شكلا وفي حس آخر شكلا
آخر وهكذا او عندهم انه ما من شكل الا ويلمس فيلزم ان يكون المرئي
بحيث يلمس وايضا بين الالوان تضاد وكذا بين الطعوم وغيرها
ولا تضاد بين الاشكال وايضا هم لا يجعلون كل احساس باللمس
فانهم يقولون بان الابصار بخروج شيء من البصر وامتداده الى المرئي
ومماسته له فينبغي ان لا يختلف المحسوس بل يكون في الكل هو الشكل فقط
لو كان المحسوس هو الشكل لما كان الاحساس موقوفا على الالوان
على والطعوم او الروائح وكان يكفي الشكل مجردا عنها وليس كذلك
ومن الاوائل من قال ان الاحساس يكون بان تقع بحو النفس من غير
توسط آلة وغيرها من نحو الهواء والرطوبة اللعابية ولو صح ما ذكروه
لكانت الآلات معطلة في الحكمة وايضا النفس عندهم غير جسم ولا ذات
وضع فلا يمكن ان يختلف اليها اوضاع الاشياء وذوات الاوضاع
ولا يكون منها اقرب ولا عنها ابعد ولا بينها وبينها حجب لا تحجب
شيئا عنها ولا يؤثر في الاحساس ضوء وعدم ضوء فكان يجب اما
ان يكون الاحساس على ما لجميع الاشياء وجميع الاوقات او لا يقع
في شيء من الاوقات وايضا لو كان الامر كما قالوا لما كان نقص
بشيء من الاحساسات ما يعرض الآلات من الآفات وايضا بان
وسيبين ان المحسوس ليس مجردا عن المادة ولواحقها ومثل ذلك

لا يمكن ان يدرك البري عن المادة من كل وجه ومن الناس من توهم
ان الشاف المتوسط بين الرائي والمرئي كلما كان ارق كان الاحساس
اتم اذ ان كان منتفيا وكان خلا صرف كان اتم وهو باطل
فانه لا يلزم من ان يوجب الرقة زيادة في الاحساس ان يوجب
العدم ذلك فان الرقة لست طرقا الى عدم الجسم والخلا انما يتوهم
الجسم عدم الجسم ولو قالوا ان الخلا امر موجود فيقول لا يكون حينئذ
الشاف امر موصل بين الرائي والمرئي فكيف يكون مهما حصل الاتصال
ومن الناس من قال ان المدرك هو النفس او الحس المشترك والالات ادراك
هي الروح وانه وحده يجوز ان يمتد الى ملاقاة المحسوسات او مواراتها
او الكون منها او وضع فيتسبب لذلك للادراك وهو باطل فان الروح
لا يكون مضبوطا بجوهر الا في هذه الوقايات واذا خرج وانحفت
به الاشيا امتزج فسد ولو كان يجوز عليه ان يخرج ويدخل باختيارنا
لكان يجوز علينا ان نحيى ونموت باختيارنا اصلا ولو كان كذلك
لما احتيج الى الالات البدنية فالتحقيق ان الاحساس يحتاج الى الالات
الجسمانية وفي بعض الحواس الى واسطة وانه انما يكون بانفعال
من الحاس من المحسوس وهذا الانفعال ليس على سبيل الحركة بل انما هو
استكمال المقبول صورة مثل صورة المحسوس فيكون المحسوس بالحقيقة
هو الصورة التي في الخارج محسوس بعينه غير حقيقي واما ادراك عدم المحسوس
فلعدم الصورة بالفعل في الحاس واما ادراك اللاادراك فليس من شان
الحواس انما هو للعقل او الوهم **الفصل الثالث** في حس اللمس ونحوه

انه يلزم ما يلزم م

في الحس انما الصورة التي م

ومحسوساته ان اللمس هو اول الحواس به يصير الحيوان حيوانا ولا يجوز ان
يخلو عنه حيوان وان جاز خلوه عن سائر القوى الحواسية كما ان الجسم
الارضي لا يخلو عن العادية وان جاز خلوه عن سائرها القوى الاخرية و
ذلك لان الحس طليعة النفس والمزاج انما هو كيفية ملموسة يعد يفسد بما قبلها
فكل حيوان من الحكمة ان يحس مدرك الكيفيات الملموسة حتى يحس بما
يضاد مزاجه وذلك هو الحس اللمس وانما يلي الذوق لانه لا يميز الا بين
المطعومات وقد يعين عنه اخرها من الحواس واما الحركة فلبعض الحيوان
بل او منها ما ليس له منها شي وقد يتوهم انه يجوز ان لا يكون للحيوان حركة
اصلا تمسكا بالاصداف والاسفنجات وذلك سهو فان الحركة
ربما يكون بانتقال الكل من مكان الى مكان كذلك يكون بحركة الاجزاء انقباضا
وانبساطا وهذه الاشيا وان فقدت الحركة الاولى فالقبضية
وكيف يكون لشي لمس لا يكون له حركة بوجه كيف يعلم ان الحيوان
حيوان وهو لا يهرب عن شي ولا يطلب شيئا واما الكيفيات
الملموسة فالمشهور منها الحرارة والبرودة والرطوبة واليبوسة
والخشونة والملاسة والثقل والخفة واما غيرها من نحو الصلابة واللين
واللزوجة والهشاشة فانما يحس بها مع هذه ثم انه قد يتوهم ان المحسوس
بالذات انما هو الحرارة والبرودة لان الاحساس بها لا يتوقف
على انفعال الحاس بهما واما الرطب فانما يحس لان الحاس ينفعل
بانعصاره منه والخشن لانه يعصر من اجزائه النابتة دون الغائرة
والاملس لانه يحدث في الحاس ملاسة واستواء سطح والثقيل لانه يحرك

اهم

الى المكان م

بنفوذه فيه واليابس لانه ينفعل م

الحاس الى سفل والخفيف لا يحرك الى علو وهذا باطل اذ ليس المحسوس بالذات
مشروطا بان لا يحصل للحاس انفعال بل لا بد في كل احساس من الانفعال
كما و قد والحرارة وكذلك انما تحس بهما الانفعال وليس الانفعال عن البرودة
سائر الكيفيات تابعا للانفعال منهما فلا وجه لان يكون الاحساس
بهما بالذات وبغيرهما بالعرض ثم ان الحق المعدم انحصار الملموسات
فيما ذكر بل تفرق الاتصال من الملموسات ليس شيئا من المعدودات
بل توهم ان كل ملموس انما يلمس بتوسط تفرق الاتصال ولكن هذا
الوهم فاسد فان تفرق الاتصال لا يمكن ان يكون مشتبها في
جميع الجسم والحار والبارد يحس بهما على الاستواء والتشابه ولكن
نقول كما ان عموم بدن الحيوان الحي المزاج كذلك بالتركيب والالتيام
من العناصر فكما يحس ان يكون ذا حس بحسب عن مفسدات المزاج
كذلك يجب ان يكون حس يجتنب به عن مفسدات التركيب فلذلك
جعل اللمس يحس بالامرين واعلم ان الحال المضادة لحال البدن من المزاج
او التركيب انما تحس بها حين الورود وحلها واما اذا استقرت وبطل
الحالة الاصلية وصارت هي بمنزلة الاصلية فلا تحس بها اذ لا يكون
عنها انفعال ولذا لا تحس بحرارة الدق وان كانت اقوى من
حرارة الغب ويسمى القسم الاول اعني التي لم تتمكن بعد الاصلية بسوء المزاج
المختلف والثاني سوء المزاج المختلف وايضا من المحسوسات باللمس اللذة
والالم فانهما مدركان تألم من غير توسط كيفية اخرى وهذا من خواصه
واما الحواس الاخر فالبصر والاذن لا يلتذان ولا يتألمان اصلا الا بحصول

كيفية اخرى وهذا من خواصه واما الحواس الاخر فالبصر والاذن لا يلتذان
ولا يتألمان اصلا الا بكيفية ملموسة بهما او زوالها عنهما وان حصل الا لذة والم
بعد ذلك فانما ذلك للنفس بوسطهما واما الذوق والشم فانما
يلتذان ويتألمان بوسط الاحساس بكيفية اخرى ولا كذلك الالذاذ
الحاصل بالجماع ومن خواص اللمس ايضا ان الالة التي بها يقع الاحساس
اللمسي اعني العصب واللحم يحس بلا افتقار الى واسطة تؤدي اليها الكيفية
المحسوسة بل اذا لاقى العضو ما هو كيفية ملموسة استحال الى مثل الكيفية
فاحس بها من غير توسط ولا يتوهم ان الحاس انما هو العصب وانما
هو اللحم والعصب مؤدي اليه بل الجميع حساس والالم يحس بالشيء حاصلا
منتشرا على التشابه في العضو كان انتشاره بانتشار اسفرق
ليفها العصب كما قد انه بعد يحس كذلك يؤدي الى اللحم كيفية ما يعقبه
واما اذا لاقى اللحم ذا الكيفية بعد ما حاصله لا الى الواسطة تؤدي
بلا اق الرطوبة والبرودة فانها لا يحس الا اذا ادت اليها العصبة
لا يصلح الا للتادية وليس لها قبول الاحساس ولان العصب توسط
في الاحساس اللحمي ما ينتشر في جوهر العصب من الليف العصبي
يؤدي عنه الى اصل واحد يتادى عنه الى الدماغ ومن الدماغ
الى سائر الاعضاء وكذلك الكبد وان كان يحتمل عنه ان يكون
منتشر الليف ويشتد لحمه ويقوى قواه ومن خواص اللمس
انه كان جميع الجلد الذي يلطف البدن حس اللمس لا يختص في ذلك
بعض منه دون بعض بخلاف سائر الحواس وذلك لانه كان

الجوهر هذه العصبة

اللمس للاعضاء التي من الواردات العظيمة الافساد لزم ان يكون ساريا
في جميع الاعضاء وايضا فان اللمس لا يحس الا بالمماسة فان كان في بعض الاعضاء
لم يحس الا بما دخله دون ما ورد على غيره فلا يحصل له الاحساس عنه واما سائر
الحواس فيحس بلا مماسة فيكفى بها الاضافة كما كشف عنه بهما وان كانت
في بعض الاعضاء هذا **واعلم انه يشبه** ان يكون قوة اللمس قوى كثيرة
احدها تدرك المضادة بين الحرارة والبرودة والاخرى تدرك المضادة بين
الثقل والخفة وكذا لانها افعال وليس يجب ان يكون لكل جنس منها
قوة ولكن لما اشتركت اله الكل وامتزجت الالتها امتزاجا شديدا لاجل
في الحس توهم الكل قوة واحدة ولو كان الذوق شائعا شياع اللمس لما
علم انهما اثنان ثم اعلم ان كل ما يؤدي الكيفية المحسوسة الى القوة الحاسة
ان يكون خاليا عن التي يؤديها حتى يؤدي شيئا صحيحا ولذلك
يجب ان يكون العضو اللامس ايضا خاليا عن الحرارة والبرودة وكذا
عن غيرهما من الملموسات وخلوه عنهما اما بان لا يكون له شيء منهما
اصلا وهذا في العضو محال واما بان يكون حد الاعتدال والتوسط
بينهما بحيث لا يكون حارا محضا ولا باردا محضا ولذلك كلما كان اقرب لما كان ص
الى الاعتدال كان اشد لمسا كالانسان بالنسبة الى الحيوانات
وكذا بعض اعضائه بالنسبة الى سائر الاعضاء فقد علم ان اللمس
انما يكون حيث يكون التركيب معتدلا او قريبا من الاعتدال
فالمركبات القريبة من البسائط لا لمس فيها ولذلك لا نماء لها
لبعضها النمو **الفصل الرابع** في بيان حاستي الذوق والشم

اما الذوق فانه تالي اللمس في المعنى انفع فان نفعه ايضا مما يقوم البدن
من جهة تمييز الغذاء الموافق له ويجانسه اللمس من جهة ان المذوق لا يدرك
الا باللمس لكن لا يكفي في الادراك بل لا بد من توسط الرطوبة اللعابية مجرد اللمس ص
الخالية من الطعوم فان لم تخل هذه الرطوبة من طعم ادت الطعم ممزوجا
بطعمها كما للممرور ثم انه قد يسال عن ان توسط هذه الرطوبة بان
يخالطها اجزاء ذي الطعم فتنتقل غوصها في جرم اللسان حتى تنشر
استحالتها الى الطعم او بان يستحيل الى الطعم فيغوص في اللسان محوة
بتلك الكيفية وليشبه ان يكون الامران معا على كل تقدير ليس توسط الطعم الرطوبة
كتوسط المشف من الجسم والمرئي بل يصل المجانس بنفس في الكيفية يعين به
توسط منها ولكن ذو الكيفية على الاول يكون هو المذوق الاصلي على
انه في كون الرطوبة اللعابية هو بحيث ان يمكن ان يصل الطعم الى اللسان
او بعض اجزاء ذي الطعم اليه من غير توسط لاحس بذلك من غير حاجة
الى الواسطة بخلاف الابصار الذي اذا ماس المرئي البصر لم يدركه فان
قيل ان كان الغوص موجبا للاحساس بالطعم لم يكن العفوصة تحس
لانها تورث السد قلنا انما تسد اولا بواسطة هذه الرطوبة ثم
تفعل فعلها من التكثيف واما الطعوم التي تدرك فهي الحلاوة والمرارة
والحموضة والعفوصة والقبض والحرافة والدسومة والبشاعة واما
التفاهة فيشبه ان يكون عدم الطعم كما في الماء وساير البيض و
الطعوم انما كثرت باعتبار المتوسطات والتراكيب معها كيفيات
لمسية فامتزجا طعم ممزوج في الحس فصار طعما كالحرافة مثلا طعم مع تحريق

واسخان والحموضة لعصرهما يعرض اسخان هكذا السواقي على شرح
في الطب واما الشم فان الانسان وان كان ابلغ حالا في الشم
من سائر الحيوانات فانه يقصر في حسه ما الاشياء واثارة الروائح
الكامنة بالدلك وشبهه لانه لا يقبل الروائح قبولا هو ما ثبت
في حاله منها شيئا ثابتا كما يحصل من سائر الاحساسات بل يكون قبولا
ضعيفا شبيها بابصار الحيوانات الصلبة العين فانها لا تبصر الا كالمخيل
ولذلك لم يكن لها عنده اسماء الا باعتبار الملائمة والمنافرة
كالرائحة الطيبة والمنتنة او باعتبار مقارنة كطعم كالرائحة الحلوة والحامضة
وكثير من الحيوانات الصلبة الاعين يدرك الروائح ادراكا قويا جدا
من غير استعمال الى التشمم وتنشق ولكن لا يحتاج هي وكثيرة
من الحيوانات في الابصار تحرك الجفون والمقل ولا بد في الشم القاني الى مه
واسطة خالية من الرائحة ولكن اختلفوا في كيفية توسط هذا المتوسط
فقال قوم ان بعضا من جرم ذي الرائحة يتحلل ممتزجا مخالطا بهذا
المتوسط وقيل بل يتحلل هذا المتوسط الى كيفية ذي الرائحة من غير
تحلل من جرمه واختلاط منه به وقيل بل ذو الرائحة يفعل في
الحس دون المتوسط يوجد والمتوسط موجب لفعله من غير
ان يستحيل الى كيفيته ولا تخالطه اجزاؤه واحتج الاولون بانه لو لم يكن
كذلك لما كانت الحرارة والتسخين مما يزيد في تهيج الروائح ولا البرد
يخفيها ولما كانت العادة بكثرة الشم تذبل احتج من نفى التحلل
بانه لو كان كذلك لكان المسك الذي يملأ المحافل رائحته

ينقص حجمها ووزنها وذلك حتى يعني اللمس كذلك ويبيح ان
خصوصا انه لا يمكن ان يقال ان الذي يتحلل من ذي الرائحة وينتشر في
مائة فرسخ فصاعدا ولا ان ذا الرائحة يحيل هواء مائة فرسخ الى كيفية
والتي رأوها حاصلة في كل شيء وهي لا تحيل مثل ذلك الا ان يكون في
غاية العظم مع انه قد سافرت الرخم الى بلاد السودان من كرسه
حف حدثت عندها ومن المعلوم ان منها ومن مكان الرخم مسافة
نحو مائة فرسخ ونحن نقول اما الثاني فمن غير احالة ولا محالة
بعيد فانه لا يكون الا نسبة مخصوصة بين المؤدي عنه والمؤدى
اليه ونحن لو وضعنا المسك او الكافور قد نقل الى موضع لا يمكن
ان يتأدى منه الى الشم شيء بل قد بطل فيه نحن مع ذلك نحس الرائحة
في ذلك المكان الذي كان فيه اولا ولا سبب لذلك الا الاحالة
او التحلل فنحن نقول ان الاحساس بالمشمومات يكون بالتحلل
وبالاحالة معا فيكون توسط الهواء هنا كتوسط الرطوبة اللعابية
من اللسان وذي الطعم ومما يدل على ان الاستحالة الحاصلة لا بد منها
ان عددا من الكافور بحيث اذا تحرك كالحجم انتشرت رائحته في حدود
بقاع واذا لم يحرك بقي على حاله وقيل الى بعيد بعيد فتنتشر الرائحة
في اضعاف مسافة تلك البقاع واما حديث الرخم فلم لا يجوز ان
يكون تأدي مثل الصوت بمثل الجيفة او الاهوية المسخنة من مكان بعيد
جدا الى الرخم التي هي اقوى حسا من الناس لا سيما ومكانها رفيع جدا و
ايضا فلم لا يجوز ان يكون الرخم من الابصار جدا ويكون مسافتها الى

تلك الحفيف لانها اذا اصر بها حصل تحت في الجو ضعف على قلل الجبال
الشامخة او ازيد فانها تعلو كذلك وان استنكر والتادي اشباحا من
هذه المسافة فلم لا تستنكر وان تادي روائحها منها مع انه اضعف
من ذلك **الفصل الخامس** في حس السمع ويحسن من الصوت والصدا

السمع صح

لما كان الكلام فيه بعض الكلام في الصوت فلنتكلم فيه فنقول انه من البين المعلوم
انه ليس الصوت في ثبات وجوده كالسواد والبياض والشكل ونحوها وليس يصح
ان نعرض ممتد الوجود كغيره بل لا بد من ان يكون حادثا ولا يحدث
الا عن قرع او قلع ولكن لا مطلقا فانك اذا قرعت امرا لينا جدا
او قلعته لم يحدث منه صوت بل لا بد من ان يكون للمقروع والمقلوع
مقاومة وان يكون القرع او القلع بعنف لا يسيرا او بهذا القرع
او القلع لا يحصل الا وتحرك الهواء او الماء اللطيف بالقارع و
المقلوع حركة موجية وهذه الحركة تختلف قوة وضعفا باختلاف
القرع او القلع سهولة وعنفا فلذلك يقع الشك في ان الصوت
اهو نفس القرع او القلع او الحركة الموجية التي للهواء او الماء او شيء اخر
يولد من ذلك او يقارنه فنقول اما القرع والقلع فهما ليسا ولا
شيء من الصوت بمرئي فليسا من الصوت وكذا الموج الهوائي ليس
بصوت فان الحركة يحس بها باللمس لكن لا بتوسط الاحساس بشيء
اخر وهذا الموج قد يكون بحيث يدرك بالحس وينفعل حوانا كالتموج
الذي يحدث مع صوت الرعد وقد يستحيي القلاع بالصوت بل قد
ينفعل اللمس من هذا التموج ولا ينفعل السمع والضد لا انفعال من الحركة الا الصوت

ولو كانت الحركة صوتا لكان كل من فهم حركة فهم صوتا ولما لم يكن
كذلك علم انه لا بد من ان يكون الصوت امرا مغايرا للحركة يقارن
موج الهواء الى ان ينتهي الى الهواء الراكد في الصماخ فيموج ذلك
فيتادى هذا الامر المقارن الى العصبة المفروشة هناك فيحصل الاحساس
بالصوت ثم مما يشكك من امر الصوت انه هو حادث في الهواء
خارجا عن الصماخ او لا يوجد الا عند السمع اما بحدوثه في الهواء الذي
في الصماخ او بموصوفه فانه لا يلزم مما في الصوت في الخارج ما يلزم في
الكيفيات المحسوسة الاخر بل لان يقول المحسوس الصوتي ربما
نفعل الصوت في السمع كما يفعل الكيفية التي في الحار مثلا في
اللمس وتلك الخاصية هي الموج ولكن الكيفية التي يحدث كيفية اخرى
في اللمس هي من جنس الكيفية المستفادة ولذا يجوز ان يسخن المتسخن
شيئا اخر وهذه الكيفية يحدث كيفية ليست من جنسها وكل منهما
يحس بآلة غير ما يحس بها الاخر ولا يجب ان يكون كل موثر في شيء كوثره
مثل نفسه فنقول لان انه لا بد من حدوث الصوت من خارج الصماخ
فانه ان كان انما يحدث في السمع فنقول الحامل للموج الهوائي حيث
هو متموج يحس بالسمع اولا فان كان الاول لم يخل اما ان يكون يحس
اولا بلا توسط امر اخر وكل امر يحس بالسمع اولا هو الصوت احس بالموج
الصف وليس كذلك وان كان لا يحس بالسمع بل باللمس عرض ايضا ان
كل من يسمع صوتا احس بموج الهواء او اوقت هذا فنقول انه لا يخفى
انه كما يسمع الصوت يحس بجهته ايضا فهذا الاحساس بالجهة لا يخلو اما ان يكون

فيلزم ان يكون الموج هو الصوت اذ الجسم متوسط
الصوت فيلزم ان يكون كل من احس الصوت
صح

لان الصوت مبدؤه من تلك الحركة او لان تموج الهواء الذي يورث
الصوت بعد ان يصل الى السمع ابتداء منها او لان التموج والصوت
معاً ابتداء منها فالاول هو المطلوب وعلى الثاني يلزم ان يكون
التموج شعوراً اي ادراك الشعور كيف يحدث ابتداء وعلى الثالث يلزم ايضاً يشعر
المطلوب ثم قد ثبت ان الصوت انما يحدث من ابتداء
تموج الهواء من القرع او القلع ويكون معه الى ان يصل الى السمع لكن
يكون قبل الوصول الى السمع محسوساً بالقوة فاذا وصل احس بالفعل
واعلم انه لابد في القرع من حركتين الاولى ما يكون من احد الجسمين
القارع او المقروع او من كليهما نحو الآخر وذلك بالضرورة فان حركة
كل منهما الى الآخر كان الثاني وان كان صار احدهما فقط كان
الاول ولابد من ان يكون المقروع مقاوماً للقارع لا ينفع بسرعة
ثم انهما معاً فاعلان للصوت الا ان الاولى ابعد في فعل الصوت
الا صلبهما واشدهما مقاومة والصلابة والثانية حركة الهواء الذي بينهما
والانضغاط لعنف وهذه الحركة ليست للهواء وحده بل هي شبيهة
بتموج الماء والصلابة تعين على شدة الانضغاط وكذا الملاسة لئلا يتخلص الهواء
في فرج الخشن وكذا التكاثف لئلا يتخلص الهواء في فرج التخلخل وقد يحصل
من قرع جسم رطب لين جداً كالماء صوت وذلك اذا وقع دفعة
فانه لا يمكن للهواء من ان يدخل ويتعدى بهذه السرعة ولا يمكن القارع
لذلك لان ذلك ليس في قوته ولا في قوة الهواء والقارع معرض
ان يقاوم القارع وانضغط الهواء فيحدث منه صوت قوي بل قد

يحدث الصوت من قرع الهواء بل يحصل من قرع هواء بهواء آخر
والصماخ سواء منهما ثم انه كما ان المتوسط بين الرائي والمرئي
المؤدي لصورة المرئي يشمل الهواء والماء والافلاك وما لم يكن
الثابت لها من خصوصياتها اعتبار معنى مشترك بينها هو
الاشفاف سمي الكل بهذا الاعتبار الشفيف فكذلك هنا
لما كان المؤدي للصوت يعم الهواء والماء كان ينبغي ان يسمى
بهذا الاعتبار بحامل التموج كما ان الذي يؤدي الطعم يسمى الغدة
واما الماء والهواء المشتركان في نقل الرائحة فليس لهما بهذا
الاعتبار اسم واما الصدى فهو يحدث من تموج حاصل بعد هذا
التموج برجوع هذا الهواء المتموج القهقرى وذلك اذا قرع
هذا الهواء شيئاً باقياً ومن جدار ونحوه فينضغط بينهما هواء آخر
يدفع هذا الهواء الى خلف فيتموج على شكل التموج السابق ولكن
بل الصدى صوت يحصل من القرع الثاني لذلك الهواء المنضغط
او هو الصوت الاول الذي كان في الهواء المنضغط الاول
يقول لا بل الاول لان هذا القرع ليس قرعاً يحدث الصوت ويشبه
ان يكون لكل صوت صدى الا انه لا يحس به في المنازل الضيقة لكان
وقرب زماني ادراك الصوت والصدى بحيث لا يتميز الحس بينهما
بخلاف المسافات البعيدة الا ان يكون جدار المنزل املس صلباً
متوالي الدفعات والانعكاسات يحس اثرها بالصدى كما في الحمامات
ويشبه ان يكون اختلاف صوت المغني في الصحاري والمنازل ضعفاً وقوة

وبسبب انضمام الصدى اليه في المنازل دون الصحارى ولا شك من
انه يحصل في اللمس انه قوى متعددة كل قوة مدركة لتضاد من
متضادين كذلك يحتاج ان يقال في السمع فانه يحس الصوت الثقيل
والحاد والخافت والجهر ونحو ذلك فيجب ان يحكم على كل تضاد قوة
مغايرة للتي تحس تضادا آخر لان المحسوس الاول للسمع انما هو الصوت وفي
اعراض لواحق ليست بمحسوسة بخلاف المتضادات هناك فانها محسوسة
بذواتها المقالة الثالثة فيما يتعلق بالابصار وفيها ثمانية
فصول الفصل الاول في بيان الضوء والنور واللون والشعاع
والبريق اعلم ان الكلام في الابصار يقتضي الكلام في الضوء واللون
والمشف وكيفية الاتصال الواقع بين البصر والمرئي فنقول ان هناك
ضوءا ونورا وشعاعا وبريقا فيجب ان نعرف الفرق بينها فنقول
ان الاول هو الكيفية التي ترى من الشمس والنار وان لست تعني من الالوان
ولا مستفادة من جسم آخر والثاني مثل هذه الكيفية ولكن اذا
كانت مستفادة من جسم آخر كالذي ينطبع منه على ما في فيه والثالث
والرابع ما يرى كانه يترقرق ويستر لون الجسم فان كان في ذات
الجسم كان شعاعا وان كان مستفادا كما في المرآة كان بريقا ثم
فالجسم الذي يكون له الضوء بذاته يرى بمجرد توسط المشف بينه وبين
الرائي والذي لا يكون كذلك لا يكفي في رؤيته توسط المشف
بل لا بد من ان يستفيد النور من المضيء لذاته حتى يرى وذلك بان
يقع مقابلا له من غير ان يتوسط بينهما شيء يحجب الضوء بل مشفا

فالجسم على قسمين الاول ما من شانه ان يحجب عن تاثير المضيء في مقابل النور الذي في
ما ليس من شانه ذلك فالثاني هو الشفاف والاول اما ان يكون بحيث
لا يحتاج في رؤيته الا الى توسط الشفاف بينه وبين الرائي وهو المضيء
لذاته او لا يكون كذلك بل لا بد من ان يستفيد مع ذلك النور من
المضيء لذاته وهو الجسم الملون واللون هو كيفيته من حيث هو
كذلك ولون الجسم انما يحدث بالفعل عند الاضاءة عليه فان لم يقع
عليه النور لم يكن الا عدم اللون فانه لو كان في الظلمة لون لم يكن لعدم
الاحساس به وجه اذ لا شيء يستره فان الهواء الذي يظن انه مظلم لا يصلح
لان يكون ساترا بل هو الشفاف الذي يؤدي صورة المرئي الى البصر وفي
ليس الا هواء والظلمة ليست بكيفية عارضة له بل الظلمة انما تعرض للشيء الذي
يستنير والهواء لا يحمل الاستنارة فلا يحمل الاظلام ولو كان مثل
هذا الهواء ساترا لما كنت تبصر وانت في الغار المظلم شيئا موضوعا
في الخارج في النور فالهواء في حالتي النور والظلمة على حالة واحدة وانما
معنى الظلمة انه لا يرى شيء ولذلك لا نفرق بين هذه الحالة وبين ان
تغمض عينيك والجسم القابل للاستنارة انما يكون مظلما بمعنى
ان يكون خاليا عن الكيفيات المحسوسة من الضوء واللون فلم يكن
الجسم المظلم بحيث يكون له لون ولكن حجب عن رؤيته شيء اللهم الا
ان يطلق اسم اللون على الاستعداد الذي في المادة لحدوث اللون
فانه يكون مستمرا في الجسم ابدا الا ان اطلاق اللون على هذا المعنى
باشتراك الاسم واعلم ان الشفيف انما هو شفيف بالفعل لا باستحالة

في ذاته بل استحالة في غيره او حركة من غيره فالاستحالة في غيره لن يستحيل
جسم المرئي الى الاستنارة واما الحركة فهي حركة المضيء الى المستنير ولكن
هذه الحركة ليست على حقيقتها بل انما هي كما عرفت حصول النور في المقابل بل
من اعداد المقابلة لذلك فاذا حصل احد هذين الامرين صار الشفيف
شفيفا بالفعل حصل التأدي الى البصر الفصل الثاني في ذكر مذاهب
وقعت في امر النور اختلف الناس في امر النور فقيل انه اجسام صغار تنفصل
من المضيء وقيل ليس هناك كيفية زائدة وانما هو ظهور الملون فقط فانهم الى المستضيء م
ان ضوء الشمس ايضا ليس الا شدة ظهور لونه وان اللون اذا اشتد
ظهوره عرض لذلك بهر البصر ونحن نقول اما لو كان اجساما صغارا
فلا يخلو اما ان تكون هذه الاجسام شفافة او لا فان كانت شفافة
فاما ان يزول شفافيتها بالتراكم كالبلور والزجاج او لا لا جائز ان
والا لم يكن مضيئا لما عرفت من الفرق بين الشفاف والمضيء كان
الاول لزم ان يكون كلما ازداد النور ازداد المرئي خفاء وليس
بل يزداد ظهورا وهذا بعينه ايضا بطلان الاحتمال الاول اعني ان يكون
شفافة ثم كيف يكون اجساما متحركة بالطبع الى جهات مختلفة وايضا
اذا غمضت الكوة فلا يخلو اما ان ينعدم النور او يسبق الغمام الى الخروج
او يستحيل سريعا والاول لان الانسان في الانصاف اذ كيف يكون اذا
تحلل جسم من جسم بعدم احدهما او ثالث وكيف يسبق الغمام وانما
ينقطع الغمام دفعة وان كان بالاستحالة فلم لا تقولون بالاستحالة
من اول مرة حتى لا تحتاجوا الى ارتكاب القول بمباشرة هذه الاجسام

من المضيء واما ما تمسكوا به من ان الشعاع لا محالة يتحرك من الشمس
نحوها وانه ينتقل بانتقال المضيء وانه تلقى الشيء منعكس عنه وهذه
كلها حركات والحركة لا تكون الا للجسم فهو فاسد لولا الانحدار ولا توجه
للنور الى شيء وان قيل ذلك فعلى التجوز واي برهان على ذلك وان
عولوا على الحس فالحس اقرب الى الحكم بالحدوث من الحكم بالحركة فكيف
تحرك شيء لا يحس بزمان حركته ولا به في اثناء المسافة واما الانتقال فهو
ايضا مجاز وانما هو تجدد لمعه نور عن زوال عن المقابلة وتجدد ما فيما تجدد
مقابلته ولو كان هذا انتقالا فليعلموا ان الظل ايضا ينتقل وان قيل
ان الظل عدم فنقول لكم اما ان تقل عن النور وتعطلا ومحل النور بقاؤه
امامه وخلفه فان كان الاول فمن اين يعلم انتقال النور بل يكون مثل الظل ايضا
وعلى الثاني فلم عرض المضيء واقفا ومحل في ضوئه الاشخاص هل
ان يكون للنور حركة الا بان يقال ان الظل يطرد النور وهذه او ذا الظل م
كلها مجازات والانعكاس ايضا مجاز بل معناه انه اذا استنار صقيل
حدث النور مما يقابله ومن قال ليس النور الا ظهور اللون فقول الدليل
على ان مع الالوان كيفية اخرى هي مسماة النور ولم لا يكون ما يحصل
من البرق الا شدة ظهور للون وانما كان يحصل انه يحدث من البرق او السراج
في الليل بريق ولا يحدث في النهار بالمقايسة الى الظلمة التي في العالم
والاشياء التي في تلك الظلمة واختلاف الاشياء بحسب كونها في
الظل والشمس يكون لانه يخالط اللون في الظل ظلمة اي خفاء فلا يكمل
تكون ظهوره وهو بخلاف ما في الشمس الحد وكيفية زائدة على اللون

في الثاني دون الاول من الناس من قال ان ضوء الشمس ليس الا شدة ظهور لونه
الا ان اللون اذا اشتد جدا انساق الى ان يبهر البصر حتى لا يرى لونها الا ان
البصر في الظلمة يضعف فيبهره في ظهور اللون بخلاف ما اذا طلعت الشمس
فانه يقوى البصر واعتاد بلقاء الظاهرات فلا يبهره الا البصور القوي
قال آخرون بل الضوء امر غير اللون غير النور والنور هو ظهور اللون والضوء
اذا حجب اللون كما في الشمس فان لها لونا مستورا بالضوء بها ومن
هذا القبيل ان الشيء الاسود في الظلمة اذا لمع رؤي ضوءه دون لونه وكذا
وان اليراع انما يرى ضيئه في الليل لا يرى لونها وفي النهار
بالعكس لان ضوءها في الليل غالب على اللون بخلافها في النهار
فان ضوء العالم غالب عليه **الفصل الثالث** في ابطال
ما ذكره وهام الناس في تقسيم الاجسام من حيث الضوء واللون
والشفاف ظهور اللون لا يخلو اما ان يريدوا بظهور اللون صيرورة
اللون بالفعل اي حدوثه او حدوث الشيء لونا او يريدوا به ظهوره
بمعنى حدوث نسبة بينه وبين العين والثاني في ظاهر الفساد لانه يكون
النور حينئذ حدوث نسبة ولا يكون له دوام ووجود بنفسه وان قالوا
انه يصير اللون بحيث يراه البصر ان كان قلنا هذا المعنى ان كان نفس
اللون كان هذا راجعا الى الشق الاول وان كان حالا لا يدخل فيها
نظهر كان النور زائدا على اللون حالا زائدا على الاول لا يخلو اما ان
يكون المراد بذلك خروجه من القوة الى الفعل فلا يكون الشيء مستترا
الا في الخروج او يكون المراد نفس اللون فيكون هذا

الا بريقا ولمعانا من غير لون قال وانما
نرى اليراعة في الليل ذات بريق
البصر والابرص

فنقول ان هولاء الذين يجعلون
النور

ان النور هو اللون ويكون لفظ الظهور لغوا وان كان المراد انجلاء
بعارض اللون اما دائما او في بعض الاوقات فان كان نسبة
الى ما ظهر له عاد الى ما ذكرناه اولا وان كان امرا آخر عاد الى ما ذكرنا
لانه يكون امرا غير اللون وغير ظهوره ثم ان قررنا ان مرادهم بكونه ظهور
اللون انه فضل اللون معقول لكن ان الضوء من بعض الالوان دون
البعض كالبياض دون السواد ويلزم ان لا يكون للاسود اشراق
وليس وجه في جميع الالوان والالوان متضادة فيلزم ان يضاد الضوء
الضوء وليس بل الضوء انما يضاد الظلمة وايضا نحن نعلم ان المعنى الذي
به الاسود مضيء غير سواده مع انا نعلم ان اللون من سواده في
الخارج وكذا الابيض ونحوه والعاقد ليس الشفاف الذي لا لون
له كالماء والبلور اذا وقع عليهما ضوء رؤي ضوءهما لا لونهما
الشيء المضيء الملون قد يشرق منه الضوء فقط وقد يشرق منه الضوء
مع اللون ولو كان الضوء هو ظهور اللون لكان يستحيل ان يكون
الاشراق مع ذلك اللون دائما وان قالوا ان هذا البريق
الذي يشرق على المقابل ليس ظهور لون هذا الذي اشرق بل
ظهور لون المشرق على المقابل قلنا فلم اذا اشتد خفي لون ذلك
المقابل وازداد اشراق لون المشرق وايضا يلزم هذا ان لا
ان يكون نحو حمرة وخضرة مركبا من ظهورات وخفاءات فاذا
اشرق الاحمر على غيره لزم ان لا يشرق الحمرة بل يشرق الساطع فان
الاجزاء الظاهرة هي التي تشرق وان كان فيها الغير مشرق لزم

ان نوعاً من الخفي المطلق للاشراق خفاء وليس كذلك وان قالوا ليس
الامر كذلك بل كل من هذه الالوان لون خاص بنفسه والضوء ظهوره
فتارة ظهور الحمرة ولغيره ظهور الخضرة وهكذا قلنا فلم كان الشيء الاحمر
مثلاً اول مرة اذا اشرق فانما اشرق ما اشرقه المضيء عند عدم اللون
وبظهور اللون الذي في المشرق على الرائي الذي يستعد له يحصل اذا
اشرق عليه ضوء خالص ثم اذا اشتد اشراقه شرع في اخفاء لون
ذلك المشرق عليه بخرجه لون المشرق ولو لم يكن الا ظهور ذلك
اللون لكان الاشراق ابداً بهذا النحو حتى يكون ان يوجد من الصقيلين
من الآخر احدهما من ضوئه وذلك اذا لم يشتد ظهور اللون
حتى يتعدى والآخر من اللون حين ظهر حتى تعدى فاذاً لا مانع ان
يكون الضوء مظهراً للون وسبباً للتعدية بل نحن نقول ان هذا الذي
يرى مركب من الضوء واللون وان الضوء هو الذي اذا
خالط اللون بالقوة حصل لوناً بالفعل وانه في اللون سراية السواد
والبياض في المتوسطات واما القول بان الياقوت انما لا يرى
لونها في الليل لشدة ظهور لونها فهو وعليه ان الذي ظهر
بالسراج ظهوره اقوى من ظهور لون هذه ولذا اختلط لمعانها
عند السراج على ان لا يكاد يحس بلون شيء عند السراج واما وهم
ان الشمس تخفي ماله لون ولكن ضوء ما ستر لونها فمعول الشبه
ان يكون الحق ان بعض الاشياء ماله في ذاته لون فاذا اشتد
ضوؤه لم يبصر من اللون ومن الاشياء ما الضوء فقط

بلا لون وهذا في المضيء بالذات ومنها ما اختلط والامر ان اما
باختلاط الاجزاء الملونة والمضيئة كالشعلة او اختلاط الكيفيتين كا
المريخ وزحل واما امر الشمس فغير معلوم انه من اي الاقسام الا انه
يعلم انه ليس مما اختلط من الاجزاء المختلفة فقد تحقق من جملة ما علمت
ان هناك ضوءاً ونوراً ولوناً واشفافاً فالضوء كيفية للمبصر لذاته
غير معلولة لكيفية اخرى والنور كيفية يستفيدها المبصر من المضيء لذاته و
اللون كيفية يحل الضوء وكل من هذه الاجسام غير شفاف يحجب
عن الاضاءة اذا وقعت بين المضيء والقابل والشفاف
خلافهما فالاجسام ثلثة اقسام مضيئة وملونة وشفافة ومن
الناس من قسم الجسم بكذا منه ما يرى بكيفية في ذاته ومنه ما يرى
بكيفية في غيره فالثالث في هو الشفاف والاول اما ان يرى
في الشفاف لذاته وهو المضيء اولاً وهو اما ان شرط في رؤيته
الضوء وهو الملون او شرط في رؤيته الظلمة كالحيوانات التي
تلمع في الليل كاليراعة وتلك قسمة غير حاصرة لان المضيء يرى في
الضوء وفي الظلمة كما انه يرى في النهار وفي الليل
ولو امكن ان يكون الشمس كذلك لو روئيت ايضاً لكن لا يمكن لانها ملؤ
العالم ضوء ولا تبقى ظلمة وايضاً ما توهموه من ان الظلمة شرط
الرؤية نحو اليراعة وان هذا قسم مخالف للمضيء والملون فوهم فاسد
بل انما لا يرى في هذه الاشياء في النهار لانه اذا كان بعض الضوء
يغلب ضوء شيء لم ير ضوء ذلك الشيء وربما لا يرى اصلاً لانه

سه البصر فلا القوى حتى ادراكه وحال الراعد ونحوها والكواكب بهذه الحال
ان الظلمة شرط لرؤيتها وحاملوه بهذا ان الحبارات في الجو لا نراها
وانت في الشمس فاذا اجتنا الى الظل رأيتها وما ذلك الا لان المدرك
في الاول مغلوب لضوء كثير فلا القوى ان رأها لكلا وفي الثاني ههنا
الاضواء بعضها بعضا ايضا ليس في الحقيقة الا سه الضوء الشديد البصر

الفصل الرابع في نقل ما قيل في الالوان وابانة بطلانه من الناس
من ذهب الى ان البياض انما يحدث بتراكم اجرام صغار شفافة
مستضيئة السطوح وتادى الضوء وانعكاسه من بعضها
الى البعض حتى يرى العكوس لصغر الاجزاء وتقاربها شيئا متصلا واحدا
ابيض ولذا كان زبد الماء والثلج ونحوهما ابيض فاذا زال الانفصال
الذي منها وصار كل منها شيئا واحدا زال البياض وعاد شفافا
ولذلك ايضا اذا وقع شق في جسم شفاف كالبحر رؤي موضع
الشق ابيض والسواد انما يحدث بخلاف ذلك اي بان لا يكون
جسم شفاف نفذ فيه الضوء كذلك ومنهم من جعل الماء سببا
للسواد من انه يخرج الهواء ولا يشف اشفافه ولا يسعد فيه الضوء
نفوذه في الهواء قال ولذا يرى الشيء اذا بل مال الى السواد ومنهم
من قال ان السواد لون حقيقي ولذلك لا ينسلخ واما البياض فعرض
مما ذكر ولذلك ينسلخ ولعل هذا المذهب هو من الاوائل ومنهم من
قال ان الاسطقسات كلها مشفة فاذا تركبت فان كان
ما يلي البصر سطوحا مسطحة كان لونا لانه يعدم فيه الضوء نفوذا جيدا وان كان

ما يليه زوايا كان اسود لعدم جودة نفوذ الضوء فيها فهولا كلهم
جعلوا اللون الاشفاف وان اللون تابع له ومن الناس من لا يرى
الا شفاف اصلا ويقول ان من جسم الا وله لون لكن من الاجسام
ما لا يشاهد واسعد ما يشهد فيها الشعاع ونور الابصار ونحن نقول
اما على المذهب الاول فان البياض الذي ذكروه انما تصور في
غير الجسم المتصل ونحن نرى الاجسام المتصلة البيض ونحن نرى البيض اذا
طبخ اشتد لان بياضها شديدا وابل ثم جفف وكان
بياضه لا ان النار سهل لو اجعد كان يحدث هذا البياض من سحق
البالغ واظهر من ذلك البيض والسلق فانه يصير بياضه ابيض
شديدا ولا يمكن ان يقال ان النار احدثت فيه تحللات بل كثفته لانها
احدثت فيه سوانه فانه يصير عند الطبخ اثقل مما كان وايضا الدوا علمه
الهوائية لما كان يصعد بل كثرت على ما عرفت فيما سلف وايضا فان
ههنا دواء تتخذه اهل الحيلة ويسمونه لبن العذراء وهو من خل طبخ
فيه المرداسنج حتى يحل ثم يصفى حتى يحل في غاية الاشفاف ثم يخلط
بما طبخ فيه القلي ويصفى غاية التصفية فيصعد ابيض كاللبن الرائب ثم
يجف ولا يمكن ان يقال ان الساحق لان هناك شفافا هوائيا
بعد ان كان مجتمعا متصلا فان المعرق كان في الخل اصلا ولا لان
هناك اجزاء صغار جدا شفافة كانت متباعدة فدانت فان
الخلط عاد الغلى لا يوجب التداني فان وجب زيادة التباعد ولا
لان هواء من خارج خالط وهو ظاهر حتى الا اكتسابه وايضا فان

ري البياض ينحل الى السواد من ثلث طرق الاول الى الغبرة فالعودية
ثم يشتد حتى يصير اسود والثاني الى الصفرة فالحمرة فالقتمة فالسواد
والثالث الى الخضرة فالنيلية فالسواد ولو لم يكن هناك الا بياض و
سواد اختلطا ولم يكن البياض الا ضوء والسواد الا عدمه لكان
طرق الاستحالة واحدة فلما اختلفت لزم ان يكون مع السواد
والبياض شيء آخر من المركبات يشوبهما ولا يصح ان يكون ذلك
الشيء الا الضوء فيكون الضوء معا رالهما فان لم يكن الا بياض و
سواد اختلطا كان الطريق الاول وان كان معهما ضوء فالحمرة
ان كان السواد غالبا والصفرة ان كان البياض غالبا ثم ان خالطت
الصفرة سواد او غبرة مشرق حدثت الخضرة وهكذا جميع هذه الالوان
المتوسطة تحصل باختلاط اللونين وحدهما او مع الضوء او باختلاط
الوان متوسطة اخرى بعضها مع بعض او مع احد هذين اللونين
او معهما اختلاطا موجبا للفعل والانفعال والاستحالة الى كيفية
اخرى ولو لم يكن الاستحالة لم ينعكس من الاحمر مثلا الى البياض اذ
لا ينعكس من الاسود شيء ثم هذه الاستحالة كما يكون بالطبع كذلك
يكون بالصناعة ولكن الطبع اقوى في ذلك واتم فعلا وايضا
لو صح ما ذكروه لكان يجوز ان يبلغ الرضوض للابيض والملون الى ان
يصير شفافا وليس كذلك ثم ان توهم ان الاسود لا يحصل لونا
آخر ان اراد وانه لا يمكن بالاستحالة فهو وهم يكذبه الشيب وان
اراد وانه لا يمكن بالصبغ فهو مجادرة لا يجيف ولا يبعد ان يكون الله

ذا قوة نفاذة تبعد في غمره فيصبغه ولا ينفذ فيه شيء فيصبغه على انه يمكن
صبغ الاسود بان يحتال في صبغه بنحو الاسفيداج حتى يعرض فيه فانه
ح يبيض ثم انا لا نمنع من ان يكون للهواء موثرا في حدوث البياض
ولكن باحداث مزاج يستتبعه لا على انه لون بين المخالط حب
واما القول الاخر الباقي لان يكون شفاف فلزمه الخلاف ان هذه
المسامات التي ذكروها ان كانت مملوة فاما بشفاف ولا يكون
او بملون فهو ذي منافذ ولا يمكن او ذي منافذ فيعود الكلام الى
حتى ينتهي الى المنافذ الخالية ثم انهم شرطوا في تلك المنافذ ان
يكون مستقيمة فاذا كان عندنا كرة مثلا من جمد او بلور او ياقوت
ابيض في غاية الاشفاف فيلزم اما ان يكون كلها خلاء او يخالف
ما الاشفاف وعدمه باختلاف وضعه الى الناظر وانه ان كان
فيها منافذ مستقيمة فلابد من ان يكون من بعض الاطراف موجه
الا ان يكون كلها خلاء واذا كانت من بعض الاطراف وموجه
لزم ان لا اشفاف اذا حاذى البصر هذا البعض من الاطراف والغرض
اذا كان الاشفاف الذي لا يرى معه اللون اصلا بكثرة المنافذ
لزم ان يكون المنافذ الكثيرة جدا بحيث في جنبها الملاحيث كلاش بالغ في م
يه واذا كان كذلك فكيف يحصل منه استمساك الياقوت فثبت
ان اللون موجود وانه غير الضوء ولكن لا يكون بالفعل الا بالضوء
وان الاشفاف ايضا موجود **الفصل الخامس** في نقل مذاهب الناس
في امر الابصار وذكر دليل المبطلين وبيان بطلان ما ذهبوا اليه اعلم

ان الناس اختلفوا في امر الروية فمن الناس من قال انه يخرج من البصر
خطوط شعاعية على هيئة مخروط راسه عند الناظر وقاعدته عند المرئي
فيحصل الروية بتوسطها وان اشد هذه الخطوط تاثيرا هو السهم ومنهم
من قال انه وان كان يخرج شعاعات كذلك الا انها واحدة لا
تكفي في روية نصف كرة السماء مثلا بل اذا خرجت من العين صار
الشفيف آلة لها ومنهم من قال انه بانطباع صورة مثل صورة المرئي
في الباصرة باضافة يحصل منها من غير ان يخرج منها شي يمتد الى
المرئي كما انه لا يخرج من شي من الحواس شي يمتد الى محسوساتها وهذا هو الحق
احتج الفريقان الاولان بان سائر الحواس انما كانت تحس بملاقاتها
من الاشيا اما بلا توسط شي او بتوسط شي مودي الى الملاقاة
فكذلك ينبغي في البصر وليس ههنا ملاقاة ظاهرة لبعد المرئي عن البصر
ولا يمكن ان ينتقل من المرئي عوارضه الى البصر فان الاعراض لا تنتقل
فلا بد من ان يقال ان القوة الحاسة تخرج من العين وتلامس المرئي ولا
يمكن ان تخرج الا في ضمن جسم يحملها فهذا الجسم اللطيف الذي يحمل القوة الذي
هو من جنس الشعاع والروح هو الذي نسميه الشعاع قالوا ولذلك
قد يرى الانسان في الظلمة كان نورا خرج من عينيه ولذلك
الصو اذا اصبح الانسان وبادر الى حك عينيه عند الانتباه
راى لها شعاعات قدام عينيه ولذلك يملا العين حتى تحدق
المفرط وحين يغمض احدى العينين وجحظت العين الاخرى خصوصا
بان جوهر العين كيف يسع جسما يمكن ان يمتد طولا الى الكواكب

الثوابت وكيف يرى نصف العالم متصلا واحدا ثم بيانه
ان هذه الخطوط كلما بعدت عن العين لزمها ان تتباعد وكيف
تتحرك الى الثوابت في زمان غير محسوس ولا بد من ان يتطرق تفاوت
من رويتها وروية ما بعد عنك هذا يعين على نسبة تفاوت
المسافتين وهذه حجة تمسك بها الفريق الثالث ايضا في ابطال الشعاع
وهي ضعيفة لان الزمان كما عرفت يقبل القسمة الى نهاية فلم لا يجوز
ان يكون من زماني حركة الشعاع الى الثوابت وحركتها الى ما
دونها تفاوت على نسبة المسافتين ويكون الزمان الثاني جزءا من
الاول ويكون مع ذلك لا يحس شي من الزمانين لقصره جدا فان
الزمان القصير جدا ايضا يقبل القسمة الى نهاية واحتجت ايضا اصحاب
الشعاع بانهم قالوا بان روية الاشيا في المراة لا يخلو اما ان يكون بانطباع
صورها فيها او بانعكاس الشعاع عنها اليها والاول يقتضي
الثاني وهو المطلوب واما ان الاول باطل فلانه لو كان ينطبع
في المراة صورة من تلك الاشياء لكان لها موضع واحد لا ينتقل
الا بانتقال ذي الصورة لا بانتقال الناظر مع انا نراها تنتقل بانتقال
الناظر فلا بد من ان يكون ذلك لانه اذا نظر الى جزء من المراة
وانعكس الشعاع من ذلك الجزء الى شي يقابلها يرى ذلك الشي
مع ذلك الجزء من المراة فيظن ان صورته فيه ثم اذا انتقل فراى جزءا
اخر راى ذلك الشي مع هذا الجزء فيظن انه انتقل الصورة التي في المراة
من موضع منها الى موضع وايضا ربما يرى الناظر في عين شخص

صورة شي مقابل عينه ولا يرى صاحب العين تلك الصورة ولو كان شي
تلك الصورة منطبعة في عينه لرآها فان انطباع الصورة موجب للادراك
عند اصحاب الانطباع وايضا البعد الذي يراه في المراة كثيرا
ما يرى ذلك كانه غائر في المراة كثيرا ولا يمكن ان يكون هذه الغور
في المراة لوجهين الاول انه ليس لها ذلك العمق والثاني انه لا يمكن
ان ينطبع في عمقها شي وان انطبع لا يمكن ان لا يرى لكثافتها فلا بد
من ان يكون في الخارج خلف جرم المراة فلا بد من ان يرى ذلك
الشي في تلك الجهة لا في المراة ونحن نقول ان هذا الشعاع لا يخلو اما
ان يكون قائم الذات وا وضع حتى يكون جوهرا جسمانيا كما يراه
اكثرهم او لا بل انما يقوم بالهواء فان كان الثاني فهو ليس بالحقيقة
ما يقال انه شي خرج عن البصر بل انما هو هيئة انفعال يحصل للهواء يكون
بها معينا على الابصار فهذه الاعانة اما اعانة الالة او اعانة الواسطة
فان كان الهواء الة فاما ان يكون على سبيل انه يصير حساسا او بصيرا
موديا ومحال ان يقال انه يصير حساسا ثم ماذا تقولون في الكواكب
وليس عندنا هواء ملتصق بها وان قالوا ان الفلك ايضا منفعل عن ابصارنا
فيصير واسطة فهو اقبح شي وان قالوا ان الضوء محسوس في اجرام
الافلاك انه يحصل الة للابصار كذلك ولو سلمناه لزم ان لا يرى
الكواكب الا مكشوفة البعض مستورة البعض اذ لا يبلغ مسام الفلك قدر
نصفه ثم هذا الهواء والضوء اللذان صارا حساسين ليس شي منهما متصلا
ببعض الابصار دون بعض فلم لا يصير شخص واحد الجميع الابصار

وان قالوا اشترط مع ذلك نسبة المسامتة بين البصر والمرئي فلا يكون
احساس الهواء والضوء الة موجبة للابصار ولكن بشرط الاجتماع
الا من نسبة تقع بين ابصارنا والمرئي فما يغنينا من احساس الهواء
او عدمه وان كان الهواء انما ينفعل انفعالا لا يصير موجودا به
لا حساسا فلنتامل في هذا الانفعال من اي قبيل ايفيده البصر قوة
جوهرية وهو محال فانه يستطيع ان يفعل الهواء ان يصيره شفافا بالفعل
فالشمس اقوى في ذلك ام يحدث كيفية من هذه الكيفيات المضادة
فلها اسباب غير الابصار فان تحققت اسبابها هي كافية في الاحالة
وان انعدمت اسباب اضدادها لزم المنع عن الابصار وان كان يحدث
كيفية غير هذه الكيفيات التي تعرفها الناس فمن اين عرفوا حصولها
على انا نقول انه لا يجوز ان يحصل في الهواء كيفية قارة من الكيفيات
يكون بها واسطة في الابصار نعني بالقار ان لا يكون متخاضعا منها
عنه وبين ابصارنا فان لا اضافة نحن نقول بها وذلك لانه لو
حصل له هذه الكيفية كانت تا اليها من جنس الى بعض الابصار
دون بعض فلا يخلو هذه الكيفية اما ان يكون قابلة للاشتداد والضعف
لزم ان يحصل الكيفية ايضا وذلك فان فعل القوي اولا وعلى الثاني
اما ان حصل عليتها الاشتداد في قوتها والضعف اولا فان
قبلت الاشتداد والضعف لزم ان يحصل الكيفية ايضا وذلك فان فعل
القوي محال ان يكون مثل فعل الضعيف ومن المحال ان لا يقبل
العلة الاشتداد والضعف بوجه فانه لا شبهة في ان قوى حسين

اقوى من قوة عين واحدة ونحن نرى من الابصار نشاهد قوة ضعيفة و
فقد بطل ان يكون الهيئة الحاصلة في الهواء غير قابلة للاشتداد والتنقص
فبقي ان يكون هائلا باطلا فلزم ان يكون اذا اجتمعت الابصار كان
الابصار كل منها اشد واقوى مما اذا كان منفردا واذا جلس
ضعيف البصر بجنب قوي البصر ابصر قويا وكذا اذا جلس ضعفاء الابصار
بعضهم بجنب بعض ثم اي عاقل يقبل ان يقوى ابصارنا على ان يحيل
هواء العالم دفعة وان كان هذا الخارج من العين جوهرا جسمانيا فلا يخلو
عن جملة خمسة احتمالات اما ان يتصل بكل المبصر من غير ان ينفصل عن البصر
او يتصل به ويحصل عن البصر او يصل بعض المبصر منفصلا عن البصر
او غير منفصل او لا يتصل بشيء من المبصر اما الاول فمما لا يقبله عاقل اذ
من المحال ان يخرج من ابصارنا ما يملأ العالم الى الثوابت ثم اذا
غمضنا العين انعدم ثم اذا فتحنا خرج آخر مثل ذلك او عاد الى البصر
مع التغميض الذي يقع دفعة ثم اذا فتحنا خرج وايضا لو كان كذلك
لكان لا يخفى عظم الشيء اذا ابعد عن البصر ولا شكله لان الملامسة حاصلة
منه ومن الشعاع لا فرق في الملامسة بين ان يكون المرئي قريبا او بعيدا
بل كان رؤية المقدار والشكل على حالهما اولى من رؤية اللون كما هو
فانه قد يعرض للشعاع تعوق ويشتبه في اللون كالمخطط ولا ينفع
سوى الزاوية الحاصلة من الشعاع عند البصر بل انما ينفع ما توهم
من الزاوية عند اصحاب الانطباع فانه اذا كانت الزاوية عظيمة
كانت الصورة المنطبعة فيها عظيمة واذا كانت صغيرة كانت كذلك

الصورة صغيرة واما ثانيا فلانه يوجب ان لا ابصار الا من الملامسة
وهي على السواء في كل حال واما احتمال ان يخرج من البصر ويتصل بعضه فهو
ايضا كذلك فان من المحال ان يكون اذا لمس هذا الجسم الذي لا يتصل منه
ومن البصر بالبصر تأدى ذلك الى البصر الا ان يكون محيلا للهواء الى كيفية
يؤدي بها المرئي الى البصر وقد علمت الحال في استحالة الهواء واما احتمال ان
يكون بحيث يتصل بعض المبصر فيلزم ان لا يرى الا ذلك البعض فان قالوا
ان الهواء المحاذي للشعاع يستحيل استحالة يتحد مع الشعاع ويؤدي المجموع
مجموع البصر ولم يتحاشوا ان يقولوا بمثل هذه الاستحالة في الافلاك
الغير لزمهم ما ابطلناه من الاستحالة وان قالوا بالاستحالة ولكن لا
استحالة يتحد بها بالشعاع بل استحالة يؤدي بها الى الشعاع فيكون
ما يلاقيه الشعاع مدركا بالشعاع وما يلاقيه الهواء يؤديه الهواء الى الشعاع
لزمهم مع الاستحالة التي ظهر فسادها ان نرى كل شيء مرتين ومرارا
فان الهواء المتوسط من جملتين مثلا من خطوط الشعاع لا بد من ان
يؤدي الشبح الى كل منهما على السواء وكل ذلك يوجب احساسا
لا سيما على ما قاله بعضهم من ان الشعاع بنفسه لا يؤدي الشبح بل انما يؤدي
اليه الهواء ثم نقول عليهم على كل التقديرين لم لا يستحيل هذا الهواء اول
مرة من الحدقة من غير ان يتوسط الشعاع في الاحالة ثم نقول ان هذا
الشعاع كيف ينفذ في الافلاك ولا منافذ فيه ولا يجوز خرق على
ما علمت بل كيف ينفذ في الماء حتى يماس جميع ما تحته من غير ان يو
جب للماء ما لم يكن فيه وخرج حالة بل ان كانت الحجة العامة لزمهم ان

يكون الممتزج مناسبا للماء بل اردى حتى يمكن ان يشمل هذا النفوذ ولا يقال لكنا نرى الشيء
القليل يتفرق في الماء الكثير ويستولي عليه كما يصبغ قليل من الزعفران كثيرا من الماء
فلم لا يجوز ان يكون الحال في الشعاع كذلك لانا نقول هذا الانصباغ لا يخلو
من وجهين اما ان يكون باستحالة الماء الكثير الى ذلك اللون لشدة قوة
المخالط كما يستحيل الى الحرارة والى الرائحة او يكون على الاستحالة على سبيل
ما يحمل الماء على لونه فانه اذا انطبع بترشح ذي لون صار مجاوري البصر
من زعفران وغيره يحمل ان الماء على ذلك اللون ويكون ما حاذاه اجزاء
الماء والزعفران اختلاطا لا يتميز الحس من المختلطين لكن ان ما يشمل هذا الاختلاط
انما يتصور اذا لم يكن احد المختلطين اعظم من الاخر كثيرا حتى يكون الاجزاء
متساوية الاقدار او متشابهتها وهنا ليس كذلك فلا تزال كل جزء صغير من
الزعفران قد لقيه من الماء كثير جدا بحيث يكون اضعافه كثيرة فلنا لما
كان الجسم قابلا للانقسام لا الى نهاية امكن ان ينقسم كل من الماء ومن
الزعفران بحيث لا يمكن الاحساس بالجزء منفردا ومع ذلك يكون الجزء
من الماء اضعاف الجزء من الزعفران فلذلك لا يتميز الحس من اجزائهما
او يكون بالاختلاط مع الانعكاس الذي يوجب تخيل الاستحالة وبين ان
الاحوال في هذه الاستحالة ونحو هذا ان الماء اذا كان حقيقيا كان
احتمل لهذا الصبغ من الماء الرقيق واذا التساوت نسبة الزعفران اليهما
وشيء من هذه الوجوه لا يجري في الشعاع واما احتمال ان يكون
الشعاع يتصل بالمرئي لكن يخرج من البصر قليلا ثم الهواء يؤدي شبح المرئي
فلا يخلو اما ان يكون بادمة الهواء المتحد او لكونه شفافا فلم لا يؤدي الى الحدقة

وجهين

اول مرة او للاستحالة وقد عرفت فسادها **الفصل السادس في**
ايراد محالات لزم اصحاب الشعاع على اشياء وضعوها على صحتهم
ما قالوه في نحو المرآة من ان الشعاع ينعكس من بعض الاجسام على بعض ا
فيرى الشيئان معا فيظن انه يرى احدهما في الاخر فنقول لهم لا يخلو
اما ان يكون لهذا الانعكاس شرط فلم لم ان ينعكس من كل جسم او يكون له
شرط فاما ان يكون شرطه الصقالة مع الملاسة او لا شرط الا الملاسة
والاول يبطل الانعكاس عن الماء وعن الشيء في الماء ان يكون لاتصال
السطح شرطا فيه او لا والاول يبطل ايضا الانعكاس عن الماء فانه ليس
عدم يتصل السطح لكثرة المسام والمنافذ وعلى الثاني فيلزم ان يقع
الانعكاس عن كل جسم وان كان خشنا فان الخشن انما صار خشنا لاجل
الزوايا او ما يشبهها ولا بد من ان يكون من الزوايا سطح املس
والا لزم ان لا ينتهي الزوايا الى حد او يكون ما منها اصغر
من السطح والكل باطل واذا كان كذلك فيلزم الانعكاس لان
الشعاع اذا انعكس من السطوح الكثيرة المختلفة الاوضاع تشذب
وتشتت فلا ينال شيئا او يقولوا ان السطوح الصغار لا ينعكس عنها
الشعاع والكل باطل اما الاول فلان هذا التشذب موجود في
الانعكاس عن المرايا المشكلة اشكالا ينعكس عنها الشعاع الى نصف
كرة العالم بالتمام على ما هو معلوم في علم المرايا مع انه يكون هذا التشتت
اكثر مما قال في الانعكاس عن الخشن واما الثاني فلان الشعاع اذا خرج
من العين وانتشر في نصف كرة العالم فلا شك انه يتشتت ويتبدد

يقولوا ان م

وانما تلاقي المرآة اجزاء صغار منه ولا ينعكس جزء من الشعاع الا عما يساويه من
اجزاء المرآة لا ان يقال لا نسلم ان كل سطح اصغر من جزء الشعاع لم ينعكس عنه لانا
نحن نعلم انه لا ينعكس عن سطح اكبر منه ايضا كالزجاج المدقوق فانا
نعلم يقينا ان اجزاءه اكبر من اجزاء الشعاع وكيف يعقل الجسم الاضخم الصلب
ان ينحني الى اجزاء لا يساويها الجسم اللطيف الشعاعي وايضا لا يخلو الانعكاس
عن الاملس اما ان يكون لعدم المسام او لحصر بعلها او لاجل مجرد
الملاسة فعلى الاول يلزم ان تمنع الحس لعموم علته والثاني باطل لان الكلام
ليست من الهيئات الفاعلة حتى يعد طبعه بالملامسة ولا هي من القوى الدافعة
عن اجسامها حتى يدفع الشعاع عن اجسامها ولا يمكن ان ينعكس الشعاع
بطبعه فان الجسم بطبعه لا يقتضي الحركة الى جهات مختلفة وان فرضت
الملاسة دافعة لزم ان يدفع الشعاع على اي وضع يلاقي الاملس ليس كذلك
لانه اذا وقع الشعاع على المرآة كنفاذ من السطح لا كخط على السطح لم ينعكس
واما نحن معشر اصحاب الانطباع فلا يلزمنا ذلك فانا نقول ان
الملاسة مطلقا علة لانطباع الشبح سواء كان السطح عظيما او صغيرا لكن
اذا كان صغيرا جدا لم يمكن الشبح الذي يطبع فيه مما يمتاز لدى الحس
ولذلك لا ينعكس عن الحشيش ايضا مما لزمهم ان يقال لم صح ان يطلع
صار الشعاع مرة ينعكس عن الماء وتارة لا ينعكس بل ينفذ فيه حتى يرى ما
تحته ويلزم مع ذلك ان لا يرى في المرآة الاولى ما ينعكس الشعاع
ولا في المرآة الثانية ما في قعر الماء كما لا يرى كل منهما انقطاعه
لان الاول انما يحس من الاجزاء التي ليس المسافة والثاني ما يرى

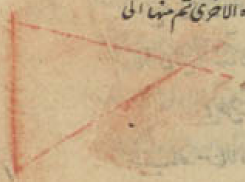
من المسافة وايضا لزمهم ان يقال لا يخلو اما ان يكون مفارقة الشعاع
عن المرئي توجب انسلاخ صورته عنه اولا فان كان الاول لكشف يرى
المرآة والذي انعكس اليه الشعاع مفارقا عن المرآة معا حتى يتوهم
ان الاول في الثاني وان كان الثاني فلم لا يرى الشيء الذي وقع
عليه الشعاع وعرضنا مفارقة الشعاع الى شيء آخر توجهنا اليه و
ان قالوا ان بعض الشعاع يقع على المرآة وبعضا آخر ينعكس الى المرئي
قلنا ذلك لا يوجب الخلط الموهم لكون احدهما في الآخر والا لكنا
اذا رأينا زيدا وعمرا معا لحكمنا ان احدهما في الآخر كالشيء في المرآة فان
قالوا ان السبب في ذلك ان الشعاع يؤدي صورتي المرآة وما
يرى فيها الى النفس من طريق خط واحد هو الذي على المرآة لاتصاله
بخط الانعكاس فيريان متحدين في الوضع قلنا اولا ان اصول مذهبهم
انهم لا يقولون بالتادية وثانيا انه ان كان الاتصال بخطا
موجبا للتادية من ذلك الخط لزم ان يرى شيء واحد مرارا كثيرة
اذ لا امتناع في ان يتصل بخط الانعكاس خط آخر او خطوط كثيرة
مساوية من كل خط اتصل مرة على ما في الشكل مثلا



لزم ان يرى ب ح معا وان يرى ج مرتين
احدهما من طريق اب والاخرى من طريق ... كذا
او من احدهما من طريق ا ه والاخرى من طريق ج ب ا فان
هذا التأثير انما يكون طبعا للخطوط الشعاعية فاذا حصل منها
الاتصال على اي نحو كان لزم ان يحصل منها الفعل والانفعال لا

يؤثر في ذلك فقدان المعدو فنا الشف عن المراه ولا الزاويه
الكائنه هناك فان قالوا ان التاثير والتاثر انما يكون في نهايه
الخطوط فاذا اتصلت نهايه خط من هذه الخطوط بنهايه جسم
حصل في ذلك الفعل والانفعال والا فلا وهذا الاتصال انما يحصل من
خط الانعكاس مع واحد من الخطوط التي على المراه قلنا هذا الانفعال
الذي اثبتموه انما لا يكون من لينها من حيث الخط الشعاعي
الذي على المراه من وسط الشعاع على المنعكس فان الذي يتصل به ذلك
وكذلك في الخطوط الشعاعيه المتماسه نقول ان كان كل من تلك
الخطوط فاعلا فيجمع جرمه لزم ان يفعل جماعه من الخطوط مساوي كل
مرئي مرات متعدده غير محصوره وان كان لا يفعل الا في المقابل
للبصر فلزم ان لا يرى الشي بالانعكاس الذي يقولونه واما نحن
فلا يلزمنا شي من ذلك فانا نقول ان شبح الشي ينطبع اما في البصر
او في نحو المراه اذا تحققت المقابله ولم يكن منها الا الشف
وذلك المشف لا يكون الا سوديا الا قابلا للشبح هذا ثم انا نرى
مع ذلك شبحه في المراة فان كان ذلك بسبب وقوع خطين
من الخطوط الشعاعيه عليه لزم ان يكون رايكم الا شو موجبا
للبعد عن التحقيق ومورثا للحس الغلط وهم لا يقولون به وبالجمله
هم لا يقولون بان وقوع شعاعين على شي واحد يوجب رؤيته
مرتين ولا يمكنهم ان يقولوا ذلك فان قالوا انما يجب
رؤيته مرتين ان احد الشعاعين وقع عليه وحده والاخر وقع

عليه وعلى المراه معا قلنا ينبغي بطلانه بوضع مراتين متقابلتين فانا
نرى كلا منهما من وكل من الشعاعين الواقع على كل منهما
لم يقع عليه وحده بل مع المراه الاخرى على انا لو سلمنا ان هناك
شعاعا ورويه لكل واحد من مرتين فما السبب في رويتنا مرارا كثيره
مره نرى نفسنا ومرارا كثيره نرى شبحها فان قالوا ذلك لتعدد
اجزاء الشعاع قلنا لا يخلو اجزاء الشعاع اما ان يكون موجودا ولا فانه
ان كانت موجوده فهي انما تقع على شبح واحد فلم يؤدي الا اشباحا
كثيره فان اختلاف المرئيات الكثيره على شبح واحد لا يوجب
ان يؤدي اشباحا كثيره على ان هذه الاجزاء انحصار على ما يعرفون
على ما ينعكس عنها فلم لا يوجب الرويه مرارا كثيره في كل موضع يمكن
الانعكاس وان كانت رويته لزم ما ذكرناه من امتناع ان يرى بها
المنعكس او يرى المنعكس عده غير متناهيه ثم ما السبب في تصغير هذه
الاشباح فلا فان قالوا ان السبب هو ان الشعاع لما رد وكثيرا
من هذه المراه الى تلك ومن تلك الى هذه بعدت مسافتها
فاستلزم ان يرى صغيره كما في المسافه المستقيمه فنقول ولانه يلزم ان
يكون الخطوط الشعاعيه عندكم غير متصله بل منعطفه عند كل منها الى
هذه المراه ثم تمتد من تلك المراه الى المراه الاخرى ثم منها الى
الاولى مخطوط القوام على هذه الشكل



وحتى يصح ان يحصل امتداد وكالامتداد
في البعد البعد المستقيم وهو تحكم عجيب

ولو سلمنا صحة ان يكون الصغر على قدر صغر المصاف مثل هذا
البعد مثلا او كان في البعد الذي مثلا اذا كان البعد من المرآتين
شبرين فاذا انعكس الشعاع ثمث مرات كان امتداد الخطوط الشعاعية
ثمانية اشبار ثم نرى الشبح بذلك الصغر على الابعاد ونحن نعلم ان هذه المرآة
التي لنا انعكاس المرآة الثالثة لو بعدناها عن البصر قدر ثمانية
اشبار لم نر الشبح بذلك الصغر بل ولا اذا بعدناها عشرة اشبار او ما
فوقها على ان من العجب ان يمار الصور بالانعكاس والانعكاس
اذا كانت المادة واحدة والصورة واحدة واما نحن فنقول الحاصل
المادة فان مادة ابصار العين هي العين ومادة ابصار الشبح هي المرآة
ويلزم من ذلك اختلاف الصورة العام اذا وصل الشعاع الى احدى
المرآتين انعكس منها الى الاخرى ثم اذا انعكس من الاخرى فلا يصل
الى الاولى الا وهي مغطاة بالشعاع الاول فيلزم ان لا نراها وان
كان يفعل بهذا المنعكس وذلك الشعاع هو هو ويحيط بها قشرة
من ام الزاوية ويلزم ان لا نرى الا ما راه من الشعاع الواقع على
تلك المرآة ولا بعد انعكاسه منها الى المرآة الاولى ان يرى شيئا
لقرب البعد وان كان المغطى بالشعاع الاول عند انعكاس اليه
الشعاع من المرآة الاخرى وهكذا يلزم ان لا نرى الاجزاء الاخرى
ولا نرى شيئا منها كاملا الا بمجموع الاشعة المتعاكسة المتعاطفة
الفصل السابع في حل شبه اصحاب الشعاع وامام القول في الكفا
يحسب ما لجاهلين الاوضاع في المشفات والصقيلات اما ما

يمتنع الخطا الاستعارة ولكن
الاتجه مثل هذا التصغير الصفات
مثل هذا البعد

ما ادعوه من استحالة انتقال الالوان والاشكال عن موادها و
ان القرب مع الابصار فمدفوع بانا متى قلنا ان هذه الصور والاعراض
انفسها منتقل عن موادها الى البصر بل انما قلنا ان البصر يحصل فيه مثلها
بسبب المقابلة والحال كذلك في نحو الشم واللمس ايضا او قد يصل العرض
عن المادة الى الحاسة بل يحدث فيها مثلها بسبب القرب ولكن الفرق
ان حصول مثل صور المرئيات يفتقر الى استضاءتها وهو من قبيل ما نراه
من انها اذا كانت صورها اللونية مؤكدة واستضاءت انعكس
منها الى قابل يقابلها بمعنى انه يحدث مثلها فيه فكذلك الضوء هنا
لو حسن ان يحدث منها في ابصارنا امثال صورها وحقيقة ايضا
الى توسط شفاف بينها وبين الابصار يكون كالآلة في هذا الفعل
والانفعال فلذلك اذا وجدت الى البصر لم يشح صورها فيها
لا سيما ما يحتاج اليه من قدر الشفاف والضوء ومن الدليل على انه
شبح مثل صور المرئي في البصر بقاؤها في الخيال وان بطل ورطوبات
عينية او لا يمكن ان يقال ان هذه الصور الحالة هي صور الشيء
بانها انها تحركت عن مادتها وانتقلت الى الخيال وايضا يدل على
ذلك بقاء صورة الشمس في عينك اذا نظرت اليها ثم غمضت
عينك والبصر يدل عليه وبه الفطرة ان زالخطا والقسط الجوالدائر
او لا وجه لذلك الا ان شبح صورتها في العين بحيث كانت
لم تشبح بحيث صارت واستحفظت عندك الاولى حتى حصلت
لك الشبه التي تعدك بتخيل مثل امتداد او دائرة وانما يحصل

من النور في العين في الظلمة فليس الا لان العين كالاشيا اللوامع
بالليل مضيئ ما قدامها فذلك النور هو الذي يرى في الظلمة ونحن
نرى عيون كثير من الحيوانات كذلك كعيون السنور والحية والاسد
ولذلك ترى هذه الحيوانات وتحوها في الليل لان عيونها تقتضي ما
قدامها صورا مع شدة هوه الابصار فيها والنقا وقد يحدث لذلك
والمس شعاعات نارية لطيفة كما يحس من مس ظهر السنور والحية واللحية
ونحوها في الليل واما امتلا الحدقة فليس سببه ان هناك شيئا يرى من
العين تارة ويدخل فيها اخرى بل سببه ان في العصبة المجوفة جسما
لطيفا هو الروح الحامل للقوة الباصرة وهو قد ينبسط وقد يستطهر
فاذا غمضت احدى العينين استطهر تمام قوته الى العين الاخرى فترى
اقوى واما حديث المراة فقد اجيب عنه بان كلا من الصورة الاعراض
المرئية تنطبع في كلية المراة لا في جزء دون جزء ولا امتناع في انطباع
صور متضادة في كليتها كما في انطباع الصور في العقل فيجتمع فيهم السواد — في كليتها
والبياض معا وكذا جميع الصور التي لما تقابلها من المرئي ولكن انما
يتادى الى البصر اذا كانت منه وفيها ومن الشي ذي شبح ابنية
مخصوصة فيرى من جزء من المراة سوادا ومن الاخر بياضا مثلا ان
كان ذلك الشي ابلق ومن جزء آخر منها لونا آخر ان كان كثير
الطائق ونحاكي ما عليه المرئي في الخارج فاذا اجتمعت المساويات
ثم شبح مثل صورة المرئي في البصر ثم اذا اشتغل ان طرحه نسبة
فادت الصور من اجزاء اخرى من المراة ونحن نقول ان هذا الجواب

تكلف بعيد اذ كيف يمكن ان يجتمع المتضادات في جوهر مادي و
كيف يمكن ان تنطبع الصورة في شي ولا يوجد هو ولا يرى ويختلف
ذلك بحسب واقف دون واقف فيراها بعضهم ولا يراها اخرون ومحجوب
من هذا انهم يقولون بعدم انطباع الشكل في المراة بل الجواب الحق
اولا انه اذا كان شي شرطا لفعل شي في شي فلا يلزم ان يحصل في ذلك
الشي الموثر في ذلك الشي اثر كما ان السيف شرط لا يلام الشخص عضوا
وهو لا يتالم من ذلك ثم من البين انه ليس من البين ان الجسم لا يفعل الا فيما
يماسه ويلاقيه لان العقول يجوز ان يفعل جسم في جسم من غير ملاقاة بل يكون
بينهما وضع مخصوص وحسب ذلك كما ان المفارقات يفعل في غيرها
بلا ملاقاة ولا نسبة وضع وانما يستبعد هذا في النظر العامي لانه يخالف
للمعتاد ولو كان هو المعتاد لكان يستبعد خلافه وهو الفعل
بالمماسة فاذا علمت هذا فلا تبعد فان يفعل ذو الشبح في البصر
مقابلة بتوسط الشفاف منه اثرا كما لا يالم السيف اذ جعل واسطة — من غير ان تفعل الا في الشفاف م
في الايلام وكما يجوز ان يكون بينهما متوسط واحد يجوز ان يكون
بينهما متوسطان فصاعدا فالمراة اذا قابلت المرئي كانت
هي مع الشفاف واسطة من غير ان يحصل فيهما اثر ثم اذا وافى
الخيال المراة مع خيال ذلك الشي فيرويا معا في جزء واحد من البصر
ظن ان حال ذلك المرئي يرى في المراة ويمكن ان يقال ايضا انه لا
ان يوثر كل شي في كل شي مثل نفسه بل يجوز ان يوثر شي اثرا ما ينسبه — في شي م
ثم هذا المتاثر يجوز ان يوثر في شي اخر مثل الموثر الاول كما ان الحجر كم

نورث السخونة ثم السخونة قد تورث شيئا كالحركة فاذا كان ذلك
حارا من الحار ان نور المرئي في الشفاف وفي المراة اثرا هو شبح
ثم نور الشفاف والمراة في البصر شبح ذلك المرئي ويكون الاثر الذي
يستفيده المراة لها غير ثابت فيها ومما يدل على هذا انا نرى عكس
من المراة المحاذية للملون متى استتر لنا المحاذي بها لون مستقر لا يحل
ما يقال انه طرح مع ان الذي نرى كانه في المراة مثل مثال الطاق
والماء ورؤية الشي في الماء اعظم مما هو عليه فاصحاب الشعاع يقولون
فيه ان الشعاع اذا وقع على الكثيف انعطف فاحدث كانا اكثر ثم نفذ وراه
مع اكثر مما يحاذيه واصحاب الانطباع قالوا انه نرى على نحوين احدهما
رؤية بالمحاذاة والاخر رؤية في الماء على انه مراة ويمكن ان
يقال ان كلا النحوين على سبيل ما نرى في المراة ولكن احدهما في الخارج
والاخر في المراة الداخل وقال فاضل المعتبرين انه يعرض للبصر اذا تأمل
استقصاء تامل الشي ان راه ابعد فيتفرق البصر له فيعظم عنده
شبحه ويمكن ان يقال انه لما يتخيله ابعد مما هو في الحقيقة [illegible] ولما
كان الشي اذا كان بعيدا رؤي بقدر من الصغر وهذا الشي لا نرى بذلك
الصغر بل على ما هو عليه او حسب ظن انه اعظم مما هو عليه فلا يكون بحث
الماء حجة لاصحاب الشعاع ثم ما قالوه من الانكسار لا وجه له فانه لو
انكسر اولا فلا بد من ان يعود بعد ذلك فيعظم فانه لا يبعد الا على [illegible]
بل اذا نفذ في الماء لزم ان يتسع [illegible] عظامه في الضيق اولى من
انطباعه من اشارة في سعة العالم هذا واعلم انه قد يكون المرئي والمضي

والمرئي كلاهما في شفاف واحد وقد يكون في عدة شفافات
منها سطوح فان وقع السطح في المحاذاة من الرائي والمضي لم يكن
ذلك السطح كسطح الفلك والهواء وان وقع خارجا كسطح الماء اذا كنا
نحن في الهواء والمضي في جهة لا يقع سطح الماء بيننا وبينه روي ذلك
السطح فان كان خلفه اي تحت الماء شي مكشوف للرائي اداه ذلك
السطح الى الرائي على نحوين من السادة على انه شف وعلى انه مراة وان
لم يكن ذلك الشي مكشوفا فاسدرنه على انه مراة وذلك اذا السواء الخط
الذي يوهم خارجا من البصر الى ذلك السطح والعمود الذي يخرج
من ذلك الشي اليه ولذلك ربما الطرح الخاتم مثلا في طست بحيث
لا يراه فاذا امالاه بما راته ثم ان كان المرئي خلف شفاف لفرضا
للذي فيه الرائي والذي فيه المضي كالشي الذي تحت الماء والذي
خلف قطعة من بلور اداه ذلك الشف المتوسط وان ذلك الشف
لم يؤده الشف لا لان يعرض لا حد حاجبيه لون كان يكون قطعة بلور
ملون احد حاجبيه فانه لم يؤده بل اداه المراة للشبح الفصل الثالث من في
بيان سبب رؤية الشي الواحد شيئين فان اصحاب الشعاع زعموا
انه حجة على اصحاب الانطباع وقالوا لا وجه له الا ان الشعاع اذا
عرض له عند البصر انكسار وحينئذ رى الشي الواحد شيئين ولم يعلموا
انه اذا كان الابصار على ما يقولون بمماسة اطراف الاشعة
فاذا اجتمعت الاطراف على الشي الواحد لم يضر في تاديتها الانكسار
الواقع في مباديها عند البصر بل السبب في ذلك شي اخر فلنقدم مقدمة

اقول
[illegible]

لا يكفي في الرؤية الا ان يرى كل شي شيئين ابدا لان في كل عين رطوبة جليدية فيكون الانطباع م

ساذه اصولا ان الابصار انما هو انطباع شبح المبصر في الرطوبة الجليدية
التي هي جسم املس صقيل بحذاء المقابل مع توسط المشف ثم يحد به انطباع
بذلك الشبح انطباعين شبحين كما ان الملس المدن لسان مثل المدرن ان
يتادى ذلك الشبح بعد الى العصبتين المجوفتين اللتين يلتقيان على هيئة
الصليب ثم يتادى من منتهى العصبتين الى ملتقاهما بوسط الملتقى
التي منهما وكانه يتوهم من المرئي والجليدية مخروط راسه عنده وقاعدته
عنده وكذلك يتوهم مخروط من الجليدية الى ملتقى العصبتين ثم وراء
هذا الملتقى روح ولكن لا يودي المبصر في نفسها والا لروي الشيء
مرتين فان العصبتين بعد الالتقاء يفترقان بل يودي الروح التي
في العصبتين وراء الملتقى صورة المبصر الى الروح المصبوب في البطن
الذي في مقدم الدماغ الحامل للحس المشترك فيدرك هناك مرة اخرى
ادراكا هو الابصار لان الحس المشترك غير القوة الباصرة لانه كما هو
المبصرات مدرك المسموعات والمذوقات والمشمومات والملموسات
ثم الحس المشترك يودي الصورة الى ما يخزنها وهو الخيال فان الصورة
لا تثبت في الحس المشترك الا حين منه ومن المحسوس نسبة وغاب ولكن
ترتيب العهد واما اذا بعد عهده فلا يدرك الا الخيال والصادق وكانت
الصورة في الحس المشترك كانت محسوسة وان كانت كاذبة واذا
كانت الحال لم يكن محسوسة بل متخيلة ولذا يرى الممرورون بسم وطعم
الاشياء ويحسبون بدارتها ثم اذا شاهدت الوهم قبلت صحت
الدودة وتادت اليها تلك الصورة بتوسط القوة المتخيلة

فانها المودية للصور اليها ولكن لا تثبت تلك الصورة في الوهم
بعد زوال اشباح الدودة كما انها تثبت في الخيال ثبوت الشيء
في الخزانة ثم يودي الوهم تلك الصورة بتوسط المفكرة او المتخيلة
الى النفس هناك يستادى وعنده ما تنتقش واما الذاكرة فهي للشيء
لكن بسبب من ابعاد اشاهد تع فاذا تمهدت هذه الاصول فاعلم
ان روية الشيء الواحد شيئين لاحد اسباب اربعة الاول يمكن ان
الالات التي يودي الشبح من الجليدية الى ملتقى العصبتين ملتوية فلا يودي
الشبح الى جزء واحد من الروح بل يودي ما لكل عين الى جزء على حدة يودي
اليه ما للعين الاخرى والثاني ان يتقدم الروح الحامل للقوة الباصرة
عن مركزه الموسوم له الذي في ملتقى العصبتين لعارض موج واضطراب
الى جهة الجليدية من غير فيصل قاطع المخروط من الموهوم هناك ويشبك
ان يحرك الروح الذي خلف القاطع الذي يودي الشبح الى
الحس المشترك حركتين متضادتين حركة الى جهة الحس المشترك واخرى
الى جهة الجليدية حركة اضطراب ويتوجه حادا قبل جزء من الروح شبح
المرئي زال عن مكانه وتخلفه جزء اخر لطا الاضطراب الحاصل فيحصل
بهذا الجزء الشبح كقبول الاول له قبل ان يمحى الصورة عنه فان الروح
وان لم يكن في حفظ ما يحصل من الصور كحفظ الخيال للنقوش الغارسة
الا انه ليس مما لا يحفظ الصورة ولا حاله بل يزول عنه وقعه بزوال
المحاذاة كالاشياء القابلة للضوء فانه يزول عنها الضوء
دفعة بزوال المحاذاة ولذلك يرى الشيء السريع الحركة كهيئة شيئين

مع الاول فيحصل بذلك راى شيئين م

لان شبح في العين شبح وهو في احد الجزئين وقبل زواله شبح وهو في
الآخر ولا بد من ان يكون بين الشبح في جزء آخر غير مادة الشبح الاول
فانه اذا اعدلت اوضاع المرئي بعدلت الاجزاء الحاملة للشبح بوسط
الوضع المخصوص بحيث كان في كل من الحاسين شيئا ولذلك اذا
اديرت نقطة لون على شي مستدير رؤيت خطا مستديرا ولو
امتدت بسرعة على الاستقامة رؤيت خطا مستقيما ومن قبيل المرض
حس الدوار من يخيل ان الاشياء المشاهدة تدور وذلك لان الروح
الباصرة عرض لها اضطراب دوري فاذا حمل الشبح جزء منها
زال عن مكانه وتخلفه جزء آخر يحمل الشبح قبل زوال الصورة عن الاول
وهذا الزوال والاستبدال يكون على الاستدارة ثم لما كان الروح
في الدوار متحرك والمرئي ساكن كذلك يعرض لا اذا تحرك
المرئي سريعا استقامة او استدارة ان يتحرك لانه جوهر لطيف يتحرك
ادنى سبب لها ومشتاق الى المدرك منبعث اليه طبعا ولذا ربما
يلتذ بالادراك ويندفع حالا الى الضوء ويتعب في الظلمة واذا حملت
اوضاع المرئي الى الروح عرض ان زال عما اليه الجزء الذي كان يحمله
به وحاذى جزء آخر منه ان تحرك هذا الجزء الى جهة المرئي وذلك الى ما لا نهاية
فاذا دار المرئي دار الروح واذا تحرك سريعا الى جهة عرض للروح التحرك
الى خلاف تلك الجهة كما هو حافظ لذلك اذا طال الانسان النظر
الى شي مدور حسب كل شي مدورا ولذلك العارض لشاطئ الماء الجاري
الجري كانه يتحرك الى خلاف جهة حركة الماء والرابع اضطراب حركة

يقع للشبكة العنبية فان الطبقة العنبية بما لها حركة الى هيئتها بها الشعاعية تصير — يتسع م
اصغر والى خارج واخرى الى داخل بسبب اخرى عن جهة الى اخرى فاذا تسعت
روى الشي اصغر واذا ضاقت روى اكبر واذا امالت عن جهة الى اخرى
روى الشي في مكان احد وغلط اذا رأى شيئين لا سيما وشبح الصورة باقية
قبل زوال الصورة الاولى فهذه هي الحواس التي اعطيناها علما واما
ان لا يكون حاسة خارجة عنها فلا يمكن ان يعلم ولكنا نقول ان الحواس — تحس م
معا تحس اشيا كثيرة لو انفرد شي منها لم يحس كالمقادير والاعداد والاوضاع — افرد لم
والاشكال والقرب والبعد والمماسة والحركات والسكون ان لم يقل
انها محسوسة بالحس هذه كلها محسوسة بالذات لا كما يقال لانه
محسوس ليس محسوسا حقيقة بل مقارن للمحسوس ككون المحسوس ابن زيد
وابن عمرو مثلا فان الفرق بين الموضعين بين لان هذه الاشيا
تحصل منها في حواسنا خيالاتها ولا يحصل منهما من الابوة والبنوة خيال
ورسم ولا يصير كونه ابن زيد مرتسما في الحواس بوسطه امر آخر في ان يكون جميع
مرتسمة هذه المحسوسات لما كانت تحس بهذه الحواس لم يحتج
الى حواس اخرى ولما لم يمكن احساسها منفردة لم يجز ذلك هذه الامور
الى هذه وانما تحس بالبصر وباللمس وبعضها يدرك بالذوق كالعظم بان
تحس طعما منتشرا والعدد بان تحس طعوما كثيرة واما الشكل والحركة والسكون
والوضع فانما تحس بها بوسط اللمس واما الشم فلا يدرك شيئا منها
الا العدد ونعم يدركها النفس بضرب من القياس وكذا السمع لا يدرك
الا العدد وامالة والصوت العظيم عظيم والضعيف صغير و

جسم متحرك او ساكن فانما تدرك النفس على وجه جرت به العادة وربما خالف
العادة فلم يصح الادراك واما شكل الجسم ذي الصوت فابعد شيء من
ان يحس بالسمع وما قد يعلم من ان صوت شيء مخوف فانما تدركه النفس
على وجه العادة فقد علم ان من المحسوسات والحواس اشتراكا وقد ظن بعض
الناس ان للامور المشتركة من عدة حواس غيرها وهذا فاسد اذ لو كان حاشية م
كذلك لم يحتج شيء منها في ادراكه الى ما يحس بهذه الحواس ولكن كل
منها ما لا يدرك الا باللون ومنها ما لا يدرك الا بتوسط الملموس
وبحكمها

المقالة الرابعة في الكلام في الحواس الباطنة وهي اربعة فصول

الفصل الاول في قول كلي في تلك الحواس واثباتها اما الحس المشترك

فليس هو الذي ظنه بعض الناس من الحاسة التي تدرك المشتركات
بل هي مدركة جميع المحسوسات وذلك لانا نحكم بان هذا الابيض حلو وليس
يحلو بهذا الحلو له بحده وان هذا الاحمر حار او بارد والى غير ذلك
من الاحكام ولا بد للذي يحكم بذلك ان يكون مدركا للشيئين معا وهب
ان العقل مدركهما الا انه لا يمكنه ان يدركهما على انهما من الصورة
المحسوسة بل لا بد من ان يكون مجتمعا لاجسامه ثم ان هذه الالة لا بد من ان
يكون غير الحواس الظاهرة لما قد نرى الاشياء الشابة مدورة والنقطة
المتحركة بسرعة خطا مستقيما او مستديرا فان هذه العين لا يمكن اما ان يكون
في المرئي وقد فرض وحده او في العين او في الروح المصبوب فيها
ولا يمكن انه فان هذا الاحساس انما يكون في شيء تنحصر فيه المحاذاة
فاذا زالت الصورة التي كانت في هذه الحاسة فلا بد من ان

تكون في شيء آخر مرتب في الدماغ وفي الروح التي هناك على نحو
والصادق على ذلك تمثل الاشباح الكاذبة وسماع الاصوات الكاذبة
لمن يعرض له فساد الحواس ويدل عليه انه تتمثل في النوم فالقابل لهذا
التمثل اما ان يكون في القوة الخازنة للصور ولو كان كذلك لكان
يجب ان يكون التمثل لجميع الصور المخزونة دائما وليس كذلك او في الحواس
الظاهرة وهي معطلة فلا بد من ان يكون في قوة اخرى ويكون التمثل بما يعرض
الوهم والخيال عليها ولا بد من ان يكون بحيث يمثل فيه صور جميع المحسوسات
فقد صح ان لنا قوة في الباطن هي مركز الحواس الظاهرة تتأدى اليها صور
جميع المحسوسات بتلك الحواس ثم امساك الصور التي تمثل فيها قوة اخرى تسمى الخيال
والصورة المحفوظة وقد تعرف من الحال المصورة وهذه القوة لا تحكم بشيء كحكم
الحس المشترك الا ان فيها الصور المخزونة ثم انا لا نشك في ان هنا
قوة تركب بعض المحسوسات مع بعض وتفصل بعضها عن بعض لا على الصورة التي
تحس بها وتؤدي عليها في الخارج ومن غير تصديق بوجود ذلك او لا وجوده
وهذه القوة اذا استعملها العقل تسمى مفكرة واذا استعملها الوهم
تسمى متخيلة ثم انا نحكم في المحسوسات باحكام لا تحس بها اما انها ليس شانها
ان تحس بها كالعداوة والصداقة او من شانها ان تحس ولكن لا يكون
محسوسة كالحكم على شيء رايناه بانه حلو مثلا وعلى كل اصفر فلا يكون هذه
المعاني مما يتأدى الينا من طرق هذه الحواس فلا بد لنا من قوة اخرى
مدركها هي الوهم وهي الرئيسة في سائر الحيوانات ولها فيها وفينا
احكام كثيرة ولكن ليست فصلا كالحكم العقلي بل قوة نيلها الصورية

ومنها ما يصدر اكثر الافعال الحيوانية وربما يحمل النفس الانسانية على منع الاشياء
التي لا ترتسم فيها والآثار من التصديق بها ثم ان ههنا مدركا بالحس ومدركا
بالوهم وقد جرت العادة بتسمية الاول صورة والثاني معنى ولا بد لكل
منهما من خزانة فخزانة الصور الخيال وهي في مقدم الدماغ ولذا اذا فسد
فسدت اما يحصل من صور موجودة عند الحس او بصعوبة استثبات الصور
المتادية اليها وخزانة المعاني هي الحافظة وهي في مؤخر الدماغ ولذا اذا
فسد فسدت وانما تسمى حافظة باعتبار صيانتها المعاني وتسمى متذكرة
بسرعة الاستعداد لاسترجاع ما فيها اما ما تبال الوهم على الصور الخيالية
باستحضارها والتصرف فيها الى المعاني المسوقة اليها او ما فيها على المعاني
نفسها باستحضارها والتصرف فيها الى الصور او معوقي الحس المشترك ان يكون
الوهم كما انها حاكمة يكون هي المفكرة والمتخيلة والمتذكرة لكنها لما كانت
حاكمة وتحركها واعمالها من تركيب صورة وصورة او معنى ومعنى
او صورة ومعنى مفكرة ومتخيلة وبما يسمى به عملها متذكرة ولا بعد في
ذلك **الفصل الثاني** في افعال المصورة والمفكرة بحيث الصدر وفيه
القول على النوم واليقظة وضرب من النبوة ولما المصورة وهي الخيال
فهي لوعاء تستقر فيه صور المحسوسات تتادى اليها من الحس المشترك من
الحواس الخمس ولكن قد يكون ما لا يتادى اليها من الحواس بل ما يحصل
من تركيب المفكرة بعض الصور مع بعض فانها ليست انما هي خزانة
للصور من حيث انها وردت عليها من خارج او داخل بل انما هي خزانة
للصور بما هي صور على هذا النحو من التجريد كما ان تلك الصور التي

ركب بعضها مع بعض اذا وردت عليها من خارج حوتها فكذلك
اذا وردت عليها من داخل وربما ادى ذلك الى ان يحصل تلك الصور
التي وردت على الخيال من داخل في الحس المشترك حتى كانها ترى وتسمع
ما لا وجود له في الخارج وهذا اذا كانت القوة المطيفة مشغولة عن
الخيال والوهم معوقي المصورة والمتخيلة على افعالهما الخاصة بيان ذلك
ان هذه القوى كلها خوادم للنفس وقد تضعف وضعفا فاذا شغلت
النفس عن اعانة قوى على افعالها ضعفت عن ذلك كما انها اذا شغلت
بالبواطن بالامور عرض في الاحساسات بطن من المدرك
وبحوها ضعف واذا اشتغلت بالبواطن عرض لها في استثبات المحسوسات
وهن واذا اشتغلت الشهوة ضعف الغضب وبالعكس واذا تعلقت
بالافعال ذهب ادراكاتها وكذلك اذا اشتغلت بعض
القوى عن الرتبة زالت واذا كانت واحدة غير مشغولة القوى
اما لا او ضعفا واستراحة كما في النوم او للانصراف الاجمال
القوة المتصرفة بالنهاية عرض لا القوى ان
فاعلم ان النفس قد تصرف المتخيلة عن فعلها
الخاص على احد وجهين الاول ان يكون النفس مشتغلة بالحواس الظاهرة
متوجهة بالحس المشترك والخيال اليها شاغلا للمتخيلة عن فكرها بتخيل
من الوجه اليها والاخر ان يصرفها النفس عن الباطلة
فلا يمكنها من تشبيهها وتمثيلها او تستعملها النفس في افعالها من
التركيب والتفصيل لكن في صور ما هي بحث يعجل النفس بذلك

عرض صحيح ويمنعها عن ان تتصرف بطباعها واذا كانت هذه القوة
مشغولة بكليتها بالحس كانت ضعيفة واذا كانت مشغولة انحسها عن الوهم
كما في النوم او ما عدمها كما في المرض المضعف للبدن الموحش للنفس الى تدبيره
انتشل ضبطها العقل والتمييز وكما في الخوف المضعف للنفس بحيث كان
يجوز ما لا يكون يمكن ان تقوى فتتصرف بطباعها وتعمل على الحال
فتشبحها الاشباح الكاذبة فيتأدى منها الى الحس المشترك حتى يرى
كانها موجودة عندنا محسوسة بطباعها لما عرفت من انه لا فرق البتة
الى الحال من الصور التي يرد عليها من خارج والتي يرد عليها من
داخل ومن هذا ما يرى المجنون والضعيف والخائف والنائم اشباحا
كانه يراها واصواتا كانه يسمعها ثم اذا ادرك التمييز والعقل ذلك
اضمحلت تلك الحالات ومن الناس من يكون قوة المتخيلة فيه لا بعضها
المصورة ولا تغلبها الحواس ويكون نفسه قوية جدا لا تشغلها
الالتفات الى الاحساس عن العقل فيعرض له في اليقظة مثل ما يعرض
في المنام من ادراك المغيبات كالتي حالة او باشباهها وربما يعرض
له في اثناء ذلك اغماء وغيبة عن المحسوسات وهذه هي القوة المخصوصة
بالمتخيلة ومن شأن هذه القوة انها دائمة الاكباب على جزئيات الصور
والمعاني دائمة العرض للصور متبدية من صورة محسوسة او مذكورة
الى ضدها او ندها او ما هو منها بسبب وهكذا من شأنها الانتقال بالضد
دون الند وقد يكون بالعكس لاسباب جارية كقرب عهد بعض الصور
دون بعض واعتياد والف بها او امور سماوية والفكر النطقي

بحسب هذه القوة فانه اذا استمالها في صورة فربما انتقلت منها
بسرعة الى شيء لعله مناسبها ومنه الى آخر وهكذا واذا انبت النفس الصورة
الاولى يحتاج الى مذكر ما يحلل بالعكس فاذا عرض للنفس بعطلة او نوم
اتصال بالملكوت فادركت صورة لم تقدر ان تثبتها في الذكر
فلابد في ادراك ما ادركته من الملكوت الى مذكر الى ما وصل الى الآن
وحيا او تعبيرا كان رؤيا وربما ادركت النفس مما وصل اليه
ما بعده لسرعة هذه القوة فلم تمكنها من الاستثبات واما اذا كانت
هذه القوة ساكنة وضعيفة فلا تمكنها ان تتصرف فيما ادركته
النفس فتستثبته فلا يحتاج الى تأويل وتعبير وتذكر وربما عرض ان
تعبر الانسان رؤيا في المنام فانه كما يقع الانتقال من الاصل
الى الحكاية جاز الانتقال من الحكاية الى الاصل واكثر ما يكون هذا
اذا كان ذلك الشخص شديد الاهتمام بمعرفة ما رآه ثم كما انه يقع
هذه الامور في اليقظة لقوة النفس مع قوة المتخيلة كذلك قد يقع
لضعف النفس وزوال تمييزها وقوى المتخيلة وذلك لان النفس تحتاج
في تلقي الغيب الى القوى الباطنة من جهتين احدهما الصور والمعاني
الجزئية والاخرى من حيث ان تلك القوى لها التصرف بحسب
ارادتها فتحتاج في تلقي الغيب الى تنبه من الغيب ومن النفس والقوى
المتخيلة ولسه من النفس المتخيلة فاذا كانت المتخيلة مشغولة بالحس والعقل
لم يقع تلقي الغيب وان زال عنها الشغل امكن ان يحصل تلك
التنبه تلقي الغيب ويفصل ادراكه وانفصالها على سبيل الوضع فان

ذلك انما هو في الفلسفة الاولى فمعقول ان جميع الاشياء سالفة وحاضرة
ومستقبلة موجودة في علم الباري وعلم الملائكة العقلية وانفس الملائكة السماوية
وللانفس البشرية مناسبة لجواهر الملكية وانما يحجبها عنها الا العارضة في حياتها
ومرسلها الى الامور الحادثة لها الى الاسفل واما ليس كذلك حجاب فاذا
وقع لها فراغ ما من هذه الاشغال اتصلت بملكوت الاحوال ولمعت
ما ثم فيها نوع من الرؤيا واكثر ذلك يكون فيما يتصل بقرنه ويختلف
ذلك بحسب همته فمن كانت همته المعقولات لاحت له ومن كانت
همته شيئا آخر لاح له وقد يكون الرؤيا المحاكاة وتلك القوة للامور العرضية
منها من الطبيعية او الارادية والطبيعية التي تحصل من خارجه قوى
الاخلاط للروح الحامل للقوة المصورة والمتخيلة كما رى الجائع يحاكيه
المأكولات ومن عرض لبعض اعضائه حرارة انه وقع في النار
او برودة انه وقع في الماء ومن ذلك ما يعرض من امتلاء الذي للمحاكاة
المتخيلة صور انسخ من النفس ان يميل الهمة وتحاكيها والارادة ان يكون
في نفس النفس من العطش شيء حاصل ووردت في مده فاذا نام اخذت
المتخيلة تحكي ذلك وما يتعلق به فهو جهة من انفعالها افكار العطش وقد يكون
مأثرات من الاجرام السماوية فانها تحسب مناسباتها ومناسبات
نفوسها قد توقع صورا في المتخيل على حسب الاستعداد وهذه كلها لا
تعبر لها انما التعبير للقسم الاول ولذا لا اثر لرؤيا الشعراء والكذابين
والمرضى والسكارى والمغمومين في الاكثر وكذا العلة تكون الرؤيا وقت
السحر اقرب الى الصدق لان الخواطر تكون ساكنة والحركات هادئة والمتخيلة

حوشوله بالبدن ولا منقطعة عن المحافظة والمصورة فيها تجري الى الحس
حد متها للنفس ح تطبع صورا ما ردعلها ما نفسها او محاكياتها واعدل
الناس مزاجا اصحهم رؤيا فان اليابس المزاج وان كان حفظه اكثر فهو لا
ليس يحده والرطب بالعكس والحار مشوش الحركات والبارد بلد ومعتاد
الصدق فاصح رؤيا ما لا افراط والكذب يحصل المتخيل رؤى الحركات
عن مطاوعة لسدة النفس وانما حد العطش والنوم فان العال ان المعطي حاله
ربما تكون النفس مستعملة للحواس والقوى المحركة من خارج على حسب ارادتها
والوهم عدم هذه الحال فيكون النفس ربما متوجهة الى الداخل ما لكلال
عرض للظاهر ولم يعرض لها في الداخل والعصات لالات التي
لها اولا الاول فان تعرض الروح كلال وضعف عن الانبساط فيعود
منها القوى النفسانية وهذا الضعف يعرض لاسباب كالحركات
الكثيرة او العفنية للبدن والافكار المتواترة والخوف واما الثاني
فبان يكون قد اجتمع في الداخل الغذاء والرطوبات فيحتاج النفس
الى ان يحمي الحار الغريزي لهضمها وتوجه كليتها اليهما واما الثالث
فان يكون للاعصاب قد امتلأت من بخره واحد به فحدث
فيها خلل لا يطاوع النفس الى ان تهضم تلك الاشياء وقد يوجب
ذلك الخوف بان يسخن الدماغ فتحدث اليه الرطوبات وتملى ومقابلات
هذه الامور تكون اسبابا لليقظة وربما يكون سبب اليقظة حالة
لا تمكن الروح ان تغور كغضب او خوف او مقاساة الم **الفصل الثالث**
في بيان احوال الوهم والذاكرة وبيان افعال جميع القوى المدركة الحيوانية

الى الرحمانية اما الوهم فهي الحاكمة من القوى لا ولكن احكاما منبعثة من التخيل
كما تنبعث العقل لمشاهدها الراو في سائر الحيوانات لا حاكم الا الوهم وفي اتباعها
من الناس كثيرا ما مع النفس في الحكامة واما ادراك هذه القوة للمعاني
التي في المحسوسات اذ احس بصورها من غير ان يحصلها العقل فعلى وجوه
منها ان يكون لطرق الالهامات العرية كما يشاهد ان الشاة تحذر من الذئب
وان لم يكن رآه قط وهو الطفل وكما وان يسقط يتعلق بشي والسبب
في ذلك مناسبات من هذه الانفس ومبادئها لا يقطع ما يكون ولا قد
ومنها ان يكون للتجربة بان يكون قد وصل الى الحيوان الم ولذة او نفع او ضر
او سعوم مقارنة لصورة محسوسة فارتسم في المصورة وفي الذاكرة المعنى الذي كما للصورة
طائفة به ومنها فاذا لاحت تلك الصورة للمصورة عاود ذلك
المعنى الذي في الذاكرة فادرك الوهم ذلك المعنى من تلك الصورة ومنها
ما يكون على سبيل التشبيه وذلك اذا لم تكن الصورة مقرونة بذلك
المعنى في جميع المحسوسات بل في بعضها فاذا احس بتلك الصورة توهم دون بعض
معها ذلك المعنى فقد يكون صحيحا وقد لا يكون فالوهم يحتاج في افعاله
الى اطاعة سائر القوى واشد ما يحتاج اليه هو الحس والذكر وانما يحتاج
الى المصورة للذكر والتذكر والذكر يوجد للانسان وغيره من الحيوانات
واما التذكر فالظان لا يكون لغير الانسان فان الحكم بان شيئا كان
ففات وانما يكون للقوة النطقية والوهمية المقرونة بها والتذكر شبيه
التعلم من جهة ان كلا منهما انتقال من امور تدرك ظاهرا او باطنا
الى امر لكن يفارقه من جهة ان التذكر طلب حصول شي في المستقبل

مثل ما كان في الماضي والتعلم طلب شي في المستقبل لم يكن شيئا حاصلا
قبل وايضا التعلم انتقال من اشياء ضرورية الاستحصال منها التحصيل
التذكر فانه انما هو من امارات قد تدل وقد لا تدل وربما يخص
والتذكر بها بعض الناس دون بعض ثم من الناس من يكون التعلم اسهل له
من التذكر ومنهم من يكون بالعكس وذلك بالائتلاف تصورات النقل
وعدمه ومن الناس من يكون قوي الذكر ضعيف التذكر ومنهم من يكون
بالعكس وذلك لاختلاف حس المزاج ورطوبته والاسرع تذكرا
اسرع تعطيا للاشارات فان المتعطي للاشارات انما هو تذكر
والاشارات امارات ومن الناس من يكون قوي الفهم ضعيف
الذكر ومنهم من بالعكس بل الغالب عدم اجتماعهما فان سرعة الفهم
تقتضي الرطوبة المسهلة للشكل وسرعة الذكر والحفظ تقتضي اليبوسة وكثرة
الحركات واختلاف الفهم يحل الذكر ولذلك كان الصبيان اقوى
حفظا من الشبان مع رطوبة امزجتهم وقد يعرض من تذكر ما يوجب الغم
والحزن حال شبيه حال وجوده فان تلك الحال انما تحصل من الصورة
التي انطبع في القوى وقد حصلت وكذا من الرجاء والاماني والفرق
من الرجاء والامنية ان الرجاء امر يحل له ما مع حكم او ظن بوقوعه
لا يصادمه الخوف والامنية انما هو تخيل امر وشهوة هذا تمام الكلام في
القوى الحيوانية المدركة فاعلم الآن ان هذه القوى كلها لا تفعل الا
بالآلات اما الحواس الظاهرة التي لا تتم تجريدها للصور عن المادة و
لا تجردها عن علائقها فذلك منها ظ فانها تدرك ما تكون موادها

حاصرة للجسم انما يحصل المحسوس فيه جسم آخر فان حصر الجسم نسبة الاجسام
الثمة على السوية لا تصور لها الا به ولا حصة لها خاصة واما التي تدرك على التجريد
التام عن المادة ودون علائقها من الخيال فلا يمكن ان ترتسم فيها صورة
الجسمية الشخصية لانها اذا ارتسمت في جسم فيكون ارتسامها شكلا من الجسم
والقوة فانه لابد من ان يكون تلك الصورة على وضع الصورة المحاذية
من مقدار الاجزاء والمحاذيات والاوضاع والجهات التي للاجزاء لكون
بعضها يمينا والبعض يسارا فكذلك ذلك لا يمكن ان لو ارتسمت
في الجسمانية بالفرض شكل المربع المجنح بمربعين
متماثلين فانه لا شبهة في ان محله مجرد عن
هذا المربع المعين من ان احدهما من يمين ذلك المربع
والآخر عن يساره فقد انقسم منهما الا ان يكون
للمادة من محلها كالعوامل للصورة المربع وهو حفظ الفساد ولا حاجة له
في المقدار وموافقا باطل لو فرض تساويهما في ذلك او لاحلافهما في عوارض
اخرى وموافقا باطل لانا نعلم انا لا نحتاج في ايقاع احدهما مساويا للآخر
يسارا الى ملاحظة عارض لفرع جهات المربع الذي منهما على انك
العارض للذي على اليمين مثلا لا يخلو اما ان يكون في نفسه من غير قياس
او يكون بالقياس الى ما هو شكله في الخارج فان كان الاول فلا يخلو اما ان
يكون لازما للمادة او لا فعلى الاول لزم ان يكون لازما للذي على اليسار
العارض لمشاركتهما في النوع على انهما ان اختلفا في ذلك وهما مثلان
فلا بد من ان يكون في محلهما اختلاف لجواز وعلى الثاني يلزم ان يكون

او زال عنه ذلك العارض التصورية في الخيال فيكون الخيال
انما يدرك لانه مقرون بذلك العارض فليس كذلك بل يتخيل
كذلك كيف كان ولا التفات الى شي يعارضه ولا يجوز ان يقال
ان فرض العارض مبينا لا ضم الى احدهما اليمين والى الآخر اليسار لان
هذا انما يتصور في العقل الذي يعقل الامر الكلي فان العقل اذا عقل
مفهوم المربع كان له ان يضم اليه مفهوم التيامن تارة والتياسر اخرى
ضم الكلي الى الكلي ثم يخصصه بعد ذلك بالتشخصات واما الخيال فانما يتخيل
الصورة الشخصية من المربع فلا يمكنه ان يضم الى شخص منه التيامن والى
شخص آخر التياسر الا لامر فيهما يستحق ذلك اذ لو تشخصا وكان كل منهما
مساويا في التيامن والتياسر لم يمكن ان يخص احدهما باحدهما دون الآخر
بالآخر في التخيل لانه لا يأخذ الا ما في الخارج واما احتمال ان يكون بالقياس
الى ما هو شكله في الخارج فباطل اولا لانه قد يتخيل ما لا وجود له في الخارج
وثانيا انهما اذا كانا متساويين في نسبة احدهما الى الآخر المعين في
الخارج ليس اولى من نسبة الآخر اليه بل لابد من ان يكون اختلاف
النسبة لاختلاف محلهما فلابد من ان يكون محلهما متميزا فيكون الجسمانية
وكذلك يتخيل صورة واحدة تارة صغيرة واخرى كبيرة ولا اختلاف
فيهما الا بذلك فلا يجوز ان يكون الاختلاف في المأخوذ عنه اذ ربما كان
هناك مأخوذ عنه واحد يكون المأخوذ عنه واحدا ولا ان يكون اختلاف
الصور من لو فرض تساويهما في الحد والماهية فاذن ذلك الا لان احدهما
يرتسم في جزء اكبر والآخر في جزء اصغر فالذي يرتسمان فيه الجسمانية

والضالو لم يكن الحاصل الصورتي السابق السواد ومنقسما ولا فيه
اختلاف وضع لم يمكن تمايزهما في البصر الحالي الواحد فاعلم
فكذا التخيل لانا نقول اما اذا اعتبرناهما على سبيل التصديق فقط
امتنع الا يكونا في موضع واحد واما اذا كان على سبيل التصور وحدنا
المتصور مفهوما ما من غير ان يكونا في شيء ذي وضع واذا عرفت
افتقار الخيال الى الالة الجسمانية سهل عليك ان تعرف افتقار الوهم
اليها ايضا فانه انما يدرك معاني متعلقة بصور جزئية خيالية على
ما عرفت **الفصل الرابع** في بيان قوى المحركة وبيان نسبة النفس في
افعالها الى البدن والاشارة الى الاحوال العارضة للنفس والى البدن
المتعلقة بالقوة الاجماعية نقول ان الحيوان ما لم يشتق الى شيء
سواء شعر باشتياقه ام لا لم ينبعث الى الحركة وليس يجوز ان يكون هذا
الشوق من القوى المدركة فانها انما تفعل الادراك والحكم وليس كل
من ادرك وحكم يشتاق بل الشخص الواحد يتفاوت الناس على ادراك
كثير من الاشياء واختلافهم في الاشتياق بل الشخص الواحد يشتاق
الى الطعام حين الجوع ولا يشتاق اليه حين الشبع ويدرك في الحالين
ثم الشوق يختلف شدة وضعفا واذا اشتد اوجب الاجماع والاجماع
ليس هو شدة الشوق لانه ربما اشتد الشوق ولا اجماع ... على الحركة
الى المشتاق وليس الشوق ولا الاجماع من القوى المحركة ايضا فانهما
تفعل ... ارسالها فللشوق اذن قوة اخرى ... وهي
... شهوانية ينبعث الى جلب اللذيذ وغضبانية

ينبعث الى دفع المنافي فيكون شدة الشوق مرتبة من القوة النزوعية
من القوة الشوقية وقد يكون هناك انبعاثات لا الى الشهوات
كانبعاث الوالدة الى ولدها والالف الى الفه وذلك لانه القوة
الخيالية للصور التي ادركتها والاجماع هنا انما هو من القوة الشوقية
والخوف والغم من عوارض الغضبية مشاركة القوى المدركة فانهما انما
يكونان اذا انبعث بعد التصور عقلي او خيالي عرض لها غم او خوف
وكذا الفرح الذي من باب الغلبة والحرص والنهم والشبق وما يشبه
ذلك للقوة الشهوانية والاستيناس والسرور من عوارض الادراك
والاجماعية تابعة لهذه القوى والكل تابعة للوهم فالوهم هو السلطان
في خير القوى المدركة في الحيوانات والشهوة والغضب هما السلطان
في خير القوى المحركة ويستتبعان الاجماعية ثم القوى المحركة للعضلات
ثم اعلم ان هذه الافعال والاعراض عارضة للنفس مشاركة البدن
ولذلك يختلف باختلاف الامزجة فمن الامزجة ما يعد للغضب و
منها ما يعد للشهوة ومنها ما يعد للخوف ونحو ذلك ثم الاحوال
التي للنفس بمشاركة البدن على اقسام فمنها ما يعرض البدن اولا لكن
من جهة انه ذو نفس كالتيقظ والنوم والصحة والمرض ومنها ما يعرض
من البدن والنفس على السواء كالالم الحاصل من الضرب وتغير المزاج
ومنها ما يعرض النفس اولا لكن من جهة انها في البدن ولا ينسب
عروضه الى البدن الا بواسطة النفس كالتخيل والشهوة والغضب والغم
والذكر فانها لا تنسب الى البدن الا بواسطة النفس وان كان لا يعرض

النفس لا لمقارنة للبدن نعم قد يتبعها انفعالات تعرض للبدن
اولا كاشتعال حرارة وخمودها ولا منع من ان يعرض الشيء اولا للنفس ثم
معه انفعال يعرض للبدن كما مع المحل الذي لا شبهة فيه فانه انما يعرض
للنفس ثم معه انفعالات في البدن حال النفس ان يحدث في البدن
كيفيات وانفعالات بلا استعانة بالآلات فيحدث حرارة من غير مجاورة
حار وبرودة من غير بارد ومن هذا القبيل ما يعرض لبعض الاعضاء من
الانتشار بسبب تخيل شيء ما لما انه يحدث حرارة وبخارا يصعد في العضو
فينشره وذلك لان النفس من جملة المبادي التي تكسو المواد الصور من
غير حاجة لها الى مماسة ووضع مخصوص في فعل وانفعال جسماني ومن اجل
ذلك ما شاهد من سهولة المشي على جذع موضوع على الارض دون
موضوع كالجسر على الهواء فانه يتمكن في النفس صورة السقوط بحسب
ذلك الطبيعة وبالجملة فالنفس لها بذاتها تاثيرات فان كانت نفسا
فلكية اثرت في الطبيعة الكلية وان كانت حيوانية او انسانية اثرت
في البدن المتعلق بها وربما اثرت في بدن آخر كما في العين العائنة
مثل النفس الانسانية اذا كانت قوية جوهرها في التعلق ببدنها امكنها
ان تعمل في العناصر وتكسو موادها ومواد المركبات منها اي صورة
ارادتها فيصح ان تمرض الاصحاء وتحيل العناصر بعضها الى بعض
والمركبات بعضها الى بعض ويمكنها ان تحصل السحب والمطر
والوباء وكل شيء في عالم الكون والفساد وصاحب هذه النفس يكون
من عظيم النبوة فهذه نبوة متعلقة بالقوة المحركة كما ان ما سبق كان نبوة

متعلقة بالقوة المتخيلة ولما علمت مما ذكرنا ان القوى الحيوانية مدركها و
محركها تعود الى البدن علمت انها لا تعارضها بعد فناء البدن وان
اختلاف افاعيلها انما هو من اختلاف الامزجة والاستعدادات
للبدن **المقالة الخامسة** فيما يتعلق بالنفس الانسانية وفيها ثلثة فصول

الفصل الاول في بيان الافعال والانفعالات التي تخص الانسان
وبيان قوى النظر وقوى العمل التي للنفس الانسانية فاعلم ان من خواص
الانسان الصوت المكيف بالكيفيات الوضعية الدالة على ما في ضمير
الصائت فانه وان كان لعدة من الحيوانات اصوات الا انها طبيعية
لا وضع فيها ولا تدل الا من حيث المواجدة والمنافرة ولا تدل على الاشياء
بالتفصيل كاصوات الانسان وانما اختص الانسان بذلك لانه لما
كان متميزا من سائر الحيوانات باعتدال مزاجه وفضيلته لم تكفه المعيشة
الا بالاغذية الطبيعية ولا كان له من بدنه لباس فلم يمكنه ان يعيش وحده
وان امكنه فعلى اسوء الاحوال فانه لا بد له في معيشته من عمل في ما
ومشاركة وملابسة ولا بد له من مسكن يسكن به ولم يمكن عمل جميع ذلك
الا بالاجتماع مع امثاله ليتعاونوا في ذلك والتعاون انما
يحصل بعلمهم كل مراده الآخر والاطلاع بذلك مع سهولة صدوره
وعموم نفعه ودلالته بكثرة الهيئات التي تحصل له الا بهما انه هو الصوت
وبعده الاشارة ومما يمتازان عن الكتابة بالسهولة وبعدم
البقاء الموجب للامن عن ان يطلع عليه من لا يراد اطلاعه
عليه ثم الاشارة لا نسبة لها الى الصوت فان فيها تعبا وليس فيها

ومنها ما هو من عموم النفع فلذلك من الله على الانسان بالصوت
والكتابة ومن خواصه ايضا انفعال مع ادراكه للاشياء النادرة
يسمى التعجب ويتبعه الضحك وانفعال مع ادراكه للاشياء المؤذية
يسمى الضجر ويتبعه البكاء ومن خواصه ايضا ان المصلحة قد تقتضي ان يكون
من الافعال ما لا ينبغي فعلها ومنها ما ينبغي فعله ويتعلم ذلك وهو صغيرا
وينشؤ عليه ويتعود ويجعل الاولى ذي كسب الشبه وليس للحيوانات
الاخر الا ما يكون لها من هيئة نفسانية طبعية كما ان الاسد لا يفترس ولده
لما ان كل حيوان يحب بالطبع ما يلده ويؤثر وجوده وبقاءه ولا يفترس صاحبه
الذي يطعمه لسعة لان صورته صارت لذيذة عنده لان النافع لذيذ
بالطبع عند المنتفع ومن خواصه ايضا انفعال مع شعوره العقلية شعوره
بفعل ما لا ينبغي يسمى الخجل ومن خواصه ايضا انفعال يعرض له لظنه ان امرا او شيئا
يكون في المستقبل موهوم من الاول الخوف ومن الثاني الرجاء واما
الحيوانات الاخر فانما يعرض لها ذلك بحسب الآن ويتصل به والذي
يفعله من الاستظهار فانما هو من الهام الهي مثل نقل النمل المبادرة الى جحرها
بسرعة منذرة بالمطر لعلها ان المطر الى الآن كما ان الحيوان يهرب
من ضد لعلها انه يؤذيها الآن ومن خواصه ايضا الروية في الامور المستقبلة
بل المفعولها او لا يفعلها وما في سائر الحيوانات من الاعدادات
للامور المستقبلة فانما هو امر مطبوع فيها واخص الخواص بالانسان
ادراك المعاني الكلية المجردة تجريدا تاما عن المادة وعلائقها
والتوصل الى معرفة المجهولات بالمعلومات تصورا وتصديقا

وهذه الاحوال التي ذكرناها وان كان بعضها يوجد للبدن لكنها انما توجد
له لما له من النفس الانسانية التي لا توجد في سائر الحيوانات واعلم ان للكليات
تصرفا في الامور الكلية وتصرفا في الامور الجزئية والذي في الامور الكلية ليس
الا اعتقادا وان كان في عمل فان من اعتقد اعتقادا كليا ان البيت
كيف ينبغي ان يبنى لا يصدر عنه بناء بيت مخصوص بحدوثه وهذا الاعتقاد فان
الكلي من حيث هو كلي لا يخص هذا دون ذاك بل الافعال انما تصدر
عن آراء جزئية فلهذه نحصل للآراء الكلية ولقوة تتروى بها في الامور الجزئية
الممكنة التي ينبغي ان يفعل ولا يفعل مما تستعمل بضرب من القياس التأمل
صحيح او سقيم فاذا حكمت هذه القوة حكمها تحرك القوة الاجماعية
وهذه القوة تستمد من الاولى وانما تستمد مقدماتها الكلية مما هناك
من المقدمات الكلية ويسمى الاولى عقلا نظريا والثانية عقلا عمليا
وتلك للصدق والكذب وهذه للخير والشر وتلك للواجب والممكن
والممتنع وهذه للقبيح والجميل والمباح ومبادي تلك من المقدمات
الاولية ومبادي هذه من المقدمات المشهورة والمقبولة والمظنونة
والتجربيات الواهية الغير الوثيقة ولكل منهما رأي وظن فالرأي هو
الاعتقاد الجازم والظن هو الراجح فهو غيره كما ان الحس السخي غيرهما
ففي الانسان حاكم حسي وحاكم وهمي من باب التخيل وحاكم نظري وحاكم
عملي والمبادي الباعثة لقوته الاجماعية على التحريك وهم خيالي وعقل
عملي وشهوة وغضب ثم العقل العملي يحتاج في جميع افعاله الى البدن
وقواه واما النظري فله حاجة ما الى ذلك لكن لا دائما ولا من كل

وجه وهما أن القوتين مغايرتان للنفس بل النفس جوهر مفرد مستعد لانفعال
لا يتم الا بالآلات وافعال لها حاجة الى الآلات وافعال لا حاجة اليها
بوجه وكل ذلك سيأتيك شرحه وايضا مستعد للاستكمال من فوق
من جوهر احسن يحتاج الى ما دونه من البدن وقواه وهذا هو النظرية
وله ان يتصرف في المشاركة تصرفا فاعلا يسعى به جودة حالات
نوعه من المشاركة وهذه القوة العملية وهي رئيسة القوى التي بوجه الى البدن
ثم لكل من القوتين حالات تسمى كل منها باسم احدها الاستعداد الذي
يسمى عقلا هيولانيا والثانية بعد حصول المبادي اعني المقدمات الاولية
للنظرية والمشهورات ونحوها للعملية تسمى عقلا بالملكة والثالثة بعد
حصول الكمال المطلوب وقد شرح جميع ذلك فيما قبل الفصل الثاني
في ان النفس الناطقة الانسانية ليست بجسم ولا قائمة في جسم لا شبهة
في ان للانسان شيئا يتلقى المعقولات فنقول ان هذا الذي هو
محل المعقولات لا يجوز ان يكون جسما ولا صورة لجسم ولا قوة في جسم
ولا قائما بجسم بوجه من الوجوه اذ لو كان جسما فلا يخ الصور المعقولة
اما ان تحل في شيء غير منقسم منه لا يجوز الاول لان غير المنقسم انما هو النقط — او في شي منقسم
وهي لا تميز لها في الوضع عما يسمى النهاية لو كان لها تميز لكانت لها
جهتان جهة تلي الخط وجهة لا تليه فلم تكن هي نهاية الخط بل الخط اولى
ثم تلك النقطة ان كان لها وضع مميز وجب ان تتلاقى النقط
متشابهة وجب تتابعه ويركب الخط وقد تبين بطلان جميع ذلك — منهما
فاذا لم يكن لها وضع مميز لم تصلح لان تحل صورة ما شيء وان كانت

الصورة المعقولة حالة في شيء منقسم من تلك الجسم فاذا فرضنا انقسام
المحل لزم منه ان تنقسم تلك الصورة فلا يخ اما ان تنقسم الى جزئين
متشابهين او غير متشابهين فان كان الاول ولا شك ان الكل مغاير لكل منهما
فلا بد ان يكون الكل شيئا يحصل من جهة مادة في المقدار او العدد ويكون الصورة
شكلا او عددا وليس كل صورة معقولة شكلا او عددا فاذا كانت الصورة
صورة خيالية لا معقولة وان كان الثاني فيحصل ان الجزئين الغير المتشابهين
للصورة المعقولة ليسا الا الجنس والفصل فلو كان انقسام المحل يوجب انقسام
الحال الى الجنس والفصل وقد علمت ان الجسم يحتمل القسمة الى ما لا نهاية لزم
ان يكون للصورة المعقولة الواحدة فصول الى ما لا نهاية لها اذ كان
الجنس والفصل بحيث متى ازيد في المحل لزم ان يكون للصورة المعقولة بالفعل
فصول واجناس غير متناهية وقد تبين بطلان كل ذلك وايضا
لزم ان ليس بين الاجناس والفصول بالقوة او بالفعل فان القسمة من الغير
من جانب جنس ومن جانب اخر فصل فاذا اجرينا القسمة لزم اما ان يقع
القسمة الى بعض الجنس وبعض الفصل والى بعد الجنس والفصل من محل
الى محل لو على حسب ارادتنا وكل ذلك باطل على انا اذا اوقعنا تلك
القسمة قسمة لو لم تكن ... ان لزم اما حدوث جنس وفصل اخرين او
حدوث نصف جنس ونصف فصل ثم انا نعقل امورا اي ابسط — على م
المعقولات لا اجزاء منها المقسمة بوجه من الوجوه فقد تبين انه لا يجوز
ان تحل الصورة المعقولة في جسم او مقدار او طرف مقدار ولا
يمكن ايضا ان يكون قوة حالة في الجسم فان حكم القوة حكم محلها في قبول

الانقسام وايضا القوة العاقلة تجرد الصورة التي تعقلها عن الكم والاين
والوضع وغير ذلك مما لها في الخارج وبهذا التجرد ليس الا في العقل فلا يجوز
ان يكون لها في العقل حال انقسام او اختلاف وضع او ما شبه ذلك
وايضا ان انطبعت الصورة الاحدية الغير المنقسمة بوجه ما في مادة منقسمة
معقول لا يخ اما ان لا يكون لشيء آخر من اجزاء تلك المادة نسبة الى تلك
الصورة او يكون فان لم يكن فلا يكون للكل ايضا نسبة اليها فلا يكون
محلا لها وان كان فاما ان يكون لبعضها نسبة اليها دون بعض فلا يكون
لذلك البعض مدخل في تعقلها او يكون كل منها نسبة الى الذات
بحالها متساوية في جميع الاجزاء فيكون الذات بحالها حاصلة في كل منها مرة
مرات غير متناهية على حسب ما يمكن لتلك المادة من الاجزاء او يكون كل
منها نسبة الى الذات مغايرة لنسبة الاجزاء الاخرى او يكون كل جزء
نسبة الى جزء من تلك الصورة فيلزم على التقديرين انقسام تلك
الصورة وقد فرضناها احدية هف ثم انا ليس علينا ان نكلف وضع صورة
احدية للمركب من الجنس والفصل الا لجهة وحدة يحصل منه تلك
الجهة ونسوق الكلام الى آخره فهذه كلها دلائل على ان النفس الانسانية
ليست بجسم ولا في جسم وايضا فان المعقولات التي من شأن النفس ان
تعقلها هي غير متناهية بالقوة فهي قوة على الامور الغير المتناهية و
قد عرفت استحالة ذلك في الجسمانيات لا يقال كذلك التخيلات
غير متناهية لانا نقول ليس من شأن القوة الخيالية ان تتخيل اي شيء اتفق
في اي وقت على اي حال لم يعرض من بها صرف النفس الانسانية ولا

ولا يقال ان القوة العاقلة انما هي قابلة والمعقول لا الى نهاية بسبب الجسم
والجسماني لانا نقول ان القوة الناطقة لا تعقل صورة كثيرة من الاشياء الغير
المتناهية الا بعد ان يتحقق منه فيها فعل الهاكما وتعرف ايضا
وايضا لو كانت القوة العاقلة لا تعقل الا بآلة لزم ان لا تعقل ذاتها
ولا آلتها ولا انها تعقل فانها والتها او لا تتوسط الآلة هنا مع انها
ليست كذلك وايضا ان كان حق لها الآلة الجسمانية اما ان يكون حصول تلك
الصورة التي لآلتها كافيا في ادراكها لها فيجب ان لا تزال مدركة لها
او لا يكون كافيا فلا بد من حصول صورة اخرى مغايرة لتلك بالعدد ولا بد
من ان يكون مماثلة لها بالحد فنقول مغايرة شيئين مثليين في حد واحد
بالعدد لا يكون الا لاحد هذه الاشياء اما الاختلاف المواد والاحوال
والاعراض ولاختلاف بالكلية والجزئية او بالمادية والتجرد والكل هنا
منتف فان المادة والاعراض واحدة وكلتا الصورتين في المادة
وليست احدهما عامة والاخرى خاصة كيف وكلتاهما في مادة جزئية
فيمتنع حصول مثل تلك الصورة فان لو تعقلت الادراك حينئذ لزم ان لا
يحصل منها ادراك لآلتها ابدا والكل باطل ودراكها لآلتها
وتعقلها لها اضا دائما ولا يجوز ان يكون لشرط في ادراكها حصول صورة
شيء آخر فان ادراك صورة كل شيء انما هو العلم به او بما يضاف
اليه وذات الجوهر الذي هو الآلة غير مضافة الى شيء ولا شيء يضاف
اليها ولذا تراها لا تحصل بالحس ذاتها ولا آلته ولا احساسه وكذا الخيال لا يتخيل
ذاته ولا آلته ولا فعله وان فرض انه يحصل الحس من جهة انها تعطي

سبيل ان تورد على الحس صورتها وايضا العرض للقوى الدراكة بالالات
كلال وضعف ما وامراض العارض بالعمل الشاق بل ربما افسد الالات الا كما
حالها فذلك ولا مدرك المدركة بالالات الضعيف مع القوى كا
الضعيف مع الضوء الشديد والصوت الخفي مع الجهر الشديد والنفس الناطقة
على خلاف ذلك فانها كلما دامت افعالها وكلما ادركت الادراكات
القوية ازدادت قوة فان عرض لها كلال في بعض الاحيان فلتشبثها
بالخيال والعرض يعرض لجميع قوى البدن ان يضعف بعد منتهى النشو ولو كان
النفس الناطقة مما يعرض لها الفساد ذلك وانما يكون لا يعرضها ذلك
الا في احوال مخصوصة وموافقة جواثق واما ما يعرض من اعراض المرض
من نسيان معقولاتها وعدم فعلها بما كانت تعقل عند مرض البدن
او الشيخوخة فدل على انها متعلقة بالبدن وفعلها لا على الا انها فساد او الم
من كثير من لها فعل بذاتها ومع ذلك فقد يترك فعلها لعارض يعرض
بدنها والامر هنا كذلك فان النفس فعالا شتى اذا اشتغلت ببعضها
غفلت عن الاخر كما انها اذا انصرفت الى الحس غفلت عن العقل واذا
انصرفت الى الشهوة غفلت عن الغضب واذا اشتغلت بالخوف
غفلت عن الشهوة وهكذا فعند ما يعرض للبدن ضعف انصرفت
همتها الى تدبيره فشغلت عن المعقولات ولذا اذا صح البدن عادت
اليها ملكتها وهيئتها من غير احتياج الى اكتساب جديد فعلم انها كانت
معها لكنها كانت غافلة عنها فعلم ان النفس ليست منطبعة في
البدن ولا قائمة به بوجه وانما يكون تعلقها به لجهة عارضة فقد ثبت

اشتغالها بتدبيره **الفصل الثالث** في بيان مسئلتين احدهما كيفية انتفاع
النفس الناطقة بالحواس والاخرى بيان حدوث النفس **المسئلة الاولى** لما
صح ان النفس تنحيح ان نور وعليها الجزئيات ليحصل لها من ذلك امور الاول
الكليات المفردة من الجزئيات المجردة عن المواد ولواحقها بتحصيل
لها العلم بها وبما منها من المشترك والمتباين وما لذاتي منها والعرضي
فيكون ذلك لها مبادي تصوراتها والثاني في ايقاع النسب التي
بينها ايجابا او سلبا ما كان منها اوليا اخذته وكان من مبادي تصديقاتها
وما كان بخلاف ذلك تركته الى ان يعلم الوسط والثالث التقديمات التجربية
التي علم في المنطق انها مركبة من قياس واحساس بمحمول لازم الحكم لموضوع او
تالي لازم الاتصال او العناد لمقدم لزوما يسكن النفس الى ان تلك
النسبة ليست من محض الاتفاق طبيعتها والرابع الاخبار التي يصدق
بها لشدة التواتر فالنفس انما تستعين بالحواس في اكتساب مبادي
تصوراتها او تصديقاتها فاذا حصلت لها رجعت الى ذاتها فعلت
افعالها ان لم تشغلها غيره من القوى ثم لا حاجة لها الى الاستعانة
بها الا في اخطار حال واكتساب مبدء آخر **المسئلة الثانية** لا يجوز
ان يكون النفس قديمة موجودة قبل البدن لانها لا يخلو اما ان يكون
متكثرة او واحدة لا يجوز ان يكون متكثرة فان تكثرها اما ان يكون
بالماهية والصورة او بالنسبة الى المواد المختلفة او الازمنة المختلفة ولا شيء
منها بالماهية ولا الصورة ولا الزمان فعلم انه لا يمكن ان يكون باختلاف المادة
التي نسبتها بالاختصاص بهي البدن فعلم من هذه ان المجردات

تعين م

المختصة لا يمكن تكثرها الا اذا اختلفت بعد وجودها ولا يجوز ايضا ان يكون ح
واحدة فان المتعلق بالابدان الكثيرة ح لا يخلو من ان يحصل لها ان يكون مع
تلك النفس او تقسامها والكل ظاهر البطلان ثم نقول لو ان النفوس
الكثيرة في القدم لابد من ان يكون تكثرها بعوارض لحقتها غير لازمة لماهيتها
والا لاشتركت من الكل فلم تكن تشخصات فيكون تلك العوارض حادثة
بعد ان لم تكن فلم يكن تميزها في الازل تكثرها وتمايز فلا يكون عددها ثم ثبت
انها حادثة مع البدن والبدن الها وفي طبيعتها النزاع الطبيعي الى
الاشتغال بتدبيره ولها هيئة بها تناسب البدن المحصل لها حصه
فان قلت الحكم بحدوث النفس اذا فارقت البدن لم يتعدد فاما ان يتحد
وهو محال او تبقى على كثرتها وهي مفارقة للمادة ولما بها يكون التكثر
والتمايز منها بالعدد قلنا انها قد وجدت مقارنة للمواد ومتمايزة
حادثة في ازمنة مختلفة وقد حصلت لها بسبب تلك الابدان هيئات
مختلفة والذي يوجد للمعنى الكلي شخصا واحدا لابد من ان يحدث هوية
خاصة بها متمايزة عن سائر الاشخاص وان لم يمكن ان يعلم بها ولا يجوز ان
يكون نفس جميع الابدان واحدة يختلف لنا فيها الى الابدان والا
لم يختلف في العلم والجهل وكانت نفس زيد عالمة بكل ما يعلمه نفس عمرو
فان الشيء الواحد لا يختلف الا بالاضافة وانما يجوز فيها الاختلاف في
الاضافات وما يتعلق بها واما الذي له بذاته فلا يتصور اختلافه في
الاضافات ولا يوجب اختلافه فيه والعلم والجهل من هذا القبيل فلا
يختلفان باختلاف الاضافة فاذا كانت كثيرة بالعدد فلابد من ان

يكون محلها مختلفة م

فيكون لها امور تشخصها ولا يمكن ان يكون تلك الامور هي انطباعها في المواد
او قد علمت بطلان ذلك فيكون هيئات لها بذاتها فلا يتصور بها تشخصها ان
مع البدن سواء حصلت تلك الهيئات لها بتوسط البدن او لا وعلمت
بها او جهلت بها **الفصل الرابع في بقائها** **الاولى** ان النفس تبقى بعد البدن
لو كانت النفس تفنى بفناء البدن لكان لها تعلق ما به فاما ان يكون تعلق
المكافي في الوجود او تعلق المتاخر عنه او المتقدم عليه فان كان الاول فان
كان ذلك التكافؤ ذاتيا لهما فلا يكونان جوهرين بل كان عرضا
جاز اذا بطل احدهما ان بطل التكافؤ فلا يلزم فساد ذوات الاخر وان كان
الثاني كان البدن علة ما فاعلا للنفس وهو محال لان الجسم
لا يفعل الا بقوة ولا يمكن ان يوجد القوى الجسمانية التي هي اعراض او صور
مادية جوهرا قائم الذات مجردا او قابلا على سبيل التركيب كالعناصر
للبدن او البسائط كالنحاس للصنم وقد عرفت بطلان الامرين او
صورة او كمالا وغاية وهما ظاهر البطلان بل لو كان ولابد فالعكس
اولى نعم يكون البدن والمزاج علة للنفس بالعرض وذلك من حيث انه
اذا حصل البدن الصالح المستعد لان يفيض عليه نفس حدثت من المبادي
العالية فانه لابد من مخصص يخصص احداثها بنفس دون نفس والا لم يحدث
ان يكثر النفوس بالعدد وانما هو من اجل التعلقات بالبدن والنفس
قد عرفت فيما سلف ان كل كائن بعد ما لم يكن لابد له من مادة
يكون فيها سهولة القبول او تعلق على وجه ما وايضا وجود النفس
من غير الالة البدنية معطل مستكمل بالفعل فيكون ممتنعا فلا مخالة

احد الامرين فني
وان كان الثالث فان كان التقدم
بالزمان فهو حدث النفس
متقدمة على البدن صح

العدم وهذه العلاقات لا توجب ان يكون احدهما لاخر فانه لا يلزم
ان يكون النفس متعلقة الوجود بالبدن مفارقة له وان كانت بالذات
فيكون بحيث اذا وجدت لم تكن الا موجودة البدن وان فرض عدم
البدن فلا بد من ان يكون ذلك لعدم النفس لا غير لان الشيء لا يعدم
الا لعدم علته فيلزم ان لا يكون لفساد البدن سبب الا سبب فساد
النفس وليس كذلك بل له بنفسه سبب من فساد المزاج او التركيب
فلم يكن من النفس والبدن تعلق يوجب فناء النفس بفناء البدن
وايضا كل شيء من شانه الفساد ففيه قوة الفساد وقبل الفساد فيه فعل
البقاء ولا شبهة في ان فعل البقاء مغاير لقوة الفساد فلا بد من ان يكون
كل منهما منتسبا الى امر مغاير لما ينتسب اليه الاخر فلا يمكن ان يجتمعا
الا في مركب وقائم بمركب فان ما هو بالفعل ان تبقى وهو ان يفسد
هو كان على الفساد لانه اذا فسد لم يكن فيه فعل ان يبقى بل هو فيه يكون
له امكان البقاء وعدمه والامكان المستند الى الطرفين هو القوة
ولا شبهة ان فعل ان يبقى مغاير لقوة ان يبقى فلا بد من ان يكون الذي
يجتمعان فيه مركبا من امرين باحدهما يكون بالفعل وهو الصورة
وبالاخر يكون بالقوة وهو المادة ففيهما قوة البقاء وقوة الفساد وكذا
البسائط القائمة بالمادة يكون فيها قوة بقائها وفسادها باعتبار محلها
فان كانت النفس بسيطة فظاهر انها لا تكون من مادة وصورة
وان كانت مركبة نقلنا الكلام في المادة حتى ينتهي الى شيء بسيط هو
هو الذي نسميه النفس ولزم تركب شيء من اجزاء لا نهاية لها وانما

بما هو مما سلف ان كل ما له قوة ان يفسد فانما كان في المكان من مادة وصورة كان صح
يكون في مادته قوة البقاء وقوة الفساد **المسئلة الثانية** في بطلان التناسخ
قد عرفت ان وجود هذه النفوس وتكثرها انما هو بهيئات الابدان
على حسب الامزجة ولا يمكن ان يكون ذلك على البخت والاتفاق
فان ذلك لا يوجب التشخص المطابق الا بالعرض بل لا بد من ان يكون
لاستحقاق البدن لحصول تلك النفس ثم انه لا يجوز ان يكون بعض
افراد هذا النوع من البدن لا يستحق حصول النفس عليه يكون ذلك له
على البخت والاتفاق فثبت ان كل بدن اذا تم تكونه استحق حصول نفس عليه
فلو يكون فان تناسخ الى بعض بدن لكان يلزم ان يجتمع عليه نفسان
متعلقتان ببدنه وهذا التعلق قد عرفت انه ليس على وجه الانطباع
بل التعلق بالاشتغال بتدبيره فلا بد من ان يكون كل بدن يحصل من كل نفس
متعلقة به ويكون النفس شاعرة بذلك البدن وكل ذي نفس فانه يشعر
بنفس واحدة فان كانت نفس اخرى لم يشعر بها ولا تشتغل
بتدبير البدن لم يكن لها بالبدن تعلق **الفصل الخامس** في العقل الفعال في
انفسنا وبيان الافعال المختصة بالنفس وبيان نسبتها الى المعقولات
من المعلوم ان نفسنا العاقلة تصير عاقلة بالفعل بعد ان كانت عاقلة
بالقوة وكل ما خرج من القوة الى الفعل لم يكن له بد من سبب يخرجه
هناك شيء اخر يكون عقلا بالفعل عنده مبادي الصور العقلية مجردة
ولا بد من ان يكون نسبة ذلك العقل الى نفسنا كنسبة الشمس الى ابصارنا نسبة صح
فكما ان الشمس بنفسها مبصرة فاذا اشرقت على الاشياء التي هي بالقوة

مجرده جعلتهما مصورتين بالفعل او الطرنا اليهما كذلك بالعقل الفعال
فيما اذا اشرق نوره على مطالعه من الصور الجزئية التي في الخيال
جعلها مجرده عن الماده وجعلتهما معقولتين بالعقل فمطالعة
النفس لهذه الصور تعدها لان يطلع منها بتوسط اشراق العقل الفعال
صور مجرده من جنس تلك الصور من وجه وليست من جنسها من وجه كما ان
مطالعه الملونات تعد البصر لان يطلع فيها شئ من جنسها من وجه وليس
من جنسها من وجه ثم ان اول ما يتميز عند العقل الامر الذاتي والعرضي من
تلك الصور وما به تتشابه وما به تتخالف فالعقل يوحد المعاني الكثيره اما
بان تركيبها بضرب جدا واحد الشئ او يجمع المعاني الكثيره في حد واحد وذلك
لانه اذا عرض على الخيال صوره زيد مثلا ثم عرض صوره عمرو ولم يعده
صوره اخرى عدما افادته الاولى وهي الانسانيه ولا اختلاف بينهما
الا بالعوارض المحسوسه يعني الاتحاد وليس ان الانسانيه المقرونه بخواص زيد
الانسانيه المقرونه بخواص عمرو اذ لا يمكن ان يكون الانسانيه الواحده كثيره
فيهما ولكن المعنى الواحد على عكس هذين الوجهين وليس شئ من هذه الافعال
من شان الخيال ولا غيرها من القوى فان الواحد عنده واحد والكثير
كثير ولا امتياز لها بين الذاتي والعرضي يعني الواحد الا الواحد من كل
وجه بل الواحد يحلل فان الواحد البسيط لا يدركه الا النفس دون القوى ثم
ان من شان العقل انه اذا ادرك اشياء منها تقدم وتاخر ادرك
معها الزمان لكن في ان وفعله الذي يكون في الزمان تركيبه القياس
والحد ثم ادراك النتيجه والمحدود ويكون في ان ثم العقل اذا لم يعقل الاشياء

[illegible] الا لواحد الانسان [illegible] الانفعالات
ولكن [illegible] ان [illegible]
[illegible]

المجرده فليس ذلك العائق في تلك الاشياء ولا في ذات العقل
وانما الذي يعوقه اشتغاله بالبدن كما ان عجز الابصار عن ادراك
مثل الشمس ليس الا لامر في البدن فاذا تجردت نفوسنا عن الابدان كان
لها افضل التعقلات واوضحها والذها ولما لم يمكن لنا العلم بحال النفس
المعاد النفساني وحال النفس ح فلنرجع الى الحكم فلنظر فيها دمت
في البدن فنقول انها قد لا تدرك الاشياء القويه الوجود لغلبتها
وقد لا تدرك الاشياء الضعيفه الوجود جدا كالحركه والزمان
والهيولى لضعفها ولا تدرك الاعدام والشرور الا ما يكون لها نسبه ما
عدم واعتبار عدم كما ان ما تدركها العقول التي هي الموجودة من بعض
الوجوه كعقولنا واما العقول المجرده فلا تدركها الفصل السادس
في بيان مراتب العلم ومراتب العقل وبيان على تلك المراتب التي
هي النسبه والعلم المتعلقه بالقوه العاقله وبيان كيفيه ادراك النفس
وان معقولاتها هم محركون حصول ان النفس يعقل الصور المجرده
جدا عن الماده وحالها اما بان يجردها هي او يكون هي في نفسها
مجرده ومن جمله المجردات في انفسها التي يعقلها نفسها فتصير
عقلا وعاقلا ومعقولا واما ما يقال ان النفس تصير هي المعقولات
فذلك باطل وكيف يمكن ان تصير الشئ شيئا اخر اما بان يخلع صورة
ويلبس صوره اخرى فيكون اولا شيئا وثانيا شيئا اخر ولم يتوفى
في الشئ لا جر الا الماده الاول وجزؤه لا بعينه ام بعد ذلك يقول
ان ذلك الشئ حين صار شيئا اخر اما موجودا ومعدوم فان كان

موجودا فالشيء الثاني ان كان موجودا هناك هو موجود وان
كان معدوما فقد صار ذلك الشيء شيئا آخر معدوما وذلك
محال بل هو بالحقيقة ليس صيرورة شيء شيئا آخر انما هو انعدام شيء
وكذلك ان كان الاول معدوما لم يكن الا انعدام شيء وحدوث
شيء آخر وايضا اذا عقلت النفس شيئا فاتحدت به وذلك
الشيء صورة والصور ليست الا بالفعل لا قوة فيها لزم ان يكون
في النفس قوة يعقل شيئا آخر مع انه ليس كذلك فالنفس انما تكون
قابلة لهذه الصورة محلا قابلا لها والعقل انما يعني به قوتها التي بها
تعقل او يعني به صور المعقولات بانفسها فاذا اعتبرت من حيث
انها في النفس سميت معقولات فحينئذ لا يحصل ان العقل والعاقل
والمعقول هنا شيء واحد واعلم ان الصور العقلية على ثلثة وجوه الاول
الصور المفصلة المنتظمة وربما لا يحتاج لنظام خاص لا يؤثر فيه اختلاف
الترتيب كما اذا تصورت كل انسان حيوان فانه لا يؤثر في المعقول
الصرف منه ان رتب هكذا الحيوان محمول على كل انسان وانت
تعلم ان هذا الترتيب من حيث انه ترتيب معاني كلية معقولات
صرفة لم يمكن ان يكون الا في النفس لا في الخيال فان حصول صور المسموعات
والثاني ان تصور شيئا ثم يعرض عنه ويجعل منه الى معنى آخر
اذ ليس في وسعنا ان تصور شيئين دفعة والثالث ما عندك اذا
سئلت تكون على يقين منتهيا وان لم يخطر ببالك ترتيبها وكنت
قبل ذلك حصلت اليقين بها بالنظر وترتيب الدليل الموصل اليها

فحين سئلت تكون على يقين منتهيا وان لم يخطر ببالك ترتيبها من المقدمات
حتى الحصول ولكنك قادر على اخطارها واحضارها والفرق بين الاولين
ظاهر فان الاول علم بالفعل والثاني بالقوة والفرق بين الثالث والثاني ان
الثاني بالقوة المحضة والثالث بالفعل من وجه لان اليقين بان لك
الذي تحصل حاصل عنده ولا يحصل اليقين بشيء الا وهو حاضر معلوم بالفعل
فذلك الشيء معلوم البتة على وجه اجمالي بسيط ليس بصورة وصورة اجماله
وهو مبدؤها فاعلي للعلم الفكري التفصيلي وهو القوة العقلية المحضة للنفس مباينة
للعقول المحضة كما ان العقل النفسي مباين للنفس فالعقول المحضة لا يكون فيها
تفصيل وتركيب كما يكون في النفس ما هي نفس ولذلك لم يكن النفس بسيط
من كل وجه ثم انها تدرك الصور على انها مفارقة لها والنفس انما
تدركها على انها مقابلة ثم بالحري ان نتكلم في حال الصور التي في النفس كيف
تدرك النفس اذا اعرضت عنها وانها هل تخزن معقولاتها المحصلات وتعقل
بها فانها حاجة لا يعقل الا الخزن دون الادراك ثم اذا اقبلت
عليها القوة المدركة الحاكمة من الوهم او النفس وجدتها حاضرة محسوسة
فادركتها وهذا المعنى الى الخزانة والمدركة من شأن النفس الحيوانية
واما النفس الانسانية فهل هي تدرك معقولاتها وهم يخزنها في نفسها
فلابد ان تكون حافظة لها فانها لا توجد فيها الصور الا وهي مدركة لها
كالصورة والذاكرة فيحفظ الادراك ام في بدنها وقد عرفت ان
البدن لا يكون محلا للمعقولات ولو فرضنا ان تلك المعقولات
صارت ذوات اوضاع فحلت في البدن لم يكن المخزون هي المعقولات

ام تكون الصور قائمة بذواتها والعقل يطالعها مرة ويغفل عنها اخرى فيكون
العقل كمرآة انما تنطبع فيها الصور الخيالية التي يحاذيها من الصور على ان
وجود هذه الصور قائمة بذواتها قد سبق ابطاله في الفلسفة الاولى ام
يكون المبدأ الفعال يفيض هذه الصور على النفس بحسب طلبها فاذا
طالبه كانت فائضة عليها فاذا اعرضت عنها غفلت وهذا هو
الحق اما انها لا يحتاج كل مرة الى التعلم فلانها مثل التعلم مستعدة للاستفاضة
من المبدأ استعدادا ناقصا فاذا تعلمت صارت مستعدة استعدادا كاملا
بحيث متى شاءت طالعت واستفاضت من غير تجشم تعلم آخر فالتعلم
بمنزلة معالجة العين المسقمة ثم اذا صارت العين صحيحة صارت بحيث متى
ارادت طالعت ورأت وما دامت النفس البشرية العامية في البدن لا يحصل
لها العلم الا على هذا الوجه واما ان يحصل حضور صورة شيء عندها دفعة وبقاؤها
عندها دائما فكلا واما اذا تجردت وفارقت البدن فيجب ان يتصل
بالمبدأ اتصالا تاما سرمدا وهذه الصور اذا استحضرت كانت عقلا
مستفادا هو الذي والقوة على استحضارها تسمى عقلا بالفعل بمعنى
القوة القريبة من الفعل الا ان المستفاد هو الذي بالفعل فقد علم ان
للنفس نظرين احدهما الى الصور المجردة التي فوق والاخر الى المجردة التي تحت — تحته اي الصور م
ثم ان الناس متفاوتون في مراتب التعلم من الغرائز فبعض المتعلمين
تفاوتهم في الاستعداد الاول واستعداد الشخص للتعلم بجامعه من
نفسه تسمى حدسا وربما تقوى حتى لا يحتاج في اكثر الاشياء الى التعليم
وتسمى هذه المرتبة عقلا قدسيا وربما فاض من الروح القدسية

على الخيال مثل محسوسه ومسموعه والذي يدل على وجود هذه المرتبة حصول
الحد الاوسط في كتاب المحمولات لا بد من ان يكون اما بالحدس او بالتعلم
والتعلم ينتهي الى الحدس ثم الحدس له زيادة ونقصان وليس لشيء من طرفيه
حد محدود ولا يكفا كما يجوز في طرف النقصان ان ينتهي الى من لا حدس
له في شيء كذلك يجوز ان ينتهي في طرف الزيادة الى من له في
كل الامور او اكثرها حدس في اسرع وقت وهذه هي مرتبة النبوة العقلية
العاقلة وهي اعلى مراتب القوة **الفصل السابع** في ما يحقق النفس الانسانية
من جهة وحدتها وكثرتها واحوالها وانها بذاتها فعالة وذلك انها
علامة اولا وذكر اقوال الناس في ذلك وتحقيق الحق منها اختلف
الناس في امر النفس فذهب قوم الى انها واحدة فعالة بذاتها ومن
هؤلاء من قال انها عالمة بذاتها بكل شيء وانما تستعمل الالات للتنبيه بما في
ذاتها ومنهم من لم يذكر ذلك وذهب الى ان النفس فعالة بذاتها لكنها ليست — فرق م
واحدة بل مجموع نفوس نفس حساسة ونفس غضبية ونفس شهوانية ثم هؤلاء
اختلفوا في الشهوانية فقيل انها قوة واحدة هي الغاذية تحصل في القلب
فعلها الغذاء والتوليد وقيل ان التوليد لقوة خاصة من قوة الغذاء
الى اثنين وقال آخرون ان النفس ذات واحدة يصدر عنها هذه القوى
وهي الالات لها في افعالها احتج الاولون اما على الوحدة فبما سنذكر
في تصحيح المذهب الاخير واما على انها تفعل بذاتها فبانه لما ثبت
انها ليست بجسم او جسمانية استحال ان تتكثر في الالات فانها ليست — ينقسم م
صورة مادية فلا بد من ان تكون تعقل بنفسها واحتج القائلون بانها

علامة هذا تبها انها لو لم يكن كذلك لكانت جاهلة فلا يخ اما ان يكون لها
الجهل عارضا لها و ذلك يستلزم ان يكون مدلها عالمة وهو المطلوب
او يكون ذاتيا فيستحيل ان يحصل لها علم ثم اذا كانت مدلها عالمة وهي بسيط
روحانية استحال ان يعرض لها ان تصير جاهلة بل انما يعرض لها الغفول و
الاشتغال بالغير لحشاوة ... ثم فرجعت الى ذاتها وجدت ذاتها
عالمة وقالت اصحاب التذكر انها لو لم تكن عالمة وقتا ما بالمجهولات لما
كانت تعلم اذا حصلت انه مطلوبها وقد نقضنا هذا في الفنون المنطقية
وسيجيء في الفلسفة الاولى وذهب الذين كثروا النفس على ما نجده السابق النفس
الشهوانية اي الغذائية لاحس ولا غضب ثم نجد في الحيوانات عدا الانسان
لها الحس والغضب دون النطق فعلمنا مغايرتها وان الانسان يجمع
مع ذلك ويكون لكل منها موضع فللمدركة والحساسة الدماغ وللغضبية
القلب وللشهوانية الكبد واما الحق فهو المذهب الاخر ولكن لنحتج
اولا ثم نبطل حجج شبه المخالفين فنقول انه قد بان مما سلف ان افعال
المتخالفة انما تكون لقوى متخالفة فالقوة الغضبية لا تنفعل من اللذات ولا الشهوة
من المؤذيات ولا القوة المدركة شيئا من المحسوسات ولا الحواس شيئا
مثل اثرها هي متخالفة الا انه لما كان بعضها يشغل بعضا من افعالها
يستعمل بعضا في افعاله كان للاحساس اثر الشهوة والغضب كان يجب
ان يكون هنا رباط لها يجمع والا لا والمحل او شي اخر ولولا ان بين الاحساس
والشهوة والغضب رباطا لم يمكننا ان نقول لما احسسنا شيئا
فانه لا بد من ان يكون هنا شيء واحد يكون له الاحساس والاشتهاء

وبكذا في الباقي ثم هذا الذي يجمع هذه القوى لا يجوز ان يكون جسما لان الجسم
بما هو جسم لو كان جسما جامعا لهذه القوى للزم ان يكون كل جسم جامعا لها
بل يكون الجسم لامر ما صار جامعا لتلك القوى فذلك الامر هو المجمع بالحقيقة
والقصد من هذه القوى ما لا يجوز ان يكون جسمانية فالجمع امر غير الجسم وهو النفس
فان قلت لم لا يجوز ان يكون هذه القوى مع افتراقها حتى ان بعضها
يحل الاجسام وبعضها لا يحلها متعلقة بشي واحد جسماني فلم لا يجوز ان يكون
متعلقة بجسم او جسماني على هذا الوجه من التعلق قلنا نسبة القوى الى النفس
نسبة الفيضان والفائض يجوز ان يكون مفارقا للمفيض واما نسبتها
الى الجسم نسبة القبول والقابل لا يجوز ان يكون معلوله مفارقا عنه
وايضا لو كان المجمع هو الجسم فلا يخ اما ان يكون كل البدن فيلزم ان يكون
اذا انتقص شي من البدن او اعرض عن النظر الى شي منه لم تبق هذه انا
انا وليس كذلك بل الامر كما مر من ان انسانا ان غفل وهو في هواء
محسوس لمس وخلا بحيث لا يحس بشي من اعضائه فانه لا يعلم ان له بدنا
وهو يعلم انه هو وايضا البدن كالثياب امور عارضية لنا الا ان البدن
اشد ملازمة من الثياب واما ان يكون بعض اعضائه من نحو القلب
والدماغ فيلزم ان يكون شعوري باني انا شعوري بذلك العضو وليس
كذلك بل انما اشعر بذلك العضو بالاحساس او سماع او تجربة وانا اشعر باني
اني انا فليس كذلك لا يقال كما انك لا تشعر بالقلب والدماغ ونحوهما
مثلا الا بنحو ما ذكرت كذلك لا تشعر بالنفس لانا نقول لكن نشعر بان
المعنى الذي نعني به انا هو نفس وانما جهلنا تسميته نفسا بخلاف

نحو القلب والدماغ فانا اذا عرفناه لم نتعرف منه معنى النفس ثم اذا
ما في شعورنا بالمعنى الذي نومئ بها هو نفس معقول عن انه جسم او جرم
فانا انما يحصل لنا العلم بها اول مرة بانها مغايرة لهذه الظواهر
وان تعلقها مغايرة الالات حتى يظن بها انها جسم وربما كان العلم
بشي في حالة القرب فيغفل عنه فيصير في حد المجهول فيطلب من موضع بعيد
وربما كان العلم القريب يمر التنبه ومع خفة المؤنة كالمذهوب عنه
فيحتاج الى الاخذ من ماخذ بعيد لضعف الفهم وبالجملة ثبت ان
مجمع للقوى دعوقنا انه لا يجوز ان يكون جسما واما مجل الشبه اما الاولى
فمعول الامتناع فان يعرض عن ذات واحدة قوى مختلفة بحسب
استعدادات المواد فيكون النفس اول ما يفيض عنها في المنى
قوة الانشاء ثم اذا تمت الاعضاء استعد كل عضو لفيض قوة عنها
واما الثانية فمعول لا يلزم من ان يكون في ذاتها خالية عن العلوم ان
يستحيل حصول العلم لها فان ذلك بمعنى عدم مصادفتها العلم
لا مضادة وانها عدم العلم واذا قلنا انها جوهر ما جاهل اردنا انها
بشرط الانفراد جاهلة لا ان جوهرها جوهر لا يعرى عن الجهل ولو سلم ان
الجهل امر عارض للنفس فلا يلزم من ذلك ان يكون قد طرا على علم طبيعي
لها كما اذا قلنا ان هذه الخشبة خالية عن الصورة السريرية وخلوها
عارض لها ليس لها بجوهرها لم يلزم ان يكون قبل ذلك لها صورة السرير
فانفسخت وورد عليها الخلو ثم ما قاله من ان ترداد النفس الى ذاتها
امر معقول اذ لا يعقل غيبة الشيء عن ذاته حتى ترد اليها فان الارتداد

الى الشيء الموجود وهذه الغايب عن المرتد ثم ما قال ان الشي ربما
افعالا بمعنى ان يوجد لا افعاله بعد ان حدثت واما ما ذكره المجوزون
للنفس من ان النفس النباتية مغايرة فمعقول ان المغايرة تقال على وجوه
والذي يلحق بهذه اللفظ وجهان الاول مغايرة الجنس لكل من انواعه
الموجودة في نوع اخر كمغايرة الحيوان للانسان واللون البياض وثانيهما
مغايرة وتقال المغايرة كما يقال ان الحلاوة تغاير البياض بمعنى انهما
توجد غير مقارنة له والذي يلحق ما بين النفس النباتية والحساسية هو
الوجه الاول لان الذي يغتذي وينمي ويولد في الحيوان مغاير للذي
يغتذي وينمي ويولد في النخل مثلا بالنوع لان الاول صالح لان تقارن
الحس دون الثاني لكن يجمعهما والذي في الانسان انه يغتذي
وينمي ويولد هو معنى جنسي شامل لها فمغايرة النفس النباتية للحيوانية كذا
الحيوانية للانسانية مغايرة الجنس للنوع من انواعه ومغايرة الثانية
للحساسة والحساسية لان ظفه مغايرة الانواع بعضها البعض ولا منع في
الاشياء المختلفة بوجه ما لو جعلنا من ان يكون لنفس واحدة فيكون في
الانسان نفس واحدة جامعة لهذه القوى كلها كما ان الحرارة والرطوبة
مختلفتان جنسا وهما في الهواء الصورة واحدة وبصور هذا الامران
ثم قال ان العناصر متضادة وصورها متضادة فما تعرفه لما يعين قبول الحيوة
فانما يقبل الحيوة ما انكسر صرافة التضاد والقرب من التوسط فان كان
مشابها للاجسام السماوية حتى اذا امعنت في التوسط الى النهاية حلت
جوهرا شبيها بالمفارقة الذي للسماوات وكان يجوز بالقوة المحدثة

محاسنه

المدركة ومثال ذلك ان القابل للتسخن والاستضاءة والاشتعال
اذا كان بينه وبين الشمس او النار مثلا نسبة عن المقابلة تسخن واذا اشتد
تاثيرها فيه بان قابلها تسخن واستنار معا ثم اذا اشتد اكثر اشتعل
فيكون تلك الشعلة جوهرا تشبهها بالشمس التي وضعنا لها مكان المفارق
وهي بعينها مسخنة ومنورة ولا يضر ذلك ان التسخن والاستنارة
قد توجدان بلا اشتعال فالنفس الانسانية بمنزلة هذه الشعلة واحدة
تصدر عنها افعال النبات والحيوان مع النطق **الفصل الثامن** في
بيان الالات التي للنفس قد اختلف الناس في الاعضاء الرئيسة التي تتعلق
بها النفس اول مرة وركنوا في ذلك الى تعسف كثير وتعصب شديد
واكثرهم غلطا من جعل النفس واحدة ومع ذلك جعل العضو اكثر من
كثير فنقول ان المطية الاولى للقوى النفسانية جسم لطيف نافذ في جميع
منافذ البدن يسمى الروح وهو حادث من لطيف الاخلاط كما ان
الاعضاء من كثيفها ولولا تعلق النفس بهذا الجسم لم يكن سد المسالك
حابسا للحس والحركة والتخيل ومن البين المجرب خلافه ولهذا الجسم امزاج
ولا بد من ان يعمر ويختلف ليستعد بالاختلاف للافعال المختلفة فان المزاج
الذي يستعد للشهوة غير الذي يستعد للغضب والذي يستعد
للابصار غير الذي يستعد للتحريك وهكذا ثم ان اول ما يتعلق
بالنفس من الاعضاء لا بد من ان يكون اول ما ينبعث عنه الروح وهو القلب
فهو اول متعلق للنفس ومنه يفيض قوى الافعال على سائر الاعضاء فيفيض
على الدماغ قوى الحس والحركة وعلى الكبد قوى التغذية وكما انه لا اختلاف

في ان مبدا الحس انما هو في الدماغ ومع ذلك لا يظهر الاحساس الا
في العين وفي الاذن وفي الجلد ولا يمنع ذلك من ان يكون الدماغ
هو المبدا له كذلك هنا لا يمنع كون القلب مبدا الحس والحركة والتغذية
ان يظهر جميع ذلك في غيره بل لا ينبغي ان يكون مبدا الافعال ان
يظهر منه جميع الافعال حتى لا يثقل عليه وكذا لا يضر ذلك ان يستفيد
القلب من ذلك العضو ليستفيد فان القوة ما دامت في القلب لم تكن
كاملة فاذا فاضت على الدماغ وعلى الكبد استكملت هناك لا سيما اذا كانت
المادة من شانها ان تفعل القوة بهذه الحال ويشبه ان يكون
القوة تجذب في اطرافها الاوتار قوى منها في اوائلها التي تلي العصب
ثم يستفيد من هناك القلب كما ان الحس المشترك مبدا للحواس ويستفيد
منها وخصوصا الحس الذي في القلب يشبه ان يكون اقوى من الذي
في الدماغ ولهذا لا يحتمل وجاءه كما يحتمل وجاءه وليعلم ان الاختلاف
في ان مبدا الاعصاب هو القلب ام الدماغ لا يؤثر هاهنا حتى يتوهم
انه ان كان مبدؤها الدماغ كان الاولى ان يكون هو مبدا القوى
فانه لم لا يجوز ان يكون لما خلق الدماغ نبتت من مادته الاعصاب
الى القلب لتكون الات لتفاد استفادة القوى منه ثم انك
اذا عرفت ان القلب مبدا القوى فاعلم ان بعض القوى ما لا يمكنه
ان يستكمل في القلب فيفيض منه الى عضو اخر ليستكمل هناك وذلك
قوى الحس والحركة فان افعالها وان اتصلت ليست انقسامه مختلفة ليست
واحدة فيجب ان يكون لها مواد وان لا يكون مادتها شديدة الحرص الحس

بل لما برد وارطبا لئلا اشتعلت واما الحركة واتصال العصب فيجعل مادتها الدماغ
ثم منها ما يتم في اصله وهي الاحساسات الباطنة فيجعل الحس المشترك
والخيال في الروح الذي يملا التجويف الذي في مقدمه تسلطا على الحواس التي
اكثرها انما تنبعث عن مقدم الدماغ وجعل الفكر والذكر في التجويفين الاخرين
ولكن الذاكرة لتوسط المفكرة من جامعي الصور والمعاني تكون مسافة
اليهما واحدة وجعل الوهم متسلطا على كل الدماغ الا ان سلطانه
في الاوسط فان سئل ان صورة جبل بل العالم كيف ترتسم في الآلة الحاملة
للصورة مع ذلك الصغر قلنا قد علمت ان الجسم قابل للقسمة الى نهاية
فيجوز ان تنقسم ما ترتسم في تلك الآلة على حذو انقسام العالم في الخارج فرق
من هذا الارتسام والارتسام عددا وشكلا وان خالفت مقدارا
ويكون من تلك الاجزاء النسبة كالنسبة التي بين اجزاء العالم في الخارج ولا فرق
بين هذا الارتسام والارتسام في العين وفي المرآة ومن تلك القوى
ما لا يتم في الدماغ بل لا بد من ان تتادى منه الى اعضاء اخر بتوسط الاعصاب
الممتدة منه اليها فيتم هناك وهي الحواس الظاهرة ثم ان اكثر عصب الحس
من مقدم الدماغ لان مقدم الدماغ الين والالين بالحس انسب واكثر عصب
الحركة من مؤخر الدماغ لانه اصلب والاصلب بالحركة انسب ويحدث من
عصب الحركة العضل في الاكثر فاذا جاوزت العضل حدث منها ومن
الرباطات الاوتار وقد يتصل العضل بالعضو من غير توسط الوتر والنخاع
كانه جزء من الدماغ جعل هناك لئلا تبعد مسافة تولد الاعصاب بل
تولد بعضها من هذا الجزء وكقوى الحس والحركة فانها لا تتم الا في عضوين

وهي المعدة فانها يجب ان تكون عضوا رطبا ليحفظ الحار بالمعونة
له وعدم الحس لئلا تتالم بكثرة ما يرد عليه من الغذاء وما يعرض من الفراغ والامتلاء
محبات في الكبد وحيات وهو التوليد في عضو شديد الحس وهما الانثيان
وذلك ليعين على الدعاء الى الجماع بالشوق والاستلذاذ واللذة انما
يتاتى بالعضو الحساس ولو لم يكن الشوق لم يتكلف الجماع اولا اجابة لبقاء النوع
الشخص ولما كانت قوة الغضب لا تتم الا بالمزاج الحار في الغاية ولم يكن
في الكثرة واتصال الافعال كسائر القوى جعل مكانها القلب فهكذا
حال القوى والاعضاء التي هي فيها

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن السابع كتاب النبات وهو يشتمل على سبعة فصول الفصل الاول

في تولد النبات واغتذائه وبيان اصل مزاجه وذكوره واناثه وموته
وحياته ان النبات يشارك الحيوان في الافعال والانفعالات
المتعلقة بالغذاء من جذب للغذاء وايراد على البدن وتوزيعه
ودفع للفضل وتوليد للمثل ولما لم يكن له سبيل الى تحصيل الغذاء الجيد

والطلب بالاشتغال له بل لمناهضه غذاوه ما يتصل به لم يكن وشهوه
ولانه لا يمكنه ان يهرب عن منافيه ولا يميل الى ملايمه لم يجعل له حس
فانه يكون معطلا والعجب من ناس يجعلون له مع الحس فهما وعقلا
كانكساغورس وانبادقلس وديمقراطيس ثم ان كان الصرف في الغذاء
حيوه امكن ان يكون للنبات حيوه واما ان شرط مع ذلك ان يكون
له ادراك وحركة ارادية فلا لكن الحيوان اشبه ان لا يطلق الا على المعنى
الثاني فان اطلق على النبات بالمعنى الاول فلفظ الحي كالمشترك ثم ما لم
يكن له نوم ولا يقظه واما الذكوره والانوثه فان كان المراد بالذكر جسما لحس لم يكن به
من شانه ان يكون ماده موجوده في مشاركه في النوع او معارضه لصورت
شكل صورته في النوع او معارضه لها وبالانثى جسما من شانه ان يعمل من ذلك
ذلك الانفعال الممكن ان يكون في النبات ذكر وانثى بل قد يكون شي واحد
ذكرا وانثى من حيث يكون فيه تلك الماده وذكرا من حيث فيه
قوه تصور تلك الماده واما ان اريد بالذكر جسم من شانه ان يعمل فيه جسم اخر من
الالات ومعده لذلك الى قابل ليوثر في ماده في ذلك القابل الاثر الذي
قلنا وبالانثى القابل فلا يمكن ان يكون في النبات ذكر وانثى فضلا عن
ان يجتمعا في شي واحد قلنا صح الان وليعقل ان في النبات ذكوره وانوثه
فالعوه التي تعمل من النبات فصلا تدخل في قولهم ما يولد عنه مثل نوعه
والتي تنفعل في هذا الفصل المقصور ذكوره وهما معا مجتمعتان في البزور
كما اجتمعتا في البيض الا انهما في البيض اجتمعتا من افتراق في شخصين وههنا
بل حصلتا من شخص واحد وليس الغرس بمنزله الانثى بل هو بمنزله الغذاء

وكان في النبات ما يشبه البيض كذلك وما يشبه الرحم وما يشبه الذكر
اما ما يشبه الرحم فالهيات التي في عقده وعقد بعض البزور التي منها
منشا الاغصان والاثمار ونحوها فاجتمعت فيها الذكوره
والانوثه معا ثم لما كان الحيوان يتميز الاعضا التي فيها مبادي
الافعال يتميز الذكوره والانوثه وكان لا يتولد منه الا بان ينفصل من
كل من الذكر والانثى فضل فيتادى الى موضع مخصوص من الانثى قابل
لزم ان ينفصل عنه ما يتولد منه ولا يصير كعضو من اعضائه بخلاف النبات
فان ما يتولد منه من الاغصان وغيرها يكون بمنزله الاعضاء ومن النبات
ما هو بمنزله بحيث اذا ازيل عضو معين منه بطل كالنخل اذا قطع راسه
واما الذي يشبه الذكر فاحسن ملاقاه على التوليد كالنخل ثم اذ لما كان
الصور والشكل يفتقر الى رطوبه الماده وكان قوام المعتدي لا بعد
الذي بايصال الغذاء او الايصال انما يعول الى الرطوبه وكان يفتقر
الاغتذا الى سهوله السيلان والجريان في المجاري وذلك انما يفتقر الى
الرطوبه وكان الغذاء اشبه بجوهر المعتدى وذلك يقتضي ان يكون جوهره
اقرب رطبا وكان التحليل يتسهل والتروي يتصدد لا عن الحار لم يكن
الحوه النباتيه اي الغذائيه قائمه الا بالحار الرطب فكل نبات فهو في نفسه
حار رطب وان كان بعضها بالقياس الى ابداننا باردا وكان ذلك الغو
روال الرطوبه او بطلان الحراره الفصل الثاني في اعضاء النبات
وسان نشوها وان لا نهايه له كما ان للحيوان اعضا اصليه بسيطه ومركبه
واعضا تابعه للاصليه كالشعر والظفر وهو لا ينفصل عنه قيمته

تبع له

ما تكون له منفعة سوى ما يليه لا يعني لا انفصال كالمني ومنها ما منفعة
له الا ذلك كذلك للنبات اعضاء اصلية بسيطة كالخشب واللباب
الذي في الوسط واللحاء ومركبة كالساق والغصن والاصل واعضاء
تابعة للاصلية كالورق والزهر والثمر وفضول كالمني كالثمر والبزر فضولي
كغيره كالصمغ واللبن ويفارق الثمرة البزر في ان البزر يحتاج الى جميع
احواله للمولد دون الثمرة وتشاركان في انهما فضل شبيه بالعضو
ويفارقان المني فانه لا شبيه له بالعضو بل الخلط هذا تم من التعليم
لك مما سلف انه اذا كان الفاعل في البزر صعد اجزاء واحدار اجزاء
هو القوة المولدة والمتولدة لم يكن محال لان يقال ان الثقيل يرسخ والخفيف
يصعد فلم يحسن من قال ان الشجر كلما كثرت ارضيته كثر غوصه في الارض
وكلما خف كان صعوده اول وكانت عروقه اقل ولذا كان الصنوبر قليل
العروق لحرارته ثم هولاء لم يعلموا ان الثقل لا يوجب النفوذ في الارض
واما كثرة عروق الاشجار الارضية فلوجوه منها انها لضعف قوى
الجذب فيها تفتقر الى زيادة الالات ومنها انها تحتاج الى الاحاطة
من خلل الارض والماء فيحتاج الى زيادة التعميق ومنها انها لما كانت
اثقل من النارية والهوائية كانت سريعة السقوط بادنى سبب فاحتاجت
الى مزيد استظهار واما الهوائية والنارية فمع فقدان هذه العلل
فيها تحتاج الى امتصاص النسيم والنارية لطفها ان تقرب منها
فونات عروقها ثم لما كانت النبات اغتذاؤها من طبع لا ارادي فتفتقر
الى الات كثيرة اذ لو كان لها عرق واحد لم يأتها الغذاء الا من جهة ربما

وربما كان ما يتأدى من تلك الجهة فاقدا لعلة الحجارة والعاقد يكون الذي
يليه من الارض او الماء او شيء آخر بعد الاستعداد ولا استحالة فيقصر
اليها الاغتذاء فلا يصلح لان يصير غذاء فلذا وجب ان تكون للنبات
عروق كثيرة يتأدى منها ما يصلح للغذاء الا انه كثير الاوائل يجوز
ان يعول على عرق واحد الاوائل الكثيرة ونظير ذلك في الحيوان ان
المعدة لما كان اغتذاؤها بالحركة الاختيارية لم يفتقر الى الات كثيرة
والكبد لما كان اغتذاؤه بالطبع افتقر الى العروق الكثيرة ثم ان
من شان العروق المنبعثة من الجهة التي لا يحميه ان يمتد الى جهة ومن شان الرحمه
النامية من الساق والفرع ان يمتد الى جهة اخرى والزرع معلقا
فيها الى الجهتين وكما ان ولد الحيوان يغتذي اولا بامتصاص الطمث
ومن السرة الى ان يغتذي باللبن بالارادة ثم الى التغذي بما له
منه وله بالارادة فالاغتذاء الاول طبيعي محض والثالث ارادي طبيعي
والمتولد اراديا والثاني صناعي المولد ارادي التحصيل وللنبات
معا كذلك يحدث في البزر اولا عرق صغير يمص ما فيه من رطوبة فان
البزر يسير كله مبدا لبعضه مادة كما في البيض واكثر الفائدة من البلل
ثم لا يزال يرد او ممتصا من خارج وارسالا من داخل ويعطل الاول
الذي كان عليه يعطل المشيمة ويعطل الغرفة الصغيرة ويعطل السرة فيتقطعان
عنه سقوط المشيمة والسرة عن ولد الحيوان **الفصل الثالث** في تباين
المعدة والمولدة في النبات اعلم ان انبعاث النبات من الساق
الرحمة تتعلق في البزر والغصن وذلك لان البزر مبدأ ومولده ومنه

هو بعينه مبدأ للتولد عنه بخلاف الحس فانه انما يتعدى ما ينبع
الدم من العروق لا من هذه المبادی وانما صار كذلك لان العضين فی
زمان واحد يتعدى ويتولد فافتقر الى مبدئين بخلاف البزر فانه جوهر
متميز عن النبات ليس عنه يتعدى ويتولد عنه شیء وجعلت المبادی التی
فی البزر مختلفة الاوضاع على حسب اختلاف المصالح ففی الاكثر جعلت
الى فوق لان المتفرع انما يكون الى فوق ولم يجعل فی نفس الطرف لئلا
يعسر عليها امتصاص الغذاء وفی بعضها جعلت فی الوسط لضعف
مزاج البزر وقوة مقاومته لما يأتيه من الغذاء وفی بعضها جعلت فی اسفل
لصغرها واعصادها الى المادة الخارجة كثيرا ثم لما لم يكن الغرض من البزر
فی نفسه ان يتولد غيره عنه لم يحتج الا الى مبدأ واحد كما يحتاج النبات
الى الفروع الكثيرة فيتولد عن كل بزر نبات واحد ومع مساواة كثيرة
يتولد عنه كثير ثم لما كانت الطبيعة سمحة بتضعيف البزر واللب ليكون
او احفظ له لم تعن فی كل الا ما لا سبيل الى تضعيفه جعل المبدأ الذی
الجرمين ملتصقا منهما التياما قويا ان كان التيام الجرمين قويا كما فی الحنطة
وضعيفا ان كان ضعيفا كالباقلی والحمص ثم انه ربما يتوهم ان اول
المتكون لهذا المبدأ وليس كذلك انما هو مكان للمتكون والمعدی
والمادة التی يشتمل هو عليها اول مصور والتی فی سائر الاجزاء اول نقل اليها
ثم ان هذه المتغذية تزداد اولا لانتشار والتوليد يطول يعطل الى ان يجلی
مسوی ثم ذلك على خبر ما مضى ان الفاعل لهذه الافاعيل كلها نفس
واحدة بالعدد وهذه القوى بمنزلة الاجزاء لها واختلافها جنسيا

على حسب الاستعدادات التی فی المادة ولا اثر لثقل المادة وخفتها
الا ان الخفيف اطوع للاصعاد والثقيل للاحدار وربما كان تحريك القوى
الثقيل الى فوق اكثر من تحريكه الى سفل بل هو الاكثر وربما كان الخفيف
بالعكس على حسب المصالح **الفصل الرابع** فی بيان تولد اجزاء النبات
واختلافها واختلاف احوالها واختلاف البلاد والمواضع وذلك
اعلم ان اول المتولد عن النبات الشجری اوله بالطبع لا بالزمان اول
الكمال طبقات مثلث بها عموم جرم النبات اللب وما يتصل و
الخشب او شبهه وما يتصل واللحاء وما يشبهه وما يتصل وبعد بحسب
يكون ذلك تكون الورق لان حاجة الورق الى وقايه والحاجة فی هذا الى
الى الوقاية اشد ولذلك كان الورق فی ابتداء النشوء فی الاغلب
اغلظ واعظم لكون اوفی ولان الضعيف الرخو لا يحتاج الى مادة
شديدة اليبس بل الى مادة رطبة شديدة المطاوعة للتكون اوفی بخلاف
مادة القوی الاعظم فانها يابسة قليلة المطاوعة واعطى المادة الحاضرة
فی ابتداء النشوء مادة رطبة والقوة لضعفها لا يقوى الا على امتصاص
الرطب وهذه المادة انما يصلح للورق دون الخشب مع ان تكون
مادة تكون الساق اقل ومدته اطول ومادة تكون الورق اكثر
ومدته اقصر مع ان تكون الورق لا اعظم من الساق فيما شأنه ان
يكون بالعكس فضلا عما من شأنه ان يكون الورق اعظم والمراد بالساق
كل ما يحمل الزهر والورق منتصبا كان كما للشجر او غيره واختلاف
النبات فی كون الساق المنتصب او المنبطح له وعدمه بحسب اختلاف

الصالح والاعوج ثم ان كل ما كان من النبات صلبا لم يكن بد من ان
منه ومن الغذاء الذي يكسبه الكمال غذاء رطب واسطة ليتدرج الغذاء
الى التشبيه بالصلب فانه لا يمكن ان يشبه به دفعة وتلك الواسطة
لا بد من ان تكون في وسط الغصن الغذاء الى جميع الاجزاء على السوية كالتي
هي اللباب واما الاشجار الضعيفة المتخلخلة فلا حاجة لها اليه ثم لما كان
نمو الصلب وازدياده في الحجم والطول لا يكون الا بطيئا لم يحصل الذي
الغرض منه ان يطول ويزيد حجمه في الزمان القصير صلبا بل كان متخلخلا و
كلما كان ازيد طولا وحجما كان اكثر تخلخلا ولذا يوجد من الخلل الذي
في جمعه كخلاء النبوب ويحصل ح محيط بها لئلا يسرع اليه الافات وقد عدم
ايضا العقد في الوسط وقد يحشى الوسط بحشو لطيف لضعف ما في المحيط
كاليراع وانما يتقارب الانابيب في الاسفل وكلما بعد عن الارض
تباعدت المسافة منها الى ان يقرب من الطرف الاعلى فيتقارب
ايضا لان الاسفل حامل يحتاج الى قوة والاعلى دمو يسرع اليه الضعف
والرجع فاحتاج الى قوة وعماد والمادة في القرب من الارض
كثيرة وكثيفة ارضية القوة في الاعلى ضعيفة لضعف عن كمال النمو فعرض
لها دقعات واعلم ان الصلابة يكون لشدة اجماع وجمود الرطب
والرزانة لكثرة الارضية وشيء منها لا يستلزم الاخر كالرصاص الحديد
وظن من ظن ان الرطوبة سبب للرزانة فاسد بل لكن ان هنا الغرض
والسبب الحقيقي هنا اليبوس والبرد واما ما استشهد به من حال
البيضة المصعد منها فانه اذا انضم راس الاناء ثقلت واذا لم تضم

خفت فليس كما توهمه لكثرة اجزاء الرطب وقلتها بل لما تكون
اذا تصعدت الاجزاء الرطبة صحبت معها كثيرا من اليابس ثم ان
الرطوبة الجامعة لليابس في النبات منها دهنية كالعود والسرو
ومنها لزجة غير دهنية كالساج والدلب وكل ما فيه دهنية مائية
لزوجة ولا كس فان الدهانة يحدث عن لزوجة يحدث عن غليان
يابس في حار شديد الاتحاد وينفذ فيه الحواشية مع الحاح الحار
على اليابس فتنفخه وبقي السحونة في اجزاء يابسه كالطبخ ودابسه ولذلك
يعاف السرو والارضية هذه الاشجار لمرارتها وربما يعاف
اللزجة الغير الدهنية لانعدام الدسومة فيهما اساسا وهي ايل الى
مائية وسومة ثم ان للاراضي الحارة الرطبة صلب ما نبت فيها
وسر ذلك ان الحرارة يعين القوة على جذب الغذاء والرطوبة يعين الغذاء
على سرعة النفوذ ولذلك ايضا يكون فيها الاشجار العظيمة وقد
هذه في البلاد الباردة حد الشمالية والعلة في ذلك بعينها فان
الحرارة المحصورة تحت الارض كثيرة موتية هناك والرطوبة يكثر لانجماد
من غير شف لها كثيرة ايضا وكما تختلف البقاع في ذلك
فكذلك تختلف في انه في بعضها اصغر السوق وكبر الثمر والورق
وعظم وفي بعضها بالعكس وقد يكون هذا الاختلاف لاختلاف
المواد ايضا فمن المواد ما يصلح للساق دون الثمرة والورق
ومنها ما هي بالعكس **الفصل الخامس** في تعرف احوال السوق و
الغصون واللحاء وكل ما كان من النبات قوي قوة العقدة والمولد

والورق م

وكان الغرض في ثمره كالبطيخ والقرع والخيار لكن القوة المولدة من نوع الثمرة
لم يجد او وجدت مادة كثيرة رطبة ولا يحتاج الى ساق منتصب ولما
كان كثير الثمار عظيمها لم يمكن بد من ان يكون التفريع لكثرة منابت الثمار
او لا يكون ان ينبت تلك الثمار الكثيرة العظيمة من نفس الارض ونوع
مضت منه ولما لم يكن في ساقه حرص كان الى تحمل الثمرة حاجة
شديدة فلم يطلب فيه مادة كثيرا او لا كان قوة مال اكثر الغذاء انما يكون
للثمار فيكون ساقه منبسطا على الارض ضعيفه مع عظيم ثماره وكثرتها
وقد يكون من النبات ما لا حاجة الى تحمل الثمرة كثيرا بل يكون لحاجة
الى ورود الغذاء من المستقى ومنبت الثمرة اكثر فيكون ساقه
ما بين المنتصب والمنبسط او منتصبا كثير التخلخل تسرع فيه نفوذ
الغذاء بالاختلاف في هذين الاحتياجين فله وكثرة فالاول
كالكرم والثاني كالنخل والقسم الاخير لما جمع مع الصلابة التخلخل كان
انتصابه اقوى من انتصاب غيره من الاشجار الصلبة وكذا هذين
القسمين ينبغي ان يكون لبعضه شديد التخلخل لان الجاذب فيه حار
وكلما كانت الغرض كانت احد لها والارد البسيط الحامل فيه ليس
شعور الناس ثم ان الغرض من اللحاء الوقاية وكذا الاوراق فعل ان
يستحكم اللحاء وتا بنسبه الى الثمار القريبة العهد من النضج من الاحكام
وفي كل ورق حاملات تشعب من خيط عظيم هو عمدة الورق
ومنه غذاؤه اجزائه ومن الاوراق ما لصغر حاملة مبتلع حضر كالسرو
فيجتمع الى الوقاية المداه وهذا يكون في الاشجار التي ليس الغرض العمدة

كثير م

الا في سوقها واوراقها فصرف خالص غذائها اليها ومن الشجر
ما يكون الاوراق قوية القوام دسمة مستحفظ صيفا وشتاء بخلاف
اوراق التي المقصود منها الثمار فانها تستغني عنها عند نضج
الثمار واستكمال الغصن الرطب وبعضها يكون لصلح من ابقائها
والعلة لا يصرف اليها الا الفضل من الغذاء ولا يعني الطبيعة
باحكام امرها والعلة لا يكون لرجه الرطوبة الماسكة حارة تمانع صفيقها
ورقيقها وربما يكون سقوط الورق لكثرة امتصاص الثمار الرطوبة
بحيث لا يبقى منها للاوراق والاشجار الا بنوعا منه يكون منبت
احد حصاها ولحاها الغائي عند حد ما لان الغذاء عندها حبس
فهي اولى بان يصرف غذاؤها الغذاء من وجه الى وجه ومن الاشجار
ما ينبت اوراقه من اصله ومنها ما ينبت على ساقه ومنها
ما ينبت على غصنه ومنها ما ينبت على الجميع منه والغصن اشد افتقارا
الى الورق من الساق لان للساق وقاية هو اللحاء فلا حاجة
الى الورق ولذلك ليس عليه في الاكثر ورق وان كان فهو
اقل مما على الغصن واسراع الورق اما بسبب العادة فالاول
بان يكون مادته مائية دهنية تقوى على الاشتداد ولا سيما اذا كان
في قوام الشجرة ان يحمله والثاني بان يكون كثير الثمرة مجتمعها كالعنب
او متفرقها لكن عظيمها كالتين فيحتاج الى لحاف واسع او يكون
الغصن دقيقا اولا شديد التشنج الى الحجم كثير فيحل ان يكون
فيحتاج الى وقاية عظيمة ومن الاشجار ما يقطع ورقه اذا ظهر

ثمرته اجزاء صغار للتخفيف ولذلك اذا لم يكن الثمرة يذهب حجمها
الى الرطب بل الى الاستحكام والتجفيف فلا يحتاج الى الورق وذلك
كالحمص والحنطة ومن النبات ما يكون لورقه ولعرقه نسبة محفوظة
مورق تثليثا تثليثا او تربيعا تربيعا او تخميسا تخميسا وكذا كالنبت
المسمى خمسة اوراق فانه انما يتوزع من عقدة خمسة اغصان على كل غصن
خمسة اوراق **الفصل السادس** فيما يتولد من النبات من الثمر والزهر
والشوك والفضول من الصموغ ونحوها ومن الثمار ما هي مكشوفة
ليس لها غلاف كالعنب ومنها ماله غلاف قشري كالباقلا ومنها
ماله غلاف غشائي كالحنطة ومنها ماله قشر صدفي كالبلوط ومنها ماله
عدة قشور كالجوز وايضا منها ما هو سريع النضج ومنها ما هو بطيئه
ومنها ما ينضج وقت معين ومنها ما ليس كذلك ومنها ما ينضج
في السنة اكثر من مرة وايضا منها ما يحمل كل سنة ومنها ما يحمل سنة
دون سنة ليس المادة ومنها ما يحمل سنة شيئا وفي اخرى شيئا اخس
او اضعف من ذلك وتكلف بعض الناس لاعطاء العلل لجميع ذلك
حتى قالوا في علة ان الشجر الكبار لا تثمر او يقل ثمرها لانها لوسعتها
لا تسع المادة ان يفعل الثمر كانهم لم يدروا انه يمكن ان يكون نسبة
ما لعدة الكبير الى حجمه مثل نسبة ما لعدة الصغير الى حجمه وما شبهوه
من ان السمين اقل تولدا من الضعيف سهو فان قلة تولده
انما هي لرداءة مزاجه بل يشبه ان يكون ذلك لان الغرض منها
في خشبها فساوى حمل الغذاء او جله الى الخشب واما اذا كانت

شجرة اكبر من شجرة وكلتاهما من نوع واحد فيكون الاكبر اقل ثمرا
لان المادة صرفت الى خشبته اكثر او لان الغذاء لم يكن صالحا
للثمر صالحه للخشب او لان صرف الغذاء يحتاج الى تصرفات كثيرة ثمرة
متتالية ولا تفي القوة الصارفة الى الخشب والشجرة تكون قد امعنت
في السن فوهنت قوتها فعجزت عن صرف الغذاء الى الثمر كما كانت
تصرف مثل ذلك صرفه الى الخشب ثم الثمار طعومها مختلفة طبعا او
عرضا وحد الطبيعة اما الافراط كمرارة اللوز او تفريط كحموضة العنب
والطعم قد يصلح باعتدال المزاج وقد تفسد بان تورد على الشجرة ما يفسد المزاج
كما انه اذا دس من غصن اللوز المر فانه مهيئ للاحراق واذا كان الشجر
عظيما كانت معه الثمرة عظيمة واذا كان صغيرا كانت صغيرة وما كان
من الثمر يابس الجوهر والغذاء كانت الحبوب ان عدة كثيرة لتفرق
بها الغذاء ميطيع وما كان من الثمر صلبا اولين فجعله احد كان شيئا و
صلبا اما الاول فلموافقته له ولان الغذاء لا بد من ان يكون صلب
من الثمر وذلك كالجوز والبلوط واما الثاني فلانه سريع القبول
للافة كالقطن ثم اكثر ما له ثمر كثير وله بزر واحد فبزره صلب
وان كان كثير البزر كان اقل صلابة واكثر ما له بزور هو رطب
فيه ومن البزر حاجز فان كان لحمه صلبا ما يساوق فيه من
الحاجز للامص رطوبته كالسفرجل واكثر الثمار الرطبة على رأسها
اما مسام واسعة كان تفاح او فصل كلحل غشائي كالرمان وذلك
لفضل احتياجها الى تحلل الابخرة والرطوبات ثم يصير الى ان

معطى لذلك اما شئ كالمظلة كما في الرمان او شئ كالطعام الحسي والحجري
كما في التفاح وذلك لئلا ندفع من الابخرة والرطوبات اكثر مما ينبغي
الطبع ويعرض ان يكون الاشجار بعضها مصمتة وبعضها ذات لب
وكل ذي لب دهين غلافه يحرج صلبا الى الصدفة والحجرية
ما هو اشد احتياجا للحرارة وفضل للدهانة الا ما احاط علاه محيط آخر
عظيم مثل القشر الى ان يشتد صلابة غلافه كالسفرجل والتفاح والبطيخ
والقرع ونحوه ومن قشره الصلب قشر آخر رطب ترى في السدر الا الاتصال
وكثير من الحب والنوى حبل لا سيما ما هو صلب عليها القراص
منها ان يكون مستقلا ومستقيما منها ومنها ان يكون متشتتا
منها ان يكون المبدا الرحمي لها اوى المها كانها كهف لها وقد
علمت مما سلف اختلاف مواضع هذه المبادي في الورد فمنها
ما هي في اعلاها ومنها ما هي في وسطها ومنها ما هي في اسفلها
وهذه الثمر انما تكون في التي لا تحوجها الاغذاء الى الانحراف
عن الموضع الاصلي اذا كثرت الحبوب في وعاء واحد فاكان
الغصن والساق الذي يصل به وما يمكنها ان تمص الغذاء منه
مما صحاه حلت الى حمه كحبوب التفاح والسفرجل ان ورد الغصن او
الساق وكان مما يحيط بها فضل رطوبة وحدا جعلت مما فيها
الى حمه كحبوب البطيخ الرقي او نشئ من المحيط شئ كالعروق والشبه
تودي اليها الغذاء من ذلك المحيط كحبوب البطيخ الاخضر وتبقى
المرور يشتمل على حوت مصادى الطبع فيحصل منها حاصر هوى لئلا

حافظا لا كبر قطونا وليست كل شجرة تثمر في سنة واحدة بل اكثرها يثمر
لبعض م بعد عظيم سعرق عنه الغذاء حاصلا ما لا اثمار فاثمر الثاني سنة فاكثر كالجوز
واما الزهر فيكون على الورد على النبات للوقاية من ضرر البرد او منع
المادة في النبات المائي كالنيلوفري واما الشوك فالاصل منه كالسلاح
للنبات ولذا كان كثير من الاشجار يشوك في بدء نشئها ثم اذا
قويت لحاؤها اسقطت عنها فسقطت وربما كان الشوك
لازمة وربما كان يكون كالدرج يدرج بها الى راسه الشاهق كما
للنخل واما الشوك الزور فاما ان يكون غصنا تقنع ولم يتم تكونه لعوز
المادة او فضلا ردية دفعت والفضول منها ما يدفع شبيها
بالبول والعرق وذلك اذا كان الفضل ورشاحا من الغذاء
والقوة تعرد العرق ومنها ما يدفع كاندفاع المخاط كالصموغ
والسيالات من نحو دم الاخوين والدبقة في الكرم والصمغ فضل
اللثه واللثه اول ما يعرض بالرطوبة ويكون مائية ويكون نارية
اذا افرط فيها الحر وقوى بحيث لو كان الحر معتدلا لاوجب وروعه
بل ربما كان دهنا او دهينا ومن النبات ما هو ومثل الغذا
كالبان الذي يعد في الادويه ومن الصموغ ما فيه
كالسندروس واما الدرودم والدمعة فمنها من فضل الماشي
فهذه فضول الهضم الاول واما ما هي كالعذرة والشوك فضول الهضم
الاخير ما الا استغنا بما به الكمال والقصور وفساد والمرض الفصل
السابع في كلام كلي في اصناف النبات وفي امزجتها النبات الى

الى ابداننا وهذه من معنى ما يقال في الطب ان دواء كذا ذو قوة مركبة
ان من النبات ما هو شجر مطلق وهو القائم على ساق ومنه ما هو حشيش
مطلق وهو منبسط الساق على الارض ومنه ما هو شجر حشيشي وهو
الذي له ساق منتصب وساق منبسط او الذي يتفرع من اصل مع كون
ساقه كالقصب ومنه ما هو بقل وهو الذي لا ساق له ومنه ما هو
بقل حشيشي وهو الذي له مع الساق تورق من اصله كالملوكية
وايضا منه بستاني ومنه بري وربما يجعل البري بستانيا بالزرع
مصار طب ومنه سنفي ومنه صحي ومنه رملي ومنه جبلي ومنه مائي والنبات
منه ما يقبل الوصل ومنه ما لا يقبل والنبات المغروس منه ما لا يقبل
الغرس الا من اصل ومنه ما يقبل حصة الغرس ومن النبات ما يصير حسيا
لغيره كالنمام يصير نعناعا والبادروج يصير شاهسفرم وقد اشتغل
بعض الناس في ابانة العلل في اختلاف النباتات على جميع وجوهها
حتى اسبابها وصورها لو انها وهو اشتغال بامر متكلف محال فانه
لا منع شيء من ذلك على ان نحو اسس الطبائع والهيولى بل كل ذلك
تدبير النفس السارية هي التي تستعمل العلل الطبيعية على حسب الاغراض
والمصالح وربما صعبت الغاية المقصودة للنفس اشياء من ضرورات
الطبيعة وبالجملة فالاشتغال بابانة علل ذلك حقيقة يصح للعمل
حري بنا ان نتكلم في امزجة النبات بالقياس الى ابداننا لكن
سبيل الطب معقول قد بان لك فيما سلف ان المركبات من النبات
والمعادن والحيوانات لا تحدث الا بامتزاج يحصل من تفاعل من

العناصر وقد عرفت انواع المزاج وان المعنى بالمزاج المعتدل
في بدن الانسان ما هو وبالمزاج المعتدل في الادوية ما هو وانه
يعني انه اذا انفعل فيها بدن الانسان بحرارته الغريزية لم يحدث فيه
شيئا من سخونة او تبريد او رطوبة ويبوسة ثم اعلم الآن ان المزاج منه ما هو
اول وهو الذي من العناصر وثان وهو الذي من المركبات
من العناصر وهو اما طبيعي كاللبن المركب من مائية وجبنية وسمنية او صناعي
كالترياق والاطريفل اما قوي كالذي للذهب او سلس كالذي كان
مت ممتزجا بالمزاج الثاني فان كان قويا كالذهب فبالحري
ان لا يؤثر فيه حرارتنا الغريزية كما لا يؤثر فيه الحرارة النارية
وان كان دون ذلك فهو معتدل يبقى في البدن الى ان يفسد صورته
من غير تاثير له في البدن وان لم يكن معتدلا بل على غلبة حتى
يفسد صورته ولا يكون له الا فعل واحد واما اذا كان سلس المزاج فيجب
سريعا الى الانفصال بتاثير الحرارة الغريزية فاذا لم يكن للاجزاء المنفردة
بالمزاج الاول معتدلة لزم ان يحدث من كل منها في البدن فعل
فاذا قالت الاطباء ان دواء كذا قوته مركبة من قوى متضادة
لم يريدوا ان جزءا واحدا منه يجمع فيه قوتان متضادتان فانه محال بل لا
ان غير هذا الدواء لا تضاد في قواه بل كل دواء لا بد من
ان يكون في قواه تضاد لتركبه من المتضادات بل انهم يعنون انه بالفعل
او بالقوة القريبة من الفعل ذو قوى متضادة اي لم تمتزج اجزاؤه
تمازجا يحصل به كيفية متشابهة في الكل فاذا حصلت الاجزاء المختلفة

في عضو وكان العضو يحصل الاثر من كل منهما حصل فيه من كل منهما فعل
مخالف لفعل الثاني ثم ان هذا القسم من الادوية منه ما هو قوي الامتزاج
لا يفرق اجزاءه حرارة الطبخ كالبابونج المركب من قوة قابضة واخرى
محللة ومنه ما يفرق اجزاءه بالطبخ كالكرنب المركب من مادة ارضية
قابضة ومادة لطيفة بورقية فاذا اجيد طبخه في الماء صار ماؤه مسهلا
وجرمه قابضا ومنه ما يفرق اجزاءه بمجرد الغسل كالهندبا المركب
من مادة ارضية مائية كثيرة ومادة لطيفة قليلة اسطحاها على السطح
فبرد بالمادة الاولى ويفتح السدد بالمادة الثانية فاذا غسل لم يبق
من المادة الثانية الا شيء يسير ولذا نهي عن غسله شرعا و
طبا ولذلك كثير من الادوية اذا سوقت بردت شديدا واذا
ضمد بها حللت كالكزبرة لانها مركبة من جوهر ارضي مائي ومن جوهر
لطيف محلل فاذا سوقت ابتلت الحرارة الغريزية محللت
المادة الثانية وبقيت الاولى في غاية البرد واذا ضمد بها فلا
ينفذ في العضو الا المادة الثانية فوجب التفتيح فان صححت
شيئا من المادة الاولى نفع ذلك في حدة الحرارة القريبة
ومن النبات ما هو مركب من اجزاء مختلفة القوى متباينة اما في
ظاهره الثمار الحسك لا يسمح او لا كبزر قطونا فان اللعاب الذي فوقه ذو
التبريد والدقيق الذي تحت اللحاب الصلب في الغاية ذو
التسخين فعسى ان يكون ما يقال انه سم باعتبار انه اذا دق طحن وفيه
كان سما لانه يعجل لشدة حرارته هذا ما وفقنا الله جل ذكره لتلخيص

السبعة الفنون من فنون العلم الطبيعي اما تلخيص الفن الثامن و
فسلك فيه مسلكا اخر لا تلخيص منه الا ما يشمل من فصوله على
القواعد الكلية والقوانين العلمية
الكثيرة النفع
والله
الموفق
تم

بسم الله الرحمن الرحيم

الفن الثامن في طبائع الحيوان وفيه سبع مقالات المقالة الاولى
في بيان اعضاء الحيوان واحواله من جهتها وفيه ثلثة فصول الفصل الاول
في اختلاف الحيوانات في الاعضاء والماوي والمطعم والاخلاق
والافعال قد علمت ان الاعضاء بسيطة وهي ما يساوي جزءه
الكل في الحد كاللحم والعصب والعظم والجلد ومركبة آلية بخلافها كاليد
والرجل فاعلم ان الحيوانات تشترك في اعضاء الجنس كما ان لكل من
الانسان والفرس لحما وعظما وقد يختلف اما في نفس العضو او في حاله
والاول اما في العضو المركب كالذنب يكون للفرس دون الانسان
وان اشتركا في اجزاء البسيط او في البسيط كالشوك في القنفذ والثاني
اما في كمه مقدارا كعين البوم اكبر من عين العقاب او عددا كارجل
الاربعة والاربعين مع ارجل العنكبوت او في كيفيه كاللون والشكل
والصلابة واللين او في وضعه كثدي الفيل والفرس او فعله كانف الفيل
وانف غيره او انفعاله كعين الخفاش وعين الخطاف الحيوان اما مائي

اي مكانه الطبيعي هو الماء وبري اي مكانه الطبيعي هو البر ومن المائي ما هو
يتنفس مائي ومنه ما هو دون نفسه مائي ومنه ما لا يتنفس ومنه ما لا
يغتذي من الماء وغيره والتنفس هو الاستنشاق المعقب للاخراج
حرارة الباطن ودفع الفضول الحارة المفسدة للحرارة الغريزية والتنفس
نهري ومنه بحري ومنه ما يسكن في مياه البطائح والغائلي وشطي
طيني وصخري والطير من البرية ما يعيش منفردا في البر او المدينة والبرية
او في البساتين ومنه ما يعيش زوجا ومنه ما يعيش تارة فردا او زوجا
زوجا وايضا منه ما له ماوى معين ومنه ما لا ماوى معينا له الا انه
يلد فيهم للحضانة وايضا منه ما ماواه شق ومنه ما ماواه حفرة ومنه
ما ماواه قلة ومنه ما ماواه وجه الارض وايضا منه انسي بالطبع وانسي
بالمولد وانسي بالعشرة ووحشي ويشبه ان يكون من كل نوع انسي
ووحشي ٣ من الطير ما ياكل اللحم او ياكل عشب ولا ياكل حب وايضا
ما له طعم معين وما هو متفنن الطعم ٤ النمر طعم جموح والحمار البري
شديد الجهل حاد الغضب والبقر قليل الغضب والجمل روي وقليل الحركات
مقاتلة والاسد جريء قوي كريم كثير العشق والثعلب ماكر ردي الحركات
محتال والكلب شديد الغضب سفيه الا انه ملق متودد والطاووس
حسود متنافر مباهي بجماله والجمل والحمار شديد الحقد والفيل الغير
مستانس شديد الكيس ٥ لما كان جوهر كل حيوان رطبا وفيه حرارة
يحلل رطوبته وكذا الهواء المحيط يحلل رطوبته احتاج كلها في اعاضتها
الى عضو موصل للغذاء وعضو قابل له وعضو دافع لفضل الغذاء فالـ

ليس كل مستحيل الى شبه ما كل لا اختلاف لما فيها الا ان المدفع في
بعضها اثنان معا لدفع فضل الغذاء اليابس مثانة لدفع الرطب
فان الرطب لا يصير غذاء انما الغذاء هو اليابس اما منفردا او ممزوج
مع الرطب والامعاء الى المثانة ليس الا رشح الغذاء وفي بعضها واحد
كالطيور فما لا مثانة له وكل ذي مثانة فذو معاء ولا ينعكس ثم من
الحيوانات ما لا يحتاج نوعه الا التناسل فاحتيج الى دفع رحمه مائه في انثى
مثله ومنها ما ليس كذلك ومن الاول ما يلد مجانسا له في النوع او دودا
ينقلب الى مثله ومنها ما يبيض بيضا مختلف لون الباطن وهو ان كان له قشر
صلب او متحد ان كان قشره ومنها ما يبيض في بطنه ثم يبيض ذلك في بطنه
مثلا او دودا ثم يخرج والفا يختلف في حركاتها باختلاف الالهيات
الارجل والاجنحة **الفصل الثاني** في الاعضاء الكلية العضو هو الجسم المركب
من الاخلاط بالمزاج كما ان الاخلاط مركبة من الاركان وهو مفرد كما
يساوي جزؤه كله اسما واحدا ومركب بخلافه ويسمى آلة لانها آلة
النفس في الافعال والحركات والمفرد اقسام ا العظم اساس البدن
وعامة الحركات ولذا كان اصلب ب الغضروف بعده
في الصلابة وصلا بينه وبين اللحم لكلا يتألم به لا سيما عند الضربة والسقطة
ووصلا من المفاصل لئلا يترضض بعضها من بعض وعمادا لما لا ينبغي
ان يعتمد على ما في غاية الصلابة ومقوي للعضلات التي لا تنتهي
الى عظم كعضلات الاجفان ج العصب جسم ابيض لين في الاسيل
الانعطاف وعسر الانفصال منبته الدماغ او النخاع ومنه الاحساس للاعضاء

وحركاتها د الوتر وهو جسم شبيه بالعصب نبت من اطراف العضل
لا في الاعضاء المتحركة فتحركها تارة ما يحدث له التشنج العضل ويرخيها
لدى تصدد ذلك يأتلف في الاكثر من العصب المقاطع للعضل ه الرباط وهو
جسم عديم الحس شبيه بالعصب في المرأى والملمس يأتي من الاعضاء الى
العضل فتكون منها الليف وما يلي منه العضل تحتشي لحما وما
يلي المفصل والعضو المحرك اجتمع الى ذاته وهو قسمان ما يصل الى
العضل لا يسمى الا الرباط وما لم يصل اليه بل يصل بين طرفي المفصل
او بين عضوين آخرين وقد يسمى عقبا و الشرايين وهي اجسام ممتدة
مجوفة رباطية نابتة من القلب لها حركات انقباض وانبساط تقطع
سكونات بينها لترويح القلب ونفض البخار الدخاني عنه وتوزيع
الروح على الاعضاء ز الاوردة وهي كالشرايين نبت من الكبد
لتوزيع الدم على اعضاء البدن وهي ساكنة ح الغشاء وهو جسم
منتسج من ليف عصباني غير محسوس رقيق ثخين يغشي سطوح بعض الاعضاء
لصيانتها وليكون لها ان لم تكن حساسة كالرئة والكبد والطحال
والكلية حس سطحي حاس بالذات لما يلاقيه وبالعرض لما يحدث
في ذلك العضو من ريح او ورم ط اللحم وهو حشو خلل وضع هذه الا
الاعضاء به يتدعم **وقسمة اخرى** من جهة القوة الغريزية الموجودة في الاعضاء
لجذب الغذاء وامساكه وتشبيهه والصاقه ودفع الفضل منه ا
عضو قابل معط ب قابل غير معط ج معط غير قابل د لا معط
ولا قابل فالاول لا شك في وجوده كما الدماغ القابل للحس

للشهوه والحراره والروح والمبدا للحس والكبد الفعال لها والمبدا للمعدة
وكان اللحم الفعال للحس والشهوه الذي لا يعطي شيئا انما الخلاف في كان
فيقي الاطبا او لها وقال المعلم الاول هو القلب فانه الاصل لكل
قوه يعطي الاعضاء قوى الغذيه والشهوه والادراك والتحريك
ولا يفيده شي شيئا وتبع هذا الاطبا وقوم من قدماء الفلاسفه
فانهم فرقوا هذه القوى على الاعضاء والحق ما قاله المعلم وان كان
الاظهر ما قاله سولا واختلف كل من الفلاسفه والاطبا في انهما
فقيل هو العظام واللحم الغير الحاس فان هو انما لم تاتها من خارج
ولا تفيض منها قوه الى خارج وقيل بل فاضت من القلب
والكبد اول الكون ثم استقرت فيها وليعلم الطبيب انه ليس عليه
تحقيق الحق من هذين المقامين فلا عليه ان يعرف ان القلب
هو الاصل الاول للقوى او لا يعرف فان الدماغ مبدا للافعال
النفسانيه لسائر الاعضاء والكبد مبدا للقوه الطبيعيه المغذيه لسائر
الاعضاء فلا تفاوت عنده ان يكون الاصل في ذلك شيئا اخر
لا وكذا لا عليه الا ان يعرف ان القوه لا تفيض الان على العظام
ونحوها من شي واما انه هل هو كذلك في اول الكون او لا فلا قسمة
اخرى اما ريئسه وهي مبادي القوى الاولى في البدن المضطر اليها
في بقاء الشخص او النوع او مرؤوسه وهي اما خادمه او لا خادمه
اما مهيئ او مؤدي والمهيئه تسمى المنفعه فالرئيسه اربعه واحد يخص
بقاء النوع وهو الانثيان وثلثه يعمهما وهي القلب مبدا قوه

الحياه والدماغ مبدا قوه الحس والحركه والكبد مبدا قوه التغذيه
ومهيئ الاول هو الاعضاء المولده للمني قبله ومؤديه الاحليل
فيه والعروق التي تدفع منها الى الرحم فيها ومهيئ الثاني مثل الريه
ومؤديه مثل الشرايين ومهيئ الثالث اعضاء الغذا كالكبد ومؤديه
كالعصب ومهيئ الرابع كالمعده ومؤديه كالاورده وايضا
اما فاعل اي تتم بها الفعل الداخل في حياه الشخص وبقاء النوع كالقلب
لتولد الروح او معينه معده لقبول فعل عضو اخر فيتم ذلك كالريه
بعد الهوا ليقبل فعل القلب او جامعه كالكبد يتم الهضم الثاني
ولمعد لما بعده قسمة اخرى اما مكونه من الدم وهي اللحم والشحم
المكونان من دم الحيض اولا ومن دم الكبد بعد الولاده فاللحم
عن متينه ويعقده الحر اليبس والشحم عن مائيته ودسمه ويعقده البرد
ولذلك تحل في الحر او مكونه عن المني وهي ما سواها والحق عند الحكماء
كونها عن المنيين لما في مني الذكر من القوه العاقده وفي مني الانثى
من المنعقده وجعل جالينوس كل منهما عاقده ومنعقده وسياتي
تحقيق ذلك في المقاله الرابعه وما كان متولدا من المني اذا انفصل
لم يجبر الا قليلا في سن الصبي وما كان متولدا من الدم يجبر ابدا وما تولد من
دم فيه قوه المني يجبر ما دام العهد بالمني قريبا كسن الصبي اخرى
العضو الحساس المتحرك اما مبدا الحس والحركه فيها عصب واحد وكل عصب
اخرى غشاء الاحشاء مثل من الصدر والبطن وغشاء ما في الصدر
من الغشاء الذي يستبطن من الاضلاع وما في الجوف من الصفاق

المستبطن لعضل البطن اخرى اللحم المالي كاللحم في العضل او في ليف كالكبد وليس بخال من الليف او ما من حركة الا به فالارادي ليف العضل والطبيعي كحركة الرحم والمركب كحركة الازدراد وله مخصوص عرضي وضع مخصوص فللجذب الليف المطاول وللدفع الليف الذاهب عرضا وللامساك الليف المورب ثم ما كان من الاعضاء ذا طبقة واحدة كانت هذه فيه منسجة وما كان ذا طبقتين خلف الدفع في ظاهره والسائقان في باطنه والمطاول يميل الى الباطن اخرى العضو العصباني المحيط بجسم لغرض اما ذو طبقة او ذو طبقتين بعد والطبقة للحاجة الى الاحتياط في الوثاقة ولهوه حركته واحتياط في صيانة الجسم المحاط به لئلا يتحلل ولا يخرج كالروح والدم الحار من في الشريان وللتمييز بين الة الجذب والدفع اذا احتاج كل الى حركة ...ه وللاحتياج الى فعلين كونا بالسن كالمعدة الهاضمة بالطبقة اللحمية والحاسة بالطبقة العصبية اخرى العضو الماوقت المزاج من اللحم كاللحم فلا يحتاج في الاعداد الى الروح يستحيل فيها الدم استحالة اخرى معده للاستحالة الى شبهه واما العبد كالعظم يحتاج الى ذلك اما الى مولف واحد كالساق والساعد او الى متخالف الفصل الثالث في تعدد الاعضاء الالية وهي ظاهرة وباطنة فالظاهرة منها الراس وهو من الانسان واشباهه مولف من القحف والدماغ وجهه القحف من عظام كثيرة الانا ورائقل في التعلم الاول انه صوف انسان لم يكن قحفه الا عظما واحدا ويحيط بالقحف جلده ثم لحم ثم بشرة

... عليها الشعر ومنها الوجه اعلاه الحقل الجبين ثم الحاجبان المظلتان للعين المزينتان للوجه ثم العينان المركبتان من الجفن والمقلة المركبة من الحدقة والملتحم اي البياض المحدود وتان الموقين وهما اول الاعضاء على الشمائل كما هما اول لها على انفعالات النفس عند الغضب والفرح والفم ونحوها ثم الانف الذي هو الة الاستنشاق والنفس والعطاس الحاصل من دفع الدماغ ما فيه من فضل او ريح بهوا مستنشق الرئة وعصل منه للدماغ واما الاستنشاق بالفم فهو عرضي وقد راي الشيخ وسائد السطار سحره وفتح فاه فمات في الساعة وملاصقة الوجنتان وسماخان متخلخلان ومكان هيهما في الداخل الاسنان والمساق ومنها الاذنان وهما من جنبي الراس احداهما العضروف والشحمة والثقبة التي لويت للمدخل
وانحناؤها للحر والبرد وسهولة ولعله الى الحنك خلقتا للسماع هذا من كل صوت كثير ظاهر من مفصل اللهازم والقذال اللتين من الراس وما تحته والابطان من اليدين وما تحتهما والاربية من الرجلين وما فوقهما واما الاعضاء الباطنة فاولها الدماغ وهو يعم كل حيوان ذي دم ولما احتاج الانسان الى زيادة الروح الدماغي لما اعطي مالم يعط من الفكر جعل مادة البنية الى جنبه اعظم من دماغ غيره ثم المري للسالك للغذاء ثم قصبة الرئة للتنفس ووراءهما الحنجرة ثم الرئة المولفة من شعب العصب وشعب الشريان الوريدي وشعب الوريد الشرياني الاسرين القلب منها اللحم رخو كثير المنافذ قصب الى ...

في الحيوان التام الخلقة لها قسمان قسم الى اليسار ذو شعبتين و
الى اليمين ذو ثلث شعب **المقالة الثانية** في بيان العروق والعصب
والجلد والعظم والشعر والدم وما يتولد منه من المني واللبن وهي ثلث
في الشفاء ومنها ثلثة فصول **الفصل الاول** في الاعضاء الباطنة
وبيان الخلاف من الفلاسفة والاطباء فيها قيل ان الاوردة مبدؤها
من العينين والحاجبين وقيل ان اصلهما عرقان من البطن يصعدان
من وحدان وعرقان من خلف الظهر يجوز احدهما بجوار الكبد والآخر
بجوار الطحال ويصعدان الى الرأس شعبتين الى البطن وكذلك والآخران
للرجلين من خلف الظهر مما يليهما وقيل ان مبدأها الرأس والدماغ يخرج
من خلف الرأس زوج ومن خلف الاذنين زوج وقال المعلم الاول
مبدأها من القلب وقال الاطباء المتقدمون ان العروق الساكنة مبدأ
من الكبد وكذا قال المعلم ان العصب ايضا مبدؤه من القلب
وهم قالوا انه مبدأ من الدماغ وقد برهن جالينوس على ان
ليس مبدأ العرق والعصب هو القلب بان الورد الواصل من القلب
والكبد اصله الغليظ عند الكبد ثم تشعب شعبا واحده منها يأتي
الى القلب ويصعد منه كالشيء الوارد عن جرمه وكذلك العصب
غليظ عند الدماغ ثم تشعب شعبا واحدة منها يبلغ القلب
وعند الدماغ الين وعند القلب اصلب بل اصلب من العلب قال
ولما كان الكبد هو الذي يتغذى به الدم وجب ان يبعث منه اليه
المجاري والصاعد الوريد في القلب يشقه ويكبره الى الباطن ونحن

نقول يجوز ان يكون منبت الشرايين من القلب الى الكبد والدماغ
لافادتها الحرارة ثم يجاوز سائر الآلات تستفيد منه قوى
بحارسل الكبد الى المعدة والامعاء الماساريقا ولا مدخل للغلظ
في المبدأ او لا يجب ان يكون المبدأ اغلظ من المنتهى فان الرقة
والغلظ من افعال القوة المصورة يجعل الشيء كذلك على حسب
المصالح والمنافع الا ترى ان العصب التي بها البصر اذا ابعدت عن
مبدئها غلظت وكذا العروق التي في الارحام وكثير من ليف واتصلت بالجلدية
العصب الذي في الاحشاء وكذلك الاشجار تغلظ عند تفرع
الاغصان وكذا لا يدل لين العصب ورطوبته على ابتدائه من الدماغ
بل يجوز ان يكون لبعده عن المنبت فان الشجر مثلا يزداد رطوبة كلما
ازداد بعدا عن المنبت وانما يكون الشيء عند منبته ارطب والين
اذا كان المنبت رطبا وهو هنا اول النزاع ولا مدخل للمناسبة
من المنبت والنابت فان المرجان صلب منبت من الارض اللينة
فلا يدل كونه اصلب من القلب على عدم نبته منه على ان كل ذلك
ههنا من فعل المصورة ولا يدل توحد الفروع نحو القلب على انه ليس
مبدأ الا ترى الى كثير من الاشجار يوصف فروعها نحو مبدئها حتى
كان المبدأ من الفروع وكذا يجوز ان يكون العصب مبتدئ من القلب
الى الدماغ ثم جماعة لفيفة ثم شعب منه شعبة وهكذا كثرة الشعب
المبتدأة من الدماغ لا يدل على انه مبدأ العصب ثم ما توهم من تشقيق
القلب العجيب فانه يدل على ان القلب قد تم مزاجه اولا وبعد

ولا شك ان ذلك لا يتم الا باختلاط فاذا كان مثل هذا الوريد مستغنيا
عنه ومن الكبد فما الذي احوج الى بعد ثم كيف يطلع الوريد من محاذاة
الى ان شق القلب وما عليه من الغشاء واما الكثير المحسوس فيه فهو
من بسط صاحب الحق باطلاق العرق اولا ثم وجهته الى ولم
يطلع الصلب والطرف التصاق العصب بالقلب وعدم مخرج
فيه ولنا على اليقين منبته فانه يجوز ان يكون هو المنبت ولكن لانه
من جوهر مثل مرتاح ومعده فيه لذلك مغذوة الى خارج كوله
الشاليل والغدد من اللحم فقط ان كل ما ذكره جالينوس فاسد
على انه يمكن ان يعارض بان مسلم منه ان مبدا الآله هو مبدا القوه فا
سلمه قيل لان النفس ذات واحده منها بعض القوى ولا محاله انما
يتعلق باول الاعضاء حيوة وهو القلب فهو مبدء القوى وهو مبدء
الا انها من العروق والاعصاب واما نحن فلا نحكم بشيء من ذلك
او يجوز ان يكون القوه المصوره للمني قد احدثت اولا ماده للقلب
واخرى للدماغ واخرى للكبد لجميع الاعضاء ومواد للعلائق بينهما ثم كون
القلب اولا ثم بتوسط القوه النافذه فيه كونت سائر الاعضاء
فكونت الدماغ وما بينه وبين القلب من العصب وكذا الكبد وما
بينهما من العروق من غير ان ثبت هذه العلائق من شيء وايضا
يجوز ان يمر بماده الدماغ والعصب جميعا ثم يرسل ماده الدماغ فضلا
شعب من العصب الى الجهات ويجوز ان يكون القلب اولا كون
ثم فيه فضل ماده بالطبع او اتى حدا من الحده واستعد لصورة الدماغ

واستمد من القلب فيكون منه الدماغ فيكون الدماغ نابتا من القلب واما
الكبد فلا يمكن ان يقال انه يكون عن العروق لمخالفة جوهره
لها الا ان يقال يكون من ماده نافذه في الشريان

الفصل الثاني

في كلام في الجلد والعظم والقرون والشعر والريش الجلد مالم يخالط
لحم او عصب لم يكن حساسا فاذا خالط احس وذلك السطح منه دون
ظاهره وعند الملتصق باللحم اذا قطع لم يلتحم التحام اتحاد وكالجلد في كذا
الاغشية وجوف الحيوانات ليست سواء فان الناس نوعهم
من عده عظام بخلاف الكلب والقرن عظمي تابع في الاكثر للون
البدن وتعلقه بالجلد اشد من تعلقه بالعظم الشعر يكون من البخار
الدخاني الثخين المحتبس اذا اعتدل المسام من التحلل والتكاثف
ومنه مزين كاللحيه ومنه نافع كالذي حول ومنه لمجرد وقع الفضل
كما على العانه وشوك القنفذ شعر كثيف غليظ وشعر الحار المزاج جعد
ومن خواص الانسان ان من شعوره ما يكون عليه حين يولد ومنها
ما يحدث بعد ذلك ومن خواصه الشيب ومرطبه هو لون البلغم
ولذلك كان اول ما يشيب شعر الصدغين ومقدم الراس ويرضي
اما الموت الحراره الغريزيه التي في الشعر وهو [illegible] وحينئذ الى
واما تحلل الرطوبه وبقاء السوء فتخلخل كما يعرض للنبات والعرضي
ربما زال اذا كان اصل المزاج باقيا والقوه قادره على اعاده
الصلاح وربما سقط الشعر وحيث كان الملس والعراس
سعر شعوره ما هو اكبر من الرماده الى السواد ولعل ذلك لافراط

والغربان وهم حلط الماده الخطاطيف تعيش سورها في البرد الى ساحل الموت لحراره
الغريزه والحيوان الشبيه بالفار الذي يصاد ويطير عن وكاره
يبيض كل سنه مره ثم يعود الى لونه والحيوان المختلف الشعر يشيب
لون شعره لون بشرته واول الصلع في مقدم الراس للطافه هناك
وقبوله بذلك للانفعال والتحلل ولا يصلع الصبيان والخصيان لكثره
رطوبتهن وبروده وتهن ولعل ذلك الحجه تصعد الى هناك وربما
يكون الجماع سببا للصلع لنقصه الرطوبه وقد يكون بالعكس ولعل
ذلك اذا كان الصلع لممانعه الرطوبه الحاره الغريزيه عن حالتها
تجارا وخانيا فاخركه الجماع تعينها على ذلك ولا يحدث الا ناذرا
فانه قد يحدث لهن عند الكبر الكثافه الجلد وقد يزول شعر الحاجب
عند الكبر لتوسع المنافذ والسن وان قل شعره ولكن يغلظ لكثافته
والريش نوع من الشعر لكن اذا قطع لم ينبت من اصله بل يسقط
الساقي وينبت آخر وجناح النحل وما شبهه اذا سقط لم ينبت الفصل الثالث
في كلام في الدم والمني واللبن الدم اول ما يتولد في القلب فهو
هو الذي يوهمنا انه المد الدم جميع البدن بتوسط الكبد والدم
يغور في النوم ودم الرجال يميل الى الظاهر كما دم النساء الى الباطن
ولذا قلما يعرض لهن الامراض الدمويه والرعاف وهن اكثر من
سن وطا اناث الحيوانات الاخر بالنسبه الى جثثهن ولذلك
يحصل المني يتولد من الدم السابع حاله النضج وذلك في الهضم الرابع الذي
في الاعضاء ولذلك يحدث كثره استفراغه ما لا يحدثه استفراغ حين

ضعفا ازمن الدم من ذبول الجلد وتقشفه وتغير اللون وكل حيوان في
دم فله مني فان كان ذا شعر فلج والا فلا ولزوجته بالحراره التي يشتمل
بالبخاريه ولذلك اذا جمد وبرد رق والمولد منه يرسب في الماء
دون غيره وقول ارسطو ان مني الاسود اسود كذب واللبن
فضل الدم الذي في العروق وله مائيه وجبنيه ودسومه فكلما كان
اغلظ كان اكثر جبنه واللبن الذي ليس ولا سن له في حكم الا
على تجمد بالحراره لا البروده فانها تمر اجزاوه ولا تجمده ولبن غيره
لا تجمد ولا يحترق لبن اول الحبل وآخره وهو يخص الاناث من كل حيوان
الا نادرا كما نقل عن تيس كان يحلب من ثديه ويرى على تحروه
ولدت ذكرا كان يحلب منه وكما نقل عن بعض الرجال ولا يكون
الا بعد الحمل الا نادرا ولا ينفعه الا الماسحه الا للارنب والدب
نادرا المقاله الثالثه وهي سادسه الشفا فصل واحد في البيض والعوج
وهي في الشفاء فصلان كل بيض الطير مقبض وغيره دونه
فرخ وهو يتولد من المني وكثيرا ما يبيض الدجاج والطاوس والاوز
واصناف الحمام من غير سفاد مثل من الريح والبيض المحدد الطرفين
المتطاول يعج الانثى والمستدير الكامل الطرف من الذكر ومن تحت
يميل الى صفرته الى الطرف المحدد واول ما يحدث نقطه حمراء نبوه
وانه تنبض وتتحرك كالتنفس تشعب منها مجريان عرقيان ودوام
حائف اتمها الى الصفاق المشتمل على العرج وموخر الصفاق في
صحيح صفاق من لفافه حمر يحلل البياض والاحوال الصفره ثم يميز

البدن والرئة العينان منفتحتان ثم يصفران والسطر الاعلى يبقى كونها
والسكون من البياض والصفرة حذاء وفي ابتداء الشهر يعم الصفرة
بعض اعلى واسفل يحصل منهما البياض او رطوبة وقد مال السواد
الى البياض فاذا مضت عشرة ايام لم يبق الا البياض وتمرت
الحلمة كلها ثم تملح وتغلظ ثم اذا تم العشرون نبت الشعر وربما
باضت الدجاج بيضا واصغر من منها صعاق ولا فرخ فيه حين
المقالة الرابعة في احوال السلوع والطمث والمني والجنين وكيفية التكون
منه وبيان استحالات الجنين وحال المنين وهي تاسعة الشفاء وفيها
ستة فصول الفصل الاول في الادراك والطمث والمني واول امارات
الادراك نغمة الصوت وخشونته من الحدة والثقل مختلط منهما وذلك
لا يحصل للقصبة الرئة والعضلات التي للحنجرة اختلاف احوال في اللين و
الصلابة والسعة والرطوبة الا اذا جامع فصار صوته كصوت الرجال
لجفاف الرطوبة والا من كلف في انقاء صوته على حدته كالمغنين
ومع هذا الثديان حدة وشق الارنبة لجفاف الغضروف ويكون
فيهم المني بعد اسبوعين والقوى بعد ثلثة وقد لا يكون للرجل مني
لا واصابته في مزاجه وقد لا يحتلم الى اربعين سنة والنساء تدرك
بالطمث واوله كدم الذبيح وحال الادراك تكون الى البياض
ويتغير صوتهن ايضا وانما الشبق الى الوقاع عند ورود الطمث
ومنهن من لا تطمث ولا تحبل والطمث لا يعد لثلثين ويعرض لهن حين
يقرب اوان طمثهن ثقل في البدن وربما حدث لهن من احتباسه

احساس من خرطمثها ما دامت اوجاع والحامل لا تطمث غالبا الا ان الطمث
يكون غذاء الجنين لا تولد المني في الاسبوع الثالث ذكرا او كذا الا كل
الحارة مثل ذلك الا نادرا فان حملت قامت اوجاعا ويحل الطمث
مانع في الظهر واحملت مع حق وجعا لان الرطوبة التي في حدب
الى باطن حين جذب الرحم المني حدا فتوما ولدا او كان ثب الفرج
املس رطبا او مريان به من فم الفرج بقطرات او يعالج ما سعد لج او
كدر مدامن في رث واما العطران فلشر الرحم بعض ما الا مصلح
والكدر فلتسديده فم الفرج وتجفيفها قال المعلم الاول ان الاسمن المعتدل
السمين اكثر منيا من الاسود والاحمر لكثرة الرطوبة قال الشيخ وكانه
العكس للقوة وكثرة الحرارة قال المعلم الاول كلاما ظاهره ان لا مني
للمراة بل انما قبلها دم الطمث وانما لا بد رايه سيأتي في
في الفصل الثالث ونقول ههنا ان كل ما يقال له المني وهم يتغير
سواء كان للرجال او للنساء ولكن لا يقع هذا الاسم على المنيين
الا بالاشتراك اوليس لهما في المشهور معنى جنسي او نوعي جامع
يكون مناط التسمية ولا يمنع ذلك من ان يكون لهن شيء غير دم
الطمث الصرف بل المعتبر منه الاقرب الى جوهر ما للرجال
دم الطمث ولا بعد في ان يسمى كل رطوبة يتولد عن الدم في الرحم
طمثا الا انه لا يوجد لهن المعنى المفهوم من الانزال ولا يمنع ذلك
من ان يكون لهن تحريك للمني من موضع الى موضع يلتذذن بذلك
فان الانزال انما هو الدفع الى تحت وما يظهر لهن نشيع الا تهن

لا يكون صهن الا الاصعاو هذا وقد ظن اخذ المعلم الاول انه قال ان
المني لا يخالط الجنين بل يتحلل وهو الصا ظن باطل بل ينبغي ان يكون له
مخالطة به مخالطة المادة فانه انما يخالطه مخالطة المبدا والفاعل
فهو جزء سارى فى الاجزاء كلها كالمبدا المحرك منه يكون ا
الروح فى المولود فلنشتغل لان معظم سعى جالينوس فى الرد على ا
المعلم معرضين عن هذا التاويل مسترسلين معه فيما فهمه وان كان
الحق ذلك **الفصل الثانى** فى بيان احتجاج جالينوس على المعلم الاول
فى المقاييس ونقض ذلك اما فى الاول فقال ومن الدليل على ان النساء
منيا ان الولد يشبه امه ولو لم يكن لها مني لم يكن كذلك فان سبب
المشابهة هو المني والا كان الدم فيلزم ان لا يشبه الولد بالاب
او لا دم له فلا بد من ان يكون لهن مني ذو قوة مصورة كما لهم قال فان
قيل مع وجود المني التام يلزم ان يكون التشابه للاب حسب لان
منيه اقوى قلنا وان كان اقوى لكن مينيها استمد من دم الطمث
ما به تنمو قوته ولا مدد لمني الرجال واما فى الثانى فهى حال كيف يكون
الرحم مشتاقا الى المني بالطبع لنضجه والا مشى المني فى الرحم بعثا
كالعرق وما ذلك الا لان الرحم طلبه فان شك ان الطابخ للرطوبة
ان يحدث فى الجهة المماسة لها قشرا كالقشر فالى ولذلك خشن داخل
الرحم ليقوى على امساك المني والغذاء كيف لا يتولد العظام والاعصاب
من المني بل من الدم وهى بيض صلبة لا بد من ان يكون عن جسم ابيض
لزج فان قلتم ان الدم يستحيل الى جسم كذلك قلنا ما الحاجة الى ذلك

وهنا مادة اقوى معدة بنفسها لذلك وهو المني القابل للتمديد و
التخييل والتجويف وكيف يجوز ان يكون الذى يشتاق اليه ويطلبه
الرحم يتحلل ولا يبقى والذى يدفعه الطبع ولا يمسكه يحوزونه ولم
يكن للمني مدخل فى تكون الجنين فلما ذا جعلت النساء ذوات
البيضتين واوعية المني والعلة لو كان تولد العظام والاعصاب
من الدم لكانت كاللحم متى اذا قطع منها والعلة نحن وجدنا
وعاء الانثى حملوا منيا الا انه كان ارطب من مني الرجال وليفه
فالمعلم الاول قابل بين الرحم والعروق والحق فى اوعية المني هى
المولدة لكثرة محاكاتها للدم فلا بد من ان يكون المني شبيها
بجوهر ما صالحا لان يكون غذاء فلا بد من ان يكون منه فان
الشى انما يكون مما يشبهه فى الجوهر ونعنى به هذا الفصل الاحتجاج
فى المقام الاول فهو انا لا نعلم انه اذا كان الولد يشبه كل من ا
لوالدين لم يكن بد من ان يكون لذلك سبب واحد عام الا ان يوخذ
افراد الاسباب بل اجتماعها سبب واحد فقط كالحرارة لها اسبابا
شتى وانما تشترك فى معنى واحد هو السبب فيقول ان سبب
تصور الجنين ليس شيئا واحدا هو المحرك الفاعل حسبه والا لكانت
الصورة ابدا على نسق واحد بل يكون ابدا مشابهة لصورة احد الا
بوين او مشابهة لهما معا مركبة من صورتيهما والتالى باطل اذ
كثيرا ما يكون الجنين لا يشبه شيئا من الابوين ولا صورته مركبة
من صورتيهما بل السبب تارة استيلاء القوة المصورة على بعض الشبه

الى من منه المبدا المحرك ولغرى استعداد المادة فاذا لم تكن المادة
مستعدة لان تتصور تصورا شبيها باحد الابوين لم تقدر المصورة
على ان تصورها كذلك كما اذا لم تكن مستعدة لان تصور اصلا
لم تفعل المصورة شيئا واذا كان كذلك فلنا ان نجوز ان يكون القوة المدبرة
قد اعدت المادة وهى فضل الدم الذى توزع على البدن اعدادا
تصلح له القوة المصورة من التشبيه بالابوين او يكون فى المادة
خاصة يمنعها عن ذلك فقد علم ان سبب المشابهة اما القوة المصورة
المتشابهة بان تروم التشبيه واما استعداد المادة لان لا يستعد الا
للصورة المتشابهة فالاول سبب المشابهة بالاب والثانى سبب المشابهة
بالام هذا اذا اخذنا الاسباب منفردة واما اذا لم يلزم ان يكون هناك — منفردا صح
سبب عام كما وهمه هذا الفاضل واما اذا اخذنا سبب المشابهة
جملة فنقول هو تحرك المادة حركة الى صورة شخصية مشابهة لصورة شخصية
عن استعداد فيها لذلك وهذا المعد تارة قوة الانثى واخرى
قوة الذكر فان قدرت على احداث هذا الاستعداد وبلغ حدا او
اخرى ان كان حصلت المشابهة والا فلا كما ان القوة الغاذية
اذا قدرت على ان تعد الغذاء المشابهة للعضو تشبهه والا فلا
كما فى المرض فالسبب العام هو احتياج الاستعداد وتحرك المحرك
لا المنى ولا الدم ومن العجب ذلك انه جعل هذا الدليل تارة على صورة
قياس ضعى واخرى على قياس حملى فقال اولا ان كان الولد يشبه
والديه فانما يشبههما بسبب عام لهما وان كان الولد انما

يشبه والديه بسبب عام لهما كان ذلك السبب اما منيا واما دما لكن
ليس دما والا لكان لا يشبه الاب فهو منى وقال ثانيا الاولاد
يشبهون بوالديهم جميعا والذين يشبهون بوالديهم فلهم اصل
ومبدا هو المشبه لهم بهما فالاولاد لهم اصل ومبدا يشبههم بوالديهم
لكن ليس ذلك السبب الطمث فهو سبب المنى قال وذلك وظن
انه قد بلغ الغاية فى الايضاح وتحليل الدليل ولم يدر ان شيئا
من قياسيه ليس بتام مع ان الثانى ليس حمليا محضا وذلك لان
الاول ثلاث اقيسة على ما هو الظاهر وفى الحقيقة هو بعد قياس ناقص
العمل بالقوة القريبة اما الثلاثة فالاول اقترانى من شرطيتين
هكذا ان كان الولد يشبه والديه فانما يشبههما بسبب عام وان كان
يشبههما بسبب عام فاما ان يشبههما بسبب المنى او الدم فان كان
الولد يشبه والديه فاما ان يشبههما بسبب المنى او الدم والثانى
استثنائى متصل بان يجعل هذه النتيجة مقدمة ويستثنى عينها لكن
ليس بسبب الدم فهو بسبب المنى واما الباقيان فاحدهما الصحيح
الا استثنائى الثانى وهو بعينه من كلامه وهو انه لو كان بسبب
الدم لم يشبه الاب او كان للاب دم طمث لكن الثانى بقسميه
باطل فليس بسبب الدم والثالث فلان بعد ان كان يشبه والديه
بسبب المنى فيكمل منهما المنى لكن يشبههما به فيكمل منهما منى وهو
المطلوب والثانى مولف من ثلاثة اقيسة واحد منها حملى وهو الذى
جعله وسيجى منه والثالث فى وضع واستثنائى هكذا اشباهها الاول

الولد يشبه والديه فاما ان يشبههما
بسبب المنى او الدم والثالث استثنائى
منفصل بان يجعل هذه النتيجة مقدمة
يستثنى منها لكن ليس

للوالدين انما يكون لسبب اصل ومبدأ عام فاذا كان كذلك كان اما
بسبب الدم او المني لكنه كذلك فشابه الاولاد والوالدين اما بسبب
الدم او المني والثالث استثنائي بان يجعل هذه الشبهة مقدمة
يستثنى منها لكنها ليست بسبب الدم فهي بسبب المني فقياسه هذا
القياس ناقص يحتاج الى التحليل او حمله كان اكثره استثنائيا واما
نقض احتجاجه في المقام الثاني فبان نقول اولا لا يبعد في ان يشتمل
الرحم الى المني زمانا ثم يدفعه اذا كان الاستسقاء وتجذب المنفعة
فانه اذا حصل النفع فلا بد من ان يدفعه كما ان الكبد والعروق يجذب الماء
الكثير لحاجة ثم يدفعها بنفسها وكما ان الاعضاء تجذب الاذى وتدفع
المواد الرديئة ويعدل المزاج ثم هي بنفسها يدفعها فعسى ان يكون جذب
الرحم المني لتاثيره في دم الطمث وافادته المزاج الواجب والقوى
الواجبة ثم اذا حصلت المنفعة وتمت دفعه لا سيما ولا يصح على الرحم
النافع من كل عضو ان يكون جاذبا للشيء لا لتعدي به لا يدوم له جذبه
وثانيا ان الذي الغشاء حسبانه يحدث من انطباخ المني في الرحم
فانه وان نضج حالة التسخين فهو رطب السطح رطب الجوهر وليس
من شان هذا السخن ان يحدث في المتسخن جميعا فاجلدها انما
ذلك اذا كان السخن يابس السطح والا كانت المعدة والكبد
اولى ان تكون لما لماسها من الرطوبات ينسج عليها اغشية فانه
لا نضجها الطبع في التسخين ثم اذا كان المني ذا قوة مصورة تولد العظام
والاعصاب فلم لا تكون مولد الغشاء فانه اذا كان في طبيعة الشيء

بانه يفعل لم يجز ان يجعل مبدؤه خارجا عنه وثالث انه لا شك
في ان من شان المولد الى مني الرجل والمولد الى دم الطمث يعقول قال
بان مزاج المني سعى على حاله فلا يكون مادة مستعدة بنفسها لكنها او عا
ورابعها ان الصور الصناعية يكفي بان يكون مواد قابلة لها مثل الاباء
واللبن والازوجة وغير ذلك اذ ليس الغرض منها الا اتخاذ شكل
فكل مادة كانت قابلة للشكل بذلك الشكل صلح لفعل الصانع فيه
واما الصور الطبيعية فلا يكفي فيها ذلك اذ ليس الغرض منها
مجرد التشكيل بل لا بد فيها مع ذلك من حصول مزاج خاص لا بد للمني
في حصوله لها من استعداد فليس اذا كان المني يصلح لها ان يصلح
للصور الطبيعية كصور العظم والعصب ولو كان ذلك كافيا لكان
المخاط والبلغم الابيض اللزج سيقوم مقامه في ذلك ولكان كل
مني صلح لصورة كل حيوان وخامسا انا لا نسلم ان الرطوبة التي في جار
الاناث هي المني وان شابهته في البياض واللزوجة بل هي رطوبة
اخرى لها نفع وسادسا ان الذي يكون لا يولده عضو فلا بد من ان يكون
صالحا لان يكون غذاء لذلك العضو الا ترى الى الكبد يولد السوداء
والصفراء وليسا يصلحان لان يكونا غذاءه فلم لا يكون يولد الذي ما
والعروق المني من نضج [illegible] او من افراط الفعل ولو سلم فيقلب
عليه ان الدم هو الذي يتعدى منه الاعضاء فلا بد ان يكون هو مختصرا
اقول الكلام هذا وقد احتج الشافعون على الاطباء بانا نرى البيض
الزكي لا الفرخ فاذا حضن عليه الديك مع صحه علم ان لا مدخل

لمنی الذکر فیه **الفصل الثالث** فی ابانة معنی کلام المعلم الاول ان
لیس للمراة علی الحصة منی بل الاشتراک ولیس فی منی المراة قوة
مولدة قال المعلم الاول ان السبب فی تذکیر الجنین استیلاء
المزاج الحار وذلک اما بسبب مادة الرجل بان یکون المندفق منه حار
المزاج والاولی بذلک ان یکون من البیضة الیمنی فان الیمنی اسخن
والدم الاتی منه انضج والی المبدا اقرب فانه یاتی من عرق تحت
الکلیة حیث یصعد من المائة واما السبب مادة الانثی فان منیها
الممتزج بالمنی وهو حیضها للذکر واما السبب المکان ای الرحم او اکان
او اکانت المراة حارة المزاج لا لعضو من یستعد او منیها و طمثها
للذکر واما السبب المکان ای الرحم او اکان حارا بالطبع او ما یصل الیه
فانه ادا اورد المنی کان فعله لضعف فلا یقوی علی احداث المزاج
الذکوری ولذلک کان الجانب الایمن من البطن اولی بان
یکون منه الذکر فاذا اجتمعت هذه الاسباب او غلب سبب التذکیر
وجب وان غلب اضدادها وجب التانیث ثم قال اذا اتی
علی المنی اربعون یوما التشبیه وحدها بالتفصیل وهذا کله یدل علی انه
لا یکفی مخالطة المنی للسکون ولا ان یکون للنساء منی یخالطن ولا بعضهم
من اقواله هذه ان منی المراة کیف هو مقبول لا نزاع فی ان للنسا
رطوبة انه یصل الی الرحم وبذلک لذة ولکن لیس ذلک
السیلان انزالا کاملا ولا بد منه کما فی منی الرجل فان الدعوی انما
یحتاج الیه لکون ان حمیة تزرق بها الی قعر الرحم ولان معه سیکا

قویة هی من فضل الریح ولذلک کان الانزال اقوی اشتداد مع
ما اول الا ودیة الریحیة وان لم یکن عجاج انما ذلک لان الغایة
منه الولد فانه لو کان مجرد الا اللذة لکان السیلان احرى علیه
من الانزال فان اللذة انما تحصل لسیلان المادة الحارة اللزجة
ولا کذلک الرطوبة التی من جنبها فان المنی انما خلقت للرطوبة للذکر
التی یخرج من الاحلیل مدفق ولذلک یکون منه حیوان فی عمره ولا جوهر
ولا ودی ولا یولد فی رطوبة النساء ولا ریب فی انها لیست
الا رطوبة لا روح فیها ولا حضو او الرطوبة لا یحی اما دم او دموی او نفخ او
او صفراوی او بلغم او بلغمی او سوداء او سوداوی ولا اختلاف فی ان
رطوبتهن لیست شیئا من هذه الا الاخیرة فهی اما دم تتغیر وکل دم
فی الرحم یعرض لا والی ای کیفیة یعرض یسمی دم الطمث فهذه الرطوبة
لا بد وان یسمی دما الا منیا الا مجازا او دلالة علی مغایرة
لسائر دم الطمث بعره واستحالته وجالینوس یعترف
بما ذکرناه ومع ذلک قال ما قال بذا ثم لا اختلاف فی ان هذه
الرطوبة اولی بان یعن فی السکون من سائر دم الطمث والا
لما الدرت بسیلانها فقول لا یخ اما ان یکون هذه الاعانة
من حیث هی فاعلة او منفعلة او مجمع فیها الفعل والانفعال
یحکی البزور والثالث هو الذی راه جالینوس وهو باطل لا محالة
فان قوة الفعل فیها اما ان یکون فاعلة ام لا فلو کانت فاعلة لکان
یجب ان یکون حصا بلا مساعدة من منی الرجل واذا حصل فی الرحم

وذلك اذا اجامعها قضت شهوتها دونه وليس كذلك البتة
ولا يجوز ان يكون منها قوة فعل ولا فعل البتة اولا معنى لقوة الفعل الا
مبدؤه ولا ان يكون لا لفعل الا اذا انضمت الى مادة جسرى
وهى المنى الرجل فانه يكون القوة بالحقيقة فى المجموع بل قوة مادة الرجل
حسب فانها التى تعد القوة المصورة واما منى الرجل فهو الفاعل
لا يمكان فصل المضغ الرابع وانفصل عن الاعضاء بعد ان يشبهها
نوعا من الشبه استفاد هناك قوة عادة ثم لما استقر فى الانثيين
استفاد قوة مصورة واما منى الاناث فلضعفه لم يستفد الا استعداد
اوم انجاحا صا ولا يناسب كون منى الذكور فاعلا ان يكون له قوة التمدد
مع المادة بل لا بد له من ذلك لم امع لمادة ويحمع الفاعل مع المنفعل
لكن لا امان لصير عضوا بل يصير فى خلل الاعضاء واما نموها وكبرها فانما
هو بمادة الانثى هذا ولما كان تكون الجنين من المنيين وبقاء ان
ذلك فلا بد من استمداد الى منهما ما يكون من دم الطمث
المندفع الى الرحم كما كان يندفع فى الا امر ال اشد استمرارا من ذلك
لجذب الرحم له لاحتياجه اليه ولكن المدفوع حينئذ يكون قدر قليل حين اذ ذاك
فانه اذا لم يكن جاذب لم يندفع الا ان يحدث منه جملة لا يحتمل و
الطمث به كثيرة فان الدم ايضا يجتمع في الحض كوكه سى

صح البياض

ماية شبه بوحر

صح البياض

الفصل الرابع في كيفية تكون الاعضاء الرئيسة من المنيين اعلم انه
اذا اجتمعا فى الرحم وانجمع مع نفسه لينحصر الى ذاته وتحرك الرحم
الى الاشتمال عليه سريعا لا كما ظن من انه يشتمل عليه قليلا قليلا وجميع
من مادة المراة ما يصل الى الاطراف السافلة من الرحم يتم الاشتمال
التام انما يكون قليلا قليلا حسب نمو المنى وحين الحصار يعرض عن
انضمام فم الرحم وجفوف الفرج والغثيان والمرخى عند العاشرة
اجماع فم الرحم ثم من شانه ان يحن باحر شمن فاول ما يتكون منه فقاعات
لطيف بما لطف فيه لصورته عن الشتت ثم حين الاشتمال
يحبس الطمث لسكون غذاء له وح يعرض الام شهوات رديه و
تغير لون العين ولون عوق اللسان الى الحمرة ثم ما حدث المنى فى الغول
ما يتولد منه من جوهر الروح الذى هو مركب القوى النفسانية فانه
اسهل تكونا واشد محتاج اليه لانه الذى منبعث عنه القوى والافعال
ولان احد ما انعقد مع المنى مخلوطا به فلا يحتاج الا ان مكانه الاول
هو المنى كله اذ هناك مجمع خاص لجنس عرق وسعد فما سعد والاول

بطلا لان من المحال ان يحمل الطبع امره خاليين له مكانا معينا بل لابد
من ان يسره ويمد الاجزاء التي يتغذ منها ويمد لمبدا ويجمع بعضه
بعض الى سائر الاجزاء على نسق ونظام فهذا الجزء من المني الذي هو
وعاء الروح الذي اذا استحكم صار قلبا اول مسكون وهناك
القوة المصورة ثم لما كان الروح سببا بالريح عرض للنطفة علاج
كاسعاج الزبد ويحدث الريح فيها ما يحتاج اليه من الثقب لا كما ظنه
الاطباء ونحوهم من ان النطفة يعلي كما هو من شان الرطوبات
المتسخنة ومثل ذلك لا يحدث عن ريح يحدث في الرطوبة ثقب
فان هذا ليس ريحا فيها متصعد كما هو شان ريح الغليان بل ريح مطلوب
الحرارة وانما يتحرك على جهة مطلوبة للنفس لا على جهة يطلبها الطبع الريح
حتى لو لم يكن موضع الاتصال بالسرة بالرحم او موضع ان يتحرك اليه كانت
حركة الى جهة اخرى ثم اذا انبسط الروح النطفة الى اقطارها احدث
في الغشاء الصفاقي نقبه موازية لثقب العروق التي هي مجاري الطمث
فيكون مجاري في الغشاء مساوية الى مجرى واحد يصعد في عمق النطفة
ساوي اليه دم في عرض او عرق ونفس في عرض يمص النطفة من
تلك المجاري دم الطمث مستحيلا سريعا الى مشاكلتها في الصفاق
ويحدث خطوط من ذلك الغذاء مساوية لها دم واذا انبسط فيه
حدث في النطفة ثم يتخلق فيها الدموية فيصير علقة ثم يزداد الثخونة والغلظ
فيصير مضغة فاذا تمت اللحمية وغلظت كان الاغتذاء مستعلا
من السرة ويحدث الصبيا الدم لطيفة وغليظ واما اللطيفة فهو يغذ القلب

الذي هو الطف الاجزاء واما غليظة فيستعمله القوة المصورة
التي في الروح الذي في القلب في الجزء الغليظ من المني فيجعل منه
الكبد فكانه فضلة غذاء القلب ومادة الدم
الغليظ مع المني الغليظ ثم واما الدماغ فمحله من ثم كانه منبعي وهو
من انصار الروح ثم يقول لما كان للقلب موضع معين وللدماغ موضع
اخر معين وللكبد اخر كذلك لم يكن بد من ان يكون لهذه الاجزاء
بعضها عن بعض امتياز ولا يكون هذا الامتياز بسبب الروح النفساني
والطبيعي والحيواني حتى يكون لكل منها محل متميز عن محل الاخر فان
المني متشابه الاجزاء جميعها فيسري فيه هذه الثلثة كالماء وليس
الروح يتقيد بمحل نقطة ما يحرك اليها دون غيرها ولا يمكن ان يكون
القوة المصورة تفعل كذا فانها لا تميز للاعضاء بعضها عن بعض الا ان يكون بسط
تحريك الروح فلا بد من ان يكون في المني جزء متميز في نفسه يحتمل
انحصار الروح فيه دون غيره وقد عرفت ان المتميز في الكرة انما
هو القعر والمحيط فاول ما يتحرك اليه الروح لا يخ منهما لكن المحيط
مما يضيق عنه ويمنعه عن العروق في جميع الجوانب فلا بد ان
يكون ذلك المحل هو المركز فاول ما استقر فيه الروح هو مركز المني
فاذا استقر فيه يمد العروق وسفل وغيرها من الجوانب فصعد الى
العروق قوة الحس وتوجهت قوة الغذاء الى جهة اخرى ثم لما كان القوى
الجانبين هو اليمين استقرت فيه متميزة للارواح وحصل كل
منها وعاء يستحكم بالاتحاد ايتصل من عاء كل لا الاخر والكبد اعظم الاوعية

للحاجة فيه الى كثرة الدم وصغرها الدماغ فانه انما خلق للحس والحركة ولم
يأت وقته بعد ثم يعظم الرأس حد الكثرة ما يحتاج الى انباته ثم يتم الى التي
اذا انتصب كان فيه الروح الطبيعي والحيواني بالفعل ليس احد منها معطلا فاحسب
وفيه روح من الدماغ ومن القلب ومن الكبد فان اخذ الفيض المبدأ الاول
الى المبدأين الاخرين فاما ان يعرض على كل روحان او على احد منها واحد و
على الاخر روحان او على احد منها احد منها وعلى الاخر اخر لان الفائض من
القلب انما هو الروح الحيواني فيعرض على الكبد منه روح حيواني في
وهناك يصير روحا طبيعيا ثم يأتي الى القلب وهو طبيعي ولو كان
كذلك كان انما يأتي الكبد بعد تصوره وليس بل يعرض منه لتصور الكبد
فلا يبعد في ان يفيد القوة المصورة روحا من روح في مدى الامر وبالجملة كلا
منهما من القلب في قوة خاصة فما دامت الاوعية بين القلب والدماغ
والكبد متلاصقة لم يكن منافذ الروح الا ثقبا ثم اذا تباعدت
لم يبعد ان يكون بعد اخذ الروحين ما يحدث من القلب ولعله الاوعية
من الدماغ ولا يبعد في ان يبعث العروق من عضو وحاملها من عضو
لو ثم انه اذا تكونت هذه الاعضاء الثلثة تبعتها الاعضاء الاخرى
ونزل النخاع من الدماغ في الفقار وينسج العروق والاعصاب
وتميزت مواد العظام وتميزت الاطراف وتمت الخلقة **الفصل الخامس** في
تفصيل استحالات المني في الرحم ومدة ذلك اولها الزبدية
ثم ظهور النقطة الدموية في الصفاق وامتدادها ثم العلقة ثم المضغة
ثم تكون القلب والكبد والدماغ واوعيتها ثم تكون الاطراف

وكل في ذلك مدة هي في الاناث ابطأ واما تعيينها فهو امر ما و
اختلفت لاختلاف مادة الامتحان ولكن الاكثر ان مدة الاولى
ستة ايام وبعد ثم مدة ظهور الدموية ثم بعد ذلك بتسعة يكون ا
العلقة ثم بعد اثنى عشر يوما تكون المضغة وقد تميزت الاعضاء الثلثة
وامتدت رطوبة النخاع ثم بعد تسعة ايام ينفصل الرأس عن المنكبين
والاطراف عن الضلوع وعن البطن في الحس في بعضهم وفي بعض
بعد اربعة ايام فيكون المجموع اربعين يوما ولا اقل من ثلثين ولا
اكثر من الاربعين وما قيل من ان الجنين انما يعرض في الاكثر من الفهم
قول بلا دليل وكذا ما قيل من ان الجنين انما يتحرك اولا في
على الصورة ضعف ما الصورة فيه وانما يولد اولا في سبعة
تحرك ضعف ما تحرك فيه وان اللبن يحصل مع تحركه وما قيل من ان
الزمان المعتدل ان يصور في خمسة وثلثين ويتحرك في سبعين ويولد
في مائتين وعشرة ولكن الاكثر ان يصور في خمسة واربعين ويتحرك
في تسعين ويولد في مائتين وسبعين واعلم ان الطمث
ينقلب فيقسم غذاء الجنين والخلق ولعله يخرج عند النفاس
وان الجنين يحيطه ثلثة اغشية الاول منه هو غشاء اللفائفي
يصب إليه رحمي تجمع فيه عروق الجنين ويكون منه ومن الرحم ليكا
سادي به والثاني الغشاء اللفائفي يصب اليه البول من الاحليل
اذ لا يحمله البدن لحدته وحرافته وربما افسد الغشاء والثالث
لو لم يحل بينهما هذا الغشاء والثالث هو المشيمة وهي ذات صفاقين

انما يعرض في الاكثر من الفهم قول بلا دليل
وكذا قيل من ان الجنين م

رقيقين ينسج منها العروق سادى الى عرقين وريديين او جوفين
ثم يأتين حتى اذا دخل الوريدان وقربا من الكبد اتحدا وكذا الشريانان
اذا وردا الى الشريان الكبير الذي على الصلب اتحدا لكن في الحقيقة
ليس مبدؤهما من الغشاء وان اوهم ذلك اتحادهما هناك
فان الاتحاد انما هو من تشرب الدم من مبدأ الوريد انما هو الوريد
الواحد ومبدأ الشريان هو الشريان الواحد وللاطباء في هذا الموضع
قول آخر متكلف ثم اذا انساق الى تقلب الجنين فزلج ذكورا
شابه الاب في الذكورة ومما لم يجب ان يكون سبب ذلك
من الاب بل ربما كان من الرحم او المني نفسه كما هو حادث لم يجب
ان يشبهه في الشكل بل الاستعداد لمشابهة شكل الام اكثر لكن
المصورة ربما قدرت على ان **تقلب النطفة الى شكل** الاب
سواء واشبه مزاجه مزاج ام لا واما حصول التوأم فاما لكثرة المني
واما لاختلاف مدفع الى بيتين او الزرقات اذا وافى اختلاف
حركة الرحم الى الجذب فان له دفعات كل مع جذبة كتنفس السكل
دفعة حركة اختلاجية مركبة من عدة حركات من كل وعن سكون
واما القطع المطلقة بريح او اختلاج وقد يكون ذلك بعد التعشية
ومن البعدان بعيد الا ما كان متميزا من الاصل ثم اذا تمت اعضاء
الجنين ولم يكفه ما يصل اليه من الدم والنسيم تحرك الى الخروج عند السابع
فان قوي خرج ولا اصابه ضعف لا سيما الا بعد التاسع فان خرج
بعد الثامن خرج ضعيفا وانما يخرج لشؤم الاشتية واول ان الرطوبات

منقلبا على رأسه في الخروج الطبيعي لكونه اسهل ليعين على ذلك ثقل الاعالي
لا سيما عظم الرأس وكونه في الرحم معتمدا او جهه على رجليه وراحته على ركبتيه
والانف منهما والعينان عليهما وساعداه مضمومتان الى قدامه وظهر الكعب
عقبيه وموجه الى ظهر الام لصيانة القلب ومن الانفصال نفعا صحيح
الرحم انشقاقا طبيعيا لا كون الا باشقاق مفاصل عظيمة لا يتصل الا بمدة
وعناية من امه تعالى **الفصل السادس** في بعض احوال الولد والولادة
الانثى ابطأ كونا في اول النشو من الذكور لضعف قوتها ولكن
نموهن اسرع لكثرة رطوبتهن وعدم قصد الطبيعة فيهن الاستحكام
واذا كانت المادة كثيرة مطيعة والطبيعة حارة وقد كان فعلها
اسرع الا ان يقصد الاستحكام كما يرى من شعر الخلاف والخروع
ولا يدفع ذلك ضعف طباعهن فان كثرة طاعة المادة تجبره
والحبلى بالذكر احسن حالا من الحبلى بالانثى لضعف قوتها عن جبر
ما يصل الى الرحم وربما كان الحبل سمنا لا سيما الكثير الخفي وذلك
فيمن يكون فضولها قليلة المقدار والقوة الدافعة قوية والمسام
واسعة فيسهل الاندفاع صحبة الرطوبات فتختلط وان احتبس الطمث
في الحبل امكن ان يصل الطمث مع نفس الخلط وان صح في اصلاح ا
الاعضاء ما كان يحتاج نقصه في الاستمراء ورتان ولادة ظهر الكما — جل الحمل الثامن
محدود ولكن لا يعيش ما لم يلد في الثامن الا في بعض البلاد
كمصر الا نادرا وكذا ما في العاشر وربما كان الغلط في الحساب
لاحتباس الطمث وغيره من لا يحمل على الحمل ولا يشار كهن الغرض

فاحتمال الجماع على الحمل واما تحلل ما دون يجعن والزرع المولد لا يكون
لمن جاوز السبعين الا نادرا **المقالة الخامسة** وهي عاشرة الشفاء
في حال النسا من العلوق وما يعرض عنده والاسقاط وعدم العلوق
عدم العلوق والاسقاط اما لسبب راجع الى افة في بدنهما او في عضو
من منهما او في الرحم بان يكون حارا جدا فيجفف المني او باردا فيجمده
او يابسا فيشفه ويفسده او رطبا فيزلقه او في اوعية منيهما او ورمت
ووقع الرحم او فارة الرحم او عوجا او في عدم مكانه او فساد مزاج
الطمث او اختلاف الاقراء او استرخاء الرحم او شدة انغلاقه
او صلابة فمه او عرض النفخ فيه او عرض قروح تملس الرحم وتجعلها
كانه صقيل وهذا مرض صعب العلاج او الرحم عند الجماع طرح ولا بد ان يكون م
رطوبة او دي سيلها سيل الريق عند شهوة طعام تو كل تقبالها
والمرتخية تخيب الجماع لا تفلح وان انفصل الى الرحم ولم تامزج زرعها
الرجل او بالعكس فسد واستحال الى رياح رديه ولا بد ان سوا في
انزالهان معا وكل من الرجل والمراة تحلمان وتلذان بانصباب
الفضل وبعد احتلامهما قد يعرض لها جفاف فم الرحم وقد يحمل
الرحم على منيهما حسب اما الاحتلام او مجامعة لا تعمى رؤية او نظرة
او فكرة او غلبة ويكون الرحم معتدل المزاج حريق صعد المني شهوة م
رجاء وربما تعدى من دم الطمث كما يعدى الغدد في انضمامها
وربما كان البرد مجمد اللمني وربما احتبس الطمث لسيلان الفضول
الى فضا الرحم فعطن رجاء الحبس ويفوق نحو الرحم من لا رجاء

وقد قال الزرع لا يضعفها الا اذا كان سكلف لا مرفع العضل
وان الذي في بدنه امتلاء كيفا او كما وربما او الزرعان على الكفاح
حيل الاند فطن انهما لم يحمل **المقالة السادسة** وفيها تسعة وهي حادية عشرة الشفاء
فصول **الفصل الاول** في انواع تركيبات البدن الاول العنصري
والثاني الخلطي الذي منه الاعضاء المتشابهة والثالث العضوي
الذي في الاعضاء الالية من المتشابهة وقد علمت في اول هذه الجملة
ان الصورة هي الغاية فغاية العناصر هي الاخلاط وغايتها الاعضاء
البسيطة وغايتها الالية ومنها ينصب الافعال الحيوانية من الحس
والحركة وما يتعلق بهما فان مثل الحس انما يكون بعضو بسيط فان
اللمس انما يتم او يحسب على خلاف والشم بالحلمتين والسمع والذوق
بعصبيتهما والبصر بالجليدية فلذا اما اللمس فانه وان تم بذلك
لكن يحتاج في تجسسه الى الالة واما الشم فهو الاستنشاق واما
البصر فلا يتم بالبرودة واما الذوق فلا يتم الا باللسان واما السمع
فيحتاج الى الاعدال وبالجملة فكل عضو فقواه الطبيعية انما يتعلق با
العضو المتشابه منه والحيوانية والنفسانية بالالي حتى ان القلب
الذي هو مبدا الحس والحركة ومعنى الشهوة والغضب من حيث
جوهره عضو المتشابه مبدا للاول ومن حيث التركيب مبدا الاخير
وكذا اما تقوم مقام القلب في الحيوان الغير الدموي ولا باس
بتسمية الاجسام التي في بدن الانسان اما ما كان اعضاء فمنها
اعضاء حقيقة هي او دلت ومنها رطوبات غذائية وفضلية

ولعل عمده الاخلاط هو الدم وغليظ اغذى لكن مع ما جابله **الفصل الثاني**
في المزاج قد عرفت معناه وان منه معتدلا ومنه غيره فاعلم ان المعتدل
باصطلاح الاطباء رحمهم مشتق من التعادل لا من العدل في القسمة فهو
الذي وجد على المزاج ما ينبغي من العناصر كما وكيفا يجب نوعه
كالانسان ولكن هذا الاعتدال في الانسان قريب جدا من
الاعتدال الحقيقي فلنتكلم في هذا المزاج في بدن الانسان فنقول لوحظ
ثمانية وجوه من الاعتبارات ا مزاج النوع مقيسا الى ما يخالف
من خارج ب مزاجه مقيسا الى ما يخالف منه ج مزاج الصنف
مقيسا الى ما يخالف من خارجه الداخل في النوع د مزاجه مقيسا الى ما
يخالف منه ه مزاج الشخص مقيسا الى ما يخالف من غيره الداخل في
الصنف و مزاجه مقيسا الى احواله ز مزاج العضو مقيسا الى ما
يخالف من خارجه الداخل في البدن ح مزاجه مقيسا الى احواله فا
الاول مزاج الانسان بالنسبة الى امزجة سائر الكائنات وله عرض
وليس لطرفا افراط وتفريط او التعدي احدهما خرج من النوع
فهلك والثاني مزاج يكون واسطا في هذا المزاج فانما يكون
لشخص في غاية الاعتدال من صنف في غاية الاعتدال في سن
غاية النمو وهذا انما يكون اذا تكافئت اعضاؤه الحارة والباردة
كالقلب والدماغ والرطبة واليابسة كالكبد والعظام واما
التكافؤ في كل عضو بنفسه فلا يتحقق الا في الجلد على ما نذكره الان
وكذا لا يكون تكافؤ الاعضاء الرئيسة فقط فانها ثلثة باردها واحد

حار شديد البرد وهكذا كالقلب والكبد والباقيان منها واحد حار
شديد السخونة فلا يعدل رطوبة الاخرين وهذا الشخص هو ربما والحال الثالث
فهو نظير الاول لكن اقل عرضا منه فان لكل امة بطعم من اقليمها سبب
هواه لطرفا افراط وتفريط لو تجاوزه الى مزاج امة اخرى مرضوا
او هلكوا واما الرابع فنظير الثالث في واما الخامس فهو نظير الاول
والثالث ولكن اقل عرضا منهما وهو ما به الشخص حي صحيح ولكل شخص
مزاج يخصه لا يشاركه فيه غيره والسادس نظير واما السابع فما هو لنوع العضو
نظيرا بالنوع الانسان مثلا نوع العظام معناه ان يكون اليابس فيها
اكثر ولو ساوى الرطب خرج عن العظمية ونوع القلب معناه ان يكون
الحار فيه اكثر وهكذا والثامن نظ فاعلم ان اعدل الانواع هو الانسان
واعدل اصنافه من كان تحت خط الاستواء ولم يعرض امر مضاد
للاعتدال هواء من الجبال والبحار والغور والنجد وعرض ولكن سمع ذلك
سكان الاقليم الرابع الذي لا يدوم مسامته الشمس له ولا يبعد عنه
فذلك الشرط واعدل الاعضاء هو الجلد لعدم انفعاله عن متناول
الاجزاء ولو كان غير معتدل لا انفعل والاعدل منه جلد اليد ومنه جلد
الكف ومنه جلد الراحة ومنه جلد الاصابع ومنه جلد السبابة ومنه
جلد انملتها ولذا الحكم عائد في الملموسات اذ لا بد للشيء في الحكم كذلك
من ان يكون وسطا الحكم بالزائد والناقص وبعد الجلد اللحم واما الاعضاء
فالقلب حرارته اكثر والدماغ برودته والكبد رطوبته وهكذا
مرادنا الصورة الثانية الدواء والغذاء في معتدلا او حارا او باردا او رطب

او يابس انه اذا اشرق البدن الانسان لم تزد كيفيته من حرارة او برودة
او رطوبة او يبوسة او زاد فكذلك يختلف باختلاف الحيوانات
فان الذي هو بارد بالنسبة الى مزاج الانسان ربما كان حارا
الى العقرب وما كان حارا الى الانسان ربما كان باردا الى الحية
وقد يختلف النسبة الى اشخاص الانسان ولذا امر المعالج بان لا يقتصر
على دواء واحد في تبديل المزاج اذا لم ينجح هذا والخارج عن الاعتدال
اما بلا مادة بان يغلب على البدن كيفية من غير خلط كحرارة
المدقوق وبرودة المثلوج واما بمادة كحرارة ذي الصفراء الكراثية نافذة في مجاريها
وبرودة ذي البلغم الزجاجي او مادة تسعر فيها اثقل كالماء الباردة
او الحار **الفصل الثالث في امزجة الاعضاء** قال جالينوس احر الاعضاء
وعشوة اعني القلب ثم الدم وان نشأ من الكبد لمجاورته القلب
ثم الكبد ثم اللحم لانه دم جامد ثم العروق الضوارب لما فيها من
الدم ثم السواكن لذلك ثم جلدة الكف واردها البلغم ثم الشحم
ثم السمين ثم الشعر ثم العظم ثم الغضروف ثم الرباط ثم الوتر ثم الغشاء
ثم العصب ثم النخاع ثم الدماغ ثم الجلد وارطبها البلغم ثم الدم ثم
السمين والشحم ثم الدماغ ثم النخاع ثم الرئة ثم الكبد ثم الطحال ثم الكليتان
ثم العضل ثم الجلد كذا قال جالينوس والحق ان الكبد ارطب
من الرئة والرئة اشد ابتلالا لما تتصعد اليه من البخارات ويحدر اليه
من النزلات وذلك لان العضو من جنس ما يتغذى والرئة يتغذى
من اسخن الدم واكثره خلطا بالصفراء كما ان الدم اكثر رطبا وان كان

البلغم اكثر تبليلا لانه من البخار الدخاني الذي يحلل بحارة وينعقد واليبس الاعضاء الشعر
الدخانية الغضروف ثم العظم لانه اصلب الاعضاء واما انه ايبس من الشعر
فلانه يتكون من الدم ولانه اذا جعل في القرع والانبيق سال منه
ماء ودهن وبقي ثفل اقل مما سال بخلاف الشعر ولذا لا يكون
الشعر غذاء الحيوان الا ما قد يظن في الخفاش انه يهضمه بخلاف
العظم فانه غذاء لكثير من الحيوانات ثم الغضروف ثم الرباط
ثم الغشاء ثم الوتر ثم الشريان ثم عصب الحركة ثم القلب ثم عصب
الحس فان عصب الحركة ارد واحسن من المعتدل كثيرا وعصب الحس
ليس احسن كثيرا منه حتى ان يكون حساسا ولا باردا كثيرا ثم الجلد **الفصل
الرابع في امزجة الاسنان** للانسان في الجملة اربعة اسنان النمو ويسمى
سن الحداثة وهو الى قريب ثلثين ثم سن الوقوف ويسمى سن الشباب
وهو الى خمس وثلثين او اربعين ثم سن الانحطاط مع القوة ويسمى سن الكهولة
الى ستين ثم سن الانحطاط مع ضعف القوة ويسمى سن الشيوخ والاول
ينقسم اقساما سن الطفولة وهو قبل الاستعداد للحركات وسن الصبا
وهو بعد النهوض قبل الشدة واستواء نبات الاسنان ثم الترعرع
وهو بعده قبل المراهقة وسن الغلام والراهق قبل التحلم ثم الحداثة البقلة
قبل الحداثة معتدل في الحرارة زائد في الرطوبة ثم يعتدل الرطوبة وقد اختلف
قدماء الاطباء في مزاجي الصبي والشاب فبعضهم راى ان الصبي احر
ولذا نموه اكثر وتشتهي وهضمه اكثر ولاجتماع الحرارة المنوية فيه وقرب
عهده المنوية وبعضهم راى العكس لان دمهم اكثر واقل ولذا اكثر منهم

الجاف وصو مزاجهم الى الصفرا اميل لان امراضهم حارة وقيئهم صفراوي
ومزاج الصبي الى البلغم لعكس ذلك وحركاتهم اقوى والحركة بالحرارة
وهضمهم اقوى وشهوة كرهوة الصبي بالبرودة ولذا اكثر وسوء الهضم
والقيء والتخمة واما النمو فلكثرة الرطوبة هذا والحق ان كليهما متعادلان
في اصل الحرارة الا ان حرارة الصبي اكثر كمية لا اشد كيفية اي حدة وحرارة
الشاب بالعكس على قياس مقدار واحد من الحرارة منبثة في ماء كثير
وفي حجر صغير فان الصبي تولد من المني الكثير الحرارة وتلك الحرارة ما
مه لا تطفى بل تمعن في التزيد واما الشاب فلا تزيد حرارته لكن
لا تطفى بل تحط رطوبة اصلية اقل كمية وكيفية من رطوبة الصبي فلا تفي
بالنمو ولكن تفي بحفظ الحرارة وما قيل من ان النمو في الصبي من الرطوبة
دون الحرارة فباطل لان الرطوبة مادة النمو فاعلها القوة
والتها الحرارة وما قيل من ان شهوتهم لبرد مزاجهم فباطل لانه
يصح لو كانت شهوة فاسدة لا تكون معها هضم واستمراء
مع ان الاعضاء منهم اكثر لتغذي النمو واما ما يقع لهم من التخمة وسوء
الهضم والقيء فانما هو لشرههم وتناولهم الاشياء الردية والرطبة
وحركاتهم الردية هذا وبعد التوقف ما عدا الحرارة في الاستعاض
لاستنشاف الهواء المحيط مادتها اي الرطوبة واعانة الحرارة الغريزية
والحركات الطبعية والارادية على ذلك وضعف الطبيعة
عن جبر ذلك فان القوة الجسمانية لا تكون الا متناهية
الافعال كما عرفت بل لو كانت غير متناهية الافعال لكن

سكان المحلل ريد وما فيه ما كان يفني الرطوبة فكيف والامران
معا وبان فاذا افنى الرطوبة بالكلية طفئت الحرارة حل الاجل
المسمى لاسيما اذا عاون طفيانها حدوث الرطوبة لعدم هضم ا
الغذاء الموجبين للخنق والمضادة لكونها غريبة باردة **فذلكة** ابدان
الصبيان والشبان حارة بالاعتدال وابدان الكهول والمشايخ
باردة وابدان الصبيان ارطب لقرب عهدهم بالمني والدم والروح
الحاري ولذلك كانت اعصابهم وعظامهم لينة والكهول والمشايخ
ايبس لبعد عهدهم ولذا كان فيهم صلابة العظام والاعصاب ويبس
الجلد ثم وان اشترك الصبي والشاب في الحرارة الا ان المادة الهوائية
في الصبي اكثر كالارضية في الكهول والمشايخ ومنها في الشيخ وان كانوا
ارطب بالرطوبة الغريبة واعتدال الشاب فوق اعتدال الصبي الا
انه انقص منه واحر من الكهل والشيخ **الفصل الخامس** في مراتب الانهضام
اعلم ان للغذاء عند المضغ هضما لاتصال سطح الفم بسطح المعدة
حتى كانهما واحد وبعضها على الريق ذو الحرارة الغريزية ولذا
فارق الحنطة الممضوغة المدقوقة والمطبوخة في انضاج القروح
والجروح وتغير طعم الممضوغ ورائحته وتتم هذا الهضم في المعدة باعانة
الكبد عن يمينه والطحال المسخن بالاوردة والثرب من الكثرة
عن يساره والثرب الشحمي السريع التسخن بالشحم من امامه والقلب
المسخن للحجاب من فوقه وعند الانهضام يصير ذاته او بمخالطة
المشروب كيلوسا اي جوهرا شبيها بماء الكشك الثخين والهضم ا

الثاني في الكبد بعد انجذاب لطيف الكيلوس اليه من طريق عروق
دقاق صلاب متصلة بالامعاء تسمى ماساريقا وتوديه الى باب الكبد
نافذا في اجزائه المصغرة المصائة كالشعر المنبث في الكبد باعانة
فضل الماء المشروب ملاقي الكبد بكليته فيطبخه وكل منطبخ يمتزج من
رطوبة ومائية يحصل له رغوة ورسوب فان افرط النضج حصل محرق
وان فرط فج فالرغوة هنا هو الصفراء الطبيعية والرسوب هو السوداء
الطبيعية ولطيف المحترق صفراء رديه وكثيفه سوداء رديه والفج هو
البلغم والمتصفي هو الدم ما دام في الكبد مخلوط بالمائية فاذا انفصل
انفصل عنها وانحدرت هي الى الكليتين في عرق نازل مع ما يصحبها
من الدم ويندفع الباقي الى المثانة والاحليل والثالث في
حين يصعد من العرق العظيم الذي في حدبة الكبد في الاوردة
والجداول والسواقي والرواضع والعروق الليفية والشعرية والرابع
حين ترشح من فوهات هذه العروق الى الاعضاء ويدفع فضل الاول
الامعاء والثاني في طريق البول والطحال والمرارة والباقيين
بالتحلل والعرق والوسخ المحسوس كما من الاذن والانف وغيره
والشعر والظفر والورم وفاعل الدم حرارة معتدلة ومادة الغذا
والشراب المعتدلان وصورته النضج الجيد وغايته تغذية البدن
وفاعل الصفراء حرارة مفرطة ومادته الغذاء اللطيف الحار الدسم
والحلو وصورته النضج المفرط وغايته سياتي عن قريب وفاعل
البلغم حرارة مقصرة ومادته الغذاء الغليظ الرطب البارد اللزج

وصورته قصور النضج وغايته سياتي وفاعل طبيعي السوداء
حرارة معتدلة وفاعل رماديه حرارة مفرطة ومادتها الغليظ
جدا القليل الرطوبة وصورتها الثقل والارجحنان وغايتها
سياتي وفاعل سبب تولد الجميع اما الحرارة واما البرودة فا
الحرارة المعتدلة للدم والمفرطة للصفراء والاشد افراطا والبرودة
المفرطة للسوداء او حصولها اما بالاحتراق او بالانجماد والبرودة
للبلغم لكن يشترط توليدها بالقابل واعلم ان المزاج قد تولد
الضد بالعرض كالبارد اليابس يولد الرطوبة لضعف
الهضم كما للمشايخ هذا والدم الغليظ اغذا لكن دوه من الحيوان
اضعف حسا واللطيف بالعكس ودم الذكر انضج ودم الاعالي انضج م
ودم السمين انضج **الفصل السادس** في تفصيل اصناف الرطوبات
البدنية التي منها الاخلاط اعلم ان رطوبات البدن قسمان
اولى وثانية والثانية اما فضول وغير فضول والثاني في هذه اقسام
ا المنبثة في الاعضاء كالطل المستعدة لان يصير غذاء ان فقد
وان يبل به البدن ان جف بسبب ب الرطوبة القريبة من العضو
المستحيل اليها الغذاء المتشبهة بالاعضاء المساوية لها مزاجا
الفاقدة لقوام ما ج المداخلة للاعضاء الاصلية ليوصل الاجزاء
من ابتداء النشو والرطوبات الاولى هي الاخلاط والخلط
جوهر سيال يستحيل اليه الغذاء اولا فان صلح لان يكون بدل
ما يتحلل فهو محمود والا فهو ردي اما من خارج واما من داخل كالعفن

وفصل جمل الاخلاط اربعة الاول الدم [illegible]
طبيعيا او [illegible] قسمان [illegible]
[illegible] ردي م

فاستحال لطيفه صفراء وكثيفه سوداء وهذا القسم يختلف لونه وربما كان طعمه
بحسب اختلاف ما اختلط به الثاني البلغم طبيعيه حلو بارد
بالنسبة الى الدم والصفراء قليل البرد بالنسبة الى البدن صالح
لان يستحيل دما وقد يخلو عن الطبيعي منه لمخالطة الدم الطبيعي كما يحس في
النوازل قال فاضل الاطباء وانما لم يجعل للبلغم الطبيعي عضو مخصوص
به كما جعل للمرتين لانه شديد الشبه بالدم ويحتاج اليه الاعضاء
كلها وقال الشيخ انما لم يجعل لضرورة ومنفعة اما الاولى فمن وجهين
الاول ان يكون قريبا من الاعضاء حتى لو اعوزت دما صالحا
لاحد اسباب الصحو الطعام فاغتذت به والثاني ان يخالط الدم
فيعده لتغذية الاعضاء البلغمية كالدماغ واما الثانية فتبل المفاصل
والاعضاء فلا تجف بالحركات ونحوها والفضلي منه ما فسد اما
في قوامه او في طعمه وكل اقسام فاول الاول المخاطي وهو مختلف
قوامه في الحس لحصانة في الخام وهو ما اختلف قوامه حقيقة لكن
لا يحس بالاختلاف والثالث المائي وهو الرقيق جدا والرابع
الجصي وهو الغليظ جدا الاشد تحلل منه الرطوبات لكثرة مكث
في المنافذ والخامس هو الزجاجي وهو مائي قد احتبس فازداد لزوجة
وغلظا من غير ان يخالط شيء صار كالزجاج المذاب وهو قد
يكون مستحيلا ولعل المسيخ منه اصل الخام واقسام الثاني ... فا حامض وكم
الاول هو البلغم المالح وهو الحار اليابس الاجف وهو بلغم رقيق
قليل الطعم او عدمه خالطته المرة الصفراء اليابسة المحترقة مخالطة

ما الاعتدال لما عرض من سبب حدوث الملح في جوهره وقال
فاضل الاطباء ان ملوحته للعفونة او الماسة خالطته وهو معلول
اما الاول فحق فان العفونة تحدث رمادية ولاحتراق واما الثاني
فقد الملوحة وحدها ولو بدل او مالو او الاصابه والثاني الحامض
اما لمخالطة السوداء الحامضة او بنفسه كما يعرض للعصارات
من الغليان الحصص والثالث العفص لمخالطة السوداء العفصة
او بنفسه لتبرده جدا المجمد لمائيته المحيل له الى الارضية جدا والرابع
المسيخ وهو في الزجاجي كما ان الخلط الثالث الصفراء طبيعيه
رغوة الدم احمر ناصع خفيف حار وكلما كان اسخن كان احمر اشد
وهو قسمان قسم يخالط الدم لتلطيفه وتنفذه في المسالك ويكون
معه غذاء الاعضاء الصفراوية كالرئة وقسم ينصب الى المرارة ليغذيها
ولتغسل المعاء من الثفل والبلغم اللزج ولذعه وليحصل المعدة بحس
بالحاجة الى التبرز ومن ذلك يحدث القولنج او كان في المجرى
سدة وغير الطبيعي منه ان كان يخالطه البلغم الرقيق له فهو المرة الصفراء
او الغليظ فالمرة المحية اي الشبيه بمح البيض وان كان حارا رقة
في نفسه حتى يحدث شيء فيه رمادية مخلوط بلطيفه او باحتراقه تولد
السوداء عليه من الح فالصفراء المحترق وان كان بنفسه بلا مخالطة
فقسمان لانه لما يكون في الاكثر في الكبد وهو المحترق من الدم اللطيف
الذي كثيفه سوداء والثاني ما يكون في الاكثر في المعدة وهو كراثي
وزنجاري فالاول لعله محترق المحي ولعل الثاني كراثي احترق

حتى جف وضرب الى البياض الخلط الرابع السوداء طبيعيه
وردي الدم المحمود وحلو وعفص موضع من الكبد الى المعدة فذ مع
الدم لتقويته وتكثيفه وليصير غذاء للاعضاء معصرة في الغذاء اليه
كالعظام وينفذ الى الطحال لتغذيه ولتشد فم المعدة وتقويته
ولدفعه الحموضة للتنبيه على الجوع ويسمى الطبيعي رسوبيا وانما لم
يمكن الا من الدم لان البلغم لا يوجد له رسوب غذائي والصفراء
للطافته ودوام حركته وقلة ما يمر منه من الدم لا رسوب منه لشي
بعينه فان رسب اندفع اوجف وتحلل لطيفه وصار كثيفه
سوداء احتراقيا وفضيلة ويسمى المرة السوداء والسوداء الاحتراقي
اربعة ا رماد الصفراء وهو مر ب رماد البلغم مالح ان كان
البلغم لطيفا مائيا والا فمض وعفص ج رماد الدم مالح الى
حلاوة يسيرة د رماد السوداء الرسوبي شديد الحموضة كالخل يغلي
على وجه الارض ان كان الرسوبي رقيقا وان كان غليظا فاقل
حموضة مع عفوصة ومرارة والاحتراقان في حكم واحد قال جالينوس
اخطا من حصر الخلط الطبيعي في الدم وجعل البواقي فضولا والاتبع
الاعضاء في المزاج والقوام فان العظم انما اشتد قوامه لان غذاءه
دم ممزوج بشي صلب هو السوداء والدماغ انما لان لاستمزاج
دمه بشي لين هو البلغم مع انا نجد الدم حين اخراجه تطفو رغوة
هي الصفراء ويرسب فيه ثفل هي السوداء ومائية هي فضل للغذاء
لا خلط فان الخلط غاذي والغاذي جسم مركب ولا معنى له الا

ما شابه لطعم العضو البدن قال الشيخ ان الغذاء هو الدم و
البواقي امارر واقراع الفصل السابع في بيان ما قال المعلم ا
الاول في الرطوبات والادمغة والامخاخ قال كل حيوان عنده
فله دم او رطوبة شبيهة والدم هو سخن والذكر اسخن وقيل النسا
اسخن ولذا يطمثن وقيل ان الدم والصفراء باردان والقولان
قد بلغا في الفساد حد العامة ثم قال الحار وجوه ا يسخن ما يليه
ب ان يستحيل في بدن الانسان الى حار موطر اولا ج
ان يكون اكالا لاذعا كالزاج د ان يسخن لكثرته كالكرفس ه
ان يسخن سريعا ويبرد بطيئا كالرصاص ولينه الى الحديد في
مقابلة للبارد وان برد اسرع ولذا كان الماء ابرد من الزيت
ولانه اذا جمد جمدا تاما هو حار اما بذاته واما بالعرض وكذا البارد
والذي في كل قد يكون حو ضيا العاكالنار اذا
اشتدت حرا والماء اذا جمد وقد يختلف ذلك وان من
الناس من يظن ان البرد عدم وانه خطا وكذا اليابس والرطب
اما بالذات او بالعرض واما العرض بالقوة او بالفعل والدم
حار بطبعه وبالعرض فاذا اعتبرت حرارته الاولى كانت فضلا
وان اعتبرت الثانية كانت كالابيض فاذا بطل الاولى
فسد الدم واستحال اذا عرض له والصفراء مائية معنى
ان العضو الذي هي في مرارة اغلب مائل للحيوان الدم
الخوف والجزع والغلط اشجع واغضب والتعدد لشدة احتباس

الحراره فيه سواء كان ذلك نوعيا كالحجر والحيوان الاسد او شخصيا
الشحم بارد رطب ولذا لحم شحم ما لا حس له في الفكه الاعلى الذي
هو اكثر رخوه ولا الحم في غيره واذا افشا في البدن اهلك الحار
لحقوق ر
ورده واذا اكثر قل الاملاء ولرد الدم وكثره ومابقي الغذاء
لكثره يحلل السمين ولا حس له كالعظم لانه دم ناقص النضج والمخ ايضا
دم ناقص النضج وهو في الصبي دم خرف وفي الشاب اكثره
دسومه منه في الشيخ وهو دعامة العظم وفضل غذائه ولكن لعود
غذاء عنه الخارجه مع غليظ العظام القليل منافذها قليل ولا
مخ لما لا عظم له الا مع النخاع وظن جالينوس ان النخاع ليس هو ما
للعظام لانه منبت الاعصاب ولم يدر انه لا منافي بينهما ووهم
من اتصاله بالدماغ انه مثله في المزاج ولم يدر انه حار الجسم دسم
وانما برودته عرضيه بالاتصال بالدماغ ليعادل حرارته
فلا يجف بدلا حس للدماغ ولذا لا يتالم بورمه لا ينافي ذلك
كونه خزانه لقوه الحس ومنفذا للروح كما ظنه جالينوس ان العصبتين
وجاء الباصره والانيس النعلم انه قال ان اللمس في الاعتدال ولذا
كان اعدل كان الحس قال ان الدماغ خارج عن الاعتدال الى
برده والقلب معتدل لانه حمي فان مال الى الحراره والحراره
لا يمنع الاحساس فيجوز ان يكون حاسا بخلاف البروده وقال الشيخ
وظن ان الحاس الاول هو الروح واما وجه تولده او حفظه او
بعد فلا يجب ان يكون حاسا الا اذا كان له مزاج قابل لذلك

والجوهر اللحمي اولى بهذا القبول من البارد والمائي وان الروح انما
يحس اذا كان حارا واما الدماغ فانما فعله دفع افراط وغليانه
المستلزم لزوال القوه العاديه الشاعله عن الحس ثم لم يكن
فعل الحس فقط كما انه اذا اتى الكبد زال عنه قوه الحس لخاص المعده و
لما كان دماغ الطفل ضعيفا جدا كان ما فيه لساجد الا مقداره الى
كثره الرطوبه **الفصل الثامن** في الدماغ وشرحه ونبات النخاع
منه كل ذي دم فله دماغ لما لا قياس التجربات دماغ ودماغ الانسان
اعظم بحسب جثته من ادمغه الحيوانات لحاجته الى الروح الفكر ومركب
من حجاب ومخ وتجاويف مملوءه روحا وكل منصف وهو
في بطنه المقدم اطهر وخلق جوهره باردا والسلا اشتغل بكثره حركات
الاعصاب وانفعالات الحواس وحركات الروح في الفكر و
التخيل والذكر وليعدل مزاج الروح الحار ورطبا كيلا يتحلل كان
ليحس بشكله وسماليكون العصب النابت منه كلها لينا
ليكون دسما وخفيفا للعصب والاعصاب الصلبه ويكون النابت
منه لدنا تتصلب بالتدريج وليمد الروح السريع التحرك الا للكثيره ما لا حو
لا لما ذكره جالينوس من انه ليسهل تشكله واستحالته بالتخيلات
فان اللين وان سهل الاستحاله لكن التي بالتقطيع والتشكيل
المحال ليس فيه ذلك ثم جعل مقدمه لينا لانه منبت عصب
الحس ومؤخره منبت عصب الحركه والنخاع وهو اصلب من الاول
وادخل من البطن حجاب ليكون فصلا وحل ليكون اللين مبرا

عن الصلب وهو صحيح ان كان الحجاب اللين من غشاء البطن المؤخر
هذا وجعل الحجاب لينا كذلك وليصل به الى العظم ومقدم الدماغ
منبت الزائد من الحجابين اللينين بهما الشم مما صلب من الدماغ اللين
العصب ونعني الدماغ كله غشاء من رقيق ملاصقة وبعضه العظم
لبعده من العظم في الغاية لئلا يتأذى به وبعض الغشاء الرقيق لا يرق
واصل بينهما وهو موصول القحف بروابط عشائية تشده الى دروزه وهو
من هذه الروابط صحيح غشاء القحف واسمه وكذلك الغشاء عند مؤخر
الدماغ لا يستغني عنه لصلابته وطول الدماغ ثلثة بطون كلها مقسم
اولها الى جزئين عظيمين محسوسين لانفصال العين على الاستنشاق
والعطاس وهو موضع الروح الحساس وافعال القوة المفكرة وجزء منها
القاعظيم لكن دون ذلك بل دون نصفه انما عظم لانه يتلى
عظم عظيم ومبدأ شيء عظيم هو النخاع وموضع الروح المحرك ومبدأ
افعال الحافظة وهو مصغر متكاثف مدرك الى النخاع والاوسط
طويل لانه دهليز منفذ للبطنين ووصل اليه من الرجهين وتسقف
كرى الباطن ليكون ابعد من الآفات واقوى على حمل ما اعتمد عليه من
الحجاب المذكور وهو مجمع ملتقى المقدم ولما كان دهليزه
امن من تلف المصور والحفظ كان جرما ان يكون موضعا للحس والفكر
وبهذه البطون كلها مزودة لينفذ الروح في جوهر الدماغ ايضا شج
هو مكل كالعرق الكثير ولانه غار لا يعلو سعة البطون به وزر المقدم
اكبر من رزء المؤخر كالعضو ومن البطن من تحت موضع الوقتين

العظيمين الصاعدين الى الدماغ الى شعبها المسمى منها الشبكة الملو
حاملها لغدة صنوبرية كما ان التشعب صنوبري راسهما من فوق الحجاب
من الدماغ المشتمل على هذا البطن وما يوجه فزاد و قوة ذي الشكل يمتد
تاره وتعاطف اخرى وباطن العروق مغشى بغشاء الدماغ الذي الى
المؤخر المركب على الزائد من الملساوين الشكلين بشكل العين
في الاتصال والافتراق فاذا امتدت لدودة ضغطتهما فيقطع
واذا انعطفت تفرقا ولدفع فضول الدماغ مجرى ان احدهما عند الحد
المشترك من البطنين الاولين والثاني في الاوسط هو زيان عند
الالتقاء في مقدم واحد مصق مدود الحجاب الرقيق واسفل الصلب
ثم الى مجرى في حدة من الغشاء الصلب ومجرى الحنك ثم في المنافذ
التي في الاعلى الحنك قال المعلم لادم في الدماغ اي وهو دم ولا
عروق فيه اي العروق المسمى كما في اللحم والكبد الدماغ ابرد الاعضاء
الرمية حتى ربما احتوى لذلك بالمس عظم اليافوخ تخين مختل لبعد
عن الآفة ويكون حصا قال الشيخ لما كان الدماغ مبدأ لاقوى الاعصاب
للحس والحركة وكان العصب كلما بعد عن المبدأ اشتد خفيا واحد
بالاعصاب الى من الدماغ الى الجوانب والاسفل ووصل بها
مفاصل الفقار ولو كان الراس منبت الاعصاب كلها لكان
طرلكان اكبر من هذا واكثر حتى لا يطيق البدن حمله الفصل التاسع في
منافع العصب وشرح العصب الدماغي منفعة الذاتية الحس والحركة
المعاد اليه من الدماغ بواسطته والعرضية عدة منها تقوية البدن

بتبديد اللحم ومنها اشعار ما لا حس له من الاعضاء كالكبد والطحال
والرئة بالآفات وهي الاعصاب الى الجملة المخالطة اللطيفة
الدموع المنبث منه وهي في الظاهر من الدماغ بذاته معظم الحس والحركة
الراس والوجه والاحشاء الباطنة ومن النخاع المتدي منه معظمها
سائر الاعضاء وما ياتي منه الى الاحشاء لما كان متباعدا عن مبدئه
والتباعد يوجب الاسترخاء وثق في ثلثة مواضع بجسم ما من العصب
والغضروف في الحنجرة وفي اصول الاضلاع وعند مجاورة الصدر ثم
عصب الحركة لما اشتد الى الصلابة جعل متباعدا عن المبدأ وعصب الحس
بخلاف ذلك واحتاجها صلابة المبدا ولينه وحيث من الدماغ سبعة
ازواج من العصب باولها الابصار [illegible] من غور البطنين ا
المقدمين عند جوار الزائد من [illegible] الى ان [illegible] تقاطعا
صليبيا ثم تفارقان فيأتي اليمين الى الحدقة اليمنى واليسار
الى اليسرى ومعا [illegible] المحيطان بالجليديين وانما تقاطعان لتتأدى
روح احدى الحدقتين الى الاخرى اذا ابيفت ولذا اذا اغمض
احد العينين كان ابصار الاخرى اقوى لاتساع الثقبة العنبية لقوة
اندفاع الروح اليها ولتكون الشبح المتأدي واحدا لا ترى الواحد
اثنين كالاحوال ولتكون كل واحدا لاخرى كالحصن للعصب فيقتضيانه
الشغلين المقالة السابعة وهي تاسع عشرة الشفاء في بعض
من المسائل المتعلقة باحوال الانسان ١ حلول الروح في الطفل
اسوحين هو يقظان او حين هو نائم الجواب ليس معطان لعقل

جوانب وحركاته ولعل ليس سائر الاعضاء فان الظاهر انه عدم ملكة السعط
فيشبه ان يكون كنوم المبوت ب ما سبب الزرقة والكحلة الجواب
بما ما بسبب في الرطوبة او في الطبقات اما الاول فلانه اذا كانت
الرطوبات صافية غير غائرة والجليدية كثيرة المقدار والبيضية
معتدلة او قليلة كان الزرقة وان لم يتأثر بسبب في الطبقات
وان كانت كدرة والجليدية قليلة والبيضية كثيرة او كانت الجليدية
غائرة كانت الكحلة واما الثاني فبسبب زرقة العنبية وكحلة ورقة
اما لعدم النضج الموجب لعدم تمامية الصبغ واما لحلل الرطوبة المستتبعة
للصبغ ولذلك تشتد اعين المرضى ولذلك المشايخ لان الرطوبة المقيمة
تعلت على الورية فبسبب الشهلة انما هو اجتماع سببي الكحلة والزرقة
لا ما قطعته ابناؤه وقليس من احد من ابن زرقة الا كانت الزرقة فيه
بها او الزرقا احد من الكحلاء لم يمكن زرقة لانه فان سواد العنبية
وكدورة الرطوبة يمنعان نفوذ الالوان وكثرة الرطوبة لا [illegible]
الحدق والخروج الى قدام اجابة بعتدابها و [illegible]
البصر بالليل فان الضوء يحرك المادة والعقل [illegible]
مشوشها وما لكحلتها ماكثرة الرطوبة بالعكس فان كثرة مادته
يحوج الى تحريك ضعيف ج ما بال العين تكون حدتها بان
ترى من بعد كثير وعد تكون بان يفصل تفصيلا شديدا الجواب
اما الاول فلان اعين حديد البصر [illegible] يتحرك نحو الخارج شوقا
الى المرئي ولذلك ان تحركها الى [illegible] مفرط تشوشت فلن كان

بعد غور الرطوبة لم تشوش الضوء كتشوش غيره فانه تكون للضوء
اليها سبيل صوفية تما ينفعل من الضوء لفظه منها فاذا بعد
اسمرت ما لم ينفعل فلم تشوش وكذلك السمع والشم ولذا
كانت الكلاب السلوقية اشد ادراكا للرائحة البعيدة لطول
انوفها واما الثاني فلصفاء الرطوبة ورقتها فتنتقش بها
الصور لقيا جدا و ما سبب الجعودة والسبوطة ولين الشعر و
خشونته وسواده وبياضه الذاتي والعارضي وشقرته و
صهوبته اما الاول فلانه قد تشوى بمادته التي هي البخار والصلع لكرب
الدخاني او لاختلاف حركتها او لالتواء منفذها واما
الثاني فلكثافة المادة او كثافة الجلد الموجب لاتساع
المنافذ واما الثالث فالسواد لافراط الحرارة والصهوبة
للفجاجة والشقرة للاعتدال والبياض اما لرطوبة غير حارة
ولا دهنية او لسوء جفاف واما الصلع فيكون لو رضى
جفاف الدماغ وابتداؤه من مقدمه لوسع وحاره رطوبة
مادته الموجبة لتحلل الميسر لجفافه الموجب لانفصال عن العظم
فلا تصعد اليه منه مادة دخانية وايضا تحلل موجب لتوسع
المنافذ فتحلل الابخرة منها والنساء لرطوبة طباعهن
وحلو دهن وضيق مسامهن لا تصلع ويقرب منهن
الخصيان ح بعل الصوت اما للقوة واما للضعف
الموجب للعجز عن بقع الهواء الكثير وتحريكه بسرعة ومنه ثقل قوة

الجاسيل وصوت البقرة بالنسبة الى الثور وصوت من اتقى لاصه
رتبة بالنوازل الرطبة وقد يكون الضعف موجبا للحدة والله اعلم
بالصواب ومنه المبدء واليه المآب هذا ما اردنا ايراده من تلخيص
فن طبائع الحيوان من فنون المجلد الثالث ويتلوه تلخيص فن الالهى
بعون الملك الوهاب

الصوت اذا اخذ قبلها الهواء
اذ لم يكن القوة مع التفرق والجهد
وجه لجهة ه

بسم الله الرحمن الرحيم

الجملة الرابعة من الشفاء في العلم الالهي وفيها عشر مقالات المقالة الاولى وفيها

ثمانية فصول ١ في ابتداء طلب موضوع هذا العلم ٢ في بيان موضوع
هذا العلم ومسائله والغرض منه ٣ في منفعة هذا العلم ومرتبته
واسمه ٤ في جملة مباحث هذا الفن ٥ في الموجود والشي وفيه
بيان ان المعدوم لا يعاد ٦ في بيان انقسام الموجود الى الواجب
والممكن وان الواجب بالذات لا يجوز ان يكون واجبا بالغير وان
الممكن لا يوجد ولا ينعدم الا بالغير ولا يوجد الا بعد ان يجب وجوده
بذلك الغير وانه لا يجوز تكافو الواجب لغيره في الوجود ٧ في بيان
ان واجب الوجود هو الواحد وما سواه مركب ٨ في تعريف
الحق والصدق والذب عن مبدء الاول للبراهين المقالة الثانية
فيها اربعة فصول ١ في تعريف الجوهر والعرض وذكر اقسام الجوهر ٢
في تحقيق ماهية الجسم وبيان تركب الاجسام كلها من هيولى

وصورة ٣ في بيان ان الهيولى لا تنفك عن الصورة اصلا كما
انها لا تعدم عنها وان لها صورة نوعية لا تفارقها ايضا ٤ في
بيان ان الصورة شريكة علة الهيولى معلولة ولا علة لهما المقالة الثالثة
فيها عشرة فصول ١ في الاشارة الى ما ينبغي ان يبحث عنه من
احوال المقولات التسع وفي نقل قول من قال بجوهرية الكم المتصل
او المنفصل ٢ في بيان الواحد بالذات وبالعرض وبيان اقسام
كل ٣ في بيان ان الوحدة والكثرة بديهيتان وما قيل في حدهما مشتمل
وان كلا منهما عرض لازم للجوهر ٤ في بيان ان المقادير اعراض لازمة
للهيولى والصور وان فارقت المادة توهما وحصر الكم المتصل
منها وفي الزمان وفي بيان امر الزاوية ٥ في بيان ان العدد موجود
لكن لا مفارقا وان لانواعها كل منها وحدة وخاصة لتحده
هذه الانواع وان الآحاد عدد ٦ في بيان انه لا تقابل من الوحدة
والكثرة الا بالعرض وانهما بالعرض متضايفان ومن التقابل
من الاعظم والاصغر والمساوي ٧ في الاستدلال على الاعراض
الكيفيات المحسوسة ٨ في دفع ما قد يورد على وجه العلم من الكيفيات
النفسانية ٩ في اثبات الكيفيات المختصة بالمقادير والاشارة
الى وضيعها وعرضيه بالاعداد ١٠ في بيان وضيعة المضاف ودليس
في الطرفين واحد الماهوي كل مغاير لما في الاخر وبيان وجوده
ورد شبهة من طرد وجوده المقالة الرابعة فيها ثلاثة فصول ١ في
وجوه التقدم والتاخر ومراتب اطلاقها على تلك الوجوه بالحقيقة

والثقل وفيه بيان ان شيئا من العلة والمعلول لا ينفك عن الآخر
في بيان معنى القوة والفعل ومراتب تقابلهما والقدرة والعجز
ورد قول من قال ان القادر من يصح منه الفعل والترك وبيان
القوة الفعلية التي اذا لاقت المنفعل وجب الفعل والتي لا يمكنها ذلك
والانفعالية التي اذا لاقت الفعلية وجب انفعالها والتي لا يمكنها
ذلك وتقسيم القوة بمعنى الى الطبيعة والعادة والصناعة ورد قول
من قال ان القدرة مع الفعل وبيان ان الحادث يسبقه مادة وان
كل فعل صدر عن جسم لا بالقسر ولا بالعرض فعن قوة فيه وتحقيق في ان القوة
اقدم ام الفعل في معاني التام والناقص على ترتيب تقابلهما
معنى فوق التمام والمكتفي ومعنى الكل والجميع والجزء وغيره واستعمالاته المقالة
الرابعة فيها عشرة فصول ١ في بيان معنى الكلي والجزئي وانهما صفتان
للمعنى وان ما يصدق عليه انه كلي كيف يكون موجودا في الخارج و
كيف لا يكون الا في الذهن ٢ في ان لحوق الكلية للطبائع ليس الا في
الذهن وبيان ان الصورة الموصوفة بالكلية متخصصة باعتبار الخصوصية وتبيين
معنى مطابقة الكلي للكثيرين وفي الفرق بين الكلي والكل ٣ في الفرق
بين الجنس والمادة وبين الفصل والصورة وبيان ان المتقدم على
النوع هو المادة دون الجنس في الاعيان وفي الاذهان وكذا الصورة
دون الفصل ٤ في وضع قانون في حال ما ينضم الى الجنس من انه منوع
او لا وتمييز المنوعات من الصفات عن غير المنوعات ٥ في بيان
اقسام ما يعرض للجنس والنوع وما يلزمه مما لا يلزمه من هذه الاقسام وبيان

طريق حصول شيء واحد من الجنس والفصل وهما متغايران في النوع
في بيان الفصل الحقيقي ودفع ما اورد على وجوده وكيفية ان ما
مبادي الفصول لم يكون ولم لا يكون ٨ في الحد وبيان انه يصح ان يحد
وبيان المعنى والفرق بينها وبين المادة والصورة ٩ في بيان ما يجب
ان يدخل في الحد من اجزاء المحدود وما لا يدخل ١٠ في بيان ان المحدود بتمامه
يكون من الحد والحد به يكون كاسبابه المقالة السادسة فيها [illegible] فصول ١
في بيان اقسام العلة واحوالها وتبيين ان الاحتياج الى العلة انما هو في
الوجود لا في الحدوث ولا في شيء غيره وبيان ان الباقي في بقائه
محتاج الى العلة ٢ في دفع شك اورد على وجوب تعادل العلة
والمعلول وفيه دفع شك اورد على تجويز لا تناهي المعدات
وفي بيان ظل الفاعل في هل هو من الابداع والاحداث والتكوين ٣ في
اقسام مناسبات المعلول مع العلة وبيان انه لا يرد طبق المعلول على ما
العلة ولا يساويه الا بوجه وان العلة احق بالوجود من المعلول من جهة
٤ في بيان بعض اقسام المبادي الثلاثة المادية وهي العنصر والصورة والغاية
وشيء من احوالها ٥ في حل الشكوك الموردة في وجود الغاية وفي انها
متقدمة على سائر العلل وبيان ان الغاية ما هي مطلوبة خيرا وبيان
ان كل جود خير ولا عكس كليا وبيان اشتراك العلل الاربع في الكل في
دفع الشك الموردة وفيه من اصل اجزاء هذا العلم المقالة الثالثة
فيها ثلاثة فصول ١ في ذكر لواحق الموجود واقسامها ولواحق الكثرة
من الغير والخلاف والتقابل وذكر اقسامها وتحقيق الكلام في التضاد

وبيان كيفية اندراجه تحت السلب والايجاب واندراج العدم والقنية
الا تحتهما وبيان ان الضدين لا يوجدان الا تحت جنس واحد وتقسيم
تقسيمها الى ما بينهما واسطة وما ليس كذلك وبيان ان الضد الواحد
لا يكون الا واحدا ۲ في نقل قول القائلين بالمثل والتعليميات والاسباب
الحاملة على القول بذلك ۳ في ابطال القول بالتعليميات وبالاعداد و
بالوحدة المقالة الثامنة فيها سبعة فصول ۱ في بيان استحالة لا تناهي العلل
الفاعلية والعنصرية باحد قسميها ۲ في دفع شكوك اوردت على قولنا
في بيان استحالة لا تناهي العنصر على محاذاة التعليم الاول ومقالة الف
الصغرى منه ۳ في بيان تناهي المبادي الغائي والمبدئي الصوري وان
المبدأ الاول المطلق هو واجب الوجود لذاته وان ابتداء منسوب
الوجود الى المبدع له وحادث عنه ۴ في ان الواجب اول ووحداني
وبيان المراد بالواحداني وانه بالنظر الى جميع الاضافات والسلوب
وانه لا ماهية له مع انية وليس من جنس ولا جنس ولا فصل له ولا برهان
عليه ولا هو جوهر ۵ في اعادة ما مر ذكره من توحيد الواجب الوجود و
دلائل متعددة ۶ في انه تعالى تام وفوق التمام وخير وحق وعقل
محض ومعقول محض ويعقل كل شيء حتى الجزئيات لكن على وجه كلي
لا يعزب عنه الجزئي ۷ في بيان انه تعالى يعقل بعد لا مرتبا
وانه لا يلزم من كونه عاقلا ومعقولا ان يتكثر في ذاته وان علمه تعالى
وانه لا يعلل الصور العقلية كيف وجدت ولا على انها موجودة
بل على انها معقولة وبيان الاشكال في علمه تعالى ونفي الاحتمالات

الى ما يتوهم بادي النظر وانه عاشق ذاته وبواسطة ذاته عاشق غيره
وانه مريد لا شوقا وحي لا بقوة بل بارادته وجوده عين علمه وجوده وانه
ليس ما مر الى من تكثر الصفات الا تكثرا في السلوب والاضافات
او ليس شيء منها الا انه التي هي مهيته مع سلب او اضافة او كليهما
وانه مع اجل مبتهج بذاته المقالة التاسعة فيها سبعة فصول ۱ في ان
حدوث الحادثات لا يكون الا بحركات مستمرة او ليس كل منهما
على الاخرى وابانة انه لا يمكن ان يكون الحركة والزمان حادثين ۲
في بيان ان حركات الافلاك ارادية وان كل حركة ارادية لا
يكفي فيها العقل الصرف بل لا بد من ان يكون مبدؤها القريب
نفسا جسمانية وان المحرك البعيد للافلاك هو العقل المحض وانه لا بد
لحركاتها وكل حركة ارادية من شوق ومشوق الافلاك ليس الا
التشبه بالمبدئ فالمبدأ الاول تعالى هو المحرك الابعد لجملة
الافلاك وهو المعشوق لكن مع ذلك كل منها معشوق خاص
ايضا ۳ في ان اختلاف حركات الافلاك ليس للعناية بالسافل
كما وهم بل لان لكل معشوقا خاصا كما للجملة معشوق واحد وبيان
ان هذا المعشوق الخاص لا يجوز ان يكون جسما كما وهم ۴ في اثبات
ان المعلول الاول للواجب تعالى هو العقل المحض واثبات
ان فوق كل فلك عقلا وان تحت العقول التسعة عقلا آخر مقصده
معقولا ۵ في كيفية كون الاسطقسات الاربعة بعد تمام
السماويات ورد قول من قال انها كانت جسما واحدا فخلقت

اجزاؤه بالقرب من الحركة والبعد عنها فاوجب ذلك اختلافها
بالطبائع ٦ في عناية الواجب تعالى وكيفية دخول الشر في القضاء
الالهي ٧ في بيان السعادة والشقاوة البدنيتين والنفسانيتين

المقالة العاشرة وفيها خمسة فصول ١ في المبدا والمعاد بقول مجمل وفي الا
لهامات وكيفية تاثير التضرع والدعوات والقرابين والصدقات
وان احكام النجوم ليست الا ظنية ٢ في بيان ان ارسال النبي
واجب وانه كيف يجب ان يدعو الناس الى الله تعالى ٣ في بيان
منفعة العبادات في الدنيا والاخرة ٤ في عقد المدينة والبيت
وما يحتاج اليه من اصلاحهما ونظامهما ٥ في الخليفة والامام ووجوب
طاعتهما والاشارة الى السياسات والاخلاق

المقالة الاولى وفيها ثمانية فصول الفصل الاول في ابتداء طلب
موضوع هذا العلم قد علمت ان الفلسفة نظرية وعملية وعرفت معنيهما و
ان كلا منهما ثلثة انواع وان اقسام النظرية هي الطبيعية والتعليمية
والالهية وان لكل علم موضوعا ومطالب ومبادي وان موضوع
الاولى هي الاجسام من حيث انها تتحرك او تسكن وان موضوع
الثانية اما الكم المجرد او ذو الكم من حيث هو ذو كم ولم تعرف
موضوع الثالثة فالاعلى ان تبحث ولك العلم وايضا قد شاع ان
الحكمة هي افضل علم بافضل معلوم وان الحكمة هي المعرفة التي هي اصح واتقن
من كل معرفة وان الحكمة هي العلم بالاسباب الاولى للكل وانك لم تتبين
ان الموصوف بهذه الصفات الثلث انما هي الفلسفة الاولى فالان

بعدي ونقول لا يجوز ان يكون موضوع هذا العلم هو انية الصانع بل هو
من مطالبه وذلك لانك قد عرفت ان موضوع العلم لا بد
من ان يكون امرا مسلما في ذلك العلم وانما تطلب عوارضه الذاتية
وانية الصانع لا يجوز ان يكون امرا مسلما اذ لو كان مسلما لكان اما ثا
بتا او مبينا في علم اخر والاول ظاهر الفساد والا لما احتيج الى الدليل
والثاني ايضا باطل لان علوم الحكمة لا تخرج عن الخلقية والسياسية والطبيعية
والتعليمية والالهية ولم يبين في شيء من هذه العلوم غير الالهية و
لا يجوز ان يبين فان هذا العلم هو الذي يبحث عن احوال المفارقات
فان ذكر في علم اخر لم يكن الا ذكر امر غريب ليس من الاعراض فلا
بد من ان يبحث في هذا العلم واذا تبين انه لم يكن موضوعا ولا شيئا
من الموضوعات بل هو من مبادي موضوعات لها فهذا ولا يجوز ايضا
ان يكون موضوعه الاسباب القصوى اعني المبادي الاربعة للموجودات
كلها اذ لو كانت موضوعا له لم يخل ذلك اما ان يكون البحث عن
احوالها من حيث انها موجودة او من حيث انها اسباب مطلقة او من
حيث ان هذا فاعل وذاك قابل ونحوه او عن احوالها من حيث هي جملة
والكل باطل اما الثاني فلوجهين الاول ان هذا العلم يبحث عن الاحوال
التي تعمها وغيرها وهي الكلية والجزئية ونحو ذلك فلا بد من ان يكون موضوعه
اعم منها ولا يمكن ان يقال انها ليست مقصودة بالذات في هذا العلم
فانها احوال لا تخص الامور الطبيعية ولا التعليمية فلا يكون
لها موضع بحث الا هذا والثاني ان البحث عن احوال الاسباب المطلقة

انما يمكن بعد اثبات وجود السبب المطلوب لا يثبت وجوده الا بعد
اثبات ان للموجودات اسبابا ولا شك ان هذه القضية ليست بينة الثبوت
وان كانت قريبة من القبول مشهورة والحس لا يعرف اثباتها اذ غاية الحس
المقارنة من شيئين ولا بين في علم آخر فيصعب ان يكون مبينه في
هذا العلم وحده حيث ان موضوع علم لا يبين فيه ومن هذا ظهر بطلان الثالث
واما الرابع فلان الكل لا يطلب فيه الا بعد الطلب في الاجزاء فان كان الطلب
فيها هذا العلم فهي الاولى بان تجعل موضوعا وان لم يكن ففي علم آخر
كذب واما الاول فيستلزم ان يكون الموضوع حقيقة هو الموجود من
حيث هو موجود **الفصل الثاني** في بيان موضوع هذا العلم
ومسائله والغرض منه قد علمت ان الطبيعي انما يبحث عن احوال الجسم — الكرامه
من حيث هو موضوع للحركة والسكون والرياضي انما يبحث عن المقدار
والعدد المجردين والمادتين والمنطقي انما يبحث عن المعقولات
الثانية من حيث يتوصل بها من معلوم الى مجهول واما البحث عن الجسم
من جهة ما هو موجود او جوهر او مؤلف من الهيولى والصورة والبحث
عن الكم من حيث انه موجود ومجرد او مادي وعن المعقولات
الثانية من حيث انها معقولة وانها تتعلق بما هو مادة جسمانية ولا تتعلق
فلم يبين في علم من هذه العلوم ولا في الخلقيات لانها ابعد منها عن ذلك
فلا بد لها من علم آخر يكون باحثا عما هو المحسوسات فان الجوهر
من حيث هو جوهر لا يجب ان يكون محسوسا والا لم يكن الا محسوسا
ومن البين ان العدد يكون في المحسوسات وغيرها واما المقدار

فقد يطلق على الصورة الجسمية وقد يطلق على الكمية المتصلة والاول وان كان
لا يخلو عن مادة الا انه مبدأ الجسم المحسوس فهو بهذا الاعتبار مقدم على
المحسوسات وهذا بخلاف الشكل فان الشكل عارض للجسم بعد ان يكون
متهيئا فلا يمكن ان يكون الا في المادة واما الثاني فان النظر فيه
من حيث عوارضه فهو نظر فيما يخص المادة واما اذا نظر الى وجوده من
حيث انه من اي الانحاء فلا تعلق له بالمادة واما المعقولات
الثانية التي هي موضوع المنطق فظاهر انها خارجة عن المحسوسات وهذا
العلم هو الالهي فلم يمكن بد من ان يكون موضوع هذا العلم اعم من هذه
كلها وما ذاك الا الموجود من حيث هو موجود والتفاتنا هناك
امور مشتركة في العلوم يذكر في بعضها ذكرا ويحد في بعضها حدا ولا يحقق
في شيء منها كيفية وجودها ولا خصوصية لها بشيء من موضوعاتها ولا — مما يعم كل شي له
يصلح لان يعمها الا معنى الموجود بما هو موجود وذلك كالواحد
من حيث هو واحد والكثير من حيث هو كثير وكذا المخالف والموافق
والضد الى غير ذلك فلا بد من ان يكون يحصل من عوارض الموجود من — والكلي والجزئي والقوة والفعل
حيث هو موجود وهو الموضوع ومعرفته بديهية فلا يحتاج الى ان يبين
في علم آخر او في هذا العلم ومطالبه الامور العارضة للموجود بما هو موجود — فهو موضوعه
فمنها ما هي كالانواع له كالجوهر والكم والكيف ثم ينقسم اليها
بلا واسطة ومنها ما هي كالاعراض كالواحد والكثير والقوة والفعل
والكلي والجزئي ونحو ذلك من غير ان يعتبر له خصوصية لحال
ولو كان الوجود موضوع هذا العلم لم يجز ان يبحث فيه عن مباديه فان

العلم لا يبحث عن مبادی موضوعه مع انه يبحث عن مبدأ الموجود التی
المطلق فقلنا المبدأ ليس من عوارضه من غير واسطة اذ لا فرق ان المبدأ ليست الموجود التی تعرضه
من مقومات الموجود ولا يحتاج الموجود فی ان يعرضه المبدأ الی ان
يصير نوعا خاصا ليصح ولا شیء اعم من الموجود ويكون من عوارضه وليس
المبحوث عنه مبدأ الموجود كله او لا مبدأ لذلك والا لزم ان يكون
الشیء مبدأ لنفسه فالمبحوث عنه ليس الا المبدأ للموجود المعلول فيبحث
عن مبادی ما تحت الموضوع وهو ممتنع كسائر العلوم الجزئية هذا فهذا العلم
يبحث عن الاسباب القصوى لكل موجود معلول من جهة انه موجود
معلول فقط وعن عوارض الموجود من حيث هو موجود فقط وعن
مبادی العلوم الجزئية فانه قد تقرر ان مبادی العلم الادنى تبين
فی العلم الاعلى كمبادی الطب فی الطبيعی ومبادی المساحة
فی الهندسة ويبحث عن لواحق الموجود المطلق واقسامه ويتدرج
فی التخصيص شيئا فشيئا حتى ينتهی الی موضوع الطبيعی تارة فيسلمه
اليه ولا يبحث عنه والی موضوع الرياضی اخرى فيسلمه اليه ولا يبحث
عنه وهكذا جميع العلوم الجزئية واما بحث هذا العلم فانما هو عما
قبل هذه التخصصات وهذه الصناعة هی العلم الاولی
اذ تعلم به اول الامور فی الوجود وهو المبدأ الاول وفی العموم
وهو الموجود والواحد وهو الحكمة التی هی افضل علم الی العلم بافضل
معلوم وهو الصانع والاسباب بعده وهو الصادق عليه
حد العلم الالهی اعنی الذی يبحث عن الامور المفارقة للمادة وجودا

وحدا فان الموجود من حيث هو موجود ومبادئه وعوارضه متقدمة
على المادة وان بحث عن امر لا يفارقها فانما يبحث عنه من معنى لا
حاجة له اليها فان جملة ما يبحث عنه امور اربعة الاول ما لا يخالط المادة
اصلا والثانی ما يخالطها على سبيل المبداية والعلية والثالث
ما يخالطها وعرضها والبحث عنه انما هو من حيث المعنى العام الذی لا حاجة
له اليها والرابع ما يخص الماديات كالحركة والسكون لكن البحث عنه
انما هو من حيث الوجود والعام الغير المحتاج الی المادة وذلك كما
ان الرياضی يبحث عما يخالط المادة لكن لا من حيث يخالطها
بل من حيث معنى عام فهذه الاربعة مشاركة ثم ان بحث الالهی فيها
ليس عن معنى متعلق الوجود بالمادة او قد تبين هذا من الغرض
من هذا العلم واعلم ان هذا العلم يشارك الجدل والسوفسطائی
فی ما يبحث عنه فی هذا العلم يتكلم فيه الجدلی والسوفسطائی ويخالفهما
من حيث انه لا يتكلم فی مسائل العلوم الجزئية وهما يتكلمان ويخالف
الجدل من حيث ان لا يعتمد اليقين بخلافه والسوفسطائی ان غرضه فان
غرضه التحقيق وغرض السوفسطائی التلبيس والتشبه بالحكيم **الفصل
الثالث** فی منفعة هذا العلم ومرتبته واسمه قد عرفت فی ثانی
فصول المقالة الثانية من فن الحكمة العملية ان الخير هو الذی
يقصد بنفسه والنافع هو الموصل الی الخير وكذا الفرق من الضار والشر
فاعلم ان العلوم الحكمية كلها تشترك فی تحصيل كمال النفس الانسانية
وتهيئتها للسعادة الاخروية لكن المنافع التی تذكر فی رؤوس

العلوم ليست من هذا القبيل فانه لا يوجد علم الا وانه ينفع كل علم في علم
آخر ثم هذا النفع قد يقال مطلقا وهو الايصال الى تحقيق علم آخر
بأي وجه كان وقد يقال مخصصا بالايصال الى ما هو اجل منه وغايته
وهذا النفع خادم في مخدوم فالمتعلق بهذا العلم هو الوجه الثالث
اقسام نفع في الاعلى ونفع في المساوي ونفع في الادنى وهذا احرى
بان يسمى افادة وافاضة وعناية ورياسة فنفع هذا العلم في غيره من
هذا القبيل فانه يفيد العلوم مبادي العلوم الجزئية ويحقق الامور المشتركة
بينها فكان المقصود فيه مبدأ المقصود فيها كذلك هذا العلم
مبدأ الكل والتمام فهو بعد العلم الطبيعي والرياضي اما الاول
فلان كثيرا مما تسلم فيهما يبين فيه كالكون والفساد والاستحالة
والمكان والزمان وتعلق كل متحرك بمحرك وانتهاء المتحركات
الى محرك واما الثاني فلان الغرض الاقصى فيه معرفة تدبير الباري تع
ومعرفة الملائكة وطبقاتهم ومعرفة النظام في الافلاك ولا سبيل
الى ذلك الا بعلم الهيئة ولا سبيل اليه الا بالحساب والهندسة واما
الرياضي والخلقي والسياسي فلا نسبة لها الى هذا العلم فان قيل
لزم الدور فان مبادي الطبيعي والرياضي انما تبين في هذا
العلم والمسائل متوقفة على المبادي فمسائلهما موقوفة على هذا العلم
فلو توقف عليها لزم الدور قلنا اولا ليس يجب في مبدأ العلم
ان يكون مبدأ لجميع مسائله وحينئذ يجوز ان يكون المبادي التي تبين في
هذا العلم مما لا يتوقف عليها الا بعض مسائل العلمين واما المسائل التي

بل نقول النفع صح

يتوقف عليها هذا العلم فيكون مبادئها مبينة بنفسها لا مبينة في هذا
العلم وثانيا يجوز ايضا ان يكون مبادي تلك المسائل التي يتوقف
عليها هذا العلم غير تلك المسائل من هذا العلم الموقوفة على تلك
المسائل وثالثا انه يجوز ان يتوقف مسائل هذا على مسائل العلمين لا من
وبالعكس لمية وما يمتنع لا انه في علم ليس مبدأ لذلك العلم الا كما قال ان
الحس مبدأ لعلم ان ذكرنا من توقف هذا العلم على ذينك انما
هو لتحصيل عقولنا والا فهنالك طريق آخر يسلك ويوصل الى المطالب الكلية
العقلية لكنا نحن نعجز عن سلوكه فهو بنفسه لا يتوقف [illegible] واما اسمه
فهو ما بعد الطبيعة والمراد بالطبيعة جملة الماهويات والمراد بالبعدية
بالنظر الى علمنا واما من حيث النظر الى نفس ذاته فهو حقيق بان يسمى
ما قبل الطبيعة فان ما يبحث عنه فيه اما متقدم عليها وجودا او عموما
كما عرفت فان قيل ان الحساب والهندسة ينبغي ان يكونا علم ما بعد
الطبيعة فانهما يبحثان عما لا يخصص بالطبيعة لا سيما العدد قلنا
اما الهندسة فالجواب عنه ظاهر فانه على تقدير انه يبحث عن الخطوط
الحالة الخطوط والسطوح والمجسمات ولا شك ان هذه لا تفارق
المادة وما يبحث عن المقدار لكن لا مطلقا بل من حيث انها مستعدة
للنسب المختلفة وهذا الطاري من حيث هو عارض لا من حيث
هو مقوم فالبحث مما يخص المادة واما الحساب فقد يلزم انه كذلك
الا انه لم يقل له ذلك لانه نزر او يعلم ما بعد الطبيعة العلم بالامر المسائل
للطبيعة من كل وجه وليس ذلك الا هذا مع تسمية الشيء باعتبار اشرف

بل العقول لا المعقولات ومن المعارف الى الجزئيات
الجسم المحسوس بعوارضه صح

اجزائه وعلم الحساب خارج عن هذا المعنى ضرورة واما الحق فهو ان يقال ان
للعدد ثلثة اعتبارات عدد موجود في المفارقات وعدد موجود
في الطبيعة وعدد موهوم مجرد اعن العوارض ماخوذ من الطبائع و
علم الحساب انما يبحث عن العدد من حيث النسب المختلفة ولا يمكن
اعتبار هذه الحيثية في العدد الموجود في المفارقات معنى الاخيران ولعل
اول نظره في الاخير وهو كل من هذين الاعتبارين من ا
المتعلقات بالمادة من حيث الحكم الطبيعي على العدد من لا يبحث عنه الا من
حيث المادة **الفصل الرابع** في اجمال مباحث هذا الفن يجب ان
يبحث عن نسبة الشيء الموجود الى المقولات وعن حال العدم وعن حال
الوجوب والامكان وهو بعينه البحث عن القوة والفعل وعن
الذي بالذات والذي بالعرض وعن الحق والباطل وعن الجوهر
وانه كم قسما هو وما الجوهر الذي هو الهيولى وهل هو مفارق لم
لا متفق النوع او مختلفه ثم نسبته الى الصورة وعن الصورة كذلك
وكيف يكون المركب منهما وما نسبتها الى الحدود وعن المناسبة
من الحدود والمحدودات وعن العرض لكونه مقابل الجوهر وعن
اصنافه وحدوده وعن احوال مقولة مقولة وعن عرضية ما ظن منها — مقوله
جوهرا وعن مراتب الجواهر والاعراض تقدما وتاخرا وعن الكلي
والجزئي والكل والجزء وكيف يوجد الكلي في الطبائع وكيف
يوجد في الذهن وحد يعرف الجنس والنوع وعن العلة واجناسها
واحوالها والنسبة منها وبحكمها ومن المعلولات وعن الفعل

قسم م — والانفعال وان كل من العلل والعدد وان منتهى الى علة اولى
وعن العدم والتقدم والانواع ذلك وبيان الاشياء المتقدمة
عند العقل ورد من انكر شيئا من ذلك وعن الواحد لكونه مساوقا
للموجود وعن الكثير لانه مقابله والبحث عن العدد ونسبته الى الموجودات
والكم المتصل لكونه كذلك مقابلاله وبيان ان ليس شيء من ذلك
مفارقا ولا مبدا وعن العوارض التي تعرضهما وعن توابع الواحد من
الشبيه والمساوي والموافق والمجانس والمشاكل والهوهو وعن
مقابلاتها التي هي توابع الكثرة ثم عن مبادي الموجودات فتثبت
المبدا الاول مع وصفا الجلاله والكماله وكيفية صفاته ونسبته
الى غيره وما اول ما وجد عنه وكيف ترتب الموجودات عنه وما
حال النفس الانسانية اذا فارقت البدن وتبيين حال النبوة
ووجوب طاعتها وانها من عند الله واحد والاخلاق و
الاعمال الموصلة الى السعادة الابدية واصناف السعادات فهذا
الاجمال واما الموثوق للتفصيل **الفصل الخامس** في الوجود والشيء
وفيه بيان ان المعدوم لا يعاد ولا شك انه كما ان من المعلومات
التصديقية ما هو مبدأ للتصديق بآخر وهو متقدم اولى لا حاجة الى بيان
فان ذكر ما يدل عليه فانما هو التنبيه والاحضار للبال وما
عرض للعبارات وما حاجتها الطرف وان كانت في الحقيقة اخفى
من المدلول عليه كذلك في التصورات امور هي اوليات
وهي مبادي التصورات الاخرى فهي بانفسها لا حاجة لها الى تحديد

ولكن قد يعرض لما رادوه واللفظ اخر ان يكون اظهر منه فيصير
على سبيل التنبيه والاخطار بالبال وان كان في نفسه اخفى من ذلك
ولو لم يمكن تصورات هذا الباب الا بها لزم التسلسل والدور في كتاب
التصورات لمن اراد ان يعرف هذه الامور لم يمكن منه الا بالتعريف
الدوري او بالاخفى فنقول ان الموجود من هذا القبيل فمن عرفه بانه الذي
يكون فاعلا او منفعلا فقد عرفه بالاخفى فان المتكلم لا يعرفون الموجود
ولا يعرفون انه فاعل ومنفعل بل انما يعرف ذلك بالبرهان مما
ان هذا من اقسام الموجود بحقيقته فالتعريف دوري وكذا الشيء من
هذا القبيل فمن عرفه بانه الذي يصح ان يخبر عنه فقد اتى بالدور والتعريف
بالاخفى اما الاول فلانه لا يستغنى للذي وما وامر ونحو ذلك
مما لا بد من ذكره الا الشيء واما الثاني فلان الشيء اعرف من يصح
ومن يخبر لم قد تقع بامثال هذه تنبيه وان فسد ماخذه معاد لهم ان
معنى الموجود مرادف المحصل والمثبت واما الشيء فليس معناه معنى
الوجود فانا نعلم يقينا ان كل شيء حقيقة مخصوصة غير وجوده
والكان قد يطلق على اسم بالاشتراك ولذا اذا قلت حقيقة كذا
موجوده افادت واذا قلت حقيقة كذا حقيقة كذا او شيء والحقيقة شيء
لم يجب وهذا بخلاف ان يقول حقيقة وحقيقة عمر زيد شيء وحقيقة عمرو
شيء آخر فانه يحمل القول حقيقة زيد حقيقة وحقيقة عمرو حقيقة اخرى فانك
تعني به الشيء المخصوص المخالف لما عداه واما الموجود فغير الشيء الا انه
لازم له فانه اما موجود في الخارج او في الذهن هذا واعلم ان ما يقال

ش نهام

ذ ان كان ولا بد فمن اقسام الموجود والجمهور صه

مع انهما لا يعرفان الا بالشيء صه

ان الشيء هو الذي يخبر عنه حق لكن ما يقال ان الشيء قد يكون معدوما مطلقا معقول
لا يصح اما ان يكون المراد بالعدم في الخارج فهو حق والعدم المطلق فهو غلط
فان المعدوم المطلق لا يتعلق به علم الا بان يحصل في الذهن صورة
ما لا يكون صورة لشيء خارجي ولا ذهني بل لا يصح ان يشار
اليه بهو فيخبر عنه فان الاخبار انما يكون عن امر متحقق في الذهن سواء
كان الاخبار بالايجاب او بالسلب وكيف يحكم على المعدوم المطلق
بشيء ولا يصح ذلك الشيء اما ان يكون موجودا للموصوف ولا فان كان الاول
فلا يصح اما ان يكون معدوما او موجودا فان كان موجودا فيجب
ان يكون موصوفه مثل ذلك موجودا فيلزم ان يكون المعدوم موجودا
وان لم يكن موجودا فكيف يثبت لشيء اخر ومن المحال ان يوجد ما لا
وجود له في نفسه لشيء ولا يمكن ان لا يكون تلك الصفة موجودة للموصوف
والا كان اثبات الصفة للصفة على الصفة عنه وبالجملة فالمحال شيء
لا بد من ان يعلم لشيء له وجود في الذهن البتة وان لم يكن موجودا
في الخارج وهؤلاء انما وقعوا في ذلك لجهلهم بان الاخبار انما يكون
عن معنى معقول موجود في النفس وان كان معدوما في الخارج
وان معنى الاخبار عنه ان له نسبة الى خارج فاذا قلت مثلا ان القيامة
ستكون فقد حكمت بالكون الموجود في نفسك في الزمان المستقبل
الموجود في نفسك على الصفة الموجودة في نفسك وكذا اذا اخبر
عن الماضي فقد علم انه لا بد من ان يكون المخبر عنه موجودا خارجا او ذهنا
او معقولا وبالذات الوجود الذهني فقد حصل من جملة ذلك

من الناس من يعرف به ويقول صه

او لا علم لشيء صه

غاية انه لا يلزم ان صه

ان الشی هو الموجود وانما يستعمل زمان هذا واما من قال ان الحاصل الحجر ود

فربما كون شی حاصلا ولا يكون موجودا وان الحاصل هو موجود ولا

معدوم وان لفظ الذی وما ونحوها ليست بمعنى الشی هلس المیمرن — الصفات ص

واعلم ان الموجود وان لم يمكن جنسا لما تحته ولا مقولا بالتساوی لما

ان هو له علی الوجه اقدم من قوله علی البعض لكنه معنى واحد يعرض

فلذا صلح لان يعرف ولكن كما ان الشی صلح لان يعرف بهم واحد واعلم

انه يعسر علينا تعريف الواجب والممكن والممتنع بالكشف علی ذلك فانهم

يعرفون الممكن بانه غير الضروری او المعدوم فی الحال الذی لا يكون

وجوده محالا فی شی مما يستقبل او الذی ليس بمحال ان يكون او يس — تركره

بواجب ان يكون وان لا يكون والضروری بانه الذی لا يمكن ان

يعرض معدوما او الذی اذا فرض بخلاف ما هو عليه كان محالا او الذی

يمتنع ان لا يكون ولا يمكن ان لا يكون والمحال بانه الضروری العدم

او الذی لا يمكن ان يكون او يجب ان لا يكون وكل هذا دور محال قد

مر فی الفن الطبيعی الاول واعلم انك لما علمت ان الشی المخبر عنه

لا يكون الا الموجود ظهر لك فساد ما قيل من جواز اعادة المعدوم

بعينه فان هذا القول يؤدی الی ان يكون المعدوم حين العدم شيئا

متخصصا بهويته متميزا عن غيره والا لم يمكن منه وبين مثله فرق

فلا يمكن ان يقال ان هذا الموجود هو بعينه الذی كان موجودا فعدم

فيلزم ان يكون المعدوم موجودا ويدل علی بطلان هذا المقال

ثانيا انه لو اعيد الشی بعينه لاعيد مع اعراضه الخاصة المعينة ومن

جملتها تلك الوقت سواء كان شيئا موجودا بنفسه او موجودا لموجود

لعرض من الاعراض واذا اعيد الوقت لم يكن اعادة فان الاعادة

انما تكون فی الوقت الثانی علی ان اعادة الوقت بديهی البطلان

الفصل السادس فی بيان انقسام الموجود الی الواجب والممكن وان

الواجب بالذات لا يجوز ان يكون واجبا بالغير وان الممكن لا يوجد

ولا يعدم الا بالغير ولا يوجد الا بعد ان يجب وجوده بذلك الغير

وانه لا يجوز مكافاة الواجب لغيره فی الوجود واعلم ان كل ما يدخل

فی الوجود لا يخلو من احد هذين القسمين اما ان يكون واجبا وجوده بذاته

او ممكنا وجوده وعدمه بالنظر الی ذاته فاعلم ان واجب الوجود

لا يستند وجوده الی علة والا لم يكن بذاته يجب له الوجود فلا

يكون الا من القسم الثانی فلا يمكن ان يكون شی واجبا

الوجود لذاته ولغيره معا فانه ان وجب وجوده لغيره لم يجب

وجوده بدون الغير فضلا عن ان يكون واجبا وان وجب لذاته

فما الحاجة الی الغير وما اثر ذلك الغير فهما مستقل الذات بالتاثير

واما الممكن فلا وجود ولا عدم له الا بالغير لانه اذا وجد او عدم

فقد تخصص باحد الامرين فهذا التخصص اما ان يكون عن غيره او لا فعلی الاول

ثبت المطلوب فان ذلك الغير هو العلة وان لم يكن عن غيره

فلا يخلو اما ان يكون يكفی فيه ماهيته او لا فان كفی لزم ان يكون ذلك

الامر من الوجود او العدم واجبا لذاته وقد فرض بخلاف ذلك

وان لم يكف لم يكن بد من ان يكون امر اخر هو العلة ثم اعلم انه لا يوجد

ولا لعدم الممكن الا لعلة علة الوجود امر موجود وعلة العدم عدم علة
الوجود واعلم ان الممكن لا يوجد من علته الا وجب بها اذ لو لم يجب
بها لزم ان يكون جائز الوجود والعدم مع وجود العلة فاذا
تخصص الوجود ولم يكن له بد من مخصص آخر فان وجب به ثبت
المطلوب والا افتقر الى مخصص آخر وهكذا الى ان يلزم اما المط
او ذهاب العلل المخصصات الى لا نهاية وعلى التقديرين
يلزم ان لا يحصل العلة المخصصة لوجوده فلا يكون موجودا واعلم انه
لا يجوز ان يكون واجب الوجود متكافئا لغيره في الوجود بحيث
يتلازمان في لزوم الوجود اولانه اذا اعتبر ذات احدهما بدون
الاخر اما ان يكون واجبا او ممكنا فان كان واجبا لم يخ اذا اعتبر
مع الاخر اما ان يكون من هذه الجهة ايضا واجبا او ممكنا والاول
يستلزم ان يكون الشيء واجبا لذاته ولغيره معا وقد عرفت
فساده وعلى الثاني ينتفي معنى التكافؤ اذ لا يصح ان يلزم وجود
احدهما وجود الاخر بل يكون الانفكاك منهما وان لم يكن واجبا بذاته
واجبا لها يكون وجوبه من غير الاخر فيكون باعتبار ذاته ممكنا وباعتبار
الاخر واجبا فلا يخ اما ان يكون الاخر ايضا كذلك اولا فان كان الاخر
ايضا كذلك فلا يخ اما ان يكون افادته الوجوب للاول وهو في حد
الوجوب او وهو في حد الامكان فعلى الاول لزم الدور وان كان وجوب
الثاني بالنظر الى الاول لا بنفسه ولا بثالث وعلى الثاني ينتفي معنى التكافؤ
لان امكان الثاني امر من ذاته ليس باعتبار وجوب الاول ووجوب الاول

باعتباره ولا تكافؤ بين العلة بالذات والمعلول بالذات ولانه اذا او
الاول في حد امكان الثاني لا وجوبه لزم جواز ان يكون موجودا
مع عدم الثاني وان لم يكن الاخر كذلك بل كان واجبا بذاته كان
الامر كما في الشق الاول من لزوم عدم التكافؤ او كون الشيء واجبا لذاته
ولغيره معا فالتكافؤ اما ان يكون لا واجبهما معا او وجب العلاقة
بينهما شيء ثالث وبالجملة لا تكافؤ موجودا الا بعلة خارجة اولانه
كل منهما اما ان يكون في حقيقته ان يكون مع الاخر اولا فعلى الاول
لا يكون واجبا بذاته بل ممكنا ولا يمكن ان يكون معلولا لصاحبه
لما عرفت فيكون لامر ثالث فهو ايضا علة العلاقة التي بينهما وعلى
الثاني لو يكون التكافؤ امرا اتفاقيا اما اتفاقيا او عن امر عارض لازم
والكلام في التكافؤ الذاتي وايضا او كان يبطل كون احدهما
موجودا بذاته فلابد من ان يكون معلولا فلا يجوز ان يكون لتكافيه
من حيث هو متكافؤ لما عرفت فاما ان يكون معلولا له من حيث
وجوده الخاص لا من حيث هو متكافؤ او لامر ثالث وعلى الاول لم
يتكافأ التكافؤ ويكون منهما العلة والمعلولية والثاني
هو المطلوب الفصل السابع في بيان ان واجب الوجود هو الواحد
وغير مركب اعلم ان واجب الوجود لذاته يجب ان يكون ذاتا واحدة
او لو تعدد فلا يخ اما ان لا يتخالفا في المعنى الاصلي او يتخالفا فان لم
يتخالفا فيه لم يكن بد من ان يتخالفا بمعنى آخر وهو معنى مقارن لذلك
المعنى الاصلي فمقارن ذلك المعنى معنى مضر به هذا ومعنى آخر مضر فلك

فهذه المقارنة لا يخ اما ان يكون لنفس حقيقة او لنفس وجوده فلزم م
المخالفة بهذا الاعتبار او يكون من سبب خارج فلولا ذلك
السبب لم يكن اختلاف وامتياز فكانت الذات واحدة او متعددة
فلا يكون لشيء من الذاتين المفروضتين وجوب وجوده الخاص الا
لذلك السبب فلا يكون شيء منهما واجبا لذاته وان تخالفا في معنى
اصلي لم يخل اما ان يكون هذا المعنى شرطا في وجوب الوجود او لا فعلى
الاول يجب ان يكون مشتركا فيه لا مختلفا فيه وعلى الثاني
كان عارضا لواجب الوجود فيكون من القسم الاول وقد عرفت حكمه
هو وجه لذلك الوجه لو انقسم واجب الوجود الى كثير لم يخل اما ان يكون
من انقسام الجنس بالفصول او من انقسام النوع بالاعراض والثاني
بطل بما ذكر وكذا الاول فان الفصل من شانه ان لا يفيد الجنس قواما لانه يقيم
فهذا الفصل يجب ان يفيد الوجود قواما وهو باطل من وجهين الاول ليس
وجوب الوجود الا تاكد الوجود فافاده تقوم ما يحققه افاده حقيقة
والثاني انه يلزم ان يكون وجوب الوجود حاصلا لعلة فلا يكون
لذاته وبوجه آخر هو اختصار ما ذكر لا يخ وصف وجوب الوجود
او حصل لشيء اما ان يكون واجبا ان يكون صفة ذلك الشيء او لا فان
وجب فاختص به والا جاز ان يزول عن الموصوف فصار ممكنا لذاته
فقال يختار الاول ولا يلزم الانحصار الا اذا امتنع كونه وصفا لهذا
ان يكون وصفا لذاك وليس كذلك لانا نقول كلامنا في الوصف
الواحد ولا شك انه لا يكون الا في موصوف واحد ولما امتنع صدق في

نعوذ بالله من ان العروض بالذات او لعله والنقصان بالطلان ونحوهم افوه

موصوف آخر فليس الاصح اخرى شمل بهذا مبحث لما يجب لها
وبعبارة اخرى لا يخ اما ان يكون كونه واجبا عين كونه هو بعينه
او غيره فان كان عينه لزم الانحصار ضرورة وان لم يكن عينه
وهو ليس انه مقارن له فاما ان يكون مقارنه له لذاته او لعلة و
فعلى الاول ايضا يلزم الانحصار وعلى الثاني يكون ثبوته
للشيء لا لذاته بل لسبب العلة فلا يكون واجبا لذاته هذا الذي
عرفناك في هذين الفصلين من خواص الواجب واما الممكن فمن
خواصه احتياجه الى غيره ليصير موجودا وانه واما يجب وانه ممكن
الوجود ويمكن ان يعرض له الوجوب بالغير اما دائما او في بعض
الاوقات والثاني لا بد له من مادة متقدمة زمانا كما سياتي
بيانه فهو مركب والاول ايضا مركب عقلا باعتبار الذات وماله
باعتبار الغير بخلاف الواجب لا يخ من جوه وز وجه فهو الفرد الذي لا يتعقل
من جميع الوجوه الفصل الثامن في الحق والصدق والكذب
فهو المبدا الاول ظاهر انه يقال الحق ويراد به تارة الوجود مطلقا
وتارة الوجود الدائم وبهذا المعنى اول الاوائل حق واما
بذاته وما عداه حق بغيره باطل في نفسه واخرى القول او العقد
المطابق للواقع كالصادق الا ان الصدق انما يقال باعتباره
مطابقته لما في نفس الامر والحق باعتبار مطابقة ما في نفس الامر له
فاحق الاقاويل ما كان صادقا دائما والاحق منها ما كان
صدقه اوليا ليس بان تقول لا واسطة من الايجاب والسلب

مطابق م

احق الاقاويل فانه اول الشبه الى كلها ولكل حل اليه وموقوف
المقول في كل شيء ان لم يقل وهو من عوارض الموجود من
حيث هو موجود وانما ينكره السوفسطائي بلسانه عنادا او يعرض
شبهة في بعض المواد او فسدت عليه طرفي النقيض لانه لم يحصل
حقيقة التناقض ثم انه من الذي عن هذه المقدمة فانها مبدأ
مبادي البراهين كلها وذلك لا يكون الا بالمحاورة والاتيان
بما هو قياس عند المحاورة لا حقيقة بيان ذلك ان القياس
ما اذا سلمت مقدماته لزم المطلوب فهو اعم من ان يلزم بعضا
او لا فان اللزوم انما يكون على تقدير تسليم المقدمات والذي
يلزمه مقتضاه ايضا على قسمين الاول ان يكون المقدمات في انفسها
مسلمة واعرف من النتيجة والثاني ان يكون عند الخصم مسلمة وهذا
قياس القياس لا بالاصل وكذا اذا لم يمكن في الحقيقة اعرف من النتيجة بل
في نظر المحاور ثم ان المتحير في امثال هذه القضية انما يتحير لانه يرى
الناس الفضلاء الكثيرين المتشابهين رتبة متخالفين فلا يمكنه ان يفضل
احدهم على الاخر بالصدق او يسمع من المشهورين المشهور بينهم
بالفضل اقاويل لا يقبلها عقله كقول من يقول لا وجود لشيء
حقيقة ولا يمكن رؤية الشيء مرتين بل ولا مرة لتجدده كل آن او لان حقيقته
عنده عدة قياسات متناقضة المقتضيات فلا يقدر على ايثار بعضها
والاخذ بمقتضاه فعلى الفيلسوف ارشاده ولارشاده طريقان الاول
حل شبهته كان يقول ان الناس ليسوا الا كذا لا يخطون الا اليسير لم

والذي يلزمه مقتضاه ايضا على قسمين
الاول ان يكون المقدمات

من ان يكون احد اكثر اصابة من الاخر في شيء ان يكون اكثر اصابة في كل
شيء وانه ليس كل من يعرف المنطق يصيب بل ربما لم يستعمله فيتهاونون
العقول على الحكمة وان اكثر محقق كلام الافاضل والاعيان اكثر معقولون قولا
ظواهرها خطأ او شنيع ولهم فيها غرض يريدون ان لا يطلع عليه الا
الخواص والثاني في سبيله التام على ان الشخص من المتحيرين والمتعنتين
ان يسأل انه اذا تكلم بشيء فهل يفهم منه شيئا ام لا فان قال
لا فهذا ليس من المسترشدين وان قال بل اذا تكلمت الكلام فهمت
كل شيء فقد رجع ايضا عن الاسترشاد فان قال بل افهم منه شيئا
واحدا او اشياء كثيرة مشتركة في معنى كان الاسم والا على معنى واحد
فقد جعل هذا الاسم لا يدل على متباين وذلك المعنى لو صدق الانسان مثلا
لا يدل على معنى اللاانسان والاكاتب والا على الحجر والمدر والابيض
والاسود والثقيل والخفيف الى غير ذلك مما هو خارج عن معناه
او الصدق على الكل انه لا انسان فيلزم ان يكون كل شيء وان لا
يكون شيء نفسه فان كان هذا الحكم كل لفظ لزم ان الكلام مفهوم
فلا يكون شبهة ولا حجة وان كان هذا الحكم بعض الالفاظ دون
بعض لزم ايضا ذلك فانا اذا اطلقنا مثلا باعتبار معهود من الانسان
واللاانسان دون مفهومي الابيض واللاابيض مشغول لانه
اللاانسان اما ان تدخل في مفهوم الابيض او في مفهوم اللاابيض
وعلى كل فهو ابيض ولا ابيض معا واللاانسان ايضا لانه اما ان دخل
في الابيض او في اللاابيض المختلف للانسان فيلزم اتحاد معنى الانسان

كل شيء ه
لا يكون ه

واللا انسان لصدقا من هذا العلم ان النقيضين لا يجتمعان ولما اجتماعهما لا
يرتفعان فلانه لو ارتفعا جميعا لزم لا جماعهما فانه اذا لم يكن لا انسان
ولا لا انسان لزم صدق اللا انسان والمتعنت علاجه الا
ان يحرق بالنار ويوجع بالضرب ويعرض لحصادهم اذ النار
لا ان النار واللانار واحد والضرب واللاضرب واحد والعرض
واللاعرض واحد وبحث على الفيلسوف الاول لو ان مذهب عن هذه
القضية لانها مبدء جميع البراهين التي في العلوم الجزئية كما يجب على ان يكمل
جواهر موضوعات العلوم الجزئية التي كانت مقدورة فيها بالتحديد لا
يقال هذا التحصيل اما بالتحديد وقد بين فيها او بالتصديقات فهي براهين
لانا نقول نعم هي برهانات على الموضوعات التي هي عوارض موضوع
هذا العلم ولا شك ان هذه البرهانات ليس لها موضع الا في هذا
على ان البحث عن مبادي الحدود وليس بحدها وكما ان البحث عن مبادي
البراهين ليس برهانا **المقالة الثانية** وفيها اربعة فصول **الفصل الاول**
في تعريف الجوهر والعرض وذكر اقسام الجوهر اعلم ان الوجود للشيء قد يكون
بالذات كوجود الانسان انسانا وقد يكون بالعرض كوجود زيد ابيض و
الذي بالذات على قسمين الاول العرض وهو الموجود في شيء آخر متحصل
القوام والنوع بنفسه لا كوجود الجزء في الكل كمثل لا يصح مفارقته له
وهذا الشيء هو الموضوع والثاني الجوهر وهو الموجود لا في هذا الشيء
ثم موضوع القسم الاول ليس الا احد هذين القسمين ولا اشكال في
قيام العرض بالعرض فان السرعة في الحركة والاستقامة في الخط

مع الانسان

اى الوجود عرض له امكان جوهر متقوّم صح

والشكل السطح في السطح ولان كل عرض يوصف بالوحدة او الكثرة وهما
عرضان ولكن لا بد من الانتهاء الى موضوع يكون جوهرا فهو
الموضوع المقوم لكل عرض ومن هذا علم ان الجوهر اقدم من العرض ثم قد
ظن بعض الناس ان الشيء الواحد يكون جوهرا وعرضا معا قايلا ان الحرارة
في النار جوهر لانها موجودة فيها كجزء منها ولا يمكن ان تزول وهي الى غيرها
عليه جوهر الا فيها وجود العرض فهو وجود الجوهر وعرض في غيرها ووقع
هذا الغلط فقد مر في قاطيغورياس ثم ان بين الموضوع والمحل فرقا كما ثبت
فالموضوع هو الذي قام بنفسه ثم صار سببا لقوام ما فيه والمحل اعم من
ذلك يجوز ان يكون الحال وحده او مع شيء او شيئا اخر سببا لقوامه
المحل فهذا في المحل وليس في الموضوع فيكون جوهرا وهذا او ثبت
فهو الصورة ومحلها الحقيقي الذي ليس في محل اخر ايضا جوهر فان
ما ليس في محل ليس في موضوع البتة والمركب منهما ايضا جوهر ثم ثبت
ان واجب الوجود قد اسقط عن مكانه في الشيء في الوجود وعلمت
ان هذا المركب ليس بواجب فهو ممكن وكذا اجزاؤه فان لها لا محالة
اسبابا بوحدانها واعلم ان الجوهر خمسة اقسام لانه اما ان يكون جسما
او لا والثاني في انه جزء جسم او لا والاول اما الصورة او المادة
والثاني اما ان يكون له علاقة بالجسم بتصرف وتحريك وهو النفس
او لا وهو العقل فلا بد لنا من اثبات كل هذه الاقسام فلنرتب
الفصل الثاني في تحقيق ماهية الجسم وبيان تركب الاجسام
كلها من هيولى وصورة قد عرفت في الطبيعي ان الجسم ليس بمركب

من اجزاء لا يتجزى فظنيين الا ان حقيقة مهمة فاعلم ان المشهور في حده
انه الجوهر الطويل العريض العميق معول كل من الطول والعرض يقال لكم الا
على معان فيقال الطول للخط مطلقا ولاعظم الخطين المحيطين بسطح
ولاعظم الابعاد المتقاطعة على قوائم خطوطا كانت او غيرها وللبعد المفروض
في الانسان من الراس والقدم وفي غيره من الراس والذنب ويقال
العرض للسطح ولانقص البعدين المحيطين بسطح وللبعد الواصل من اليمين
واليسار ويقال العمق للبعد الواصل من السطحين ولما اذا اخذ من فوق
وللعكس سمك هذه هي المعاني المشهورة وليس شي منها بلازم للجسم
من حيث هو جسم ولا موقف تحققه ولا تصور حقيقته على شي
منها فان الكرة لا خط لها الا اذا تحرك فعند لا شك ان الحركة لا يلزمها
والجسم لا سطح لها الا اذا وصف بالتناهي والتناهي صفة زائدة
لا موقف عليها الجسمية والا لم يكن ما تصوره من جوز عدم تناهيه
جسما فلا موقف حقيقة الجسمية على سطح واحد فضلا عن سطوح فان الكرة
المصمة ليس لها الا سطح واحد فضلا عن ابعاد متعاملة لكون بعضها
طولا بمعنى وبعضها عرضا فان المكعب له ستة سطوح متساوية
ومن البين انه لا مدخل في الجسمية ان يوضع تحت السماء لكون بعده
الاخذ من فوق عمقا وان لم يكن الجسم الا سماء او في سماء فلا تعين
لهذا الحد الا انه الجوهر الذي يمكن ان يفرض فيه بعد ابتداء فيكون هو
الطول ثم يفرض فيه بعد آخر متقاطعه على قوائم فيكون هو العرض ثم
بعد آخر متقاطع لهما على قوائم فيكون هو العمق والجملة هو الذي له صورة

بها يصل تلك الابعاد المتقاطعة كما اول وهلم ان الجسم هو المنقسم
في جميع الابعاد وانه القابل لان يقسم فيها واما نفس الابعاد والنهايات
والاشكال والاوضاع فامور عارضة له لا تلزم الجسم كما للافلاك وقد
لا يلزم كما للشمعة واذا ثبت ليس لزومها للجسم الا لامر خارج كالصورة
النوعية في الافلاك فعلم ان الابعاد وكميات عارضة لا ذاتية والا لما
وما انفكت فالذاتي انما هو صورته الاتصالية القابل لها او للتجزية
في معانيتها كما انها فانها امر مشترك من الاجسام ولا يمكن ان
يقال بها للجسم مساو او غير مساو ومعدود او عاد او مشارك او مباين
وهي مادة حين تبدل الابعاد والمقادير كما في الشمعة والماء او الحال في حين
او كالصف بالرد وهذا هو الجسم الطبيعي واما الجسم التعليمي فهو الصورة الجسم
من حيث انه مقدر محدود وما خوذ في النفس او مقدار ذو اتصال من حيث
انه اتصال محدود في مادة او في النفس فهذا الجسم عارض للجسم الطبيعي و
نهاية السطح ونهاية السطح الخط اصبح الآن في بيان حقيقة الجسم معول
ان الجسم بطبعه الجسمية يقبل الانقسام ولا يكفي في ذلك المشاهدة لان بعضهم
نقول لا يمكن فصلا متصل بحسه ولا انفكاك بل هناك متعدد من
ما كان متعاد من بحيث لا بد من اقامة البرهان وحدوثها في الطبيعيات
على فساد قول من قال بهذا القول ونقول بناء على قول من يقول يركب
الاجسام من اجسام صغار متشابهة الاشكال والطبائع كما لا يحتمل
خاصة لكن هذه الاجسام الصغار لما ان يقبل القسمة اصلا لا فعلا ولا وهما
فحكمها حكم النقطة وقد مر ما يبطل الجسم منها واما ان يقبل القسمة

قال في الكشف يقول ان الحكمي هو الجسم
من صغار بسيطة الحكمي والاصل
الانفصال وما موجود الاتصال الذي
الاجسام انما هو متحد هو م
عم قول منهم بالشركة كما قال الاجسام الطبيعيه
م

لعرض شي منها غيره شي الا انه لا يمكن الفصل من هيئة الجسمين
فيقول فحال هذين الجسمين مخالفة لحال الجزء من الجسم المحسوس المتصلتين
اللذين من حال كل منهما ذلك فهذه المخالفة اما من سبب خارج
عن طباعهما او من سبب داخل فيهما فان كان عن سبب خارج
لما صح او صيناه من قبول الانقسام بالطبع فهذه الاجزاء
التي زعموا انها لا تقبل القسمة بصلابتها بالطبع وان كان عن سبب داخل
في نفوسهم مهياتها او وجودها لزم المخالف من طبايعهما وهو خلاف
ما ادعوه واما ان لا يكون ذلك الا للسبب المنوع خارج عن طبيعة الجسم
بما هو جسم فقط ونحن انما ندعي قبول الجسم من حيث طبيعته الجسمية للانقسام
لا مطلقا فانا نمنع في الافلاك ما نهنا لاجل الغيته لصورها النوعية
فقد تحقق ان الجسم بما هو جسم قابل للانقسام ثم لا شك ان الاتصال
يزول عند الانفصال سواء في ذلك الاتصال الجوهري الذي
جعلناه صورة الجسم والعرضي كما ان الانفصال يزول عند الاتصال
وكذلك الابعاد فانها اما عين للاتصالات او امور عارضة لها فاذا
قطع الجسم انتفى ذلك البعد الواحد وحصل بعدان اخران واذا اتصل المنفصل
انعكس الحال فلا بد في الجسم من امر يقبل الاتصال والانفصال و
محل هذه الابعاد وهو الهيولى وايضا الجسم حيث فعل وحيث قوة
الاول من حيث انه جسم وله الصورة والثاني من حيث استعداده
ظاهر ان يكون في الجسم ما يكون به الجسم بالقوة كما ان له ما به الفعل وهو
الهيولى فان قيل يلزم ان يكون للهيولى ايضا هيولى فانه

والسبب المنوع م

ايضا من حيث جوهرها بالفعل من حيث استعداده بالقوة قلنا بل
لا فعلية لها بذاتها اذ جوهرها لا تحصل بالفعل بل تحصل بعد ما لم يكن
بالفعل بواسطة الصورة وليس معنى جوهريتها الا انها امر ليس في موضوع
فالجزء الثاني سلب والجزء الاول لا يوجب الفعلية فان الامر ليس
امرا معينا فانه اعم من ذلك بل هو جنس لا تحصل له بالفعل الا بفصل وفصله
انه مستعد ليس في هذه الهيولى ما يصحح ان يكون بالفعل بل انما يكون بالفعل
باعتبار طرفيه الصورة حاصل ثم ان الصورة الجسمية لما كانت بسيطة لا تكون
متحصلة بذاتها لا يجوز ان يدخل فيها متنوع لها كما ان المقدار يشتمل
طبيعة غير متحصلة ثم اذا نوع بالخط او السطح او الجسم تحصل وامتاز فلم يكن ثابتا
اذ او نما بعضها عن بعض الا بمغايرة امور لم يضاف اليها من خارج كالحرارة
والبرودة في الطبيعة والفلكية والارضية وتكون تلك الامور
ايضا صور الاجسام الاولية لا مغايرة امور هي فصول لها فان الفصل لما كان
لا يحصل له نفسه والصورة الجسمية من حيث هي تحصل بطبيعتها ان
لم يضم اليها مادة لكنها لا توجد الا في المادة بخلاف المقدار فانه
وان قامت البراهين على انها لا توجد الا مقرونة بها كما ان السواد
والبياض طبيعتان محصلتان وان لم يضم اليهما مادة لكنهما لا توجدان
الا في المادة بخلاف المقدار فانه لا يمكن ان يوجد مقدار مطلق الا اذا
وجد وحده مقدارا خطيا او سطحيا او جسميا فالمقدار مخالف بما دخل في
ذواتها واما الصور الجسمية فكلا فاذا اقتضت صورة جسمية من حيث
ذاتها ان يكون في مادة اقتضت الصور الجسمية كلها ذلك لعدم التخالف

الفصل م

وليا منها والاواحق لحارحه لانفكاكهما عن المادة فالاجسام كلها مركبة من مادة

وصورة **الفصل الثالث** في بيان ان الهيولى لا تنفك

عن الصورة لانها لو خلت عن الصورة فاما ان تكون مشارا اليها او لا

لا انقسام لها ... الهيولى ... ان تنفك عن الصورة وذلك

لانها لو انفكت لكانت هي بنفسها متحصلة بالفعل ولها استعداد ان تكون

لها جسمية فاما ان لا يلزم ان تكون مركبة من مادة وصورة والتقدير انها فاقدة

الصورة هذا خلف لا يخلو ان يكون ح وضع وحيز وقبول انقسام او لا فان كان لها

وضع وحيز وقبول الانقسام او لم يكن لها وضع فان كانت كالجواهر

المجردة فعلى الاول يكون ذات مقدار فيكون ذات صورة وعلى الثاني

يكون نقطة وهي لا توجد بانفرادها وعلى الثالث نقول اذا لحقها المقدار

فاما ان لحقها دفعة او بالتدريج وعلى كل تقدير لا يخلو اما ان يعرضها

المقدار وهي في حيز مخصوص او لا فعلى الاول يلزم خلاف الفرض

فان الاختصاص بحيز لا يكون الا لمناسبة وتلك المناسبة ليست الا الوضع

المخصوص الحاصل بالحركة او اول الحدوث كما علم مما سبق من الفصول

واما ان يعرضها المقدار وهي ليست في حيز مخصوص فاما ان لا يكون

في حيز او يكون في كل حيز والكل ظاهر البطلان ويلزم خصوصا لحوق

المقدار بها دفعة كان لا تختص فيها جهة عن جهة فيكون ذات وضع

والثاني لا يخلو اما ان يكون وجود الهيولى وجود قابل فقط او يكون لها

وجود خاص متقوم بذاته ثم لا كم ولا حجم ثم لحقها القبول وبحلها

المقدار الجسماني قابلة للتجزي فعلى الاول ... لا يمكن

والاشارة الى انها اصور ... عن الجسمية صح

تبسط في الجهات صح

تعريها من الصورة واما على الثاني فلا يخلو اما ان يكون ذلك

الوجود الخاص الوحداني من نفس الهيولى من حيث هي او من صورة موجبة

لها الوحدة ودون التعدد والانقسام فان كان الاول لزم ان تعدم

جوهرها عند لحوق الانفصال لها اذ لم يبق لها ح ذلك الوجود الوحداني

الذي لم يكن به قابلا للتجزي وان كان الثاني كانت ثم صورة ...

... بحيث ليس في قوة الهيولى ان تكون الاخرى بحيث في قوة الهيولى

ان تكون متعددة ... في المادة الثانية انها تكثرت فصارت

اثنين ثم فرضنا الاثنين قد خلعا صورتهما وتجردا اخرى

ان الكل قد تجرد عن الصورة فحصول لا يخلو اما ان يكون من الكل اذا

جزء وكل من هذين الجزئين اذا تجرد مخالفا او لا فان لم يكن مخالفة

لزم ان يكون حكم الكل والجزء واحدا من كل وجه وحكم الشيء منفردا

ومقرونا واحدا من كل وجه والضرورة قاضية ببطلانه وان كان

بينهما اختلاف فلا يخلو اما ان يكون احدهما معدوما والآخر

موجودا او باختصاص احدهما بكيفية او مقدار ليس للآخر فعلى الاول

نقول لم يعدم الاول الا انعدام الصورة فلا بد وان يعدم الآخر

وعلى الثاني فنقول لا يمكن ذلك لان الطبيعة واحدة ولم يعرض

الا مفارقة الصورة وما لزمها فلا بد وان يكون ما يختص باحدهما مختص

بالآخر فان قيل هذا ان الاثنان اتحدا وصارا واحدا قلنا لا نسلم

ذلك اذ لا يخلو اما ان يكون كل منهما موجودا حين يتحدان فهما بعد

اثنان او يعدم احدهما فكيف يتحد المعدوم بالموجود والمعدومان ... ويحدث

لها صور ان ... صح

فلا بد من امر مشترك بين الصورتين ولتعرفها صح

ثالث فهنا فقد ان المحدان فلا يحصل لهما مشترك بين القاعدة و
الكاس وكلا منهما في نفس المادة لانوعي المماهية ولزم خصوصا اذا
شاهدنا ما المقدار ان يكونا مصورتين حين فرضنا مجردة من هف
وبالجملة كل شي يجوز ان يصير في وقت من الاوقات اثنين ففي ذاته
استعداد الانقسام ولا يمكن ان يفارقه نعم قد يمنع منه مانع و
هذا الاستعداد لا يكون الا مقارنة مقدار فالهيولى لا تعرى
عن المقدار كما لا تعرى عن الصورة واعلم انه لما كانت الهيولى كما
بالعرض لا بالذات لم يكن لها خصوصية مقدار دون قدر وقدر دون قدر
بل نسبتها الى الكل على السواء وكذا الكل لا حد بالذات فجاز ان
يصغر بارة بالتكاثف ويكبر اخرى بالتخلخل وهو مشاهد في مثل الماء اذا
برد او سخن بل يمكن ان يكون اختصاصها بمقدار خاص بسبب آخر
وانها مقبول لا بد وان يكون ذلك السبب اما صورا واعراضا لاحقة
لها او سببا خارجا بواسطتها ولو كان سببا خارجا فقط لزم
ان يكون للاجسام كلها مقدار وحجم واحد لانه يكون نسبته الى ب
الى الكل على السواء وهذا كما يوجب ان يكون لذلك السبب بذاته نسبة
الى مقدار خاص بل نسبته الى الكل على السوية فلا يمكن ان يقتضي
مقدارا خاصا الا بامر ينضم اليه من قبل المادة فقد ثبت ان للمادة
امرا اوجب تخصيصه بمقدار معين وهذا الامر يجوز اختلافه في المولود نوعا
ويجوز اختلافه شدة وضعفا وان كان هذا اقرب من ذلك الا الاخيرة
عند المعتبرين وايضا كل جسم يختص بحيز من الاحياز ولا شك ان

هذا الاختصاص ليس له من حيث هو جسم والا اشترك الكل في ذلك
الحيز فليس الا الصورة تخصه وايضا كل جسم فاما ان لا يقبل ا
التشكيلات والانفصالات او يقبلها بسهولة او بعسر وليس شي من ذلك
الا لصورة تخصه فالمادة كما لا تفارق الصورة الجسمية لا تفارق ا
الصورة النوعية فالمادة اذا احدثت في الوهم عن الصورة فقد
فعل بها ما لا ثبوت له في الخارج **الفصل الرابع** في بيان ان الصورة شريكة
علة الهيولى لا معلولة لها ولا علة لها باسرها تحقيقه هيهنا ان المادة
لا تنفك عن الصورة ومن البين ان الصورة لا تنفك عن المادة فلا يخ
اما ان يكون بينهما علاقة الاضافة وهو محال اذ ليس يعقل واحد منهما بالقياس
ولذا اثبتت الصورة وحدها في اثبات المادة الى دليل ويعقل المادة
مع الغفول عن الصورة نعم يكون بينهما اضافة اذا اعتبر عروض استعدادها
للمادة والكون مستعدا له للصورة وهذه الاضافة لا توجب
الاضافة من الذاتين مع ان اعتبارهما موجودين والاستعداد للشي
لا يصالعه موجودا واما ان يكون بينهما علاقة التكافؤ في الوجود
فقط واما ان يكون بينهما علاقة العلة والمعلول اما الاخير فهو غلط و
اما التكافؤ فلا شك ان الشيئين اللذين لا يكون بينهما علاقة لا يجوز
ان يكون رفع شي منهما علة لرفع الآخر فاللذين بينهما التكافؤ دون
العلية يكون رفع كل منهما مع رفع الآخر لا بسببه فيقول لا يخ اما ان
يكون ارتفاع امر ثالث او واجبا عن ارتفاع شي ثالث او لا — احدهما موجبا لارتفاع م
هذا او لا ذاك والثاني صحيح لانه لا يخ امتناع ارتفاع احدهما الا مع

ارتفاع الآخر اما ان يكون لمعيتهما او لوجود بينهما فعلى الاول لزم ان يكون
بينهما تضايف وقد تبين فساده وعلى الثاني فلا يخلو اما ان يكون شيئا
منهما واجب الوجود وليس كذلك لانا فرضنا شيئا في الوجود وكل منهما ممكن
الوجود بالذات واجب الوجود بالغير فلا بد وذلك الغير اما ان يكون الآخر
او امر آخر كونهما معلولين له او منتهي الى امر كذلك والاول يستلزم
الدور فلا يكون رفعه ممكنا الا برفع ذلك الامر الثالث الذي هما معلولاه
وهو خلاف المفروض فتعين الشقان الاخران مشمول يما الثالث في
منهما موجب المطلوب فانه لا يمتنع مقارنتهما اما ان يكون صدور كل
منهما عن الامر الثالث بواسطة الآخر وهو الدور او صدور احدهما
بواسطة الآخر دون العكس وهو المطلوب في الاول العلة موجب المط
فان ايجاب رفع احدهما لرفع امر ثالث يوجب رفعه رفع الآخر وعليه
العلة قد ثبت بذلك ان احدهما علة للاخرى فنقول الآن ان لعلتها
على قصور لا يجوز ان يكون المادة هي العلة للصورة لان المادة هي المتقدمة
للصورة وهي مستعدة للشيء لا يكون علة له والا لزمه دائما وايضا لا يجوز
ان يكون الشيء سببا لشيء ما لم يحصل لذاته بل يجب ان يحصل اولا
ثم يصير سببا لشيء آخر سواء كانت هذه الاولية زمانية او ذاتية سواء
كان السبب امرا مقارنا للمسبب او مباينا فلو كانت المادة سببا
للصورة لزم ان يكون متحصلة بالفعل قبل الصورة وقد ظهر بطلانه فانها
لا تحصل الا بالصورة وايضا لو كانت المادة منفردة علة لها لم يجز
اختلافهما مع اتحاد المادة مع انها مختلفة ولو كان اختلافها بسبب

تضايفهما وتلازمهما [illegible] صح

انه لامه

اختلاف امور في المادة فهذه الامور هي الصور الاولى وان كانت
المادة مع شيء آخر علة للصورة فيكون اذا اجتمعت المادة وذلك
الشيء حصل صورة معينة في المادة ثم اذا حصل شيء آخر حصلت صورة
اخرى مغايرة لتلك الصورة فلا يكون حصول الصورة المعينة
الخاصة لاجل تلك الامور المنضمة الى المادة ولا يكون للمادة
الا قابلية محضة لتلك الصورة فيكون علة قابلة لها وقد ثبت كذلك
في الواقع فبطل ان يكون المادة علة موثرة في الصورة بمعنى ان يكون الصورة
هي العلة للمادة ثم ننظر هل يكون الصورة وحدها علة او مع شيء آخر فنقول
اما الصورة التي لا تفارق المادة فيحتمل ان يكون نفسها علة واما الصورة
المفارقة فكلا والا لزم ان يكون تبدل الصورة مستلزما لتبدل المادة
فلزم عدم تلك المادة فلزم ان يكون لها مادة اخرى فانه من شان
كل حادث معنى ان يكون مع الصورة امر آخر فلا يلزم انعدامها بعدها لعدم
الصورة اذ ذلك الامر باق ويخلف تلك الصورة صورة اخرى
شك تلك في ان الصلح لان يضم مع ذلك الامر فيكونا معا علة لوجود المادة
وان خالفتها نوعا وبهذه المخالفة يحصل الجوهر جوهرا آخر وكثير من
الامور الموجودة يكون وجودها بامرين كالاضاءة فانها لا تحصل الا
بعد للصور وكيفية يحصل الجسم بحيث يكون الشعاع نافذا فيه منعكس
وان مثل كيف يبقى المادة مع انعدام الصورة مع ان الصورة جزء علتها
وبانتفاء الجزء ينتفي الكل وبانعدام العلة يعدم المعلول قلنا ليس جزء العلة
هو الصورة المعينة من حيث انها صورة معينة بل الصورة من حيث

هي صورة مطلقة ولا شك ان الصورة المطلقة امر يعاقب
احادها فانما سمي المادة ما شاء الصورة لا تعاقب فان من مجموع
ذلك الامر والصورة المطلقة الا امر واحد بالعموم لا بالعدد وللتوهم
واحد بالعدد وعلة الواحد بالعدد لا يكون الا واحدا بالعدد وقلنا
نحو يعلل الواحد بالعدد بالواحد بالنوع المستحفظ احاده بمر واحد بالعدد
ومنا كذلك فان ذلك الامر المقرون بالصورة واحد بالعدد مستحفظ
بالصورة فهو مفيد المادة ويشترط في ان ذلك امرا باحد الصور
فقد علم ان الصورة واسطة في تقويم الهيولى فلا بد ان يتقوم اولا قبل
المادة قبلية بالذات سواء قامت بنفسها او بعلة المادة المستتبعة
لها وهذا واما الصورة التي لا تفارق المادة فمقول لا يجوز ان
يكون معلولا للمادة فانها انما تستكمل الصورة فهي قابلة لها
فلا يكون موجبة لها اذ الشيء من حيث قبول الشيء غيره من حيث ايجابه
ولو كانت المادة علة للصورة لزم ان يكون فيها شيء قابل واقابل
هي ذاتها كما عرفت فالفاعل يكون امرا مقرونا بها فذلك الامر صورة
معه والكلام فيها نعم ان يكون الصورة هي العلة للمادة بخصوصها
امر يشترك امرا من هذا المحذور ان يكون بعضها علة كما انه لا يكون في
تخصيص المادة من مخصص بل نعلم ان الصورة لا تفارق الهيولى
من حيث ان العلة لا تفارق المعلول الا من جهة انها يقوم بها كيف
وهي علة لها فان العلة على قسمين مباين للمعلول وقسم مقارنة كما ان
الجوهر علة للاعراض التي فيه **المقالة الثالثة وفيها عشرة فصول**

قابل وشئ لم

فقد بان ان هو

لكن لا تنفصلها عن الشركة امر ثالث

الفصل الاول في الاشارة الى معان يحتاج من احوال المقولات
التسع ونقل قول من قال بجوهرية الكم المتصل والمنفصل ولما قد ذكرنا
ان الموجود جوهر وعرض وحققنا معنيهما وقلنا ان الاقسام الجوهرية و
قد حققنا مبدا الجسم واثبتنا الهيولى والصورة واثبتنا المفارق
بالقوة والعرض من الفعل في الفصل الثاني الماضي والفعل في كتاب
النفس وسياتي في الالهيات اثباته بالفعل بهنا والان نحصل الى اثبات الاعراض
فنقول لا شك في ان المضاف امر عارض للشيء وكذا الاين والمتى
والوضع والفعل والانفعال فان لكل امر نسبة وان كان قد
ما قيل في عروض الفعل للفاعل ويستطر وضعه للمفعول فان هذا
لا نظر لمعنى الكلام في الكم والكيف فان من الناس من يرى ان
الكم المتصل من الخط والسطح والجسم الكلي الكمي جوهر وبمبدا الجواهر
ومنهم من زعم ذلك في الكم المنفصل ومن الطبيعيين من يرى ان الكيف
جوهر ويقول ان اللون والطعم والرائحة جواهر منها قوام الجواهر
المحسوسة وهذا راي اكثر اصحاب الكمون وقد مر ذكر شكوكهم
في الطبيعيات واما القائلون بجوهرية الكم المتصل فاسندوا الى ان
الابعاد مقومة للجسم فهي اولى بالجوهرية منه واولى منها النقط واما
القائلون بجوهرية الكم المنفصل فقالوا ان الوحدة مبدا العدد والعدد
مبدا الجواهر فان العدد مركب من الوحدات والوحدة امر لا
معنى لها الا انها شيء لعمومها كل شيء وليست من جهة شيء وكل شيء
فهو بما هو واحد يعني عن ان يكون شيئا وموما هو لا معنى عن ان

يكون واحدا حتى الخط والسطح والمقدار الجسماني فانه مالم يكن له وحدة
اتصالية لا يكون متحصل الذات وكذا النقطة لا يحصل الا وهي واحدة
فالوحدة مبدأ كل شي واول ما يحدث عنها هو العدد فهو واسطة
من الوحدة والاشيا فالنقطة وحدة ذو وضع والخط ثنوية ذو وضع
والسطح ثلثية وضعية والجسم رابعة وضعية وهكذا فعلوا في كل شي
قطع البحث ان نبين اولا عرضية الكم واقسامه ثم يشتغل بتحقيق الكم
وحل ذلك بحث عن انواع الكم فحصوح ان نعرف طبيعة
الواحد لجهتين الاول شدة مناسبته للوجود والذي هو موضوع
هذا العلم لمساوقته له وعمومه كل شي والثاني انه مبدا العدد لكمية
اما المنفصل فقط واما المتصل فلانه لا بد من وحدة اتصالية
فكانها على صورته ولان كونه مقدارا انما هو بحيث تقدر اي
بعد وكونه بحيث بعد كونه بحيث ان له واحدا **الفصل الثاني**
في بيان الواحد بالذات وبالعرض وبيان اقسام كل اعلم ان الواحد يقال
بالتشكيك على معاني مشتركة في ان كلا منها من حيث انه هو
لا ينقسم لكن متفاوتة تصدق ذلك عليها بانه في بعضها اقدم
منه في البعض ثم انه يكون ذاتيا ويكون عرضيا اما العرضي فبان يكون
احدهما موضوعا والاخر محمولا عرضيا كما يقال زيد وابن عبد الله
واحد او يكونا محمولين على امر واحد كما يقال ان الطيب والابيض
واحد لحملهما على زيد او موضوعين لامر واحد كما يقال ان زيدا وابن
عبد الله واحد لانهما طبيبان او يكونا مشتركين في نسبة كما يقال ان الملك

والزمان واحد من ان نسبة الملك الى المدينة نسبة الربان الى السفينة
والواحد بالذات منه واحد بالجنس ومنه واحد بالنوع وهو من الواحد بالفصل
ومنه واحد بالعدد والواحد بالجنس اما بالجنس القريب والبعيد كذلك
الواحد بالنوع فيدخل الاول الا ان الاعتبار بالاعتبار والواحد
بالجنس لا بد وان يكون واحدا بالنوع والواحد بالنوع والواحد بالعدد
ان انحصر النوع في شخص واحد والا فلا والواحد بالعدد قد يكون بالاتصال
فالحقيقي منه له جهة وحدة بالفعل وجهة كثرة بالقوة لا بالفعل اما في الخط
فالذي لا زاوية فيه وفي السطح ايضا ما لا تعريج فيه بل يكون بسيطا و
مسطحا كسطح الكرة والدائرة وفي الجسم ايضا ما لا يحيط السطوح على
الاتصال بالزوايا بل سطح بسيط كالكرة وغير الحقيقي ما يكون جهة الكثرة
فيه بالفعل وذلك قد يكون باتحاد حدي المقدارين كالخطين المحيطين
بزاوية وقد يكون بالتماس بان يعرض لشان بحيث لزم من حركة احدهما
حركة الاخر والاولى من ذلك بالوحدة ما كان التماس بالطبع
وبعض الواحد بالاتصال ان يكون واحدا بالموضوع فان محل الاتصال
انما يكون جسما واحدا في الطبيعة غير منقسم الى صور مختلفة ثم الواحد
بالعدد او النظر الى طبعه التي هي معروض الوحدة لم يحتمل الا ان يكون
من شانها ان يتكثر او لا فالاول كالماء فانه يصير مياها والخط فانه
يصير خطوطا والثاني كالشخص الانساني وهذا القسم ايضا قسمان
فانه اما ان يكون من طبيعته ان يتكثر بوجه آخر كالشخص الانساني
الذي يتكثر باعتبار قسمه الى بدن ونفس واما ان لا يكون من طبيعته

المتصل بالحقيقة

ذلك وهو ايضا قسمان اما ان يكون الطبيعة التي عرضت له لا تنقسم
اولا والاول قسمان اما ان يكون تلك الطبيعة وضعا او ما يناسب
الوضع واما ان يكون غير ذلك فالاول النقطة والثاني العقل و
النفس والذي ليس لطبيعة اخرى فهو نفس الوحدة التي هي مبدا العدد
ثم الذي يصح ان يتكثر اما ان يكون هذا التكثر شيئا من الذات بحيث
يكون ذلك للذات من حيث هو معد للكثرة من وحدة وهو المقدار
واما ان لا يكون كذلك كالماء فان تكثره بواسطة المقدار والذي
من طباعه ان يتكثر فان قطعه واحدة بالموضوع لان من شان موضوعها اذا كثرة ص
ان يتحد فقطع الماء واحدة بالموضوع بخلاف اشخاص الانسان اذ لا
يمكن فيها اتحاد الموضوع ثم الواحد بالعدد له وحدة اخرى ان حصل له
جميع ما ينبغي ان من المقدار والوضع والكيف وغيرها سواء كان
ذلك بالعرض والوضع كدرهم ودينار او بالحقيقة وصناعة ككتابة
او طبعا كشخص انساني تام الاعضاء وهذه هي الوحدة بالتمامية
ويقابلها الكثرة فالدائرة والخط المستدير تام البتة اذ لا يحتمل
الزيادة والخط المستقيم والمقدار لا يكون تاما البتة لاحتمال الزيادة
وطريق الحصر ان يقال ان الوحدة اما ان تقال على شيء واحد او اشيا
كثيرة فالاول هو الواحد بالعدد والذي قد حصرت اقسامه والثاني
انما يكون قوله باعتبار جهة مشتركة من تلك الاشياء فاما ان
يكون نسبة او محمولا او موضوعا والمحمول اما جنس او فصل او نوع او
عرضي ثم انك تعرف ان الواحد بالجنس اقدم من ذلك من الواحد

بالمناسبة واقدم منه الواحد بالنوع واقدم منه الواحد بالعدد والبسيط
اولى بالوحدة من المركب وكذا التام من الناقص والواحد كـ
الموجود في القول على المقولات كلها وعدم ولا شيء منهما على
ماهية شيء **الفصل الثالث** في بيان ان الوحدة والكثرة بديهيتان و
ما قيل في حدهما شبهات وان كلا منهما عرض لازم للجوهر ليعلم ان تحقيق وش ان قيل ان نوع العدد ص
ماهية الواحد صعب علينا فانا اذا قلنا انه الذي لا ينقسم فقد قلنا
انه الذي لا يتكثر ثم اذا حددنا الكثرة اخذنا الوحدة فيه فقلنا انه المجتمع
من وحدات وهو مع ذلك اخذ الكثرة ايضا فان المجتمع هو الكثرة
والوحدات جمع لا يعرف معناه الا بالكثرة او قلنا هو الذي يعد بالواحد
وفيه ايضا اخذ العدد والعدد الذي لا يفهم الا بالكثرة والحق انهما من اوائل
التصوريات الا ان الوحدة تعرف عند العقل والكثرة عند التخيل
فالوحدة لا يكون لها مبدا الا في الخيال فلنا ان نعرف الكثرة
بها تعريفا حقيقيا واما الوحدة فلا تعرف بالكثرة الا على سبيل سلوك
المذهب الخيالي للتنبيه على المعقول اذا لم يكن حاضرا واما من حد العدد
بان الكثرة مؤلفة من وحدات فيجري على ان يضحك من قوله فان
الكثرة مرادف العدد ولا معنى له الا المؤلف من الوحدات لا يقال
ان الكثرة قد تتالف من غير الوحدات كالانام والدواب لانا نقول
كما انه ليس شيء منها وحدة بل واحد كذلك ليس جميع منها كثرة
بل كثير واما من قال انه كمية منفصلة ذات رتبة فهو ايضا مخطئ فان الكمية
لا تتصور الا بعد معرفة الجزء والقسمة او المساواة والجزء والقسمة لا يمكن تعرفها

الا بالكم والكم اعرف من المساواة فانها من خواصه فانها اتحاد
في الكمية والترتيب لا يعرف الا بالعدد فتحقق ان هذه كلها سمات
على الاشياء بالاشتراك بالفاظ المرادفة لها واعلم ان الوحدة عرض لا
الا التي هو بالاعراض فقط واما التي تقوم بالجواهر فلانها ليست مقومة لماهيتها
فوق جنس او فصل او نوع او لا مدخل في ماهية شيء من الجواهر حتى
ان يكون عرضيا والعرضي وان لم يجب ان يكون عرضا الا ان ذلك
هو المركب كالابيض واما المعنى البسيط الذي هو مبدا المشتق فهو
عرض البتة لصدق حده عليه فانه موجود في الجواهر لا كجزء منها ولا يصح
مفارقته لها اما ان الوحدة لا يمكن ان تفارق الجواهر فلانها ان فارقت
لم تحل الا ان تقوم بنفسها من غير ان تحل في غيرها او يقوم بشيء آخر والاول
محال اذ لا اقل من ان يكون هناك وجود هو الذي لا ينقسم فان كان
ذلك الوجود عرضا فالوحدة قائمة به قيام الحال بموضوعه والعرض لا بد
له من جوهر فيكون الوحدة في العرض وبواسطته في الجوهر وان كان
الوجود جوهرا فان لازمه كانت الوحدة موجودة فيه وجود الشيء في
الموضوع وان فارقته فيلزم اما ان يكون هذا الجوهر قبل ان يستقل الى جوهر آخر ه
به الوحدة غير واحد وهو محال او يكون له وحدتان وحدة باقية
على المفارقة فيكون جوهرين متحدين لا جوهرا واحدا وايضا ان كانت
كل من الوحدتين قائمتين بجوهر واحد يلزم ان يكون الوحدة ... فانه يكفي له جوهرين
وان كانت كل قائمة بجوهر فلا يكون الانفصال لاحدهما الى جوهر آخر الا الى ...
وان كانت الوحدة عبارة عن الوجود الذي لا ينقسم بحيث يدخل في ... اليه ه

مفهومها الوجود فيكون عرضا اما مفارقا لموضوعها كما كانت تكون للجوهر الجوهر ه
لا في موضوع فلا يمكن ان يعرض للاعراض فلا يكون للاعراض وحدة
الا بمعنى آخر فيكون اطلاق اسم الوحدة عليه وعلى ما في الجواهر بالاشتراك
فيكون العدد المؤلف من وحدات الجوهر غير المؤلف من وحدات
العرض ويكون اطلاق اسم العدد عليهما بالاشتراك ثم لننظر هل تشترك
الوحدتان في معنى الوجود الغير المنقسم فاذا تاملنا وجدناهما
مشتركين فيه والا لزم ان يكون في العرض وجود منقسم ولكن لا نعني
بالوحدة الا هذا المعنى وهو لا يفارق موضوعاته والا كان ذلك
المعنى الخاص دون هذا العام وان جوز في هذا المعنى المفارقة لزم
اتصاف العرض بالجوهر واما اذا لم يجوز المفارقة فلا يلزم الا اتصاف
الجوهر بالعرض ولا فساد فيه فقد تبين ان الوحدة لازمة لموضوعاتها
هي بحيث اذا وجدت كانت في الموضوع فيكون عرضا فان
قيل انما يلزم العرضية لو لم يكن عدم المفارقة من قبيل عدم مفارقة
الجنس والانواع قلت قد ثبت انها ليست الا عرضية لما يصدق
عليه وان العرضي البسيط الذي هو مبدا العرضي المركب لا يكون
الا عرضا فاذا ثبت انه لا يفارق الموضوع ثبت انه عرض لازم
واذا ثبت عرضية الوحدة ثبت عرضية العدد **الفصل الرابع** في بيان
ان المقادير اعراض لازمة للمواد والصور وان فارقت المادة
ولما كان الكم المتصل منها في الزمان وسائر الابعاد الجسم
الكمي فهو مقدار الجسم الجوهري وقد بينا ان هذا المقدار ليس

وريد وبعض الجوهر باق فهو عرض لكن لا ينفك عن المادة وعن
الصورة لانه مقدار المتصل من حيث يمسح نعم يمكن توهم انفكاكه و
انفكاكها الصورة عن المادة واما السطح فهو نهاية ومقدار ومقدار
ممسوح وقابل للعرض بعد من مسقطين على قوائم فقط وبذا نهاية
انه نهاية الابعاد الثلثة كذلك من حيث انه نهاية له لانها مطلقا لقابل م
هو اعتبار كونه نهاية غيره باعتبار كونه مقدارا فانه باعتبار الاول
مضاف لا التي من المقولة بل مقدار مضاف ويختلف الاعتبار في
والعادة باعتبار الاول لا يختلف السطوح بخلاف الثاني فان حملا فيها
به ولكن كلا الاعتبارين عرض طارئ على المتناهي وقد عرفت
انه لا تلازم مطابقة العارض للمعروض ثم ان كان كونه بحيث وابعد م
يقبل الانقسام وقبعدان كذلك امرا واختلافا في ذات السطح فليس
نسبة المقدارية اليه كنسبتها الى الصورة بان يكون عارضة لها
مل نسبة جنس الى فصل فظ انه بهذا الاعتبار ايضا عرض ثم ان السطح
لا يتبدل على الاشكال بل ينعدم عند اختلاف الاشكال القاطع
والاتصال والانفصال الذي عند السطح عن الذي عند الربع
والسطح الواحد او انقطع زال وحدث سطحان اخران والسطحان
اذا وصلا بحيث زال الحد المشترك منهما زالا وحدث سطح واحد
آخر واذا انفصل سطح حكم بهم وصلت القطع فالمتجدد لم يكن هذا السطح
الواحد الحادث عين الواحد الذي كان قبل القطع كما انه ليس
عين القطع لان المعدوم لا يعاد فالسطح العارض من كل جسم

وقس على الخط فانه العارض سواء الوخط من حيث كونه مقدارا
او من حيث كونه نهاية فقد علم ان المقادير اعراض لا تفارق المادة
وجودا ولا الصورة توهما ايضا اوكل جوهر يعتبر لها فللصورة
مدخل فيهما ولذا كثيرا ما يقع الالتباس منهما ومن الصورة فعلى ان
مفارقة السطح المادة توهما وكذا مفارقة الخط السطح توهما فاعلم ان
المفارقة توهما على احد نحوين اما بان يسلب شيء عن شيء في الوهم
او بان يلحظ شيء بالبال ولا يلحظ معه الاخر لا على سبيل السلب ولا
على سبيل السلب وعلى النحو الاول يستحيل ويستحيل ان يتوهم سطح الا ان يكون
في جسم فانه ان يتوهم مستقلا لم يتوهم الا ذا وضع له حد ان يخطر في
الشخص بصل بها ما لا بد فلا يكون ما توهم سطحا سطحا بل يكون جسما وان
توهم من حيث انه نهاية فقط او حد وجه فقط لم يكن بد من
ان يتوهم معه ما هو نهاية وحد له وكذا الكلام في الخط والنقط
واما ما يقال من ان النقطة اذا تحركت رسمت خطا فانما هو او
يقال للتخييل لا التحقيق لا لانه لا مماسة للنقطة ولا حركة في الخارج فان
ذلك جائز بل لان الحركة مماسة عن قارة فاذا ماست النقطة
فلا تكون في الخارج في اول الحركة شيئا لم يبق تلك المماسة في الآن
الذي بعده بل على كل ان مماسة فلا تكون في الخارج امتداد او موجود من
مبدا الحركة ومنتهاها لتكون خطا بل انما هو الامتداد امر خيالي على
ان الحركة النقطة انما تكون على امتداد اما خط او جسم او سطح او بعد
في جسم او بعد في سطح فلا بد من وجود الخط قبل حركة النقطة فكيف

اذ يمكن ان يعرض من النقطة مماسة منتقلة
ح

يحدث بها هذا واما وجود هذه المقادير اما الجسم فظاهر واما السطح فلانه نهاية
الجسم واما الخط فلانه نهاية السطح واما الزاوية فقد ظن بعضهم انها كمية
من السطح والجسم لامرين الاول عدم فهم ما يقال ان السطح ذاهب بعدين
متقاطعين على قوائم والجسم ما فيه ثلثة ابعاد وكذلك والثاني
توهم ان الخط اذا تحرك حصل رسم سطحا فاذا تحرك الخط تماما رسم
سطحا واما اذا تحرك باحد طرفيه وثبت طرفه الآخر فيرسم زاوية و
لم يعلم انه لو صح ما فهموا لم يكن السطح الا المربع والمستطيل بل الحق ان المقدار
السطحي والجسمي قد يكون محاطا بحد من خطين متصلين من طرف واحد فان
اطلقتا الزاوية على ذلك المقدار من هذه الحيثية كانت مقدارا وان
اطلقتها على هيئته هذه الاحاطة كانت كيفية فعلى الاول يعرض التساوي
واللامساواة والانقسام لذاتها وعلى الثاني انما يقبلها
بالعرض لما هي فيه من المقدار واما الزمان فكما تحقق في الطبيعي وجوده
وعرضيته وتعلقه بالحركة واما وجه حصر الكم المتصل في هذه الاربعة فان المتصل
اما ان يكون قار الاجزاء مجتمعها في الوجود او لا بل يحدث اجزاؤه
شيئا فشيئا ولا يجمع فالثاني هو الزمان والاول هو المقدار والابعاد
لا اتصال من بعد واقل الابعاد واحد واكثرها ثلثة اولا تصور فوقها
في اتصال واحد فحصر المقدار في ثلثة لانه اما ان يكون بحيث يمكن ان
يعرض فيه ثلثة امتدادات او لا والثاني اما ان يمكن فرض امتدادين
فيه او لا بل يكون امتدادا واحدا واما المكان فهو السطح [illegible]
واما الثقل والخفة فلا جزء للشيء منهما يكون حاويا له ولا حاصرا على شيء منهما

لعل المساواة والمعادة واما ما يقال من ان ثقلا اضعف ثقل وضعفه
فباعتبار زمان الحركة مساحتها او قدر الثقيل كما يقال ان هذه الحركة
ضعف تلك او نصفها باعتبار مسافتها او عظم محلها وصغره وكذا الصغير
والكبير والقليل والكثير ليس شيء منها كميات بالذات بل هي من عوارضها
وقد بين جميع ذلك في قاطيغورياس وبالجملة فالكم هو الذي يصح ان يوجد
او يعرض فيه بالذات واحد عاد له **الفصل الخامس** في ابانة ان العدد
موجود ولكن لا مفارقا وان له انواعا كل منها وحده وطرق تحديد
هذه الانواع وان الشيء ليس بعدد واعلم ان القول بان لا وجود للعدد
الا في النفس قول ضروري البطلان فان وجود العدد من الوحدات
نعم لا يوجد مجردا فان الوحدة لا توجد مجردة ووجود العدد مترتب
على وجودها وايضا له انواع لكل نوع منها خواص كالاولية والتركب
والتامة والزائدة والناقصة والمربعة والمكعبة والمنطقة
والاصمية وما لا حقيقة له لا خاصة له فلكل نوع من انواع العدد وجود
وصورة بحسبها يكون واحدا ولا بعد في ان يكون شيء
من حيث شيئا واحدا من وحدات كثيرا ومن حيث له صورة وحدة
واحدا ولا بد في كل عدد من قيد الاجتماع فلا يصح ان يقال ان العشرة
مثلا تسعة وواحد الا بمعنى المجموع المركب منهما فانه ان اريد بالعطف
كان كما يقال هذا اسود وحلو في انه يكون كل من المعطوف عليه والمعطوف
صادقا على ذلك على حدة فيلزم ان يكون التسعة عشرة والواحد عشرة وان اريد
به ما يراد بنحو الانسان حيوان وناطق اي حيوان ناطق فكذا الحيوان

والمعطوف صح

والواحد عشرة صح

و ناطق ای حیوان وذلک الحیوان الذی هو ناطق کان العشر تسعه ای
واحد وان ارید انه تسعه مع واحد ای التسعه المقرونة بالواحد غیر
المقرونة لزم ان یکون التسعه نفسها من اجزاء الواحد عشره ومن
لا یعرف الا والثانی یرید انه تسعه مع واحد بمعنی انه تسعه ومع کونه تسعه واحد
کان ایضا باطلا ومثل ذلک القول ان یقال العشره خمسه وخمسه او سته
واربعه او واحد وواحد وواحد الی ان تستوفی تثنیة العشره
الا مجموع هذه فان اردت حد نوع من العدد وجب ان تقول انه عدد
من اجتماع واحد وواحد وهکذا الی ان تستوفی فان کل کان العشره
ذکرت الواحد عشر مرات وهکذا فانک ان ذکرت خواص ذلک
النوع کان رسما وان ذکرت الاعداد التی تحته وحدها وحدک
تحد لم یکن حدا اولی من حد فی ذلک مثلا ان حددت العشره
بانه عدد من اجتماع خمسه وخمسه لم یکن ذلک اولی من ان تقول عدد
من اجتماع سته واربعه او تسعه وواحد فیلزم ان یکون کل واحد
من هذه الاقاویل حدا فیلزم تعدد الحد علی ان الکل یحیل الی الاحاد
فالحد انما هو ما ذکرناه وهو یشتمل جمیع هذه الاقوال وان ابتنت
الاعداد المذکوره فی حدها مثل الخمسه فذلک النوع من العدد من
حیث الصوره المخصوصه لزم ان یکون لذات واحده حقائق
مختلفه فلا بد ممن کان یقصد بها الاتحاد فلیس ذکر الاعداد الا کذکر
طرایقه اصعب واعلم ان من الناس من یقول ان الاثنوه لیست
عدد وانما کان الوحده فرد اول والاثنوه زوج اول فکذا

كان ابتدا رسما او لم يكن حدا

ان الفرد الاول لیس بعدد وکذا الزوج الاول وان العدد المرکب
من الاحاد واقل الجمع ثلثه وبانه اما ان یکون عددا اولا او
مرکبا والکل باطل اذ لو کان الاول لم یکن له نصف واثنان
الثانی لزم ان یعد غیر الواحد والکل هذا باطل بل الحق ان
العدد لیس الا المنفصل الی انه من واحد وانما لم یجعلوا الوحده
عددا لانه لیس کذلک لا اساوی فرد ولا یعالوی من الا بعد زوج
لیس بعدد وکما لو جد فرد کذلک ولا یعتبرون فی الاحاد بعده
النحویون الا انما یریدون ما فوق الواحد ولا یشترطون فی العدد
الاول لا یکون له نصف اصلا بل ان لا یکون له نصف هو عدد
والشوه کذلک فانه العدد الغیر المرکب فالسوه عدد وهو
اقل جمیع الاعداد ولا اقل منه واما الکثره فلا حد لها ولا یلزم
من کونها قلیله بالنسبه الی ما فوقها ان یکون کثیره بالنسبه
الی شیء او لیس یجب ان یکون ما هو احدی الاضافتین یحمل الاخری
کما ان الشیء اذا کان مالکا لا یجب ان یکون مملوکا فالسوه
قلیله بالقیاس الی ما فوقها وقلیله بالنظر الی انه لیس کثیرا
بالقیاس الی شیء ثم ان الکثره یقال بمعنیین الاول ان یکون فی
الشیء من الاحاد ما فوق الواحد وهو اعم معنی یقابل الوحده مقابل
الشیء المبداء ثابت للشوه والعاد والثانی ان یشتمل هی
ما فی شیء آخر مع زائد وهو مقابل القلیل یقابل المضایف **الفصل**
السادس فی بیان ان لا تقابل بین الوحده والکثره الا بالعرض

وانهما بالعرض متضايفان وهو من التقابل من الاخص وغير والاكثر
والمساوي اما التضاد فليس الوحدة والكثرة بهما فان الوحدة تقوم
الكثرة والضد يفني ضده ويبطله فان قيل انما شرط الضدان تعاقب
ضده على موضوع واحد ويبطل الضد بمعنى انه يزيله عن الموضوع الذي
هو فيه بحيث لا يجتمعان ولا انه يعدمه مطلقا وشان الواحد والكثير
كذلك فان الذي يكون واحدا لا يجوز ان يكون كثيرا البتة ولم لا يجوز
ان يكون من شانهما مع ذلك ان يفرد واحد سائر الاضداد او يقوم
احدهما الاخر الكثرة لا تقوم الا بالوحدات كذلك لا تبطل الا ببطلان
الوحدات فالوحدة انما تبطل بالذات واولا تلك الوحدات ولا تبطل
الكثرة الا بالعرض ولو كان تبطل الابطال يوجب التضاد لكانت
الوحدة مضادة للوحدة ثم ابطالها الوحدات والكثرة ليس كابطال
الحرارة البرودة بل تبطل كل وحدة بسبب آخر فيحدث هذه الوحدة على
ان الوحدة الطارية المبطلة لم تبطل الوحدات الاولى الى الاخر منضمة معها
فان موضوع الاولى جزء موضوع الثانية على انه يجوز التعاقب
على موضوع واحد مما لا يكفي في تحقق التضاد بل لا بد من المخالفة التامة
من الطبيعتين بحيث لا يجوز تقوم شي منهما بالاخر على انه قد ظن ان من
شرط التضاد ان يكون موضوع الشخصين بالعدد واحدا شخصا وكذلك
ان موضوع وحدة بعينها وكثرة ما لا يمكن ان يتحد بالعدد بل انما يتحد بالنوع
واما العدم والصورة فلا يجوز ايضا ان يكونا هما فان الوحدات مقومة
للكثرة والكثرة متركبة من الوحدات فان جعلت الوحدة ملكة على انه

هو انه كان الصحه

بعينها

لا يعرف منها الا العدم من عدم الانقسام ونحوه كانت جميع اجزاء
العدم الملكة وان جعلت الكثرة ملكة كانت جميع اجزاء الملكة العدم
والكل باطل وان كان لك في بادي الراي ان تجعل ايهما شئت
عدم ملكة الاخرى عما من شانه تلك الملكة فالوحدة عدم الكثرة عما من شانه
من شانها بطبيعتها ان تتحد والكثرة عدم الوحدة عما من شانه ان يوجد
ان يتكثر الا ان هذا التقابل يقتضي من الملكة بان يكون هو المعقول اولا
الثابت بالذات ويكون العدم عدم هذا الامر المعين ومن القدماء
من ادخل في الملكة الصورة والخير والفرد والواحد والنهاية واليمين
والنور والساكن والمستقيم والمربع والعلم والذكر وفي العدم الشر
والزوج والكثير واللانهاية واليسار والظلمة والمتحرك والمنحني
والمستطيل والظن والانثى ولو جعلوا الوحدة داخلة في العدم
كان اوجه لانا نفهم منها عدم التجزي والانقسام ومن الكثرة
وجوده واما المتناقضان فلا يجوز ان يكونا هما اما بحسب اللفظ
فلا يناسب المقام واما بحسب نفس الامور فالسلب بمنزلة العدم
والايجاب بمنزلة الملكة فالحكم بسبب امتناع ذلك جار هيهنا
واما المتضايفان فلا يجوز ايضا ان يكونا هما اذ لا يقال شي منهما
بالقياس الى الاخر بالذات نعم لما كانت الوحدة مبدا
للكثرة كانت الكثرة معقولة بالقياس اليها من حيث عرض حيثية
المعلولية والمعلولية امر زائد على ذاتها ولو كانتا متضايفتين لكانت
الوحدة ايضا معقولة الهوية بالقياس الى الكثرة وكانتا متكافئتين

ضمن ما ذكرنا انه لا تعامل بين الوحدة والكثرة بالذات نعم بينهما
تعامل التضايف بالعرض من حيث ان الوحدة مكيال الكثرة
مكيل وتعرض للاشياء التي هي معروضة للوحدة اولا ان يكون لكل
وللتي تعرض لها الكثرة ان يكون مكيلات وحسبان يكون واحد
لكل كثير ومكيالا من جنسه فمكيال الاطوال طول ومكيال العروض
عرض ومكيال الازمان زمان وهكذا وقد يجعل مكيال كل شيء
اصغر ما امكن ليكون التفاوت فيه اقل ما يكون وهذا الواحد اما ان
يكون طبيعيا كجوزة وبطيخة او وضعيا وهذا الوضعي يكون في اكثر
الاشياء بالنسبة الى ذلك الجنس كشبر في الطول وشبر في
شبر في العرض وشبر في شبر في شبر في الجسم وفي الحركات حركة مقدرة
بعدد معلوم ولا حركة بهذه الصفة نعم الجميع الا المقدرة طبعا ولا
سيما التي لا اختلاف فيها ولا سيما التي هي اسرع الحركات
لتكون اقل زمانا وهذه هي الحركة الفلكية فحركة ساعة منها مثلا كان
مكيالا للحركات وكذا زمان هذه الحركة يكون مكيالا للازمنة
وربما نعتبر الحركة مكيالا باعتبار مسافة معينة ولكن بحسب المسافة
بالعرض وفي الحروف الحرف المصوت المقصور او الحرف الساكن
او المقطع المقصور وهكذا او يمكن وضع اصغر مما وضع او اكبر منه ولا
يتوهمن ان الواحد المفروض في كل باب يحسبان كلاه به جميع ما في
ذلك الباب فان خطا ما ووسطحا ما وجسما ما وحركة
حركة ما ... زمانا وثقل ... يكون في ذلك عدة احاد

لكل متباين واحد هو مكيال له هذا ولما كان المكيال اما يعرف
المكيل بحد العلم او الحس كما لا يمكن وقيل للانسان انه مكيال كل شيء
بهما فالانسان يحمل المكيال المعلوم والمحسوس فان يبطل قتهما
يصح العلم والحس ولكن قد يحمل المكيل مكيالا هذا وقد يشكك في امر
الاعظم والاصغر والمساوي فيقول اما الاعظم والاصغر فهما متضايفان
واما المساوي فلا اتصاف لهما كيف وقد ظن انه يجوز ان يكون الاعظم
والاصغر ولا يكون المساوي فنقول المساوي انما تعامل التضايف
المساوي وغير المساوي لكن غير المساوي لازم لكل من الاعظم
والاصغر فبهذا الاعتبار يتعامل ايضا ثانيا وبالواسطة الفصل الرابع
في الاستدلال على عرضية الكيفيات المحسوسة من الناس من يقول ان
هذه الكيفيات المحسوسة من نحو اللون والطعم والرائحة جواهر سارية
في الاجسام ولا يمكنهم ان يقولوا بها يزول عن الجسم والجسم بعد باق
فانهم يقولون ان زوالها عن الجسم كزوال الماء عن الثوب المبلول
فانه يزول عنه وهو بعد باق ولكن بزوال اصغر الاجزاء المائية
التي تفارقه شيئا فشيئا فعلينا ان نبطل قولهم ونثبت عرضيتها
فنقول ان كانت جواهر فهي تحل اما ان يكون جسمانية او لا والثاني
لانه اما ان يكون يمكن ان تؤلف منها الاجسام وهو محال لان الجسم
لا يتالف الا محالة تجزيها في الابعاد الثلاثة او لا يمكن ولكن يكون
الا مقارنة للاجسام سارية فيها فيلزم اولا ان يكون ذوات
اوضاع وكل جوهر ذي وضع فهو منقسم فيكون جسمانيات

وتعالى صح

هف وثانيا انه لايخ اما ان يكن من شانها ان يفارق ا
الاجسام او لا وعلى الثاني يكون اعراضا ليس ظلالا اجسام
الجوهرية فانها لاتقوم الاجسام ولا تفارقها وهي فيها كالجز
وليس العرض كذا وعلى الاول لايخ اما ان يكون مفارقتها بان
ينتقل من جسم الى جسم او بان تقوم مجردة قائمة بذاتها فعلى الاول
يلزم ان لاينعدم البياض من جسم مثلا الا وحدث ينتقل الى ما يليه من
جسم اذ لو انتقل الى جسم بعد لزم ان يكون في زمان حركته
اليه مفارقا مجردا قائما بذاته وليس كذلك واما الكون فقد ظهر
بطلانه وكيف يصح هذا المذهب ويلزم منه ان يكون تسخين النار
لشيء بان ينفصل منها الحرارة بعد ان تنفصل منها الى المتسخن على تقدير تسليم
هذا الانتقال الا انه في ذلك العرضية فان من المقوم من احوال
العرض من جزء من الموضوع الى جزء آخر ومن موضوع الى موضوع
آخر انما المنافي للعرضية صحة القيام بالذات ثم يستدل على امتناع
هذا الانتقال فقول لايخ الذي وجد في موضوع اما ان يكون ذاته
الشخصية متعلقة بذلك الموضوع الشخصي فمن البين انه لا يكون الانتقال عه
فاذا اذا انتقل من ذلك الموضوع لم تبق شخصا ولا يتعلق ذاته
الشخصية بل انما اختص به بسبب خارجي غير مقوم جاز الزوال
ولا شك ان مجرد زوال سبب الاحتياج الى ذلك الموضوع
لا يكون سببا للاحتياج الى موضوع آخر فانه انما هو سبب عدم الاحتياج
الى ذلك الموضوع وهو بنفسه غير محتاج الى الموضوع الآخر فلا يحتاج

وان اريد بهذه الاعداد المذكورة في حد ما من التشخص فذلك النوع
من العدد من حيث الصورة المخصوصة لم ان يكون لذات واحدة حقائق
اليه بسبب آخر ثم ان زوال السبب الاول وحدوث الثاني ليسا الا من
خارجين عن طباع اللون مثلا فلا حاجة له بطباعه الى موضوع فلايخ اما ان
يكون كونه لونا او هذا اللون يغنيه عن الموضوع او لا فعلى الاول
يستحيل ان يعرض له الاحتياج اليه الا ما يطالب عنه او لا يغنيه بل
يعلقه بموضوع فلابد من ان يعلقه بموضوع معين فكان الذات المعين
لا يمكن ان يقتضي التعلق باي موضوع اتفق حالا ما سوى ومراد بالقلب
العين ليس ان يعدم هو بكليته ويحدث شيء آخر والا لم يكن هناك انتقال
بل ان يبقى منه شيء ويصير في صورة او هيئة فان جل بهذا الانقلاب
في الاعراض قلنا فالعرض حينئذ تلك الصورة والهيئة واما ان جاز
مفارقتها الاجسام بان تقوم مفردة مجردة فلايخ اما ان يكون
ح قابلا لان يشار اليها وان يدرك بالحس او لا فعلى كانت حليه
الاتخيل م مثل الغارة يلزم اولا ان يكون له غير هيئة البياضية مثلا وضع ومقدار
ولا يمكننا تخيل ابيض بلا وضع ومقدار فضلا عن ان يراه ويشار اليه
فيكون جسما ابيض لا بياضا ويلزم ثانيا ان يكون في خلاء اما ان لا يكون
كذلك بل صار جوهرا روحانيا فيكون البياض تارة يكون
له صورة روحانية واخرى يكون مخالطا للجسم وقد مر ان الجوهر
الروحاني لا يجوز ان ينقلب ذا وضع ومخالطا للاجسام على انه
لا يكون ح انتقال بل فساد وكون ثم انه جعل حامل البياض شيئا

وانه مقدار كان له وجود ان وجود انه بياض و وجود انه ذو مقدار ثم لما
بحل لم يكن الا ان يكون مقداره غير مقدار الجسم فلزم ان يتفق بعد في
بعد وهو محال وان قيل بل هو متجاوز كالماء في الثوب لزم ان لا
من ان يكون البياض جسما ابيض فلا يكون ما فرض ساذجا للبياض
معنى آخر وهو اوليس حد البياض حد الجسم من الطول والعرض والعمق ولو كان
البياض حده هذا كان جميع الاعراض كذلك فيكون الكل شيئا واحدا
فليس للامقادير واعراضه وليس بجزء منه فهو عرض فقد بين ان الكميات
المحسوسة اعراض وهذا لمبدا للطبيعيات واما الكيفيات النفسانية فقد
تبين عرضيتها في كتاب النفس واما الاستعدادات فعرضيتها
اوضح من عرضية المحسوسات واما المختصة بالكم فسياتي الكلام في اثباتها
وبيان انها كيفيات واعراض **الفصل الثامن** في دفع ما قد يورد
على عرضية العلم من الكيفيات النفسانية فان قيل كيف العلم فانه هو
الصور المكتسبة من صور الموجودات مجردة عن موادها وهي
صور جواهر وصور الاعراض ان كانت اعراضا فلا يصح ان — وصور الاعراض ص
يكون صور الجواهر اعراضا فان الجوهر بذاته جوهر فمهيته لا يكون في
موضوع ابدا في الخارج كان او في العقل فقد ان الجوهر ما يكون وجوده
في الاعيان لا في موضوع وذلك هو المعنى له ثابت له اما كان
في الاعيان او في الاذهان وان كان ما من كونه في الاذهان موجودا
في الموضوع باعتبار وجوده الذهني او نصدق عليه في العقل انه
بحيث اذا وجد في الاعيان كان لا في موضوع وذلك كما ان

الحركة نعم بانها كمال ما بالقوة ولا شك انها في العقل ليست كذلك
بل في العقل بحيث اذا وجدت في الخارج كانت كذلك ولا شك ان
التي في العقل منها بهذه الصفة وهذا كما انه يقال حجر المغناطيس
هو ايضا انه يجذب الحديد فاذا وجد في الكف وليس هناك حديد لا يقال
انه قد اختلف حقيقته فانه بحيث اذا قارنه حديد يجذبه تصدق عليه ذلك — فان قارنه حديد ولم يجذبه ص
ولا شك انه تصدق عليه وهو في الكف انه بحيث اذا قارنه حديد جذبه
فكون هذه الماهيات في الموضوع في العقل لا ينافي جوهريتها فانا نعني بها
في الاعيان لا في موضوع ثابت فان قيل اليس العقل من الاعيان
فلنا نريد الاعيان التي اذا حصل فيها الجوهر صدر عنه آثاره وافاعيل
فان قيل ثم قلتم ان الجوهر مهيته لا يكون في موضوع اصلا فقد يعني لا يكون
في الاعيان في موضوع اصلا فان قيل فقد جعلتم الشيء الواحد جوهرا مرة
وعرضا اخرى وقد منعتم ذلك انما منعنا ان يكون شيء كذلك في الاعيان — وعرضا يعني ان يكون موجودا في الموضوع لوجوده الذهني
ولم نمنع ان يكون معقول الجوهر عرضا فان قيل يلزم ان يكون الجواهر المفارقة
مارة جواهر وهي اذا كانت في الاعيان واخرى اعراضا وهي
اذا عقلت ولا يجري فيها ما ذكرتم من الجواب لانها معقولة لذواتها
لا الصور بمهياتها فقط معنى انها معقولة لذواتها تعقل ذواتها — ان ذواتها ص
او انها لما كانت مجردة لم يحتج العقل منا في تعقلها الى تجريد
واما ان المعقول منها لا يكون الا هي من كل وجه او مثلها او انها
لا تعقل عندنا الا بحصول ذواتها عندنا فكلا فان ذواتها مفارقة
فكيف تصير صورا لانفسنا على انها ان صارت صورا لنفس من انفسنا

لزم ان يكون لك النفس عاقلة لكل شيء بالفعل ولم يكن لنفس جزئي
ما يستبد او يملك النفس فلا يجوز ان يكون شيء واحد العدد وصورة لمواد كثيرة
بان يكون صورة لهذه وهذه وهذه ملحدة متحدة على ما ظن وقد بين ذلك
في كتاب النفس فبين هذا ايضا ان هذا ما يعلق ببعض اصحاب التعليم واما الصور فان
ما كان من المعقولات من الصور الطبيعية والتعليميات فلا توجد ذاتها
الا في عقل ونفس وما كان من المفارقات فليس نفس وجودها ما هي
من علمنا بها بل انما نعلم بها او تأثرنا عنها فذلك الاثر هو علمنا
بها وفي حكم هذه المفارقات الصور الطبيعية والتعليميات ان وجدت
مفارقة وفعلنا بهذه كلها هي الآثار التي تحصل عنها في نفوسنا
لا في ابداننا لا ذواتها ولا اشياء يكون مثلها قائمة بذواتها لا
بعدد وفرد نوع المفارق فلا سبب يتعلق به بوجه وهذه الآثار بعض

الفصل التاسع في اثبات الكيفيات المختصة بالمقادير والاشارة الى
عرضيتها وعرضية المختصة بالاعداد اما المختصة بالمنفصل فمنها ما هي فيه ومنها
ما يجيء في الحساب واما انها اعراض فلان الموضوع العدد وعرض
وهي متعلقة بالعرض واما المختصة بالمقادير كالدائرة والمنحني والاسطوانة
والمخروط والكرة فلم بين وجودها ولا امكن المهندس ان يعمل اما
من المثلث والمربع وسائر الاشكال فوضع وجودها والدائرة وبين
وجود الكرة بان يحرك نصف دائرة في دائرة والاسطوانة بان يحرك
دائرة على الاستقامة بحيث يلزم مركزها خطا مستقيما احد طرفيه
المركز في اول الوضع والآخر المركز في آخر الوضع والمخروط

بان يحرك المثلث القائم الزاوية بان احد ضلعي قائمته على محيط دائرة
وضلعها الآخر ساكن حافظ لمركز الدائرة ثم ان سعى الاجزاء التي تحرك
سكون وجود الدائرة فلا بد من اثباتها واما وضعها فلا يحتاج الى بيان
لتعلقها بالعدد الذي هو عرض معقول لا يشكون هو لا في ثبوت
الدائرة مرحا وان لها مركزا حا ولا شك انه يمكن على مذهبهم ان
يصل من هذا الذي هو مركزها خط مستقيم حاد مركب من الاجزاء
التي لا تتجزى الى جزء من المحيط فلنفرض ان هذا الخط تحرك طرفه الذي عند
المحيط والطرف الآخر منه ثابت حتى ينطبق بجزء آخر من المحيط على الجزء
الاول وهكذا الى ان يعود طرفه هذا الذي الى وضعه الاول حاير سم
الدائرة جميعها فان كان يلاقي كل جزء النقطة من المحيط جزءا او يعدم فيخ انه
لزم المحال كما ان يعلم الاول وبعض الثاني حتى تتساوى على
الجزء ومهما ان كان في سطحها فرض اختلفت الاجزاء في العدد وان لم يجز
فيها لزم ان يكون اعظم منها فانقسم الجزء وان لم يكن الفرض بوجود
العدد بالزيادة الاجزاء الا على العدد ارتفعت كلها الاجزاء فان قالوا
انه لا يمكن اتصال المركز بذلك الخط الى الجزء الذي يلي الجزء الاول من
المحيط قلنا ان فرضنا ان جميع هذه الاجزاء انما فرضت الا المركز
وذلك الجزء من المحيط فهل يمكن ان ينطبق منها بعد المركز هو الخط المستقيم
وان قالوا ذلك مسلم لخط مستقيم فان قالوا لا فقد كابروا
فان البديهة قاضية بان كل جزء من سمائها من يكون منها بعد اقصر
وهو الخط المستقيم وان قالوا ذلك مسلم اذا كانت الاجزاء غير

فان انطبق طرفه الآخر على المركز
والا فان زاد ازيلت الزيادة
وان نقص تمم
بالفرض في محيطها م

بذين معدومة واما اذا وحدت الجمع فلا تكون منها محاذاة فقد
كابروا ايضا وجعلوا وجود تلك الاجزاء سببا لتغير المحاذاة والبديهة
شاهدة بخلافه ثم الحاكم بهم الذي هو القانون في المحسوسات
وما يتعلق بها لا يأبى عن ان يركب من الاجزاء هي لا تتحرى دائرة
حقيقية ولا شكل كرى حقيقي واذا ثبت الدائرة ثبت سائر الاشكال
الهندسية وبطل الجزء فانه يعلم منها ان كل خط منقسم بمتساويين
مع ان الخط الفرد الاجزاء لا يجوز فيه ذلك وان القطر لا يشارك
الضلع وعلى ثبوت الجزء يلزم جواز ذلك هذا اثبات الدائرة على
مذهب القائلين بالجزء واما على الحق فمقول قد بين في الطبيعي ما
يدل على ذلك اذ قد بين ان كل جسم له شكل والجسم البسيط شكله الكرى
والكرة اذا قطعت حدثت الدائرة ونقول ايضا انه من البين بستغنيم سه
انه اذا كان خط او سطح فليس يستحيل ان يكون هناك خط او سطح
اخر يكون وضعه مع الاول بحيث لا تقع نقطة ثم من البين انه يمكن
نقل هذا الخط او السطح بحيث ينطبق على الاول او يقع موقعه او
موازيا له لكن في جسم واحد ان يوضع وضعها ثم يوضع وضعها
مقاطعا لوضعه الاول وكل هذه الانتقالات انما يكون او كان مشي
استدارة وذلك ظاهر اذ لا يكون هذه الحركات الا بتقطع
قوس دائرة واذا وجد القوس فليتمم حتى يحصل الدائرة وايضا
نفرض ثقيلا احد طرفيه اثقل من الاخر واقمناه على
سطح مستوى بطرفه الاخف بحيله ودعامة ثم اذا ازلنا الدعامة

حتى يسقط طرفه الاثقل فاما ان يتحرك كلا طرفيه الاثقل
الى الاسفل والاخف الى الاعلى معا فرسم الطرفان كل منهما دائرة
مركزها الجزء المتحد بين الجزء الصاعد والهابط من ذلك الجسم وان
تحرك الاثقل فقط رسم ذلك الطرف دائرة ولا يمكن ان يتحرك
الطرف الاخف على طول السطح لان الميل الى المركز على المحاذاة
طبعا فهذه الحركة اما بالطبع وليس او بالقسر وليس القاسر الا الطرف
الاثقل وهو لا يقتضي الا حركة هذا الطرف الى العلو على
الاستقامة فحدث من حركتهما دائرتان مركزهما الجزء المشترك بين
الحركتين فان كلا من الاسفلين عنده الحركة شديدة وورود ومنشأها
الى ذلك البعد واذا ثبت الدائرة ثبت المثلثات وثبت
بالمثلث المخروط فاذا قطع المخروط بسطح محارف صح قطع و
صح منحنى **الفصل العاشر** في بيان عرضية المضاف وان المضاف
ليس في الطرفين واحدا بل ما هو في كل مغاير لما في الاخر وبيان جزء
ورود شبهة من طرف وجوده اما بيان حقيقة المضاف وحده
فقد تبين في قاطيغوريس واما انه ان كان موجودا فهو عرض فظاهر
اذ لا يعقل الا لشيء الى شيء سواء كان عارضا للجوهر كالاب والابن
او للكم متفق الطرفين كالمساوي والمساوي والطابق والمطابق
او مختلفا محدودا والاختلاف كالضعف والنصف او غير محدود
متعلقا على محدود كالكثير الاضعاف او عرضي كالزايد والناقص
للمضاف كالزايد والانقص او للكيف متفقا كالمشابه او مختلفا

كالسريع والبطيء والثقيل والخفيف في الاوزان والثقيل والحاد
في الاصوات او للاين كالاعلى والاسفل والملتي كالمتقدم والمتأخر
ويمكن ان يكون المضاف في هذه الذي بالمعادلة كالمساواة والذي
بالزيادة اما في الكم كالضعف او في القوة كالغالب والذي با
الفعل والانفعال كالاب والابن والقاطع والمنقطع والذي
بالمحاكاة كالعلم والمعلوم والحس والمحسوس ويمكن ههنا الحصر بخلاف ما
الحصر الضابط ان يقال اما ان يحتاج الاضافة من الطرفين الى ان
يكون في كل منهما كيفية توجبها كالعشق فان العاشق هيئة ادراكية
هي مبدأ عشقه وفي المعشوق هيئة مدركة توجب ان يعشق او الى ان
يكون في احدهما دون الآخر كالعالم والمعلوم فان في الاول كيفية
بها اصير مضافا الى المعلوم وهي العلم بخلاف الثاني او لا يحتاج الى
ذلك في شيء من الطرفين كالمتيامن والمتياسر واعلم ان الاضافة
في المتضايفين ليست امرا واحدا كما وهم بعض الناس بل اكثرهم
بل في كل منهما امر مغاير لما في الآخر وهذا من في الاضافات المختلفة
فان الابوة انما هي في الاب ولكن مقيسة الى الابن اذ لو كانت
في الابن لصح ان يوصف بها وكذلك البنوة انما هي في الابن
ولكن مقيسة الى الاب وليس هنا حالة اخرى مشتركة يكون موضوعه
للابوة والبنوة تكون واحدا فاما المتفقين فان قالوا ابل كحالة
حالة كذلك هي كون كل منهما مقيسا الى الآخر قلت لا فرق بين هذا
وبين كون كل من المتعشق والشبيه ايضا كحالة انه ليس هنا حالة واحدة

شرح

في كليهما كما هناك اذ لا فرق بينهما واما المضاف المتفق
في الطرفين فالشبهة فيه اكثر فانه لما كان لكل من الطرفين
حالة مقيسة الى الآخر وكانت الحالتان من نوع واحد حسب
انهما شخص واحد ولكن الامر فيه بعد ما ذكرنا سهل فان لهذا
مثلا اخوة مقيسة الى ذاك وهذه الاخوة وصف له لا لذاك
وكذا لذاك وصف اخوة هذا وهو ثابت له لا لهذا لكان لكل من
الاثنين بما هو وصف له فان القياس لا يحمل الشيئين
شيئا واحدا فلا يظن ان عرضا واحدا يكون في محلين كما ظنه
قوم فجعلوا العرض من اهل هذا الشكل كما مر في قاطيغورياس هذا
ثم يجب عليك ان تحقق هذه الاضافة موجودة في الاعيان
او لا توجد الا في العقل وانما يوصف بها الشيء في العقل كالكلية
والجوهرية والذاتية والعرضية والجنسية والفصلية والحمل والوضع
ونحو ذلك فقوم ذهبوا الى الاول وقالوا انا نعلم ان هذا في
الخارج ابو ذاك وذاك ابنه عقل ذلك ام لا وان السماء فوق
والارض تحت عقل ام لا وان النبات يطلب الغذاء ولا
عقل له ولا ادراك بوجه مع ان الطلب انما يكون اضافة بين
الطالب والمطلوب وقوم ذهبوا الى الثاني فقالوا لانه يلزم
وجود اضافات غير متناهية في الخارج فان الابوة اذا كانت
عارضة للاب في الخارج كانت بينها من حيث انها عارضة
وبين الاب من حيث انه معروض اضافة وكذلك بين البنوة

والابن وكذا الى ما لا يتناهى وايضا فى الاضافات
بين موجود ومعدوم كما بين المتقدم والمتاخر بالزمان ولا
لنا من حل شبهه فنقول ان المضاف الحقيقى هو الذى يكون
مهيته بحيث اذا عقلت عقلت الى غيرها وهذه صفة خارجة لما الذى
فى العقل هو بالقياس الى الغير فكل ما يوجد فى الاعيان كذلك
فهو مضاف ونحن نعلم ان فى الاعيان اشياء كثيرة كذلك
فالمضاف موجود فى الاعيان والمضاف بهذا المعنى ليس له
ذات وشى هو الاضافة بل هو مضاف بذاته لا باضافة
قائمة به ولا هو موجود فى الخارج مع اضافة ومعه للشى بل انفسها
الملح ولكن للعقل ان يخترع منه ومن ذلك الشى معنى يعقله اعتبارا
مضافا فان للعقل ان يقرن اشياء باشياء لا ضرورة تدعوا الى
ذلك فلا يلزم ان يكون فى المضاف اضافة قائمة به فيلزم اضافات
فى اضافات لا الى نهاية فقد علم معنى وجود المضاف فى
الخارج وانه ليس ان المعانى التى هى من المضاف التى فى الخارج
ولا ان فى الخارج بينهما اضافة وعلم مما مضى ان لا يحصل شى منها
الا مع الاخر ثم انه ليس كل اضافة فهى فى الاعيان بل كثير
منها مما يخترعها العقل من تلقاء نفسه ومن ذلك الاضافة بين
الموجود والمعدوم كاضافة المتقدم الى المتاخر فان المتقدم
انما يكون متقدما على شى وهو انما يكون اذا احضره والمتاخر
العقل فنسب بينهما بالتقدم والتاخر فلا يكون الطرفان موجودين

وكون له

هذا الطرف من الاضافات امر من حكم
الاول ومن فرعها هو ان يقيم مضاف
بذاته عارض للمضاف بذاته هو الاول
وليس له ذات صح

الا فى الذهن **المقالة الرابعة** يشتمل على ثلثة فصول **الفصل الاول**
فى وجوه المتقدم والتاخر ومراتب اطلاقهما على تلك الوجوه
بالحقيقة والفعل وفيه بيان ان شيئا من العلة والمعلول لا ينفك عن
الاخر ولما تكلمنا على ما يجرى مجرى الانواع من الموجود والواحد فبالحرى
ان نتكلم فيما يجرى مجرى العوارض والخواص ولنبدأ منهما بالمتقدم
والتاخر فنقول ان كانا مقولين على معان شتى الا انه يكاد
يكون جمعها فى معنى يشكك بالنسبة اليهما وهو ان يكون للمتقدم
من حيث هو متقدم امر لا يكون للمتاخر من حيث هو متاخر
ولا يكون للمتاخر شى لا يكون للمتقدم والمشهور عند الجمهور المتقدم
والتاخر فى المكان والزمان فى الاشياء التى لها ترتيب فى
احدهما فاذا كان للمكان مبدأ فالاقرب اليه متقدم والابعد
متاخر والاقرب من الماضى الى الان الحاضر متاخر والابعد متقدم
ومن المستقبل بالعكس وكذا الاقرب من الان الذى هو مبدأ
من الماضى بالنسبة اليه متاخر والابعد متقدم ومن المستقبل بالنسبة
اليه بالعكس ثم نقل الى كل ما يكون اقرب الى مبدأ محدود والابعد
منه اما فى الامور الطبيعية كالكليات فانه لو لوحظ جانب العموم
حين يجعل هو مثلا مبدأ كان الجسم اقدم من الحيوان وان اعتبر جانب
الخصوص وجعل الشخص مبدأ كان بالعكس واما فى الامور العقلية [illegible]
واما فى الامور الصناعية ثم نقل الى ما لا مبدأ حقيقة كالفاضل
والسابق فى خلق او صناعة او غير ذلك فجعل اصل المعنى الفضيلة و

ونحوها كالبعد فجعل له كل ما للآخر وليس للاخر كل ما له مقدما
والآخر متاخرا ومن هذا القبيل تقدم الرئيس على المرؤوس لما ان
الاختيار يقع من الرئيس لا يقع من المرؤوس ولا يقع للمرؤوس حسنا
الا اذا وقع للرئيس ثم نقل الى ما باعتبار الوجود فجعل ما كان له وجود و
ان لم يكن للآخر ولا يكون للاخر وجود الا اذا كان له مقدما و
المتأخر كالواحد والكثير اذ لا يوجد الكثير بدون الواحد وتوقف
افادة المفيد له على افادته الواحد لا ان الواحد يفيده والواحد
بدون الكثير ثم نقل الى ما كان احد الامرين علة للآخر مفيدا له سواء
كان هو واجبا لذاته او لشيء ثالث ومنه نحو الفصل ان يقال تحرك
اليد فتحرك المفتاح ولا يجوز تحرك المفتاح فتحرك اليد نعم يجوز ان
يقال تحرك المفتاح فعلمنا تحرك اليد فيقال في مثل هذا
تقدم وتاخر مع تجويز ان لا يكون المتقدم بالصفة المذكورة اي
يكون له وجود ولا يكون المتاخر موجودا بل يكون بحيث لا ينفك
عن ايجاب المتاخر فان علة الشيء لا ينفك عنه فان كان في ذاته
بذاته علة من غير شرط لم ينفك عنه ما دام ذاته وان اشترط
بشرط فهو من حيث الذات ممكن ان يكون الشيء وان لا يكون
وكذلك ذلك الشيء من حيث الذات يمكن ان يكون وان لا
يكون وهذا الشيء لا يمكن ان يوجد عن الاولى دائم هو تلك
الحال اي ممكنا ان يكون وان لا يكون فظاهر ان ذات الشيء
من حيث هو ممكن ليس بموجود وكذلك العلة من حيث هو ممكن الكون

ليس معطيا للوجود فانه مجبر والامكان المكون غير كاف في
وجود الشيء ولا يجوز ان يكون الشيء الذي هذه المرتبة مع كونه
غير كاف في الايجاد تارة موجدا وتارة غير موجد من غير ان تغير
اليه حال اخرى بها يصير من الايجاد من بعد عدم الايجاد فالذات
الى يحوطها ان لو حدث وان لا يمكن ان يكون ما دام كذلك مثل العلة — يوجد له
في الحقيقة هو مجموع الامر الذي به يصير حال الايجاد من حال عدمه سواء كان
ذلك الامر ارادة او شهوة او طبعا حادثا او غير ذلك من الامور
الداخلية او الخارجية وذلك لذات ليس الا موضوع العلية الصالح
لها ولا شك ان هذه العلة مما لا يتخلف عنها المعلول فالعلة اما
وامتنع ان لا يتخلف عنها المعلول البتة كما ان العلة لا تتخلف
عن المعلول فهما معا في الوجود الزماني او الدهري واما بالقياس
الى حصول الوجود فلا فان حصول وجود المعلول العلة ولا عكس
فان قيل اذا كان كل واحد منهما بحيث اذا وجد وجد الآخر
واذا ارتفع ارتفع لم يكن احدهما اولى بان يكون علة من الآخر
قلت لا بد من تحصيل هذه القضية اما ان يعني انه اذا وجد في الخارج وجود — اي كلما منهما اذا وجد في الخارج وجد صح
الآخر او يعني ان وجود كل منهما اذا حصل في العقل وجب عنه ان
يكون الآخر قد حصل في الوجود او ان وجود كل منهما اذا حصل في العقل
وجب عنه في العقل ان يحصل الآخر او ان وجود كل منهما اذا حصل
وجب عنه في العقل ان يكون الآخر قد حصل في الوجود او في العقل
اما الاول فكاذب في جانب العلة ضرورة اذ ليس وجود العلة ان

الثاني

المعلول وثانيها كاذب في الجانبين ان اريد بها هو الظاهر
منه فان الشيء اذا تقدم حصوله امتنع ان يجب بعد ذلك حصوله
من شيء آخر وان لم يرد هذا المعنى كذب في جانب المعلول لان
حصول العلة ليس من المعلول بل شيء آخر واما الثالث فصحيح وكذا الرابع بل شيء
في جانب المعلول فانه يصدق انه اذا علم بانه وجد المعلول شهد
العقل بان العلة قد كانت موجودة مفروغا عنها ولا يصدق في
جانب العلة وهو خطا ايضا الخامس صادق على الوجه والرفع فان العلة اذا
ارتفعت ارتفع لكن ليس اذا ارتفع المعلول ارتفعت العلة بل اذا المعلول
ارتفع كان معلوما ان العلة قد كانت مرتفعة فانه انما يرتفع اذا امكن
رفعه ولا يمكن رفعه الا اذا ارتفعت علته بعد هذا الفصل يقول في ذكر
الشبهة ان ليست العلية والمعية لانهما في ذلك سواء وانما اختلفا
في ان احدهما يجب وجوده بالآخر ولا عكس فالعلية بوجوبه بالآخر

الفصل الثاني في بيان معنى القوة والفعل ومراتب تقدمهما و
القدرة والعجز ورد قول من قال ان القادر من يصح منه الفعل والترك
وبيان القوة الفعلية التي اذا لاقت المنفعل وجب الفعل والتي لا تكون
كذلك والانفعالية التي اذا لاقت الفعلية وجب انفعالها والتي لا تكون
كذلك وتقسيم القوة بمعنى الى الطبيعية والعادية والصناعية ورد قول من
قال ان القدرة مع الفعل وبيان ان الحادث يسبقه مادة وان
كل فعل صدر من جسم لا بالقسر ولا بالعرض فمن قوة فيه وبحث في ان التقدم
الذي للفعل لما كان القوة والفعل ايضا من عوارض الموجود المطلق

وكان مما يشكل امر التقدم والتأخر فيهما باعتبار ان ايهما اقدم
وجب البحث عنهما وعن القدرة والعجز ايضا لما سيظهر فاعلم ان
القوة وما يرادفها كانت اولا موضوعة للمعنى الموجود في الحيوان
به يصدر عنه الافعال الشاقة الحركية ولكنها من باب الحركات التي
لا تكون اكثر بالصدور وضده الضعف فهي كانها زيادة وشدة
للقدرة والقدرة هي ان يكون الحيوان بحيث ان شاء صدر عنه
الفعل وان لم يشأ لم يصدر وضده العجز ثم نقلت الى المعنى الذي
به لا ينفعل الشيء بسهولة وسبب النقل انه عرض لما راوا ان الحال
الشاقة ان ينفعل منها فان الانفعال انفعالا محسوسا جعل ذلك
دليلا على ضعفه والا ينفعل ذلك دليلا على قوته ثم جعلوا هما اثنين
اما بين العلامتين فيكون الشيء بحيث لا ينفعل الا يسيرا سمي قوة
وان لم يكن هناك فعل جعلوا والذي لا ينفعل اصلا اولى
بهذا الاسم ثم نقلوها الى القدرة والتي هي مبدأ الفعل في الحيوانات
ثم نقلها الفلاسفة الى حال كل شيء يكون مبدأ تغير منه في آخر
من حيث هو آخر وان لم يكن هناك شعور وارادة حتى سموا الحرارة
قوة وكذا مبدأ علاج الطبيب نفسه قوة فانه وان لم يكن مبدأ
التغير في آخر حقيقة الا من حيث هو معالج مغاير من حيث
هو متعالج بل هو شيء ان مادة ونفس فالمحرك نفسه وصورته والمحرك
مادته ثم نقلوها الى الامكان فسموا امكان الوجود قوة والذي
في حد امكان الوجود موجودا بالقوة وامكان الانفعال قوة انفعالية

وكذلك الماء، وان الذي له القوه لا يشترط ان يكون فاعلا بل ان
فعالا له قوه الفعل لم يكفه ان يكون ممكنا له ذلك وسموا التمام بهذه القوه
فعلا فهو سمو لحصول الوجود وان كان انفعالا او شيئا اخر فلما ان
قاس هذا الامر الى القوه قاس الفعل الى المعنى المسمى قديما قوه وقد
اطلقوها على جوده هذه القوه وشدتها والمهندسون يسمون
المقدار السطحي قوه المقدار الخطي اذ اصلح ذلك الخط ان يكون ضلعا
لذلك السطح كما اذا اصلح خط ان يكون ضلعا المربع فالمربع قوه
ذلك الخط وخصوصا عند من يتخيل حدوث السطح بحركة الخط و
فهذه معاني القوه ومقابلاتها الضعف والعجز وسهولة الانفعال
والضروري وان لا يصلح مقدار خطي مفروض ضلع مقدار سطحي مفروض
فقد عرفت القوي والضعيف ايضا وقد يظن ان القوه بمعنى القدره
ليست الا لمن يصح منه الفعل وعدمه واما من لا يصح منه الا الفعل فلا
وهو خطا فان حد القدره صادق على من يفعل بارادة ولكن لا
يكون لا مريد للفعل لا يريد عدمه ابدا اما اتفاقا او لانه لا تغير
ارادته بالذات اذ ليس حد القدره التي موثرها هو الا ان لا يكون
الشخص بحيث يصح منه الفعل اذا شاء ويصح منه الترك اذا لم يشا
وهذان قضيتان شرطيتان ولا ريب لمن عرف المنطق
في انه لا يجب في صدق الشرطيه ولا كذبها ان يصدق استثنا
وضع او رفع فلا يجب في صدق هذين الشرطيين ان يصدق شيء
الفعل والترك جميعا ثم ان القوى التي هي مبادي الحركات والافعال

منها ما يقترن بالنطق والتخيل ومنها ما لا يقترن بشي منهما فالاول كالحاس
هو القوه النطق والتخيل فانهما يتعلق بالضدين كما انهما يعلمان الضدين ويجوز
ان يعلم الانسان واللاانسان واللذه والالم فكذا هذه القوى تكون
مبادي الشي وضده لكن شي منها لا يكون مبدا تاما وبالفعل الا اذا
قرنها ارادة جازمه هي الاجماع منبعث عن راي عقلي تابع لفكر عقلي او تصور
صوره خيالية او عن اعتقاد وهمي تابع لتخيل شهواني او غضبي لانك
قد عرفت ان العله ما لم يجب بها المعلول لم يصدر عنها وهذه القوى
ما لم ينضم اليها ارادة كذلك لم يجب عنها المعلول والا لزم ان يوجد
عنها الضدان واما منها هذه القوى لا يكفي في فعلها ان تلقى المنفعل
واما التي لا يقارن النطق والتخيل فانها اذا لاقت القوه المنفعله وجب
ان يصدر عنها اذ لا منتظر لها فان كان قاطع وح فالمبدا هو الطبع
او هو مع امر اخر يعرض معارضة لا اختيار للقوى السابقه هذا وكذا
القوه الانفعاليه انما ينفعل اذا لاقت القوه الفاعله اذا كانت
تامه وهي القوه القريبه من الفعل لا البعيده كما في المني من قوه صيرورته
رجلا فانه انما يهيئ لان يصير رجلا بعد ان يصير شيئا اخر فالحقيقه
ليس فيه قوه انفعاليه بل انما يكون فيه قوه انفعاليه اذا زال ما يعوق
عن الانفعال وحصل الشرط وذلك كما في قوه انفعاليه الصبي
لان يصير رجلا فهي لا يحتاج في هذا الانفعال الا الى ملاقاة الفاعل الى شي — القوه ص
ومن هذا القبيل حال الشجره بالنسبه الى المصاحف وحال الخشب
المقلوع المنشور المنحوت فان الشجره انما يصل المصاحف بعد ان

لعلم فتنشر وبحث اعلم ان القوى منها ما يكون بالطباع في الحيوان وغيره
ومنها ما يحصل بالعادة ومنها ما يحصل بالصناعة ومنها ما يحصل بالاتفاق
والفرق بين العادة والصناعة ان الصناعة يقصد بها الفعل باستعمال
الات وحركات فيكتسب النفس بذلك ملكة هي القوة والعادة ما
يصدر بها الفعل عن شهوة او غضب او رأي لا لقصد متوجه الى
هذه الغاية وربما لا يكون منها الات كاعتياد المشي ومع هذا الافتراق
فانهما راجعان الى امر واحد وهو ما يحصل من تكرار الفعل واعلم ان من
الاوائل من ذهب الى ان القوة لا تكون الا مع الفعل وتبعهم قوم
من المتكلمين في هذه الازمنة ولم يعلموا انه يلزمهم ان لا يكون في جبلة
القائم ان يقعد ولا في جبلة الخشب ان ينحت فكيف يقعد ذاك
وينحت هذا بل هو لا يكون لهم ان يروا شيئا بالحقيقة حتى اذ كل ليس
موجودا ولا عليه قوة فهو مستحيل الوجود وهذا اعلم ان الممكن ان
يكون على قسمين اما ان يكون ممكنا ان يكون شيئا اخر وهذا هو
الموضوع الذي يمكن ان يحله صورة ذلك الشيء واما ان يكون
ممكن الوجود في نفسه كالبياض وهذا على قسمين اما ان يكون
اذا وجد كان قائما بنفسه او يكون اذا وجد كان قائما بغيره
والثاني لابد ان يكون ذلك الغير موجودا حين امكان وجوده
ولم يوجد ليكون موضوع ذلك الامكان واما الاول فهو على
قسمين الاول ان يكون اذا وجد كان لا في غيره ولا من
غيره ولا علاقة له مع مادة من المواد لا علاقة القيام ولا علاقة الانصباغ

والثاني خلاف ذلك فالاول منها لا يمكن ان يكون حادثا بعد
العدم فانه حين العدم لابد له من امكان وجود واذ لا علاقة له مع
مادة من المواد يكون الامكان قائما بنفسه فيكون جوهرا
لا اضافيا فيلزم ان يكون الموصوف به اقوى وجودا والمحال ان يكون موجودا واكده
وحده فرض معدوما ومع ذلك كان الامكان في موضوع وفرض لا
في موضوع واما القسم الثاني وهو الموجود في نفسه الذي يوجد من شيء
آخر او يتعلق بشيء آخر فهو يصح ان يكون موجودا بعد العدم ويتقوم
امكان وجوده بذلك الشيء لا كقيام قوة الابيض بالجسم فانه بالقوة
من الابيض ولا كقيام قوة البياض في الجسم بل قوة ان يوجد منه
او له عند حال ما ومثال الاول الجسم الذي يقوم امكانه بالمادة
فانها تحدث منها مع الصورة جسم ومثال الثاني النفس التي
الى يقوم امكانها بالبدن فانه تحدث بوجود معه ونائه النفس ولابد
في افرادها بان يهيأ لها بدن يكون له مزاج خاص واستعداد
يتميز بذلك عن غيره ليستحق مصاحبتها واعلم ان صدور الفعل عن الجسم
اذا لم يكن بالعرض ولا بالقسر فهو من قوة سواء كان بالارادة
او لا بها اما الاول فظ واما الثاني فلان هذا الفعل اما ان
يصدر عن ذاته او عن شيء آخر فان كان عن ذاته فذاته يشارك
سائر الاجسام في الجسمية ويخالفها في صدور هذا الفعل فلابد من
ان يكون في ذاته امر يخصه يكون هو مبدأ لذلك الفعل والا وجب
ان يصدر ذلك الفعل عن سائر الاجسام ايضا فذلك الامر هو القوة

وان كان عن غيره فان كان عن جسم آخر كان ثالثة او بالعرض وان كان
عن مفارق لم يحصل اختصاص الجسم بهذا الوسط عن ذاته الجسمية فيلزم مشاركة
سائر الاجسام في ذلك او عن قوة فيه فهي مبدأ صدور ذلك الفعل او
عن قوة في المفارق فاما عن نفس تلك القوة مالاكتساب بلا آلة
او بارادة فعلى الاول يحصل اختصاص لحاظها بهذا الجسم بالذات للجسم
الى آخر ما قلنا وعلى الثاني يحصل هذه الاولى ارادة اما ان تكون خصصت
هذا الجسم من بين الاجسام جزافا كيفما اتفق وبحاليته فعلى الاول يلزم
ان لا يكون الفعل على النظام الابدي ولا الاكثري فان الاتفاقيات
شانها كذلك مع ان الامور الطبيعية دائمية او اكثرية فتعين الثاني
فحصول الكل اما ان يكون تخصص ذلك الجسم لاجل تلك الخاصية لان
تلك الخاصية توجب الفعل وتكون الفعل منها في الاكثر او لا تكون
على ذلك فان كان توجب الفعل او تكون منها في الاكثر فهو مبدأ
له اما على الاول فظ واما على الثاني فلان ما يكون منه في الاكثر
شيء فهو موجب له حقيقة لكنه عائق قد يعرضه اذ لا يكون كذلك
الا اذا كان له الى ذلك الشيء ميل بالطبع وان لم يكن تلك الخاصية
موجبة دائما ولا في الاكثر لم يكن اختصاص الارادة بذلك الجسم
الا جزافا هف اذ لا يمكن ان يقال ان صاحب هذه الخاصية اولى
بهذا الاثر من غيره اولا معنى لكونه الاولوية الا ان يكون اوثق
تلك الى منه هي اما موجبة ادبيه او ليس ايضا علة اما بالذات او بالعرض
وكل علة بالعرض يلزم الذات فهي لا بد من ان تكون بارائه علة بالذات

منتهى ص

فلما لم يمكن ان يعرض علة الغير بالذات علمت ان هذه الخاصية
علة بالعرض بل بالذات فهي مبدأ صدور الاثر فهي القوة واعلم ان
كل حادث بعد ان لم يكن فله مبدأ مادي وهذا قد مر ذلك
انفا الا انا هاهنا نؤكد امره ذلك ولانه لا بد وان يكون قبل كونه
ممكن الوجود اذ لو كان ممتنعا لم يصح ان يوجد وليس امكان وجوده
عين قدرة القادر عليه بل قدرة الفاعل موقوفة على ان يكون ممكنا ولو
كانت عينها لكان قولنا ان القدرة انما تكون على ممكن الوجود
بمنزلة ان المحال ليس بمقدور لانه ليس بمقدور ولم يكن نعرف
ان هذا الشيء مقدور ام لا اذا نظرنا اليه نفسه بل انما كنا نعرف
ذلك بالنظر في القادر فاذا اشكل علينا ذلك لم يمكن لنا طريق
الى معرفته لانا ان عرفنا بانه ممكن او ليس بمحال حد عرفنا الشيء
بنفسه فالممكنية والمقدورية متغايران والاول باعتبار الشيء
في نفسه والثاني باعتبار الفاعل وان اتحدا موضوعا وتلازما
وح فحصول ان كل حادث فله قبل حدوثه امكان الوجود فلا يخ
اما ان يكون ذلك امرا عدميا او وجوديا لا يجوز الاول والا لم
لم يكن له امكان سابق فتعين الثاني فلا يخ اما ان يكون موجودا
في موضوع او لا في موضوع فعلى الثاني يكون جوهرا والجوهر
بما هو جوهر مضاف الى شيء والامكان بما هو امكان له فتعين
الاول والامكان الوجود يسمى قوة وما هو فيه حامل القوة ومادة
وموضوعا وهيولى فثبت ان كل حادث فسبقه مادة ۷٫ها

وهنا ان القدرة انما تكون على ما يكون مقدورا
وهنا ان المحال ليس بمقدور لانه ليس
بممكن منزله ص

مضاف الى ما هو امكان له ص

قال مؤلف هذا الكتاب محمد بن الحسن عفا الله عنه وعن اسلافه
ان الحق ان الامكان ليس الا انتفاء ضرورة الوجود والعدم
وموصوف لا يستدعي موضوعا موجودا فرق بين الباطل ان
الباطل كون امر موقوفا انتهى عندي ص

ثم ان ما ذكرناه قد اوهم ان القوة اقدم من الفعل وقد مال اليه جماعة من
الاوائل فبعضهم جعلوا للهيولى وجودا قبل الصورة وقالوا ان الفاعل
البسها الصورة بعد ما ابتدا ابتداء او لداع دعاه اليه كقول من قال
من اهل هذه الازمنة ان الهيولى من تدبير شيء كالنفس اشتغل
بتدبيرها وتصويرها فلم يحسن تصويرها فتداركها البارى تع و
احسن تقويمها ومن الاوائل من ذهب الى ان هذه الاشياء كانت
في الازل تتحرك بطباعها حركة غير منتظمة فاعانها البارى تع
ونظمها ومنهم من قال ان القديم هو الظلمة او الهاوية او شيء
لا تناهي له لم يزل ساكنا ثم تحرك او الخليط الذي ذهب اليه
انكساغورس واما نحن فنقول ان الامور الجزئية الفاسدة قوتها
متقدمة زمانا على فعلها واما الامور الكلية والجزئية المؤبدة التي لا تفسد
فيها تكلا (?) او لا قوة لها بل الفعل فيها متقدم اذ ما من قوة الا
وتحتاج الى ان يكون هناك فعل فان القوة لا توجد الا في موضوع
وما لم يكن هذا الموضوع بالفعل لم يكن هذا الموضوع بالفعل لم يكن قابلا
لشيء فان الملس (?) القوة لا تخرج الى الفعل الا بسبب موجود بالفعل لا يكون
قد حدث بعد ان لم يكن ولو كان كذلك لاحتيج الى سبب آخر
ولا بد ان ينتهي الى ما لا تشابه فيه القوة والاغلب ان يكون
خروج القوة الى الفعل بفعل مجانس للفعل الذي يخرج اليه القوة كالحار
يسخن والبارد يبرد وايضا كثيرا ما يوجد ما بالقوة من حيث هو قوة
عما بالفعل كما يوجد البذر من الشجر والنطفة من الحيوان ومن جهة ان الفعل

المطلق لا يكون شيئا واما الفعل فلا حاجة به
الى القوة كالامور التي لا قوة
لها اصلا ومن جهة ان

اخو نه

في حد القوة ولا يمكنك لا يفتقر في معرفة التربيع الى معرفة قوة
ويفتقر في معرفة قوة التربيع الى معرفة التربيع ومن جهة ان الفعل
كمال والقوة نقصان ومن جهة الغاية فان الخير في كل شيء انما هو
بما هو فعل والشر انما هو بما هو قوة فان القوة الشيء الموجود لا يكون شرا
الا من حيث نقصه امرا وجوديا او مصاحبة العدم كالظلم فانه شر
في الظالم من جهة الكمال وفي المظلوم من جهة عدم السلامة او عدم الغنى عنه علم ان
القوة لا تخلو عن الفعل اذا اخذت مطلقة واما القوة الجزئية فهي متقدمة
على الفعل الذي هي عليه الا انه فعل آخر وقد يجب ان يتقدمها فعل مثل
ذلك الفعل كما في البزر والمني **الفصل الثالث** في معاني التام و
الناقص على ترتيب تقادمها ومعنى فوق التمام والكل ومعنى الكل
والجميع والجزء بحسب استعمالها اعلم ان التام كان وقاله في العدد ومعنى
ما حصل له جميع ما ينبغي ان يكون حاصلا له من الوحدات او الاشكال ان
قال عشرة تامة بمعنى انها استوفت آحادها كلها ثم نقل الى ذوات
الكم المتصل فقال تام القامة وذلك لان الكم المتصل يعد ويقدر
لم يكن بد من ان يعد ثم نقل الى القوى والكيفيات فقال تام القوة
وتام الحسن ثم نقل الى الجوهر ايضا لما حصل له جميع ما ينبغي من الجوهر فان حصل له
مع ذلك شيء آخر من جنسه لا يحتاج اليه ذات الشيء الا انه نافع قيل فوق
التمام ووراء الغاية لكن حصلت له جميع الاعضاء مع جميع زائدة عليه
واما التمام فكأنه النهاية بالترتيب فاولا كان بمعنى نهاية العدد
ثم نقل الى نهاية المقدار وكذا انه لو كان الجمهور لا يقولون للمادون

فهو تام وكل وجمع واما الثلثه وانما يقال له تام لان له مبداه ونهاية
ووسطا ونسب تامية العدد باعتبار الاحاد او الواحد الاول ما هو
من جنس الاحاد وليس موجودا فيه بل الاثنين ثالثا في نوع ذلك العدد مثلا
في العشرة التسعة واما في الثلثه فالمبدا والمنتهى والواسطة
فلو كان اثنان دون الثالث لم يكن تاما اذ الواسطة معدودة وكذلك
كلما نقص عنه احد هذه الثلثه كان ناقصا لا شك ان المبدا في العدد
الواحد لا يكون الا واحدا وكذا المنتهى ويمكن ان تكون الاوساط كثيرا
الا ان الثلثه فلذلك يسمى التام من حيث يشتمل على الواحد ومحصور جزء
ثم ان الحكماء نقلوا التام تارة الى وحدة الوجود فقالوا التام هو
الذي ليس شي مما شانه ان يحصل له وجوده الا ويكون حاصلا له واخرى
الى ذلك شرط ان يكون وجوده على كمل وجوه الوجود الفاضل
باعتباره في نفسه من غير ان يفضل عنه الى غيره وجود الا بسبب
غيره وجعلوا هو التام ما له في ذاته الوجود الكامل في نفسه الوجود
الفاضل على غيره وجعلوا انه هو المبدا الاول والتام العقل فانه
وان كان له الوجود الزائد ايضا لكن لا من ذاته بل بواسطة المبدا
الاول وجعلوا دون التام شيئين الاول المكتفي وهو ما اعطي
ما يحصل به كمال نفسه والثاني الناقص وهو الذي يحتاج الى غيره
في ان يعنده في الكمال بعد الكمال مثال الاول النفس الكلية السموية
اذ اعطت ما يحصل نفسها كمالاتها شيئا فشيئا لكن لا يحصل لها
الكمالات جميعا ابدا اخرى ان الا لمفارقة القوة ومثال الناقص وان يكون

ولكن الاوسط يكون واحدا ويكون كثيرا والكثير يشترك في انه يكون وسطا فلا فرق بين الثلثه التي وسطها واحد وغيرها مما له عدد اوساط
ص ١٤١

والفساد وهذا يقارب لفظ التام لفظ الكل والجمع الا ان التام
ليس من شرطه ان يحيط بكثرة لا بالفعل ولا بالقوة بل قد يسمح في الكثرة
وجه من الوجوه والكل من شرطه الاحاطة بالكثرة واما في ذوات الكم
والاعداد فموضوع التام والكل واحد الا انه تام من حيث لم يبق شي يصلح
له خارجا عنه وكل من حيث ان ما يصلح له حاصل معه ثم اختلف في اطلاق
لفظي الكل والجمع تارة فقال ان الكل يقال للمتصل والمنفصل والجمع
يخص المتصل واخرى ان الجمع يخص المس او صفة اختلاف والكل لا يتوقف
اختلاف وهذه الامور وان كانت امورا اصطلاحية لكن يجب التوقف
على الاستعمالات والاخرى ان يقال الكل لما كان فيه انفصال لكون
وحده فانه بازاء الجزء وكذلك الجمع فانه بازاء الواحد وله الواحد
كان الكل الا ان الاستعمال اطلقهما على ما احاطه وحده واحتجوا له ولما
كان الكل باعتبار الجزء والجمع باعتبار الواحد كان الكل باعتبار
وجود ما بعده وان لم يلتفت الى وحده والجمع بالعكس ثم صار في
الاصطلاح بمعنى واحد وهما ما يكثر الفرض كالبياض وغير ذلك
مما يشتد ويضعف كالحرارة والمركب من اجزاء مختلفة كالانسان
المركب من النفس والبدن واما الجزء فقد يطلق على العاد وقد يطلق
على ما يكون من شي وله معه غيره وقد يخص هذا باسم البعض ويطلق ايضا
على ما يتقوم به الشي في الوجود لا في الكم كالهيولى والصورة
والنفس مع البدن

المقالة الخامسة فيها عشرة فصول

الفصل الاول

في بيان معنى الكلي والجزئي وانهما عرضان للمعنى وان ما يصدق عليه

انه كلي كيف يكون موجودا في الخارج وكيف لا يكون الا في الذهن بل يجري
ان يتكلم في الكلي والجزئي لانهما ايضا من العوارض الخاصة بالموجود
المطلق فاعلم ان الكلي يقال على ثلثة اوجه يقال على المعنى المقول على كثيرين
بالفعل كالانسان وعلى الذي يجوز ان يحمل على كثيرين وان لم يكونوا بالفعل
موجودين وعلى الذي يجوز ان يحمل على كثيرين اذا لم يمنع من حيث
هو ولكن لا يجوز لمانع خارجي كالشمس والارض والاله ويمكن جمع هذه
الثلثة في هذا المعنى اي الذي لا يمنع نفس تصوره عن ان يقال على
كثيرين ويجب ان يكون المراد بالكلي المستعمل في المنطق هذا فالجزئي يكون
هو الذي يمنع نفس تصوره عن ان يقال على كثيرين كذات زيد
فالكلي من حيث هو كلي ليس الا ذلك المعنى لا فرسا ولا انسانا ولا
غيره لكن بل الانسان بما هو انسان انما هو انسان لا كلي ولا جزئي
ولا موجود في الخارج ولا في الذهن ولا بالقوة ولا بالفعل ولا واحد
ولا كثير بل كل ذلك معاني تعرض بها فاذا اقترن بها الطبع
الكثير كان كليا واذا اقترن بها خواص متشخصة كان جزئيا وبهذا اذا
سئلنا ان الانسان هو الواحد او الكثير فكان جوابنا انه ليس
من حيث هو في شيء من ذلك وانما اذا سئلنا عن جهتين متلازمتين
للنقيضين فلا يلزمنا الجواب بشيء منهما فانه يلزم الاتصاف
باحدهما اذ لم يتصف بالاخرى لا ان يكون هو من حيث تلك
من هو الموصوف فالانسان وان لم يخل من ان يكون واحدا
او كثيرا الا انه لا يلزم ان يكون هو من حيث هو انسان احدهما

ليس من حيث هو انسان الا الانسان واذا سئلنا ان الانسانية
التي في زيد هل هي غير التي في عمرو كان جوابنا ان نقول لا ولا يلزم
منه ان يكون عينها لان هذا سلب مطلق معناه ان الانسانية
بما هي انسانية لا في زيد ولا في عمرو ولا غير ذلك على المركب وهو الذي
يقال ان وجوده وجود الهي اي موجود وقد يعنى به واحد تعالى
واما اختصاصه بالمواد المعينة والعوارض المخصوصة فهو وان كان
الفاعل [illegible] الا انه بسبب الطبيعة الجنسية واعلم انه كما ان للحيوان
مثلا انحاء من الوجود في الاعيان كما ذكرنا كذلك له انحاء وجود
في العقل فانه قد يعقل مجردا من حيث هو هو وقد يعقل من حيث
يطابق الاحاد وهو بهذا الاعتبار كلي لانه صورة واحدة
حصلت بالانتزاع وهي بالنسبة الى النفس الشخصية جزئية وان كانت
كلية بالنظر الى الاشخاص في الخارج فكما يكثر الانفس فلها ايضا
مفهوم كلي مقول على اشخاصها الكثيرة فقد علم ان المعاني الكلية
باعتبار يوجد في الخارج ويكون في اشخاص كثيرة وباعتبار
لا يوجد الا في الذهن وانه لا خير في وجود المعنى الكلي في كثرة واما
الامر الواحد بالعدد فلا خفاء في انه يمتنع ان يحمل على كثير الفصل الثاني
في ان وجود الكلية الطبائع ليس الا في الذهن وبيان ان الصورة
الموصوفة بالكلية شخصية باعتبار اخر وتبيين معنى مطابقة الكلي لكثيرين
وفي الفرق بين الكلي والكل قد علمت ان الكلي هو الطبيعة التي عرض
لها احد المعاني الثلثة المجموعة في معنى واحد ومن الظاهر انه لا وجود مفردا

ليس الانسانية

فهذا المعنى في الاعيان فليس الكلي بما هو كلي موجودا منفردا بنفسه وانما
يشككك فانه يحل له في الخارج وجود عارضي فقط بل انما الموجود
طبيعة الانسان مثلا بما هو انسان وان كان وجوده ليس داخلا
في مهيته ولكن كلية فانما يعرض له في الذهن بل ان كان النوع من   امامه
المفارقات استحال ان يكون له افراد بل لا بد من ان ينحصر
في الخارج في فرد فان تكثر هذا النوع اما بالفصول او بالمواد او بالاعراض
والكل باطل فالاول لانه نوع واحد والثاني لانه مفارق والثالث
لان الاعراض الخ اما ان يكون لازمة للطبيعة او لا فعلى الاول
يحال ان لا يختلف فيها وعلى الثاني لم يمكن ان يكون اختلاف   بحسب ماهيته
الاعراض مستندا الى المادة وان كان من الماديات فانما
يوجد اذا وجدت المادة مستعدة لاعراض مستندة الى المادة وان
كان من الماديات فانما يوجد باحوال وبذلك يتكثر افراده
هذا واما الجنس فلا وجود له ما لم يصر نوعا ولو كانت الكلية موجودة
في الخارج صفة بهذه الطبائع لزم ان يكون شيء واحد بعينه
موجودا في كثيرين فيكون الانسانية التي في زيد هي التي في عمرو
وليس كذلك والا لاقترن زيد من العوارض ما اقترن بعمرو وبالعكس
ويلزم من ذلك اتصاف شيء واحد بالاضداد ولكنها ان كان
الجنس بالنسبة الى الانواع كالنوع بالنسبة الى الافراد فانه يلزم
ان يكون شيء واحد ناطقا وغير ناطق ونحو ذلك فانما الكلية توصفها
في العقل وذلك بمعنى ان اي فرد من هذه الافراد المتقدم

المدرك اذا حصل في العقل حصل منه هذه الصورة بعينها او
هذا الاثر وليس اذا حصل اثر ثم اذا حصل فرد اخر حصل اثر جديد   فرد حصل به
وصورة اخرى بخلاف ما اذا حصل في العقل شيء اخر لا يوافق هذه
الافراد فانه يحصل منه صورة اخرى فهذا معنى مطابقة هذه
الصورة لتلك الافراد ومعنى كلية الصورة المعقولة ثم ان هذه
الصورة في العقل امر شخصي ولا محذور في ان يكون شيء   باعتبار انها صورة
واحد باعتبار كليا وباعتبار اخر شخصيا كما لا محذور في ان يكون
شيء واحد باعتبار جنسا وباخر نوعا فهذه الصورة بذاتها
واحدة مشخصة وباعتبار اضافتها الى الامور الخارجية كلية مشتركة
ولو لم يكن ذاتا واحدة لها اضافات لم يكن هناك شركة ثم
ان النفس ربما تتصور الامر الذي هذه الصورة وغيرها من الصور العقلية
التي فيها او في نفس اخرى فيكون نسبة ذلك الامر الى هذه الصورة كنسبة
تلك الصورة الى الافراد الخارجة ثم هذا الامر من حيث انه صورة
في النفس ايضا شخصي ولما كان للنفس ان يعقل كل ما يعقل فلا يقف
ذلك الى حد بل يذهب الى غير النهاية بالقوة لا بالفعل ولا يلزم من تعقل
الشيء تعقل لازمه بالفعل فضلا عن غيره ولو لزم ذلك لزم ان يعقل
مناسبات عدد الصور الى اعداد لا نهاية لها وان يتعقل الحدود الخ
فللطبائع اربع اعتبارات اعتبارها بذواتها واعتبارها
من حيث يحمل ان يعقل صورة كلية واعتبارها من حيث عقلت
بالفعل صورة كلية واعتبارها من حيث انها اذا قارنت هذه

المادة والاعراض كانت هذا الشخص فكونها عرضا فى عمرو ايضا
امر زائد على ذاته بل لو انها بل هى عرضا فى عمرو ولا يخلو اما ان يراد
راد ان الانسانية التى فى زيد والمراد هو الانسانية المطلقة فهو شخص
واما ان يراد الانسانية مطلقا فيلغو ذكر زيد الا ان يكون المراد
الانسانية التى عرض لها فى الخارج انها فى زيد ولكنها استقطعنا
هذا الاعتبار وجامعنا لكون الانسانية مع امر آخر لا من حيث هى فى
حيث فانهم اذا اجبتم قلتم ليس كذا وكذا وهذا اعتبار زائد
على الماهية فنحن لا نقول انه من حيث هو ليس كذا وكذا بل انما
نقول ليس من حيث هو كذا على ان هذا سوال عن الانسان
المهمل فلا يصلح للجواب الا ان يراد الانسان المعهود فيجب
ان لا يكون من حيث هو انسان قيل له اولا يكون قيدا له
الا ويجعله مهملا الا ان يكون المراد بالحيثية من حيث هو ذلك
الانسان المشار اليه فهو مجرد الانسان بل مع زيادة الكثرة
الخارجية بل فى هذه الامور ونقول ان كلا من طرفى
السوال بالموجبتين مسلوب فان الانسان مثلا وان كان
فى الخارج لا يخلو عن العوارض من الوحدة والكثرة والهوهوية
والغيرية وغير ذلك الا انها ليست لحوقها من حيث هو انسانا
فقط فالانسانية التى فى زيد غير التى فى عمرو بالنظر الى
وجودهما الخارجى واكتناف الاعراض فللاعراض مدخل فى
ثبوت شخص زيد كانها اجزاء له وتاثير فى الانسان بانه منسوب

اليه ولنكرر ما ذكرنا بعبارة اخرى فاعلم ان هنا شيئا محسوسا
هو الانسان مع المواد والاعراض وهو الانسان الطبيعى
وشيئا آخر غير محسوس هو الانسان المنظور اليه مع انه غير
مخالط بمادة وعرض وهذا لا هو عام ولا خاص ولا واحد ولا
كثير ولا بالفعل ولا بالقوة ولا جنس ولا نوع ولا شخص
ولا موجود خارجا ولا ذهنا الى غير ذلك اذ الانسان
العام مثلا ليس نفس الانسان وكذا الانسان الواحد ولو
كان فى الخارج لا يخلو عن هذه الامور فمقارنتها هذه الامور له
عارض له فذاته بذاته متقدم عليه من حيث عروض هذه له فهو
متقدم على الاشخاص لتقدم الجزء على الكل والبسيط على المركب
وكذا على الانسان الكلى ثم ان هذا الانسان اى الانسان فانه بذاته
موجود وان كان وجوده فى الاشخاص وهو ليس انسانا ما وان
كان لزم ان يكون انسانا ما ولكن ليس ذلك لحقيقته وماهيته
ولا ريب انه لو كان انسانا ما موجودا لزم ان يكون الانسان
موجودا وهذا كالبياض الذى لا يوجد مفارقا للمادة لكن
هذا ليس ماخوذا معه مادة لا يقال ان الانسان ما هو انسان لم لا
يجوز ان يكون موجودا فان الموجود فى الاشخاص ليس الا انسانا
ما لا الانسان بما هو انسان ثم الانسان بما هو انسان موجود
فهو موجود مجرد وان وجد فى هذا الشخص لم يحل الا ان يكون
خاصا او عرضا خاصا على الاول لا يكون الانسان بما هو انسان

وعلى الثاني يلزم وجود معنى واحد بالعدد في الكثيرين
هم الاشخاص لانا نقول لا نم انه اذا كان الموجود انسانا لزم
ان لا يكون الانسان بما هو انسان لا بشرط شيء موجودا
ولا نم انه لا يخلو اما ان يكون خاصا او غير خاص وان اراد انه لا يخلو
من حيث هو انسان لا يخلو عنهما فانه من حيث هو انسان
ليس الا انسانا لا خاص ولا غير خاص وان اراد انه لا يخلو عنهما
في الوجود فهو مسلم ولا نضر باد لا تحده فان هذا الفرض ولزومه
لا يعم اصل الذات من حيث هي واعلم انه هل يقال ان
الحيوان بما هو حيوان لا بشرط ان يقال عليه عموم او خصوص ليس
نحو ان يقال ان الحيوان بما هو حيوان بشرط ان لا يقال عليه
عموم او خصوص والاول لكن حيوان عام ولا خاص لشا واحدها سمي
المهمل ولذا كان من الحيوان المجرد ولا بشرط شيء والحيوان
المجرد بشرط التجرد عن الاشياء فرق من وان الاول موجود
في الاعيان في ضمن الاشخاص التي هي الحيوان بشرط
الاقتران فان في ضمن المقترن ولو بالف شيء وذلك المقترن
من حيث هو هو لا نظر الى الاقتران ولا كذلك من ذلك ان يكون
له مجرد او جود وجوده وهو ظاهر واما الثاني فلا وجود له في الذهن ولو
كان موجودا في الاعيان لجاز ان يكون للمثل الافلاطونية وجود
ولو كان موجودا في الاعيان فليس ذلك موضع نظرنا فانا انما
ننظر ههنا في هذا الحيوان المعقول على كثيرة اما المباين الذي لا يقال

عليها فلا حاجة لنا الى البحث عنه ههنا فالحيوان الماخوذ مع عوارضه
هو الشيء الطبيعي والماخوذ بذاته هو الطبيعي الذي وجوده اقدم من الاول
تقدم البسيط واذا قارنت مادة واخرى ولو ايضا اخر كان شخصا
اخر فبالاعتبار الاول والاخير من موجودة في الاعيان وليست
بها كلية بل انما هي كلية بالاعتبار الثاني ولا معنى لوجود الكلي في
الاعيان الا وجود شيء يعرضه الكلية في العقل في الاعيان هذا واما الفرق
من الكل والكلي فمن وجوه منها ان الكل من حيث هو كل موجود
في الاعيان بخلاف الكلي على ما عرف ومنها ان الكل يعد بما جزئه
دون الكلي ومنها ان الاجزاء مقومات للكل دون الجزئيات
للكلي ومنها ان الكل لا يقوم اجزاءه والكلي يقوم اما الانواع فلكونهما
من الجنس واما الاشخاص فلكونهما من النوع والاعراض الشخصية
ومنها ان الكلي كلي لكل من جزئياته والكل ليس كلا لكل من جزئه
ومنها ان اجزاء الكل متناهية بخلاف الكلي ومنها ان جزء
الكل لا بد وان يكون حاضرة معه بخلاف جزئيات الكلي الى غير
ذلك من فروق لا تخفى **الفصل الثالث** في الفرق بين الجنس
والمادة وبين الفصل والصورة وبيان ان المتقدم على النوع
هو المادة دون الجنس في الاعيان وفي الاذهان وكذا الصورة
دون الفصل قد عرفت ان الجنس كانت له معاني عند القوم من
ولكن تلك المعاني كلها الان متروكة الا المعنى المنطقي المعلوم
والموضوع وقد يستعمل في قولنا هذا من جنس ذلك ونريد به انه من

نوعه وما يشاركه في حده والنوع كانت له معاني مجهورة عندنا
وانما نعني به الآن معنيين المعنى المطلق والصورة والآن نقصد
المعنى المطلق المعلوم والموضوع وقد يسع للجنس معقول انه يقال
معنى معقول على كثير من الصور لو تعقد لم يكن جنسا وكذلك
اخواته الاربع فاعلم انه يقال الجسم مثلا انه جنس الانسان ويقال
تارة اخرى انه مادة الانسان وكونه مادة ينافي جنسيته فان
المادة جزء في الوجود لا يمكن حملها على المركب منها ومن غيرها
فلا بد وان يكون اعتباره جنسا غير اعتباره مادة ولا بد لنا من ان
نبين الاعتبارين فنقول ان الجسم مثلا ان اعتبر من حيث انه
جوهر ذو اقطار ثلثة بشرط ان لا يكون منضما اليه شيء آخر حتى لو انضم
اليه كان خارجا عنه مضافا اليه كان مادة لنحو الحيوان والنبات
والانسان غير محمول على شيء من ذلك وان اعتبر من حيث
انه جوهر ذو اقطار ثلثة من غير ان يعرض لشيء آخر حتى لو انضم الى هذا
المعنى شيء آخر وصدق على المجموع هذا المعنى كان جزءا لا خارجا
عنه كان جنسا محمولا على كل ما اجتمع معناه من هذا المعنى مع شيء
آخر وان كان الفا فانه يصدق على الجسم وعلى النفس مثلا انه موجود
لا في موضوع فهو جوهر ويصدق عليه انه ذو اقطار ثلثة فهو جسم و
وكذا الحال في نحو الحساس فانك ان اخذته من حيث انه شيء او
جسم ذو حس بشرط ان لا يكون معه شيء آخر كان صورة ولا يحمل
على الجنس هو ولا يحمل على الحيوان وما تحته وان اخذته من حيث

انه شيء او جسم مع قطع النظر من ان يكون معه في شيء آخر او لا كان
فصلا محمولا على كل ما اجتمع منه ومن غيره ولو كان الفاذ احدق
عليه هذا المعنى فكذا تشكل الحال في جنسيته ومادته يجب ان
يلاحظ باحد وجوه ثلثة اما ان يوخذ بشرط ان لا يكون معه فصل
فهو بهذا الاعتبار يكون مادة او يوخذ بشرط ان يكون معه فصل وتقويم
فيكون نوعا محصلا او يوخذ لا بشرط ان يكون معه فصل ولا يكون
فيكون جنسا ثم ان هذا الاشكال انما يكون في الماهيات المركبة
من المادة والصورة فان المادة هناك جزء خارجي لا يكون
محمولا على الكل والجنس محمول واما الماهيات البسيطة فيمكن فيها
هذه الاعتبارات على النحو الذي في الفصل السابق اذا تقرر هذا
فمعقول ان ما يقال ان الجسمية تحصل للانسان قبل الحيوانية وانما
هو في الجسمية التي بمعنى المادة واما الجسمية التي هي جنس فانما تكون
موجودة في الانسان بعد ان يتضمن الحيوانية فكيف يكون قبلها
وايضا ان الجسم المطلق انما وجوده بسبب وجود انواعه فهي اسباب
لوجوده لا هو لوجودها وكذلك في العقل ايضا لا يوجد الجنس
الا اذا حصل النوع وتم جعل الفصل جزء منه ولو كان له ترتيب
في العقل وجود لم يكن محمولا على النوع بل جزء منه وكذلك
حال كل كلي من جهة ما هو كلي عند علم ان الجسم مثلا اذا اخذه العقل
من حيث الجنسية لم يدره بعد اذ لا يدري انه على اي صورة
وكم صورة يشتمل فهو لا يدريه حتى يحصل بضم زيادة محصلة له وانما

مع تغايره م

طبيعة النوع فلا الطالب تحصله لا تحصل بل انما الطلب للاشاره
اليه واما الجنس فهو وان كان للنفس ان تطلب الاشارة اليه
الا ان هذا الطلب بعد تحصله اذ لا يمكن ان يشار الى اللون حيث
هو لون بانه في هذه المادة مقرون باعراض عرضية من خارج
تحوزه وانها كطبايع الانواع **الفصل الرابع** في وضع قانون
يبين حال ما ينضم الى الجنس من انه منوع او لا منوع لمم المنوعات
من الصفات من غير المنوعات

يجب علينا هنا امران الاول معرفة ما اذا انضم الى الجنس جعله
نوعا والثاني معرفة ما اذا انضم اليه لم يجعله كذلك ولكن على
سبيل تعين فصول الاجناس او فصول جنس ما باعيانها او ما
ليس بفصل بعينه اذ ليس ذلك في مقدورنا ان نضع قانونا
لذلك واما اذا لاحظنا بعض المعاني فربما جهلنا انه فصل
او غير فصل فنقول انه شرطا اولا في المعاني المنوعة ان تكون
اضافتها الى الجنس على سبيل القسمة وثانيا ان يكون من المحال
ان تقلب ما تحت قسم الى قسم اخر ويكون ذلك المشار اليه
باقي الجوهر مثلا ان كان المتحرك وغير المتحرك منوعين كان
محالا ان يصير المتحرك غير متحرك وهو باقي الجوهر بل لا بد من ان
يفارق قسط الخاص من الجنس وهذا قد يحسن في طلب الفصل ويكون
من لوازم الفصل ما ثبت انه لا يكون اتصاف الجنس بها او
بالموجب منها بواسطة امر آخر بل يكون اتصافه بها اولا اذ

وما لا يقبل مال قبول م

لو كان بواسطة فقد لا يكون فصلا بل امر الا انه ما كان يقسم الجوهر
الى ما يقبل الحركة لا يكون للجوهر الا بعد ان يكون جسما فقد يكون
فصلا ولكن بعد كتقسيم الجسم الى الناطق وغير الناطق فانما بعد
التقسيم الى ذي النفس وعديم النفس وهما فصلان للجسم فيحصلهما
وتحقيقهما ومن احوالهما ولا يكون لا اعتبارهما الا باعتبار امر
خارج من الناطق وغير الناطق يكون فصلا ولكن بالواسطة وكذلك
اذا عرض للجنس عارض لا لطبيعته بل لما هو اعم منه لم يكن له فصلا كما
يعرض للحيوان ان يكون ابيض واسود فانه انما يعرض له لانه جسم
طبيعي متحصل تام بنفسه سواء كان ذلك الجسم حيوانا او حجرة وكذلك
ما يعرض الجنس لطبيعته لكن لا لعرضه لصورته حتى يتقسم به صورته
انقساما اوليا بل كان الانقسام بالصورة حاصلا قبل ذلك
العروض ويصح توهم اسقاط القسمين فيه مع بقاء الجنس وتنوعه
ولا يمنع عروضه للجنس ان ينوع باي فصل كالذكر والانثى للحيوان
لانهما يعرضان لان المني الذي كان صالحا لصورة الحيوان بعينه معنى
لعضل او عرض له انفعال حار فصار ذكرا او بارد فصار انثى
وهذا الانفعال لا يمنعه ان يقترن باي فصل كان فلا يوثر الذكورة
والانوثة في التنويع حتى لو توهمت حيوانا لا ذكرا ولا انثى
صح بخلاف ما اذا توهمت حيوانا لا ناطقا ولا اعجم مثلا او لا يخفى
في الفرق من العوارض الخاصة القاسمة والفصول ان العوارض
ما يعرض من جهة المادة فان الغاذي وغير الغاذي ايضا انما

كون للجسم من جهة المادة بل ينبغي ان يقال ان المادة اذا حركت
الى قبول صورة لتحدث نوعا فربما لعرضها في اثناء الحركة عوارض
تختلف بها حالها في الافعال الصادرة عنها ليست مما لا يكون
من الغاية المقصودة بل انما تمنع عن الوصول الى الغاية فلا كلام
فيها او موجبة لاختلاف فيما يناسب الغاية لا في نفس الغاية
او في امور خارجة غير مناسبة فهذه العوارض ليست بفصول
البتة كالذكورة والانوثة فانهما توجبان اختلافا في الات
النسل ولا شك ان التناسل بعد الحيوة وبعد التنوع فلا محالة
لا يكونان من الفصول **الفصل الخامس** في بيان اقسام ما يعرض
الجنس والمدرك ما يلزمه مما لا يلزمه من هذه الاقسام وبيان تحقق
حصول شيء واحد من الجنس والفصل ذهنا متغايران اما الاول
فنقول ان ما يعرض للجنس اما لازمة له او غير لازم واللازم اما
لازم لنفسه او لجنسه او لفصل جنسه او لفصل المقوم او لمواد هذه
او لاعراضها واما ما يلزم ما تحت الجنس من الانواع والفصول
والاعراض فليس من لوازمه اذ يلزم من ذلك ان يلزمه المتقابلان
واما الثاني فنقول انا اذا راينا جسما مشارا اليه وحملنا عليه انه
جسم فلسنا نعني به انه مجرد الصورة الجسمية المادة التي هي قابل
لتلك الاعراض المشخصة بل انما نعني انه جوهر له طول وعرض
وعمق سواء كان هذا الكل علة اولها او لا واما الجسم
بذلك المعنى فليس الا مادته وجزءه فان قيل فعلى هذا لا يكون الجسم

الشخص غير طبيعة الجنس وقد اجمع الحكماء على ان للشخص اعراضا وخواص
خارجة عن طبيعة الجنس قلنا معنى ذلك ان طبيعة الجنس من حيث
هي لا يحتاج الى تلك الخواص والاعراض حتى لو لم يكن شيء منها
لم يضر ذلك في وجود الجسم فليس الجسم بما هو جسم ما يضم اليها الا انها
لا تحمل على المجرد والا لم يكن الكلي محمولا على اشخاصه بل يكون جزءا
من كل منها ولا يكون هذا الحكم الكلي **الفصل السادس** في النوع المركب الطبيعة
المتحصل خارجا وعقلا فان الجنس اذا تحصلت منه امور محصلة لم يكن
للعقل طلب الا طلب تحصيلها بالاشارة وبعد التحصيل يلزمه عوارض
بها يشار اليه وهذه الاعراض او معان في زائدة وهذه
المعاني بعضها بحيث اذا توهم ارتفاعها لزم ان يكون الذات
مرتفعة وبعضها لا كذلك فلا يوجب رفعها الا ارتفاع المغايرة
للاخرين الى مغايرة اخرى **الفصل السابع** في بيان الفصل الحقيقي
ودفع ما يورد على وجوده وتحقيق ان مبادي الفصول لم يكن
ولم لا يكون اعلم ان الفصل الذي الذي جعلناه هو احد الكليات الخمسة
ليس مثل النطق والحس فانهما انما يحملان على نطق هذا ونطق
ذلك وعلى السمع والبصر لا على الذي جعلا فصلا له من الانسان
والحيوان فالمسمى بهذه مبادي الفصول واما الفصول فهي نحو
الناطق والحساس وغيرهما وهذه الفصول هي التي الجنس هي
بالقوة فاذا صارت بالفعل كان انواعا وقد عرفت معنى اتحاد
الفصل والجنس والنوع الا ان هنا كان في وجود الفصل

اما اضافات نفس من عوارض الذات
معنى الى الجسم لا البسيط المجرد ه
الاعراض ١٢

لابد وان يذكر ويحصل ذلك ان كل نوع فانما ينفصل عن مشاركه
بالفصل ثم الفصل ايضا معنى من المعاني فلا يخلو اما ان يكون اعم
المحمولات او مندرجا تحت اعم المحمولات والاول باطل فانا نعلم ان
الناطق ليس مقولا ولا كالمقول في العموم بمعنى الثاني وكل مندرج
في عام لابد وان يمتاز عن مشاركاته بفصل فيكون للفصل فصل
وهكذا الى ان يذهب الى غير النهاية فصول اولا ان المحمول على شي
على قسمين اما ان يكون مقوما لماهية الشي الموضوع او لا بل يكون
عارضا له ولا شك ان الاخص تحت الاعم لا يلزم ان يكون ذلك
الاعم مقوما له واذا لم يكن كذلك لم يحتج انفصاله عن مشاركه
بفصل لكن الامتياز بنفس الماهية كانفصال اللون عن العدد
المندرجين تحت الوجود الذي هو عرضي على ما علمت فانه بنفس
الماهية من حيث هي يحتاج الى فصل مميز له نعم اذا كان ذلك
الاعم مقوما لماهية الاخص وجب ان يكون تميز الاخص عن مشاركه
بفصل والا لزم التشارك في تمام الماهية وهذا فاعلم   او اتحد صح
ان الجنس يحمل على النوع على انه جزء منه ولا يحمل على الفصل الا على
انه لازم له فان الحيوان ليس جزءا من الناطق مثلا فان الناطق
ليس الا شيئا له النطق لكن لزمه ان يكون ذلك الشي حيوانا
وعلى هذا يحمل ما يقال ان فصل الجوهر جوهر وفصل
الكيف كيف اي لزمه ان يكون جوهرا او ان يكون كيفا الا انهما
يوجدان في حد طبائعه وماهيته الا ان يراد مبادي الفصول

من نحو النطق اذا اريد به النفس ولكن الكلام في الفصول الحقيقية
فالفصل حقيقة انما معناه شي له صفة كذا مثلا شي له النطق
ثم يلزمه من خارج ان يكون جوهرا او كيفا او كما او غير ذلك
فالفصل لا يشارك الجنس المحمول عليه في الماهية فلا يمتاز عنه الا
بالماهية نفسها واما النوع فيشاركه من حيث انه جزء له ويمتاز
عنه بان الجنس مدخل في النوع دونه لا بفصل اخر واما سائر الاشياء
فان كان شي يشاركه في الماهية كان الامتياز بفصل وان لم
يشاركه الا في اللوازم فلا وانت خبير بانه لا يجب ان يكون شي
مشاركا له في مهيته ولا ان يكون هو مندرجا تحت عام مقوم له
ان الناطق يندرج تحت جنس هو المدرك الا ان المدرك
لا يندرج الا تحت الجوهر الذي هو عرض له او تحت المضاف الذي
حاله ايضا كذلك فقد حسن انه لا يجب ان يكون امتياز
الفصل عن غيره بفصل اخر ليلزم ما ذكر هذا ان اخذ الفصل الحقيقي
وان اخذ مبدا الفصل من النطق ونحوه فذلك لا يكون الا في
الماهيات الجوهرية المركبة فلا يخلو اما ان يراد بالنطق مثلا كون
الشي ذا نفس ناطقة فهو معنى مولف من النسبة والجوهر
مندرج في واحد منهما واما ان يراد نفس النفس فهو جوهر بسيط
جزء الجوهر مركب والفصل منهما هو الفصل من البسائط والمركبات
وقد ظهر ايضا ان ما قاله من ان اعم المحمولات مقولة فهم انما هو
اعم المحمولات الجنسية لا العرضية الفصل الثامن في الحد بيان

ما يصح ان يحد وما لا يصح ان يحد وبيان الماهية والفرق بينها وبين
الذات والصورة فنقول انه كما ان الموجود والواحد من الاشياء
العامة للمقولات على سبيل التشكيك كذلك الكون ذا ماهية
وحد فان للجوهر حدا وله حده بنحو اولى ثم للاعراض بعده وانما
الاعراض فلما كان تعلقها بالجواهر كانت حدودها حدود
المركب منها ومن الجواهر متعلقة بحدود الجواهر فالاعراض توجد
حدودها ما يدل على ذواتها فانه وان لم يدخل في الجوهر في ذواتها
والا لزم ان يكون جوهرا اذ جعلها مع ما للمركب من الجوهر
والعرض فلانه يدخل في حدودها والمركبات يلزم في حدها تكرار
امر واحد هو الجوهر لانه يحده مرة من جهة انه جزؤه وثانيا
من جهة انه جزء حد العرض المأخوذ معه ولا ريب انه ليس في ذات
المحدود الا مرة واحدة فيكون في الحد زيادة على المحدود مثلا
اذا حددت الانف الافطس وجب عليك ان تأخذ فيه
الانف مرة من حيث انه جزؤه واخرى من حيث ان الافطس
انف عميق اذ لو كان كل عميق افطس لزم ان يكون الساق
المعمق فطسا فاما ان لا يكون الحدود الا للبسائط او يكون
هذه حدود بطريق آخر ولا يمكن ان يكون في الحد شرح
الاسم واعلم ان ماهية البسيط اي ما به هو ما هو ليست الا نفسه
اذ ليس فيه شيء يكون قابلا لماهيته اذ ليس فيه الا الصورة بخلاف
المركب فان له ذاتا وصورة ومادة وماهية فان ذاته المجموع

المادة والصورة وماهيته هي التركيب الجامع من المادة
والصورة والوحدة الحادثة منهما وللجنس والنوع ماهية وللشخص
بما هو شخص ايضا ماهية واطلاق الماهية على ترتيب لا بالاشتراك
ولكن لا حد للشخص كما للجنس والنوع وذلك لان الحد مؤلف
من اسماء ناعتة ليس فيها اشارة الى شيء معين البتة فلا انطباق
محدوده ان كان شخصيا وان كان فيه لقب او اشارة
لم يكن حدا بل تسمية او دلالة باشارة ونحوها ولا يمكن ان يكون
تأليف الامور التي لا اشارة فيها مفيدا للاشارة والتشخص
مثلا اذا اردت حد سقراط فقلت هو الفيلسوف الذي
لم يكن هو لك هذا الا كليا وكذا اذا قلت هو الفيلسوف
الدين المقتول ظلما بيد الملك الفلاني في البلد الفلاني في
يوم كذا في ساعة كذا الى غير ذلك وكذا اذا قلت ابن فلان
فان فلانا ايضا شخص يجب ان يعرف فان عرف بالاشارة
عاد تعريف سقراط الى التعريف بالاشارة فان استند
الى شخص من النوع منحصر فيه النوع لعل يجوز العقل فساد ذلك
الشخص وتغيره فلم يكن حدا حقيقيا وايضا فان الجزئي في
معرض التغير والفساد والحد تصور عقلي يجب دوام صدقه
على المحدود ولو حد الجزئي لزم ان يكون الحد طالما غير دائم الا
ان يضم اليه اشارة **الفصل التاسع** في بيان ما يحتاج ان يدخل في
الحد من اجزاء المحدود وما لا يدخل اعلم انه كثيرا ما يكون المحدود

اجزاء هي من اجزاء الحد ولا يلزم من نفيها ان يكون الجنس والفصل جزئين
مقومين للنوع في الوجود وان لا يكون للنوع جزء اصلا في الوجود ان
كان من الكميات او المركبات كان له جزء لا محالة ولفظ ان
يكون اجزاء الحد اقدم من المحدود وانه يلزم في بعض الامور بالعكس فاذا
اذا اردنا حد قطعة الدائرة وكذا اذا اردنا حد اصبع الانسان وجب ان يؤخذ الدائرة
وجب اخذ الانسان واذا اردنا حد الحادة وجب اخذ القائمة
ولا ريب انه لا عكس في ذلك اذ ليست هذه الاجزاء اجزاء
للنوع الا ترى انه لا حاجة للدائرة في ان يكون دائرة الى قطعة
ولا الانسان في ان يكون انسانا الى اصبع ولا القائمة في ان يكون
زاوية قائمة الى حادة وانما يكون هذه لها لانفعال موادها
على وجه يوجب هذه الاجزاء لا لاستكمال صورتها او موادها
بصورها فمادة الدائرة هي السطح وهي مادة جعلية ولو فرض
انها لاستكمال موادها لم يكن الا لوازم لها لا مقومات فقد تبين
ان الاجزاء التي للشيء من جهة انفعال عارض لمادته لا حاجة للصورة
اليه غير داخلة في الحد ثم ان كانت هذه الاجزاء لا يكون
للمادة المطلقة بل لتلك المادة لتلك الصورة وجب اخذها كل
في تعريفها فانها يكون بمنزلة الاعراض من الجواهر المقومة لها ثم ان
الاصبع بميتا عن الاخير بانه موجود في الكل بالفعل فلذلك
وجب اخذه حدا وفي رسم الانسان الشخصي الكامل فانه جزء
ذاتي له وان لم يكن له جزء نوعيته بخلاف الاخرين فانه لا يكون

في الدائرة قطعة بالفعل بل اذا حصلت فيها بطلت ولم يبق فيها
خط واحد محيط بسطح وكذا القائمة اذا حصلت فيها
الحادة ثم الاخران مما ان القطعة جزء من دائرة موجودة
بالفعل معروف بها واما الحادة فلان من شرطها ان يكون جزء
من قائمة او منفرجة ولا ان يكون بحيث ينتهي اليها بل هي في نفسها
حادة بسبب وضع احد الضلعين عند الاخر لكن لما كان في الوضع
اضافة يتعلق بيان الحادة بالاضافة وان لم يدل على هذه الاضافة
بالفعل لصعوبتها لكنها بالقوة داخلة ثم انما اخذ القائمة في حدها
لان الزاوية لا يحدث الا بميل خط عن خط ولا شك ان الميل
المطلق لا يكفي في حد الحادة فانها تشمل الثلث بل لا بد وان
يكون ميلا محدودا عن شيء ولما كان ذلك الشيء هو الخط لم يكن
الحال عند الاخذ اخر متصلا به على الاستقامة فاما ان يعتبر
مطلقا او الذي يفعل المنفرجة او الذي يفعل القائمة او الذي
يفعل الحادة ولا يمكن الاول لعمومه الثلث ولا الثاني
لان الميل من المنفرجة ربما يكون مع بقاء المنفرجة ولا الرابع وهو
ظاهر فتعين الثالث بمعنى انها الحادثة عن خطين قام احدهما على الاخر
ومال عنه اقرب من ميله عنه لو كانت الزاوية قائمة حتى يكون هذه
اصغر من قائمة لو كانت حدثت بقائمة بالقوة التي بالفعل اي
القريبة من الفعل فان القوة البعيدة قوة بالقوة مثلا قوة الانسان
في الغذاء بالقوة وفي المني بالفعل وكذا الحال في المنفرجة فهي القائمة

مساواة مماثلة وتشابه وفيهما خروج عن ذلك فلا تصديق من
ان نعم فانها كان لقائل ان المحادة هي صغرا وبين محلقين
محدثان من قيام خط على خط والمنفرجة اكبرهما فهذا شرع منهما الى
القائمة فان الاصغر ما ينقص عن المثل والاكبر ما يشتمل على المثل و
زيادة فبالمثل يحقق معرفتهما وبالمشابه يحصل التشابه الفصل الثاني
في بيان ان الحد لاعتبار انه يكون عين المحدود ولا غيره يكون كما سأل
لقائل ان يقول ان الاجماع واقع على ان الحد ليس الا مهية المحدود و
الجنس والفصل ماخوذان في الحد جزا فيجب ان يكون معنياهما
جزء من المحدود فلا يصح حمل الجنس على طبيعة النوع ولا حمل الفصل فهما
جزآن منها فيقول ليس الحد كالحيوان الناطق مجموع الجنس والفصل
بمعنى المعنى المركب منهما حتى يكون حد الانسان هو مجموع الحيوان الناطق و
بل انما هو الحيوان الذي هو بعينه الناطق فان الحيوان كان غير
متحصل فانه كان بمعنى الجسم ذي النفس الدراكة فلم يكن ادراك
الدراكة يحصل انه بالحس او بالتخيل او بالنطق فاذا اريد تحصيله قيل
ناطق فليس كونه ذا نفس ناطقة امرا انضم الى كونه ذا نفس دراكة ثم هذا
الابهام ليس الا في الذهن اذ في الخارج لا يكون الحيوان الا ناطقا
او غيره ولكن الذهن اذا لاحظ مفهوم ذي النفس الدراكة
لم يعلم انه ذو نفس دراكة بالحس او بالنطق او بغيرهما حتى الفصل
فحد الحيوان انما ذكر فيه الحساس اقامة للازم مقام الملزوم والمراد
انما هو ذو المبدأ الحس اي النفس التي يلزمها الحس كذا المراد بالناطق

ولذا جمع من الحساس والمتحرك بالارادة لان النفس كما هي مبدأ
الحس كذلك مبدأ للتحرك فاقتصار احدهما وترك الآخر يرجح من غير
مرجح ثم معنى ان ذا الحس بالعم الظاهر والباطن فذكر هذه الالفاظ
انما هو لقصور ما عن التعبير عن حقيقة الفصل فيعلم باسم لازمه مقامه
وربما لم يشعر بحقيقة فصله فيعبر للازم ثم لا شك ان الحيوان ليس
جنسا من حيث انه جسم ذو حس فقط بلا شرط كما تحقق فيعلم
ان الفصل يحد الجنس بمعنى انه معين الجنس بالقوة لانه ملتزم لا كالاتحاد
المادة والصورة والجزء بالجزء فان الاتحاد على انحاء منها اتحاد
المادة بالصورة الذي لا يكون احد الجزئين فيها الفعل الا مع انضمام
الجزء الآخر به ومنها اتحاد اشياء لا حاجة لشيء منها على سبيل
الامتزاج والاستحالة والتركيب كاتحاد العناصر واجزاء
السرير ومنها اتحاد ما يقوم بعض اجزائه بنفسه ولا يقوم بعضها
الا بالآخر كاتحاد الجسم والبياض وهذه الثلثة لا يكون الجزء
فيها عين الكل ولا عين جزء آخر ولا يحمل شيء من الاجزاء على شيء
منها ولا على الكل بالتواطؤ ومنها اتحاد شيء بشيء هو هو بالقوة
اذ ربما يتصور الذهن معنى يجوز ان يكون اشياء كثيرة كل منها
بعينه في الخارج فيضم اليه معنى آخر ليعين وجوده فالآخر
والضم انما هو من حيث الابهام والتعيين مثلا اذا تصور المقدار
جوز ان يكون هو في الخارج خطا وان يكون سطحا وان يكون جسما
فانه بمعنى القابل للمساواة لا بشرط لا بشرط الا كما عرفت ولا يكون

لهذا الشيء فى الخارج الا فى ضمن احد هذه الثلثه الا ان الذهن
يجعل لنفسه وجودا مغايرا لها فيضيف اليه مخصصا احد هذه
لا على سبيل ضم الزياده اليه بل على عرف فالكثره التى فيه ليس
الا من حيث الابهام والتحصيل فهكذا يجب ان يفهم حال الفصل
مع الجنس ثم ان من النوع ما يكون مركبا فالجنس ماخوذ من مادته
والفصل من صورته وان يكونا مادته وصورته ومنه ما لا
تركيب فيه اصلا الا من حيث الجنس والفصل من حيث ان الجنس
من محصلا بالقوه والاخرى محصلا بالفعل وليس ذلك الا فى الذهن
وعلى كل تقدير لا بد من ان اخذتهما معا فى الحد على ان يكون كل منهما
جزء الحد اذ لا يكفى احدهما الينه اذ لا يحمل منهما على الحد ولا الحد على
شى منهما فبهذا الاعتبار يكون الحد مولفا واما اذا اعتبرت
انهما فى الحقيقه امر واحد والحد بعد طبعه واحده لم يكن فى الحد
تاليف فبهذا الاعتبار يكون الحد عين المحدود ولا يكون اجزاء
بل يكون الجنس والفصل محمولين عليه واما بالاعتبار الاول
فكلا بل انما يكون كاسباله ولا يحمل عليه شى من الجنس والفصل
بل يكون جزئين له المقاله السادسه تشتمل على خمسه فصول الفصل الاول
فى بيان اقسام العله واحوالها وتبين ان الاشياء تحتاج الى العله انما هو
فى الوجود لا فى الحدوث ولا فى شى اخر فنبين ان الباقى
فى بقائه محتاج الى العله ولما كانت العليه والمعلوليه من لواحق
الموجود المطلق وجب علينا البحث عنهما وقد سمعت ان العلل

اربع صوره وعنصر وفاعل وغايه فاعلم ان المراد بالصوره العله
التى يكون جزءا من قوام الشى يكون بها الشى هو ما هو بالفعل وبالعنصر
التى يكون جزءا من قوام الشى يستقر فيه قوته ويكون به هو ما هو
بالقوه والفاعل التى تفيد وجودا مباينا حتى انه لا يكون الفاعل
بالقصد الاول محلا للمفعول حتى يكون فيه قوه وجوده فان كان
فبالعرض ولا من جهه انه فاعل وهذا مراد الالهيين بالفاعل
وهو مراد غير الطبيعيين فانهم انما يريدون به ما يكون مبدا التحريك فقط
وبالغايه ما لاجله يحصل وجود شى مباين له ووجه الانحصار ان السبب
للشى لا يخ اما ان يكون داخلا فى قوامه اولا والاول اما ان يكون جزءا
لا يكون به وجده الشى بالفعل ويكون فالاول هو العنصر والثانى
هو الصوره والثانى اما ان يكون لاجله وجود الشى اولا فالاول هو الغايه
والثانى اما ان يكون بحيث لا يكون وجود ذلك الشى فيه او لا
وهو الفاعل او يكون وهو العنصر او موضوع ولكن ليس كالاول
فعلى هذا التقسيم يكون مبادى خمسه فان جعل العنصران واحدا بان
نعبر عنهما بما يكون فيه قوه المعلول يكون اربعه واعلم ان العنصر
الذى هو جزء لا يكون عله للصوره بل للمركب فانه لا يتقوم بالفعل
الا بالصوره فهو متقدم بالقوه واما بالقوه لا يكون عله للشى كما ان
الذى هو موضوع العرض فانه عله للعرض لان قوله قبل قيام العرض
به انما هو بالذات فقط وهو اذا كان العرض لازما او وبالزمان ايضا
ان لم يكن وان الصوره من جهه عله للماده ومن اخرى للمركب

وهاهنا ان شككنا فان العلة ليس لشي مباين ولكنهما افترقا من حيث
انها علة للمادة من جهة افادة وجودها ولكن تشترك في ان يكون جزءا
للعلة الفاعلية لها كانت كاحد محركي السفينة بخلاف جهة كونها علة
للمركب فانها على نحو ما علمت وان الفاعل يفيد وجودا ليس للآخر
عن ذاته ولا يكون منهما مقارنة على ان يكون احدهما جزءا من الآخر او
قابلا لصورة ذلك الآخر نعم قد يكون منهما مقارنة بان يكون موضوعهما
امرا واحدا كطبيعة يحرك الفاعلية كيفما فان كلا من الطبيعة والحركة
موضوعهما المادة واعلم انه كثيرا ما يكون المفعول معدوما زمانا ثم
يوجده الفاعل اذا تحققت شرائط وجوده وارتفعت موانعه
فهذا الشي ان لم يكن وله وجود وذلك الوجود بعد ان لم يكن
اما عدمه فلا يجوز ان يكون معلولا للفاعل لانه بذاته معدوم نعم
قد ينسب الى عدم العلة واما كون وجوده بعد ان لم يكن فليس ايضا
بالفاعل فانه لا يمكن الا ان يكون وجوده بعد العدم وما لا يمكن
الا ان يكون لا يجوز ان يكون معلولا لشي فتعين ان يكون المعلول
هو وجوده لانه يمكن ان يكون وان لا يكون لا اتصال وجوده بعد عدمه
ايضا يجوز ان يكون وان لا يكون لانا نقول ان اردت ان هذا
الوجود من حيث انه وجود يمكن ان يكون وان لا يكون فهو مسلم و
ولا يكون لكونه بعد العدم مدخل في ذلك فلا يكون السبب
الا للوجود بعد العدم وان اردت ان الوجود بعد العدم يجوز
ان يكون وجودا بعد العدم وان لا يكون فذلك محال الا ان يكون

ولكن تقول ان ذلك الوجود

وجودا حاصلا بعد والى الاول فقد ظهر فساد ظن من ظن ان الشي اذا افتقر
الى الفاعل في حدوثه ثم اذا وجد جاز ان يبقى بعد العلة لان الحدوث
ليس الا الوجود بعد العدم ولا تاثير للفاعل في كونه بعد العدم ولا
يمكن ان يقال ان شيئا جعل وجود شي بعد العدم بل الفاعل انما يفعل
الوجود ولكن المعلول من حيث الوجود ومن حيث كونه بعد العدم
ومنهما من حيث انه لا يكون بعد العدم وايضا وجوده بعد الحدوث
لا يخلو اما ان يكون واجبا او لا فان كان واجبا بنفسه مع الوجود
فيستحيل عليها العدم واما شرط فذلك الشرط لا يخلو اما ان يكون
الحدوث او صفة اخرى او شيئا مباينا لا يجوز الاول فان الحدوث
ليس واجبا بنفسه بحسب حصوله على انه قد بطل وعدم الا ان يراد
به كون الشي حاصلا له الحدوث فيعود الى الثاني وعلى الثاني
لا يخلو تلك الصفة اما ان يكون لازمة للماهية من حيث هي فيلزم ان
يكون ذلك الوجوب ايضا لازما للماهية او حادثة لها حين الوجود
فننقل الكلام الى وجوبها فاما ان يتسلسل الى غير النهاية وكلها
ممكنة فلابد لها من الاستناد الى الشي الفرد واما ان ينتهي الى
من شي مباين معطل للثالث وهو المقصود وان لم يكن واجبا
فاحتياجا الى العلة اظهر فقد علم ان العلة انما هي علة للوجود من حيث
هو وجود فان المعلول ان سبقه عدم كان حادثا والا كان قديما
فالحق الجمهور فاعلا لا يكون علة بالتخصيص فانهم يعلمون الفاعل ما
يكون فاعلا للشي بعد ما لم يكن فيعتبرون في الفاعلية عدم

التاثير حينا كما يعترفون ان التاثير حينا ليس الفاعل علة بحسب ان الكون
علة بالفعل فقط بل ذلك مع الكون عن علة قبل ذلك فظهر
من هذه الجملة ان المعلول يحتاج الى علة دائما ما دام موجودا ابدا الفصل
في دفع شك اورد على وجوب تقارن العلة والمعلول وجه دفع
شك اورد على ما ذكرنا انها هي المعدات وفي بيان علل الفاعل
في كل من الابداع والاحداث والتكوين قد ظن ان الاب علة الابن
والبناء علة البناء والنار علة سخونة الماء مع ان كلا من هذه المعلولات هو البناء ره
يبقى مع انعدام عللها فالجواب عن ذلك ان هذه الامور ليست
عللا لهذه الامور بل حركة الاب علة لحركة النطفة وحركتها آداة
على الجهة المذكورة علة لحصولها في القرار واما علة الصورة بقائه
حيوانا فشيء آخر باق ببقائه الا آخر وحركة البناء علة لحركة اجزاء
البناء ثم سكونه علة لانتهاء تلك الحركة وانتهاؤها علة لاجتماع
ما ملك الاجزاء والاجتماع علة لشكل ما واما علة وجود البناء
وقوامه فشيء آخر باق ببقائه والنار علة لسخونة الماء وهو علة لبطلان
استعداده لحصول الصورة المائية وحفظها وهو او امر آخر
علة لاحداث الاستعداد التام لقبول الصورة النارية واما
علة الصورة النارية فهي الامور التي تعطي الصور اعني المفارقات
وهو باق ببقائه سخونة كل علة فهو مع معلولها واما المقدمات
فهي ما علل بالعرض ومعينات وكلامنا انما هو في العلل الذاتية
الموحدة وهي التي يرد بها حيث يمتنع ان يتسلسل العلل المعينة لا الى نهاية واما العلل ره

والمعدة فلا استحالة في لا تناهيها تناهيا وواجب فان كل حادث
فهو لم يكن واجبا فوجب فلا بد له من علة لم تكن وجبت
وهكذا لا الى نهاية فيجب في علة العلل القريبة للحادثات من ترتب
امور متقدمة لا نهاية لها لا يقال ان هذا الاساس يستلزم
لا نهاية امور موجودة معا فان هذه الامور المفروضة لا يخ اما ان
يكون كل منها في ان فيلزم تتالي الآنات من غير توسط زمان وهو
محال او هي في زمان فح يكون ابحاث العلة والحادث في الزمان لا في طرفه
فاجتمعا معا في ذلك الزمان ثم ابحاث المعلول الثاني في ذلك
الزمان مجتمعان ايضا وهكذا في الكل فيجتمع الكل في زمان واحد لانا نقول
لا هي في آنات متتالية ولا كل منها في زمان الذي يتعاقب
على الاتصال وهذا بان يكون ذات واحدة هي الموجبة والموجدة
لكن لا من حيث ذاتها بل مع حدوث نسبة وعلة تلك النسبة او شرطها
علتها او التي بها العلة علة بالفعل الحركة فالحركة المتصلة الواحدة يكون
هي الحافظة لهذه العلل المتعاقبة فينحل الاشكال وسيأتي اصلاح
هذا الشق في موضعه هذا ولما علمت ان العلة القريبة لا تنفك
عن معلولها علمت انه اذا كانت العلة ذاتا دائمة وكانت بذاتها
موجبة للمعلول كان المعلول ابدا موجودا والا لكون له ان عدم و
هذا العلة اولى بالعلية من غيرها فانه يسلط الوجود وتسليطا تاما
ويمنع العدم مطلقا وهذا الايجاد يسمى الابداع وهو تأسيس الشيء بعد ليس
مطلق باعتبار ان له في ذاته ليس لكان لم يكن في الخارج ليس

وما بالذات اقدم فان اطلق اسم الحدوث على ما يكون له من بعده
الدائمه فقط كان كل معلول محدثا وان لم يطلق الا على ما يكون له من بعد
سبقه الزمانيه لم يكن كذلك ولا مناقشة فى التسميه واذا لم يكن العلة كما
ذكرنا لزم ان يسبق وجود المعلول عدم فى ماده قابلة فكان بطلان
الاتحاد ناقصا ضعيفا فان كان سبق هذا العدم على الوجود بالزمان
كان تكونها وكان فى غاية الضعف وان كان بالذات فقط كان
تاليا للابداع خص الابداع بما يكون الشى معلولا للشى بلا واسطة مطلقا و
كانت او غيرها فانه اذا كان بواسطة لم يكن التاسيس عن ليس
مطلق بل عن ليس منهم من يجعل الاتحاد الصورى كيف كان ابداعا
والمادى وان لم يسبقه ماده تكوينا ونحن لا نناقش فى التسميه
بعد ان المعانى قد تميزت ولكن يجب ان يسمى كل ما وجد بلا ماده
مبدعا واصل ما يسمى مبدعا ما وجد عن علته بلا واسطة ثم الفاعل
الذى لا يوجب المفعول وانما ليس له بد من سبق ماده لما علمت
والحاده اما دفعه واما تدريجا فالاول هو التكوين والثانى هو الحركه
وفى اصطلاح الطبيعين جعل الاول اتصالا واخلاقا لحركه فاذا اطلقوا
مبدا التحريك اراد والتسمين ثم الفاعل قد يكون بذاته فاعلا كالحراره
وقد يكون بقوه كان للحراره وقد مر اصناف القوى فى
فن آخر الفصل الثالث فى اقسام مناسبات المعلول مع العله
وبيان انه لا يزيد ما فى المعلول على ما فى العله ولا يساويه الا بوجه ان
العله احق بالوجود من المعلول من عدة وجوه اعلم ان الفاعل قد

ومر الكس منه

يفيد وجودا مثل نفسه كالنار تسخن وقد يفيد غير ذلك كالحركه تسخن و
والنار يحدث التحليل وقد ظن ان الاول اقوى واولى فى الطبيعه التى
يفيد ما من المستفيد وليس يحق الا اذا كان المفاد هو الوجود ثم الحق
تحقيق هذا المطلب القسيم مر مع حسن لما ان يكون المعلول انقص من العله
فى المعنى المفاد وذلك اذا قبل ذلك المعنى شده وضعفا كالتسخن
الماء عن النار واما ان يكون المعلول انقص بحيثما مساويا وما سوى ان قبل
المعنى شده وضعفا اولا كاستحالة الشى نارا فان الصور والماهيه
لا تقبل ذلك فيها متساويان وكذلك الكيفيه التابعه للصوره و
لاستواء الصوره والماده فى التحقق فيهما ولا يجوز ان يكون
المعلول ازيد من العله لان الزياده لا يجوز ان يكون حاصلة بنفسها
ولا لزياده الاستعداد فان الاستعداد لا يكون مفيد الشى وان
حصل عليه مجموع العله والاثر الذى افادته كانت العله زائده فقول
اولا ان المعنى الذى حصل من العله فى المعلول ان كان مساويا
لما فى العله فى الشده والضعف فلا بد وان يكون ما فى العله اقدم
منه بالذات فقد وجد فيه العدم الذاتى الذى ليس مما فى
المعلول فلا يكون بينهما المساواه التامه واذا كان المعنى المفاد
نفس الوجود فمن البين انه لا مساواة بينهما اصلا فان منشا
التخالف هو الوجود والتساوى انما كان فى الحد فاذا كان
نفس الوجود وكان الحد هو الوجود والفصل الحال فى العلل المعلولات
فنقول ان المعلول فى بادى الراى على قسمين الاول ما

يكون نوعه وجهته معلولا لا خلا بد وان يكون العلة مخالفة له بالنوع كالحرارة الآ
المعلول للنفس والثاني ما يكون العلول الاشخصية كهذه النار الحاصلة
من ملك والابن الحاصل من الاب وهذا القسم ايضا على ضربين الاول ما
يكون الفاعل والمنفعل مشتركين في استعداد المادة كالنار والنار
والماء في خلافه كضوء الشمس والضوء الحاصل منها في القمر او على وجه الارض
او الماءان متساويتان في الاستعداد ولانهما من نوع واحد والعنصر
ان ايضا مختلفان نوعا على اي من كل الاختلاف بالشدة والضعف
متنوعا واول ايضا على قسمين الاول ما يكون استعداد المنفعل تاما
اي لا يكون في طباعه معاوق ومضاد يمنع التأثر سواء كان
له معاون كما في برد الماء او لا يكون له معاون وكان ليس له
معاوق ولكن يحصل من التأثر كالشمع او الثياب او لا هذا او لا ذاك
كقبول العطر والطعم والثاني ما يكون استعداده ناقصا ان كان عنه
معاوق لا يحصل من التأثر كتسخين الماء فالقسم الثاني من القسمين الاولين
يكون ايضا اقسام واستعداد الماء لان يصير نارا من الذي فيه
استعداد تام لعدم العائق عن التأثر ولكن العائق قد كان
قبل ذلك فان قيل قد بقي قسم آخر لم تذكره وهو ان لا يكون مشاركا
مشاركة في استعداد المادة لعدم المادة او لا اختلافهما في الاستعداد
قلنا قد عرفت ان المفارق عن المادة ينحصر نوعه في شخصه فاذا
لم يكن للعلة والمعلول مادة كان كل نوعا مغايرا للآخر
انواع وحيث هذا فاعلم انه اذا كان لا يشارك في استعداد المادة

اما في الوجود او الفعل ... او الفاعل
وحده الاثر للفاعل
وقد لا يكون مساويا

اصلا فهو يكون الاثر مساويا كضوء الشمس والضوء الحادث على وجه
الارض واما الذي فيه مشاركة في الاستعداد فيكون استعداده لا
تاما فلا شك في انه يجوز ان يشبه المنفعل تشبها تاما بالفاعل
كاحالة النار الماء نارا او الملح العسل ملحا وقد يظن انه قد يكون المنفعل
ازيد من الفاعل كالماء الجامد الذي جمده برد الهواء ولكن الحق ان
المجمد ليس هو برد الهواء فقط بل هو مع القوة المبردة التي في الماء
واما اذا كان استعداد المنفعل ناقصا فلا يجوز ان يتشبه ان يرد
ما هو على ما في الفاعل ويساويه او لا يجوز ان يكون له عنه عائق كالذي
ليس عنه عائق ولذا لا يمكن ان يسخن النار غيرها كتسخينها الحجر و
غير الماء اكبر ومدة لا تقال نحن نرى ان النار قد تسخن اشياء فيكون
حرارتها اشد من حرارة النار فعلها لنا او امرنا فاذا في النار حجر
لم يحرق كما يحرق او امرنا في الدامات لانا نقول ليس هذا
لاشدة تسخينها من تسخينها للامور الاولى بل يرجع الى الذائب
وهو انه غليظ القوام فيه تشبث ولزوجة ولذلك يطول انفصاله
عما لا قاه فهو مع المدة ولا تفارقه الا في زمان مفارقة النار له قدر بالنسبة الى زمان ما
وان كان الحس لا يضبط هذه المخالفة ولا شك ان الفاعل وان كان
ضعيفا الفعل في مدة لطول اقوى من فعل الفعل في مدة اقصر
وان كان قويا والثاني ما يرجع الى النار وهو انها لم تتق صرفها
بل هي تخلطها حللها اجزاء من الارض تصعده وجزاء من الهواء
متجدده انا فانا على الجملة بحيث لا تستحيل الى النار وما مع ذلك فهي

سريعة الحركة جدا اما دامام الدخن منها العقبة فاسرع زمان هوا
ملقاه فلا ينفعل عنها ما العلة المسبوك المجتمع الاجزاء البطي الانفصال
الا اذا انقب فيها النار مدة من الزمان حتى سعاف عليها عدة
سطوح نارية ولما ذكرنا نرى ان نار الكبر اشد حرا واقوى تاثيرا
من المسبوكات اذا لحملها الهواء والثالث ما رجع الى الاكاس
وهو انه يقطع النار اسرع من قطع الدلت وان لم يكن محسوسا
لان قوامها اقل من قوامه ولا شك ان طول المده كافي في
قوه التاثير ولو قطعنا النظر من كل شي فانه اذا كان التاثير
الضعيف نصف القوى مثلا اذا تساويا في الزمان فاذا كان
زمان الضعيف ضعف زمان القوى كانا متساوين الا ثم اذا زاد
على الضعف زاد عليه ولا يلزم ان تكون المضافه هنا ولو كانت
بمرار محسوسه فهذا تبيين الموضع الذي يظن فيه جواز زيادة المعلول
والذي لا يظن فيه وانه ان تساوى المعنى الذي في العلة والذي
في المعلول فلا يتساويان من جهة نفس الوجود واما الذي شارك
الفاعل في النوع ولا في استعداد الماده فلا يمكن فيه اعتبار معنى
والوجود بل ليس المشترك بينهما الا الوجود فلا يتصور فيه تساوي
لانك قد عرفت انه اذا اشتى الامرها الاشتراك ثابت فيه
في غير الوجود والى الوجود لشي التساوى ثم اعلم ان الوجود في العلة
والمعلول لا يختلف الا بالجهة ثلثة احدها الاول التقدم والتاخر
فانك قد عرفت ان وجود العلة اقدم من وجود المعلول ذاتا

والثاني الاستغناء والاحتياج فان المعلول يفتقر وجوده
الى العلة ولا يفتقر العلة اليه بل لابد ان يكون موجودا بذاتها او بعلة
اخرى والثالث الوجوب والامكان فان المعلول اذا اعتبر
من حيث هو معلول لا يكون الا ممكنا لا واجبا والا لم يكن وجوده
من العلة ولا ممتنعا والا لم يوجد فانما يجب وجوده من العلة واما
اما العلة من حيث هي علة فلا شك انه لا يجب كالمعلول بل اما ان
يكون واجبا بذاته او ممكنا وجب بغيره وعلى كل تقدير فوجوبه
اقدم من وجوب المعلول لا يجب ان يكون هو واجبا او لا يجب
المعلول فللعلة وجوب لا بالنظر الى المعلول وليس كذلك للمعلول
فلوجوب العلة مرتبة ليس في تلك المرتبة وجوب المعلول بل امكانه و
هذا معنى ان وجود العلة واجب ووجود المعلول ممكن فهذه الوجوه
الثلثة يكون العلة احق واولى بالوجود من المعلول ثم لما ثبت
انه تعالى هو الوجود المطلق فمبدا الوجود ومبدا الخير فهو اولى
بالخير فمبدا كل وجود هو الحق بذاته والعلم بالفعال الا حق

الفصل الرابع في بيان بعض اقسام المبادي الثلثه الباقيه
اعني العنصر والصوره والغاية وسطر من احوالها اما العنصر فهو
الذي منه وجود شي سواء كان هو موجود معه حاملا للسلك
القوه او ليس كجزء والاول اما ان لا يحتاج فيما يكون منه
الا الى الخروج الى الفعل منه كاللوح للكتابه وهو الذي يجري ان
يسمى موضوعا ومثل هذا لا بد وان لا يكون ما في قوته مقوما له

فانه لابد وان يكون متقوما قبل حصول هذا الكون مستعدا فان
كان قائما بذاته حداك وان لم يتقوم الا ما حله فلابد وان يكون
قبل هذا الحال حال آخر متقوم فاذ حصل هذا لزم ان يكون امر انضمام اليه
من عدم نعوتهم اذلو تقوم فلا يكون الا بعد بطلان الامر الاول فيكون
استحاله وقد فرض انه لا استحاله هف واما ان يحتاج الى عدم ذلك
من حركة مكانيه او كميه او كيفيه او وضعيه او بالجميع او الى فوات امر
عارض او مقوما والى المركب من عده منها كالصبي للرجل كالخشبه
للسرير وكالاسود للبياض وكالماء للهواء وكالمني للانسان والحجر
للخزف وما يكون بشركة لابد فيه من الاجتماع والتركيب فاما ان يكون
اجتماع فقط كاجزاء البيت والمقدمات لشكل القياس للنتيجه
كما وهم او مع استحاله وتغير سواء وصل الى الغاية بتغير واحد او بعدة
تغيرات كالطلسم للمعجون والعفص للحبر وهذا يسمى اسطقسا وعنصرا
هو الذي يحل اليه الشي اخيرا فان كان الشي جسمانيا هو البسيط الذي ينتهي اليه
قسمة القاسم وحده انه الذي منه ومن غيره يتركب الشي ويكون فيه
بالذات ولا ينقسم بالصوره اي لا يتركب من اشيا مختلفة الصور
ومن راى ان الاشيا تكون من الاجناس والفصول جعلها اسطقسات
وجعلوا اولى منها الوحده والهويه ولو انصفوا لعلموا ان الاشخاص
اولى بالقيام والوحده من الكليات واعلم ان العنصر للشي اذا كان
بحيث يعدم حتى يحصل الشي قيل للشي انه منه كما يقال كان من الخشب
سرير ومن النطفه انسان الى غير ذلك والا لم ينسبه اليه بل ربما

انسلاخ عن صورة مرة او مرات
او الى بعض شي من صورة

نسبوه الى العدم فلا يقال عن الانسان كان كاتب بل يقال ان
يقال عن غير الكاتب كان كاتب واذا كان العنصر بحيث
يشارك غيره في قبول صورة الشي نسب اليه الشي فقال باب خشبي
والالم يجز فلا يقال كاتب انسانى واما الصوره فلا تنسب
اليها ولا يقال هذا كان شي انما اشتق منها الاسم المحمول على الشي
والعنصر قد يكون مشتركا من الكل وهو الهيولى وقد يكون من عده
كالعنصر للحجر والطلاء للرب والحاصل اعلم انه ليس للعنصر الا القبول
واما حصول الصوره فمن غيره البته لا كما ظن فان الشي لا يكون
قابلا وفاعلا لشي واحد نعم ان كان المبدا للصوره امرا في العنصر
بالذات كان يحركه الى الطبع والا كان لصناعة او غيرها
هذا جملة القول في العنصر واما الصوره فيقال لمعان كلما هو بالفعل
ويصح ان يعقل فيشمل الجواهر المفارقه وكل هيئه تكون في قابل
وحدانى او غيره فيشمل الاعراض وكل ما يتقوم به الماده بالفعل
فلا يشمل ما ذكر كل ما يحل به الماده وان لم يتقوم به كالصحه وكل ما
يحصل للصناعه من الاشكال وغيرها نوع الشي وجنسه وفصله الكل
وكذا كلية الكل في الاجزاء واعلم ان الصوره تكون تامه كالتربيع
وتكون ناقصه كالحركه وقد عرفت في السماع الطبيعي ان الشي الواحد
قد يكون فاعلا وصوره وغايه من وجوه مختلفه ومن هذا القبيل
الصناعه فان صورة المصنوع من حيث استقرارها في نفس الصانع
مبدا فاعلي وفي الخارج صوره وهي الغاية من فعل الفاعل ولكن يشبه

ويصح ان يعقل

صورة

ان الصورة التي في الطبيعة مغايرة بالنوع للتي عند الصانع ثم ان كان
الفاعل مضطرا الى الات وادوات وان كان كالالة فغايته
حصول الصورة في ذاته هذا واما الغاية فقد تكون في نفس الفاعل
كالفرح بالغلبة وقد تكون في القابل كغايات الحركات الارادية
او الطبيعية وقد تكون في القابل في شي ثالث كرضا شخص ان
كان الفرح رضاه غاية اخرى ومن الغايات ما يشبه نفس الغاية لشي والمتشبه به

الفصل الخامس في حل الشكوك المورودة في وجود الغاية وجعلها
متقدمة على سائر العلل وبيان ان الغاية اما خير او مظنون خير وبيان ان
كل خير وحده لا يعكس كليا وبيان اشتراك العلل الاربع من كل وجه ودفع
الشك المورد فيه وهو من افضل اجزاء العلم فالشك الاول من
الشكوك في الغاية ان هناك عبثا كثيرا واتفاقا كثيرا والجواب انا نعلم ان كل حركة
ارادية لها مبدأ قريب ومبدأ بعيد اما القريبة فهي القوة المحركة التي في العضلة
وبعدها الاجماع الشوقي وبعده التخيل والعقل فاذا ارتسم فيهما
صورة ما فربما حركت القوة الشوقية الى الاجماع فتبع ذلك تحريك القوة
التي في العضلات فربما كانت الغاية التي هي تلك الصورة هي منتهى
الحركة كمن يضجر من مكان فاشتاق الى ان يكون في مكان اخر
فتحرك اليه فالغاية هي نفس كونه في ذلك المكان وقد يكون
غيرها كما يصدق في مكان تحرك اليه لا للكون فيه وتلقي الصديق
فلا غاية لفعل الحركة التي في العضلات الا ما هي اليه الحركة من الكون
وانما يختلف حال القوة الشوقية فربما كانت هو نفسه وربما كانت

غيره كما عرف من المثالين ولا بد في كل حركة نفسانية من مبدئين
لا مبدأ لان هما القوة التي في العضلات والقوة الشوقية
ومن مبدأ اخر قبل هو متبوع الشوق وهو احد الامرين
اما التخيل او الفكر فالاولان لا بد من ان لا ينفك الحركة
عن غايتيهما واما الثالث فقد ينفك عن غاية كل بوجود
غاية الاخر اذا انفك عنه الى الاخر فقد يتفق ان يطابق
المبادي فيكون غاية الكل هي منتهى الحركة فلا يكون الفعل عبثا
الا انه يسمى عبثا واذا لم يكن كذلك فلا بد من ان يكون غاية
الشوق شيئا لم يحصل بعد الحركة اذ لا شوق الا الى الشي فليس بعبث
البتة ولا يسمى به فان كان مبدأ الشوق هو التخيل وحده سمي الفعل
جزافا وان كان التخيل مع طبيعة كالتنفس سمي قصدا ضروريا او طبيعيا
وان كان التخيل مع خلق وملكة نفسانية سمي عادة فان الخلق
انما تقرر بالاعتياد والتكرر وان كان غاية الشوق مغايرة لغاية
القوة المحركة التي في الاعضاء وانتهت الحركة فتحققت غاية القوة
ولم يتحقق غاية الشوق سمي الفعل باطلا بالنسبة الى الشوق والغاية
الاولى دون القوة المحركة والغاية الثانية كمن ذهب الى مكان
وكذا المصاد قد صدق فلم يصادفه فما خلا من ان العبث
فعل من غير غاية كاذب فان الغاية انما يجب بالنسبة الى ما يكون
مبدأ للفعل لا الى ما ليس مبدأ له فالعبث بالنسبة الى الفكر مثلا ليس فيه
غاية فكرية اذ ليس فيه فكر يكون مبدأ له بل ما فيه يحرك من القوة

سمي الفعل عبثا اذا كان الشوق تخيليا لا فكريا
صح

التي في الاعضاء وشوق تخيلي وقد حصلت غايتهما ولا يتوهمن
انه ليس هنا شوق تخيلي فان كل فعل نفساني حدث بعد ان
لم يكن لا بد وان يكون اليه شوق وطلب وهو لا يكون الا
مع تخيل الا ان من التخيل ما لا يثبت بل يسرع زواله ومنه ما يثبت
ويشعر به ولا يلزم من التخيل الشعور بالتخيل ولا يلزم ان ينسب الالم
الى غير النهاية وكذا كذب من قال ان ليس للعبث غاية موجودا
ومظنون خيرا لان انبعاث الشوق لا بد وان يكون لاجل امام
او الضجر عن هيئة وارادة انتقال الى هيئة اخرى او حرص
على تجدد امر له وكل من العادة والانتقال عن الملول والى تجدد
لذة بحسب القوة الحيوانية المتخيلة واللذة خير حسي وحيواني وتخيلي
وهو المظنون خيرا وان لم يكن خيرا حقيقة اي عقليا ثم ربما يكون
غايات خاصة لعبثيات خاصة تكون خيرات او مظنونة خيرات
الشك الثالث في ان حركات الافلاك وادوار الكون
والفساد لا غاية لها جوابه اعلم ان هناك غاية بالذات وامرا
ضروريا هو من الغايات بالعرض وهو اقسام الاول ما لا بد منه
في وجود الغاية على وجه يكون علة لها كوجه كصلابة الحديد للقطع و
الثاني امر لا بد منه في وجود ما لا على انه علة لها بل على انه لازم
للعلة كحمة الحديد ومن هذا القبيل وقوع الشر في الغاية الالهية اي الجود
فانه لما كان مقتضى الجود ان يعطي كل ممكن الوجود الخيري وجوده
الخيري ومن جملة ذلك المركبات ولم يمكن للمركبات عناصر سوى

الماء والارض والهواء والنار ولم يمكن لامتزاج منها الا بان تكون على
طبائع مخصوصة منها طبيعة النار التي يجب ان تكون مفرقة محرقة وجب
ان يحصل كذلك فلزم وان كان يحرق ما لا ينبغي ويفسد كثيرا من المركبات
والثالث ما لزم الغاية بحسب الولد اللازم للتوليد الذي هو غاية التزوج
اذا عرفت هذا فاعلم ان غاية الطبيعة الكلية المدبرة كلية هي الكون و
الفساد وليس لابقاء الانواع كالانسان ونحوه ثم لما لم يمكن بقاء
النوع الا بتعاقب الاشخاص لا الى نهاية لان كل شخص منه ضروري
الفساد حفظ النوع بذلك ولو كان يمكن ان يكون فرد منه باقيا
دائما كالشمس والقمر اكتفى بذلك الشخص بوجوده وكل شخص ليس غايته شخص مر
ذاتية لها انما هو غاية ذاتية للطبيعة الجزئية المدبرة للشخص وغاية بالضرورة
والعرض للطبيعة الكلية وحركة الفلك حركة واحدة مستمرة غايتها
الدوام الذي يأتي وصفه وهو معنى واحد فنسلم انه متعلق بامر
غير متناهية الشك الثالث انه قد يكون ان كل غاية لا الى
نهاية كما يكون كل ابتداء ابتداء الا الى نهاية وح لا يكون غاية فان
الغاية هي العلة التمامية وهي لا يكون الا منتهى الفعل وح لا يكون
للفعل شيء وذلك كتناسخ سراوف لا الى نهاية من تعاقبات
غير متناهية جوابه انما يتم هذا ان لو كان في الفعل الواحد غايات
غايات لا تتناهى ولا يكون ان يكون في الفعل طبيعي او اختياري
غايات غير متناهية بل لا بد من الانتهاء وما ذكر من المثال فانما
هو لانه هي سالخ بلا نهاية من القياسات ولا شك ان ترتب

كل قياس فعل مغاير لترتيب قياس آخر فهنا ك افعال لا متناهية كل
فعل غاية اولا لكن ان يكون لقياس واحد الا صحة واحده ثم وليت
للاخر وهو جائز ولا لازم منه انتفاء الغاية الشك الرابع انه ان
كانت الغاية موجوده فانما توجد بعد العلل الاخرى حتى انها حقيقة
معلولة لها فكيف يجعل علة متقدمة عليها والجواب ان للغاية اعتبار
كونه شيئا واعتبار كونه موجودا والفرق بينهما ظاهر وان لم يكن
الشيء الا موجودا كالفرق من اللازم والملزوم مع اعتبا
انهما شي علة لعلية العلل الاخرى وكذا باعتبار وجودها في نفس
الفاعل بل لكون باعتبار الاول علة الا بهذا الاعتبار و
باعتبار الاول وجودها في الخارج متاخرة عن سائر العلل فهي باعتبار
الاول علة علة وجودها في الخارج وباعتبار الثاني معلول معلول
شيئيتها هذا اذا كان للغاية كون واما اذا لم يكن بل كانت
اعلى من ان تكون كما سياتي بيانه فلا وجه لتاخرها فقد ظهر ان
العلة الغائية لكونها علة جاز ليست معلولة لشيء من العلل بل علة العلل
من حيث يعرض لها الكون معلولة ان لم يعرض لها فلا فحينئذ
بعد علم ان كيف يكون للشيء ان يكون علة ومعلولا وهذا من مبادي
الطبيعيات هذا واعلم ان الغاية على قسمين الاول ما يكون صورة
او عرضا في المنفعل والثاني ما لا يكون كذلك ولا بد ان يكون
في الفاعل اذ ليس كونه حاصلا بنفسه حدث لا من مادة ولا في ما
مثال الثاني الاول الصورة الانسانية في المادة الانسانية

فانها غاية فعل المصور في المادة ومثال الثاني الاستكنان
فانه غاية المسمى بالبيت وينبغي ان يكون الاول غاية الفاعل
القريب الملاصق للمتحرك كالبناء والثاني غاية غيره فان الشيء
ان تحدا فانما يكون لغرض لكن يمتنع لنفسه فانه من حيث هو بناء
غيره من حيث هو ساكن فبالجهة الاولى غاية الصورة في المادة
وبالجهة الثانية غاية الاستكنان فاعلم ان القسم الاول من الغاية
بالنسبة الى الفاعل غاية والى الحركة نهاية لا غاية لان غاية الشيء
لا بد ان يكون معها الشيء مل يستكمل بها الشيء ولا شك ان
الحركة باطلة حين وجود الغاية والى القابل من حيث هو بالقوة
خير لان الشر عدم كمال فوجوده وحصوله بالفعل خير والى القابل
وهو بالفعل صورة واما القسم الثاني فلا شك انه لا نسبة لها
الا الى الفاعل من حيثيتين من جهة انه مبدا الحركة وفعل وبهذا
الاعتبار غاية ومن جهة انه مستكمل به خارج من القوة الى الفعل
خير او بهذا الاعتبار خير لا ما حقيقة ان كان يخرج الى الفعل
في معنى نافع في الوجود او بقاء الوجود وكان الفعل طبيعيا
او اختياريا منبعثا عن فكر عقلي لا تخيل واما بحسب الظن ان كان
عن تخيل فقد ظهر ان كل غاية اما خير او مظنون خير او هذا واعلم
ان الوجود الجود هو افادة المفيد غيره فائدة لا يستعيض بها
فان استعاض سمي معاوضة ومبايعة ومعاملة ثم ان الجمهور يجوزون
ان العوض ليس الا جوهرا او عرضا مستقرا في موضوع لا الشكر والثنا

والصيت المحمود ونحو ذلك فلذا يعدون من النعم الاستفادة شكرا وثناء
او نحو ذلك جوادا والحق ان كل ما يقصد بالفعل من الكمالات الراجعة
الى الفاعل ينافي الجود حتى كونه فاصلا جوادا محمودا او لو علم الجمهور ان
هذه الاستفادة ايضا اعتياض لما عدوا انه المفيد جوادا بل
نقول لا يقع الغرض في الفعل الا لنقص الذات وليس الفاعل به
جوادا فان الغرض لا يخلو اما ان يكون عائدا الى ذاته او الى شيء
آخر فان عاد الى ذاته فما ذكرناه من ان عاد الى غيره لم يخل
اما ان يكون صدوره لذلك المعنى العائد الى الغير اولى به اولا فان لم يكن
اولى به لم يكن داعيا الى الفعل وان كان يرجع الى ذاته حصول
حصول الاولى به ولذا ترى لا يصح سوال لم حتى ينتهي الى
ذاته كما يقال لم فعلت كذا فيقال ليسأل فلان لذة وخيرا
ثم يقال لم طلبت ان ينال فلان خيرا فقلت لان الاحسان
حسن ثم للقائل ان يقول لم يطلب الحسن فعليك ان تجيب بما يعود
اليك من حصول خير او زوال شر والشفقة والمرحمة والعطوفة
والفرح بالاحسان والاهتمام بالغصة كلها صفات عائدة الى الفاعل
فانما الجود افادة المعنى من كل جهة وكل فائدة لكمال خير بالنسبة
الى القابل لعوض كان او لا له ولا يكون بالنسبة الى الفاعل الا
اذا لم يكن للعوض هذا واعلم ان هذه العلل الاربع وان ظن
انها لا تعم الاشياء كلها فان الامور التي لا تتحرك والتعليمات
لا فاعل لها ولا حركة فيها ليكون لها مبدأ الحركة فلها فان الغاية

[illegible]

غاية الحركة ولا مادة لها اذ ليس فيها الا الصورة لكن البحث عنها في
هذا العلم ثابت وان لم يكن من الامور العامة اذ يكفي كونها مطرحة
في العلوم وكونها مبدأ في علم واحد على ان ظن فاسد اذ ليس كل فاعل
مبدأ حركة والتعليمات لا توجد في الخارج الا في المادة وفي الوهم
وان حدوث بعد بل فيهما من القسمة والشكل لسبب المادة و
يشبه ان يكون المقادير كالهيوليات للاشكال المقدارية والوحدات
للعدد والعدد للمواد فالكل لمبدأ فاعلي ومبدأ قابلي واذا كانا
كان غاية وهي الاعتدال والتحدد والترتب المستتبعة لسائر
الخواص فان الفاعل للدائرة مثلا انما يفعلها لامر يترتب عليها
وان منع كونها غايات لانها ليست نهاية حركة لم يمكن منع انها
خيرات فلا جلها الا انه لم يعرضها كونها نهاية حركة فلا فرق
بينها ومن نهاية الحركة الا بالكون نهاية الحركة وعدمه وهو امر عارض
فقد علم ان هذه العلل كلها مشتركة فلا بد من ان يطرح فيها هذا العلم
بل لواحق بعلم واحد لكان ان علة النظر فيها لكونها مبدأ لذلك
العلم وعارضا لموضوع هذا العلم ولا بد من ان يطرح هذا العلم في
عوارض الاشياء خاصة اذا كانت عوارض لها باعتبار نسبتها
ثم ان النظر في كل علة لو كان منفردا بعلم كان اقتضاها العلم
بالغاية والان فهو افضل اجزاء هذا العلم المقالة السابعة تشتمل على ثلثة
فصول الفصل الاول في ذكر لواحق الوحدة من الهوهوية وقسميها
ولواحق الكثرة من الغير والخلاف والتقابل وذكر اقسامه

وتحقيق الكلام في الضدين وبيان كيفية اندراجه تحت السلب والا

وبيان اندراج العدم والصحة الضد تحتهما وبيان ان الضدين لا يكونان

الا تحت جنس واحد وتقسيمها الى ما بينهما واسطة وما ليس كذلك

وبيان ان ضد الواحد لا يكون الا واحدا اعلم ان الواحد شي

الوجود في محل لكل موجود ويصح ان يقال له انه واحد ولذلك

ربما ظن ان المفهوم منهما واحد ولكن يدل على بطلانه انه لو كان

كذلك لما كان للكثير وجود من حيث هو كثير وليس كذلك

بل هو موجود وان عرضت له الوحدة فاذا كان كذلك فعلينا

ان نبحث عن خواص الوحدة ومقابلها اي الكثيرة كالهو هو

والمجانسة والموافقة والمساواة والمشابهة ومقابلاتها والبحث

عن احوال الكثرة اكثر لان الوحدة اعرف منها والكثرة متفننة متشعبة

فالهو هوية هو ان يحصل للكثير من وجه وحدة من وجه آخر فان

كان هذا الوجه كيفية كانت مشابهة او كمية فمساواة او اضافة

فمناسبة وان كان جنسا فمجانسة او نوعا فمماثلة والوحدة في

الوحدة في الفصل ان كان من الخواص فمشاكلة ويقابل الهو هو

الغير فمنه غير بالذات ومنه غير بالعرض كذلك والغير بالعرض

يجوز ان يكون واحدا بالذات وهذا بخلاف الآخر فانه حيث

في اصطلاح المعارين عدوا فهو اخص من الغير وكذلك المخالف

فانه لا يكون الا الشي والغير قد يكون غير الذات واعلم ان الاشيا

المتغايرة في الجنس الاعلى يجوز اجتماعها في مادة واحدة بخلاف

المتغايرة في النوع المندرج تحت الجنس القريب فانه يستحيل ذلك فيه ثم

كل شيئين لا يجوز اجتماعهما في مادة واحدة من جهة واحدة في زمان

واحد يسميان متقابلين وقد علمت في المنطق اقسام التقابل وخواص كل

فاعلم ان الصحة والعدم مندرج في التناقض فان العدم مندرج في السلب

وتعلم ان العدم يقال على وجوه فيقال لما من شانه ان يكون شيئا

لكن يكون لموضوع العرض لانه ليس من شانه ان يكون له كعدم البصر عن

العقرب ولا من شانه ان يكون لجنسه بالخاط وهذا شديد المطابقة للسلب

ولما من شانه ان يكون لجنس ذلك الموضوع قريبا او بعيدا ولا يكون له

كعدم البصر عن العقرب ولما من شانه ان يكون لجنس لنوعه دون شخصه

كعدم الذكورة عن الانثى ولما من شانه ان يكون لشخصه ولكن لا في

ذلك الوقت بل في وقت مضى كالمرد او في وقت يستقبل

كالمرد ويقال لما لا يعتقد يكون عن القسر وللفعل بالالم لا يتم حتى كان يكون الا

عورا اعمى لكانه ليس بصر وهذا انما يكون بالنسبة الى الموضوع البعيد

كالانسان لا القريب كالعين ومن هذا علم ان اندراج العدم

في السلب من جهة ان السلب يحمل عليه ولا عكس كليا وهذا اندرج

الضاد وجه في العدم لكن لا على ان يحمل العدم على الضد اولا يمكن

ان يقال ان السواد عدم البياض بل بمعنى ان كل ضد فهو مصحوب

بعدم ضده فكل عدم اما ان يكون في الموضوع بعينه ويصحبه او وجودي

يوجب عدم وجودي آخر او يلازمه ثم ان السبب في تقابل المعاني

المضادات ليس بعارض الاجناس لما ظن بل لانها في حدود انفسها

ما لابرء كالعود مال العود
صح

فصولها متمانعة ولما لم يمكن التمانع في الجنس العالي فلا بد وان يكون
المتضادان تحت جنس واحد فيتخالفان بالفصول كالسواد والبياض
وكالحلاوة والمرارة واما الخير والشر فقد قيل فليسا جنسين عاليين
بل ليسا متواطئين على ان الحق ان التقابل بينهما ليس الا تقابل الوجود و
العدم فان الشر في كل شيء انما هو عدم الكمال واما اللذة والالم
فليسا من الخير والشر ليكون بينهما اختلاف في الجنس العالي او
لعان المحسوس والمتخيل وغيرهما واما ما ظن من ان الموافق جنس
مغاير للمخالف فهو ظن باطل فانهما امران عرضيان واضافيان
ولو كانا طبيعيين لكان الممتزج فهو مندرج تحت عدة اجناس بحسب
اعتبارات مختلفة فانهما من حيث صدورهما عن الفاعل افعال
ومن حيث حصولها في شيء من الفاعل انفعالات ولانها هيئات
مستقرة في موضوعاتهما كيفيات ومن حيث ان الموافق موافق
لموافقه وكذا المخالف مضافات الحقيقة لنسبة ان يكونا من جنس
من مقولتي فعل وانفعال واضافة فليسا طبيعيين مندرجين في شيء
هذه ولا هذه اجناس لهما ولشبه ان يكونا من الكيف ويكون
الموافق لازما له ولو اجتهد كل الاجتهاد في
جعلهما جنسين عاليين لم ينفع لان كلا منهما تعرض تحتهما مندرج
تحت اجناس آخر حقيقة واما الشجاعة والتهور اللذان ظن بهما
انهما متضادان تحت جنسين متضادين هما الفضيلة
والرذيلة فليسا كما ظن بل انهما تحت الكيف والفضيلة والرذيلة

امران عرضيان لهما كالطيب وغير الطيب في الروائح والطعوم
فلا تضاد بينهما بالذات انما التضاد بالذات بين التهور والجبن
واما الشجاعة فانما تقابل اللاشجاعة فلا ضد لها حقيقة ما يتفق في الجنس
والموضوع ثم لا يخ اما ان يعقل الموضوع الواحد كلا الضدين من غير
استحالة في غيرهما كالحرارة والبرودة او لا يمكن الا باستحالة
كالحلاوة والمرارة فان المزاج الواحد لا تعارضهما فلا بد في استحالة
الى حلو استحالة من مزاجه الى مزاج آخر وايضا لا يخ اما ان يكون
عدم احد الضدين مستلزما لوجود الآخر فلا يكون بينهما واسطة
او لا فلا يخ اما ان يكون تلك الكثرة اللازم وجود واحد منها
لا على التعيين مخالفة لذلك الضد مخالفة متشابهة في كل واحد او
مختلفة حتى يكون بعضها ابعد من ذلك الضد من بعض فعلى
الثاني لا يكون الضد الا ذلك الواحد الذي بينه وبين الضد
مخالفة في الغاية والباقي متوسط بينهما فان غاية الخلاف معتبرة
في التضاد ولذا يبطل الاحتمال الاول اذ لا يكون ضد الواحد الا
الواحد اذ لو كان اثنان بينهما وبين شيء غاية الخلاف
لم يحصل المخالفة اما ان يكون في كل منهما من جهة واحدة فيلزم تحقق
صورة الخلاف فيكونان نوعا واحدا ويكون من جهتين
مختلفتين فلا يكون هناك تضاد واحد بل وجوه من التضاد ولم
يكن مخالفة الشيء الواحد لهما باعتبار اصله فقط بل باعتبار
الاعراض واللواحق فلا يكون التضاد ذاتيا فقد ثبت ان

ضد الواحد واحد وان المتوسط له مشابهة بالضد وانتقال الشي
من احد المتضادين اللذين بينهما واسطة الى الاخر لا يكون الا
بالانتقال الى الوسط اولا فالاسود يصير ثم بين ثم قد يكون التوسط
بسلب الطرفين اما العدم الاسم كما اذا لم يكن للاحار واللابارد
اسم الفاتر واما لانه ليس بمتوسط حقيقة لوجه عن الطرفين
كاللاثقيل واللاخفيف واما العدم والملكة فلا يتصور ان يكون
بينهما واسطة فانهما حقيقتهما الموجبة والسالبة المخصصتان
بموضوع فنسبتهما الى الموضوع نسبة الايجاب والسلب الى الوجود
فكما لا يجوز الواسطة منهما لا يجوز بينهما **الفصل الثاني** في نقل قول
القايلين بالمثل والقايلين بالتعليميات والاسباب الحاملة لهم
على القول بذلك لا يخفى ان الفلسفة وكذا كل صنعة كانت
في بدو التسمية نجة ثم تنضج بعد حين كانت الفلسفة اول ما اشتغل
بها اليوناسون خطابيات ثم خالطها حدان غلط ثم اشتغلوا
الى البرهان وكان السابق لهم الطبيعي ثم انتقلوا الى التعليمي ثم
الى الالهي وكان لانتقالات في البدو غير شديدة ثم
صارت شديدة فهولاء الذين كانت انتقالاتهم عن بدء
لما انتقلوا من المحسوس الى المعقول توهموا ان كل شي قسمين قسم
فاسد محسوس وقسم ثابت ابدي معقول مفارق عن المواد لا يتغير
اصلا سموا وجود هذا القسم الثاني وجودا مثاليا وجعلوه الذي
يتلقاه العقل حدا ولا العلوم والبراهين وهذا راي سقراط وافلاطون

الالهيين قايلين ان في الانسان معنى مجمعا معقولا واحدا باقيا
واما التعليميات فتشترك الاشخاص لا القد بفساده
وليس هو المعنى المحسوس المتكثر الفاسد فهو ان يكون معنى واحدا باقيا
واما التعليميات فعندهم امور متوسطة من الصور ومن المادة
لانها يفارق المادة حدا ولا تفارقها وجودا اذ لو وجد بعد
في مادة لم يخل اما ان يكون متناهيا او غير متناهي فان
كان غير متناهي لم يخل اما ان يكون الموجب للتناهي
مجرد طبيعة البعد او كونه مجردا عن المادة فعلى الاول لزم ان يكون
كل بعد غير متناهي وعلى الثاني لزم ان يكون المادة معدة
للحد والصورة والكل محال وان كان متناهيا كان محصورا
في حد وشكل وكونه كذلك ليس الا لانه انفعل عن خارج ولا انفعال
الا بالمادة وقوم اخرون جعلوا التعليميات هي الامور
المفارقة جاعلين كل ما يفارق المادة حدا استحق المفارقة
وجودا وكل ما لا يفارقها حدا استحق المقارنة وجودا وجعلوا
الصور التي الطبيعة انما تولد بمقارنة هذه التعليميات
كالتقعير فانه معنى تعليمي فاذا قارن المادة حدث
الفطوسة وذكروا ان الازواج والحسابيات عن المواد لم يبق
الا الاعظام والاشكال والاعداد فان الانفعاليات والانفعالات
من المقولات التسع والملكات والقوة واللاقوة انما يكون
لذوات الانفعالات والملكات والقوى فلا تجرد عنهما

والاضافه الغا يتعلق مثال هذه وكذا الفعل والانفعال الكم
فی الصاماده معنی الاین ومتی والوضع وهی کمات حد ظم ان الحس یحکی
لا یجرد من الماده والکمات تجرد ولا شک ان مبد الماوی لا بد ان
یکون مجرد افالتعلیمات هی المبادی وهی المعقولات حقیقه
وما عداها معقوله حقیقه ولذا لا یمکن ان یحد اللون مثلا حدا تعا
بل انما یحد باضافه الی القوه المدرکه فهذه لا یعقل الا مع المحسوس اما
الاعداد والمقادیر فهی معقوله لذواتها هی المفارقه وذهب
اصحاب فیثاغورس الی ان التعلیمات مبادی ولکن لیست مجردات
قالوا کل شی مرکب من الوحده والثنائیه وجعلوا الوحده فی حیز الخیر
الحصر والثنائیه فی حیز الشر وعدم الحصر وقوم جعلوا المبادی هی الزاید
والناقص والمساوی فجعل بعضهم المساوی بمکان الهیولی لاذعنه
الاستحاله الیهما وجعل اخرون منهم مکان الصوره فانه اذا
المحصور المحدود ثم افترقوا فرقا فقیل ان العدد مبدء والمقدار
ورکب الخط من وحدتین والسطح من اربع وحدات وقیل بل
العدد مبدا ولکن لا المقدار بل لکل حیز اکثر ثم وجعلوا الوحده
مبدا اول قائلین ان الوحده والهویه متلازمتان او مترادفتان
وقالوا ان العدد مشا من الوحده علی نحتین انحاء الاول العدد
العددی وذلک بان یکون اول الترتیب الوحده ثم الثنائیه
ثم الثلاثیه وهکذا والثانی العدد التعلیمی ان یکون اول الترتیب
الوحده ثم الثانی ثم الثالث وهکذا والثالث العدد علی وجه

الکم ره

التکرار وذلک بان تکرار الوحده من غیر ان یضاف الیها وحده
اخری ومن هولاء من یجعل لکل مرتبه عددیه مطابقا من صوره
موجوده فیکون عند التجرید مرتبه عددیه وعند الاختلاط بالماده
انسانا او فرسا الی غیر ذلک ومنهم من یجعل الصور العددیه
واسطه من تلک الصور التی هی المثل ومن المادیات بل اکثر
الفیثاغورثیین علی ان العدد التعلیمی مبدء ولکن لیس
مفارقا من یجعل الوحده للعدد ومنهم من یجعلها صوره
ومنهم من یجوز ترکب الصور الهندسیه من الاحاد ومنهم من یجعل
الصور الهندسیه مباینه للصور العددیه ومنهم من یجوز ان یکون
التعلیمات مرکبه من الاعداد ویکون الاعداد مع تناهیها
اذا رکبت قبلت القسمه لا الی نهایه واعلم ان منشا ظن هولاء
الاقوام خمسه اشیاء الاول ظنهم ان الشی اذا نظر الیه غیر
مقرون بغیره کان مجردا عنه فی الوجود ولم یعلموا الفرق بین
النظر الی شی بلا نظر الی غیره والنظر الیه بشرط ان
لا یقارنه غیره فظنوا ان العقل لما کان ینال المعقولات
الموجوده من غیر النظر الی ما یقارنها کان هناک منها ما
لا یقارن شیئا وعرفت الفرق منهما قلنا ان یعقل
الانسان من حیث هو بلا نظر الی ما یقارنه وان کان فی الوجود
لا ینفک عن الاشیاء المقارنه له والثانی ظنهم انا اذا قلنا
ان الانسانیه معنی واحد عنینا انه واحد بالعدد ومشترک اضافاته

فتیح تصبغ المقادیر

الى الافراد كتاب واحد للنسبة الى هذين ونحن قد بينا
انها امنا حقيا بذلك انها معانى اى منها سبق الى المادة كان
حاله كحال الآخر وكذا اى منها سبق الى الذهن انطبع منه فيه
ما طبع من الآخر وقد بينا ذلك الثالث جهلهم ان قولنا كذا من
حيث هو كذا هذا الشى المباين له فى الحد كقولنا ان الانسان من
حيث هو انسان واحد او كثير قول متناقض وقد بينا ذلك
الرابع ظنهم انا اذا قلنا ان الانسانية موجودة وانما قد قلنا
ان انسانية واحدة موجودة وانما ليس انما تكون كذلك لو كانت
٧ المادويات معلولة لحب ان يكون عللها امور مفارقة حتى ظنوا
ان التعليميات لما كانت مفارقة كانت عللا لها وليس الامر كذا
ظنوا اعلم لا يجوز ان يكون عللها جواهر مجردة ولم يعلموا ايضا انما
الهندسيات من التعليميات لا يستغنى حدودها عن مطلق المواد وانما
يستغنى عن مواد خاصة **الفصل الثالث** فى ابطال القول بالتعاليم
وبالاعداد وبالوحدة ان كان فى التعليميات تعليمى معقول لم يخل
اما ان يكون منه ما يعلمى محسوس ايضا او لا فان لم يكن وجب ان لا يكن
مربع ولا مدور ولا غير ذلك وقد مر بيان وجودها ثم ان لم يكن شى
منها محسوسا فكيف السبيل الى اثباتها وتخيلها الا احساس وان كان
لم يخل اما ان يكون طبع المبادى المحسوس مطابقة لحد طبيعة المفارق
او لا يكون فان لم يكن لم يمكن لنا علم بوجودها فلا بد من ان نثبت
وجودها ثم نشتغل بالنظر فيها وهو الذى لم يفعلوا كذلك وان

الانسانية من حيث هى انسانية
واحدة ليس كل فى كثير ما انها مشتركة
انه او كانت منه

كان فلا يخلو اما ان يكون ما فى المحسوسات مقتضى طباعها ان تكون
ماديات محسوسات فيلزم ان لا تكون من الجائز ان تكون
الطبائع مفارقات او يكون ذلك لامر عارض فيلزم ان يكون
من الجائز ان تصير المفارقات ماديات والماديات مفارقات
وهذا خلاف اعتقادهم والعلل لا يخلو اما ان يكون هذه الماديات
مفتقرة الى المجردات او لا فان كانت لم يخل اما ان يكون افتقارها
اليها لطباعها فيلزم ان يكون المجردات ايضا مفتقرة
الى المفارقات اخر ولا كذلك رايهم واما ان يكون افتقارها
لما عرض لها فيكون العارض هو الذى لولاه لم يكن لهما
حاجة اليها فلم يحب وجودها فهذه العوارض هى التى توجب
وجودها اقدم من معروضها وان كانت المفارقات
توجب وجود هذه الماديات مع العوارض فلم لا توجب هذه الاعراض
لانفسها مع انها والماديات متفقات الطبيعة وان لم تفتقر اليها
لم يكن هى عللا لها لوجه فيلزم ان يكون البعض منها اولى الماديات
تصدر عنها الآثار والافاعيل ولها قوى والغرض عندهم ان الخط
مفارق القوام عن السطح والنقطة مفارقة القوام عن الخط مع انهما
مجتمعان فى الجسم فلا يخلو اما ان يكون اجتماعهما لطبيعتهما فيلزم ان
يكون المفارقان ايضا مجتمعين وان كان لشى كنفس او عقل
او البارى خالف ذلك رايهم ثم كيف يجعل الخط مقدما على الجسم
وليس صورته ولا هيولاه ولا فاعله ولا غايته بل كان يكون الجسم

غاية التخالف انما هو شيء لحقه من جهة ما يتناهى وينقطع ولا تقابل
بالاعداد ويلزم ان لا يكون التفاوت بين الاجسام الا بالزيادة
والنقصان فالفرق بين الانسان والفرس يكون لان احدهما اكثر
والآخر اقل ثم الاقل لا بد وان يوجد في الاكثر ثم ان
منهم من جعل الوحدات التي في الكثير والتي في القليل متشابهة
الهيئة وح لا بد من ان لا يكون الاختلاف بين العلل الكثيرة
الا بما هو جزء من العلل الصغرى ومنهم من يجعل الوحدات غير متساوية
في الهيئة فلا يخ اما ان يختلف كل بالحد او لا بل يختلف بالزيادة و
النقصان فعلى الاول لا يكون لها اعني الوحدات الا باشتراك
الاسم وعلى الثاني لا يخ اما ان يكون زيادة الزايد بالقوة فيكون
الوحدة مقدارا او بالفعل فيكون عددا ولزم القائلين بالعدد
العددي وتركب صور الطبيعيات من الاحاد انه لا يخ اما ان
يكون العدد المفارق عنده متناهيا او غير متناهي
فان تناهى لزم التناهي عند حد معين وان لم يتناه لزم عدم
تناهي صور الطبيعيات ثم انهم يجعلون الوحدة الاولى غير الوحدتين
اللتين في الثنائية والثلاثية الاولى غير التي في الثلاثية
وهكذا وهذا مح اذ لا فرق بين الوحدتين ولا بين الثنائيتين الا
بالعرض من حيث مقارنة شيء به ولو كانت المقارنة موجبة
للاختلاف بالذات كانت مفسدة للذات فلا يكون المقارن
مقارنا وكيف يعقل ان يكون الوحدة مفسدة للوحدة المقارنة لها

ومع ذلك يحصل منهما تمامه والحاصل انه لا يخ اما ان يكون الوحدات
كلها متشاكلة او متخالفة فعلى الاول لا يكون اختلاف بين انواع
الا بالقلة والكثرة ولا بد من وجود الاقل في الاكثر فيكون الفرس
مثلا موجودا في الانسان والانسان مثلا في العلم العقل مثلا
في الحمار وهكذا وان كانت متخالفة كانت الوحدة في الثنائية
غير التي في الثلاثية والعشارية يكون مؤلفة من خماسيتين غير الخماسيتين
خماسيتان ولا يكون اذا انضم الى العشرة خمسة صارت خمسة عشر ولزم
الكل ان يكون في الوجود مراتب عددية لا الى نهاية وكل هذه من
المحالات التي تشهد البديهة باستحالتها واما من قال تولد
العدد من تكرر الوحدة من غير ان يزيد على الوحدة وحدة اخرى
فقد هذر فان العدد اذا تولد بالتكرر فلا يخ اما ان يكون كل من
الاول والثاني فيه وحدة اولى فعلى الثاني لا يكون الوحدة
مبدا له وعلى الاول يكون فيه وحدتان فان الوحدة الواحدة
لا تتكرر الا بان يكون هناك وحدة مرة بعد اخرى وهذه اما
ان يكون زمانية او ذاتية فان كانت زمانية فان لم تعدم
في الوسط لزم ما ذكرنا وان عدم فلا يكون هناك الا وحدة
اخرى فلا تكرر وان كانت ذاتية فقد لزم ما ذكرناه والعجب
ممن قال ان المقدار القابل للتجزي لا نهاية مركب من متناهي
واما من قال ان الوحدة اذا قارنت المادة صارت نقطة
والاثنان اذا قارنتها صارت خطا والثلاثة اذا قارنتها

صارت سطحا والرابعة اذا قارنتها صارت جسما فنقول لا يخ
اما ان تكون مادة الكل واحدة او مختلفة فلزم ان تكون المادة تصير
تارة نقطة ثم تنقلب جسما ثم تعود نقطة وهذا محال مع انه لا يكون
شيء منها اولا بان يكون مبدأ للآخر بل يكونان من الامور المتعاقبة
على مادة واحدة وان كانت المواد مختلفة لزم ان لا توجد مادة شيء
منها في مادة شيء فلا تكون في مادة الثانية مادة فلا تكون منها وحدة مه
وحدة فلا يكون تناسه ويلزم ان لا تكون النقطة والخط والباقيان
معا ابدا وهو محال بل الحق ان النقطة لا توجد الا في الخط وهو لا يوجد الا
في السطح الموجود في الجسم الموجود في المادة وان النقطة ليست
مبدأ للجسم الا بمعنى انه طرف له والعجب ممن يجعل الزيادة والنقصان
مبدأ وهما ليسا الا مضافين والمضاف عارض لغيره ومن
الموجودات ثم ان بعضهم ان لا يوجد كثرة فان الوحدة التي
في الثانية ان كانت موجودة لذاتها لم يكن بينها وبين الوحدة
الاولى تباين بالذات ولا يكون الواجب مغايرا لغيره
بالذات بل العدد وان كانت موجودة بانقسام الوحدة
الاولى والوحدة تكون مقدارا وان وجدت بسبب آخر
فللوحدة مبدأ فلا تكون هي المبدأ الذي لا سبب له وكيف
قال بعضهم ان الوحدة خير تكون ازدياده شرا او بالعكس مع انه
يلزم ايضا ان يكون المعلول افضل من العلة وقد تبين ما الصادق قال
ان الوحدة والعدد وكلاهما خير والشر هو الهيولى او لا تخلو الهيولى

اما ان تكون معلولة للهيولى ويلزم منه ان الهيولى للصورة فيلزم
ان تولد الخير من الشر او تكون معلولة لشيء واجب بذاتها ثم لا يخ اما ان
تكون قابلا للانقسام فتكون مقدارا مؤلفا على رأيهم من وحدات
فتكون خيرا لا تقبل القسمة فتكون امرا وحدانيا والوحداني خير بامر وحداني م
عندهم فان قالوا ان الخير لا حق لهذا الوحداني حدوثا الملحوق
وهو الهيولى وحتى لزم ان تكون ذاته من حيث هو خير اثم كيف
يمكن القول بتولد الحرارة والبرودة والثقل والخفة ونحوها من
الاعداد حتى تكون عدد بعضها الحركة الى فوق ولغير بعضها الحركة
الى تحت ثم ان بعضهم يجعلون المبدأ احدا لا يطابق كيفه ولو تجد معها
فلا يكون المبدأ احدا واقتضاء كما زعم بل عددا او كيفيات وامورا
اخر هذا واعلم ان التعليمات لا تنفك عن خير لانها ذوات خط
وافي من الترتيب والنظام والاعتدال **المقالة الثامنة**
فيها سبعة فصول **الفصل الاول** في بيان استحالة لا تناهي العلل
الفاعلة والعنصرية بحد تحصيلها انا اذا فرضنا الشيء علة لعلة لعلة كان علة م
للعلل النسبة الى العلة والى المعلول كليهما علة وتكون كل منهما
معلولا لها وان اختلفا بان احدهما معلول لا واسطة والآخر بواسطة
وكان خاصية المتوسط انه علة بوجه ومعلول بوجه فهذا شان المتوسط المعلول الاخير انه ليس علة بوجه وخاصية م
واحدا كان او كثيرا متناهيا او غير متناه فلو كان للشيء علل
مترتبة لا الى نهاية لزم ان يكون تلك العلل الغير المتناهية
كلها متوسطة لا تكون لها طرف تكون علة ولا تكون معلولا

فيكون الوسط بلا طرف وهذا محال فان قال قائل انه يكون هناك
طرف مع عدم التناهي فليس الا قولا كاذبا مناقضا بديهيا لانه
قد يكون لا لاتناهي بمعنى ما لا يحصره احد لغاية كثرته طرف لكن
ليس كلامنا فيه على ان هذا القول لا يضر غرضنا اعني وجود مبدأ اول
وهذا البيان وان ذكرناه في بيان تناهي العلل الفاعلة الا انه يصلح
لبيان تناهي جميع اصناف العلل بهذا البيان ثم اما بيان ان المبدأ العنصري
لا يجوز ان لا يتناهى فاعلم ان تقدم الشيء على قسمين الاول ان يكون
في طباعه ان يتحرك الى الشيء للاستكمال فيكون الشيء كمالا له واذا
صار اليه لم يفسد في ذاته او جزئه او في امر عرضي له الا ما يتعلق بنقصه
او زال نقصه وقوته وحصل له الكمال بالفعل وهذا مثل الصبي بالنسبة
الى الرجل فهو بعينه الا انه انضاف اليه كمال لم يكن له قبل فهذا
هو الذي يمكن ان يقال فيه ان الثاني من الاول بعد والعكس
ان لا يكون كذلك بل ان يحصل الشيء بفساد جزء منه فلا يكون المستعد
له الاجزاء الحاصل لمهيته لا كالكل كالماء اذا صار هواء فانه لا يصير
الا بفساد صورته وتلبس صورة اخرى فلا يكون الموجود في الثاني شيء
الآخر من الاول فيكون له الاول فاسدا عن وجود الثاني
فهنا لا يمكن ان يقال ان الثاني من الاول الا ان يراد انه بعد الاول
اذا عرفت هذا فنقول ان القسم الاول من المبدأ العنصري فلو لم يتناه
لزم ان يكون الشيء المتناهي الموجود بالفعل له اجزاء مترتبة غير متناهية
بالفعل وقد تبين استحالة ذلك مقدارية كانت الاجزاء او معنوية

مترتبة واما القسم الثاني فليس الاول الثاني بالقوة الا للقابل التي
هي صورتهما وهي عنصره فالاستحالة على الطرفين معدوم الثاني
الى الاول اذا فسد وعلى هذا لزم ان لا يكون شيء منهما متقدما على
الآخر اذ يصلح كل منهما لان ينقلب الى الآخر فلا يكون مبدئية احدهما
للآخر اولى من العكس فلا مبدء منه ذاته بل انما هو مبدأ شخص
شخص وليس كلامنا الا في المبادي الذاتية واما العلل التي عليها
ليست بالذات بل بالعرض فلا يبين ابطاله بل يجوز ان يكون في
الماضي او في المستقبل علل من علل لا الى نهاية **الفصل الثاني** في دفع
شكوك اوردت على ما قيل في بيان استحالة لا تناهي العنصري
محاذاة التعليم الاول ومقالة الف الصغرى منه فان قيل ان المعلم
الاول لم يستوف اقسام كون الشيء من شيء آخر فانه انما ذكر قسمين
وهناك قسم آخر محال لان هذا الكون او التقسيم ممن الاول ان
يكون المكون منه باقي الذات لم يحصل منه الا الاستعداد او ما يتعلق
به والثاني ان لا يكون باقيا بل يزول منه شيء والاول على قسمين
الاول ان ينتقل الاول الى الثاني في محض الاستعداد او رفعه لا
بالحركة والثاني ان يحصل له بالسلوك او بالحركة فالاول منحصر في
نسب الاول الثاني بالكون منه في حالة واحدة فيقال كان الرجل جاهلا
فصار عالما او لا بعد وحال فيه وهو ذكره المعلم الاول والثاني هو نسب
الثاني بالكون منه بحسب بارتين احدهما في حال السلوك كما يقال
كان من الصبي رجل والثاني حال الاستعداد الصرف فيقال يكون من

كما يقال كان من المني رجل وقد ترك المعلم الاول هذه النسبة
اى النسبة الى حالة الاستعداد الصرف مما يكون اشتغاله
بالحركة وايضا اذا خرجت النفس من قوة الرأي الخطائي الى فعله
لم يكن من شيء من القسمين فانه ليس استكمالا ولا مما يعند الاول
عند الثاني وايضا ان العناصر يكون منها الكائنات
على سبيل الامتزاج من غير ان يفسد صورها فلا يكون هذا الكون
من الذي بزوال شيء اذ لا يزول شيء من هذه بحسب صورته
ونوعه ولا من الاستكمال الذي في نحو كون الصبي رجلا فانه قد
قال انه يقال فيه ان الرجل كان من الصبي ولا ينعكس وههنا
ينعكس اذ يقال من الممتزج ما اشرج هذه بعد فساد مزاجه وايضا
ما ذكره انما هو تكلم على الموضوع لا بما هو موضوع بل باعتبار
خارجي وهو مدلول لفظ الكون منه وهذا اللفظ انما يقال
فيما يكون ويستعد بما هو مستعد اسم كما للصبي فيقال كان
من الصبي رجل بخلاف الانسان فلا يقال كان من الانسان
رجل واذا كان كذلك لم يدخل في قسمة المعلم الاول ما لا اسم
له مستعد فيه بما هو مستعد ولا يكون النسبة الى الموضوع بكون
منه الا امرا عرضيا فان الصبي لا يبقى صبيا حين الرجولية فلا يكون
الرجل منه الا بمعنى بعده ويكون قد تكلم في الموضوعات
العرضية فان الموضوع الذاتي للرجل انما هو الانسان دون
الصبي وايضا اذا كان الماء هواء فلا يخلو اما ان يكون عنصرا

للهواء او لا فان لم يكن بطل الاشتغال بذكره وان كان فشمول
لا نم انه عنصر الاستحالة على الطرفين بل يجوز ان يستحيل الماء هواء في
الكيفية الفاعلة ثم يستحيل الهواء نارا في كيفية الانفعالية
ثم ان يستحيل الى جسم اخر في كيفية غير تلك وهكذا الى غير النهاية
من غير ان يرجع الى ما ابتدأ منه ولم يبين المعلم امتناع
هذا الاحتمال ثم وجوب التناهي قلنا اما الجواب عن الشك الاول
فبحسب ان يعلم ان الاولى ان يكون غرض المعلم الاول ان
يتكلم في مبادى الجوهر من العنصر او الموضوع ثم اذ لا منع من
لا تناهي الاكوان العرضية كما اذا اشكلت الشمعة شكلا ثم شكلا
اخر ثم اخر لا الى نهاية وكما ان النفس يحصل لها علوم مترتبة
لا الى نهاية الاولى المعلم الاول ان يكون كلامه في الكون الطبيعي دون
الصناعي واذا كان هذا هو المراد كان العنصر جزءا ذاتيا
للكائن وللمكون عنه لا بمعنى ان يكون حضوره بالمركب منه
ومن غيره فان هذا المعنى قائم في الاكوان الغير الذاتية كالعنصر
في الجسم الابيض بل بمعنى ان يكون كونه جزء امر ذاتيا له فلا تقوم
ذاته الا بان يكون جزءا لذلك الشيء او لما هو كماله اولا
يجري مجراهما وهذا العنصر لا يخلو اما ان يكون متقوما بذلك
الشيء او بما يقوم مقامه حتى يكون قبل حصول الصورة الحاصلة
شيء اخر هو المقوم له فيكون قد حصل منه ومن ذلك الشيء جوهر
ثم اذا حصلت هذه الصورة فسد ذلك الجوهر ايضا وذلك

من حيث هو جوهر فقط لا من حيث هو جوهر مخصوص
لكذا وكلامه في كون نوع الجوهر او نوع كالمه
ححح

الشي وحصل جوهر آخر واما ان لا كان تتقوم به ولا بها يقوم بقاء
بل الصورة غير كاملة بالطبع الا اذا حصل ذلك الشي ولا شك انه
اذا كان هذا الشي كمالا له بالطبع وكان فيه بالطبع مبدا الحركة اليه
وجب ان يتحرك اليه اذا لم يكن عائق فلا زمان لا يكون فيه
مستعدا ولا يكون ساكنا فهذان هما القسمان اللذان ذكرهما المعلم
الاول فتم الانحصار فيهما واندفع الاعتراضات فان قيل قد
لا يتحرك بالقوة الطبيعية لانتفاء شرط كانعدام ضوء الشمس في البروز
او وجود مانع كالمرض المذبل قلنا ليس كلام المعلم الاول في
الذي يتحرك بالفعل في الذي اذا اجتمعت شرائط الحركة وارتفعت
الموانع منه كان متحركا البتة بالقوة الطبيعية سواء تحرك بالفعل
او لم يتحرك لما ذكر واما الاعتراض الرابع معقول لاكي ان نعا
شيئا منها مستعد لصورة الحيوانية مثلا الا بعد حصول المزاج
منها طائفا او لا من ان يحصل منها المزاج ثم الحيوانية معوالط الاول
من قبيل الاستحالة كاستحالة الماء هواء ولذا جاز ان يكون الممتزج
من البسائط وبالعكس ان لم يكن المزاج مقوما لها واما الثاني
فهو من الاستكمال فان الصورة الحيوانية مثلا كمال للممتزج كما ان
الرجل كمال للصبي ولذا لا يمكن الانتقال من الحيوان ممتزج كما يقال
بالعكس فلم يكن هذا الكون خارجا عن القسمين كما وهمه المعترض
والجواب الاعتراض الخامس مشغول من البين انه لا ينبغي ان
يكون للاسم مدخل في تغير احكام الاشيا فنقول ان العنصر

والموضوع للشي ان تقدمه زمانا ظاهر من جهة تقادمه علة صفة ليست
له مع حصوله له وهي الاستعداد والكون منها انما هو باعتبار
الاستعداد فان كان له باعتباره اسم يسبب اليه لفظا و
ان لم يكن له اسم الا باعتبار ذاته من حيث هي كانت النسبة
متحققة معنى لا لفظا واذا كان كذلك كان هذا القول يصح
في كل كون حتى انه يصح ان يقال كان من النفس الجاهلة نفس عالمة
الا ان يخص هذا القول بالكون الجوهري كلا منافاة كما
علمت مع ان لفظ ان لا يكون من الجوهر بين ي وغيره فرق واما
قول انه يكون من هذا بمعنى بعد فهو لا يضرنا الا اذا كان بمعنى
بعد فقط فانه الذي نفاه المعلم الاول ولا شك ان الذي
يبقى جوهره عند حصول الثاني لا وجه لحصر المعنى فيه في البعدية واما
الاعتراض بانه يتكلم في العنصر بالعرض فانما يرد لو كان الكلام
في المبدا القوام وليس بل الكلام في عنصر الكون والفساد
ومبدائه فان الصبي لا يمكن ان يكون عنصر قوام الرجل فالكون
ليس عرضا فان حمل ظلم اعرض المعلم من عنصر القوام قلت لان
استحالة لا ما هي عنصر القوام لا تحتاج الى الاستدلال من
بلغ من العلم هذا المبلغ فان عنصر القوام جزء موجود في ذي العنصر
فلو لم يتناه هذا العنصر لزم وجود امور غير متناهية بالفعل
وهو ظاهر الاستحالة واما الاعتراض الاخر مضمحل بما ذكر في الشفاء
في الكون والفساد على ان كلا منا في الكون والعنصر الذاتي

وهو لا يكون الا في مضادة واحدة يفسد كل كائن الى ما كان منه
فكون العنصريات محصورة وكل طبقة منها تكون منحصرة على
طرفين **الفصل الثالث** في بيان تناهي المبدأ الغائي والمبدأ الصوري
وان المبدأ الاول المطلق هو واجب الوجود لذاته وان ما عداه
منسوب الوجود اليه مبدع له وحادث عنه تع اما تناهي العلل الغائية
فقد ظهر مما سلف ذكره من اثباتها لكل فعل ودفع الشكوك
الموردة عليه فان ثبوتها يستلزم تناهيها فانها هي التي
تكون علة تمامية للشيء ويكون الاشياء لها ولا تكون هي لشيء
فان كان وراءها امر آخر يكون هي لذلك الامر فلا تكون
غاية وعلة تمامية ومن قال لا تناهي العلل التمامية فقد نفى العلة التمامية
فالغاية من حيث هي غاية ممتنع لا تناهيها وكذا ذو الغاية من
حيث هو ذو الغاية يجب ان ينتهي الى غاية تكون هي المطلوبة
لذاتها لا لامر آخر واما تناهي الصورة فظاهر مما علم في المنطق ومما
علم في بيان ان الشيء الموجود بالفعل لا يمكن تركبه من اجزاء
غير متناهية ومن ان الصورة التامة للشيء لا تكون الا واحدة و
الكثير انما يقع على العموم والخصوص والعموم والخصوص يقتضي
الترتب الطبيعي وقد عرفت امتناع لا تناهي الامور المترتبة
واعلم ان المبدأ الاول الفاعلي لا يكون الا واحدا فانه المبدأ الاول
المطلق واما العنصري والصوري والغائي فلان كل شيء
منها ليس مبدأ اول مطلقا بل لكل معلولات المبدأ الاول

[illegible]

الفاعلي فما سوى هذا المبدأ الفاعلي اذا اعتبر ذاته كان ممكنا
وانما يجب وجوده به تع فكل شيء يكون معلولا له بلا واسطة ان
هو بالذات ليس وانما يكون ايسا بايجاده وليس بالنسبة
الى صورته فقط او مادته فقط بل الى كليته فلا يكون جزء منه سابقا
عليه وجودا وان كان له جزء فهو بكليته كله معلول للمبدأ الاول
فهو مبدع بالنسبة اليه وايجاده ليس ايجادا امكن العدم منه
زمانا بل لا بد وان يكون الوجود ذا سلطان سرمدا فيما يخيل
السرمد فهذا المبدع المطلق ثم المبدع يكون ايضا حادثا من المبدأ
الاول اذ المحدث هو الذي وجوده بعد عدمه لا بعدية زمانية
البتة والا لزم ان يكون قبله شيء آخر بعدم آخر قبل وجوده فلا
يمكن الاتحاد من الليس المطلق بل انما المعتبر هو البعدية بالذات
باعتبار ان ما بالذات اقدم مما بالغير وهذه الاشياء عدمها
بالذات ووجودها بالغير **الفصل الرابع** في ان الواجب اول
وصادق وبيان المراد بالوحدانية وانه بالنظر الى حيثية
الاضافات والسلوب وانه لا مهية له بل هو صرف انية
ولا جنس ولا فصل ولا حد ولا برهان عليه ولا هو جوهر
لما عرفت فيما سلف انه لا يشارك الواجب في رتبة الوجود
شيء علمت انه مبدأ وجود كل شيء بلا وسط او بوسط فهو اول
لا بمعنى يضاف الى وجوب وجوده يلزم التكثير فيه
بل باعتبار اضافته الى غيره واعلم انا اذا قلنا ان واجب

الوجود كلا لا كثرة فيه بل ذاته وحدانية صرفة بالمعنى بانه لا اضافة
له الى شي ولا سلب عنه لشي فان هذا محال لا يمكن بل كل موجود له كلها
من نوع اضافة ومن سلب انواع من الوجود عنه بل ما نعني
انه في ذاته واحد لا كثرة فيه ثم ان تبعت ذاته سلوب واضافات
ملاصرفا فان مثل هذه الاضافات انما يكون معلولة له فيكون
له الى كل منها اضافة اخرى وهكذا تتسلسل الاضافات لا الى نهاية
قلنا عليك بفصل المضاف من هذا الفن الذي مضى فانا قد بينا
فيه كيف هي الاضافات واعلم ان الواجب الوجود يمكن ان
ان يعقل على نحوين الاول ان يعقل من حيث هو واجب الوجود
والثاني ان يعقل من حيث انه مهية له وجوب الوجود
كما ان الواحد يعقل بالوجهين ولذا اتجه لبعضهم ان قال ان
الهنا هو الواحد بما هو واحد ولا نحن ان قالوا انه شي
هو واحد من ماء او نار او غير ذلك معقول لا يجوز ان يكون
للواجب الوجود مهية سوى انه يكون له مهية يعني اخرى
عارض لها وهو وجوب الوجود فانه لا يخلو اما ان يكون
وجوب الوجود حقيقة او لا يكون لا يجوز الثاني فانه بديهة لكل
حقيقة وان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون لازم المعلل لتلك
المهية وهو محال او لا يكون كذلك فعلى الاول يلزم ان يكون
واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود فلا يكون واجب
الوجود لا باعتبار تلك المهية فلا يكون بما هو هو واجب الوجود

مطلقا مع انه لا يحتاج لغيره مطلقا
بالغير ومعلولا له صح

وعلى الثاني يكون واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود
واجبا من حيث تلك المهية فلا يكون المهية الا عارضا له فلا يكون
هي المهية المشار اليها بالعقل انها واجب الوجود بل لا يكون مهية
واجب الوجود الا واجب الوجود من حيث هو واجب الوجود فهذا
معنى كون مهيته انيته اقول كل موجود ذي مهية فهو معلول
لغيره فانك قد علمت ان الوجود ليس مقوما للمهية بل من اللوازم
لها اي التوابع لها فلا يخلو اما ان يكون لازما لها من حيث هي
فيلزم ان يكون هي بذاتها قبل ان يلحقها الوجود موجودة
هذا ضروري الاستحالة وذلك لان الموجود لا مع الا الموجود
وعلة وجود الشي لا بد وان يتقدم عليه بالوجود او لا يكون لازما
لها الا لعلة خارجية فلزم ما ذكرنا وهو ان الواجب الوجود فليس
وجود فائض عن الواجب وهو نوع هو الوجود المجرد وبشرط التجرد
عن الزوائد والمجرد الوجود لا بشرط زائد والفرق بينهما ظ
فان الثاني هو الكلي المشترك فيه وهو المحمول على كل شي
بخلاف الاول واعلم ان الواجب لا جنس له اذ لا مهية له
والجنس يقول في جواب ما هو وايضا الجنس جزء الذي لجنس
من وجه والواجب ليس مركبا وايضا لو كان له جنس فلا
يخ اما ان يكون واجبا او لا فان كان واجبا لزم ان يتقوم
بنفسه بلا فصل والا لزم تقوم الواجب بغير الواجب ولما
ثبت انه لا جنس له ثبت انه لا فصل له واعلم انه لا برهان عليه

فلا حد له صح

اذ لا علة له ولا لم له ولا لاضافه كما سبق واعلم انه يع كما
تحاشى عن اطلاق اسم الجوهر عليه كذلك يحاشى عن اثبات
معناه له فان معناه المعبر عنه بقولنا هو الموجود لا في موضوع
الذي جعلناه جنسا ليس الا ذو ماهية موجوده لا في موضوع
فان نقض مفهوم الموجود لا يصلح ان يكون جنسا كما علمت
وكونه لا في موضوع ايضا لا يصلح لذلك لانه سلبي نسبي
غير محصل فبقى ان يكون المعنى الجنسي هو الموصوف بالوجود فيكون
المراد شي موجود لا في موضوع وقد علمت في المنطق انا اذا
قلنا كل ا فانما نريد به كل شي موصوف بالالفيه وبطهر
هذا بالتمثل في نحو شخص انسان في محمول الوجود فانه يصح ان يقال
فيه انه ما وجوده ان لا يكون في موضوع ولا يصح ان يقال انه
موجود لا في موضوع **الفصل الخامس** في اعاده ما مر ذكره من
توحد الواجب الوجود بدلائل متعددة لان الواحد الواجب
الوجود اما ان يكون وجوده الخاص لكونه واجب الوجود بما هو
هو بلا سبب خارجي او لا يكون الا بسبب خارجي فان كان الاول
لزم ان لا يحصل غير هذا الخاص وان كان عن غيره فيكون وجوده
الخاص معلولا لغيره فلا يكون واجبا هف بل كل اثنين لا يختلفان
معنى فانما يختلفان بسبب من خارج والا فيما دامختلفان فلا
يمكن ان يكون له تعالى ند وايضا لا حقيقة لواجب الوجود الا
الوجود وبعد الاشتراك فيه لا يمكن الاختلاف في شي اخر

فلا يمكن اشتراكه لا بين متفقي الحقيقة ولا بين مختلفتيهما وايضا
لانه لو وجد اثنان هما واجبا الوجود ولم يحل اما ان يكون ما به الاختلاف
امرين موجودين او غير موجودين لهما او يكون في احدهما
امرا موجودا او في الاخر معدوما اي عدم ذلك الموجود لا يجوز
الثاني ضرورة وضوح ان لا يكون ما به الاختلاف بل انما يكون
فيهما حقيقة وجوب الوجود وعلى الثالث نقول فرضنا ان وجوب
الوجود ان يقوم من غير ان يلحق به شي فان العدم ليس
امرا محصلا والا لزم اللاتناهي في الامور المحصلة اذ في كل شي
خلاف ما لا نهاية له وح فلا يخلو الوجوب في الفرد المشتمل
على الوجود اما ان يكون بحيث يحصل بدون ذلك الشرط اولا
بل يلازمه فعلى الاول لا يكون ذلك الا امرا عارضا ومع ذلك
ذلك الشرط لم يحصل فيكون ذلك الفرد مركبا ولا تركب
في الواجب وعلى الثاني لزم ان يكون ذلك الشرط محققا
في الفرد الاخر ايضا واما على الاول فيلزم تركب كل من الواجبين
وايضا لا يخلو اما ان يتم وجوب الوجود بدون هذين
الامرين او لا فان تم فيكون هو نفسه قائما وهو هذان الامرين
عارضين له فلا يوجبان الاختلاف الذاتي وان لم
يتم بدونهما فلكل اما ان لا يتم معه وحقيقته بدونهما او يتم معه
ولكن لا يتم موجودا بدونهما كالهيولى واللون فانهما بنفسهما
مهيتان الا ان الاول لا يوجد الا بالصوره والثاني لا يوجد الا بالفصل

فعلى الاول يلزم انه تع ان كل واحد منهما داخلا في مهيته فلا يجوز ا
الانفكاك عنه وعلى الثاني يلزم انه تع ان واجب الوجود
بما هو واجب الوجود موجود والعلة فلا يكون واجب الوجود
ويلزم انه تع ان الفصل كما انه مقرر لوجوده مقرر للمهية ولكن
لان وجوب الوجود يقتضي الوجود فلا وجود الا معلولا واحتاج
الى الغير في الوجود لزم الاحتياج اليه في تقرر مهيته بخلاف
احتياج اللون مثلا في الوجود الى الفصل فان الوجود امر حق
لطاري عليه وهو مع ذلك تقرر الذات وكل فصل للمهيات
انما دخل في وجود اجناسها لا في مهياتها ولزم في واجب
الوجود ان يدخل فصل في مهيته هذا فقد وضح من جملة ما وثق
انه تع لا مهية له ولا جنس ولا فصل ولا حد ولا كيف ولا كم ولا
اين ولا متى ولا له ضد ولا ند ولا شريك ولا برهان عليه بل
هو البرهان على كل شيء وانما عليه الدلائل الواضحة وانه انما
يوصف بنفي المشابهات واضافة كل شي اليه كيف لا وكل شي
فهو منه وليس هو من شي الفصل السادس في انه تع تام وفوق
التمام وخير وحق وعقل محض ومعقول محض يعقل كل شيء
حتى الجزئيات لكن على وجه كلي لا يعزب عنه الجزئي اعلم انه تع
تام اذ ليس لوجوده كمال الا وهو حاصل له ولا يخرج شي من جوده
الى غيره كما يخرج الانسانية من زيد مثلا الى غيره وهو فوق
التمام اذ ليس انما له الوجود الذي له بل كل وجود لغيره فهو منه و

فاضل من وجوده وهو تع خير محض بمعنيين الاول ان الخير هو ما يتشوقه
كل شي وهو الوجود وكمالات الوجود من الوجود والعدم لا يتشوق اليه
من جهة ما هو عدم بل ان يتشوق والذي من جهة استتباعه الوجود فالوجود
خير وكمال محض والعدم شر وبعض محض فكل وجود لا يشوبه عدم اصلا
ولا ابدا خير محض وهذا هو الواجب واما الممكن فهو بذاته لا وجود له
وليس بريا من العدم فلا خير محضا سوى الواجب والثاني ان يقال
الخير المفيد لكمالات الاشيا وخيراتها وقد علمت انه تع هو المفيد
لكل كمال وكل خير وهو تع حق بمعنيين فانه يقال لخصوصية وجود
كل شي انه حقيقته وبهذا المعنى هو تع احق من كل شي ويقال الحق لما
كان الاعتقاد بوجوده حقا وبه ايضا يكون احق من كل شي وكل
ممكن فهو بذاته باطل وانما يكون حقا به تع فكل شي هالك
الا وجهه وهو تع عقل وعاقل ومعقول لان المانع من العاقلية
والمعقولية انما هو شوائب العلائق المادية ثم ان الذي يحتمل
ان يجال فهو معقول بالقوة وما يحتمل العقل الذي هو بالقوة
من وجه فهو معقول بالفعل على سبيل الاستكمال وكذا الحال
في العاقل ولكن الواجب تع معقول بذاته وعاقل بذاته ولا
تتوهمن من هذه الصفات ان هناك اشياء كثيرة يكون بعضها
معقولا لبعض بل ذات الواجب اذا لوحظ من حيث هو هوية
مجرده فهو عقل وباعتبار ان هويته المجرده لذاته معقول
لذاته ومن حيث ان ذاته له هوية مجرده عاقل فان التعقل

فالوجود هو هو لا للشي مستعد لشي ولا يفهم من ذلك ان يكون هذا الشي
ممكن الاول وعدمه كما ان المحرك يقتضي محركا ولا يقتضي محركا غيره
ولذا ساغ لجماعة ان يتوهموا ان المحرك هو المحرك في بعض الاشيا
ولم يعلم بطلان هذا الوهم الا بدليل ولو كان معقولية الشي مقتضيا مشي ه
لمغاير مما لزم ان يكون فينا قوى عاقلة غير متناهية فان لنا قوة
نعقل الاشيا ثم انا نعقل قوتنا هذه فلو كان تعقلنا لها بقوة
اخرى وهكذا لزم البتة كلما يوجد له المهية المجردة عاقل سواء كانت
المهية عينه او غيره وكل مهية مجردة توجد لنفسها او لغيرها فهو معقول
واعلم انه لا يجوز ان يكون علم الواجب تع انفعاليا حاصلا من غيره
اذ لكان اما ان يكون التعقل ذاتيا حتى يتقوم هو بانه يعقل فيلزم
تقومه مع بالغير او امرا عارضا له بسبب خارجي فيلزم ان يكون
لولا الامر الخارجي لم يكن عاقلا فيلزم ان يكون بذاته بحال ولا
مر آخر بحال فيكون لغيره تاثير فيه وهذا باطل واعلم انه تع لما
كان يعقل ذاته وذاته مبدأ الكل لزم ان يعقل كل ما سواه تو سط
تعقل ذاته فيعقل الامور التامة الوجود باعيانها ولكن لا يعقل الا
مور الكائنة الفاسدة كذلك فانه لا يجوز ان يعقلها تارة
موجودة واخرى معدومة وتارة ان الصورتان لا يجتمعان
فيلزم التغير فيه تع بل انما يعقلها بانواعها ومهياتها المجردة
مع ما يتبعها مما ليس يتشخص ولا شك ان هذا ليس كاشا
فاسدا او لا يعقلها بما هي مادية متشخصة فانها محسوسات

او متخيلات لا معقولات ولا سومن ان يسلب هذا العلم عنه تع ابات
نقيصة له تع بل من العلوم ما شانه نقص وكمال ان من الافاعيل
ما هو كذلك وهذا العلم من هذا القبيل فهو تع انما يعقل الاشيا
على وجه كلي ومع ذلك لا يعزب عنه شخصي في السموات ولا في
الارض وكيفية ذلك انه اذا علم ذاته وانه مبدأ الكل ما سواه
بلا واسطة لبعضها وبواسطة لبعضها بحيث يتصادم الاسباب
الى ان يتادى الى الامور الجزئية وهو تع يعرف الكل مودى
كل والازمنة التي بينها فيعلم الجزئيات على وجه كلي فانه يعلمها
على وجه يستند الى كليات نوع كل في شخص مثلا او علمت
انت حركات السماويات كلها فانت تعلم كل كسوف
وكل اتصال وكل انفصال جزئي متشخص لكن على وجه كلي فانك
تعلم كلا من الكسوفات مثلا انه بعد زمان حركة كذا من جانب
كذا شماليا نصفيا ينفصل القمر منه الى مقابلة كذا ويكون بينه و
بين كسوف قبله مدة كذا وبينه وبين كسوف بعده مدة كذا
وهكذا حتى لا يكون عارض من عوارضه الا وقد علمته فانك قد
علمته كليا الا ان كل ذلك كلي الا انك تعلم انه لا يكون الا
شخصيا ولا شك انك لا تعلم مع ذلك بوجود كسوف في هذا
الان الا بعد مشاهدة الحركات السماوية فهذا هو العلم بالجزئي
على وجه الجزئية وهذا مما لا مدخل له في العلم الاول بل هذا في
معرض التغير وذلك مما لا يتغير فلما كان الاول تع مقدسا

من الزمان كان بعد اخذه العلم المتعلق بالازمنة الذي يتغير بل انما علمه
من قبيل الاول ثم انك يعلم ان هذا العلم انما حصل لك بعلمك بالاسباب
فلما كان الله تع عالما بكل الاسباب بكل شيء كان له ذلك العلم
قبل ان يوجد فمن هذا علمه تع بالغيب **الفصل السابع** في بيان انه تع
تعقل نفسه للمرسا ق انه لا يلزم من كونه عاقلا ومعقولا ان يتكثر في
ذاته وان علمه فعلي وانه لا تعلق بالصور العقلية كيف وجدت ولا صح
انها موجودة بل على انها معقولة وبيان لا اشكال في علمه تع ونفي
الاحتمالات التي يتوهم بادي النظر وانه عاشق ذاته وبواسطة ذاته
عاشق غيره وانه مريد لا شوق وحي بلا قوة بل ارادته وحيوته عين
علمه وارادته عين وجوده وانه ليس له ولا لشيء من تكثر الصفات الا تكثر
في السلوب والاضافات اذ ليس شيء منها الا ماهية التي هي
مهيته مع سلب او اضافة او كليهما وانه تع اجل مبتهج بذاته اعلم
انه تع عقل لكن على وجه لا يستلزم التكثر والتصور بصور المعقولات
بل انما يعقلها دفعة من غير حصول صوره بل الصور فائضة عنه
معقولة وقد علم ذلك في كتاب النفس واعلم ان العلم فينا
اما ان يحصل من حسنا كما اذا ابصرنا شيئا فعلمناه ويسمى انفعاليا
او ليس كذلك بل يحصل بنفسه ثم ينبعث منا ارادة ايجاد
ما علمنا كما اذا تصورنا صنعة فاردنا ان نفعلها وعلم الباري
تع ليس الا من قبيل الثاني وهو تع عاشق ذاته الذي هو مبدا
كل خير فالخير معشوق بالعرض وليس له تع اليه شوق او طلب

وارتجاع قصد الى غرض هذا ولا يتوهمن انه يلزم من كون صور المعقولات
عنده ان يكون في ذاته تكثره فانها انما هي بعد ذاته تع فان
تعقلها معلول لتعقله ذاته فانما لها الاضافة اليه بانها منه لا
فيه فيكون بينها الترتب الذاتي بالقرب والبعد من المبدا
دون الزماني ثم ان هذه الاضافة العقلية ليست اضافة اليها
كيف وجدت والا لكان كل ما هو مجرد وصورته في
مادة من شانه تلك الصورة ان تصير معقولة بالتجريد عقلا بالفعل
بل انما هي اليها وهي بحال معقولة وليست اليها من حيث
الوجود في الاعيان والا لزم ان يكون تعقله تع زمانيا
تابعا للوجود والمعقول ويلزم ان لا يعقل الشيء اذا لم يكن
موجودا ويلزم منه ان لا يعقل كون ذاته مبدا له ويلزم منه
ان لا يعقل ذاته فان ذاته بذاته من شانه افاضة كل خير
فلا بد من ان يكون الاضافة اليها عاما للوجود والامكان و
هذا اذا عقلت من حيث انها معقولة فلان سطر في حال
كونها معقولة كيف يكون معلول لا يجوز ان يكون هذه المعقولات
اجزاء له تع والاعراض الكثرة في ذاته ولا ان يكون
لواحق له والا لكان تع محلا من جهتها ولا ان يكون صورا
مفارقة والا لكانت الصور الافلاطونية ولا ان يكون موجودة
في عقل او نفس على ان يكون موضوعا لها وعاقلا لها على انها
فيه كما ان الاول تع عاقل لها على انها اخذ عنه لا لانه احتاج امكان

موجودة في تلك النفس والعقل على ما منها من التقدم والتأخر
بحسب ترتيبها وبعدها من المبدئ فلا يكون علمه بها حين وجودها
فانه لا ترتيب في علمه تعالى مع انك قد عرفت ان علمه تعالى بها حين
وجودها والا لزم التسلسل اذ كان علمه تعالى بها موقوفا على علم آخر وهكذا
لا الى نهاية وح فيقوى الاشكال جدا فلا بد لك من ان تجد غاية
جهدك في التخلص عنه وسائل الاصول المعطاة من قبل والتي
نعطيها لتنفتح لك الشبهة ولا بد ان تعلم انه لا تجوز الكثرة في ذاته
تعالى وانه لا باس ان يكون الواجب مع اضافة ممكنا لكونه علة لزيد
فانه تعالى ليس واجبا بالنظر الى كونه علة لزيد بالنسبة اليه ممكن اي ممكن له
ذلك وان ذاته تعالى مبدأ لفيضان كل معقول كما انه مبدأ
لفيضان كل موجود من حيث انه موجود واعلم انه تعالى مريد لا على نحو
ارادتنا بل ارادته هي علمه بذاته وانه مبدأ للنظام الخير في الكل وانه
كيف يكون ذلك كائنا عنه تعالى وكذلك حي بحوه هي عين العلم
لا على النحو الذي لنا اعني الذي يكمل بادراك وفعل من قوتين مختلفتين
بل كل ذلك له تعالى بالذات من غير جوهر زائد له ثم ان الصورة التي
عندنا ما ليست بنفس وجودها كافية في كون الصورة الصناعية
والا لكان المعقول هو القدرة وليس بل يحتاج الى ارادة متجددة
منبعثة من قوة شوقية تحرك معها القوة المحركة فتتحرك الاعصاب
والاعضاء الآلية فتحرك الاعضاء الخارجية فتحرك المادة
القابلة للصورة فهذه الصورة لا قدرة ولا ارادة واما واجب

ای حیا انه یعقل

الوجود فليس قدرته وارادته سوى علمه وارادته نفس الجود
اي غير معللة بعوض واعلم ان كل ما يقال للواجب تعالى من الصفات
فهو عين الوجود والآنية مقرونا باضافة او سلب فلا يلزم الكثرة
في ذاته تعالى فلو قيل له تعالى جوهر متحاشي انه جوهر اريد به الوجود
مسلوبا عنه الكون في موضوع واذا قيل انه واحد اريد به الوجود
مسلوبا عنه القسمة او الشريك واذا قيل عقل وعاقل ومعقول
اريد مسلوبا عنه جواز مخالطة المواد وعلائقها مع اضافة ما واذا
قيل اول اريد اضافة ما لهذا الوجود الى غيره واذا قيل قادر
اريد انه واجب الوجود مع اضافة ان غيره يوجد منه
على النظام الخير واذا قيل حي اريد به الوجود العقلي ماخوذا مع اضافة
الى الكل المعقول بالقصد الثاني واذا قيل مريد اريد به الوجود
مع سلب واضافة فانه يراد به انه عقل وهو مبدأ النظام الخير
واذا قيل جواد اريد ذلك مع زيادة سلب آخر وهو انتفاء
الغرض واذا قيل خير اريد به اما سلب اي انه بري عن كل
نقص وجوده او اضافة اي مبدأ الكل واعلم ان الجمال والبهاء
هو كون الشيء على ما يجب ان يكون عليه فاذا لا جمال ولا بهاء
كما للواجب تعالى واي جمال مثل ان يكون الماهية عقلية محضة
خيرية محضة بريئة عن كل شوائب النقص واحدة من كل جهة فلذا
الجمال الاجمل والبهاء الابهى وهو مبدأ الكل جمال وبهاء ثم
ان كل جمال وبهاء وملائمة وخير مدرك فهو محبوب معشوق

ای مسلوب المادة عنه
وعاقل له

ما اى ادراك ادرك حسي او وهمي او خيالي او ظني او يقيني
فان اللذة ادراك الملايم فلذة الحس ادراك المحسوسات الملائمة
وللغضب الانتقام وللرجاء الظفر وللنفس الناطقة التعقل نعم
قد يعرض ان لا تلتذ المدرك لعارض كالمرض لا يلتذ بالحلو وكلما
كان الادراك اشد اكتناها وبهجة والمدرك اشرف
ذاتا فاحب المدرك والدادة بأكثر ولهذا كان لذة العقل
اقوى من لذة الحس فان ادراكه للكلي على وجه يحده ويدركه بكنهه
لا الظاهر بخلاف الحس ولما كان الواجب تعالى افضل مدرك
بافضل ادراك لافضل مدرك كان افضل لاذ وملتذ واجل مبتهج
وكذلك نحن اذا تجردنا عن علائق كنا سنعقل ذاتنا وقد صارت
عالما عقليا مطالعا للحقائق والكمالات من اللذة بمكان لا
يوصف **المقالة السابعة** تشتمل على سبعة فصول **الفصل الاول**
في ان حدوث الحادثات لا يكون الا بحركات مستمرة اذ ليس كل
منها علة للاحقة وابانة انه لا يمكن ان يخرج الحركة والزمان حادثين
لوانت تامت ما قد بان لك قبل من ان للكل مبدأ واجبا
لا جنس له ولا فصل ولا حد ولا برهان عليه ولا شريك
له ولا ند ولا ضد ولا اين ولا متى ولا وضع بل هو واحد في
من كل جهة وانه تام الوجود لا حالة له الا وهو بالفعل وليس
الوحدة هنا الا معنى سلبيا لا كالذي للاجسام بمعنى الذات
وان العلة موجبة للمعلول مدومة لوجوده فهو حيث هنا علمت ان ما بعد

من اتصال او اجتماع او غير ذلك
مما هو امر وجودي ...
... الصحيح ...

الحركة الاولى وعلل الحركة المستديرة ليست من المكونات
الزمانية لكونها بسبب كونه مبدأ دائم الوجود ولكنك في ابانة هذا
المطلب الا انا ندرك سانا مقبول قد علمت مما مضى كل حادث
فله مادة فاذا لم يوجد فاما لان شيئا من الفاعل والقابل
لم يوجد او وجد الفاعل لا يحرك او القابل لا يتحرك
او وجد احدهما فقط ثم انه لا يمكن ان يكون العلل كما كانت
حين حدوث الحادث كما كانت قبل حدوث الحادث
بلا زيادة امر البتة بل لا بد من ان يحدث امر بعد ان لم يكن
فلا يحدث هذا الامر اما ان يكون من قبيل ما يحدث لحدوث
علة دفعة ولقرب علته وبعدها فان كان من الاول
فلا بد من ان يكون هناك امر آخر حادث غير العلة والا لزم ان
يكون وجود الامر الاول مع العلة متأخرا عنها وحادث
بعدها ثم ينقل الكلام الى ذلك الامر فاما ان يتسلسل هذه الامور
المترتبة الموجودة معا لا الى نهاية وهو محال او ينتهي الى ما يحدث
لقرب العلة وبعدها هذا الحركة المستمرة المتجددة لا الى بداية وهي
المقربة للعلة الى المعلول الحادث فيكون قبل كل حركة حركة لا الى
بداية وكل حركتين بحيث لا يكون منهما فصل بل يكونان مما
تماسيتين والا لزم وجود ما لا يتناهى في ان واحد او تتالي
الآنات او وجود الزمان بلا حركة وكل حركة سابقة علة للاحقة لها
ايضا حادثة وعلة الحادث حادث ينتهي الى الحركة سواء كان الحادث

قصد الفاعل او ارادته او علمه او آله او طبعا او حصول وقت
يكون او فيه او حصول استعداد من القابل او وصول من
المؤثر والتفصيل انه اذا تحققت العلتان الفاعلية والقابلية بوجودهما
ولا يكون منهما فعل وانفعال احتيج الى وقوع نسبة منهما كو
العقل اما من جهة الفاعل كارادة او طبع او آلة او زمان او من
جهة القابل كاستعداد او من جهتهما كوصول احدهما الى الآخر
وكل ذلك لا يكون الا بحركة كما قد عرفت ولا يجوز ان يكون
الفاعل موجودا دون القابل اذ لو كان كذلك كان القابل
حادثا بعد ان لم يكن وكل حادث لا بد من ان يتقدمه حركة
كما عرفت والحركة بلا متحرك محال وايضا لو كان القابل حادثا
احتاج الى قابل فان الحادث مسبوق بالمادة كما عرفته ايضا
ولا يجوز ايضا ان يكون الفاعل معدوما والقابل موجودا فانه
ح يكون الفاعل حادثا فلا بد من ان يسبق بحركة على نحو آخر
مبدأ الكل ذات واحدة الوجود من كل جهة فكلما يوجد عنه لا بد
ان يجب عنه والا لكان حال العلة من عدمه غير حالها حين
وجوده حتى يرجح العدم حينا والوجود الآن حينا وهذا مما لا شك
فيه عاقل فلا بد من ان يحدث ما لم يكن رجح العدم حتى يجب او
يرجح الوجود فان كان ذلك الامر حالا في ذاته تع فلا يكون
واجبا من كل جهة وان لم يحصل ذلك حالا الا لامر حادث ثم بحث
كما يقول له بعضهم في الارادة نقلنا الكلام في حدوث ذلك.

الامر عنه وايضا لا يكفي ذلك بل لا بد من حصول نسبة للعلة الى
الموجودات كلها لم يكن قبل بتغير وقت الوجوب عن وقت
الامكان والا لكان المعلول باقيا على الحد مكانه الصرف الذي
كان قبل كما هو ظ ثم هذا الذي حدث في ذات الواجب
عمن حدث اعن حادث غيره تع فلا يكون هو النسبة المطلوبة او
عن واجب آخر فتعدد الواجب على انه يكون هو العلة الاولى
منه فعل الكلام اليه ايضا كيف تميز وقت عن وقت في الازل
فاني يحصل انه اذا اوجد شي عن الواجب فلا يخ اما ان يكون موجودا
عنه بالطبع او بالعرض او بالارادة فعلى الاول يلزم ان يعدم الواجب
بالطبع وعلى الثاني يلزم ان يتغير بالعرض وعلى الثالث يترك
الا ان ما ذكرناه او لا بل نقول فلا يخ اما ان يكون المراد مجرد
الايجاد فمتى كل وقت وجد فيه يوجد السؤال انه لم يوجد قبل
ذلك وان كان المراد الايجاد لغرض ومنفعة لزم استكماله
تع بالغير ولا يمكن ان يكون فعله قسرا او اتفاقيا لطرق آخر لا يخ
اما ان يكون سبق الواجب على الحادثات سبقا ذاتيا فقط او
وزمانيا فان كان ذاتيا فقط لزم حدوثه تع وان كان
زمانيا ايضا فيكون كان ولم يكن حركة ولا عالم ولا زمان
وهذا يدل على امر مضى وليس الا ان فيلزم ان يكون قبل الحركة والزمان
زمان لان الماضي اما بذاته وهو الزمان او بالزمان وهو الحركة
وما فيها وما معها ولا يمكن ان يقال انه لا سبق هنا اذ لا يمكن ان

ان يقال ان كونه ولا خلق مع كونه وخلق ولا ان يقال ان كان ولا
خلق بنفس ذاته والا لما بقيت ذاته مع الخلق ولا انه وجوده
مع عدم الخلق بلا امر ثالث فان وجوده ذاته وعدم الخلق ايضا
موصوف بانه قد كان وليس الآن ويفهم من قولنا
هذا معنى آخر غير الوجود والعدم اذ لا يفهم من شيء منهما السبق
كما يفهم منه هنا كشيء ثالث وقد وضعوه هو لا المعطلة للخالق
عمدا لا عن بدايته وجوزوا ان يخلق كل خلق بعض فيه
خلقا آخر وعلى هذا يكون هذا الامر وهذه القبلية مقدرا محكما و
ليس تقدره تقدر ذي وضع وثبات لا محالة بل ليس الا على
سبيل التجدد وقد مر في الطبيعيات ان امثال التجدد
لا يكون الا في امر غير قار هو الحركة فلا بد وان يكون سبقه
تقع على الحركة والزمان زمانيا فيكون الامتداد الذي توهموه
قبل الزمان هو الزمان وايضا نقول لا يخلو اما ان يكون قادرا
على ان يخلق قبل مبدأ العالم جسما آخر او لا فان لم يكن لزم انقلاب
الواجب من العجز الى القدرة او انتقال العالم من الامتناع
الى الامكان وان كان قادرا فاما ان يكون قادرا على ان يخلق
جسما آخر يكون بعد ما بينه وبين مبدأ العالم اكثر من بعد ما بين
الجسم الاول وبينه او لا والثاني باطل فتعين الاول
ولا يجوز ان يكون هذا الجسم اذا وجد وجد مع الجسم الاول
لا قبله والا فكيف يكون المدة اطول بل لا بد من ان يكون قبله

فيه حل مه

فيكون قبل الحركة والزمان بزعمهم زمان فيه قبلية وبعدية بقدر
فقد صح ما قلنا من وجوب قدم الحركة والزمان ولا مبدأ
لهما سوى الواجب وهذه الحركة هي الحركة السماوية الفصل الثاني
في بيان ان حركات الافلاك ارادية وان كل حركة ارادية
لا يكفي فيها العقل الصرف بل لا بد من ان يكون مبدؤها
القريب نفسا جسمانية وان المحرك البعيد للافلاك هو العقل
المحض وانه لا بد لحركاتها وكل حركة ارادية من شوق ومشوق
الافلاك ليس الا التشبه بالمبدأ الاول مع هو المحرك الابعد
لجملة الافلاك وهو المعشوق لكن مع ذلك كل منها معشوق
خاص ايضا قد علمت ان الحركة الطبيعية لا تثبت للجسم الا اذا عرضت
حالة غير طبيعية ثابتة او لا تكون ثبات العلة مع تجدد المعلول فلا بد
من حالة التغير الطبيعية تكون هي سبب تجدد الحركة كسخونة الماء بالنار
وذبول البدن بالمرض وخروج الحجر الى حيز الهواء وبعد الظهر
ان الحركة المستديرة لا تكون طبيعية والا لكانت خروجا من
حالة غير طبيعية الى حالة طبيعية ومحال ان يكن اذا وصل
الى الحالة الطبيعية والا لكان المطلوب بالطبع مهروبا عنه بالطبع
مع ان المتحرك بالحركة المستديرة يترك كل نقطة قصدها
ويقصد كل ما تركها فلا تكون حركة طبيعية نعم قد يقال طبيعية
على احد وجهين الاول ان لا تكون عن سبب غريب عن المتحرك
فهذا السبب كانه طبيعة والثاني ان كل ما هو فانما يحرك بتوسط

قال محمد بن الحسن مؤلف هذا الكتاب عفا الله عنه وعن [illegible]
عندي ان الزمان انما هو امر متوهم من استمرار وجود [illegible]
[illegible] وان [illegible] وجوده [illegible]
وان [illegible] ان كانت [illegible] بالطبع [illegible] لزم ذاته
المعلول [illegible] عنها [illegible]
كالواجب فانما يصدر عنه المعلول [illegible]
فانه [illegible] حدوث العالم
بجميع اجزائه صدر عنه
حادثا ولو كانت [illegible]
[illegible] الحركات
[illegible] الطبيعة [illegible]
[illegible] انه لم يوجد قبل [illegible]
[illegible] ان [illegible] ذلك [illegible]
[illegible] السؤال [illegible] و
[illegible] فالجواب [illegible]
السؤال فهم فانه الحق الذي لا مرية فيه مه

بحث

ميل بعد السكون قسرا فهو عرض الحركة وعرض العود للحركة فانها انما
بعد تمام الحركة ولا تبقى الميل والحركة المستديرة الفلكية يحدث ميل
بعد ميل ويمكن ان يقال لذلك الميل طبيعة فانه ليس بنفس ولا
لارادة ولا يتخذ ان لا يحرك او يحرك الى جهة محدودة
ولا هو مضاد لطبيعة الجسم واذا ثبت ان حركة الفلكيات
طبيعة وقد بان انها لا تكون قسرية بقي ان تكون ارادية ثم
ان المبدأ القريب لها لا يجوز ان يكون عقلا صرفا فانك
قد عرفت ان الحركة متجددة النسب وان المتجدد من حيث
انه متجدد لا يكون معلولا للثابت من حيث هو ثابت بل لا بد
من انضمام تبدل الاحوال اليه كما ينضم الى الطبيعة تجدد القرب
والبعد من النهاية فاذا كانت ارادية لم يكن بد من ان ينضم
الى الارادة الكلية ارادات جزئية متجددة فان الارادة الكلية
نسبتها الى كل شطر من الحركة على السواء فلا يتم شطر منها
من شطر وان كان المقتضي شطرا واحدا منها لا بد من ان لا
يزول الى شطر آخر ولا يجوز ان يكون علة الشطر الثاني هو
الشطر الذي قبله او بعده فان المعدوم وان كان صالحا
لان يكون علة للمعدوم الا انه لا يصلح لعلة الموجود واذا كان
تجدد هذه الحركة للارادات الجزئية بل لامور جزئية متجددة
فلكية اما ان يكون تجددها منسوبا الى الطبيعة وهذا لا يمكن لانها
ثابتة او الى ارادات جزئية فيثبت المطلوب لا يقال ان العقل

اذا لم يكن عقلا بالفعل من كل وجه جاز ان ينتقل من معقول
الى معقول وقد مر ان العقل الصرف يجوز ان يتصور الاشخاص
المندرجة في النوع مكتنفة بها العوارض الكلية فيجوز ان
يتصور جزئيات الحركة على هذا الوجه بان يتصور حركة من مبدأ
موصوف بصفات كذا وكذا منحصرة في الشخص الى
منتهى كذلك ثم حركة اخرى من مبدأ آخر كذلك الى منتهى
آخر كذلك وهكذا الى ان يتم الدائرة من غير استناد
الى ادراكات جسمانية لانا نقول فهذا التأثير يكون صادرا عن
الاول لارادة الكلية وان كانت متجددة والارادة الكلية كيف
كانت انما تعلق الى الطبيعة المشتركة واما خصوصيات الحركات
فنسبتها الى كل ارادة كلية كلا نسبتها اليها وكنسبة الحركات الاخرى
مثلا ليس نسبة الحركة من آ الى ب الى الارادة اولى من نسبة الحركة من ب
الى ج الى ان آ وب وج متفقة في النوع لا اختلاف منها الا بالشخص
واذا كان كذلك فلا تعلق الارادة الكلية لا يكون مبدأ الشيء من
تلك الحركات الجزئية فان كلا منها بعد بالامكان نسبته الى مبدئه
وقد عرفت ان الشيء ما لم يجب عن علته لم يوجد والا لامكن ان
يكون هناك ارادة وتصور ثم ارادة وتصور يتخلفان في امر معين
الخصوص من غير استناد الى امر شخصي ولا يمكن ان يكون العقل
بحيث يدرك جملة الحركة واجزاء الاشتغال في الدائرة معا الا باشتراك
من التخيل والحس فان العقل الصرف لا يكون معقوله الا حاضرا عنده ابدا

لا يزول عنه فثبت ان المبدا القريب لحركة الفلك ليس الا
النفس المتجددة التصور والارادة التي لها ادراكات للتغيرات
وارادات لها وهي كمال للفلك وصورة له لا مجرد محض
عن المادة والا كان عقلا صرفا وهي كالنفس الحيوانية التي لنا الا انها
تعقل بعقل مشوب بمادة واوهامها او ما شبه الاوهام كلا تهاما
شبه الحس صافية صادقة وهذه الحركة لما كانت غير متناهية احتاجت
الى قوة غير متناهية مجردة لا تحرك وهو الغرض وهذا هو المحرك
البعيد وهو محرك المحرك وهو الغاية للحركة والغرض الذي اليه
تنحو الحركة فانه الثابت الذي لا يتغير واعلم ان كل حركة غير قسرية فهي الى
امر ما شوقي حتى الطبيعية فان الطبيعة تشتاق الى امر طبيعي هو كمال
ذاتي للجسم في صورته او اينه او وضعه وشوق الارادة الى
حسي كاللذة التي تطلبها الشهوة او وهمي خيالي كالغلبة المطلوبة للغضب
او ظني مطلوب للنفس او حقيقي عقلي يطلبه العقل وهذا يسمى اختيارا
ولا شيء من هذه سوى الاخير لا يتصور في الافلاك اما اللذة والغلبة
فلانهما لا يكونان الا لما يعرض له لذة وانفعال مع ان كل حركة اليهما
فهي متناهية واما المظنون فانه لا يسعى في الاكثر مظنونا سرمدا
فلا بد وان يكون مطلوبها خيرا حقيقيا معقولا للكل اما ان يكون هذا
الخير من كمالاتها التي ينال بالحركة او لا بل امر مباينا لها والاول محال
والا لانقطعت الحركة بالنيل على انه لا يجوز البتة ان يحرك لتحصيل فعلا
يكتسب به كمالا لكمال انه يحوج لسنح او يكره الافعال الحصل لن حركة فالمفعول

با امام حسن

مع كمالاته بحصول الفاضل وهو خسيس بالنسبة اليه كيف يعود مكملا له نعم قد
يكون مهيئا للالة او المادة لتوجد كمالها من سبب آخر واما الممدح
الذي يطلبه فليس خيرا حقيقيا بل مظنون والملكة لا تحصل بالفعل بل
الفعل مانع لضدها ومهيئ لها المادة واما حصولها فمن الجوهر
المكمل لنفوسنا من العقل الفعال وغيره كما ان الحرارة المعتدلة مهيئة
للمادة لان يعرض عليها من المبدا الفياض قوى نفسانية فتعين ان
يكون المطلوب خيرا حقيقيا قائما بذاته لا ينال مقصد الحركة
التشبه به بقدر الامكان ليبقى ابدا على الكمال لا يمكن ان يكون فا
فالذي له ان يشبه به في اول الامر تشبه به ساكنا والذي ليس
له ان يشبه به في اول الامر لم يكن بد له من ان يتحرك فقد بان
ان محرك الفلك بحركة قوة غير متناهية على محرك له انه ودوه بعد الحمامه
هو قوة غير جسمية متناهية الا انها لما كانت بعقل الاول تع
فيفيض عليهما من نوره وفيضه لا نهاية صارت كانها قوة
غير متناهية وجرمه في الكمال الاقصى لا قوة له الا وضعه واينه
وما مع ذلك فليس وضع له اولى من وضع ولا اين من اين
فلما لم يمكن له ان يحفظ كماله الا الكمال الا بالعدد حفظه بالنوع بالحركة
المتشبه بها الى الاول ليعم فمبدا الحركة الشوق الى التشبه
به تعالى في البقاء على الكمال الاكمل على قدر الامكان ومبدا الشوق
هو ما يعقل منه وكما ان الشيء يشتاق الى ان يكون له اين كذا
فلا عجب في ان يشتاق الى ان يكون له وضع كذا لا سيما وكان

تتبع ذلك من الاحوال والامور الفائضة مما يشبه فيه بالاول تتميز
حيثما فائضة الخيرات فيكون المقصود بالذات بالحركة انما
هو التشبه لا تلك الامور ونقول ايضا ان الشوق الى التشبه
بالمبدا من حيث هو بالفعل يصدر عنه الحركة الفلكية صدور الشي عن
التصور ولكن لا لان الحركة هي المقصودة بل انما تقصد بالعرض و
بواسطة ان المقصود بالذات اعني البقاء على الكمال الاكمل الامكن
لا يمكن الا بها كما انا اذا قصدنا تخيلنا انا نتحرك اليه كان قطعنا المسافة
وصولنا وكل حد حد مقصودا بالعرض وكذا انبعاثات ارادات
جزئية انما هي تابعة لتلك الارادة الكلية فهذه الحركة كانها
حادثة فلكية او ملكية وانت تعلم انه لا يشترط ان يكون
الحركة الارادية مقصودة اولية بل القوة الشوقية اذا اشتاقت
الى امر سنح منها تاثير تحريك الاعضاء على نحو يصل الى الغرض
او الى مقارب له فحركة الافلاك اذا التذت بما نالها وادراك
المبدا الاول شغلت عن كل شي وكل حد لكنه تنبعث من هذا
العشق والالتذاذ ما هو دون مرتبة منه وهو الشوق الى التشبه
به بقدر الامكان هذا وانت اذا احطت خبرا بما قد القينا
في صحاحك علمت انه لا تناقض بين قول المعلم الاول ان الفلك
يتحرك بطبعه وقوله يتحرك بالنفس وقوله يتحرك بقوة غير
متناهية واعلم ان لجملة الافلاك معشوقا واحدا لا يجوز التكثر فيه و
هو المبدا الاول ثم لكل فلك معشوق خاص هو محركه القريب

بالنسبة الى الاول فاول المفارقات التي هي معشوقات خاصة
ما للفلك الاول اما فلك الثوابت على ما راه من قبل بطلميوس
او كرة اخرى محركة محيطة به على ما راه هو ومن بعده ثم الذي للفلك
الثاني على الاختلاف وهكذا عدد المبادي بعدد الافلاك وقد
صح بهذا من بلاده المعلم الاول من مواقب الرصد ارصادا وشاهدوا
۴ والقياس ايضا يوجب هذا فان من العلوم من صنعة المجسطي
ان حركات الافلاك مختلفة الجهات مختلفة في السرعة والبطوء
وهذا لا يكون مع اتحاد المحرك **الفصل الثالث** في تحقيق ان
اختلاف حركات الافلاك ليس للعناية بالسافل كما وهم
بل لان لكل معشوقا خاصا وكما للجملة معشوق واحد وبيان ان هذا
المعشوق الخاص لا يجوز ان يكون جسما كما وهم اعلم ان قوما
لما سمعوا قول افاضل المتقدمين ان اختلاف حركات الافلاك
يشبه ان يكون للعناية بالامور الكلية الكائنة الفاسدة توهموا
ايضا القول ان حركات السماويات لا يجوز ان يكون لغير ما
ارادة وامران توهموا بين هذين القولين تناقضا ان غرض الحركة
للتشبه بالخير المحض والشوق اليه في الكمال انفسها واختلاف
حركاتها لاختلاف اثارها في عالم الكون والفساد على وجه
منتظم به بقاء الانواع ومثلوا لذلك برجل خير يتحرك لقضاء
وطر له فعرض له طريقان احدهما بحيث ان سلكها وصل نفعه
الى غيره والاخرى ليست كذلك فانه يسلك الطريق الاولى

مطلق حركة لعضاء وطره واما حركته بالسلوك في هذا السلك
فلانتفاع غيره به فكذا مطلق حركات الافلاك لتحصيل كمالات
انفسها واما الحركة الى هذه الجهة وعلى هذه السرعة والبطوء فلعلها لهذا
العالم ونحن نقول ان العلة التي ذكرت لامتناع ان يكون حركتها
لاجل السافل يدل على امتناع ان يكون حركتها الى جهة ما وسرعة
ما وبطؤ ما لاجله بل على امتناع ان يفعل شيء من الافعال لاجل المعلول
من ان يفعل لاجله يكون الحال اتم وجود الفاعل فان الفاعل يستكمل
به والمعلول اخس من العلة فلا يجوز ان يفعل العلة شيئا لاجل المعلول
ويستفيد منه الكمال مع انه اشرف منه لا انه يمكن للفاعل قصد
حقيقي بل مظنون كاذب واما الطلب فلا يعطي الصحة بل هو ان
المادة والالات لا تعرض عليها من المبدأ الفياض الصحة فان صح
هذه العلة بطل قول مولانا وان بطلت جاز ان يقال ان الحركة
والسكون بالنسبة الى السماويات على السواء الا ان الحركة توجب
انتفاع الغير العرضية ولا تضر بها فلهذا الحركة للتشبه بالمبدأ
وللتفضل بهذا انفصالا فنقول ان كل قصد لا بد له من مقصود والقصد
الفعلي لا بد وان يكون المقصود به اولى بالقاصد من عدمه والا
لكان قصده هذا وكل ما هو اولى بالشيء نفسه كمالا حقيقيا
كالربح والسلامة ورضا الله تعالى والسعادة وغير ذلك او
ظنيا كاستحقاق المدح وظهور القدرة وبقاء الذكر فكل قصد
مفيد كمالا للقاصد حتى العبث كما عرفت ومن البين ان المعلول

المستكمل بالعلة لا يفيد العلة كمالا البتة فان ظن ذلك في مواضع فالظن
كاذب والمظنون محرف وما في العالم السفلي معلول للافلاك
فكيف يفيدها كمالا فكيف يقصده الافلاك بفعلها فان قيل
ان الخيرية توجب ان يفعل لاجله قلت ان الخير يعد الخير لا عن قصد
وطلب والا لكان طالبا لما وجوده اولى به من عدمه فيلزم
بل مرمز ان م ان يكون ناقصا مستكملا بل ان هذا معدوم وما يكون ما فرض معلول الخير
علة لها فانه لا يخ اما ان يكون وجود الخيرية لا يحتاج الى وجود هذا
المقصود او يحتاج والاول يوجب ان يكون قصده ولا قصده
بالنسبة الى الخير له واحدا فكيف يكون مقتضى الخير قصده و
الثاني هو اللازم فان قيل بل للتشبه بالمبدأ في تعدي الخيرية
قلت التشبه انما يكون اولا لم يكن افادة المفاد مقصدا اوليا كان
تابعا ومقصودا ثانيا فان تعدي خير المبدأ لما اتفاق بل ان المقصود
بالذات اولا شيء اخر وهذا المقصود ثانيا على جهة الاستتباع
قلت فثبت ان المقصود بالحركة الى الخير ليس سوى ان يعرض عنه
شيء بل شيء آخر هو كمال لذاته مستتبع لهذا وهذا جائز في نفس
الحركة ايضا فانه لا يكون المنظور اليه الا الاعلى دون الاسفل ولو
جاز ان يكون هذا المقصود ثانيا ايضا منظورا اليه كالمستتبع
محضا لجاز ذلك في الحركة ايضا فقد ثبت انه لو قصدت
ما يعرض عنها لم يكن ذلك تشبها بالمبدأ ولا تحصيل كمال لانفسها
فان قيل اليست حركات الافلاك افعالا لها وهي تستكمل

بها فاذا جاز الاستكمال بهذا الفعل فلم لا يجوز الاستكمال بسائر
الافعال قلت لا بل هي غرض بقاء الكمال فان الكمال لما لم يمكن
ان يبقى بشخصه استبقيه بنوعه هذا لا يقال ان صح ما ذكرتم بطل
العناية بالكائنات والتدبير المحكم الذي فيها لانا نبين كيفية
عناية المبدا بها وكيفية عناية كل علة بمعلولها مع علمها بها او نقول
انه لا يجوز استكمال شيء من العلل بمعلولها الا بالعرض وانها لا تفعل
فعلا لاجل المعلول كما ان الماء يبرد بذاته لحفظ نوعه ثم مع ذلك
يبرد غيره والنار يسخن بذاتها لحفظ نوعها ثم مع ذلك يسخن
غيرها وكذا الا ان فيهما شعورا بالمعلولات وكيفية وجودها
ونظامها وليس في هذه مع تحقق ما قلناه في علو هذا الفصل من ان مطلق
الحركة للتشبه بالمبدا الاول واختلاف الحركات لاختصاص
كل معشوق يخالف معشوق الاخر واقتضاء التشبه لكل حركة بعضه
التشبه بالاخر ولا يجب علينا ان نعرف سبب اقتضاء
كل تشبه حركة خاصة على وجه خاص دون سائر الوجوه هذا الا
انه قد توهم بعض المتفلسفة الاسلاميين انه يجوز ان يكون التشبه
بالخاص جسما اشرف من المتشبه واعلى واقدم وافضل فعلينا
ان نبطل هذا الاحتمال فنقول لو كان كذلك لزم ان يوافق
حركة كل فلك حركة الفلك الذي تشبه به وهو يلزم منه
اتفاق حركات الافلاك كلها ولا يمكن ان يقال ان الاختلاف
لان طبيعة هذا الجسم تقتضي الحركة من هذه الجهة مثلا من اليمين الى	لا مرب م

فان الجسمية بما هي جسمية متساوية النسبة الى كل جهة وطبيعة الجسم
بما هي طبيعة انما يقتضي ان معينا لا وضعا والا لكان الخروج
من ذلك الوضع وما يلزمه القسر في الافلاك ولا يمكن ايضا ان
ان يكون ذلك لاقتضاء طبيعة النفس الا لاختلاف الغرض فان
الارادة تابعة للغرض وهو لا يوجب الا الاتفاق حيث لما لم يكن
من جهة الاختلاف الغرض فاذا كان الغرض التشبه بالجسم المركب
المحرك لزم ان لا يخالف في جهة الحركة وكذا ان كان
التشبه بمحركه فان هذا الاختلاف في الغرض لا يوجب
الا الاتفاق في الجهة فقد بان من هذه الجملة ان مقصود الافلاك
بحركاتها المخصوصة ليس الا شيئا مباينا عن جسماني بل جوهرا
عقليا مفارقا مخصه ولا اختلافها الا لاختلاف هذا المعشوق
بالنسبة اليها واما محركها فهو واحد هو مبدا الكل فلكل	الكل م
فلك نفس لها بنفسها العقل وبواسطة الجسم تخيلات و
ارادات جزئية موجبة لحركات جزئية وعقل نسبته الى
النفس نسبة العقل الفعال الى نفوسنا فعدد العقول بعدد
الحركات فان كانت الافلاك ذوات الكواكب مبدا لحركتها
من الكوكب لم يحتج الى عقل للكوكب واخر للكرات التي فيه
فيكون عدد العقول عشرة وان كان لكل من حركتي الكوكب
والكرات حكم ليس للاخرى كانت عددها اكثر من ذلك

الفصل الرابع في اثبات ان المعلول الاول للواجب تع

قال محمد بن الحسن مؤلف الكتاب سمعت بعض
على بطلان ما زعموه من ان فعل الله لداعي في تصحيح
استكماله بغيته م

هو العقل المحض واثبات ان فوق كل فلك عقلا وان تحت
العقول التسعة عقل آخر منه تعقولنا وقد علمت ان واجب
الوجود مبدأ الكل ما عداه فاعلم انه لا مبدأ له يوجد لا على ان يكون
منه او فيه او عنه او له ولذلك لا يجوز ان يكون فعله لاجل شيء
كالفعال وهذا قد تبين في الالهيات فيه اظهر وجه بيان
لغو وهو انه لو كان قاصدا لافعاله لزم التكثر في ذاته تع فانه
يلزم ان يكون فيه شيء بسببه يقصد وهو علمه بوجوب القصد
او استحسانه او حرمه الموجبة لذلك وقصد وفائدة يقصد لها
القصد ولا يتوهم من استغفار القصد ان يكون افعاله طبيعية
له لا بمعرفة منه ولا رضى كيف وهو عقل محض يعقل ذاته وانه
مبدأ للكل وان كماله بحيث يفيض عنه الكل وليس في ذاته مانع
ذلك او يكره وكل من هو كذلك فهو راضي بما يفيض عنه
فهو تع يعقل نظام الخير وانه كيف ينبغي ان يكون عقلا بالفعل
ابدا لا خارجا من القوة الى الفعل وعقلا واحدا لا انتقال فيه
ويلزم تعقله هذا وجود معقوله فانك قد عرفت ان الحقيقة
المعقولة عنده هي علمه وقدرته وارادته فوجود ما هو عنده
انما هو على سبيل اللزوم والتبع لوجوده وتعقله واذا كان كذا
وقد تبين ان الواجب تع واجب من جميع الوجوه واحد من
جميع الوجوه كان اول معلولاته تع واحدا بالعدد بسيطا
وحده فان جهة صدور شيء مغايرة لجهة صدور شيء آخر فلو صدر عنه تع

يصدر منه

غيره من المبادي صح

شيئان من جهتين فان كانت الجهتان ذاتيتين
لزم التكثر في ذاته تع وان كانتا لازمتين نقلنا الكلام
في لزومهما الى ان يلزم التكثر في ذاته تع وقد تبين فساده
فالمعلول الاول له تع لا يكون جسما ولا من الصور التي هي كمالات
لمواد اذ مثل لا بد من ان يكون عقلا محضا وهو العقل الاول وشبه
ان يكون المعلول الاول هو المحرك البعيد للفلك الاعلى ولا يمكن
ان يقال انه يجوز ان يكون المعلول الاول صورة مادية يلزم عنها
مادتها لانه يلزم ح ان يكون وجود ما سواهما من الاشياء بتوسط
المادة فيكون المادة فاعلة وقد بان انها لا تكون الا قابلة ولو
فرضت مادة فاعلة لم تكن مادة الا باشتراك الاسم فلا يكون
الصورة صورة الا بالاشتراك الاسم ولا محال لا يجوز ان
صدور الاشياء الاخرى ليس بتوسط المادة بل الصورة تصدر عنها
المادة من جهة وصورة وشيء آخر من جهة اخرى لا بتوسط المادة
اذ لو كان كذلك كانت الصورة مستغنية الذات عن الهيولى
وليس كذلك فانها وان كانت شريكة لعلة الهيولى الا ان
للهيولى ايضا مدخلية في وجودها فانها تخصصها وتعينها فلكل
منهما حاجة الى الاخرى من جهة ولو لم يكن كذلك لم يكن تعلق الصورة
بالمادة واذا لم يكن صورة فالطريق الاولى لا يكون مادة
فلا بد ان يكون المعلول الاول صورة مجردة عن المادة من كل
وجه وهي العقل المحض ثم انك تعلم ان هنا عقولا ونفوسا مفارقة

فلابد من مبدأ يستند هذه اليه ولا يمكن استناد المفارق
الى غير المفارق فلابد وان يكون المعلول الاول مفارقا ثم
انك تعلم ان هناك اجساما ممكنة في انفسها لا تجب وجودها الا
بالمعلول ولا يجوز صدورها عن الواجب بلا واسطة لما عرفت
فلابد من ان يكون بالواسطة ولا يجوز ان يكون الواسطة واحدة
من جميع الجهات والا لم يصلح لان يكون مصدر الكثرة بل لابد
ان يكون فيها كثرة ولا يجوز الكثرة في المعلول الاول وغيره من العقول
المفارقة الا على هذا الوجه انه بذاته ممكن وبالاول واجب وهو
عاقل للاول وهذه الكثرة ليست له من الاول تع بل الاول
منها لازمة لذاته والثانيان لازمان لوجوده وليس شيء منها
داخلا فيه على ما مر ولولا هذه الكثرة لم يوجد الاجسام وقد مر ان
انتهاء ان العقول كثيرة ولابد من ان تترتب بالعلية لعدم جواز
ان يكون الكل معلولا لذات الواجب تع وقد علمت ان تحت
كل عقل فلكا والفلك مركب من مادة وصورة فلكل عقل سوى
العاشر له ثلثة معلولات لثلث جهات ولابد من ان يكون المعلول
الافضل تابعا للجهة الفضلى فنقول ان العقل الاول يصدر عنه من
جهة انه يعقل الواجب العقل الثاني ومن حيث انه يعقل ذاته الواجب
صورة الفلك الاول والتي هي كماله ونفسه ومن حيث امكانه
المندرج تحت تعقل ذاته مادته المشاركة للقوة والامكان و
هكذا الى العاشر ولا يلزم الذهاب الى لا الى نهاية اذ لا يلزم من وجود

الجهات الثلث وجود ثلثة معلولات احدها مفارق وليست
العقول متفقة النوع ليلزم عن كل ما يلزم عن الاخر بل نقول ان
الافلاك كثيرة ولا يجوز صدور جميعها عن المعلول الاول الهيولى
ولا يجوز ان يصدر فلك عن فلك فتعين ان يكون هناك
عقول متعددة يصدر عنها الافلاك اما ان الفلك لا يصدر عن
الفلك فلان الفاعل اما ان يكون جرم الفلك وهو مجموع كما عرفت
او نفسه وقد عرفت ان نفس الفلكية ليست مفارقة بل صورته
وكماله وكل صورة فاما ان يكون قوامها بالمادة فلا يفعل البتة
الا بواسطتها كما ان النار لا تسخن الا ما لاقت والشمس لا تضيء الا
ما قابله واما ان لا يكون قوامها بها ولكن انما تكمل كمالها
متصلة بها لان فعلها بها وهذه هي النفس فهي ايضا لا تفعل
الا بواسطة موادها فلو اوجد نفس فلك جسما فلكيا لزم ان يتوسط
جرم الفلك في ايجاد صورة فلكية والجسم لا يصلح لان يتوسط من
نفس ونفس ولو لم يتوسط في وجود نفس فلكية لم يكن الموجود فلكا و
لو فرض النفس فاعلة من غير توسط الجرم لم يكن نفسا بل كان عقلا
كما نقول فقد ثبت ان لكل فلك مبدأ عقليا محضا وان الكل
مشترك في مبدأ واحد هو مبدأ المبادي الاول ثم نقول انا لا نشك
في ان لنا نفوسا مفارقة وقد تبين وجودها في الطبيعيات
ولا شك انها لا يصدر عن العقل الاول كلها فلابد من ان يكون صادرة
عن معلول له تع ولا يجوز ان يكون ذلك المعلول واحدا منها فان

الموجد لابد وان يكون فوق الموجد وان كان كذلك يكون ان يكون
القابل للوجود واحض من الموجد فالمعلول الاول لا تقع لابد
من ان يكون مفارقا ثم لا يجوز ان يصدر هذه العقول التي لا تخ
فانها كثيرة تحت نوع واحد وقد علمت انه لابد من ان يكون
في العلة كثرة ليصدر عنه كثرة فلو كانت في المعلول الاول
كثرة بقدرها لم يخل اما ان يكون مختلفة الانواع او متفقتها
فعلى الاول يلزم ان يكون الصادر عنها اشياء مختلفة بالنوع
والثاني ممتنع اذ لا يحل اشخاص نوع واحد الا اذا كان
هناك اختلاف مادة ولا اختلاف مادة هنا فيكون في
العقول التي للافلاك فلابد من ان ينتهي الى عقل يكون مع
الاسطقسات القابلة للكون والفساد المتكثرة عددا و
نوعا معا فيصدر عنه الكثير بالنوع المتفق العدد وبواسطة كثرة القوابل

الفصل الخامس في كيفية تكون الاسطقسات الاربعة وبعد
استتمام السماويات ورد قول من قال انها كانت جمادا ثم
اختلفت اجزاؤها بالقرب من الحركة والبعد عنها فاوجب ذلك
اختلافها بالطبايع اعلم انه لما كانت الاسطقسات كائنة
فاسدة وجب ان يكون مادتها القريبة اشياء تقبل التغير
والحركة لا عقلا محضا كما هو من لك مما سلف منها وللاتفاق
فيهما معينا في المتفق فيها والاتفاق للاول ولهذه الاجسام
مادة متفقة وصور شتى فيجب ان يكون للاختلاف في الافلاك

معينا فيما هو مختلف فيها والاتفاق فيهما معينا في
المتفق فيها واتفاق الافلاك في اقتضاء الحركة المستديرة
ثم لا شك ان الاشياء الكثيرة في النوع والجنس لا يكون علة
فذات يكون واحدة بذاتها الا اذا اشتركت في امر واحد ولكن
الامر هو العقل الاخر فهو مشاركة الحركات السماوية يوجد المكون
منه رسم صور العناصر بالانفعال كما ان رسمها منه وفي العقول بالـ
فعل وهو المادة ثم ان هذا العقل يخص المادة بتاثير شر مشاركة
الاجسام السماوية والاستعدادات الخاصة اما بلا واسطة عنصر او
بواسطة فيستعد كل لصورة فيفيض عنه ما استعدت له من الصور
ولولا مشاركة الاجسام السماوية والاستعدادات الخاصة لم يصح
الاختصاص لصورة دون صورة وان كان المؤثر مختلفا
فان نسبة المؤثر الى جميع المواد نسبة واحدة فلا يخص موجبه
بمادة دون مادة الا اذا اختلفت حال المادة وهو المراد
بالاستعداد والاستعداد للشيء هو المناسبة الكاملة لذلك الشيء
مثلا اذا سخن الماء تسخينا مفرطا استعد للصورة النارية فصار قابلا
له ان يفيض عليه صورتها ويبطل عنه صورة الماء ثم لا ريب
في ان المادة متقومة بالصورة اذ لا تبقى دون صورة ومن حيث
انها تبقى ويتبدل عليها الصور يعلم انه لا يكفي في تقويمها الصورة
فلا الصورة كافية ولا المبادي بل كما ان الحركة المستديرة
المتفقة في الافلاك تستند الى طبيعة مشتركة تقومها طبائع خاصة

لكن فروه المادة طبيعة مشتركة متقومة بطبائع خاصة

وكما ان الحركة هناك اخس الاحوال فالمادة هنا احس الذوات
وكما ان الحركة تابعة لما هو بالقوة فالمادة موافقة لما هو بالقوة
وكما ان الطبائع الخاصة والمشتركة هناك مبادى او معيات
للطبائع الخاصة والمشتركة ههنا فانه لزم تلك الطبائع من النسب
المختلفة المتبدلة بسبب الحركة مبدأ التغير الاحوال ههنا وامزاج النسب
سبب لامتزاج هذه الاحوال وللاجسام السماوية تاثير
فى هذه الاجسام وللانفس فى انفسها ومنه يظهر ان الطبيعة
المدبرة لها كالكمال والصورة حادثة عن النفوس السماوية ثم انهم
توهموا ان الافلاك اذا استدارت فلا بد من ان تدور على شئ
محاكة والمحاكة توجب الحرارة فما يحاكه الفلك يصير نارا وما هو ابعد
الاشياء منه يكون باردا كثيفا ثم ما يلى النار يكون حارا دون
حرارتها وما يلى الارض كثيفا دون كثافتها ويكون ان
كالمتطين لتوسطهما وهذا قول لا دليل عليه بل لا سداد له لم لا
يجوز ان يكون اختلافها الصدور ما عن اربع كرات او اربع جمل
من الكرات او كرة واحدة توجب الاختلاف لاسباب لا نعرفها
ثم انهم يجعلون لهذه الاجسام وجودا قبل صورها النوعية
وقد عرفت شان ذا الاكثر وان الصورة المعتمة هى الابعاد
يظهر ذلك من التخلخل والتكاثف نعم يجوز ان يكون اذا تمت
طبائع العناصر استحفظت طبائعها بهذه الامكنة فان محاكة
الحركة تستحفظ الحرارة والسكون يستحفظ البرد ثم ان اختصاص كل منها

بمكانه الخاص لما اشكال فيه للخفة والثقل واما قبل ذلك الطبائع
فما وجه اختصاص جزء بمكان دون جزء آخر فالحق ما ذكرناه

الفصل السادس فى عنايت الواجب تع وكيفية دخول الشر فى
القضاء الالهى قد علمت انه لا غرض ولا قصد للعلل العالية الى معلولاتها
وانت تعلم ايضا انه سبيل الى ان تقال ان وقوع ما يقع فى
السمويات والعنصريات من الاثار العجيبة انما هو بالاتفاق
بل انما تقع بالعناية والعناية ان كون الاول تع عالما لذاته
بما عليه الوجود من نظام الخير وعلة للخير والكمال وراضيا
بذلك فهو تع يعقل نظام الخير على الوجه الابلغ الاكمل فيفيض عنه
كما يعقله واعلم ان الشر قد يقال على النقص الذى هو عدم الكمال
كالجهل والضعف والتشوه وقد يقال على المعدم او الحابس
للكمال وهذا اما مباين عن المتضرر كالسحاب الذى يظل الشمس
عن الذى ينتفع بها او مواصل له كالحرارة الفاصلة بعض فيفنى الاول
لا يكون مدرك العدم وهو مدرك السبب واحدا فان ادراك
عدم الانتفاع لشئ غير ادراك اظلال السحاب وقد اثر فى
يكون المدرك واحدا فانه من جهة ما مدرك فقدان لا اتصال
نقوه موقعه فى العضو يدرك الموذى الحار ثم ان الشر بذاته
انما هو العدم لا كل عدم بل عدم الكمال اذ ليس لجهة لا يكون شرا
مثلا لا يكون العمى الا عدم العين وهو لا يكون لا شر بخلاف
الامور الوجودية التى هى اسباب الاعدام فانها من جهة الاعدام

لشئ ما

عم لو السعة ... الجسم ... والقصد ... جعل ... كما يكون
... اختلافها الاحوال ...
... العدم ...
... الصورة ...
... الكل ...
المعان ... م

شرور ولطائفه منها عن شرور فكل شيء وجوده على الكمال
الاقصى بحيث لا يكون فيه شيء بالقوة ليس فيه شر بل هو خير
محض وانما الشر فيما يكون فيه ما بالقوة وذا لا يكون الا لاجل
المادة والشر اللاحق للمادة اما ان يلحقها لامر يعرض لها في
نفسها او لامر طار عليها بعد فالاول كما يعرض للمادة في
اول وجودها اسباب شر منها سببية تمنعه لاستعدادها للكمال
كما اذا افسدت النطفة فلم يحصل كمال التخطيط والشكل هو
لخلقه ولم يحصل كمال المزاج والبنية والثاني على قسمين اما
مانع وحائل عن المكمل كتراكم سحب كثيرة واظلال جبال شاهقة
مانعة عن وصول تاثير الشمس الى الزرع او مرهق للكمال كاصابة
مفرط للنبات حتى نقصه يفسد الكمال وما يتبعه ثم ان الشر لا يكون
الا تحت فلك القمر وانت تعلم ان ما تحته طفيف بالنسبة
الى جملة العالم ومع ذلك لا يشمل كل وقت ولا كل شخص ولا يشمل شر
الانواع واحد ثم ان الشر الذي هو العدم على قسمين احدهما ما يكون
بحسب الامر الواجب او القريب من الواجب في ما وجب الممكن — الوجوب و مر
الذي لو وجد كان فضلا لا تقتضيه طباع الذي هو فيه وهذا هو
الذي قلنا انه في اكثر الاشخاص وهذا كالجهل بالفلسفة والهندسة
فكان الشر في اشخاص الموجودات اقل قليل ومع ذلك فانه نافع
للحاجة الى الحر فان هذه العناصر لا بد من ان تكون متضادة و
الا لم يحصل الفعل والانفعال فلا يكون منها هذه الانواع الشريفة

ثم تضادها صار سببا لهذه الشرور النادرة ولو لم يفعل كذلك
لكان الشر اكثر واعم فلكذلك وجب صدورها كذلك والمبدأ لها
عالم بحسنها وشرها وان نظام الخير لا يمكن الا بان تكون على هذا
الوجه الذي يستتبع شرا اقل فان قيل كان جائزا ان يصدر عن
المبدأ ما لا شر فيه اصلا قلنا ذلك جار في مطلق الوجود وقد وجد
نوع ما هو كذلك وهو عالم الافلاك والعقول والنفوس وابقى
هذا النمط من الوجود فلا يمكن الا على هذا الوجه المستتبع للشر فلا بد ان
يصدر الصانع عنه ولو كان استتباع الشر مانعا من صدوره عنه
لزم ان يمتنع صدور ذلك العالم المبرى عن كل شر فانه يستتبع
ولهذا العالم المستتبع للشر القليل بوجه آخر وقيل لعل ان الشر يقال
للافعال المذمومة وللاخلاق التي هي مباديها وللآلام والغموم
وما يشبهها ولنقصان كل شيء عن كماله والآلام والغموم
انما هي شرور لانها مع الاعدام وكذلك الفعل المذموم
انما يكون شرا بالنسبة الى فقد شيء عنه كالظلم بالنسبة الى
المظلوم من حيث فقده مالا او عرضه والى الظالم من حيث
ما يجب له في السياسة مثلا وكذلك الاخلاق انما هي شرور
لصدور الافعال المذمومة عنها ثم ان كل فعل هو بالنسبة
الى فاعله ليس بشر انما يكون شرا بالنسبة الى القابل او فاعل
آخر مثلا الغلبة الصادرة عن القوة الغضبية ليست بالنسبة
اليها الا خيرا والعجز عنها يكون شرا وان كانت بالنسبة الى المغلوب

والى النفس الخلقية شرافة بها تبتنى على عجيب ما من منع هذه القوة
واما الشر الذي يكون نقصانا وقصورا لان الفاعل لم يفعل الا الفعل
فاعل فلا يكون شرا بوجه ثم ان الشرور التي تحصل بالحركات لها سببان
احدهما من جهة ان القابل قابل للصورة ولعدمها والآخر من جهة ان
الفاعل لما وجب ان يصدر عنه الماديات والمادة لا تكون مادة
الا وتكون قابلة للصورة وعدمها وللمتقابلات وكان مستحيلا
ان تكون من الواجب ان تصدر عنه القوى الفعالة وتصدر لا تكون
لها فعل الا لم يحصل الغاية التي خلقتها لها فيستحيل ان تخلق النار
وهي لا تحرق فهذا خير يتبعه ما استتبع شرا ولكن الامر الاكثري الدائم
هو حصول الخير اما الاكثري فلان اكثر الاشخاص سالمة عن احراق
النار واما الدائم فلان استحفاظ كثير من الانواع لا يكون الا
باحتراق النار فاذا كان كذلك فهل كان يجوز ان يترك
هذه الخيرات الكثيرة والدائمة لشر قليل نادر كلا فاراد تلك الخيرات
يكون اولية وبالذات وللشرور بالعرض فالخير يكون مقتضيا
بالذات والشر يكون مقتضيا بالعرض ونطلب اخوان الامور
التي تتوهمها لا تخلو من احد امرين اما ان تكون بحيث اذا فرضت
موجودة امتنع ان يكون الا شرا واما ان يكون بحيث اذا
فرضت موجودة امتنع ان يكون الا خيرا او يكون بحيث يغلب
فيه الخيرية او الشرية او لا يغلب فيه شيء منهما فاما الذي لا خير فيه
اصلا او تساوى فيه الخير والشر او غلب الشر فلا يصح وجوده البتة

واما ما لا شر فيه اصلا فلا بد وان يوجد وكذلك ما غلب خيريته لا يمكن
ان يقال لم لم يوجد بحيث لا يكون فيه شر اصلا فان وجوده لا يمكن
الا وان يكون فيه شرية مثلا لم يمكن وجود النار الا ان تكون محرقة
ولا وجود ثوب القصار الا ان يكون قابلة ووجود كل منهما لا يكون
الا ويحرك حركات شتى ومن الحركات ما يتلاقيان فيها و
يلزم التلاقي من حيث وجود القوة الفاعلة فيهما والمنفعلة
فيه ان يحرق بها وكذا نحو الكفر والفسق والشرور اللاحقة تتبع
وجود العالم على النظام الذي هو خير فهذه الشرور وقعت تبعا لها
كما ورد خلقت هؤلاء للنار ولا ابالي وخلقت هؤلاء
للجنة ولا ابالي ولا يمكن ان يقول احد ان الشر اكثري انما هو
كثير نعم الشرور التي باعتبار الكمالات الثانية اكثرية لا الاولى
والثانية وذلك كالجهل بالهندسة وفوت الجمال هذه
الشرور ليست مما نحن فيه اولية بفعل فاعل الفصل السابع في
بيان السعادة والشقاوة البدنيتين والنفسانيتين اعلم ان السعادة
بدني ونفساني فالاول لا طريق الى اثباته الا الشريعة وقد بسطت
الشريعة المصطفوية حال السعادة والشقاوة اللتين بحسبها واما الثاني
فيثبت بالبرهان وقد صدقته النبوة ايضا ورغبة الحكماء الالهيين
في هذه السعادة اكثر واكد من رغبتهم في السعادة البدنية
بل لا يلتفتون اليها وان اعطوها ولنعرف هذه السعادة والشقاوة
فان الاول متفرع عنه في الشر ولنمهد لذلك مقدمات الاولى

فاللذة به

ان لكل قوة نفسانية لذة وخيرا يخصها واذى وشرا يخصها ولذتها شعور ما
بملائم بموافقها ومواتي كل قوة كمالها واذى كل منها هو الشعور بمضادها
فلذة الشهوة ان تتادى اليها كيفية محسوسة ملائمة ولذة الغضب الظفر و
لذة الوهم الرجاء ولذة الحفظ تذكر الامور الماضية والثانية
ان مراتب القوى في اللذة والالم متفاوتة فكما كان افضل واتم اوكثر
او ادوم او اوصل اليه واحصل له او هو افضل فعلا واكمل او هو اشد
ادراكا فلذته ابلغ واوفى واثبت لانه لا يكفي في الاشتياق الى الكمال
العلم بان خروج الكمال من القوة الى الفعل واقع ما لم يكن شعور به
فالعنين يتيقن ان لذة الجماع متحققة الا انه لا يشتهيه ولهذا يجب
ان لا تتوهم ان لا لذة للمبادي العالية ولرب الارباب تع وذلك
السلطان العظيم والبهاء الجليل والقوة والعز المتناهية وكون لهما
لذة بل كيف عن ان كمال اللذة وغاية الابتهاج هناك والا يمكن
نسبة ما هناك الى ما لغيره الا انا لا نشعر بذلك كالاصم الذي
تحقق ان الالحان الملذة موجودة ولا اشتياق اليها والرابعة
انه قد يتيسر للقوة حصول الكمال لكن يكون له مانع يمنعه عن الالتذاذ
به فاما ان يكون مكرها كالعرض للمرضى ان يكره الحلو ويستلذ
بالطعوم الكريهة او لا كرها كالخائف او المكن من الغلبة واللذة
ولا يشعر بها لخوفه والخامسة انه ربما كانت القوة ممنوة بضدها
ولها عائق عن ادراكه حتى تعطلت عنه الى ان زوال العائق
كالمر وربما لا يحس بمرارة طعمه حتى اذا صلح مزاجه وادركها تنفر

فيها يحذر ما النار وحرقته ولا يحس ذلك حتى زوال حدت
او المتمهت هذه فاعلم ان النفس الناطقة كمالها الخاص بها هي ان
تصير عالما عقليا بان يرتسم فيها صورة الوجود ومبدء من المبدأ
الاول الى الجواهر العقلية المحضة التي لها الجسم يتعلق اعني النفوس
الى الاجرام العلوية الى ما سواها مشاهدة للخير المطلق والجمال الحق
متحدا به منتقشا بمثاله منخرطا في سلكه صائرا من جوهره ولا
شك ان هذا الكمال مما يصح ان ينسب الى كمالات القوى الاخرى
بانه افضل واتم ومع ذلك هو دائم ابدي واشد وصولا الى
المدرك كيف وهو كائن بحذبه والباقي ملاقاة السطوح
والجملة المدرك مما لا نسبة له واشد به الادراك الطف كذلك
فان مدركاته اكثر وادراكه شامل لبواطن الامور ومدركه ابسط
واعرى عن اللواحق فلذة النفس الناطقة لا يمكن ان تقاس
بلذات سائر القوى ولكنا في عالمنا هذا وبدننا هذا لا نحس
بهذه اللذة النفس الناطقة لا تمكن ولا نشتهي هذا الكمال اذا
حصلت بعض اسبابها لانا لم نشعره كالعنين الا اذا حللنا
عن اعناقنا ربقة الشهوة والغضب ونحوهما وطالعنا شيئا
من ذلك فانه ربما تخيلنا منه طفيفا ومن الدليل على كمال
هذه اللذة انه اذا عرض ما يعرض فاردت ان تستكشفه وعرض
عليك امر لذيذ محسوس فلا تلتفت اليه اذا كنت كريم النفس
ومن هذا ترى النفس العامية ايضا تؤثر الغرامات والالام دم

بسبب اصحاح او جهل او نحو ذلك ثم ان النفس اذا تجردت
عن البدن وكانت قد حصلت من الكمال حدا تمكن به من
الوصول الى هذا الكمال كان شانه شان المريض الذي مذاق الطعوم
اللذيذه فلا يجد اللذه ثم اذا زال مرضه ادرك لذاته والدها
التذاذ واعظمها وهذا هو السعاده وان لم تكن حصلت من
الكمال هذا الحد فاما ان تكون قد تنبهت على هذا الكمال وانه لا ما كانت له
يحصل الا بالاكتساب فان كانت النفس الساذجه كونها ليست
الا كالهيولى باقيه على الفطره حتى حصلت لها الشوق فهذه اليه
هي الشقاوه وان كان مع ذلك معاندا جاحدا كان اشقى
هذا ولعل الكمال الذي لا بد من تحصيله في البدن ليسعد في التجرد
عنه ان تتصور المبادي المفارقه تصورا حقيقيا وتصدق بوجودها
تصديقا يقينيا برهانيا وتعرف غايات الامور الكليه و
هيئة العالم اجزاءه بعضها الى البعض ونظامها الاخذ من نسبه
المبدا الاول وتعرف العنايه وان وجود الذات الواجبه
وحدتها كيف يكون وانها كيف تعرف الكثير من غير
عروض كثره لها والمتغير من غير تغير ما فيها وكيفيه ترتب
الموجودات بالنسبه اليها ثم كلما ازدادت تبصرا ازدادت النفس
استعدادا هذا باعتبار القوه النظريه واما بحسب القوه العمليه
فاعلم ان الخلق ملكه تصدر بها عن النفس افعال بسهوله لا روية
وقد امر في كتب الاخلاق بحصول ملكه التوسط من الافراط

والتفريط وكل من النفس الحيوانيه والنطقيه توسطا وطرفا
افراط وتفريط والتوسط في القوى الحيوانيه ان تذعن وتنقاد
وفي النفس ان لا تذعن لا تنقاد بل تستعلي فاذا كان لها هذه
الملكه مالت عن البدن واما اذا استعلت الحيوانيه فلزم ان يحصل
هذه فيشتد تعلقها بالبدن ثم ان البدن هو الذي يلهي النفس
عن الشوق الذي لها الى الكمال الذي لها وعن الشعور بلذه
الكمال للعلاقه التي بينهما والشوق الذي لها اليه
فاذا فارقت البدن ولم تقل عنه ان لم يحصل لها ملكه التوسط
ثم لها الشوق الى الكمال لزوال العائق وتنهمك محجوبه عنه
الا الاتصال الصرف به لبقاء العلاقه بعد فيلزمها حركات
تشوشه تعظم بها اذاها ولما كان البدن في الحقيقه
مضادا لها ولم يكن تشعر بذلك والان شعرت به تاذت
وتالمت بمجاورته فهذه ايضا شقاوه لكن لا تدوم بل تزول
بالتدريج واما البله الذين لم يكتسبوا الشوق الى الكمال النفساني
فان لم يكتسبوا الهيئات الرديه فهم يصيرون الى سعه من
رحمة الله تع وان اكتسبوا هيئات رديه ولم يكتسبوا هيئة اخرى
وكانت ممنوه بالشوق الى مقتضاها فتعذبت بفقدان مشتهاها
ابدا او قليلا ولا يبعد ان يكون حقا ان هذه النفوس ان كانت
زكيه وقد سمعت ما يخاطب به العامه من احوال الاخره فرسخ
فيها الاعتقاد بذلك فاذا فارقت البدن وليس لها شوق

الى الاعلى بل هي محدرة الى الاسفل اي بجسم ادركت جميع قبل
على سبيل التخيل الذي صح لها والتخيلها جرم سماوي
وكذلك ان كان شرا ادركت ما اوعدت به من العقوبات
ولا يلزم من بطلان الحس بطلان التخيل كما في الاشتداد او في النوم فان
الصورة الخيالية ليست الا ما ترتسم في النفس والملتذ به والمؤذي هذا
المرتسم الموجود في الخارج المقالة العاشرة تشتمل على فصول
الفصل الاول في المبدا والمعاد بقول مجمل والالهامات وكيفية
تاثير التضرع والدعوات والقرابين والصدقات واحكام
النجوم ليست الا ظنية ضعيفة لا تخفى ان الوجود ابتدا من المبدا
الاول كان كل تالي ادون من متلوه فاول المراتب الملائكة
الروحانية المجردة التي تسمى عقولا ثم الملائكة الروحانية العملية التي تسمى
نفوسا ثم جرم الفلك الاول ثم الثاني وهكذا الى التاسع ثم يبتدي
مادة العناصر فتلبس صور العناصر ثم تركب مراتب من التركيب
فيكون المادة اخس ثم العناصر ثم الجماد ثم النامي وافضلها الانسان
ثم سائر الحيوانات وافضل الناس من استكملت نفسه حتى صارت
عقلا بالفعل محصلة للاخلاق الفاضلة وافضل هو المستعد للنبوة
وقد مر في كتاب النفس ذكر خواصه وهو الذي يسمع كلام الله
ويرى ملائكته على شبح من الصور فهذا الترتيب على عكس الاول
فهذا هو المبدا والمعاد ثم كل ما يحدث في هذا العالم من الصور
عن المبادي يحدث في القوى الارضية بحسب القوى الفعالة

واما النفوس العالية [illegible]
[illegible]
[illegible] الى الان صح
صح صح

فان ما يحدث بحسب ما صح

الطبيعة او الارادية وبحسب القوى الانفعالية كذلك القوى
السماوية يحدث عنها ما يحدث على احد نحوين الاول ان يكون
من طريق اجسامها ما يسبب من الامور الارضية والثاني ان يكون
من جهة قواها النفسانية كذلك والثالث ان يكون مع شركة من
الاحوال الارضية على هذا الوجه وهو انك قد عرفت ان للنفوس
السماويات نوعا من التصرف في المعاني الجزئية بادراك غير عقلي محض
وان لها ان تدرك الحادثات الجزئية بسبب ادراك اسبابها
الفاعلة والقابلة من حيث هي اسباب وما تتادى اليه وانها
تنتهي الى طبيعة او ارادة لا قسر فانه ايضا ينتهي الى احدهما ثم ان
الارادات لما كانت تكون بعد ان لم تكن كانت لها اسباب
تتوافى فتوجبها اذ ليس سبب الارادة ارادة اخرى وهكذا الى
لا نهاية ولا طبيعة المريد والا لزمتها ما دامت بل تحدث بحدوث
علل يستند الى ارضيات وسماويات وكذلك الطبيعة اذا كانت
حادثة فاذا علمت النفوس السماوية الاوائل وعلمت انجرارها الى
الثواني علمت الجزئيات الكائنة وما يكون عنها لكنها انما
تعلمها على الوجه الكلي على تقرر وعلى الوجه الجزئي كانها مباشرة
لها او مشاهدة فهي تعلم ما يكون وتعلم في كثير منها ما هو الانسب
والاصلح والاقرب من الخير المطلق وقد علمت ان الصور التي
لتلك العلل مبادي لهذه الموجودات فاذا لم يكن العلل تصورات
ما هو في السماويات ولا القسمان الاولان لان هذه الثلثة

تابعة لمصادمات القوى الفعالة السماوية صح
ان يكون من طريق قواها النفسانية صح
علمت الثواني صح
لم يؤثر صح

يعني ان يكون هي السبب بل كانت هي الواسطة والا فالسبب انما هو المساوي الحقيقية فاذا تعقلت النفوس السموية الاول جعلت هذه الامور التي هي اسبابا تعقلت ما هو الاولى بان يكون فكان لما مع وجود طبيعة ارضية كالقوة الملسخنة في حدوث الحرارة وحدوث هذه الاصلا يكون تعقلها كما تحدث الحرارة فلابد لنا من تصورات لنا والمانع عدم طبيعة مضادة له كعدم المبرد في حدوث الحرارة والتصور السماوي هو القاسر لذلك كما ان تصورنا المغضب بعد السبب المبرد فينا فاصناف ما اقسم احالات الامور طبيعية او الهامات او مختلط من ذلك والتضرع والقرابين والدعوات هي من الاسباب الارضية الموجبة لحدوث ما يحدث من هذا القبيل ومن اجل ذلك كان يخاف من المكافات بالشرور ويرجى المكافاة بالخير فان الشر مناسب ارضي للعقوبة والخير سبب ارضي للاثابة فالكفار بهذه مما لا مجال له ثم سبب التضرع والدعاء والصدقات منا لابد وان ينتهي الى المبادي لانها حادثة بارادتنا بعد ان لم يكن وقد عرفت ان الارادة الحادثة لابد من ان يكون لها سبب غير ارادي ولا طبيعي سماوي او ارضي ينتهي الى السماوي والاتفاق الذي يظن ان لا سبب له ليس كذلك بل انما يحدث بمصادمات العلل السماوية والارضية فالامور كلها مستندة اخر الامر الى قضاء الله تعالى وقدره وقضاؤه وصل البسط الاول وتقديره توجيه ما قضاه الينا على التدريج ولو امكن انسانا ان يعلم جميع الحوادث

او الامانع كعدم المبرد ... الاعدم طبيعة ارضية تعدم العدو ... وحدوث الحرارة او وجود طبيعة ارضية مضادة ... التصور السماوي ... النخوة ... ١٢

ارضيتهما وسماويتهما وطبائعهما امكنه ان يفهم كيفية ما يحدث في المستقبل اما المنجم فمع ان اوضاعه ومقدماته لا تستند الى برهان البتة بل غاية ما يدعيه التجربة او الوحي وربما قاس قياسا شعريا او خطابيا فانما يعول على جميع ذلك على جنس واحد من الاسباب اي السماوية ومع ذلك لا يمكنه ان يضمن الاحاطة بجميعها وان كان الجميع من حيث الفعل والطبع معلومة ولا شك ان هذه الاحاطة لا تفي بالاحاطة بوجود ما وجد منها فانا اذا علمنا ان طبيعة النار محرقة لم يمكنا الحكم بانها احرقت ما لم نعلم انها وجدت فلو صحت جميع مقدماتهم وسلمت ما لم يمكن الاعتماد على اقوالهم كيف وهي اقناعيات لا تخمينات

الفصل الثاني

في بيان ان ارسال النبي واجب وانه كيف ينبغي ان يدعو الناس الى الصانع لا شك ان الانسان ممتاز عن سائر الحيوانات بانه لا يمكن تعيشه الا مع الاجتماع مع امثاله التعاون على امور معاشهم ولذا اضطروا الى عقد المدن ولا شك ان التشارك منهم لا يمكن الا بمعاملة ولابد في المعاملة من سنة وعدل ولابد من ان يكون لسان ومعدل ولابد من ان يكون هذا اللسان ممن يخاطب الناس بتعليمهم تلك السنة فلابد من ان يكون انسانا فلو خلى الناس واراءهم لاختل النظام والتشارك اذ كان كل يزعم ان ما له عدل وما عليه ظلم فوجود اللسان مما لابد منه في بقاء النوع فلا رسب في ان ... الذي انبت الشعر على الاشفار والحاجبين

الا ان ... يسمعنا انه نبي لما يعلم جميع ذلك فلا يسيل له الى الاطلاع على المعاصات ... الى امور ... سموية فقط ... الارض بعد ... فامره مشغله ١٢

وقوع الاخص من العدد من لا ترك هذا الامر الضروري في بقاء النوع
وتحصل هذه الامور التي ان صح بها في بقاء الشخص ولا يمكن
ان لا يعلم تلك المنفعة هو والملكة بعده وتعلموا هذه المنفعة
الشريعة الجزئية ثم هذا الانسان لا بد من ان يكون له خصوصية تمتاز بها
عن غيره ليطيعوه وهذه الخصوصية هي الايات المعجزات واذا
جاء الانسان فلا بد ان يضع للناس سننا بامر الله ووحيه
وانزال روح القدس عليه واول السنن لهم ان يعرفهم ان لهم صانعا
واحدا لا شبيه له قادرا عالما بالسر والعلانية من حقه ان يطاع
وانه اعد لمن اطاعه المعاد المسعد ولمن عصاه المعاد المشقي و لا
يكلف العوام منهم ان يصدقوا بوجوده لا في مكان ولا في زمان
ولا في جهة ولا يشار اليه ولا هو جسم بوجه ولا هو داخل في العالم ولا هو
خارج عنه فانهم يشوشون بذلك ويشككون ما لا يعقله الا الطغوة
لضعف عقولهم وقصورهم عن ان يدركوا هذه المعضلات فيكاد
يعصمهم الاعظام منهم ويصدهم المنازعات والمباحثات وعن
اعمالهم ولا ينبغي ان يظهر ان عنده حقيقة يكتمها عنهم بل يجب ان لا يعرض
لشيء من ذلك ويمكن في قلوبهم جلال الله تعالى برموز وامثلة
يكون علته عندهم ويعرفهم المعاد على وجه يتصورونه ويسكن اليه
نفوسهم ويضرب له وللسعادة والشقاوة امثالا مما يفهمونه و
بالجملة **الفصل الثالث** في بيان منفعة العبادات في الدنيا
والاخرة ثم ان النبي ليس ممن يتكرر في كل زمان فان المادة القابلة

لا يوجد الا في قليل من الامزجة فلا بد من ان يدبر للناس تدبيرا
يبقى السنة التي وضعها لهم بعده وطريق ذلك ان يسن لهم ا
المعرفة بالصانع والمعاد ويحسم سبب نسيانهم ذلك
وذلك بافعال واعمال يسن تكررها في اوقات متعارفة مشتملة
على ذكر الله وذكر المعاد اما بالفاظ او بنيات ولا بد ان
يجعل بازائها جزاء كريم ليرغبوا فيها وهذه اما حركات كالصلوة
او اعدام حركات مؤدية الى حركات كالصوم فانه يحرك
الطبيعة تحركا شديدا فينبهه على انه في امر ليس هزلا وتتذكر بانواعه
دين القربة الى الله تعالى ومع هذه المنفعة العامة يختص بعضها
بمنافع اخرى في الدنيا وليس لهم ما ينفع في تعويم السنة كالجهاد
وكالحج بان يعين موضعا من البلاد بانه اصلح للعبادة
الله تعالى من غيره ويفرض عبادة لله كذا وكتعيين المهاجرة الى
موطن النبي فانه مما يذكره ويذكر ما له لذكر الله تعالى وذكر ما
الملكة ويكون افضل هذه العبادات ما هي بحيث
يخيل العابد انه مخاطب لله تعالى ماثل بين يديه وهذا هو الصلوة
فلا بد من ان يسن للعابد فيها ان يستعد بما يحت العادة
عليه من الاداب عند لقاء الملوك الانسية من الطهارة
والنظافة ومؤاخذة النفس بالخشوع والسكون وغمض البصر وقبض
الاطراف وترك الاضطراب والالتفات فهذه كلها
مما يبقي لهم التذكر ويحسم اسباب التناسي ومع ذلك فيها منفعة

عظيمة في السعادة الآخرة ويؤذونه بها نفوسهم فان الرياضة
بالتبعيد عن الهيئات البدنية المضادة لها وهو انما يكون بتحصيل
اخلاق فاضلة والاخلاق لا تحصل الا بتكرار الافعال الصارفة
للنفس عن البدن والميل لها الى جهتها وما يعين النفس على تنزه
الافعال المتعبة الى كسر القوى الحيوانية وهدم ما ارادته من الكسل
والاستراحة فانها توجب ارتفاع النفس عن البدن وملكة التسلط
عليه حتى يكون اذا تعب البدن سار شي ولذا قال ع ان
الحسنات يذهبن السيئات ولا شك ان هذه الافعال لو فعلها
فاعل من تلقاء نفسه يقصد بها ذكر الله تع والانقطاع عن
غيره اليه لكان جديرا بان يفوز فوزا عظيما فكيف اذا كان
وضعها الله تع وبلغها النبي وهو يعلم ذلك ويصدق

الفصل الرابع في عقد المدينة والبيت وما يجب ان يسبق
لصلاحهما ونظامهما يجب ان يصدق السان اولا الى ترتيب
المدينة على ثلثة احزاب المدبرون والصناع والحفظة وان يرتب
في كل جزء رؤساء يلونهم رؤساء يلونهم رؤساء الى ان ينتهي
الى افناء الناس وان يحرم البطالة حتى لا يكون في المدينة
معطل يكون حظه الذي لا بد منه من غيره من غير كلفة الا ان
يكون معذورا كالمرضى فيجب ان يعين لهم موضعا يجتمعون
فيه ويجعل عليهم قيما فاما البطال الذي لا يرتدع عن بطالته
فلا بد من ان ينفيه عن الارض ولا بد من ان يكون في المدينة

مال مشترك يصرف في المصالح المشتركة منها ما يفرض على الارباح
الطبيعية او المكتسبة كما يفرض على الثمرات والنتائج ومنها ما
يفرض عقوبة وهي الجزية ونحوها ومنها ما يؤخذ من اموال المتمردين
عن السنة وهي الغنائم والمرضى ونحوهم يعطون من هذه
الاموال ان لم يكن لهم وجه قادر على بذل قوتهم
فضلا عن قوته والا فرض عليه واما من راى قبل هولاء فقد
سهى وينبغي ان لا يسن الغرامات كلها على صاحب الجناية
بل يسن بعضها على اوليائه وذويه الذين لا يزجرونه
وذلك من غرامة جناية الخطا ويجب ان لا يهمل امر جناية
الخطا ويجب ان يحرم الصناعات التي يكون فيها انتقال الاموال
والمنافع من غير مصالح يكون بازائها كالقمار بل لا بد من ان
يكون بازاء ذلك عوض وان كان الذكر يحصل ويحرم الصناعات
التي تدعو الى اضداد المصالح كالسرقة والقيادة والحرف التي
تغني الناس عن الصناعات الداخلة في الشركة كالمراباة
ويحرم ما الرخص فيه يؤدي الى ضد ما عليه سائر امر المدينة
كالزنا واللواط المغنيين عن التزوج الذي هو اول دليل
وجود الصانع وان يشرع ان يجعل ظاهر النسل مع ... في
منع الخلل في انتقال المواريث التي هي اصح اصول الاموال
فان اصول الاموال ثلثة موروث وموهوب وملقوط
واوسعها الارباح واصحها الموروث فليس عن بخت بل

اصل اركان المدينة بحسب تشريع التزوج
ويحرص ... النوع الذي ...
صح

كالطبيعي ولا يقع خلل في وجوب النفقة وغير ذلك من وجوه الخلل
ويجب ان يؤكد امر هذه الوصلة حتى لا يقع مع كل نزق فرقة
فتتشتت شمل الزوجين والاولاد والذي يهم ويحتاج الزوج
كل حين الى زوج آخر ولان اقوى اسباب الصلة المحبة لا يكون
لا يكون الا بالالفة والالفة لا تكون الا بالعادة والعادة لا تكون
الا بطول المخالطة ومن تاكيد هذه الوصلة ان لا يجعل الفرقة
بيد المراة فانها واهية العقل طائعة للهوى بل اما ان تفوض الى
الحكام حتى اذا عرفوا سوء صحبة فرقوا او الى الزوج ويشدد
عليه بان يلزم عليه غرامة ويغلظ الامر في المعاودة
كما فعله افضل الشارعين من انه لا تحل المعاودة بعد الثالثة
الا اذا زوجت زوجا آخر ووطئها وطئا صحيحا فاذا كان
هذا الخطب بصدد من الزوج لم يبادر الا بعد ان يعزم العزم
على المفارقة التامة الا ان يكون ممن يؤثر اللذة على هذا العار
فيكون خارجا عمن يراعي المصلحة ويجب ان لا يسد بابها بالمرة
راسا فانه ايضا يؤدي الى الخلل من وجوه منها ان بعض الطبائع
لا تالف بعضا وكلما اجتهد في ذلك زاد النفرة وتبغضت
المعاشرة ومنها انه قد يكون الزوج زوج غير كفوء له فلا يميل اليه
والى جهد ويرغب الى غيرها وكل ذلك يؤدي الى الفساد وربما
لا يعاودان في التناسل واذا افترقا وزوج زوجا اخرى وتعاونا
عليه ويجب ان يخرج للمراة الناسل لان حقها ان تصان فانها

شريك في شهوتها ودواعي الى نفسها وسريعة الانخداع
واهية العقل والاشتراك فيها عار عظيم بخلاف الاشتراك في الرجل
فانه انما يوجب حسدا ويحبطه الشيطان ولذلك معنى ان لا يكون
المراة كاسبة كسب الرجل فلا يحسن ان يكون كفاية مؤنتها من الرجل
فيجب عليه نفقتها وعوض من ذلك انه يملكها وهي لا تملك ولا
يحسن في الولد ان يتولاه كل من الوالدين فالوالدة بالحضانة
والوالد بالتعليم وان يحسن للولد طاعتهما واكبارهما لانهما
سببا وجوده ومحتملا مؤونته **الفصل الخامس** في الخلفة و
الامام ووجوب طاعتهما والاشارة الى السياسات
والاخلاق يجب ان يعرض السلطان طاعة من يخلفه وان يكون
الاستخلاف الا من جهته او باجماع من السابقين على ان
يصحون خلافته على رؤوس الاشهاد وانه مستقل بالرياسة اصيل
العقل و والاخلاق الشريفة من الشجاعة والعفة وحسن التدبير
وانه عارف بالشريعة حتى لا يكون اعرف منه حتى يصح على
جميع ذلك الجمهور وان يسن لهم انهم اذا مالوا الى غيره وجدوا
الفضل فيه فقد كفروا بالله تع ولا ريب ان الاستخلاف
بالنص اصوب فانه ابعد للشغب والتنازع فهو المتعين و
ان يسن ان من خرج لقتال من عين خلافته لفضل قوة او مال
وجب على الكافة ان يقاتلوه ويقتلوه ومن قدر عليه ولم يفعل
بلا عذر فقد كفر بالله وحل دمه الا ان يصح لخارجي الخلفة

ممنوعين بضاد الرياسة ونحو ذلك من ذلك الغرض لحصول الخلافة
فيجب عليهم متابعته والنظم بالعول على العقل وحسن الالة فمن
يقدم فيها على كل من سواه ونوسط في الباقي كان اولى بالرياسة
ويلزم من يقدم في الباقي ان يعاضده ويلزم ان يعتضد به و
يرجع اليه ويجب ان يفوض امور الاسم الا بالخليفة سوىها وحدها
الى طاعة الاصاد ويجب ان يكون في المعاملات اعمالا يهتم الا
به كالمناكحات والمشاركات الكلية التي يبنى عليها اركان البنية
وان يحرم المعاملات التي فيها غرر والتي يعرض فيها الاعواض
قبل الفراغ من الانعار كالصرف والنسيئة وان يسن لهم معاونة
بعضهم لبعض ومقابلة مخالفيهم واقتناصهم بعد ان يدعوهم
فلا يسمحوا وان يبيح اموالهم ونساءهم ولا بعيد وانما صلاح لهم وفساد للبنية
ان كانت عندهم واذ لا بد للناس من خدم يجب ان يحمل اشغال
هو الاجيد امور كذا امور ان يعدا من البلاد والعالب فيها الانجم
الحسنة والعقول الزكية والنفوس الزكية كالترك والزنج وان كان
في حرم البلدان بلدة سنة حميدة غير سنته ولم تنزل سنة جامعة
وجب ان يصبر على اهلها وان زلت عامة وجولا يدعون
بانها سنة حميدة لكن تنكر وان عموهما فيجب مجاهدتهم لكونهم
لكن دون المنكرين لها راسا فان هلكوا فهم اهل لذاك صلاح
للسنة وان رضوا بالجزية قبل منهم ذلك بشرط ان يجرحوا من
المعاصي التي تعقد بالمدنية واما ما لا يحق فسادة الا الشخص العاصي

علاوة يجب ان الاشد في العبادات والمراجح كل التشدد ولا
تساهل كل المساهل وان يعوض كثيرا من الاحوال الجزئية لا سيما المعاملات
الى الاجتهاد فان لكل وقت يقتضي حكما وربما رتب للمدينة علما ذكر

[illegible]

على محمد وآله خير آل نفع الله المستهدين وورثة زنا والمرشدين
واتفق الفراغ منه فجة ابن جمير من اول ظلم هواع من رابعة تاسعة
من هجرة افضل من وطئ البقاع سلام الله عليه ما كان في
الارض وهدة ويفاع وكان للنجوم طلوع وارتفاع كتبه بيمناه
الجامعة العامية مولفه المستفيض من المبادي العالية
ابو الفضل بهاء الدين الاصفهاني
متعه الله في الدارين

بنيل الاما
في
م م
م

الهواع كوزاب او فى الفصر ح
العشرات بعد الالف
فرغت الله
ابن جمير الليلة الظلم
يعلى الثالث ليالي الرابع الشهر الاول
يليين الربيع ظلم الاولى منها
محمد بن الحسن المعروف
م